



الجزء الثالث

# مصر في مطلع القرن التاسع عشر

١٨٠١-١٨١١

تأليف  
دكتور محمد فؤاد شكرى





مِصْرُ  
فِي مَطْلَعِ الْقُرْنِ الْثَانِعِ عَشَرَ  
١٨٠١ - ١٨١١

وزارة الثقافة



مطبوعات

الجملة القومية للقراءة للجميع

رئيس مجلس الإدارة

د. أحمد مجاهد

أمين عام النشر

سعد عبد الرحمن

الإشراف والمتابعة

جمال العسكري

الإشراف الفني

د. خالد سرور

الإعداد والتنفيذ

عماد مطاوع

• مصر في مطلع القرن

التاسع عشر

• تأليف: د. محمد فؤاد شكرى

• الجزء الثالث

• الطبعة الثانية،

الهيئة العامة لقصور الثقافة

القاهرة - 2010م

24 x 17 سم

• تصميم الغلاف: د. خالد سرور.

• رقم الإيداع: ١٧٣٩٥ / ٢٠١٠

• الترخيم الدولي: 978-977-704-292-5

• المراسلات:

باسم / المشرف العام

على العنوان التالي: ١٦ شارع

أمين سامي - القصر العيني

القاهرة - رقم بريدى 11561

ت، 27947897

البريد الإلكتروني:

[elnashr@yahoo.com](mailto:elnashr@yahoo.com)

التجهيزات والطباعة:

شركة الأمل للطباعة والنشر

ت، 23904096

• حقوق النشر والطباعة محفوظة للهيئة العامة لقصور الثقافة.



مِصْر  
في مطلع القرن التاسع عشر  
١٨٠١ - ١٨١١

تأليف  
دكتور محمد فؤاد شكرى

B.A. (HONS); M.A., Ph.D.

استاذ التاريخ الحديث بجامعة القاهرة

الجزء الثالث







# الباب الثالث

## ولاية محمد علي : استقرار الحكم

١٨٠٧ - ١٨١١

تمهيد : دعم أركان الولاية .

كان للأزمات العديدة التي وقعت بين عامي ١٨٠٥ و ١٨٠٧ أثر عميق في تطور تفكير محمد علي باشا السياسي ، وتعتبر هذه الفترة التي اصطلحنا على تسميتها بدور التجربة والاختبار من أحسم المراحل في حياة هذا العاهل الكبير ، لا لأن محمدا عليا بتذليله الصعوبات التي أحاطت بولايته الناشئة قد أثبت أنه الرجل الذي بوسعه أن يحتفظ بياشويته ، ولا لأن اجتيازه لهذه المرحلة بسلام قد نهض دليلا على قدرته أن يبقى وأن يستقر في ولايته ، ولكن لسبب آخر كذلك لا يقل في أهميته عن هذين ، هو أنه قد تولدت من هذه الأزمات ، العناصر التي رسمت برنامجها السياسي في صورته الكاملة والمحددة : وبالمنط الذي صار يسعى جادا لتحقيقه بعد ذلك ، والذي كان العمل من أجل استقرار الحكم ودعم أركان الولاية بين عامي ١٨٠٧ ، ١٨١١ ، أول أهدافه وبمثابة حجر الأساس في بناء الدولة الفتية التي شادها .

فقد كان لكل أزمة من الأزمات التي وقعت في سنى التجربة والاختبار هذه ، ملايساتها وطابعها الخاص بها ، وكان مبعث بعض هذه الأزمات أدواء مزمنة ، بينما بدت غيرها عند وقوعها وكأنها أحداث طارئة عابرة ، ولكنها اقتضت جميعها تفكيرا في عللها واستقصاء لأسبابها وتدبرا في طرائق معالجتها وتحريزا من عواقبها وتتايجها ، فبصرت هذه الأزمات الباشا بمسائل كثيرة ، تتصل في جوهرها بالمحافظة على كيان الولاية ، ودرء الأخطار التي تهددتها .



ولقد كان مبعث طائفة من هذه الأخطار داخليا ، ثم كان مبعث بعضها الآخر خارجيا ، فمن طراز الأخطار الداخلية ، تمرد الجند وعصيانهم ، ومناصبه البكوات المماليك العداء اياه ، ومن طراز تلك الخارجية مسعى الباب العالي لآخراجه من الولاية ، واغتنامه كل فرصة سانحة لبلوغ هذه الغاية ، ثم تعرض البلاد لغزو أجنبي يأتيها من ناحية انجلترا — كما حدث فعلا — أو يأتيها من ناحية فرنسا وهي الدولة التي سبق لها احتلال مصر والتي ما فتئ عاقلها الامبراطور يبنى نفسه باحتلالها مرة أخرى .

وافترق الباشا في سنى التجربة والاختبار الى المال ، ولم تنقطع يوما حاجته اليه في أثنائها ، ليدراً به عن نفسه وباشويته كل هذه الأخطار . ولقد كانت الحاجة الى المال أزمة مزمنة ومستحكمة ، ودلت التجربة على أن توفر المال لديه عامل حاسم في التغلب على الصعوبات التي اكتنفت الحكم ، فبالمال يدفع مرتبات الجند الذين يسيرهم لنضال البكوات ، أو لدفع الغزو الأجنبي ، وبالمال يسترضى الباب العالي ومنذويه الموفدين الى مصر ، اما للنظر في تقريره في الحكم — كما حدث في عام ١٨٠٥ — أو لنقله من باشويته — كما وقع في العام التالي — واما لا بلاغه تشيته في الولاية أو نقل أوامر السلطان العثماني اليه ومطالبه منه .

وتبين للباشا في سنى التجربة والاختبار أن هناك حقيقة واحدة لا مفر من التسليم بها وتدبر الرأي بشأنها ، هي الاختيار بين البقاء في الحكم أو ترك الأمور تفلت من يده ، والرضا بترك باشويته . وقد دلت الحوادث بين عامي ١٨٠٥ ، ١٨٠٧ على أنه لم يكن يفكر قط في التخلي عن تلك الباشوية التي ظفر بها بمؤازرة المشايخ ورؤساء القاهريين له ، وليس عن طريق الباب العالي ، حتى انه عند حدوث أزمة النقل الى سالونيك لم يلبث أن صرح بأنه لن يترك حكما ملكه بالسيف الا اذا أرغم على تركه بالسيف كذلك . ثم بذل قصارى جهده في مكافحة الانجليز لاجلائهم عن الاسكندرية .

وأسفر تدبر الباشا في موقفه عن اقتناعه بتوفر عاملين لا محيص عنهما اذا شاء البقاء في ولايته ، أولهما : النأي بباشويته عن نزوات البساب العالي



وغدره وتأمين حكومته من تدخل الديوان العثماني في شئونها ، وسلب ذلك السلاح المسلط على عنقه دائما ، سلاح العزل أو النقل الذي يستطيع الباب العالي أن يعتمد الى استخدامه في كل فرصة مواتية ، وقد يجد من التطورات ، بسبب خصومة أعدائه البكوات المماليك في مصر ، أو اجترأ منافسيه عليه في الولايات المتاخمة لولايتيه ، وعلى رأسهم سليمان باشا والي صيدا ( والشام حديثا ) ، أو بسبب قلقلة الموقف السياسي في أوروبا ، ما يمكن الباب العالي في هذه الدفعة من ادراك غايته ؛ ورأى محمد علي مخلصا من هذا المأزق في التطلع الى تقرير وراثته الحكم في أسرته ، والاستقلال بياشويته في وضع مشابه لما كان لوجاقات الغرب وقتئذ . وكان أن ظهرت نواياه هذه أثناء سنى التجربة والاختبار ، ولم يفت الوكلاء الانجليز والفرنسيين ادراك مرامييه ، ثم انه لم يلبث أن حدد هذه المرامي في الصورة التي ذكرناها ، ولم يكن غرضه من محاولة عقد محالفة مع بريطانيا - أثناء مفاوضات الجلاء عن الاسكندرية - الا جذب هؤلاء لتأييد مشروعه هذا .

وأما العامل الثاني فكان الانفراد بالسلطة ، وحمل معنى الانفراد بالسلطة الاستئثار بالحكم ، فالباشا وحده هو الذي وقع على كاهله عبء النضال ضد القوى الداخلية المناوئة له ، يجند الجيوش لمطاردة البكوات ، ويوسط لديهم المشايخ أو الوكلاء الفرنسيين ، أو منافسيهم الانجليز - كما فعل عندما أراد توسط ( مسيت ) لدى الألفى - وهو الذي داور وراوغ القبطان صالح باشا عند أزمة النقل الى سالونيك ، واستكتب المشايخ « العرائض » أو أوحى اليهم بكتابتها للدولة ، سواء في هذه الأزمة أو في التي سبقتها عند المناداة بولايتيه ، ثم انه هو الذي كان عليه معالجة تمرد الجند وعصيانهم ، وملاحقة الرؤساء العصاة ، ومحاولة وقف اعتداءات الجند عموما على الأهلين ، فكان ينجح في هذا الأمر الأخير تارة ويفشل تارة أخرى ، ثم هو الذي أزعجه ازعاجا شديدا افتقار الخزينة الى المال ، وكان عليه أن يفسر للمشايخ والمتصدين الأسباب والدواعي التي حملته على فرض الأتاوات والمغارم أو تحصيل الضرائب في غير أوقاتها أو عقد السلف والقروض التي انعدم كل أمل في سدادها ، وذلك في كل مرة ألزمت حاجته الى المال أن

يفعل ذلك ، ولم يكن هؤلاء المشايخ والمتصدرون ممن يتسم آفق تفكيرهم بالدراية أو الالمام بالأغراض البعيدة التي هدف اليها الباشا من سياسته ، بل ان منهم من رأى في مطالبه المالية المتكررة ، أو في نشاطه السياسى عموما ، مبعث شر وأذى لحقا بالبلاد وأرهقا أهلها . ثم ان هؤلاء المشايخ والمتصدرين بسبب أحقادهم ومنافساتهم ، وانكبابهم على الدنيا لم يكونوا أهلا للاستشارة أو المساهمة في تدبير شئون الملك . ثم ان الباشا وحده هو الذى اضطلع بمسئولية النضال مع الانجليز ، والمسمى لخراجهم من البلاد طوعا أو كرها ، وكان عليه أن يتدبر الوسائل التي تمنع تكرار وقوع الغزو من ناحيتى الانجليز والفرنسيين على السواء . ولقد كانت هذه وأضرابها مسائل تتطلب جمع أسباب السلطة في يد من يقدر على ممارستها بحزم وقوة لوقاية البلاد من الأخطار التي تتهددها والمحافظة على كيائها .

وانطوى الانفراد بالسلطة كذلك على معنى يضارع في أهميته الاستئثار بالحكم ان لم يتفوق عليه ، هو بسط سلطان الباشوية على جميع أنحاء القطر الذى نصب عليه واليا ، ولقد دلت مناوأة المماليك له ، ولا سيما خصومة الألفى ، على أن الحكم لن يستقر في يده الا اذا دان له هؤلاء بالخضوع واعترفوا بسلطانه ، فيبطل تأمرهم عليه مع الدول الأجنبية أو مع الباب العالى أو أعدائه ، ويطمئن الباشا الى تسريح الجند المشاغبين أو المتمردين ، فلا تغدو البلاد مسرحا لفتنهم وشرورهم ، ويتوفر مبلغ جسيم من المال ، نتيجة لوقف التجريدات المرسله ضد المماليك ، ولتسريح هؤلاء الجند ، ويفرغ الباشا لمعالجة ضروب الاصلاح اللازم لانهاض البلاد من كبوتها ، وانهاش مواردها ، ودعم بناء الدولة التي أراد انشاءها .

ولم يكن هناك معدى عن الانفراد بالسلطة ، ثم بسط سلطانه الكامل على باشويته ، وما يستتبع ذلك حتما من استقرار حكومته في القاهرة ، اذا أراد الباشا تأمين باشويته بتقرير الحكم الوراثى في أسرته ، ولذلك فقد ربطت بين هذه الأهداف جميعها روابط وثيقة ، ومضى محمد على في السنوات القليلة التالية ( ١٨٠٧ - ١٨١١ ) يعمل لتحقيق الولاية الوراثية



والاقتراح بالسلطة جنباً الى جنب ، وهو وان كان لم يوفق في الظفر بالولاية  
الوراثية في هذه الفترة ، فقد استطاع من ناحية أخرى تحقيق ذلك البرنامج  
الذي رسمه لدعم أركان الولاية ، والذي أتاح له نجاحه في تنفيذ الفرصة  
للدخول في كفاح طويل فيما بعد من أجل تقرير الحكم الوراثي في مصر ،  
لأسرته وبلوغ غايته .

## الفصل الأول

### سياسة محمد علي

#### تهديد :

تضافرت عدة عوامل في السنوات القليلة التي تلت جلاء الانجليز عن الاسكندرية على زيادة اقتناع محمد علي بضرورة العمل من أجل دعم أركان ولايته ، كان أولها ولا شك تصميمه على الاحتفاظ بباشويته في وجه كل ما قد يهددها من أخطار ، سواء أكان مبعث هذه تغير الباب العالي عليه ورغبته في اقصائه عن الولاية ، أم منازعة البكوات المماليك لسلطانه أم تجدد الغزو الأجنبي على البلاد . ولم تكن هذه جميعا أخطارا جديدة ، بل هي في جوهرها نفس الأخطار التي هددت بزوال الملك من يده في الأعوام الثلاثة السابقة ، والتي استطاع التغلب عليها بعد تجارب قاسية مريرة وضعت باشويته في يد القدر ، ومرت من جرائها بهذه أزمات كادت تقضي عليها .

#### البرنامج الداخلي :

وعلى ذلك فقد رفض محمد علي - وقد تخطى العاصفة ، وجلا الانجليز عن البلاد - أن يمر بتجربة أخرى شبيهة بهذه التجربة ، فرفض أن يظل هدفا يصبوب اليه الباب العالي سهامه كلما تراءى له ذلك ، أو لقمة سائغة قد يطمع البكوات المماليك في ازدرادها بسهولة اذا استطاعوا وهم باقون على مناوأتهم له أن يفيدوا من فرصة غزو أجنبي آخر أو مؤامرة جديدة لعزله أو ثقله تحاك خيوطها في القسطنطينية ، كما رفض أن يظل مكتوف اليدين أمام جنده الذين تطلع بعض رؤسائهم الى الولاية ذاتها ، وعمدوا الى تحريك الفتن بين الأجناد أنفسهم لاضعاف حكومته ، أو شقوا عصا الطاعة علنا وتزعموا العصيان والفتنة ، وأخيرا فقد رفض محمد علي البقاء تحت رحمة نظام مالى « منع عن خزائنه قسما لا يستهان به من إيرادات حكومته في وقت عظمت



فيه حاجته الى المال ، ولم يكن من المتيسر العثور على المال من غير اللجوء الى كل طريق ، وطرق كل باب ، وابتكار كل وسيلة جديدة لسد مطالب الحكم والادارة العادية من جهة ، ولمعالجة الأدواء التي ترتبت على « وضع » البلاد كاحدى ولايات دولة متخاذلة ومستضعفة يسعى أعداؤها لتمزيق أوصالها ، وتعجز هي عن تأسيس الحكم القوى في ولايتها .

ولم يكن هناك معدى عن أن يسلك محمد على في سبيل الحصول على المال طريقا عده شاذا كثير من المعاصرين ، مصريين وأجانب ، عندما تعطلت مرافق البلاد بسبب الأزمات السياسية المتلاحقة ، وكفاحه المستمر مع المماليك منذ وصوله الى الحكم ، فكسدت التجارة ، وبطلت الصناعة - على ضآلتها - وأهملت الزراعة ، وذلك في الأقاليم التي دخلت في حوزته من أقاليم باشويته ، بينما استأثر البكوات دونه بمديريات الفيوم والصعيد الغنية بحاصلاتها الزراعية ، ورفضوا دفع ( الميرى ) . فكان وضعاً شاذاً تطلب لعلاج وسائل شاذة ، كان من بينها في نظر الأهلين مقاسمة الملتزمين ( فائظ الالتزام ) ، وحرمان المشايخ من مسموحهم ، وتحصيل الضريبة على فائض إيرادات الأملاك الموقوفة ، وما الى ذلك مما سوف يأتي ذكره جميعه .

ولما كان المشايخ قد توهّموا أن من حقهم في هذه الأحوال الشاذة مطالبة الباشا بتنفيذ الوعد الذي قطعه على نفسه عند وصوله الى الحكم في عام ١٨٠٥ ، وأن من حقهم وهم الذين عاونوه على اجتياز بعض الأزمات الشديدة التي صادفها خلال العامين التاليين أن يلزموه بطلب النصح والرأى منهم ، واعتبر بعض الرؤساء القاهريين كالسيد عمر مكرم أن الواجب يقتضى الباشا اشراكهم معه في ممارسة شؤون الحكم ، واعتبر سوادهم وإن كانوا من غير المتصدرين وناشدى الزعامة كالشيخ عبد الرحمن الجبرتي أن الظلم والطغيان هما شيئا الحكم الذي أقامه الباشا ، فقد استلزم العمل من أجل دعم أركان الباشوية أن يقضى محمد على على عناصر هذه المقاومة التي لم يكن هناك بد من استفحال شرها اذا تركت وشأنها ، أو مكن الباشا لحاملي لوائها من المعارضين من مقاسمته السلطة والحكم ، سواء أكان هؤلاء من الذين يتحينون الفرص للجهر بنقدهم لأساليبه علانية ، أم انهم يؤثرون التذمر في

صمت وسكون وان اشتدت كراهيتهم لحكمه . فلم يكن انفرادهم بالسلطة الا اقضاء لطائفة اقتصر دورهم في الأجيال السابقة على الوساطة والشفاعة بين الأهلين وحكامهم ؛ وكان محمد على وحده ، بسبب الأزمات التي صادفها في السنوات القريبة ، المسئول عن قيامهم بذلك الدور السياسى الذى استهدف ( قلب نظام الحكم ) في هذه الولاية والذى وجب عليه الآن وقد أراد التفرغ لتحقيق غايته الكبرى أن يجرد هذه الفئة الدينية من كل سلاح قد يعمدون الى استخدامه ضده ، عامدين أو غير مقدرين لعواقبه ، لتقويض عروش ولايته .

على أن العثور على المال ، أو تطويع الجند ، أو القضاء على الفتن والقلقل الداخلية ، أو اقضاء المشايخ ، كانت جميعها مسائل لم يلق محمد على عنتا أو ارهاقا كبيرا في معالجتها ، بل تضاءلت خطورتها في واقع الأمر الى جانب نضاله مع البكوات المماليك . وذلك لأن ما وقع من حوادث خلال سنى ١٨٠٥ ، ١٨٠٧ قد نهض دليلا على أن مبعث الخطر على باشويته من هؤلاء البكوات لم يكن قوتهم أو قدرتهم على مناوأته وقتاله بقدر ما كان اعتمادهم على معاونة إحدى الدول الأجنبية لهم لتمكينهم من استرجاع نفوذهم وسلطانهم في حكم البلاد ، أو احتمال مبادرة الباب العالى بتأييدهم من جديد . وقد شهد محمد على عمارة القبطان صالح باشا تأتى الى مياه الاسكندرية لتنصيب الألفى شيخا للبلد ولنقله هو الى سالونيك ، كما أنه شهد الانجليز يأتون بحملتهم لاحتلال الاسكندرية ، وينشط وكلاؤهم وقوادهم في استنهاض همة البكوات وحثهم على النزول من الصعيد والانضمام اليهم بفرسانهم . وكان بعد مشقة وجهد عظيمين أن نجح محمد على في جعل البكوات يلزمون خطة الحياذ في النضال الدائر بينه وبين الانجليز .

بيد أن هؤلاء البكوات ، ما كانوا ليرضوا بالحياذ ، لو أنه كانت لهم زعامة نابهة ولم تفرقهم الخلافات ، ولولا توسط الوكلاء الفرنسيين مع أقوى طوائفهم . وتلك أمور قد تبدل ، لو أن غزوة جديدة وقعت ، وحزم البكوات أمرهم ، وشاءوا وقتئذ درك ما فاتهم وتصحيح أخطائهم الماضية .



وكما كانت ( حملة فريزر ) أحد الاجراءات التي اقتضتها الموقف العسكري - السياسى فى أوروبا ، فقد يجد على هذا الموقف نفسه ما يدعو الانجليز لاعادة كرتهم على مصر ، أو ما يدعو الفرنسيين فى هذه المرة الى سبق غرمائهم فى احتلال هذه البلاد . وكلا الاحتمالين مائل ، ما دامت مصائر هذه الولاية مرتبطة بتطور العلاقات بين تركيا وبين العسكريين المتناضلين : ( انجلترا وفرنسا ) ولا تتمتع الباشوية « بوضع » يأذن لها بالوقوف موقف الحياد اذا رأت تركيا الانحياز الى أى هذين العسكريين ، وكلا الاحتمالين ينطويان على أخطار محققة ، لا من حيث تعريض هذه البلاد للغزو فحسب ، وانغماسها لذلك فى حرب يجهل المتفائلون والمتشائمون على السواء نتائجها ، ولكن كذلك لتوقع قيام الحرب الأهلية فى داخل البلاد ذاتها عند انضمام البكوات الى الأعداء الغزاة .

### البرنامج الخارجى :

ولذلك فانه بينا بذل محمد على جهده لتأمين استقرار الحكم فى الداخل ظل يعنى عناية فائقة ليتوقى الخطر الخارجى ، ولم يعتور وسيلته لتحقيق هذه الغاية الأخيرة لبس أو ابهام . فهو قد عرف أن مصدر الخطر عليه دولتان ، هما انجلترا وفرنسا ، وهو قد عرف أن الركون الى جانب الباب العالى لا يكفل له السلامة . وقد رسمت له الحوادث الماضية الطريق التى ينبغى عليه أن يسلكها ، كما استولد منها عناصر برنامجها السياسى الذى يدور حول أمر واحد : تقرير الحكم الوراثى فى مصر . فهو اذا فاز بمحالفة الانجليز أو نجح فى كسب صداقتهم ، ثم وثق علاقاته بفرنسا ، وهما المعنيتان بأمر مصر أكثر من غيرهما من الدول ، فحصل بفضل ذلك على « الوضع » الذى يريده لباشويته ، سهل عليه حينئذ ، وبالوسائل التى يديرها ، اقناع الباب العالى بالتسليم مرة أخرى بالأمر الواقع . وأما اذا فشلت جهوده معها ، فلا مفر عندئذ من استرضاء الباب العالى ، ومحاولة الظفر منه بالوضع الذى يريده . على أن النجاح فى كلا الأمرين توقف قبل أى شىء آخر على مدى استقرار حكم الباشا فى ولايته بالدرجة التى تمكنه من اسداء الخدمات التى

قد يكون أصدقاؤه في حاجة اليها ، ثم الذود عن حياض ولايته اذا بدا لأعدائه اقضاؤه عنها .

ومنذ حملة ( فريزر ) لم يكن وعرا الطريق الذي صار على الباشا أن يسلكه في علاقاته مع الدولتين المتناضلتين : انجلترا وفرنسا . فقد كان من أهم آثار هذه الحملة ، أنه عدا ما جاءه من تعليمات عامة من الباب العالي تدعوه الى تشديد النكير على الانجليز وطردهم من البلاد ، وتنبيهه بأن أوامر قد صدرت لحاكمي الشام وصيدا لنجدته ، فقد استقل محمد علي بتدبير مسألة اجلاء العدو عن الولاية ، وانفرد وحده بتحمل عبء القتال ، ونشأ في مصر ميدان للعمليات العسكرية بمعزل عن ميادين الحروب الأخرى التي اشتبكت فيها الدولة ، واختص الباشا بوصفه المسئول الأول عن تأمين سلامة ولايته بادارة شئون الحرب والسياسة حسبما يراه محققا لبلوغ هذه الغاية الأخيرة ، واستهدف في نشاطه غرضا مباشرا ما كان يتفق الظفر به وما تريده الدولة ، ونعنى بذلك الاستيلاء على الاسكندرية وادخالها في نطاق باشويته ، بعد أن ظل الباب العالي يحرص دائما على بقائها خاضعة في ادارتها له رأسا . ولم يتعلق محمد علي أية تعليمات من الديوان العثماني تجيز له عقد صلح منفرد مع أعداء الدولة ، ولم يطلع محمد علي هذا الديوان على الشروط التي تفاوض فيها مع مندوبي القائد الانجليزي ، وحرص بطبيعة الحال على أن يظل أمر « المحالفة » التي عرضها على هؤلاء سرا مكتوما .

وقد ترتب على استقلال الباشا بادارة شئون الحرب والسياسة أثناء هذه الحملة ، أن صار هو وحده في اعتبار القواد الانجليز، والوكلاء الفرنسيين المرجع الذي يرجعون اليه ، في المسائل المتعلقة بها . فلم تكن هناك مندوحة للانجليز عن الاتصال به والمفاوضة معه رأسا ، لا بوصفه غريمهم الذي ينازلهم فحسب ، بل وأهم من ذلك أيضا ، لأن مفاوضاتهم مع الباب العالي قد فشلت ولم يتسن لهم آتئذ عقد صلح مباشر مع الدولة ، ولأنهم بسبب هزيمتهم في مصر ولتصميمهم على التمسك بقاعدتهم الهامة في صقلية قد قرروا الجلاء عن الاسكندرية ، وارتضوا بتسليم الاسكندرية الى محمد علي لقاء اطلاق سراح الأسرى الانجليز . حقيقة كان ( السير أرثر باجيت ) قبل



اقتطاع المفاوضة مع القبطان باشا السيد على الجزائرى ، قد توصل الى اتفاق مع هذا الأخير بصدد اطلاق سراح الأسرى الانجليز ، وكتب الى محمد على فى هذا المعنى فى ١٦ سبتمبر ١٨٠٧ ، ولكن رسوله ( مورييه ) الذى حمل رسالته هذه كما حمل رسالة القبطان باشا الى محمد على ، لم يصل الى الاسكندرية - كما عرفنا - الا يوم ٢٢ سبتمبر أى بعد ابرام اتفاق الجلاء عنها . وبعد أن كان قد تم اطلاق سراح الأسرى الانجليز وتسليمهم . ولا جدال فى أن ( محمد على ) فى قيامه بالمفاوضة رأسا مع القواد الانجليز ، دون تدخل الباب العالى أو اشرافه على هذه المفاوضة ، قد كسب « وضعاً » جديدا يضعه عمليا على قدم المساواة مع حكام ( وجاقات الغرب ) ويخوله حق التطلع اما الى تقرير هذا « الوضع » الجديد من الناحية القانونية أو الشرعية بحمل الباب العالى على استصدار الفرمانات اللازمة لذلك ، واما الى استدامة تقريره فعلا ، بالحصول على موافقة الدول - وأهم هذه فى نظره ، انجلترا وفرنسا - على هذا « الوضع » . وزيادة على ذلك فانه اذا استمر تسليم الدول بهذا الأمر الواقع ، وتبع ذلك انتفاء معارضتها له ، غنم الباشا مغنما كبيرا يعينه على التفرغ لمعالجة هذه المسألة ذاتها وبالطرق التى يعرفها فى القسطنطينية .

وكما صار الانجليز يرجعون اليه فيما يتصل بجلاء جيشهم عن هذه البلاد ، وارتضوا بابرام اتفاقية الجلاء معه رأسا ، فقد وجد الوكلاء الفرنسيون من جانبهم أيضا ، ألا سبيل لتعزيز مصالح فرنسا فى مصر الا بتوثيق علاقاتهم مع الباشا . ولقد شاهدنا كيف أن القاهرة ، لا القسطنطينية كانت ميدان نشاط العملاء الفرنسيين للتكيد بجيش ( فريزر ) وضمان اخفاقه ، ثم لمنع الاتفاق بين محمد على والقواد الانجليز . وقد فشل هؤلاء العملاء فى مبتغاهم الأخير . ولكنهم لم يجدوا مناصا من قبول الأمر الواقع ورضوا « بالتفسيرات » التى أدلى بها اليهم محمد على ، والتى كانت فحواها أنه لا يعتزم مصافاة الانجليز ، بل انه سوف يقلب لهم عند أول بادرة ، وبمجرد جلائهم عن البلاد ظهر المجن . وكان من بواعث رضاهم بتصديق هذا الادعاء أن ( محمد على ) كان ييده هو وحده الحاق الأذى بالمصالح

الفرنسية في مصر ، اذا شاء ، أو صون هذه المصالح . وفضلا عن ذلك ، فانه لم يد منه منذ وصوله الى الحكم ما يدل على أنه يريد التخلي عن صداقة فرنسا ، بل ثابر - على العكس من ذلك - على انشاء صلات المودة مع الوكلاء الفرنسيين ، ثم توثقت هذه الصلات بينه وبينهم في الأعوام الأخيرة ، زد على ذلك أن الامبراطور ( نابليون ) قد عقد معاهدة ( تلمست ) مع القيصر الروسي ، ولم يعد خافيا على الوكلاء الفرنسيين في مصر أن الامبراطور لا يزال يمني النفس باحتلال هذه البلاد ، ثم انهم أدخلوا في حسابهم أن تطورات الموقف في أوروبا قد تقضي الى ارسال حملة فرنسية الى مصر ، مثلما فعل الانجليز أنفسهم ، وان انبروا ينفون بشدة هذا الاحتمال للبasha ، وصار من صالحهم طالما بقي الغزو الفرنسي المتوقع في عداد المشروعات التي لم تتح الفرصة لتنفيذها ، أن يثابروا على كسب مودة محمد علي وصداقته ، صونا لمصالح دولتهم .

وعلى ذلك ، فقد استطاع البasha أثناء نضاله مع جيش ( فريزر ) أن يحتفظ بصداقة الوكلاء الفرنسيين من جهة ، وأن يستبدل صداقة الانجليز بعداوتهم له من جهة أخرى ، وكان بفضل هذا النجاح المزدوج أن عظم تفاؤله في امكانه أن يقنع هاتين الدولتين : انجلترا وفرنسا ، بمعاوته على بلوغ « الوضع » الذي يشده لباشويته ، ولو أن هاتين الدولتين بالرغم من انتفاعهما من صداقة محمد علي ، لم تكونا متهيئتين - لأسباب سوف يأتي ذكرها - لقبول أي تغيير يطرأ على العلاقة التي ربطت بين باشوية محمد علي والباب العالي صاحب السيادة الشرعية عليه .

#### انجلترا : مخالفة ، أم صداقة وتجارة :

ولقد سبق أن أشرنا أثناء الحديث عن مفاوضات البasha مع الانجليز بشأن تسليم الاسكندرية الى الأسباب التي جعلته يفضل كسب صداقة هؤلاء على استمرار عداوتهم له ، فهم أصحاب أسطول كبير كفل لهم السيطرة في البحر الأبيض ، ثم ان نابليون صاحب الانتصارات الباهرة في القارة الأوروبية لم يستطع حتى هذا الحين أن يدعى أنه قد أحرز نصرا عليهم ، ثم هم الذين أخرجوا قبلا الفرنسيين من مصر ، ويسهر أسطولهم في البحر



الأبيض الآن لمنع هؤلاء من تجديد غزوهم لها . ثم اعتقد محمد على الى جانب هذا كله أن بوسعهم بفضل قوتهم البحرية اذا شاءوا ، الحيلولة دون وصول عمارة عثمانية أخرى الى الشواطئ المصرية ، ووقف تدخل الباب العالي في شئون هذه الباشوية بصورة تهدد حكومة محمد على بها .

ولقد سبق أن أوضحنا كيف أن الرغبة في تأمين باشويته ضد نزوات الباب العالي خصوصا كانت مبعث تفكير محمد على في ضرورة ظفريه لولايته بوضع مشابه لوضع الولايات أو الواجهات المغربية ، على أساس انشاء الحكم الوراثي في أسرته في مصر كخير ضمان للاحتفاظ بالباشوية . كما أوضحنا أن هذه الرغبة كانت مما جعله يطلب محالفة الانجليز « ضد أعدائهم وأعدائه » من فرنسيين وعثمانيين على السواء . وذلك لقاء رعاية المصالح الانجليزية التجارية في مصر ، وتموين السفن البريطانية التي تأتي الى الاسكندرية لتمتار منها ، وتزويدها على وجه الخصوص بحاجتها من « ماء النيل » . ولم يكن ينبغي محمد على مما عرضه على ( فريزر ) من وضع نفسه تحت « حماية » الانجليز ، سوى استمالة هؤلاء الى قبول الدفاع عنه « عسكريا » ضد أي غزو قد يأتيه من جانب الفرنسيين أو العثمانيين ، واقناعهم بعقد المحالفة معه .

ومع أن ( فريزر ) لم يكن لديه من التعليمات ما يخوله ابرام هذه المحالفة التي يريدتها محمد على ، واكتفى بأن وعده بابلاغ رغبته في قبول « الحماية » البريطانية عليه الى حكومته في لندن ، ثم لم يبد أن هذه كانت تريد وقتئذ الارتباط بتعهدات جديدة من طراز تلك التي ارتبطت بها سابقا مع المالك ، قد تفرض عليها واجبات لا قبل لها بها معطلة لنشاط قواتها المعدة لمواجهة ما قد يطرأ من تقلبات على الموقف في أوروبا ، وليس من صالحها الالتزام بها ، فقد أدار محمد على هذه المفاوضات « السرية » بقدر كبير من المهارة ، حتى ان ( فريزر ) خرج منها وهو مقتنع تماما بأن الباشا جاد في عروضه ، وصادق في رغبته كسب مودة الانجليز والتعاون معهم . وكان ظاهرا أن الباشا في هذه المرحلة الأولى قد قطع شوطا كبيرا في نيل صداقتهم ، ولم يكن هناك لذلك ما يدعو الى يأسه من استمالتهم الى تأييده في مطلبه من حيث حصوله

على الحكم الوراثي في مصر في وضع مشابه - كما قدمنا - لما هو قائم فعلا في وجاقات الغرب . أو توقع وقوفهم على الأقل موقف الحياد وعدم التصدي لمعارضته اذا هو استطاع بوسائل أخرى ، وعن غير طرقهم الوصول الى غايته .

وحقيقة الأمر ، أن هذه الصداقة مع الانجليز ، وهي التي عقد محمد علي على استمرارها آمالا كبيرة ، انما كانت من مبدأ الأمر مرتبهة بتوفر عاملين : أحدهما مثابرة الباشا على الخطة التي رسمها لنفسه في هذه المسألة ، والآخر اقتناع الانجليز أنفسهم بأن من صالحهم ، اذا لم يكن في وسعهم عقد محالفة مع الباشا - كانت « دفاعية » حسبما اقترح الباشا في عروضه على ( فريزر ) - على الأقل أن تسود العلاقات الودية بينهم وبينه ، وأن من صالحهم تعزيز هذه العلاقات التي مهد لقيامها ابرام اتفاق الجلاء عن الاسكندرية بشروطه العلنية المعروفة .

وتضافرت عوامل عدة على جعل الانجليز يحرصون على صداقة محمد علي فقد خرج الباشا من نضاله الأخير معهم - أثناء حملة ( فريزر ) - عزيز الجانب ، ثم انه بسط سلطانه على الاسكندرية وهذه من المراكز التجارية الهامة في البحر الأبيض ، ومستودع غلات البلاد الزراعية المعدة للتصدير الى الخارج ، وأهم هذه الغلال، التي عظمت حاجة الانجليز اليها لتموين قواعدهم في البحر الأبيض . ثم انه كان واضحا أثناء مفاوضاتهم معه أنه يريد ادخال الاسكندرية في نطاق ولايته ، وأهم من ذلك ، أنه مصمم على الاحتفاظ بياشويته ، بدرجة جعلته يقترح عليهم مخالفته ضد الباب العالي نفسه ، وهو صاحب السيادة الشرعية عليه ، وضد الفرنسيين ، وهم الذين اعتبرهم الانجليز أصدقاء له ، بل واعتقد ( مسيت ) - كما رأينا أنه كان « مبيعا » لهم ، ويعمل على تأييد مصالحهم في هذه البلاد . وقد أفزع الانجليز دائما توقعهم أن يجدد هؤلاء غزوهم لها ، فكان هذا الفرع مبعث تفكيرهم في تأسيس سلطان المماليك مرة ثانية في مصر ، على اعتبار أنهم القوة التي تستطيع الدفاع عنها ، ورد الغزو الفرنسي ومقاومته اذا وقع ، كما كان هذا الفرع منشأ تقريرهم ارسال حملتهم لاحتلال الاسكندرية . وقد برهنت الحوادث



منذ مجيء ( فريرز ) بجيشه الى الاسكندرية ، الى وقت خروجه منها ، على أن من العبث الاعتماد على البكوات المماليك ، كقوة محاربة نشيطة ، في صون هذه الولاية العثمانية من أخطار الغزو الأجنبي ، وأن في وسع الحكومة التي أقامها الباشا في مصر أن تبذل جهودا صادقة وجدية في سبيل الدفاع عنها ، وتحطمت لذلك نهائيا الفكرة التي انبثقت منها كل تلك المشاريع التي نادى بها ( هتشنسون ) و ( الكسندر بول ) وأضرابهما . وصار في وسع الانجليز أن يعتمدوا على حكومة الباشا في مقاومة الغزو الفرنسي على الأقل ، حتى يتمكنوا هم من المساهمة بصورة فعالة في هذه المقاومة ، وذلك طالما بقي محمد علي صديقا لهم ، وطالما بقي صحيح العزم على التمسك بباشويته ، ولم يبد لرجالهم الذين تفاوضوا معه ، أن الباشا باتفاقه معهم ، وفيما عرضه عليهم من عروض « سرية » انما كان يبغي مداورتهم فحسب ، أو يريد نبذ صداقتهم بمجرد جلائهم عن الاسكندرية .

والحق أن الباشا كان حريصا على أن تسود العلاقات الودية بينه وبين الانجليز ، للأسباب التي عرفناها ، ونهض أكثر من دليل واحد في السنوات الأربع التالية على وجود هذا الحرص لديه ، وذلك في المسألتين اللتين اهتمت بهما انجلترا اهتماما مباشرا فيما يتعلق بعلاقاتها مع باشا مصر وهما تموين مالطة وغيرها من مراكز قواتهم في البحر الأبيض ، ثم استعداد حكومة هذه البلاد للوقوف في وجه العدو ، ومثابرتها على تحصين الاسكندرية وسائر المواقع بالشواطىء ، لدفع الغزو الفرنسي اذا حدث . فقد اتفقت مصلحة الباشا في هاتين المسألتين مع المصلحة البريطانية . لأن بيع الغلال الى الانجليز يعود عليه بأرباح وفيرة ، ويملا خزائنه بالمال الذي هو في حاجة ملحة اليه دائما ، ولأن تحصين الشواطىء وتقوية المواقع الداخلية أيضا من شأنه تأمين باشويته ، ولو أنه كان يبغي من ذلك الى جانب مقاومة الغزو الفرنسي اذا وقع ، أن يكون على قدم الاستعداد لدفع أى اعتداء قد يقع عليه من جانب الباب العالي اذا صح عزم هذا الأخير على اخراجه من مصر ، ورفض الباشا التخلي عن ولايته . ثم انه لم يشأ أن يأخذه الانجليز أنفسهم على غرة ، اذا بدا لهم فجأة أن يعيدوا الكرة لامتلاك الاسكندرية مرة أخرى . وقد وجد محمد علي

في الاستجابة لرغبات الانجليز ويبيع غلاله لهم ، عدا الربح المالى الذى يجنيه من هذه التجارة ، وسيلة نافعة لاتقاء شرورهم ، وصرفهم عن محاولة غزو هذه البلاد ، ولاتقاعهم على الأقل بمزايا بقاء علاقات الود والصداقة ، وتوثيق عراها بينه وبينهم ، اذا تبين أنهم لا يشاءون عقد محالفة معه .

وأما الانجليز ، فبالرغم من امتناعهم عن عقد أية محالفة مع الباشا ، فقد حرصوا من ناحيتهم على تعزيز علاقات الود والصداقة معه ، للأسباب التى مر ذكرها ، ولأنهم توقعوا بفضل هذه العلاقات الودية ، أن ينقلوا بسهولة وأمان بريدهم الى الهند ، عبر الطريق البرى .

وعلى ذلك فقد شهدت السنوات القليلة التالية نمو علاقات الصداقة باطراد بين محمد على والانجليز ، وكان تبادل المنفعة التجارية الأساس الذى قامت عليه . ومع أنه تعذر على الباشا أن يرقى بهذه العلاقات الى مرتبة المحالفة التى نشدها ، واستمالة الانجليز الى تأييد مسعاه من أجل الوصول الى الاستقلال الذى أراده على أساس الحكم الوراثى فى مصر ، فى وضع - كما ذكرنا - مشابه لوضع وجاقات الغرب ، فقد جنى محمد على من هذه الصداقة فوائد مالية وسياسية كثيرة .

ومثلما بدأت صلاته بالانجليز ، فى مرحلة المفاوضات الأولى ، فى شهر مايو سنة ١٨٠٧ ، بسبب مسألة الأسرى ، فقد كانت هذه المسألة ذاتها مبعث استئناف صلاته بهم بعد اتفاق تسليم الاسكندرية . ذلك أنه كان لا يزال بالبلاد عدد من أسرى الانجليز الذين صاروا رقيقا فى أيدي الأفراد ، وقد تقدم كيف ترك ( فريزر ) مندوبا للاشراف على جمع هؤلاء هو ( بروتشى ) يعاونه ( هود ) ، كما ترك ( آنى ) وكيلا بريطانيا بالاسكندرية . وعنى الباشا عناية فائقة بمسألة هؤلاء الأسرى الرقيق ، فتعهد بشراء هؤلاء من ماله الخاص من الأفراد الذين كانوا فى حوزتهم ، وتسليمهم الى الانجليز ، فمهدت مسألة الأسرى لاستئناف العلاقات بين الباشا والانجليز ، وتبودلت الرسائل بين الفريقين ، ولم تقتصر المباحثات على اجراءات تسليم الأسرى ، بل تناولت غيرها من المسائل التى اهتم بها الانجليز ، والتى توقع الباشا أن يجنى من الاتفاق معهم بشأنها فوائد جمة . وتتضح طبعة هذه العلاقات من مراجعة



ما صار يذكره الوكلاء الفرنسيون في تقاريرهم عن هذا النشاط الذي شهدوه ، والذي كان لا يتفق في نظرهم مع ما يقتضيه قيام حالة الحرب بين الباب العالي صاحب السيادة الشرعية على الباشا ، وبين إنجلترا ، من واجب الحد من هذه العلاقات ، والامتناع عن مساعدة أعداء الدولة العثمانية بعدم الاستجابة الى مطالبهم .

وقد بدأ هذا النشاط الجديد بوصول فرقاطة انجليزية أمام الاسكندرية في ١٥ نوفمبر ١٨٠٧ ، فاستضاف ( بروتشي ) ربانها ، وزار الاثنان طبوز أوغلي ، حاكم الاسكندرية ، واستقبلهما هذا بحفاوة بالغة ، وقد أحضر ربان هذه الفرقاطة رسائل باسم الباشا ، بادر المسئولون بارسالها اليه فوراً ، قال الوكلاء الفرنسيون في نشرتهم الاخبارية بتاريخ نوفمبر ١٨٠٧ : « انهم لا يعرفون محتوياتها ، ولكنه يقال انها تتناول مسألة تسليم الأسرى الانجليز ، ( الذين كانوا قد بقوا في حوزة الأفراد كرقيق ) ، ثم مسألة تقديم كميات عظيمة من جميع أصناف الحبوب لتموين مالطة » قال هؤلاء الوكلاء : ان هذه المسألة الأخيرة من الموضوعات التي نصت عليها « الشروط السرية » التي حصل الاتفاق عليها مع ( فريزر ) عند تسليم الاسكندرية . أما ( بروتشي ) فقد وصل القاهرة يوم ٢٤ نوفمبر ، وصار يعقد اجتماعات سرية مع الباشا لبحث « المهمة التي جاءت من أجلها هذه الفرقاطة ، و ( التوسط ) في المفاوضات الجارية بين محمد علي وشاهين بك الألفي » ، عندما كان هذا الأخير يريد الاتفاق مع الباشا في ظروف سوف يأتي ذكرها . وأما الاجتماعات العلنية بين محمد علي و ( بروتشي ) فقد دار الحديث فيها دائماً حول موضوع الأسرى . وعلق الوكلاء الفرنسيون على ذلك بقولهم : « وهناك كثير من المغفلين الذين يصدقون هذا » ، ثم ان هؤلاء الوكلاء الفرنسيين لم يلبثوا أن احتجوا لدى محمد علي ، على عدم مناسبة هذه العلاقات التي سوف تترتب عليها متاعب كثيرة له . ولم يشأ محمد علي اغضابهم ، فأظهر تحفظاً في صلاته مع ( بروتشي ) وغيره من العملاء الانجليز ، حتى ان هؤلاء — على حد ما جاء في النشرة الاخبارية السالفة الذكر — بادروا لانجاح مساعيهم لدى الباشا باذاعة أن جيشاً فرنسياً قد نزل في

أبى قير ، يبغون من ترويح هذه الشائعة تحريض الجند على التمرد والعصيان  
لعلمهم أن هؤلاء يتحينون الفرص دائما لاثارة الفتنة ، ويتذرعون بأوهى  
الأسباب للاخلال بالنظام ، وأنهم سوف يعمدون الى الاعتداء على القنصلية  
الفرنسية والحي الفرنسى بالقاهرة • ولكن هؤلاء — كما قال الوكلاء  
الفرنسيون — « ما لبثوا أن برهنوا لأولئك الذين باعوا أنفسهم للانجليز ،  
على أنهم يفوقونهم أمانة واستقامة وأنهم يعرفون جيد المعرفة أنه قد اقضى  
الوقت الذى كان يتيسر فيه قتل وكلاء الحكومة الفرنسية ، والافلات من  
العقوبة والقصاص » •

ومنذ ديسمبر من العام نفسه ، تبودلت الرسائل بين الباشا وبين ( السير  
الكسندر بول ) حاكم مالطة ، فى موضوع الأسرى ، ومن أجل تسهيل ارسال  
البريد الانجليزى الى الهند عبر مصر ، فجاءت قرويت انجليزية لهذا الغرض  
الى الاسكندرية فى ديسمبر ، ثم غادرتها الى مالطة فى ٢١ منه « تحمل  
رسائل من محمد على الى حاكمها • ثم لم تلبث أن حضرت فرقاطة ظلت  
تتجول أمام الاسكندرية بعض الوقت ، قبل أن تلقى مراسيها عند قلعة  
فاروس ، عند مدخل الميناء الجديدة ، وقد أدعت هذه أن الغرض من مجيئها  
— حسبما ذكره الوكلاء الفرنسيون — انما هو « لشراء الأسرى الانجليز » •

وفى ١٨ يناير سنة ١٨٠٨ ، وصل الاسكندرية ابريق انجليزى يرفع علم  
الهدنة — لأن الباب العالى كان لا يزال فى حالة حرب مع الانجليز — فنزل  
قائد السفينة الى البر ، وقابل حاكم الاسكندرية طبوز أوغلى ، مقابلة وصفها  
الوكلاء الفرنسيون بأنها كانت « ودية جدا » لم يلبث على أثرها فورا أن  
غادر ( بتروشى ) الاسكندرية الى القاهرة لمقابلة الباشا • وقد أحضرت كلتا  
السفينتين : القرويت والابريق ، رسائل معهما ، تسلمها ( البطروشى ) وسار  
بها الى القاهرة فى كل مرة لتسليمها الى محمد على • وفى أواخر ابريل ظهرت  
قرويت انجليزية أخرى أمام الاسكندرية ، لم تلبث أن ابتعدت عن الثغر بعد  
مباحثة قصيرة مع طبوز أوغلى ، ثم عادت مرة ثانية الى الثغر فى ١٥ مايو ،  
لتحمل أربعة عشر أسيرا • اشتراهم ( البطروشى ) فى القاهرة من مسترققيهم •  
على أن مجيء هذه السفن الانجليزية الى الاسكندرية ، ومقابلات



ربابنتها مع طبوز أوغلى ، وذهب ( بروتشى ) الى القاهرة ، كل ذلك لم يلبث أن استرعى انتباه الوكلاء الفرنسيين الذين راحوا يفسرون هذا النشاط ويعلقون عليه شتى التعليقات ، فكتب ( دروحتى ) الى ( سباستيانى ) فى ٢٠ أكتوبر ١٨٠٧ ، أنه يعتقد مما وقف عليه من تقارير ( مانجان ) أن الاتفاق الذى عقده الباشا مع الانجليز بشأن تسليم الاسكندرية لا يشمل على شيء من الوعود سوى تقديم المساعدة من جانب الانجليز ، اذا ما غزا جيش أوروبى مصر ، « ويبدو أن الأوامر الصادرة الى القائد الانجليزى ( فريزر ) بشأن اخلاء الاسكندرية كانت تلح عليه فى اتخاذ هذه الخطوة ، بدرجة أنها خولته أن يعرض على الباشا ما يطلبه من مال حتى ألف كيس ، اذا رفض محمد على تسليم الأسرى دون فدية » .

ثم ( كتب سانت مارسيل ) من الاسكندرية فى أول فبراير ١٨٠٨ ، أنه « وان كان لا يدري اذا كان القنصل ( دروحتى ) يعلم الغرض من هذه العلاقات السياسية ( القائمة بين محمد على والانجليز ) والذى يقولون ان الأساس الذى ترتكز عليه انما هو شراء الأسرى الذين بقوا فى حوزة بعض الأفراد ، فان كثرة هذه العلاقات ثم نشوء علاقات غير عادية كذلك يبدو أنها آخذة فى النمو باطراد ، لما ينهض دليلا على وجود تفاهم بين هذه الحكومة فى مصر والوزارة الانجليزية » . ثم شرع ( سانت مارسيل ) يعلل هذه الظاهرة ، فقال : ان الانجليز يبنون من توثيق العلاقات مع محمد على الوساطة لديه فى الوصول الى اتفاق بينه وبين الممالك ، وآية ذلك أن شاهين بك الألفى ، وهو أقرب من يشمله الانجليز بحمايتهم من بين البكوات قد اصطلح مع الباشا ، وأغدق عليه هذا النعم والعطايا ، فأعطاه كشوفية مديرية الفيوم ، وبعض القرى فى مديرية البحيرة ، وأظهر نحوه صداقة كبيرة ، وصار يعامله باحترام زائد . ثم ان الانجليز يهدفون كذلك الى الاستئثار لأنفسهم وحدهم بحق التجارة مع هذه البلاد ، فيصدرون اليها متاجرهم ، ويستوردون منها قبل أى شيء آخر الغلال ومائر أصناف الحبوب التى هم فى حاجة قصوى اليها ، لتموين مالطة وغيرها من الأماكن . ولما كان مبعث ثراء الاسكندرية كونها مستودع تجارة الصادر والوارد فى مصر ، فقد

ساعات حالها وتكبدت خسائر فادحة ، بسبب تعطيل الملاحة التجارية ، نتيجة لسيطرة الأسطول الانجليزي في البحر الأبيض ، بينما يعتبر النشاط التجاري بطريق البحر المورد الأساسي الذي تستمد منه ثرائها ، وبخاصة لانعدام الوسائل التي يمكن بها انشاء الصناعة في هذا الثغر ، ولأن جذب أرضها يحول دون قيام الزراعة بها .

وثمة سبب آخر ، ذكره ( سانت مارسيل ) لتعليل هذه العلاقات النشيطة بين الانجليز ومحمد علي ، هو رغبة الأولين في العودة الى احتلال الاسكندرية ، أو امتلاكها بموافقة الباشا فكتب في ١٠ فبراير ١٨٠٨ ، « أنه علم من أخبار موثوق بصحتها ، أن الانجليز عرضوا على محمد علي باشا اثني عشر ألف كيس لقاء موافقته على اعطائهم الاسكندرية ، ولكن الباشا الذي أغضبه هذا الاقتراح ، لم يلبث أن أجاب بأنه مصمم على الدفاع عنها ، ولن يسلمها الا مرغما بقوة السلاح ، وليس لقاء أى مبلغ من المال يعرض عليه » . واعتقد ( سانت مارسيل ) أن هذا الرفض من جانب محمد علي من شأنه أن يقضى بالفشل على مفاوضات الانجليز وقتئذ ، وسوف يترتب عليه أن يخصص هؤلاء قسما من أسطولهم للجولة في المياه المصرية ، يعطل الملاحة ، بل ويوقف حتى سير القوارب بين الاسكندرية ورشيد ، وذلك في الوقت الذي كان رحيل الأسطول الانجليزي آتئذ من بحر الأرخبيل ، قد بدأ يمكن السفن العثمانية من الملاحة بحرية بين سالونيك وخانيا ( في كريت ) ، وأزمير ورودس ، وبين الاسكندرية ، وساعد جلب مختلف السلع والغلات على انعاش الحركة التجارية بالاسكندرية بعض الشيء .

وكان مبعث اقتراح الانجليز على محمد علي اعطاءهم الاسكندرية ، خوفهم من غزو الفرنسيين لهذه البلاد ، ورغبتهم في احتلال الاسكندرية حتى يستطيعوا منع نزول الفرنسيين بها ، أى نفس السبب الجوهري الذي دعاهم الى ارسال حملة ( فريزر ) للاستيلاء عليها من قبل ، فقد كان الغرض من مجيء الابريق الانجليزي الى الاسكندرية في ١٨ يناير ، على نحو ما تبين ( سانت مارسيل ) هو ابلاغ محمد علي أن الفرنسيين ينوون الحضور قريبا الى مصر بقوات عظيمة ، ونصحه بضرورة وضع حاميات كبيرة في المواقع التي



على الشاطئ لمقاومة هؤلاء عند مجيئهم ومنع نزولهم ، ومحاولة اقناعه بقبول عدد من الجند البريطانيين في الاسكندرية لمساعدته في الدفاع عنها . ولكن الباشا - كما ذكر ( سانت مارسيل ) في كتابه الى حكومته في ٢١ فبراير - رفض هذا الاقتراح الأخير ، مستندا في ذلك الى أن لديه من الجند ما يكفي لتعزيز الحاميات بالشاطئ الشمالى ، وأنه لا حاجة له الى أية مساعدة أجنبية لتحقيق هذه الغاية .

وواقع الأمر أن الباشا كان قد بدأ يهتم بتحسين الاسكندرية أثناء اقامته بها بعد جلاء الانجليز عنها في شهر سبتمبر من العام السابق ، ثم انه لم يلبث أن شرع بعد ذلك في بناء أسوار جديدة حول المدينة ، في موضع أسوارها القديمة من أيام العصور الوسطى ، وعنى الباشا بأن تكون هذه على نمط الأسوار التى أنشأها الجنرال ( منو ) وقت حصار الانجليز للاسكندرية ( ١٨٠١ ) وكانت التحصينات التى أقامها الفرنسيون في جهة باب رشيد قد صارت متهمة ، ولكن الخنادق التى حفروها كخطوط للدفاع من باب رشيد الى قناة الاسكندرية من ناحيتها الشرقية كانت لا تزال باقية ، وأما القلعتان اللتان أقامهما هؤلاء داخل أسوار الاسكندرية : قلعتا ( كريتان ) Urétin و ( كفاريللى ) Cafarelli فقد كان العطب الذى أصابهما قليلا ، وكذلك الطابية المثلثة Triangulaire الى الجنوب الشرقى ، والأخرى القريبة من نيكروبوليس Necropolis فكاتتا تقريبا بالحال التى تركهما عليها الفرنسيون ، فاعتمد محمد على على هذه المنشآت في تجديد تحصين الاسكندرية ، وفي أوائل ١٨١١ كان قد تم بناء ثلث الأسوار تقريبا ، وتوقع كثيرون أن يفرغ الباشا من اقامة الباقي منها بعد حوالى عامين ، واعتزم محمد على وقتئذ بناء طابية بالقرب من سرايه التى يبنها في المكان المعروف برأس التين . ثم ان الباشا اهتم بتحسين رشيد عند زيارته لها وهو في طريقه الى القاهرة ، كما شرع يعزز حاميات دمياط ورشيد والبرلس وأبى قير ، حتى صارت هذه جميعها تذخر بالجنود الأرثوود ، ثم انه حشد الجند بدمهور لنقلهم فورا الى الاسكندرية اذا طارأ طارئ مفاجئ يتطلب ذلك ، وهذا علاوة على ارسال حوالى المائتين أو الثلاثمائة جندي من الأرثوود الى

الاسكندرية في فبراير ١٨٠٨ • بينما كان قد تم في هذا الشهر نفسه تقوية حصونها بصورة تمكنها من الدفاع عن المدينة ، واستمرت الاستعدادات والترميمات على قدم وساق كما لو كان العدو على وشك الظهور أمامها • كما عني محمد على بتموينها وتوفير المواد الغذائية لها •

ولم يكن غرض الباشا من هذه الاستعدادات ، التهيؤ لصد الغزو الفرنسى فحسب ، بل والحيلة والحذر كذلك من جانب الانجليز أنفسهم • ثم توزيع الجند الأرتوود الذين ظهر تمردهم على سلطانه - في ظروف سوف يأتى ذكرها - في المواقع البعيدة عن القاهرة من جهة ، والتي كانت من جهة أخرى مراكز الدفاع الأمامية عن البلاد اذا تعرضت هذه للغزو • ثم انه كان هناك سبب آخر ، أوضحه ( سانت مارسيل ) في رسالة ٢١ فبراير التى تقدم ذكرها ، هو أن اتخاذ الباشا لهذه الاجراءات الدفاعية ذاتها كان يفيد مآربا آخر له هو « كسب ثقة الباب العالى ، الذى وجب على الباشا استرضاءه ، بالرغم من السيطرة التى يتمتع بها ، حيث يؤكدون أن الديوان العثمانى قد أبلغ الباشا في كتيبه الأخيرة اليه بآ المخالفة التى تشكلت من أكثر الدول فى أوروبا ضد هذه الأمة لتحقيق أطماعها منها بالغدر بها » ولذلك فان التهيؤ للدفاع عن البلاد ، من شأنه أن يطمئن الباب العالى على خضوع باشا مصر له وحرصه على تلبية رغباته •

ومع ان الانجليز لم يستطيعوا اغراء محمد على باعطائهم الاسكندرية ، فان هذا الفشل لم يعكر صفو العلاقات بينهم وبينه ، بل ظل من صالحهم ان تتوطد هذه العلاقات الودية ، لسبب آخر هام ، هو أخذهم الغلال من الاسكندرية ، وجلب بضائعهم اليها لتصريفها فى السوق المصرية ، فلم يحدث ما توقعه ( سانت مارسيل ) من نتائج مترتبة على رفض الباشا التنازل عن الاسكندرية للانجليز • بل ظلت الملاحة حرة لا بين الاسكندرية ورشيد فحسب ، بل وكذلك بين الاسكندرية وطائفة من الموانى العثمانية ، وذلك بالرغم من وجود بعض قطع الأسطول الانجليزى لمراقبة الملاحة فى حوض البحر الأبيض الشرقى وتضييق الحصار على السواحل العثمانية ، فجلبت السفن الى الاسكندرية متاجر ومنتجات أساكل الليفانت • ولم تكن السفن

الانجليزية أو العثمانية هي وحدها التي استطاعت الدخول الى ميناء الاسكندرية أو الخروج بأمان منها ، فقد دخلت هذا الميناء في أوائل اكتوبر ١٨٠٨ ، أربع سفن من مرسيليا ، وواحدة من جنوة ، محملة جميعها بالمتاجر والأقمشة خصوصا من فرنسا .

واعتمد الانجليز في ثقل متاجرهم من مالطة الى مصر على السفن النمساوية ، اذ تعذر عليهم وهم لا يزالون في حرب مع الباب العالي ان يستخدموا سفنهم في ثقل هذه المتاجر . واستاء الوكلاء الفرنسيون من هذا النشاط ، وراحوا يحتجون لدى محمد علي على اجازته التعامل مع العدو ، وبذلوا كل ما وسعهم من جهد وحيلة لمنع دخول البضائع الانجليزية التي تحملها السفن النمساوية الى الاسكندرية ولكن دون طائل . حتى أن (دروقتي) راح يشكو من مسلك محمد علي الى (سباستيانى) السفير الفرنسى بالقسطنطينية في ٣٠ مايو ، ثم في ٢٤ يولية ، ويذكر له عبث المساعى التي قام بها لابطال دخول السفن النمساوية المحملة بالمتاجر الانجليزية من مالطة الى الاسكندرية ، ويندد بموقف محمد علي في هذه المسألة ، « وهو الذى - كما قال (دروقتي) - يستمع الى نصيح أولئك الذين يتأثرون بأقوال العدو وما لديه من وسائل (يستخدمها في اغرائهم) أكثر من تأثرهم بمظاهر قوتنا » . وأشار (دروقتي) على السفير الفرنسى ، بضرورة المسعى لدى الباب العالي ، حتى يصدر هذا الى الباشا « أوامر قاطعة ، تحرره من الآراء الخاطئة والكاذبة التي يوحى بها اليه أناس من طراز (بتروتشى) وأضرابه » ، وهى آراء سوف يبقى متأثرا بها ، طالما بقى هؤلاء في مصر ، وطالما لم تأت من حكومته هذه الأوامر القاطعة .

على ان الموقف لم يلبث بعد ذلك ان تبدل ، عندما عقد الانجليز الصلح أخيرا مع الباب العالي ، ودخلت سفنهم وتحت أعلامهم ميناء الاسكندرية بحرية ، وتزايد نشاط علاقاتهم التجارية مع الباشا ، وصاروا يستوردون من هذه البلاد كل حاجتهم من الغلال، وكل ما استطاع الباشا ان يبيعه منها اليهم . وكان توثق هذه العلاقات التجارية معهم من العوامل التي حفزت الباشا على



مفاتحتهم من جديد في مشروع ذلك « الاستقلال » الذي حدثهم عنه أثناء  
مفاوضات الجلاء عن الاسكندرية .

فقد بدأت الشكوك تساور العثمانيين من ناحية فرنسا ، منذ ان قطعوا  
مفاوضاتهم مع ( پاچيت ) في الظروف التي عرفناها ، وذلك لأنهم وان رجحوا  
تعذر الاتفاق بين نابليون والقيصر اسكندر الأول على خطة موحدة بشأن  
تقسيم امبراطوريتهم العثمانية ، فقد تبين لهم تعذر الركون كذلك الى صداقة  
الامبراطور الفرنسي ، في وقت عجز فيه سفيره في القسطنطينية ( سباستيانى )  
عن التأكيد لهم قطعا بحسن نوايا نابليون نحو الدولة العثمانية ، وبدا لهم أنهم  
لن يستطيعوا عقد الصلح مع روسيا الا لقاء تسليمهم بخروج الأفلاق  
والبغدان من حوزتهم ، ولن تفيد صداقة فرنسا شيئا في منع هذه الكارثة ،  
بل ان تهديد نابليون بالانتقام من على باشا حاكم يانينا ، اذا ظل مناوئا له ،  
وكان هذا قد بسط سلطانه في ألبانيا ، لم يلبث ان أعاد الى ذهن الباب العالي  
قصة اعتداء الفرنسيين على مصر وغزوهم لها بقيادة نابليون بونابرت في عام  
١٧٩٨ . وعلى ذلك فقد فضل العثمانيون الآن المفاوضة رأسا مع الروس ،  
ودون وساطة فرنسا ؛ ثم استئناف المفاوضة مع انجلترا . ومع ان هذا التبدل  
في « سياسة » الأتراك لم يمهله الحرب القائمة بينهم وبين الروس ، فاستمر العداء  
حتى عقد الصلح بين تركيا وروسيا في معاهدة بوخارست بعد ذلك بأربعة  
أعوام تقريبا ، في مايو سنة ١٨١٢ ، فقد ساعد هذا التبدل من ناحية أخرى  
على الوصول الى نتيجة سريعة مع الانجليز أنفسهم ؛ ذلك أنه ما كاد مبعوثهم  
الجديد ( السير روبرت أدير ) Adair يصل الى تينيدوس في سبتمبر  
١٨٠٨ ، حتى بدأت المفاوضات بينه وبين الأتراك ، وأسفرت هذه عن عقد  
معاهد الدردنيل في ٥ يناير ١٨٠٩ . ونصت احدي مواد هذه المعاهدة  
على تمتع رعايا كل من الدولتين بنفس الامتيازات التي لهؤلاء في ممتلكات كل  
منهما ؛ ومعنى ذلك استعادة الرعايا البريطانيين نشاطهم السابق في مصر التي  
هى من أملاك الدولة العثمانية . وفي نفس التاريخ أبرمت تركيا معاهدة  
تحالف ودفاع مع انجلترا .

وكان لحادث الصلح بين انجلترا والباب العالي آثار هامة في مصر ، من

حيث توقع زيادة نشاط العلاقات التجارية خصوصا بين الباشا والانجليز ، ثم الخوف من ان تسوء العلاقات بين الباب العالي وفرنسا بدرجة تفضي الى فصلها . ومن حيث تعتمد الباشا الانتفاع من هذا الموقف الجديد بما يضمن له صون مصالحه ، وتحقيق مآربه ، اذا عرف كيف يسلك الطريق السوى في صلاته مع الوكلاء الانجليز والفرنسيين جميعا .

فقد كان أول حامل لنبا هذا الصلح الى مصر ، ابريق انجليزى من أسطول ( كولنجوود ) ، فى البحر الأبيض ، وصل الاسكندرية فى منتصف مارس ١٨٠٩ ، فأذيع الخبر ، ونزل ربانه الى المدينة ، وقابل حاكمها طبوز أوغلى ، ولقى ترحيبا كبيرا ، وأحضر معه رسائل من حكومته ، ولم يغادر هذا الابريق الاسكندرية ، حتى تسلم الربان جواب الباشا على رسائل هذه الحكومة .

واتتهز هذه الفرصة ( بروتشى ) وغيره ، ممن أغضبتهم سياسة الامبراطور نابليون فى أوروبا وكانوا لذلك من أنصار الانجليز ، وراحوا يروجون لما كان يصلهم من أنباء ونشرات من مالطة مليئة بالطعن على نابليون والقذف فى حقه . وكان المروجون - على وجه الخصوص - لهذه الدعاية السيئة ضد الامبراطور ، الى جانب ( بروتشى ) كل من قنصل أسبانيا فى مصر ( كامپو ايبى سولر ) ، ورئيس الهيئة المشرفة فى الاسكندرية على ايواء الذاهبين الى الحج فى الأرض المقدسة حيث عاش السيد المسيح ، وهو ( الأب أرمنجيلد ) Ermenengilde أما الأول فقد أعلن معارضته الصريحة لحكومة يوسف بوئابرت الذى نصبه أخوه الامبراطور ملكا على أسبانيا فى يونية من العام السابق ( ١٨٠٨ ) ، وطلق يذيع كل شتائم أو هجاء تتضمنه النشرات الآتية من مالطة ضد الامبراطور وضد الملك يوسف ، وأما ( الأب أرمنجيلد ) فأصله من لوقا بايطاليا وصفه ( سانت مارسيل ) بأنه رجل معاند صلب الرأى ، شديد التعصب مع كبرياء وعجرفة ، ويكره فرنسا كراهة شديدة ، ومع أنه كان قد وضع نفسه دائما تحت حماية فرنسا الا أن خوفه من قطع العلاقات بينها وبين تركيا بعد حادث الصلح الأخير بين تركيا وانجلترا ، جعله - على حد قول ( سانت مارسيل ) - يستبدل بحماية فرنسا حماية ( بروتشى ) له ، بوصفه

قنصل السويد العام ، وذلك بتحريض من هذا الأخير ، وغرض ( بروتشي ) من ذلك ان يستميل الفرنسيين الموجودين بهذه البلاد الى الانقضاء من حول القنصل الفرنسي والوكلاء الفرنسيين عموما ، والانضواء تحت لواء رئيس هذه الهيئة الدينية بدافع الدين ، لما لهذا الدافع الديني من تأثير على ذهنية المواطنين الفرنسيين الذين اعتقد ( بروتشي ) خضوعهم للخرافات والأوهام الباطلة ، فأبطل ( الأب أرمنجيلد ) الدعاء المعتاد لنابليون في كنيسة ، وحمل على الامبراطور حملة شعواء ، كان مبعثها في الحقيقة عداوة له وللفرنسيين عموما أكثر من أى شيء آخر ؛ ثم لم تلبث أن تزايدت هذه العداوة عندما انتهت اعتداءات نابليون على الولايات البابوية بإعلان ضمها اليه في مايو ١٨٠٩ ، ووصلت الاسكندرية بعض « الأوراق » التي طبعت في مالطة ، وأذيعت في الثغر فور وصولها ، واعتبرت هذه - كما قال ( سانت مارسيل ) في رسالته الى وزير الخارجية ( شامپاني ) Champagny في ١٩ ابريل ١٨١٠ « كأنها وثائق رسمية ، بعث بها عملاء البابا ، وهو الذي يحشد كل قوات الكنيسة للنضال ضد الامبراطور » . وقد أذاع ( الأب أرمنجيلد ) قرار الحرمان الذي أصدره البابا بيوس السابع Pius VII ضد نابليون في ١١ يونيو ١٨٠٩ . ثم انه كان من كبار أنصار الانجليز بالاسكندرية نائب قنصل النمسا ( جودارد ) Godard الذي حيا دخول ابريق حرب انجليزى الى الميناء ( في ٦ ابريل ) برفع علم دولته على مبنى قنصليته محتذيا في ذلك ما فعله القنصل الأسباني العام ( كامپوايى سولر ) . وقال ( دروشتي ) ان مهمة هذا الابريق - بلا شك - هي حمل تقارير الحكومة الى الهند ، وقد زار ربانه حاكم المدينة الذي رحب به .

على أن الذى أقض مضجع ( سانت مارسيل ) أكثر من أى شيء آخر ، كان مسلك ( بروتشي ) مدبر كل هذه الفتن ، وحامل لواء الحملة المقذعة ضد نابليون وضد الفرنسيين عموما ؛ وسرد ( سانت مارسيل ) في إحدى رسائله الى الوزير ( شامپاني ) من الاسكندرية في ١٥ مارس ١٨٠٩ ، قصة هذا الرجل بصورة تظهره من كبار المغامرين الذين لا يتورعون عن التضحية بكل مبدأ في سبيل تفهم الشخصى ، فقال : ان ( فرنسيسكو



بتروتشى ) أصله من ليثورنه ، تبع الفرنسيين عند مجيء حملتهم الى مصر ، والتحق بالادارة المالية كمشرف على أبواب الايراد والصرف في أسيوط ، فجنى من هذا المنصب ربحا عظيما ، وصار صاحب ثراء عريض ، حتى اذا أخلى الفرنسيون البلاد لم يسمحوا له بالذهاب معهم الى فرنسا ، فأقام برشيد ، وعينه الانجليز وكيلا بريطانيا بها ، وأظهر ( بتروتشى ) في هذا المنصب الجديد همة ونشاطا عظيمين ، كما تنكر لفرنسا ، واشترى من رئيس البعثة الدبلوماسية السويدية بالقسطنطينية وظيفة القنصل العام للسويد في مصر . ثم وفد الى الاسكندرية بعد جلاء جيش ( فريزر ) عنها وتولى الاشراف على مصالح بريطانيا في هذه البلاد « تحت ستار القنصلية السويدية » .

ونشط الوكلاء الفرنسيون لازالة الأثر السيء الذى أحدثته هذه الحملة المقذعة ضد نابليون ، وكان أخشى ما يخشونه أن يتأثر الباشا نفسه بها ، لا سيما بعد أن عقد الصلح بين تركيا وخصومهم الانجليز من ناحية ، ولأنهم توقعوا انفصام العلاقات بين تركيا وفرنسا دولتهم من ناحية أخرى ، وكان من المنتظر مصادرة السفن الفرنسية في الموانئ المصرية اذا أعلنت الحرب بين تركيا وفرنسا . ولذلك فقد بادر ( دروفتى ) بمقابلة الباشا ، فاجتمع به اجتماعا طويلا ، وصار يستوضحه نواياه نحو الفرنسيين اذا انقطعت العلاقات بين حكومتهم وبين الباب العالى . ولما كان محمد على يحرص على استبقاء صداقة الامبراطور « ولا يريد اغضابه » ، ويضن بحرمان الاسكندرية دخول السفن المحملة بالمتاجر الفرنسية اليها ، وخروج هذه السفن منها تحمل المنتجات المصرية ، وذلك حتى لا يتعطل النشاط التجارى فى الثغر ، ويخسر الباشا - اذا وقع هذا - موردا من موارد المال الذى هو فى مسيس الحاجة اليه دائما ؛ فقد أبى أن يكون فصم العلاقات بين تركيا وفرنسا مبعث أذى يلحق مباشرة بمصالحه ، وطلق يهدىء من روع ( دروفتى ) ويتدبر معه الوسائل التى تكفل استمرار العلاقات التجارية مع فرنسا بصورة لا تظهره بمظهر العاصى لأوامر الباب العالى ، فقال له : « لقد شهدت بنفسك نوع المعاملة التى لقيها الوكلاء والرعايا الانجليز وقت أن استولى جيش حكومتهم بطريق الخيانة على الاسكندرية ، وصار يعمل لطردى من هذه البلاد ؛ انى

لا أعتقد أن الباب العالي يرتكب حماقة الدخول في حرب مع فرنسا ، وأما إذا حدث هذا ، فلتنزل اللعنة حينئذ على الرجل الذي يأبى أن يعامل ( الفرنسيين ) كما عاملهم في الماضي » ، وأسفر الحديث الطويل بين ( دروحتى ) والباشا عن موافقة محمد على على اتخاذ الوسائل التي تكفل اقلاع السفن الفرنسية الموجودة بالاسكندرية قبل اذاعة الفرمانات التي تعلن نشوب الحرب بين فرنسا وتركيا • بل ان الباشا ، « اظهرا لما يكنه من احترام وتوفير للامبراطور ، أراد أن يفعل أكثر من ذلك » ؛ وذلك - على نحو ما كتب ( دروحتى ) الى ( شامپاني ) من القاهرة في ٢٩ ابريل ١٨٠٩ - بتعهده « بأنه سوف يغمض عينيه عن حقيقة الجوازات التي سوف تحملها السفن الفرنسية الحاضرة الى الموانئ المصرية ، مسترة تحت أعلام الولايات البربرية أو وجاقات الغرب » ومتخفية بصورة لا تعرف منها جنسيتها الحقيقية ، ولا تسبب تورط الباشا مع الباب العالي وحلفائه الانجليز • وبالنسبة الى الباشا في الاحتياط من عدم اثارة سخط الباب العالي والانجليز عليه ، فأشار بضرورة الكتمان « اذا وافق الامبراطور على السماح لرعاياه الذين يمارسون التجارة في مصر ، بالاستمرار في نشاطهم ، وفق الشروط المتقدمة » ، وطلب أن تحضر السفن الفرنسية « المتكورة » الى ثغر دمياط بدلا من الاسكندرية ، أي بعيدة عن مراقبة الوكلاء الانجليز النشيطين •

ومع أن الفرنسيين لم يبدوا حماسا في استخدام ميناء دمياط ، فقد أفادوا من الترتيب الذي اقترحه الباشا بشأن سفنهم التي تبغى المجيء الى الاسكندرية ، فحضرت سفنهم الى هذا الميناء الأخير من مرسيليا « برسم تجار الاسكندرية من اليهود والطلبان وغيرهم من الأجانب » ، تستبدل بالمتاجر التي جلبتها ، النظرون والصمغ والزعفران ، والعقاقير وغير ذلك من حاصلات البلاد ، كما صارت تأتي اليها السفن من تونس محملة ( بالطواقي ) وبالبضائع الأخرى المجلوبة من فرنسا ، وقد كتب ( سانت مارسيل ) في ١١ أكتوبر ١٨١٠ : « أن أكثر المتاجر المصدرة من مرسيليا معنونة باسم تجار أجانب ، أو من أهل البلاد هنا ، أو مرسله الى البيت التجاري الايطالي ، المسمى : ( فواهوريا وتيلش ) Fua Horia et Tilche أغنى المؤسسات التجارية في مصر » •

وكان من المنتظر - كما أسلفنا - نتيجة لعقد الصلح بين تركيا وانجلترا ، أن تنشط العلاقات التجارية بين الباشا والانجليز ؛ وكان أول آثار هذا النشاط أن وصلت الى السويس في مايو ١٨٠٩ ثلاث سفن انجليزية محملة بمتاجر الهند : اثنتان منها حضرتا من البنغال ، والثالثة من ( سورات ) . فأذن وصول هذه السفن بافتتاح طريق الملاحة المباشرة بين الهند وهذه البلاد ؛ وذلك « بعد أن ظل هذا الخط معطلا عشرين عاما تقريبا » بسبب عدم أمان الطريق البري « ونهب القوافل الانجليزية في الطريق من السويس الى القاهرة » ، وذهب السفن الانجليزية لذلك الى جدة بدلا من السويس وكان استئناف استخدام هذا الطريق البري حدثا على جانب كبير من الأهمية لفت نظر الوكلاء الفرنسيين الذين راحوا يؤكدون لحكومتهم أنه ينهض دليلا على اشتغال اتفاقية الجلاء عن الاسكندرية ، التي عقدها الباشا قبل عامين مع الانجليز ، على مواد « سرية » ؛ وأن الغرض من هذه الاتفاقية انما كان لنقل المتاجر التي تأتي بها السفن الانجليزية من الهند الى السويس ، عبر الطريق البري من هذه الأخيرة الى الاسكندرية ، حيث ينقل الانجليز منها هذه المتاجر في سفنهم الى بلادهم .

وكرر مجيء السفن المحملة بالبضائع الانجليزية الى الاسكندرية ، فرفعت السفن الآتية من مالطة الأعلام الانجليزية ، واستعان الانجليز بسفن غيرهم لنقل صادراتهم الى مصر ، ثم ما يستوردونه منها ؛ فاستخدموا في ذلك سفنا أسبانية وچنوية ونمساوية ، كما استخدموا أخرى تونسية ، رفعت جميعا الأعلام البريطانية ، حتى تستطيع مزاولة نشاطها بسلام . وكان أكثر اعتماد الانجليز على السفن النمساوية . ولذلك فانه ما أن عقدت النمسا معاهدة الصلح مع فرنسا في فيينا ، في ١٤ أكتوبر ١٨٠٩ ، حتى واجهت انجلترا صعوبة توفير السفن اللازمة لمواصلة علاقاتها التجارية النشيطة مع الاسكندرية . ولكنها سرعان ما دلت هذه الصعوبة بمصادرة ما وجد من هذه السفن في مياه مالطة ، أو بالاستيلاء عليها بمقتضى عقود بيع سورية ؛ وظلت تعد الى الاسكندرية سفن نمساوية وچنوية مما انحاز أصحابها اليهم وتخفق عليها الأعلام البريطانية .



وقد نقلت هذه السفن من منتجات مصر ، النطرون ، وخصوصا الكتان بكميات عظيمة الى مالطة ، والأرز ، وجلبت لها الصابون والساعات والمنسوجات القطنية ، وكانت أكثر الأقمشة التي جلبتها السفن الانجليزية من مالطة ، منتجات فرنسية ، ثم الورق وما الى ذلك من سلع الاستهلاك المحلي ، ثم الأخشاب . وكانت حاجة الباشا الى الأخشاب شديدة لتجهيز أسطوله المعد لنقل المتاجر المصرية في البحر الأحمر من جهة ، ثم لنقل الحملة التي استعد الباشا لانفاذها الى الحجاز ضد الوهابيين ، تلبية لأوامر الباب العالي ، أو للاستعانة بهذا الاسطول في مناوأة الباب العالي نفسه ، اذا طرأ بسبب ما يخشاه من انقلاب هذا عليه ما يدعو الى ذلك .

على أن أهم ما حملته من الاسكندرية هذه السفن الانجليزية ، أو التي تحمل أعلاما بريطانية ، كان الغلال . وقد سبقت الإشارة الى شدة طلب الانجليز للغلال ، لاسيما أثناء سنوات القحط الذي عاتته البلدان المطلة على البحر الأبيض ، ما عدا مصر التي تعتمد زراعتها على فيضان النيل الذي كان طيبا في هذه الفترة، وتوفرت بسبب ذلك الحاصلات الزراعية، والحبوب خصوصا ، وطلب الانجليز الغلال لتموين أسطولهم الذي انتشرت وحداته بين مالطة وجبل طارق ، وذلك عدا تموين الجيوش المشتركة مع الفرنسيين في حرب ايريا . فكانت الغلال السلعة الرئيسية التي حملتها سفنهم الى مالطة ، ولم يكن لهذه غير مصر تستورد منها حاجتها من الحبوب ، ثم الى أسبانيا والبرتغال .

وبذل ( دروختي ) وسائر الوكلاء الفرنسيين كل ما وسعهم من جهد وحيطة لتعطيل نشاط الانجليز التجاري ، وحمل الباشا - على وجه الخصوص - على الامتناع عن تصدير الغلال اليهم . وكتب ( سانت مارسيل ) في ٣٠ مارس ١٨١٠ « ان الباشا قد رفض دائما التسامح بتصدير الغلال » ؛ وقال ( دروختي ) في رسالته الى حكومته في ٢٠ يونية من العام نفسه : « ان محمدا عليا كان يعارض دائما تصدير الغلال » الى مالطة وغيرها . وقد يكون ما ذكره صحيحا . ولكن الثابت أن حركة التصدير لم تتوقف ، ثم ان نشاطها كان في ازدياد مستمر ، ثم ان ( سانت مارسيل ) نفسه لم يلبث أن

صرح بشكوكه في امكان اقناع الباشا بالامتناع عن بيع الغلال للانجليز ، فقال في رسالته السالفة الذكر : « ولكنه لما كان قد حضر الى الاسكندرية مركب حربي انجليزى من طراز الابريق ، ودخلت معه سفينتان أخريان انجليزيتان ، وأحضرت هذه السفن صندوقا مليئا بالمال ، فماذا يكون يا ترى موقف محمد على ؟ وهل يستمر رفضه « السماح بتصدير الغلال لهم ؟ » ثم كتب (دروقتى) في نفس رسالته التى سبقت الإشارة اليها : بان الباشا الذى ظل يعارض دائما هذا التصدير « قد صار يسمح به الآن ، بسبب ما يحصله من رسوم جمركية على الغلال المصدرة ، وهو بحاجة كبيرة الى المال » لما يتكلفه نضاله مع البكوات المماليك من نفقات طائلة ، حتى ان الباب العالى مع حاجته هو الآخر الى الغلال لم يظفر من محمد على بما يسد هذه الحاجة ، لأنه يجنى ربحا أوفر من اتجاره مع الانجليز ، ولأن « مطالب العاصمة ( أى القاهرة ) مفضلة على كل ما عداها ، ويعلو تحقيق ما فيه صالحها على كل اعتبار آخر » في نظره .

والواقع أن افتقار محمد على الى المال كان من الأدواء المزمنة ، ولم تخف حدة أزمة المال هذه ، - كما سيأتى ذكره - في السنوات التى هى موضوع دراستنا ، وكان من المتعذر على الباشا - لذلك - الامتناع عن التعامل مع الانجليز . لا سيما وقد اتفق بسبب صلحهم مع الباب العالى في يناير ١٨٠٩ ما يدعو لوقف هذا التعامل معهم ، ثم انهم علاوة على ذلك ، كانوا على استعداد لدفع الثمن الذى يطلبه الباشا لغلاله نقدا وعدا ومهما تغالى في تقديره ، وهذا الى جانب الرسوم الجمركية المرتفعة كذلك والتى صار يفرضها على الحبوب والأرز والكتان والنظرون وسائر السلع المصدرة الى مالطة ، أو على السلع المجلوبة الى مصر ، وقد تزايدت وثق العلاقات بينه وبين الانجليز منذ أن عاد من مالطة الى الاسكندرية في ديسمبر ١٨٠٩ ، نائب القنصل البريطانى القديم ( صمويل بريجز ) ، الذى كان قد غادرها منذ جلاء جيش ( فريزر ) عنها ، وكان ( بريجز ) صاحب بيت تجارى كبير بالاسكندرية ، قام بإدارته في غيبته هولندى يدعى ( سوتش ) Sutch فأعاد الآن تأسيسه وكان صاحب ثراء عريض . وبدلا من أن يطل الباشا

بيع الحبوب للانجليز ، لم يلبث أن أعطى ( بروتشى ) تصريحاً بتصدير الغلال الى مالطة ، ولم تقد شيئاً محاولات ( دروحتى ) فى منعه من اتخاذ هذه الخطوة . ثم أعقد ( بريجز ) الهدايا على الباشا ورجال حاشيته لتعزيز علاقته بهم ، وفاز الانجليز بكسب آخر ، عندما أجاز محمد على دخول سفنهم الحربية الى ميناء الاسكندرية القديمة ، وكان كل ما اشترطه « أن لا يوجد بهذا الميناء فى وقت واحد ، أكثر من مركبين حربيين فحسب » . وساء الوكلاء الفرنسيين ، أن يظهر الانجليز بكل هذه المزاي ، وراحوا يعززون هذا الى نشاط أعدائهم ، الذى تزايد بعد عودة ( بريجز ) الى الاسكندرية فقال ( دروحتى ) فى كتابه الى حكومته فى ١٢ مارس ١٨١٠ « انه بعودة بريجز الى منصبه ، قد عادت الى مصر المؤامرات والدسائس من كل نوع ، والتى هى عادة تسير فى ركاب الدبلوماسية البريطانية » . وحنق ( دروحتى ) على وجه الخصوص ، على ترجمان الباشا ، وهو الذى شكاه منه دروحتى و ( مانجان ) أيام المفاوضات التى انتهت باتفاق تسليم الاسكندرية الى محمد على ؛ كما حنق على طبيب الباشا المسمى ( مندرىشى ) Mandrici وأصله من جنوة ، وخدم فى بلاط باى تونس قبل نزوحه الى مصر ، ويقول عنه ( دروحتى ) : انه فى حماية الانجليز ، ويذيع عن نفسه أنه يعمل وكيلاً للولايات المتحدة الأمريكية « فى مصر » . وأما الرجل الذى أثار حنق وغيظ الوكلاء الفرنسيين دائماً ، فكان ( بروتشى ) الذى شكاه منه هؤلاء شكوى مرة ، لأنه بعد أن خدم ( جيش الشرق ) لم يلبث أن تنكر لفرنسا بعد جلاء حملتها عن مصر ، وأعلن عداؤه لها ، وعظم نشاطه التجارى مع الانجليز فى مالطة ، وصار يبعث بالسفن الكبيرة المحملة بالقمح والشعير الى مالطة ؛ وكان بسبب نشاطه التجارى هذا ، وتظاهره بالحرص دائماً على ارضاء الباشا مقرباً منه وصاحب حظوة لديه ، ومع أن ( سانت مارسيل ) كان قد ذكر للوزير ( شامپانى ) فى مارس ١٨٠٩ ، أن الفرنسيين المنسحبين من مصر فى عام ١٨٠١ هم الذين لم يأذنوا ( لبروتشى ) باللاحاق بهم ، فقد راح يؤكد الآن لوزير الخارجية الجديد ( الدوق دى كادور ) Cadore : أن بروتشى قد خشى ، بسبب اختلاساته ولا شك ، أثناء وظيفته كمحاسب فى أسبوط ، مناقشته



الحساب اذا هو ذهب الى فرنسا ، فأثر البقاء في مصر ، يخدم المصالح الانجليزية ، وبنفس عن كراهيته العظيمة لفرنسا بتدبير المؤامرات والدسائس التي تلحق الأذى بمصالحها .

ولقد جعلت الباشا حاجته الى المال ، الى جانب الأرباح التي يجنيها من تجاره مع الانجليز ، وتصدير غلاله لهم ، ضئينا بارسال الغلال والحبوب الى تركيا ، بالرغم من أن هذه كغيرها من بلدان البحر الأبيض ، كانت تشكو من القحط، وتخشى المجاعة، والسبب في ذلك أنه ما كان يستطيع بيع غلاله للدولة بالثمن المرتفع الذي يبيع به للانجليز ، أو يحصل على الغلال المصدرة اليها هس الرسوم الجمركية العالية ، التي يحصلها من الانجليز ، وقد حدث عند اشتداد القحط ، والخوف من انتشار المجاعة في مالطة في عام ١٨١٠ ، أن رفع الباشا الرسوم الجمركية الى ٢٦ قرشا عثمانيا على الأردب الواحد ، ودفع الانجليز الثمن بطيب خاطر . وخيل الى الباب العالي أن بوسعه وقف حركة التصدير الى مالطة ، وحمل الباشا على ارسال الغلال الى القسطنطينية ، اذ أصدر أوامره لوالى مصر بمنع تصدير القمح الى أوروبا ، وتشدد في مطالبته بذلك ، ولكن محمدا عليا ما كان يأبه لهذه الأوامر المتكررة .

صحيح أنه لبي طلب الباب العالي في أحيان قليلة وفادرة ، وأرسل بعض الغلال الى الدولة ، ولكن التصدير الى مالطة لم يتوقف ، بل ان ( دروشتى ) لم يلبث أن كتب في ١٧ يولية ١٨١٠ ، أن تصدير الغلال الى مالطة قد نشط بدرجة تسترعى الأنظار حقا ، ثم لم تلبث أن تأزمت الأمور بين الباشا وبين الباب العالي في شهر فبراير ١٨١١ والشهور التالية ، عندما استأنف هذا الأخير اصدار الأوامر المشددة الى محمد علي بوقف تصدير القمح الى أوروبا (وآخرها في مايو) ، وظل الباشا لا يأبه لها، وان حاول في الوقت نفسه تهدئة كل من تركيا وفرنسا ، بأن صار يعرض على فرنسا أن يبيعها الغلال بأثمان مخفضة ، ولو أنه لم يكن واضحا وسيادة الانجليز مبسوطة على البحر الأبيض ، كيف تستطيع فرنسا أن تتسلم الغلال التي تبتاعها ، ثم انه عرض عليها استعداده لتموين جزيرة كرفو التي كانت في حوزتها ، ولو أن هذه

كانت تأخذ من أوروبا حاجتها من الغلال بأثمان ثقل كثيرا عن تلك التي طلبها . وأما تركيا ، فقد عمد الباشا الى مراوغتها ومماطلتها ، بحجة افتقارها الى السفن التي تنقل الغلال الى بلادها . ومع أن تركيا قد أرسلت الى الاسكندرية في شهر أغسطس ١٨١١ احدى عشرة سفينة ، فان ثلاثا منها فقط استطاعت أن تأخذ حمولتها من الغلال بعد ستة شهور ، ولما طال الانتظار بسائر السفن بقيت منها أربع في الميناء يداعبها الأمل والرجاء ، وقفلت الأخرى راجعة بعد أن تملكها اليأس والقنوط .

وأما الانجليز فقد كان الحال على تقيض ذلك تماما . فقد استمرت سفنهم ترد الى ميناء الاسكندرية بنظام ، و في أعداد كبيرة ، ولم يحدث تأخير في شحن السفن ، كما أنه لم يحدث من ناحية الانجليز تسويق في دفع الثمن . وانحصر نشاط الباشا - على نحو ما ذكر ( سانت مارسيل ) في كتابه الى ( الدوق دي كادور ) في ٧ يناير ١٨١١ - « في تجارة الحبوب » والغلال التي يبيعها للانجليز . ولم يمنع ارتفاع السعر الذي باع به الباشا اقبال هؤلاء على الشراء منه ، ولم يكن هناك سبيل للتعامل مع غيره ، لاحتكاره تجارة الحبوب وغيرها من منتجات البلاد . بل ان هؤلاء ما لبثوا أن أوفدوا اليه من مالطة في مارس ١٨١١ ، مندوبين للاتفاق معه على شراء الغلال اللازمة لتموين صقلية كذلك وبالثمن الذي يريده ، واستطاع الباشا التصرف في كميات وفيرة من الغلال ، لأنه كان وقتئذ قد نجح في القضاء على المماليك والاستيلاء على غلات الصعيد في ظروف سوف يأتي ذكرها ، وقال (دروقتي) في كتاب الى حكومته من القاهرة في ٨ مايو ١٨١١ : « ان الباشا لم يكتف بالمضى في تجارته مع مالطة ( وارسال غلاله اليها ) ، بل انه أنشأ مؤسسة بهذه الجزيرة - أو « خانا » - لبيع الغلال ، ولتوريد الغلال التي يبغي الباشا ارسالها الى أسبانيا والبرتغال » ، ونشط المشرقون على هذا الخان نشاطا عظيما ، وتحدث ( سانت مارسيل ) في يولييه عن نشاط هؤلاء ومهمتهم ، وكان واجبهم ارسال السلع الصالحة للاستهلاك في مصر ، لقاء ما يبيعونه من الحبوب . « وهكذا - كما قال سانت مارسيل - تستمر دائما تجارة الغلال هنا ، أي بالاسكندرية مع الانجليز . وتعج الميناء بالسفن النمساوية

والمجرية والتابعة للبندقية تحمل الغلال الى مالطة أو أسبانيا والبرتغال رافعة الراية الانجليزية ، ويبيع الباشا اليوم الواحد والعشرين مدا بمائة قرش ، فجمع محمد على من هذه التجارة أرباحا وفيرة .

ولم يشك من الأثمان أو الرسوم الجمركية المرتفعة التي فرضها الباشا ، سوى خصمه القديم ( مسيت ) . وكان هذا قد عاد الى منصبه قنصلا بريطانيا في هذه البلاد في أواسط عام ١٨١١ ، بعد أن رفته حكومته كولونيا ، وقد دخل الاسكندرية في موكب فخم ، سار فيه خمسمائة من الجند الأرثوود ، وأحاط بمركبته فرسان « من الانجليز المقيمين بالاسكندرية ، ثم ربان وضباط قرويت انجليزية راسية بالميناء ، ويتقدم مركبته اثنان من السياس ، مما يرمز جميعه الى ما صار يتمتع به الانجليز الآن من سمعة وتقوذ ، ولو أنه اضطر أن يدفع ألفى قرش لرؤساء هؤلاء الأرثوود الذين طالبوه بثمان حفاوتهم » ومع أن الموقف معه تبدل عما كان عليه منذ السنوات الأربع الماضية ، وصار ( مسيت ) نفسه نهبا للمرض ، وأصاب الفالج ذراعيه وساقيه ، حتى صار كسيحا مقعدا ، فانه لم يترك خصومته القديمة لمحمد على ، أو ينسيه المرض « واجبه » الذي جعله الآن ينحى باللائحة على الباشا وينقد مسلكه تقدا لاذعاً مرا ، لافتتاته على الحقوق أو الامتيازات التي للبريطانيين في أنحاء الدولة العثمانية وأملاكها ، والتي وجب على الباشا احترامها ، وعدم فرض الرسوم الجمركية العالية ، فاستهل نشاطه الجديد ، بالشكوى لحكومته من محمد على ، فقال في كتابه اليها في ٤ يولية ١٨١١ : « انه يؤسفه شديد الأسف أن يجد حاكم أو باشا مصر الحالي ( أي محمد على ) لا يحترم الامتيازات المعطاة للانجليز ، بفضل معاهدات الامتيازات المبرمة بينهم وبين الباب العالي ، فقد صمم على الاستئثار لحسابه ، أو أنه نفذ ذلك فعلا ، بكل أنواع الاحتكارات . ولقد زيدت الرسوم الجمركية القديمة ، وفرضت أخرى جديدة على كل سلع تجارة الوارد والصادر ، وليس لدى الباشا جواب على احتجاجات الوكلاء الأوروبيين ، سوى قوله ان من حقه وضع كل التنظيمات والقواعد الداخلية في نطاق باشويته أو حكومته . ولا جدوى من مخاطبة الباب العالي ، لعلاج هذه الحالة ، لأن



الباشا ، مع اعترافه الاسمى بسلطة السلطان ، يرفض الاذعان لكل أوامر يصدرها عظمته ، اذا تعارضت مع مصلحته هو الخاصة » .

ولكن تدمير ( مسيت ) وغضبه ، لم يحولا دون استمرار تعامل الانجليز مع الباشا ، وشرائهم للغلال منه ، بل قبل هؤلاء في بداية هذا العام نفسه ( ١٨١١ ) أن يدفعوا خمسين قرشا عثمانيا ضريبة جمركية على كل اردب من القمح الذى يستوردونه ، وهذا بطبيعة الحال علاوة على الثمن الذى يدفعونه فى شرائه . ثم ان احتجاج الوكلاء الفرنسيين ، وسخط الباب العالى لم يحولا كذلك دون مضى الباشا فى بيع غلاله للانجليز ، والتذرع بشتى الوسائل لعدم ارسال القمح الى القسطنطينية ، تارة بدعوى حاجته الى الغلال ومختلف أنواع الأغذية لتموين جيشه الذى يعده لحملة الحجاز واستخلاص الحرمين الشريفين من الوهابيين ، نزولا على ارادة الباب العالى ، بل وصار يطلب علاوة على ذلك أن يمدد الباب العالى نفسه بالأغذية والمؤن وغير ذلك من الامدادات التى قال انه فى حاجة اليها ، ليكمل استعداداته وحتى يتسنى له الخروج الى الحجاز . وتارة أخرى بدعوى عدم وجود السفن الكافية لديه لشحنها بالغلال وارسالها الى القسطنطينية ، ناهيك عما يحتاجه هو منها لحملة ضد الوهابيين . وعلاوة على ذلك لم تعوزه الحجة أمام احتجاجات الوكلاء الفرنسيين ، فى تبرير تعامله مع أعدائهم الانجليز .

فقد كتب ( دروحتى ) من القاهرة فى ٢٨ ابريل ١٨١٠ ، أن طبيب الباشا ( مندريشى ) قد استند فى اقناعه الباشا بالمضى فى بيع الغلال للانجليز الى أن هؤلاء لديهم من القوة والوسائل ما يمكنهم من ارسال جيش الى مصر لغزوها اذا انقطعت العلاقات بينهم وبين الباب العالى ، كما أن فى وسعهم من ناحية أخرى مساعدة الباشا ونجدة اذا أرسلت فرنسا حملة لغزو هذه البلاد . ثم استطرد ( دروحتى ) يقول : وعلاوة على ذلك فانه « يبدو لى من التقارير التى وصلتني ، أن محمدا عليا قد صار يعتقد أنه اذا أجاب مطالب الانجليز ( من حيث الاستمرار على تصدير الغلال اليهم ) فان هؤلاء سوف يفصمون علاقاتهم مع البكوات المماليك ، ولا يعود الباشا حينئذ يخشى شيئا منهم » .

وفي ١٧ يولية ١٨١٠ ، كتب ( دروشتى ) يقول : « ان الباشا بدعوى حاجته الى مورد جديد من المال ، يمكنه من متابعة الحرب ضد المماليك ، قد أعطى الانجليز حديثا الحق فى استيراد الحبوب بمطلق الحرية ( من هذه البلاد ) ، فى نظير دفع عشرة قروش تركية ، رسوما جمركية على الأردب وزن رشيد ، وهو يعادل ٢٥ مريا جرام » . ومن المعروف أن ( المريا جرام ) الواحد يساوى عشرة آلاف جرام .

ولما رفض محمد على الاستماع لأوامر الباب العالى المشددة ، بمنع تصدير القمح الى أوروبا ، كتب ( دروشتى ) فى ١١ نوفمبر ١٨١٠ ، أنه احتج لدى الباشا على استمرار البيع للانجليز ، فكان جوابه : « أنه يخشى اثارة عدااء هؤلاء ضده ، اذا رفض رفضا قاطعا بيع غلاله لهم » وأنه اذا امتنع عليهم أخذ الغلال بطريق الشراء ، لجأوا الى أخذها عنوة بالقوة ، ولكنه سوف يعتمد الى طريقة أخرى من شأنها ازعاج تجارهم ازعاجا شديدا ، هى زيادة الرسوم الجمركية على الصادر ، وقد رفع هذه فعلا الى ٢٦ قرشا تركيا على الأردب زنة خمسة وعشرين مريا جرام » . ولكن ( دروشتى ) لم يقتنع بالسبب الذى أبداه الباشا لزيادة الرسوم الجمركية ، واعتقد أن مبعثه انما كان رغبة محمد على فى جمع المال ، منتهزا فرصة وجود المجاعة فى مالطة وفى جميع جزر البحر الأبيض تقريبا وقتئذ ، وأما الدعاوى الأخرى التى سوغ بها تعامله مع الانجليز ، فقد كانت على نحو ما ذكره ( لدروشتى ) خوفه من هؤلاء وضرورة تحصين الاسكندرية ، وبناء أسطول من السفن فى البحر الأحمر .

وفي ١٦ يناير ١٨١١ عاد ( دروشتى ) يقول : ان الباشا فى حاجة الى المال الذى يحصل عليه من تصدير الغلال الى الانجليز لدفع مرتبات الجند ، ولبناء أسطول من السفن فى البحر الأحمر ، « ودعواه الوحيدة التى يبرر بها مسلكه هذا ( مع الانجليز ) لدى الباب العالى ، هى ضرورة انجاز الاستعدادات اللازمة لخروج حملته ضد الوهابيين » . وأما الوكيل الفرنسى الآخر ( سانت مارسيل ) ، فقد كتب من الاسكندرية فى ٢٧ مارس ١٨١١ ، ينبئ حكومته بوصول ضابطين من القومسيرية العامة للجيش البريطانى فى صقلية ، للمفاوضة والاتفاق مع محمد على على شراء الحبوب . ثم استطرد يقول : « ولما أن احتججت لديه على ذلك ، قال ( الباشا ) ان هذا التعامل ( مع الانجليز ) يزوده بالمال

الذى يلزمه لتحسين الاسكندرية وزيادة عدد جيشه ، وانجاز تسليحه في البحر الأحمر ، والقيام بحملته ضد الوهابيين . ثم انه يخشى اذا هو رفض ( التعامل مع الانجليز ) أن هؤلاء اذا اضطروا الى مغادرة صقلية وطرّدوا منها - وهذا أمر متوقع - فسوف ينقضون عندئذ على مصر ( ويغزونها ) كي يأخذوا منها ما يحتاجونه لتموين أسطولهم ومالطه . وعلاوة على ذلك ، فإن الواجب يقتضيه - كما قال - الاحتراس من ناحية الانجليز ، في الوقت الذى لهم فيه جيش بالبرتغال ، لا يعلم أحد المكان الذى سوف يقصده ، بعد اضطرابه الى مغادرتها ، وقد بلغه ( أى محمد على ) أن هذا الجيش ينفى الدخول الى البحر الأبيض ، ثم انه يعتقد أن قطع العلاقات بين انجلترا وتركيا قد بات أمر متوقعا . ومن المعروف أن ( السير أرثر ولزلى ) ( Wellesley ) - دوق ولنجتون - الذى تولى القيادة العامة للقوات البريطانية في البرتغال في عام ١٨٠٩ ، كان بعد اشتباكه في معارك عدة مع الفرنسيين في شبه جزيرة ايبيريا ، قد اضطر الى الانسحاب الى الساحل في البرتغال .

وفي ٦ مايو ١٨١١ ، كتب ( سانت مارسيل ) يقول : « انه يقطع بأن الباشا يريد عقد محالفة مع الانجليز ، فهناك من صاريين له بالحجة والدليل أنه يبقائه صديقا لفرنسا ، في وسع هذه تهيئته في حكومته » . ولكنه لما كان هو بعيدا بعدا كبيرا من الدولة التى تكتفى ببذل الوعود ، والتى قالوا انها ذات أهمية ثانوية وقتئذ ، فمن الخير له أن يصادق الانجليز الذين في وسعهم بفضل قوتهم البحرية أن يحموا تجارتهم . ثم استمر ( سانت مارسيل ) يقول : « ويدرك الباشا جيدا من ناحية أخرى ، أن الانجليز لن يولوه حمايتهم الا من أجل تحقيق غاياتهم الشيطانية ، ولكنه يرى - بعد امعان النظر - أن الأفضل له ، اذا لم يكن هناك معدى عن الوقوع تحت رحمة الباب العالي أو انجلترا ، أن يسلم نفسه الى هذه الأخيرة ، التى سوف تبقى حينئذ على حياته وتترك له أمواله ، بينما يجرده الباب العالي من أمواله ويتنزع منه حياته » .

ولا جدال في أنه الى جانب ما كانت تدره عليه التجارة مع الانجليز من ربح مالى وفير ، كانت الدعاوى التى استند اليها الباشا في تبرير مسلكه ،



منبعثة عن وزن صحيح للأمور ، بسبب مطاللة البكوات الممالك في الاتفاق ، وحسم خلافاتهم نهائيا معه ، وما كان يذيعه الوكلاء الفرنسيون والانجليز سويا ، عن احتمال وقوع الغزو على هذه البلاد اما من ناحية انجلترا ، حسب أقوال الأولين ، واما من ناحية فرنسا كما يؤكد الآخرون . ثم انه كان عليه استرضاء الباب العالي بالخروج الى الحجاز ضد الوهابيين . وعلاوة على ذلك فقد أفاد من صداقة الانجليز والتعامل معهم ، لا من حيث امتلاء خزائنه بالمال فحسب للاتفاق منه في الوجوه التي ذكرها الوكلاء الفرنسيون أنفسهم ، بل ومن حيث الاستعانة بنشاط الوكلاء الانجليز في تنفيذ الخطة التي اتبعها مع البكوات الممالك ، لاستمالتهم الى الصلح معه ، وخصوصا عند سعيه لكسب ود وصداقة شاهين بك الألفى على نحو ما سيأتى ذكره .

وثمة سبب آخر يدعوه لامداد الانجليز بحاجتهم من الغلال ، هو اعتقاده أن بوسعه الاعتماد على مؤازرتهم له في بناء ذلك الأسطول التجارى والحربى الذى أراد انشاءه ، فى البحر الأحمر ، لتعزيز العلاقات التجارية بين موائنه وسائر الموانى بهذا البحر ، ولنقل جنده المرسلين الى بلاد العرب . وكان يبنى أن يبيعه الانجليز بعض سفنهم ، أو يجهزوا بعض سفنه هو بالأسلحة التى تجعل منها سفنا حربية . فعهد الى سليم ثابت أحد رجاله فى القسطنطينية بأن يتفاوض مع السفير الانجليزى بها بصدد شراء السفن اللازمة له من انجلترا ، وكتب الى كتحدها بالعاصمة العثمانية فى ٢٢ يناير ١٨١٠ ، أن محمد أغا اللاظ قد بنى سفينة بالاسكندرية طولها ٣٦ ذراعا ، وعهد بقيادتها الى اسماعيل قبودان البشكطاش ( جبل النار أو جبل طار ) ، على أن يذهب بها الى مالطة ، حيث يتاع هناك سفينة أخرى ، فيقصد المركبان ميناء السويس ، بالدوران حول رأس الرجاء الصالح ، وأما هذه السفينة التى أنشأها محمد أغا اللاظ فقد عرفت باسم « افريقية » . وقد أبحرت فعلا من الاسكندرية الى مالطة فى ابريل من العام نفسه .

ولكن الانجليز لم يلبثوا أن « تعللوا » بتعللات مختلفة لعدم بيع سفنهم لمحمد على ، وما أن وصلت « افريقية » الى لندن ، حتى تدخل فى أمرها رجال شركة الهند الشرقية التجارية الانجليزية ، وكان يعينهم أن يظلوا

محتكرين لتجارة الهند ، فحاولوا دون قيام « افريقية » برحلتها المنتظرة حول رأس الرجاء الصالح الى السويس ، وإن كانت الحكومة الانجليزية قد تكفلت بتسليحها تسليحا جيدا على ثققتها ، وحملت قبطانها اسماعيل جبل طار هدايا عظيمة استرضاء للبasha ، فعادت هذه الفرقاة الى الاسكندرية في يناير ١٨١٢ •

على أنه كان هناك الى جانب ما ذكرنا ، سبب يفوق في نظر محمد علي ، هذه الأسباب جميعها ، ويدعوه للمثابرة على كسب ود وصداقة الانجليز ، هو تصميمه على الاستعانة بهم في اخراج مشروع « استقلاله » الذي عرفناه الى حيز الوجود • ولو أن هؤلاء رفضوا الاستجابة لهذه الرغبة •

#### الانجليز يرفضون « استقلال » محمد علي :

فقد مهدت العلاقات التجارية التي أنشأها محمد علي مع الانجليز ، لاستئناف مساعيه لعقد محالفة معهم ، واستند في مفاتحة وكلائهم برغبته هذه ، أولا : الى أنه لا يثق في نوايا الباب العالي نحوه ، ويريد تأمين بقائه في باشويته ، ويعنيه لذلك ، التحالف مع حليف قوى ، يدفع عنه أذى الباب العالي • وثانيا : الى أنه من صالح الانجليز توثيق صلاتهم به ، حتى يرعى مصالحهم التجارية ، لا في مصر وحدها فحسب ، بل وكذلك في الأصقاع الجديدة التي ينوى فتحها في بلاد العرب ، عند خروجه في الحملة التي يكلفه الباب العالي القيام بها ضد الوهابيين ، فيفتح موانئ البحر الأحمر لتجارتهم • وثالثا : الى أن تأمين الطريق البري من السويس الى القاهرة فالاسكندرية يعود على تجارتهم مع الهند بفوائد عظيمة ، وأخيرا : الى أن تحالفهم معه ، يكفل اطمئنانهم الى الحصول على كل ما يريدونه من غلال لتموين قواعدهم بالبحر الأبيض •

وقد بدأ مساعيه هذه مع الوكلاء الانجليز ، عقب مغادرة ( فريزر ) وجيشه البلاد ، وأبلغ ( آني ) رغبات البasha الى كل من القائدين : ( فريزر ) و ( مور ) منذ ١٨٠٧ ، ولكنه لم يظفر منهما بجواب حاسم • ولما كان محمد علي قد « اصطفى » هذا المايطي ، ليسر اليه « بحقيقة » أغراضه ، وظل يكرر له القول أنه يعتزم فعلا الخروج الى بلاد العرب ، لا لمجرد القضاء

على الوهابيين ، بل وفتح ميناءى جدة وينبع ، والامتلاء على اليمن ومخا ، ميناءها كذلك - وقد امتدت اعتداءات الوهابيين الى اليمن - فقد اهتم ( آنى ) بالأمر ، وحرص على أن لا تفوت حكومته الاستعانة بمحمد على ، فى تأمين الملاحة البريطانية فى البحر الأحمر من جهة ، وفتح ميادين جديدة لتجارتهم من جهة أخرى ، عدا ما يترتب على التعاون مع قوات الباشا الصديقة فى هذه المراكز ، من غلق البحر الأحمر فى وجه أية دولة معادية وبخاصة فرنسا ، اذا حدثتها النفس بمحاولة تهديد المصالح البريطانية فى الهند مرة أخرى ، على غرار ما حاوله بونايرت أثناء حملته المعروفة على مصر فقد لفتت حملة بونايرت هذه أنظار الانجليز الى أهمية البحر الأحمر ، وقد أصر ( لورد ثالثيا ) عند انتهاء رحلته فى الهند ، على العودة منها بطريق البحر الأحمر ، وقد ذكرنا كيف دخل القاهرة فى فبراير ١٨٠٦ ، بعد أن اجتاز الطريق البرى بسلام من السويس اليها ، وكان غرضه من الرحلة فى البحر الأحمر ، اكتشاف خير الوسائل التى يمكن بها غلق هذا الطريق فى وجه غزو يأتى من الغرب ، ثم تنمية تجارة الهند مع موانئ البحر الأحمر . وقد تسنى له بذلك زيارة الموانئ الهامة ، وخرج من رحلته هذه ، بأن احتلال عدن ، وعقد محالفة مع الوهابيين والأحباش ، أفضل ما يمكن اتخاذه من خطوات لتحقيق هذين الغرضين . فكان من أثر دعوته ، أن ذهب ( هنرى صولت ) Salt ، رفيقه فى رحلته هذه ، فى مهمة الى الحبشة فى عام ١٨٠٩ لتنمية العلاقات التجارية بينها وبين الهند ( بومباى ) . ثم ان حكومة الهند ما لبثت أن أوفدت الكابتن ( ردلاندا ) Rudland الى مخا ، يعاونه ( جون بلزونى ) Belzoni لانشاء نفس العلاقات معها ، وكان من أغراض هذه البعوث كذلك ، منع قراصنة الوهابيين من الاعتداء على سفن شركة الهند التجارية الشرقية .

وعلى ذلك ، فقد اعتقد الوكلاء الانجليز فى مصر ، لا سيما ( آنى ) و ( صمويل بريجز ) ، أن من صالح دولتهم التحالف مع محمد على ، وهو الذى ما فتى يعلن عزمه على الخروج الى الحجاز ، ويجد بكل ما لديه من وسائل ، لبناء أسطول تجارى وحربى فى البحر الأحمر ، وأما اذا رفضت



حكومتهم المحالفة معه فلا أقل من أن تعقد معه اتفاقا تجاريا ، يمكن بفضله  
همل المتاجر البريطانية عبر الطريق البرى بشروط سخية طيبة •

فكتب ( آنى ) الى اللورد ( هو كسبرى ) فى ٢٨ سبتمبر ١٨٠٨ ، « ان  
محندا عليا لعدم ثقته بالباب العالى ، يبنى أن يربط نفسه بانجلترا ، ويقترح  
عقد معاهدة سلام وتحالف معها ، ( وبشروط ) فى صالحها » • ثم طفق يقص  
على الوزير مشروعات الباشا فى الحجاز ، عند قيامه بحملته الى هذه البلاد ،  
وفتح جدة وينبع واليمن • ولكن هذا الاقتراح لم يلق آذانا مصغية من  
حكومة لندن • صحيح أن انجلترا كانت لا تزال فى حرب مع تركيا ، وقد  
يكون هذا العرض من جانب باشا مصر الذى حرص على امدادها بالغلل  
وتفريغ أزمة تموين أساطيلها وجيوشها عرضا مغريا ، ولكن الانجليز كانوا  
يبدلون آتئذ قصارى جهدهم للصالح مع الباب العالى ، ثم انه كان معروفا  
لديهم من أيام مفاوضات الجلاء عن الاسكندرية ، أن الباشا انما يبنى المحالفة  
معهم كى يظهر « بالوضع » الذى يمكنه من « الاستقلال » عن سلطان الباب  
العالى ، فهم اذا ارتبطوا معه ، انساقوا الى نزاع جديد مع تركيا • وفضلا  
عن ذلك ، قانهم ما قرروا سحب جيشهم من مصر ، والتخلى عن الممالك  
أصدقائهم القدامى ، الا لرغبتهم فى التحرر من أى ارتباط يفرض عليهم  
نشاطا مستمرا فى ميدان ييغون الخلاص منه كى يتفرغوا لمنازلة العدو فى  
الميادين الأخرى الأكثر أهمية • فلم يكن من المنتظر حينئذ أن يقبلوا المحالفة  
مع محمد على •

بيد أنه وان كان اقتراح المحالفة قد ذهب أدراج الرياح ، فقد كان  
لمقترحات الباشا الأخرى ، والتي تضمنتها رسالة ( آنى ) السالفة الذكر ،  
وفحواها تنمية التجارة ، صدى لدى حكومة الهند ، فبعثت هذه ( بجون  
بلزونى ) الى القاهرة ، وعهدت اليه بمهمة « فتح طريق للمواصلات بين  
الهند وانجلترا ، عبر مصر ، ودعم هذا الطريق ، بإنشاء تبادل تجارى »  
يعم نفعه الجميع •

وتحت اشراف القنصل ( بريجز ) دارت المفاوضات بين الباشا  
و ( بلزونى ) • وعلى تقيض ما فعله محمد على قبل ذلك ، أثناء مفاوضاته

« السرية » مع مندوبى ( الجنرال فريزر ) ، عندما عرض أن يضع نفسه تحت حماية الانجليز ، رفض الباشا الآن « كل شرط يبدو أنه يضعه تحت حماية الانجليز » ، فقد تغير الحال الآن عما كان عليه فى عام ١٨٠٧ ، بالنسبة لمركز حكومته الداخلى ، فقد قطع شوطا كبيرا فى تحصين الاسكندرية منذ جلاء الانجليز عنها ، وقضى على العناصر المشاغبة فى جيشه ، وأقصى المشايخ عن شئون الحكم ، ومكنه الانفراد بالسلطة من الاستقلال بتدبير الوسائل التى تكفل له الحصول على المال ، وجنى ربحا وفيرا من تجارة الغلال ، ومن احتكاره التجارة عموما ، عدا ما بدأت تدره عليه احتكاراته الداخلية الأخرى ، ونجح فى اضعاف البكوات المماليك ، وأنفذ الجيوش التى سوف تنتصر عليهم فى اللاهون والبهنسا بعد قليل ، ومع أنه كان لا يثق بنوايا الباب العالى نحوه ، وشاب الكدر علاقته به ، لماطلته فى الخروج ضد الوهابيين فى الحجاز ، ولا تجاره مع الانجليز ، وتصديره الغلال اليهم بالرغم من أوامر الباب العالى المشددة لمنع تصدير الحبوب اطلاقا الى أوروبا ، وعدم ارساله الغلال الى القسطنطينية الا بالقدر الضئيل والذى لا يسد حاجة هذه منها ، فقد صار تكدير العلاقات بينه وبين صاحب السيادة الشرعية عليه لا يقض مضجعه كثيرا ، بعد الاقلابات التى وقعت فى الدولة والتى أطاحت بعرش سليم الثالث ( ٢٩ مايو ١٨٠٧ ) ثم بخليفته مصطفى ، وأفضت الى اعتلاء محمود الثانى عرش السلطنة ( ٢٨ يولية ١٨٠٨ ) فأنهكت قواها ، ثم تزايد ضعفها بسبب ثورات الوهابيين فى بلاد العرب ، وباشوان أوغلو Pasvan Oglou فى بلغاريا ، وريجاز Rhigas فى اليونان ، وعلى باشا فى يانينا ، وقره جورج ( أو جورج الأسود ) فى بلاد السرب ، ناهيك عن استمرار الحرب بين الدولة وروسيا ، واحتلال جيوش الأخيرة للولايات الدانوبية ( الأفلاق والبغدان ) . وكان هذا الضعف الذى أصاب الدولة ، الى جانب عدم اطمئنانه الى نواياها نحوه ، حافزا لمحمد على على التمسك بمشروع « استقلاله » ، ذلك المشروع الذى أراد الاستعانة بمؤازرة الانجليز له على تنفيذه ، ولم يكن وهذا « الاستقلال » هدفه ، ليرضى بأن يفرض هؤلاء حمايتهم عليه ، بل كان كل ما يبغيه منهم أن يؤازروه فحسب على تحقيقه .

وأيا ما كان الأمر ، فقد كان ( بلزوني ) وكيل الشركة ، مكلفا بعقد اتفاق يكفل تنمية التجارة بين الهند وانجلترا ، ويفتح الطريق البرى عبر مصر للمواصلات بينهما . وقد أسفرت المفاوضة بينه وبين محمد على عن عقد معاهدة تجارية فى القاهرة فى ٢٨ مايو ١٨١٠ ، حصل الانجليز بفضلها على مزايا كثيرة لتجارة الهند ، كما مهد أحد شروطها لامكان ادراك تلك المحالفة التى أرادها محمد على ، لو أن الحكومة الانجليزية صدقت على المعاهدة . فقد أعلن الاتفاق اعتماد الامتيازات التى تضمنتها معاهدات الباب العالى أساسا للمعاملات أو التبادل التجارى مع الهند ، وتعهد الباشا فى حالة وقوع الحرب بين انجلترا وتركيا ، بعدم التعرض بشىء وبأى عذر كان للرعايا البريطانيين ولأموالهم ، بل يمدهم بكل معاونة ، ويضفى عليهم حمايته ، ثم وافق الباشا على ارجاع كل من يغادر السفن الانجليزية فى موانيه ، من نوتيتها وغيرهم هربا من الخدمة بها الى هذه السفن ، حتى ولو كان هؤلاء الهاربون قد اعتنقوا الدين الاسلامى ، فأجاز أمرا أصر العثمانيون دائما على رفضه . ونصت شروط هذه المعاهدة على السماح للمسافرين باستخدام الطريق البرى ، دون تحصيل أية ضرائب منهم أو على أمتعتهم ، وأما البضائع التى تنقل عبر هذا الطريق من السويس واليهما ، فيدفع عن حمولة كل جمل مستخدم فى حملها ثلاث ريالات أسبانية ، بينما تدفع عنها رسوم جمركية بواقع ٣/ من قيمتها .

وكتب ( صمويل بريجز ) الى ( السير أرثر ولزلى ) فى ٣٠ مايو ١٨١٠ ، ينبئه بعقد هذه المعاهدة التى يرجو تصديق حكومته عليها ، ويذكر الأسباب المسوغة فى نظره لآبرامها ، فقال : « يشرفنى أن أذكر لكم ، لما كانت حكومة الهند قد بعثت بالكابتن ( ردلاند ) فى مهمة الى مخا و ( جون بلزوني ) مساعدته من أجل فتح طريق للمواصلات بين الهند وانجلترا عبر مصر ، ودعمه بإنشاء تبادل تجارى ذى نفع عام ، فقد بدأت مفاوضات فى القاهرة تحت اشرافى ، بين السيد ( بلزوني ) والباشا ، وانهت بنجاح الى عقد معاهدة مؤقتة ، أرجو أن تنال التصديق اللازم . فان ( محمد على ) باشا ، ولو أنه لا يزال يدين بولاء اسمى للباب العالى ، فقد صار من زمن طويل يتمتع واقعا باستقلال من درجة ذلك الذى كان للماليك قبل الغزو الفرنسى »



ومع أن فريقا من الكتاب تعذر عليهم معرفة ما حدث بهذه المعاهدة ،  
فالثابت أن الحكومة الانجليزية رفضت التصديق عليها لعدم تسوية  
علاقاتها مع الباب العالي ، وللأسباب التي ذكرناها . ولأن الانجليز كان  
يقلقهم نشاط محمد علي في بناء أسطوله التجارى والحربى ، بمناسبة  
الاستعداد لحملة الحجاز ، والذي كان يبنى استخداما في البحر الأحمر .

ولكن الباشا ، بالرغم من رفض الحكومة الانجليزية التصديق على  
المعاهدة ، لم يأس من الظفر بالمخالفة معها ، تلك المخالفة التي رجا منها اقبال  
الانجليز على تأييد مشروع استقلاله . ومع أنه كان متحذرا دائما من ناحيتهم ،  
حتى لا يفاجيء هؤلاء البلاد بغزو جديد ، كما كان متحذرا كذلك من ناحية  
الفرنسيين للسبب نفسه ، فقد استمرت علاقاته التجارية معهم ، بل وتزايدت  
— كما رأينا — وينهض دليلا على ايثار الباشا ل صداقتهم ، ما حدث فيما  
يتعلق ببيع البضائع والسلع التي كان يصادرها الفرنسيون أو الانجليز عند  
استيلاء أحد الفرنسيين على سفن الفريق الآخر في عرض البحر ، ويأتون  
بها الى الموانىء « العثمانية » أو غيرها ، لبيعها . وقد استطاع ( دروشتى )  
أثناء حملة ( فريزر ) في عام ١٨٠٧ ، أن ينال موافقة محمد علي على مصادرة  
التاجر الانجليزية التي تأتي بها السفن الى الموانىء المصرية ( والاسكندرية  
خصوصا ) متسترة تحت بعض الأعلام غير البريطانية ، ولكن الفرنسيين عجزوا في  
عام ١٨١١ عن بيع البضائع التي غنمتها إحدى سفنهم في البحر وأتت بها  
الى الاسكندرية لتصريفها ، كما عجزوا عن بيع سفينة انجليزية غنموها  
كذلك ، وهذا بفضل تدخل الوكلاء الانجليز لدى الباشا الذي وافق على  
ارجاء الفصل في المسألة حتى يستطيع هؤلاء الحصول من الباب العالي على  
أوامر تمنع الفريقين المتقاتلين ( انجلترا وفرنسا ) من بيع البضائع أو السفن  
المصادرة في الموانىء العثمانية .

وواقع الأمر أن مسلك محمد علي ، سواء من حيث توثيق صلاته  
التجارية بالانجليز ، أو محاباتهم في موضوع الغنائم ، قد جعل ( سانت  
مارسيل ) يكتب الى حكومته منذ ١٣ يولية ١٨١١ ، — أى بعد اخفاق  
مشروع المعاهدة التجارية بعام تقريبا — « أن للباشا علاقات وثيقة مع  
الانجليز ، سواء بسبب تجارة القمح معهم التي تدر عليه ربحا طائلا ، أو

لرغبته في تأييدهم ( لمشروع ) استقلاله الذي ينشده ، أو لأنه يريد أن يصبح أقل تقيدا بأوامر الباب العالي الذي يخشى دائما أساليبه السياسية الماكرة ، أو لأنه - أخيرا - يخشى ( من اعتداء ) دولة ( أجنبية ) عليه • ويعتزم زيادة جيشه لأربعين ألف مقاتل ، يعتقد أنه العدد الذي لا يقهره به أحد » •

وفي ١٢ يونية ١٨١٢ ، كتب ( مسيت ) : « ان ( محمد علي ) يرغب في الاستقلال من زمن بعيد ، فقد زاد عدد جنده بالقدر الذي أجازته له موارده لتحقيق هذه الغاية ، وعندما صرح أخيرا بأن لديه من المعلومات - حسبما وقف عليه من التقارير التي وصلت - أن الفرنسيين بفضل تفوذهم لدى الباب العالي ، سوف يحملونه قريبا على غلق الموانئ العثمانية دون تجارة بريطانيا العظمى ، سألته كيف يكون مسلكه حينئذ ، فأجاب دون أقل تردد ، بأنه سوف يتمسك بالعلاقات الودية السائدة الآن فعلا ، بين مصر والمؤسسات أو المراكز البريطانية بالبحر الأبيض ، وأنه اذا تعذر عليه اقناع الباب العالي بغض طرفه عن مسلكه في هذه المسألة ، فانه سوف يعلن استقلاله • وهو يأمل في هذه الحالة أن تزوده الحكومة الانجليزية بالوسائل التي تمكنه من المقاومة بصورة فعالة ، ضد الأعداء العديدين والأقوياء ، الذين سوف يترتب على تصميمه هذا استشارتهم ضده • ولقد وقفت على نوع وقدر المعاونة التي سوف يحتاجها عندئذ ، دون تقييد الحكومة الانجليزية بشيء ، أو ربط هذه بأى تعهد من ناحيتها قبله ، ولو أنى اعتبر قيام هذه الحالة أمرا بعيد الاحتمال جدا • ولقد كان جوابه أن عدد جيشه يكفي لصون مصر ، وأنه سوف يعوزه فقط قدر من المال لمواجهة النفقات غير العادية التي سوف يرغم عليها ، ولأنه لما كان سيقاقل ضد جيوش أوروبية ، فان ذلك يتطلب مالا ورجالا • ثم انه صرح برجاء أن يكون لديه قريبا جيش من أربعين ألف مقاتل » •

ذلك كان هدف محمد علي « السياسى » من توثيق علاقاته بالانجليز : معاوته على بلوغ استقلاله ، وتلك كانت « الشروط » التي أعلنها ( لمسيت ) والتي تضمنت نوع المعاونة التي يطلبها من الانجليز ، ومدى « الارتباط » الذي سوف يكون من نصيب هؤلاء ، اذا قبلوا التحالف معه ، ولا تتعدى هذه تقديم المال ، المال الذي يستطيع هو الاتفاق منه على تحصيناته

واستعداداته الدفاعية الى جانب استقدام الجنود ( المرتزقة ) من تركيا ذاتها وسائر أنحاء الامبرطورية للخدمة في جيشه . ولكن هذه العروض والمقترحات ذهبت جميعها سدى .

ولم تمنع الرغبة في محاطة الانجليز واستمالتهم الى تأييد مشروع استقلاله ، من مفاتحة الفرنسيين غرمائهم أنفسهم في موضوع هذا الاستقلال ذاته ، أو السعى لدى الباب العالي للظفر بمأربه بالطرق والوسائل التي قال محمد علي انه عليم بها وبأثرها لدى الديوان العثماني . ولكنه كما كانت هناك صعوبات حالت دون اصغاء الحكومة الانجليزية لمقترحاته ، فقد اعترضت مساعيه لدى الفرنسيين ، ثم لدى الباب العالي عقبات جمة ، فلم يظهر بما يريد .

#### فرنسا : ( سر نابليون ) :

وكان موقف فرنسا من مسألة « استقلال » محمد علي ، في هذه السنوات التي تلت جلاء الانجليز عن الاسكندرية ، يختلف عن موقف انجلترا من هذه المسألة ، من حيث الدوافع التي جعلت الفرنسيين يرفضون مشروع استقلاله ، وهم أصدقاء الباشا ، والذين عاونوه وكلاء حكومتهم في سنوات التجربة والاختبار العvisية على اجتياز الأزمات التي صادفته ، وكان آخر ما فعلوه في هذا السبيل ، اتحاد ( دروشتي ) وسائر العملاء الفرنسيين مع الباشا في كفاحه من أجل طرد الانجليز من الاسكندرية ، واثاذا حكومته من الخطر الذي يتهدها .

ولما كان الباشا في كل علاقاته معهم ، وبالرغم من اتجاره مع الانجليز ، قد تمسك دائما بصداقته للأمة الفرنسية وأظهر احترامه للامبراطور نابليون وحرص على استرضاء الوكلاء الفرنسيين ، فقد كان من المتوقع أن تكون فرنسا أكثر ميلا من غيرها لتأييد مشروع استقلاله . ولكن هذا لم يحدث ، لا لأن فرنسا كانت تريد ارضاء الباب العالي ، أو منع انهيار الامبراطورية العثمانية أو أن هناك ما يدعو للتشكك جديا في نوايا محمد علي نفسه نحوها ، أو صداقته لها ، ولكن لأن الامبراطور نابليون نفسه كان يبغي تقطيع أوصال الدولة العثمانية على أن يفوز بأدنى نصيب من أملاكها ، ومن



هذه مصر ذاتها ، احياء لذلك المشروع الذى هدف منه الى تأسيس امبراطورية شرقية كبيرة على أنقاض الدولة العثمانية من جهة ، ثم على أنقاض امبراطورية الانجليز فى الهند من جهة أخرى ، وتنظيم شئون ( الشرق ) بالصورة التى تكفل دعم ( امبراطورية الغرب ) التى حلت - بزعماء نابليون فى أوروبا - محل الامبراطورية الرومانية المقدسة ( الجرمانية ) القديمة . وعلى ذلك فلم يكن مناسباً لمشاريعه التوسعية هذه ، أن تظهر مصر اذا استقلت على يد محمد على ، بحكومة وطيدة قوية ، فى قدرتها دفع الغزو الفرنسى ، وتعطيل مشروع الامبراطورية الكبير ، وهو الذى اصطلح المؤرخون على تسميته « سر نابليون » .

ومع أن توالى الكوارث على فرنسا ، منذ أن قام الامبراطور بغزوه الفاشل فى روسيا ( ١٨١٢ ) ، وأنهكت قواه الحرب فى اسبانيا ، وتألبت عليه الأمم فى أوروبا ، جعل متعذراً التوسع فى الشرق ، فقد خلق وجود هذا « السر » متاعب عديدة للوكلاء الفرنسيين فى مصر ، فى علاقاتهم مع محمد على فى السنوات التى تلت اتفاق الجلاء عن الاسكندرية خصوصاً . فقد كان على هؤلاء أن يكافحوا ذلك النفوذ الانجليزى الذى استمر ينمو نمواً مطرداً فى مصر ، فى الفترة التى نحن بصدد دراستها ، للأسباب التى مرت بنا ، ووجب عليهم أن يمنعوا اتجار الباشا مع الانجليز وتصدير غلاله اليهم فى قواعدهم فى مالطة وصقلية وشبه جزيرة ايريا لتموين أساطيلهم وجيوشهم ، فى وقت كان قد فرض فيه منذ نوفمبر ١٨٠٦ ( النظام القارى ) الذى أعلن حصار الجزر البريطانية ، ومنع الدول الحليفة له أو الخاضعة لسلطانه من فتح موانئها للاتجار مع بريطانيا ، ثم تعين على الوكلاء الفرنسيين كذلك أن يستعينوا بمؤازرة الباشا لهم ، لوقف حملات القذف المشينة التى يشنها على الامبراطور أمثال ( بروتشى ) ، و ( الأب أرمنجليد ) ، وإزالة الأثر الذى قد تحدثه على الباشا « الشائعات » التى روجها الوكلاء الانجليز عن اعتزام الامبراطور غزو مصر ، ومجئ جيش فرنسى قريباً ، لامتلاك البلاد وانهاء حكم الباشا . وذلك كله فضلاً عن مسعاهم من أجل تمكين مواطنيهم من بيع غنائمهم هم أنفسهم ، فى هذه الموانئ من جهة أخرى . ووجد الوكلاء الفرنسيون أنفسهم ، بسبب « سر نابليون » فى حيرة

عظيمة ، عندما تعين عليهم أن يلزموا الحيطة والحذر في علاقاتهم مع الباشا ، حتى لا يكشفوا هذا « السر » ، وتعذر عليهم أن يدخلوا الطمأنينة الى نفسه من ناحية الامبراطور ومشاريعه الخطرة بصورة حاسمة ، فلم يسعهم سوى « تكذيب » الشائعات التي يروجها خصومهم ، ثم اذاعة اشاعات « مضادة » من جانبهم ، يتهمون فيها الانجليز بالعمل على تجديد غزوهم لهذه البلاد . وانحصرت التعليمات التي وصلتهم من حكومتهم في ضرورة مراقبة نشاط تجارة الانجليز مع الباشا ، وبذل قصارى الجهد لمنع تصدير الغلال لهؤلاء ، والعناية بتزويد حكومة الامبراطور بكل المعلومات الدقيقة عن الأحوال السائدة في البلاد . بينما امتنعت حكومتهم عن الادلاء اليهم بأى رأى حاسم فيما يتعلق بسير هذه الأحوال ذاتها ، وبخاصة فيما يتعلق بمشاريع محمد على ، وعروضه عليهم ، سوى أنها رفضت بتاتا الموافقة على مشروع استقلاله . وكان مبعث هذا الرفض ، هو « سر نابليون » نفسه .

فقد قضى انتصار نابليون فى ( أوسترليتز ) فى ٢ ديسمبر ١٨٠٥ ، على الامبراطورية الرومانية المقدسة ، وأقام عروش ( امبراطورية الغرب ) بزعامة نابليون . وجعل هذا الحادث الامبراطور يتجه صوب « الشرق » ، يبغي من فتوحاته فى هذا الميدان استكمال امبراطوريته الغربية ، وجعلته الحرب مع بروسيا منذ ١٨٠٦ يشتبك فى قتال مع روسيا ، كما كان مشتبكا مع انجلترا ، وأظهر هذا النزاع ( معضلة الشرق ) بحذاقها فى الوضع الذى أريد لها ، وقد تقدم كيف أرسل الامبراطور ( ماستيانى ) سفيرا فى القسطنطينية ، لدفع تركيا الى الحرب ضد روسيا ، وفشلت مهاجمة أسطول ( داكويرث ) للقسطنطينية ، كما أخفق غزو ( فريزر ) لاسكندرية ، فى تخويف الباب العالى ، وحمله على الصلح مع الروس والانجليز ( ١٨٠٧ ) .

ثم ان انتصار نابليون على جيوش بروسيا وروسيا فى ( ايلاو ) Eylau ( وفريدلند ) Friedland فى فبراير ويونية ١٨٠٧ ، لم يلبث أن أفضى الى ابرام اتفاق ( تليست ) فى ٧ يولية من العام نفسه ، بين الامبراطور والقيصر اسكندر الأول . فحدد عقد هذه المعاهدة بداية المرحلة التى صارت مشغولية الامبراطور الرئيسية خلالها ، تنظيم شئون ( الشرق ) بالصورة التى تكفل استكمال ( امبراطورية الغرب ) . وليس صحيحا أن الغرض من اتفاق

( تلست ) تقسيم أوروبا بين امبراطوريتين : شرقية يتزعمها القيصر الروسى ،  
تدخل القسطنطينية فى نطاقها ، وغربية يتزعمها نابليون .

ذلك بأن هذه المعاهدة ، وموادها السرية التى وقعت فى اليوم نفسه ، لم  
تستهدف بحال من الأحوال تقسيم أوروبا بين العاهلين : الروسى والفرنسى ،  
وانما تنهض دليلا على وجود ذلك الاتجاه التوسعى الذى أراده نابليون  
لامبراطوريته الغربية صوب ( الشرق ) . آية ذلك ارجاع بولندة الى عالم  
الوجود باسم دوقية وارسو ، تحت نفوذ نابليون ، كحاجز يحول دون توسع  
روسيا غربا ؛ ثم طرد الروس من جميع المواقع التى كانت بأيديهم فى البحر  
الأبيض ، حيث تنازلوا للفرنسيين عن جزر الأيونيان ، وأهمها كورفو ، ثم  
( كتارو ) Bocche di Cattaro على ساحل الأدرياتيك الشرقى ، وقد غنى  
نابليون بأن تغادر السفن الروسية البحر الأبيض بأقصى سرعة ، اما الى البحر  
الأسود أو الى بحر البلطيق . فلم يعد بهذا البحر سوى فرنسا وانجلترا .

ثم ان القيصر قبل وساطة نابليون لدى تركيا من أجل عقد الصلح بينه  
وبين العثمانيين ، فاذا رفضت تركيا هذه الوساطة ولم يعقد الصلح خلال  
ثلاثة شهور ، انضمت فرنسا الى روسيا ضد الباب العالى ، وعملت الدولتان  
على تحرير المقاطعات العثمانية فى أوروبا ، مع استثناء القسطنطينية . لاسيما  
وأن نابليون باحتلاله جزر الأيونيان وكتارو ، الى جانب دلماشتا وراجوزا  
Ragusa — على ساحل الأدرياتيك الشرقى كذلك — قد تمكن من  
امتلاك مواقع على الحدود الغربية لامبراطورية العثمانيين فى أوروبا ، تعادل  
أهميتها ما كان لروسيا من مواقع على ضفتى نهر الدانيستر ، على حدود  
هذه الامبراطورية من ناحية الشمال الشرقى .

ومن ذلك الحين صار الشغل الشاغل لنابليون — كما ذكرنا — تنظيم  
الشرق لاستكمال امبراطوريته . وكان من الواضح أن فتح الطريق الى  
الهند ، الوسيلة التى يتحقق بها هذا التنظيم ، فتدفق جيوش الامبراطور الى  
آسيا ، اما عبر فارس واما عبر مصر ، وكان الامبراطور قد أوفد الى طهران  
الجنرال ( جاردان ) Gardane ووصل هذا الى طهران منذ أواخر  
ديسمبر ١٨٠٧ ، ولكن صلح الامبراطور فى ( تلست ) مع أعداء الفرس لم



يلبث أن اضطر ( جاردان ) الى مغادرة البلاد في فبراير ١٨٠٩ ، وعقد هؤلاء مع الانجليز محالفة ، اشترطت طرد جميع الفرنسيين من بلادهم ، وبذل حاكم الهند الجديد ( جورج اليوت ) Elliot أو اللورد ( ميتو ) Minto قصارى جهده لخلق طريق الهند في وجه الفرنسيين .

ولكن هذا الفشل لم يزعج نابليون كثيرا ، لأنه كان يعتقد أن في وسعه استخدام الطريق الآخر الى الهند ، أي عبر مصر . واحتل فتح مصر مكانا عاليا دائما في تفكيره . ولم تكن حملته عليها في عام ١٧٩٨ حدثا عابرا ، أو احدي مغامرات الشباب ، بل ظلت معاودة الكرة عليها من أسس برنامجا سياسيا ، وان صرفته مشاغل السياسة والحرب قسرا الى ارجاء غزوها ، حتى اذا توالى الزول الكوارث عليه تبدد كل أمل في امكان ذلك .

ومما ينهض دليلا على تمسك نابليون « بصره » وتصميمه على بسط نفوذ امبراطوريته على ( الشرق ) وقتئذ بغزو مصر مرة ثانية ، أنه في خطته التي عرضها في يناير ١٨٠٨ على ( مترنيخ ) Metternich السفير النمساوي في باريس ، لامتالة النمسا الى الحرب ضد انجلترا ، اقترح اقتسام أملاك الامبراطورية العثمانية بين روسيا والنمسا وفرنسا ، على أن تكون مصر « وبعض المستعمرات الأخرى » نصيب فرنسا من التقسيم المنتظر . ثم انه لم يلبث أن بعث الى القيصر برسالة المشهورة في ٢ فبراير ١٨٠٨ ، يعده بوصول الجيوش الفرنسية والروسية قريبا الى ضفاف البسفور ، ومن هذه يفتح طريق الهند أمام هذه الجيوش لغزو آسيا . وقد حفزه الآن على قبول تقسيم الامبراطورية العثمانية ، ما بدا من اصرار انجلترا على مواصلة الحرب ضده ، وكذلك لاسترضاء القيصر الذي أراد هذا التقسيم حتى يطمئن على الأقل الى امتلاك الولايات الدانوبية : ( الأفلاق والبغدان ) اللتان تحتلها جيوشه ، وتفاوض ( كولينكور ) Caulaincourt سفير الامبراطور في بطرسبرك أسابيع طويلة مع الوزير الروسي ( رومانزوف ) Romanzoff في موضوع هذا التقسيم ، ولكن دون الانتهاء الى أية نتيجة لتمسك الروس - ضمن أشياء أخرى - بأن تكون القسطنطينية والدردنيل من نصيبهم ، ورفض الامبراطور التسليم بذلك ، وبالرغم من فخامة الاحتفالات التي

التي أقيمت في ( ارفورت ) Erfurt بعد ذلك بمناسبة اجتماع القيصر والامبراطور بها في سبتمبر ١٨٠٨ ، فقد كان اختلاف العاهلين على مصير الشرق ظاهرا ، وأما وجه الأهمية في مشاريع التقسيم هذه ، فهو طلب نابليون أن تكون مصر والشام دائما نصيب فرنسا من أملاك الامبراطورية العثمانية .

وعلى ذلك ، وبالرغم من أن كل هذه المباحثات لم تسفر عن اتفاق حاسم بين روسيا وفرنسا فيما يتعلق بتقسيم تركيا ، فقد ظل نابليون من جانب محتفظا « بسر » ، ویتھیا لغزو هذه البلاد عند أول فرصة سانحة ، ومتى استطاع الى ذلك سبيلا ، فظلت الاستعدادات ( للحملة الشرقية ) قائمة على قدم وساق في جميع موانئ الامبراطورية ، لا سيما في ( طولون ) كي يخرج منها أسطول لاحتلال صقلية ، وفي ( تارتو ) لارسال جيش لاحتلال مصر ، وفي ( روشفور ) Rochefort لقيام أسطول يدور حول افريقية ، وفي ( برست ) لانزال جيش في انجلترا أو ارلنده . واتخذ نابليون آنئذ مقره في ( تارتو ) للاشراف على الاستعدادات اللازمة لغزو مصر . وقد حدث هذا كله في عام ١٨٠٨ . واحتفظ نابليون لنفسه في كل مدار من مباحثات حول التقسيم ، بسوريا ومصر .

وتدل رسائل نابليون في هذه الفترة ( من فبراير الى مايو ١٨٠٨ ) على أن مشروع التقسيم بالصورة التي أرادها كان جديا ، فقد بذل قصارى جهده حينئذ لدعم قوته في المواقع التي يحتلها في البحر الأبيض ، كرفو ، وصقلية - ( وكانت هذه قد غادرتها أكثر قوات الانجليز ونزل بها جيش ( مورا ) Murat لغزوها في عام ١٨٠٩ ) واسبانيا ، وعلق نابليون أهمية كبيرة على موقعيه في كرفو ، و ( صخرة شيللا ) Scylla وهذه في طرف شبه الجزيرة الايطالية الجنوبي الغربي ، ويفصل مضيق مسينا بينها وبين صقلية ، فهي مفتاح هذه الجزيرة ، والاستيلاء على صقلية - كما كتب في فبراير ١٨٠٨ الى ( ديكره ) Decrés وزير البحرية « يغير وجه البحر الأبيض » .

ومن ميلان في ٢ ابريل ١٨٠٨ أعد ( هاملان ) Hamelin مذكرة عن مصر لتقديمها الى الامبراطور ، حملها ( بودي ) Boudy أحد الياوران

وقدم لها وزير الخارجية ( شامباني ) بمذكرة جاء فيها : « انه لما كان ( هاملان ) يتوقع انقاذ حملة لفتح مصر مرة ثانية ، فهو يقدم لجلالة الامبراطور مذكرات موجزة عن المعلومات التي قام بجمعها عن هذه البلاد ، ويرجو استخدامه في هذه الحملة ( أو في أى مكان آخر ) ، والغرض من مذكرته الانتفاع من كل المزايا التي لمصر كمستعمرة ، اذا تسنت العناية بالزراعة والتجارة ، وأحكم تدبير نظام الضرائب بها ، فالزراعة اذا حسن الاشراف عليها تعطى محصولا وفيرا من السكر والنيلة والقطن والصمغ والسنا والكتان والأرز ، واذا شجعت التجارة نشأت صلات على غاية من الأهمية مع البلدان الداخلية في افريقية ، وأما اذا وضع ترتيب طيب للضرائب كفل جبايتها بانتظام ، فان حصيلتها سوف تكون عظيمة » . ثم استطرد ( شامباني ) يقول : « ولكن ( هاملان ) لا يعد من بين الفوائد التي تعود من امتلاك هذه المستعمرة ( مصر ) ، امكان استخدامها طريقا لعبور تجارة الهند منها ، لأنه يعتقد أن التجار يؤثرون دائما نقل متاجرهم بطريق الملاحة الطويل ، على نقلها بذلك الطريق المجرأ الذي ( يعترضه ) برزخ السويس » ، وقد جاء في ذيل هذه المذكرة أنها تستحق العرض مرة أخرى عند بدء العناية بغزو مصر .

وفي ١٣ مايو ١٨٠٨ بعث الامبراطور من ( بايون Bayonne ) بتعليمات مسهبة الى ( ديكره ) يطلب « اعداد ثلاث بوارج في طولون ، تتم تهيئتها في أول سبتمبر ١٨٠٨ ، تستطيع حمل تسعة عشر ألفا ، الى جانب تسعمائة من الخيول ، وتعد لنقل ذلك كله ٨٦ سفينة مزودة بمياه تكفى لشهرين ونصف شهر ، وأغذية لأربعة شهور . وفضلا عن ذلك فقد طلب الامبراطور اعداد حملة للذهاب من ميناء ( لورينت ) Lorient الى جزيرة ( ايل ديل فرانس ) في المحيط الهندي كي تقوم بعمل عسكري في الهند ، بقصد تضليل الانجليز عن معرفة هدف الامبراطور الحقيقي ، فقد كتب نابليون « أنه قد صح عزمه على انقاذ هذه الحملة ، ويبغى في الوقت نفسه أن يبعث بأسطوله من طولون الى خليج ( تارتو ) كي يحمل عشرين ألف رجل من هذا الموقع الى مصر » ثم عاد نابليون الى هذا الموضوع نفسه ، فتحدث في ٢٦ مايو ١٨٠٨



عن حملة يعتزم ارسالها الى الجزائر أو صقلية أو الى مصر ، ثم قال : « وعلى افتراض تقرير الحملة على مصر ، أعتقد أنكم - مخاطبا ( ديكريه ) - حسبما جرى به العمل في البحرية ، تزودون الأسطول بأغذية تكفى وجبات ( أو تعيينات ) كاملة لمدة ستة شهور ، ومن ( البسكويت ) لشهر سابع » ، وقدر نابليون المدة اللازمة لوصول أسطوله الى أبى قير بثلاثة شهور ، فينزل الجند الى البر ، وكذلك كميات ( البسكويت ) والأنبذة المخصصة للشهر السابع ، ويتسنى للأسطول حينئذ أن يجد من المؤن ما يكفيه للذهاب من أبى قير الى ( تارتو ) أو للعودة الى طولون ، أى ما يكفى للثلاثة شهور الأخرى اللازمة لهذه الرحلة .

ولم يكن الخروج بهذه الحملة الى الشواطئ المصرية أمرا متعذرا ، لأن أمير البحر ( أليمان ) Allemand كان قد ذهب بحملة الى جزيرة ( البا ) بينما كان أمير البحر الآخر ( غانتوم ) Ganteaume قد ذهب بحملة الى كرفو ، لتموينها بالأغذية وعتاد الحرب الكثير ( فبراير - ابريل ١٨٠٨ ) . ولذلك لم يكن مستحيلا ارسال حملة الى مصر ، اما من ( تارتو ) واما من ( كرفو ) ؛ بل ان أمر هذه الحملة سوف يكون أكثر سهولة من أمر تلك التى خرجت من طولون الى الشواطئ المصرية فى مايو ١٧٩٨ . بل حدث فعلا أن وصلت الى الاسكندرية فى ٢ مارس ١٨٠٨ ، احدى سفن الحرب الفرنسية من نوع الشباك ، تدعى ( سريان ) Serpent ، خرجت من جنوة ، واستطاعت الافلات من رقابة الأسطول الانجليزى مما نهض دليلا على أن فى وسع أسطول طولون المرور بسلام ، وبلوغ الشواطئ المصرية .

على أن انشغال الامبراطور بالحرب الدائرة فى أسبانيا ، ثم اعلان النمسا الحرب على فرنسا فى ٦ ابريل ١٨٠٩ ، اضطر نابليون الى ارجاء هذه الحملة . ومع أنه اقتصر على النمساويين فى معركة ( وagram ) المشهورة فى ٦ يوليه من العام نفسه ، فقد انشغل بطلاقه من ( جوزفين يوهارنيه ) والزواج من « سليله الأباطرة » ( مارى لويز ) ابنة امبراطور النمسا فرانسيس الثانى ، ( ١١ مارس ١٨١٠ ) . وظهر كأنما سوف يصبح نابليون نفسه وريثا للأباطرة ، ومنذ ١٧ فبراير من العام نفسه كان قد صدر قرار بضم الولايات

البابوية الى الامبراطورية الفرنسية ، واعلان ( رومة ) المدينة الثانية  
للإمبراطورية ، وبأن يحل ولى العهد لقب ملك رومة ، « وأن يتوج الأباطرة  
فى كنيسة القديس بطرس برومة بعد تتويجهم فى كنيسة نوتردام بباريس » ،  
على أن يحدث ذلك قبل السنة العاشرة من الحكم ، أى فى عام ١٨١٣ أو  
١٨١٤ . وفى ٢٠ مارس ١٨١١ ولد ( ملك رومة ) وريث عرش هذه  
الامبراطورية .

ولم يكن هناك معدى عن أن تحتل مصر مكانا ظاهرا فى كل مشاريع  
(الامبراطورية) ، لأنه - كما قال المؤرخ (دريو) Driault « لا يمكن فهم  
فكرة الامبراطورية بدون الشرق ، ولا الشرق بدون مصر » . وقد تساءل  
(دريو) عن السبب الذى حدا بنابليون لتحديد عام ١٨١٣ ، أو عام ١٨١٤  
للتويج فى رومة ، ففسر هذا بقوله : ان الامبراطور كان يتوقع الانتصار على  
روسيا فى حملة ١٨١٢ ، فيصبح من هذا الحين سيدا على الشرق « كما حدث  
(لقيصر) بعد واقعة (فرساليا) وعودته من مصر ، وكما حدث (لأوغسطس)  
بعد واقعة (أكتيوم) وعودته من مصر كذلك ، وهكذا فانه بكونه سيدا على  
الشرق كما هو سيد على الغرب ، يكون قد أكمل تشييد صرح الامبراطورية ،  
ويتسنى له عندئذ أن يتوج فى (الكابيتول) بتاج الأباطرة الرومانيين . ولقد  
صارت رومة تستعد لاستقباله » .

وعلى ذلك فقد ظل الامبراطور متمسكا بضرورة ارسال حملة الى مصر  
فأصدر قرارا فى ١٥ يولييه ١٨١٠ ، باصدار أسطول من الناقلات فى البحر  
الأبيض ، وفى ١٧ سبتمبر من العام نفسه كتب الى (ديكويه) بشأن هذا  
الأسطول ، فرجاه أن يخبره بما تم فى أمره وما يستطيع نقله ، لأنه يريد أن  
ينقل الى مصر خمس فرق من الجنود ، تتألف كل منها من ثمانى (أورط)  
أو ستة آلاف رجل ، ومجموع ذلك ثلاثون ألف جندى من المشاة ، عدا  
أربعة آلاف من رجال المدفعية وسلاح المهندسين ، وستة آلاف من الفرسان ،  
والمجموع الكلى أربعون ألفا ، وهذا الى جانب خمسمائة عربة مدفع ،  
وآلاف من الخيول للمدفعية وللفرسان . ثم انه تحدث بعد ذلك عن أسطول  
بولونى ، وشربورج . واختتم كتابه بقوله : « وتلك هى خطتى للعمليات

العسكرية لعام ١٨١٢ ، وانى فى انتظار التقرير الذى سوف تقدمه الى المجلس التالى ، وينبغى الأخذ بعين الاعتبار ، أن هذه النتيجة هى ما يجب الوصول اليها » .

وعاد نابليون للموضوع نفسه بعد ذلك ، فكتب فى ٨ مارس ١٨١١ ، أنه اذا اتضح فى عام ١٨١٢ ، أن الظروف ملائمة « ففى عزمى القيام بحملة صقلية ، أو حملة مصر فى البحر الأبيض ، ( وأبغى ) أن أفعل كل ما هو ضرورى لجعل أساطيلى عند مصب ( ألاسكو ) وفى طولون ، تبدو فى مظهر يقذف الرعب والهلع فى النفوس » ، ثم قال : « ومن الواجب أن يكون بطولون كل ما لا غنى عنه لاتخاذ حملة الى مصر » ، وطلب الى ( ديكره ) أن يعد له تقريراً بالنوع الأكثر ملائمة من سفن الحرب « أولاً : لاعتلاء النيل ، وثانياً : للدخول فى البحيرات بجوار أبى قير » .

ذلك كان ( سر نابليون ) .

ولم يكن من المنتظر حينئذ أن يعنى الامبراطور فى شئون مصر ، بغير ما كان متصلاً « بسره » مباشرة ، وذلك فى السنوات التى كان لا يزال الأمل يحدوه فى أثنائها الى ارسال حملته على مصر ، أى الى الوقت الذى عاد فيه فاشلاً من غزوته لروسيا فى عام ١٨١٢ ، ثم تألبت عليه الأمم فى أوروبا ، ولم يكن من المنتظر كذلك أن يوافق الامبراطور على « استقلال » محمد على ، أو يرضى بأن يوطد هذا دعائم حكومته فى مصر ، بالدرجة التى تمكنه من مقاومة الغزو الفرنسى الجديد عند حدوثه . وكان كل ما اهتم به جمع المعلومات الصحيحة عن حقيقة الموقف فى هذه البلاد ، من حيث قيمة الموارد التى لدى محمد على وتحت تصرفه ، وعلاقاته مع البكوات المماليك ، مبعث الضعف العام الذى يلازم حكومته ، مادام هؤلاء فى عدااء مستمر له ، ثم نشاط تجارته مع الانجليز ، وبيعه غلاله لهم ، وهى التى يمونون بها قواعدهم ، فيحطمون رويدا رويدا ذلك ( النظام القارى ) الذى فرضه نابليون لتضييق الخناق عليهم اقتصادياً تمهيداً لهزيمتهم .

ولذلك فقد شهدت هذه الفترة ( ١٨٠٨ - ١٨١١ ) تبديلاً فى جوهر السياسة الفرنسية نحو مصر . حقيقة ظل الوكلاء الفرنسيون حريصين على



التمسك بمظهر صداقتهم لمحمد علي ، ولكن هذه كانت صداقة في غير العلاقات الشخصية بين الباشا و ( دروفتي ) مثلا ، لا يمكن أن توصف بأنها كانت خالصة أو منبعثة عن رغبة صحيحة في مؤازرة محمد علي . فلم يكن غرض الوكلاء الفرنسيين من التظاهر بها سوى مقاومة النفوذ الانجليزي ، ومنع تصدير الغلال خصوصا الى أعدائهم ، وحمل الباشا على تصدير غلاله الى قواعدهم هم ، في البحر الأبيض لا سيما الى كرفو ، ثم الحرص على كتمان ( سر نابليون ) ، وتضليل الباشا عن معرفة نوايا الامبراطور ، عندما أوقفه الانجليز على حقيقة هذه النوايا ، وحذروه من مشاريع الفرنسيين ، وعزم امبراطورهم على غزو هذه البلاد ، واخراجه من حكومتها .

ولقى الوكلاء الفرنسيون عنتا كبيرا في « تكييف » مسلكهم ، في ضوء التعليمات التي أتتهم من حكومتهم ، وعند ما مرت الشهور ، دون أن يتحقق شيء من مشروع الحملة الفرنسية المنتظرة على مصر ، وتحتم عليهم المشاورة على تقي ما أذاعه الوكلاء الانجليز عنها ، واقناع محمد علي بأن أمتهم لاتزال صديقا له ، وأن الامبراطور لا يريد به شرا ، وأن الانجليز يبيتون النية على غزو بلاده والغدر به .

ولما كان الباشا متحذرا من نوايا الدولتين معا : فرنسا وانجلترا ، ويعول على حسن استعداده وقوته هو وحده ، للذود عن البلاد اذا حاولت احدهما غزوها ، ويؤثر التجارة مع الانجليز ، لما يناله منها من مال يتيح له فرصة اكمال استعداداته العسكرية وتحصين عاصمته وثغوره ، وتقوية جيشه ، وشهد هو الآخر الشهور والسنوات تمر دون أن يتهدده خطر مباشر من جانب فرنسا ، وصار من المتعذر على نابليون ، بسبب مشاغله العديدة والخطيرة في أوروبا ، أن يقدم على غزو مصر ، حتى ولو ظل صحيح العزم على فعل ذلك ، فقد صار من صالحه أن يستمر على علاقات طيبة مع الفريقين ، يبيع غلاله للانجليز ، ويرضى بتصدير غلاله الى كرفو تارة ، ويبذل الوعود الطيبة للفرنسيين دائما ، ويمنى النفس ، نتيجة لتمسكه بصداقة الفرنسيين ، أو بالأحرى لاتباعه معهم سياسة لحيثما استرضأوهم ، وسداها تطيب خاطرهم ، بأن يقبل هؤلاء على معاوئته في تحقيق مشروع استقلاله .

وأما هذه الحقائق جميعها فتتضح من تتبع سير الحوادث في هذه الفترة .

### نشاط ( دروختى ) و ( سانت مارسيل ) :

وقام على تنفيذ سياسة الامبراطور نحو مصر ، ورعاية المصلحة الفرنسية بها ، والمواءمة بين « المصلحة » المحلية ، وبين صوالح « الامبراطورية » العليا ، ( دروختى ) في القاهرة ، و ( سانت مارسيل ) في الاسكندرية ، وقد تراسل هذان ، اما مع السفارة الفرنسية في القسطنطينية ، واما مع حكومة الامبراطور في باريس ، وكثر رويدا رويدا ، اتصال هذين بالحكومة في باريس « لأهمية » المسائل التى عرضت لهما ، ولما تلقياه من أوامر تطلب منهما هذا الاتصال المباشر ، بسبب ما أبداه الامبراطور من اهتمام خاص بهذه المسائل ، التى كانت ذات صلة وثيقة « بصره » .

وقد أشار وزير الخارجية الفرنسية بصورة أو بأخرى ، الى هذا « السر » عند ما كانت التعليمات التى صار يبعث بها اليهما ولا سيما الى ( دروختى ) تتطلب منهما قبل كل شيء آخر تزويد الحكومة بمعلومات دقيقة عن الموقف في مصر عموما ، وعن نشاط العلاقات القائمة بين محمد على والانجليز خصوصا .

ويبدو اهتمام حكومة باريس بتطور الحوادث في مصر فى أن وزير الخارجية لم يلبث أن بعث من فوكتنبلو الى ( دروختى ) فى ١٦ أكتوبر ١٨٠٧ ، يشكره على التقارير التى أرسلها اليه والتى كان آخرها بتاريخ ٢ مارس من العام نفسه ، تنبئه بما وقع من حوادث بين جند الباشا والمماليك ، وتبين له الأثر الذى أحدثته وفاة كبيرى زعماء المماليك : البرديسى والألفى ، ولكنه لما كان لم يصل الوزير أية تقارير أخرى ، بعد رسالة ( دروختى ) بتاريخ ٢ مارس ، واعتقد أن السبب فى ذلك هو مصادرة الانجليز لها ، وقد ظل هؤلاء أصحاب السيطرة فى البحر الأبيض ، فقد أشار عليه لضمان وصول تقاريره الى باريس ، أن يتوخى ارسالها بطريق مأمون ، ومن صورتين ، ثم أوصاه بأن يستمر على تزويده بالمعلومات الوافية ، والدقيقة « عن كل الوقائع والحوادث التى يرى ( دروختى ) أنها من نوع يوجب اهتمام الحكومة بها » .

ثم عاد الوزير ( شامپاني ) ، فأبدى دهشته في رسالة بعث بها الى ( دروختي ) من باريس في ١٧ ابريل ١٨٠٩ ، من أن هذا الأخير لم يثابر على الكتابة اليه ، على زعم أن في كتابته الى السفارة الفرنسية في القسطنطينية غناء عن ارسال تقاريره الى باريس ، فطلب اليه المواظبة على الكتابة اليه . ولما كان ( دروختي ) قد أبلغه ، ضمن الوقائع التي ذكرها في تقاريره للوزير بتاريخ ١٨ يناير ، ٨ ابريل ، ١٢ يوليه ، ١٠ أغسطس ١٨٠٨ ، أنه قد تهرب من التدخل بين الباشا والبكوات المماليك ، في المفاوضات التجارية بين الفريقين من أجل الصلح ورفض مصاحبة محمد علي في الرحلة التي اتتوى القيام بها لزيارة مختلف الموانئ المصرية ، ثم أبلغ الوزير احتجاجاته لدى محمد علي على سماح هذا الأخير للسفن المحملة بالبضائع الانجليزية بالدخول الى الاسكندرية ، وأنه اضطر عند فشله الى سؤال القائم بأعمال السفارة الفرنسية بالقسطنطينية ( لا تور - موبورج ) Latour-Maubourg أن يطلب من الباب العالي اصدار فرمانات « مصاغة في قالب يلزم ( محمد علي ) بالتخلي عن نظام جعله يتحيز لصالح تجارة انجلترا » ، فقد أجاب ( شامپاني ) على كل هذه المسائل بامتداح مسلك ( دروختي ) .

فقال في موضوع المفاوضات بين محمد علي والمماليك : ان آراء وغايات الفرنسيين تتسم بطابع الثقل وعدم الاستقرار ، لدرجة لا تبيح لأي وسيط التدخل بينهما ، حتى لا يجد هذا الوسيط نفسه في النهاية « متورطاً » مع كل الأطراف . وأما عن رحلة محمد علي لزيارة الثغور ، فقد كان من رأى ( شامپاني ) أنه يتعذر عليه الاقتناع بأن ثمة فائدة من مرافقة ( دروختي ) للباشا ، يجنيها صالح ( المأمورية ) أو ( الخدمة ) المكلف بها ( دروختي ) . بل يبدو له أن النتيجة الوحيدة المترتبة على مرافقة الباشا في مثل هذه الرحلات انما هي زيادة نفقات قنصليته ، وراح ( شامپاني ) يشدد عليه ، بوجوب الاقتصاد ما أمكن في نفقاته . وفيما يتعلق بما طلبه ( دروختي ) من ( لا تور موبورج ) في القسطنطينية ، فقد أوصاه ( شامپاني ) « وأيا كانت النتائج التي سوف تسفر عنها الخطوات التي يتخذها ( لا تور موبورج ) هناك » بأن يبذل هو كل ما وسعه من جهد في علاقاته مع الباشا « لتأمين تنفيذ



الاجراءات المانعة التى أمر باتخاذها جلالة الامبراطور « ، لتطبيق ( النظام القارى ) ، وغلق جميع الموانى فى وجه التجارة البريطانية •

وقد بعث ( شامپانى ) فى نفس اليوم ( ١٧ ابريل ١٨٠٩ ) ، بتعليماته كذلك الى ( سانت مارسيل ) ردا على رسائل هذا اليه فى ٢ نوفمبر ١٨٠٨ ، ٢ ، ٣ يناير ١٨٠٩ ، وكان هذا الأخير قد أبلغه فى تقرير ٢ نوفمبر ، وصول أربع سفن من مرسيليا ، وأخرى من جنوة ، محملة ببعض الأقمشة والبضائع الفرنسية ، وأن عددا من هذه السفن قد غادر الاسكندرية يحمل متاجر من مصر ؛ وأن السفن النمساوية تنقل تجارة مالطة الى الاسكندرية ثم ذكر للوزير أنه قد امتنع ورود السفن التى ترفع علم بيت المقدس ، وتنقل تحت هذا الستار ، البضائع الانجليزية فى بطونها • وذلك منذ أن أثار الصعوبات والعراقيل فى وجهها •

وكانت مسألة هذه السفن التى ترفع راية ( بيت المقدس ) مثار متاعب عدة للوكلاء الفرنسيين فى مصر ، وذلك لأنه بمقتضى « الامتيازات » التى لفرنسا فى ممتلكات الدولة العثمانية ، كانت فرنسا « حامية » بيت المقدس ورايته ؛ ويدخل فى نطاق اختصاص قناصلهم فى الموانى العثمانية ، الاشراف على السفن التى ترفع هذه الراية • ولكنه حدث أثناء زيادة النشاط التجارى بين الانجليز ومحمد على ، أن صارت بعض السفن التى تحمل متاجر هؤلاء من مالطة الى الاسكندرية ترفع علم بيت المقدس ، حيث لم يكن فى مقدورها رفع العلم الانجليزى بسبب قيام حالة الحرب بين انجلترا وتركيا • ولما كان ( نابليون ) قد تشدد فى غلق موانى البلاد الواقعة تحت سلطانه أو الموالية له ، أو التى اتخذت موقف الحياد فى نضاله مع انجلترا ، فى وجه التجارة الانجليزية ، فقد وجب على الوكلاء الفرنسيين معالجة هذه المسألة بالصورة التى تكفل تطبيق ( النظام القارى ) •

وقد أثير موضوع السفن الرافعة لعلم بيت المقدس ، عند ما دخلت الى الاسكندرية فى ١٨ يونيه ١٨٠٨ ، السفينة ( لاروز ) La Rose آتية من مالطة ومحملة ببضائع انجليزية تبغى استبدال الغلال بحمولتها هذه ؛ وكانت ترفع راية بيت المقدس ، وكان صاحب هذه البضاعة أحد التجار فى مالطة ،

يدعى ( پنسا ) Pensa وهو من ليثورنة ويبحث بهذه المتاجر الى أخ له مقيم بالاسكندرية ، وتحت حماية السويد . واعتقد ( سانت مارسيل ) أن من حقه ، تنفيذاً لما لديه من تعليمات بشأن السفن الآتية من مالطة أو من أى جهة أخرى يحتلها الانجليز ، أن يطلب من ربان السفينة مصادرة المتاجر التى على ظهر سفينته ، حيث أن لفرنسا وحدها «حماية» علم بيت المقدس ، ولأن البضائع التى تحملها ( لاروز ) انجليزية . ولكن ربانها رفض الاذعان لهذا الأمر ، بدعوى أن دولاً أربع تحمى راية بيت المقدس فى موانئ الليفانت هى : فرنسا وأسبانيا والنمسا وانجلترا ، وليست فرنسا وحدها ، وهو لا يخضع لذلك ، لولاية القنصلية الفرنسية القضائية .

ولجأ ( سانت مارسيل ) الى حاكم الاسكندرية ، طبوز أوغلى ، يطلب منه مصادرة بضائع هذه المركب بجمر ك الاسكندرية ، ومعاوته على اخضاع ربانها لأوامره قسراً منه ، ولكن طبوز أوغلى لم يلبث أن سلم هذه البضائع الى المرسلة اليهم ، وعلل ( سانت مارسيل ) اخفاقه بأن ربان ( لاروز ) عند ما لم يجد عند قنصلى أسبانيا والنمسا الحماية التى يريدونها ، صار يعتمد على حماية قنصل السويد ( فرنسكو بروتشى ) الذى هو الوكيل الانجليزى فى الوقت نفسه ، وقد استطاع هذا أن يجذب اليه طبوز أوغلى ، واضطر ( سانت مارسيل ) الى ارسال تفاصيل الموضوع الى ( دروشتى ) بالقاهرة ، واستصدر هذا جملة أوامر من الباشا بمصادرة هذه البضاعة ، ونزع سكان المركب ، ولم يمكن تنفيذ أوامر الباشا حتى حضر ( شاويش ) من قبله الى الاسكندرية ، فاضطر طبوز أوغلى الى مصادرة البضائع التى بأيدي الذين تسلموها ، ثم نزع سكان المركب وأودعوا مبنى القنصلية الفرنسية . ولما كانت قد أقيمت البضائع بمحلات التجار ، حتى يمكن الفصل فى هذه المسألة - مسألة السفن التى ترفع علم بيت المقدس - فقد صار ( سانت مارسيل ) يسعى لنقل البضائع موضع المصادرة الى مخزن آخر من جهة ، وحمل ربان السفينة ( لاروز ) على الاعتراف بولاية القنصلية الفرنسية القضائية ، بدلاً من ولاية القنصلية السويدية ، وبعث ( سانت مارسيل ) بكل هذه التفاصيل الى ( لاتور موبورج ) القائم بأعمال السفارة الفرنسية فى القسطنطينية ، كما

بعث اليه ( دروشتى ) من القاهرة فى ٢٤ يولى ١٨٠٨ ، بتقرير واف عن نفس المسألة ، كى يسعى ( لاتور موبورج ) فى الحصول من الباب العالى على فرمانات بتقرير وجهة نظر الوكلاء الفرنسيين بشأن علم بيت المقدس ، حيث أقرت « الامتيازات » وضع جميع المؤسسات التابعة للهيئات الكاثوليكية بيت المقدس ، « وتبعاً لذلك السفن التى تمخر البحار رافعة علم بيت المقدس تحت حماية » الامبراطور الفرنسى مباشرة . وبسط ( سانت مارسيل ) تاريخ هذا المركب ، فقال : « ان صاحب لاروز السابق كان قبطانا من ( راجوزا ) يدعى ( ميشيل مارتينوفيتش ) Martinovtch ، أرغمه الانجليز عند اخلائهم الاسكندرية على الذهاب مع سفينته الى مالطة ، ثم انهم ما علموا باتحاد ( راجوزا ) مع مملكة ايطاليا تحت سلطان نابليون ، حتى صادروا السفينة التى بيعت فى مالطة ، واشتراها بيت ( بنسا ) وشركائه ، وينتمى هؤلاء الى ( ليثورنة ) ، وقد أرسلوا ( لاروز ) محملة ببضائع انجليزية الى الاسكندرية ، وكان من رأى ( سانت مارسيل ) أن من العدالة أن يسترجع ( مارتينوفيتش ) المالك الأصلى سفينته .

وعلق ( دروشتى ) و ( سانت مارسيل ) أهمية كبيرة على الجهود التى يبذلها ( لاتور موبورج ) فى القسطنطينية حتى يقر الباب العالى وجهة النظر الفرنسية فى مسألة السفن التى ترفع علم بيت المقدس لأسباب ذكرها كلاهما ، فقال ( سانت مارسيل ) : انه اذا أجاز للانجليز الاستمرار فى نقل بضائعهم فى سفن يخفق عليها علم بيت المقدس ، والاتجار مع باشا مصر دون مقاومة ، فانه لن يقف شئ فى طريق نمو تجارتهم وامتعاشها لا فى مصر وحدها فحسب ، بل فى كل بلاد الليقانت أو المشرق ، لأن رئيس الهيئة الدينية ( الكاثوليكية ) فى بيت المقدس « يتجر » فى الجوازات أو ( الرخص ) التى تبيع للسفن رفع علم بيت المقدس ، حتى انتشرت هذه الجوازات فى جميع موانئ الليقانت وكان اليونانيون أسبق من أفاد من هذا الترتيب للدخول الى مالطة ، والاتجار مع الانجليز ، ولذلك فانه اذا تسنى للوكلاء الفرنسيين تنفيذ ما لديهم من تعليمات فى موضوع السفن الآتية الى الاسكندرية ، تحت العلم الانجليزى ، أو من بلاد يحتلها الانجليز خارج الجزر البريطانية ، أمكن وقف هذا الشر



عند منبعه ؛ وسوف يترتب على هذا النجاح نتائج عظيمة ، لأن هذه السفن تأخذ اليوم من مصر الكتان الذى يطلبه الانجليز لبحريتهم ، « حتى ان عددا من السفن النمساوية الآتية من مالطة ، محملة بالبضائع ( الانجليزية ) ، لم تنقل فى عودتها سوى هذا الصنف ، الذى يجب علينا وعلى الأتراك حرمان أعدائنا منه » .

وأما ( دروشتى ) فقد كان من رأيه أنه اذا جاء قرار القسطنطينية فى مسألة ( لاروز ) وموضوع السفن التى ترفع علم بيت المقدس عموما فى غير صالح الفرنسيين ، وقد بعث كذلك محمد على نفسه ، يطلب رأى الباب العالى فى هذه المسألة ؛ ثم اذا لم يلق ( سانت مارسيل ) تأييدا للاجراءات التى اتخذها مع السفينة ( لاروز ) ، ولم يعاقب قبطانها العقوبة الرادعة على تمرده وعصيانه ثم اذا كان القبطان أو التاجر الذى تملص من سلطان الحكومة الفرنسية بوضع نفسه تحت حماية دولة معادية لفرنسا ، لتنمية التجارة الانجليزية ، لا يعامل بموجب القانون الذى صدر فى ٣ مارس ١٧٨١ لتنظيم شئون القنصليات الفرنسية ، وما يتعلق بنشاط الرعايا الفرنسيين التجارى وملاحة السفن فى أساكل الليقانت ، ووجاقات الغرب ، وينص هذا القانون ضمن ما ينص عليه ، على ترحيل كل فرنسى الى فرنسا ينبذ سلطة « الملك » ويعمل للتملص منها ، بقبول حماية أجنبية ؛ ثم أخيرا اذا أعطى قنصل السويد أو بالأحرى الوكيل البريطانى — والمقصود هنا ( بروتشى ) — حق حماية قبطان هذه السفينة ، والتاجر ، والسفينة ذاتها ، والمتاجر الانجليزية ، لانتهى — اذا وقع ما تقدم — كل ما يتمتع به الوكلاء الفرنسيون فى مصر من احترام هم جديرون به بفضل ما لهم من خلق عال ، ولصارت اقامتهم بهذه البلاد عديمة النفع ولا جدوى منها ، بل وغيز مشرفة لحكومة فرنسا « أعظم الحكومات قاطبة » التى يمثلها هؤلاء الوكلاء فى مصر .

وقد تفاقت الأزمة بين ( سانت مارسيل ) وطبوز أوغلى ، عند ما أصدر الباب العالى فى نوفمبر ١٨٠٨ فى موضوع ( لاروز ) قرارا يقضى بمصادرة السفينة والبضائع التى حملتها ، على اعتبار أن ( لاروز ) سفينة بريطانية ، ويعتبر حاكم الاسكندرية مسئولا أمامه عن تنفيذ هذه المصادرة ، وعارض

( سانت مارسيل ) في تسليم سكان المركب ، ووافق طبوز أوغلى على إحالة المسألة على الباشا في القاهرة ، ولكنه لم يمض يومان حتى بعث حاكم الاسكندرية بقوة من الجند لأخذ سكان المركب من القنصلية الفرنسية ، ولم يشأ ( سانت مارسيل ) الاصطدام مع هذه القوة ، فسلمها الى الجند ، وحز في نفسه أن تظل البضائع « المصادرة » في مخازن أصحابها ، لاعتقاده أن السلطات الحكومية بالاسكندرية لن تعتمد الى مصادرتها وأخذها ، لأن هذه السلطات - كما قال - « انما تريد أن يسود التفاهم الطيب بينها وبين مالطة ، كي تستمر علاقاتها التجارية مع هذه نشيطة » بيد أن هذه الأزمة لم تلبث أن انقرجت مؤقتا عند ما عمد الباشا نفسه ، « الذى أراد أن يتخذ قرارا في هذه المسألة يحسم الخلاف فيها وما يتفق مع وجهات نظره » ، الى وقف المصادرة حتى تأتى أوامر قاطعة وأخيرة من الباب العالى بصدد هذه المسألة .

ثم ان ( سانت مارسيل ) لم يلبث أن وجد من الحكمة وأصالة الرأى ، الكف عن « مناقشة » موضوع الخلاف مع حاكم الاسكندرية . وآثر الوكلاء الفرنسيون التريث حتى تأتيتهم التعليمات من حكومتهم في باريس أو من سفارتهم في القسطنطينية . وأما الوزير ( شامپانى ) فقد أقر ( سانت مارسيل ) على سؤاله القائم بالأعمال الفرنسى فى القسطنطينية التدخل لدى الباب العالى ، ثم أوصاه ببذل قصارى جهده من أجل تنفيذ الاجراءات التى أمر الامبراطور باتخاذها ضد التجارة الانجليزية .

وعند ما أبلغ ( دروحتى ) الوزير ، فى رسائله اليه فى ٢١ أغسطس ، ٩ ، ١٧ سبتمبر ١٨٠٩ ، فشل مفاوضات الصلح بين محمد على والمماليك ، وخروج جيش الباشا لقتالهم واتصاره عليهم فى الصعيد مع بيان الأسباب التى ذكرها محمد على ( لدروحتى ) لاتخاذ هذه الخطوة ، وفحواها خوفه من أن يتحد البكوات مع الانجليز اذا اقتضت هؤلاء الظروف السياسية المتغيرة ارسال حملة لغزو هذه البلاد ، لاعتقاد الباشا أن الحرب مع النمسا قد اقتربت نهايتها ، ولتوقعه أن يعلن الباب العالى الحرب على انجلترا قريبا ، أصدر الوزير ( شامپانى ) تعليماته فى ٣١ مارس ١٨١٠ الى ( دروحتى ) يقول فيها : « لقد قرأت باهتمام ما ذكرته عن الموقف فى مصر ، وعن آراء أو

أهداف الباشا السياسية ، ولكننى لا أزال عاجزا عن اعطائك أية تعليمات بشأن الحوادث التى تعرضها على كأمور محتملة الوقوع ، ويبدو لى أن من الأوفق الانتظار ، حتى تقع هذه فعلا ، وحينئذ يتسنى لنا تقرير الخطة التى يجب اتباعها حيالها » .

وتحدث ( دروحتى ) فى رسالته للوزير فى ٤ ديسمبر ١٨٠٩ ، عن عودة الباشا من حملته الناجحة ضد البكوات فى الصعيد ، ومجىء محمد بك المنفوخ أحد زعماء المرادية معه ، ثم انه تحدث فى ١٢ مارس ١٨١٠ ، عن عودة ( صمويل بريجز ) القنصل الانجليزى الى منصبه فى الاسكندرية واستئناف المكائد والدسائس الانجليزية الشيطنة بعودته ، والتى منها اغراء الوكلاء الانجليز - كما قال ( دروحتى ) لمحمد على ، على اعلان استقلاله فى وضع مشابه لوضع حكام وجاقات الغرب . ثم ما يبدو للقنصل الفرنسى ، من أن الانجليز لم يتخلوا عن مشاريعهم العدوانية على مصر ، واستعدادات الباشا العسكرية لرد أى اعتداء يقع على باشويته .

ولكن وزير الخارجية الفرنسية اكتفى عند اصدار تعليماته الى (دروحتى) فى ٣٠ يونيه ، بذكر أنه قد أحيط علما بما جاء فى تقاريره عن الموقف فى مصر ، وعن عودة ( بريجز ) الى الاسكندرية واستئناف الانجليز لمؤامرتهم فى مصر ، وأثنى على مهارته فى كشف سرهم ، وأوصاه بالمضى فى جمع المعلومات الوافية الدقيقة وارسالها اليه بانتظام .

وهكذا كان من الواضح ، أن حكومة الأمبراطور فى باريس ، ما كانت تهتم وقتئذ ، فيما يتعلق بمجريات الأمور فى مصر ، الا بجمع المعلومات الدقيقة والمفصلة عن الحالة القائمة فى البلاد ، ومعرفة مبلغ نشاط الوكلاء الانجليز بها ، ونمو العلاقات التجارية بين الباشا والانجليز ، كما أن وقف هذه العلاقات ، وتنفيذ ( النظام القارى ) بعرقلة هذه التجارة ، وغلق الموانئ المصرية اذا أمكن ، فى وجه المتاجر الانجليزية ، كان أهم ما عنيت به هذه الحكومة .

أضف الى هذا ، أن ما عاد يهمها ، أن يستطيع محمد على دعم أركان باشويته ، والذود عنها ، ومن وسائل ذلك ، حسم خلافاته مع البكوات



الماليك ، وتحصين الثغور ، واستكمال استعداداته العسكرية، فأقرت حكومة الامبراطور ، امتناع ( دروختى ) عن التوسط بين الباشا وبين الماليك ، أو مرافقة محمد على فى رحلته التفتيشية على الموانى الشمالية ، وقابلت بفتور ما ذكره الباشا عن الأسباب التى جعلته يقاتل البكوات فى الصعيد ، وفحواها - كما ذكرنا - خوفه من نزول حملة انجليزية بالبلاد ، نتيجة لما توقعه من انتهاء الحرب بين فرنسا والنمسا ، وقيامها بين الباب العالى وانجلترا ، ثم تخلى البكوات عن موقف الحياد الذى وقفوه أيام حملة ( فريزر ) فى عام ١٨٠٧ . وكان من الجلى أن الباشا انما قصد من ذكر هذه الأسباب ( لدروختى ) معرفة رأى الحكومة الفرنسية ، وهل تبغى معاوته على رد العدوان الانجليزى اذا وقع ، والأهم من هذا كله ، هل تبغى مؤازرته فى بلوغ « استقلاله » ، الذى تحدث فى أمره الى ( دروختى ) على نحو ما سيأتى ذكره .

ولكن فى عام ١٨١٠ ، كما فى العامين السابقين خصوصا ، كان لا يزال موضوع الامبراطورية الشرقية ، أو بالأحرى ، موضوع استكمال « الامبراطورية » يحتل مكانا بارزا فى تفكير نابليون . ولم يكن من سياسة الامبراطور ، أن يستطيع محمد على دعم أركان باشوته بالدرجة التى تمكنه من مقاومة الغزو المنتظر .

بل ان الامبراطور ، فى الوقت الذى بعث فيه وزير خارجيته بتعليماته الأخيرة الى ( دروختى ) فى ٣٠ يونيه ١٨١٠ ، طلب من وزير حربيته ( كلارك دوق دى فيلتر ) Clarke, Duc de Feltre فى اليوم نفسه أن يبادر بارسال أحد الضباط الكولونيل ( بوتان ) Boutin الى الاسكندرية ، وأن ينتحل الوزير « بالاتفاق مع هذا الأخير عذرا » يبرر به هذه الرحلة ، وذلك حتى يفحص ( بوتان ) حالة الدفاع فى المواقع الهامة فى مصر والشام : فى الاسكندرية ودمياط والصالحية ، والعريش وغزا ، ويافا وعكا ، وغيرها . ويعد التقارير الوافية عن مقدار القوات التى بها ، والتى توجد بمصر والشام جميعا ، وطلب الامبراطور أن تشتمل هذه التقارير على كل ما يمكن جمعه من معلومات عن الحالة المدنية والعسكرية فى هذه البلاد .

وقد غضب نابليون لتأخر قيام ( بوتان ) بمهمته ، فكتب الى ( كلارك )

في ١٤ أكتوبر ١٨١٠ يقول : « انه كان يعتقد أن ضابط سلاح المهندسين ( بوتان ) قد غادر الى مصر والشام . ولا تعينى التفصيلات ، فليذهب الى أوترتسو ، أو الى أنكونا ، وليخف مهمته بالطريقة التى يشاؤها ، ولكن الواجب تأديتها ، وعليه أن يمضى الشتاء كله ، ثم قسما من فصل الصيف المقبل فى مصر والشام ، بحيث يتمكن بعد ذلك من تقديم تقرير عن الأحوال العسكرية والسياسية فى البلاد . عليك أن توصيه بمشاهدة قلعة القاهرة ، وقلعة الاسكندرية ، ودمياط وعكا . وتشمل مهمته ( زيارة ) حلب ودمشق والاسكندرونة ، فأزل كل العقبات ( التى قد تعترض قيامه بهذه المهمة ) ، ولا تتحدث الى عنها بعد الآن » .

وقبل ذلك يوم واحد ، كان نابليون قد وافق على مشروع التعليمات المعدة لرسول آخر ، هو السيد ( نرسيا ) Nerciat ، أزمع إيفاده الى مصر والشام ، لزيارة عكا ويافا ورشيد والاسكندرية وقلعة القاهرة ، « كى يدرس دراسة جيدة الموقف السياسى فى مختلف الجهات فى الشام ومصر » . وتضمنت التعليمات المعطاة ( نرسيا ) ، أن يقف على عدد الجنود فى سوريا ، ونوع العلاقات السائدة بين الحكام فى مختلف جهاتها ، ومعرفة المنافسات المنبثقة عن الحسد وخدمة المآرب الذاتية التى تنشر الانقسام والتفرقة بينهم ، والوقوف على ميول الباشوات والبكوات نحو الباب العالى ، وأثر هذه على حالة الدفاع عن الشام وتأمينها ضد الغزو . ثم وجب على ( نرسيا ) كذلك أن يفعل مثل هذا فى مصر ، ويقدم لحكومته ملاحظاته عن هذه الموضوعات جميعها ، لاسيما فيما يتعلق برشيد والاسكندرية وقلعة القاهرة ، فيتقصى فى هذه الأماكن الأثر الذى بقى فى ذهن أهلها عن حملة الفرنسيين السابقة ( ١٧٩٨ - ١٨٠١ ) ، مع معرفة الميول التى يحتفظ بها الزعماء والسكان نحو فرنسا ، ونوع السلطة التى للباب العالى فى مصر ، وعدد الجند الذين يحتفظ بهم هناك ، ومدى اعتماده ( أى الباب العالى ) على خضوع هذه الولاية العثمانية له .

وطلبت هذه التعليمات من ( نرسيا ) أن « يذكر دائما ، للتغلب على الصعوبات التى قد تصادفه ، وتحمل المشاق التى قد تنهكه أثناء تأدية مهمته ،

أنه انما يقوم بهذه المهمة ، بوصفه أحد وكلاء أو عمال جلالة الامبراطور في بلد لا يزال مليئا بكل ( ذكريات ) الأعمال العسكرية المجيدة ، ويستأثر البت في مصيره ، باهتمام الامبراطور بدرجة عظيمة » .

وعلى ذلك فقد توجه ( بوتان ) و ( نرسيا ) في مهمتهما ، فسلم ( شامپاني ) جوازي سفر الى ( بوتان ) في ١٦ نوفمبر ١٨١٠ ، أحدهما بوصفه مكلفا بمهمة لدى قناصل مصر والشام ، والآخر بوصفه تاجرا رحالة . فوصل الى الاسكندرية في آخر مايو ١٨١١ ، وزوده ( دروختي ) بالمعلومات التي يريدها ، ولما كان ( بوتان ) قد أبلغه ولادة (ملك رومة) ووارث عرش «الامبراطورية» الفرنسية . فقد أقيم احتفال كبير بالاسكندرية ، ورتلت ( تسيحة الشكر ) Te Deum بكنيسة المبنى الخاص بهيئة ( الأرض المقدسة ) الدينية ، وصحبه ( دروختي ) في زيارة الأماكن التي أراد مشاهدتها ، فكان مما لاحظته أن الباشا مثابر منذ ثلاث سنوات على تحصين الاسكندرية، ولكن تحصينات الاسكندرية ليست مخيفة أو بالدرجة التي تمكن الباشا من صد هجوم الفرنسيين عند وقوعه عليها . وأكد أن الخوف مستبد بالباشا من نزول الفرنسيين ، ولكنه لا وسيلة لديه لدفعهم . وقد كتب ( دروختي ) في يونية ١٨١١ ، أن الباشا لا يقدر على اعداد أكثر من تسعة أو عشرة آلاف جندي لمقاومة جيش يريد النزول في الشواطئ المصرية ، ولو أنه مما تجدر ملاحظته أن هذا قابل للزيادة دائما بفضل المجندين الذين يبعث بهم مندوبوه الى مصر من مقاطعات الدولة العثمانية في أوروبا ، ويريد الباشا رفع عدد جيشه — اذا استطاع — الى عشرين ألف مقاتل ، وبالرغم مما يزعمونه أن في وسعهم الذود عن مصر ضد الجيوش الأجنبية ، يسود الاعتقاد بين صفوف الجند بأن من المتعذر عليهم بتاتا دفع الفرنسيين عن البلاد اذا غزوها . ثم ان الباشا الذي لا يقل اعتقاده عن اعتقاد جنده بعبث المقاومة ضد الفرنسيين قد صار يعنى عناية خاصة بفرسانه الذين يعتمد عليهم في امكانه مغادرة البلاد اذا تأزمت الأمور ، والانسحاب منها ، اما بطريق العريش الى الشام ، واما بطريق السويس الى بلاد العرب ، ثم ان أسطوله بالسويس على قدم الاستعداد للحركة في أى وقت يشاؤه الباشا .



واستطرد ( دروشتى ) يتحدث عن خطة الانسحاب هذه والتحصينات التى بالقاهرة ، فقال : « ومن عناصر هذه الخطة ، وأجزائها ، ذلك الطريق الذى أنشئ للمواصلات بين قلعة القاهرة وجبل المقطم » ؛ وهو طريق لا أثر لفن تعبيد الطرق وانشائها فى شقه يفضى بعد بلوغ القمة الى الصحراء ؛ وأما القلعة ذاتها وسائر التحصينات بالقاهرة فهى ليست فى مثل الحال الطيبة التى تركها ( جيش الشرق ) عليها ، « ومع ذلك فإذا عمد الباشا الى اللجوء الى القلعة ، تستطيع هذه القيام ببعض الدفاع ، فقد زودها بذخائر الحرب بما يفوق كثيرا ما فعله كل أسلافه ، وفى وسعه أن يمونها بالأغذية الوفيرة فى أيام قليلة . وأكثر القلاع الصغيرة فى المواقع التى حول القاهرة فى حال سيئة ، ولا يكاد يكون من هذه مزودا بالمدافع ، غير تلك التى على الطريق الممتد من القاهرة الى بولاق ، وهذه - كما هو معروف - تحمى خطا من المتاريس والخنادق ، كان محمد على قد أنشأه أيام غزوة الانجليز الأخيرة ، ولا جدال فى أنه سوف يعتمد الى نفس الاحتياط ، اذا أرغمت الظروف على ذلك ، ولكن الجند الأتراك سوف يلقون صعوبة فى الدفاع عن مثل هذا الامتداد الطويل من الأرض ، الا اذا بادر لمساعدتهم على الأقل حدوث فيضان مرتفع للنيل ، حتى تملأ مياه النهر الخنادق المحفورة . اذ يعد الهجوم الأمامى حيثئذ غير عملى ، ولا غنى عن الاستدارة حول هذه المراكز ، مما ينجم عنه صعوبات أكثر ، ولكنى لا أعتقد أن الباشا سوف يصر على الدفاع خارج القلعة اذا وصلت الأمور الى هذا الحد من الحرج . ويسدو لى أن خطة الحرب التى سوف يتخذها ، هى بذل قصارى الجهد للاحتفاظ بالاسكندرية حتى تأتية النجدات التى وعد الانجليز بامداده بها فى مثل هذه الحالة . وأما اذ فقد الاسكندرية وخسر معركته الأولى ، فانه سوف يرتد الى القاهرة ، ينشر الخراب فى البلاد التى سوف يمر بها فى طريقه اليها ، فاذا بلغ القاهرة الخاضعة لسلطانها ، دافع عنها بالحديد والنار من مدفعية ( القلعة ) ، ووضع فرسانه حوالى القاهرة وعلى شاطئى النهر ، حتى اذا لم يعد فى وسعه الاستمرار فى الدفاع ، طلب التسليم ، أو عمد الى اقاذه نفسه بالفرار صوب السويس ،

حاملًا نفائسه وأمواله ، وآخذا معه أهله وأصدقاءه الأوفياء ؛ وقد احتفظ لهذا الغرض بعدد كاف من المهجن .

« ولم يزد الأتراك خلال السنوات التي قضوها أخيرا بالاسكندرية شيئا على التحصينات الموجودة بها . فكان كل ما فعلوه ، أنهم قاموا بترميم واصلاح التحصينات التي تركها ( جيش الشرق ) ؛ ولا شك في أن السيد ( سانت مارسيل ) قد أبلغكم - أي الوزير - أمر الأعمال الجديدة التي قام بها الباشا . وهذه - كما يؤكد لي كثيرون - لا قيمة ولا أهمية لها . فهي لا تعدو ترميم الأسوار القديمة ( من أيام العصور الوسطى ) حول المدينة ؛ وهذه عند بلوغها حد الكمال لا تستطيع سوى ابداء مقاومة ضعيفة ضد هجوم تؤيده المدفعية ؛ وفضلا عن ذلك يتطلب الدفاع وجود حامية كبيرة بالاسكندرية ، مما يتعذر على الباشا فعله ، وفي نظري أنه يستحيل عليه العثور بتاتا على العدد الكافي من رجال المدفعية اللازمين للخدمة في المراكز الأكثر أهمية . وأما تحصينات دمياط فهي تماما نفس التحصينات التي أنشأها الفرنسيون ( ابان حملتهم ) على فرع النيل ، على مسافة قريبة من مصبه » .

وقد صحب ( دروفتى ) ( بوتان ) في رحلة الى الصعيد في نوفمبر ١٨١١ ، استمرت حتى بداية العام التالي ، فعاد ( دروفتى ) الى القاهرة في أواخر يناير ١٨١٢ تاركا ( بوتان ) في قنا ، حيث ذهب هذا منها الى القصير .

وأما ( نرسيا ) فقد قصد الى القسطنطينية ، والمعروف أنه كان بها في مايو ١٨١١ ، ثم قصد الى الأناضول حيث شاهد بؤس أهله العظيم ، وانتشار روح الاستياء والتدمير بين سكانه ؛ حتى ان الصانع أو الزارع « المسلم » - كما قال - صار يتوق لأن تبسط دولة أوروبية سيطرتها على البلاد ، حتى تعمل على تحريره من طغيان العثمانيين وظلمهم ؛ وكان من رأيه أنه اذا غزت الشام ومصر ، تسنى العثور في بلاد الأناضول على موارد عظيمة تكفى لتغذية جيش مؤلف من مائتى ألف جندي سنوات عديدة ؛ أضف الى هذا ، أن هؤلاء الجند الـ ( ٢٠٠.٠٠٠ ) يمكن جمعهم من بلاد الأناضول ، بل وأكثر من هذا العدد اذا أراد الباشوات أصحاب الحكم في هذه الجهات . وفي يناير ١٨١٢ ،

كان ( نرسيا ) موجودا بطرابلس الشام ، وقد راجت الاشاعات وقتئذ عن وصول أسطول فرنسي أمام الشواطئ المصرية • ثم تحدث ( نرسيا ) عن عكا ، فقال : ان عدد سكانها لا يتجاوز الستة أو السبعة آلاف ، وان تحصيناتها أولية وضعيفة ، ولا تعد وحاميتها الخمسمائة ، يضاف اليهم خمسمائة آخرون من الممالك الذين هم متغيبون أكثر الوقت ، أو مبعثرون في مختلف الجهات • وقال ( نرسيا ) عن يافا : ان الاستيلاء عليها سهل ميسور •

ذلك كان مبلغ اهتمام نابليون ( بالشرق ) وقتئذ • وسواء حالت مشاغله في أوروبا دون غزو الشام ومصر — وذلك ما حدث فعلا — أو أن في وسعه في هذه السنوات ، تنفيذ مشروعه ؛ فقد شكل « سر نابليون » سياسته نحو مصر ، ووجه نشاط الوكلاء الفرنسيين بها وجهات معينة ، تتفق والغاية التي يستهدفها الامبراطور ؛ والتي ظل رغم مشاغله يمنى النفس ببلوغها ، ويعمل على تحقيقها •

وآية ذلك — عدا ما عرفنا — أنه حدث في اليوم نفسه الذي وافق فيه الامبراطور على مشروع التعليمات المعطاة ( لنرسيا ) ، أن كتب الى وزير خارجيته ( الدوق دي كادور ) في ١٣ أكتوبر ١٨١٠ ، حتى يطلب من القناصل الفرنسيين في الشام ومصر مذكرات مفصلة عن « مجريات الأمور » في هذين البلدين عند أول يناير ١٨١١ ، فيتناول هؤلاء الموضوع من نواحيه السياسية والعسكرية والمالية ، وعلى أن يراجعوا هذه المعلومات حتى تتفق مع حقيقة الأحوال السائدة ، عند أول يولية من العام نفسه ، ثم معاودة الكرة مرة ثانية عند أول يناير ١٨١٢ ، وذلك — كما قال نابليون — « حتى يجد كل الآراء أو الفكر التي سوف يحتاجها في هذه المذكرات التي يجب أن تكون منظمة ومرتبة ، ومتصلة بشئون العلاقات الخارجية » •

وفي اليوم نفسه كذلك ( ١٣ أكتوبر ١٨١٠ ) ، بادر ( الدوق دي كادور ) بالاجابة على تقارير ( سانت مارسيل ) بتاريخ ٢٠ مارس ، ٢٥ ابريل ، ٢٩ مايو ١٨١٠ ، وقد تحدث هذا في تقريره الأول — وكان تقريراً مسهباً — عن تجارة القمح النشيطة بين مصر ومالطة « وعن مسلك ( الأب ارمنجيلد ) المشين » ، الذي بادر برفع علم بيت المقدس « بمجرد أن نزل الى البر قبضان ابريق



انجليزى ، ثم وضع نفسه بعد ذلك تحت حماية القنصلية السويدية ، والذي أوقف فى الكنيسة الدعاء المعتاد لجلالة الامبراطور نابليون ، نتيجة لوصول أوراق ( غازيتة مالطة ) ، من هذه الجزيرة ، تتضمن قذفا فى حق الامبراطور ، أو بناء على أوامر يدعى صدورها من البابا » ، ثم استطرد ( سانت مارسيل ) يتحدث عن الشكاوى التى قدمها الى ( دروشتى ) فى القاهرة حتى يعمل على استدعاء هذا الرجل الدينى المنشق ، وحتى ينال من الباشا السلطة التى تمكن الوكلاء الفرنسيين من ممارسة اختصاصاتهم فى الاسكندرية التى تخضع لسلطان ( بتروشتى ) القنصل السويدى وأحد وكلاء الانجليز بها ، كما راح يتحدث عن الشكاوى التى بعث بها الى ( لاتور موبورج ) بالقسطنطينية . وقال : « وأما الأول ( دروشتى ) فانه عجز عن حمل الباشا على التدخل فى هذه المسألة ، وأما الثانى ( لاتور موبورج ) فقد أجاب بكل بساطة فى رسالته الى بتاريخ ١٢ مايو ١٨٠٩ ، بأنه ينبغى فيما يتعلق بمسألة ( الأب ارمنجيلد ) أن يعاقبه رؤساؤه ، ثم عاد فقال فى رسالته بتاريخ ٦ ديسمبر ١٨٠٩ ، ان الواجب يقتضى مغادرة ( الأب ارمنجيلد ) للاسكندرية .

« والواقع هو أنى لم أظفر بشيء . وقد أبلغ نيافة الرئيس العام لهذه المؤسسة فى بيت المقدس ، وهى التى ينتمى اليها الأب ارمنجيلد ، وقد أخبرته بكل هذه الوقائع ، فأبلغ ( دروشتى ) فى شهر ديسمبر من العام الماضى ، أنه قد استدعى هذا الرجل ، واستبدل غيره به ، بل وأمر بمجئ أحد رجال هذه المؤسسة من القاهرة ، ليقوم بوظائف ( الأب ارمنجيلد ) مؤقتا حتى يحضر من يتسلم عمله . ولكنه لما كان هذا الأخير يدعى لنفسه الحق فى استئناف قرار صاحب النيافة لدى رومة ، فقد بقى بالاسكندرية ، ولم يصل المعين بدلا منه الى الاسكندرية اطلاقا ، مما ينهض دليلا على تضامن صاحب النيافة مع ( الأب ارمنجيلد ) ومسلكه المزيف ، وهو الذى يصدر لوكلائه هنا أوامر متناقضة فى نفس الوقت الذى يتهرب فيه من احقاق مطالبنا المشروعة ، ولذلك ، فمن الضرورى القضاء على مكائد هؤلاء الرهبان المشينة ، أولئك الذين طمس أبصارهم ذلك التعصب الاجرامى الذى كان مبعث أضرار كثيرة فى أماكن أخرى » .

وتحدث ( سانت مارسيل ) في رسالته بتاريخ ٢٥ ابريل ١٨١٠ ، عن استمرار تصدير الغلال والأرز الى مالطة ، ونشاط تجارة الباشا مع الانجليز ، بينما لم يصل الى الاسكندرية منذ بداية هذا العام سوى مركبين حربيين وأربع سفن تجارية فرنسية ، جاءت من مرسيليا ، وتحمل الأخيرة بضائع قليلة وقد عادت محملة بالنظرون خصوصا ؛ وهذا عدا بعض السفن اليونانية التي ترفع العلم العثماني ، وقد حضرت هذه من مرسيليا محملة كذلك ببضائع قليلة ، وأخذت حمولتها من النظرون . وشكا ( سانت مارسيل ) من حاكم الاسكندرية الجديد ، خليل بك « ابن أخت الباشا » ، لأنه فرض ضريبة جمركية أخرى على الصادرات من الكتان والنظرون ، والواردات من الأخشاب والصابون وغير ذلك . وكان خليل بك قد عين حاكما للاسكندرية ، في مكان طبوز أوغلي ، منذ أوائل العام نفسه ، وصفه ( سانت مارسيل ) بأنه « شاب لا خبرة له بتاتا ، ولو أنه يريد النظام والعدالة » . وكان - على ما يبدو في رسالته بتاريخ ٢٩ مايو - أن أبلغ ( سانت مارسيل ) الوزير نجاح مساعيه أخيرا في ارغام ( الأب ارمنجيلد ) وغيره من الرهبان « المتعصبين » في ملجأ أو مؤسسة بيت المقدس الدينية بالاسكندرية على مغادرة هذه المؤسسة .

وقد أجاب ( الدوق دي كادور ) على هذه التقارير ، بتهنئة ( سانت مارسيل ) على نجاحه هذا ، وقال : « ان الهدوء المعتاد سوف يعود الى الملجأ أو المؤسسة ، بذهاب هؤلاء » ، كما امتدح نشاطه في ارسال المعلومات الخاصة بالنشاط التجاري في الاسكندرية ، واستزاده منها في تقاريره المقبلة ، وطلب اليه « أن يبلغه كل ما يمكنه الوقوف عليه من معلومات ذات صلة مباشرة أو غير مباشرة بصالح ( حكومة ) جلالة الامبراطور ، وعلى الخصوص فيما يتعلق بتجارة انجلترا ونظامها البحري » .

واستمر اهتمام الامبراطور بمعرفة حال تحصينات الثغور والمراكز الرئيسية في مصر والشام ، استعدادا لغزو هذه البلاد ، فطلب من وزير خارجيته في ٦ ديسمبر ١٨١٠ « أن يكتب بالشفرة الى قناصل الامبراطور في مصر لارسال المعلومات التي تصف مفصلا كل ما يتعلق بتحصينات القاهرة

والاسكندرية ودمياط والعريش » ؛ كما طلب اليه أن يكتب الى القناصل « في الشام كي يبعثوا الى الوزير بتفصيلات وافية عن التحصينات في غزا ويافا وعكا ، وأن يوصوا بارسال هذه المذكرات بطريق مأمون ، وأن يكتبوها بالشفرة » .

وقد تقدم كيف أن نابليون ظل يفكر تفكيراً جدياً في مشروع الحملة على الشام ومصر طوال عام ١٨١١ ، ويطلب من وزير بحريته ( ديكره ) تهيئة الأساطيل الفرنسية في ميناء طولون وعند مصب ( الاسكو ) خصوصاً لهذا الغرض .

ومع أن هذا الغزو لم يقدر له الوقوع لا في هذه السنوات ولا في السنوات التالية ، لأسباب خارجة في الحقيقة عن ارادة الامبراطور نفسه ، فقد كان لوجود هذا « السر » - سر نابليون - أثر مباشر على تكييف السياسة الفرنسية تجاه محمد علي ، في الموضوع الذي استأثر باهتمامه من أيام حملة ( فريزر ) وهو الاستقلال من نمط استقلال وجاقات الغرب .

#### الفرنسيون يرفضون « استقلال » محمد علي :

ولم تسد بين محمد علي والوكلاء الفرنسيين ، نفس العلاقات الوثيقة التي ربطت بين الباشا و ( دروشتي ) على وجه الخصوص ، أيام أزمة النقل الى سالونيك ، أو أثناء وجود جيش ( فريزر ) بالاسكندرية ، فانه ما أن جلت الحملة الانجليزية عن هذه حتى بدأت العلاقات بينه وبين الوكلاء الفرنسيين تدخل في طور جديد ، صادف فيه ( دروشتي ) وزملاؤه مصاعب جمة ، مبعثها مضي الباشا في بيع غلاله للانجليز ، بالرغم من احتجاجات الوكلاء الفرنسيين المتكررة ، ومبعثها كذلك ، ماصار معروفا لدى الباشا ، وحرص ( بتروشتي ) وسائر الوكلاء الانجليز على اذاعته وترويجه ، من اتواء الامبراطور غزو مصر في أول فرصة سانحة .

وكان الغزو الفرنسي المتوقع لمصر من الشائعات التي ظلت رائجة في هذه البلاد خلال السنوات التي نحن بصدد دراستها ( ١٨٠٨ - ١٨١١ ) ؛ وكان لها أوضح الأثر في رسم السياسة التي جرى عليها محمد علي ، سواء في



علاقاته مع الانجليز والفرنسيين أنفسهم ، أو مع الباب العالي . وكانت هذه سياسة تنسم بطابع الحيطة والحذر في علاقاته مع هؤلاء الأطراف الثلاثة ؛ فهو يتقرب من الانجليز كى يتقى شرهم ، وحادث غزوهم الأخير للاسكندرية لا يزال ماثلا في الأذهان ، وكى يستعين بهم على دفع الغزو الفرنسى اذا وقع ولا يريد اغضاب الفرنسيين اتقاء لشرهم كذلك ، وحتى لا يستعجل مجيء حملتهم المرتقبة على هذه البلاد ، ولا يزال حادث غزوهم لها بدعوى الاقتصاص من الممالك على ايدائهم المصالح الفرنسية ماثلا في الأذهان كذلك ، وهو لا يثق فى نوايا الباب العالي نحوه ، ويريد الاستعانة بانجلترا وفرنسا فى الوصول الى الاستقلال الذى يشده ؛ حتى اذا رفضت هاتين الدولتين مساعدته ، سلك مع الباب العالي الطريق الذى اعتقد أنه يعينه على نيل مأربه .

فانه ما كاد الباشا يفرغ من مسألة عصيان ياسين بك الأرثوودى التى انتهت بنفيه خارج البلاد فى فبراير ١٨٠٨ ، وفى الظروف التى سوف يأتى ذكرها ، حتى راجت الشائعات القوية عن قرب نزول جيش فرنسى بالشواطىء المصرية ، وكان الانجليز هم المسئولون عن ترويج هذه الشائعة ، عندما وصل الاسكندرية منذ ١٨ يناير ذلك الابرىق الانجليزى الذى سبقت الاشارة اليه ، وهرع ( بروتشى ) الى القاهرة لمقابلة الباشا بها ، وأسفرت المقابلات « السرية » والكثيرة بينهما ، منذ وصوله فى ٢٥ يناير ، عن ذبوع نبأ صدقه كثيرون هو أن هناك حملة فرنسية كبيرة ، تجرى الاستعدادات فى موانئ فرنسا لارسالها الى مصر . فتوقفت الاجراءات التى كان قد بدأها الباشا لترحيل عدد كبير من الجند الذين أظهروا تمردهم ضد سلطانه الى الشام ، وصدرت الأوامر الى الاسكندرية ورشيد ودمياط لتهيئة وسائل الدفاع عنها جميعها .

وكان الذى حمل الانجليز على تحذير محمد على من هذا الغزو المتوقع ، ما عرفوه عن حملتى ( أليمان ) الى الباو ( غاتوم ) الى كرفو ، واحتمال أن تذهب لذلك حملة أخرى من تارتو أو كرفو الى مصر . أضف الى هذا اعتقاد الانجليز الراسخ أن الفرنسيين لن يتخلوا عن مشروع غزو مصر بتاتا .

فقال ( سانت مارسيل ) في تقريره الى حكومته في ٢١ فبراير : ان الغرض من مجيء الابريق الانجليزى ابلاغ محمد على قرب وصول قوات فرنسية عظيمة الى مصر ، ونصحه بتقوية المراكز الرئيسية في الشاطئ المصرى ، وتعزيز حامية الاسكندرية ، وكان عندئذ أن عرض عليه الانجليز امداده بجيش لمساعدته ورفض الباشا الاستعانة بقوات أجنبية - على نحو ما سبق ذكره - .

ولقد لقي هذا النبأ ذيوعا كبيرا فى الاسكندرية على وجه الخصوص حيث راح المسئولون بها يحذرون الشعب من قرب حضور جند أجنبى لغزو مدينتهم ، وفريق قال : ان هؤلاء من الانجليز ، واعتقد فريق آخر ، وهم الأكثرية ، أن الغزاة من الفرنسيين ، ثم سرعان ما اشتد هياج الخواطر ، عند ما دخل ميناء الاسكندرية فى ٢ مارس ١٨٠٨ ، ذلك الشباك الفرنسى المسلح ( سريان ) الذى تقدمت الإشارة اليه ، فقد انزعج المسئولون من الأتراك والأرتوود بالشعر أيا انزعاج ، وساورتهم المخاوف من أن تكون هذه السفينة طليعة أسطول فرنسى على وشك الظهور أمام الاسكندرية ، وقلق طبوز أوغلى حاكم المدينة قلقا عظيما ، فنشطت حركة الجند بها ، استعدادا للدفاع ، وتسليح الأهلىون ، وبذل ( سانت مارسيل ) قصارى جهده لتهدئة الخواطر ، وزالت المخاوف رويدا رويدا عند ما أنزلت السفينة البضائع التى كانت تحملها الى البر ، ومضت الأيام ولم يظهر للأسطول المزعوم أثر .

وفى القاهرة ، كان حرج ( دروحتى ) وسائر مواطنيه عظيما بسبب هذا الحادث ، واستمر هذا الحرج أياما عديدة ، وذلك لأن الباشا صار يتوعد ويتهدد ( دروحتى ) لمعرفة « المهمة الغير الاعتيادية » التى كلف هذا الشباك الفرنسى بها . وكثر اعتداء الجند على « الافرنج » وأوجز ( دروحتى ) وصف الحالة فى القاهرة ، فقال « اهانات مفرطة يرتكبها الجند فى حق الأوروبيين ، سرقات ، وحوادث قتل تقع فى الشوارع وفى وضح النهار » . وأما فى الاسكندرية « فالغرامات والقرض بجميع أنواعها ، وازعاج وسوء معاملة للأوروبيين على يد حاكمها ، وافراط الجند فى التعدى والاخلال بالنظام ، مع عدم توقيع أية عقوبة عليهم » لردعهم .

ثم تزايدت متاعب الوكلاء الفرنسيين بسبب حادثي ( الأب ارمنجيلد )  
والسفينة ( لاروز ) ، وقد سبق الكلام عنهما . كما كثر في الشهور التالية  
ورود صحف مالطة الانجليزية ، تقذف في حق الامبراطور ، ويروج الوكلاء  
الانجليز مطاعنها عليه ، وبذل الوكلاء الفرنسيون كل ما وسعهم من جهد  
وحيلة لكسب رضا محمد علي ، فاتتهز ( سانت مارسيل ) قيام الباشا برحلته  
في الوجه البحرى ، في سبتمبر ١٨٠٨ ، لمحاولة ذلك . وكان الباشا قد طلب  
الى ( دروحتى ) مرافقته في هذه الجولة التى أراد بها زيارة دمياط ورشيد  
والاسكندرية ، وامتنع ( دروحتى ) عن تلبية طلبه ، فى الظروف التى عرفناها ،  
فأهدى ( سانت مارسيل ) محمدا عليا بندقية للصيد من صنع فرساي ،  
وأهدى ترجمانه ( نظارة ) ، وذلك أثناء زيارة الباشا لرشيد ، وتكبد ( سانت  
مارسيل ) نفقات عظيمة بسبب هذه الزيارة . ولو أنه لم يكن هناك معدى فى  
رأيه عن تحمل هذه النفقات لمقاومة نفوذ الوكلاء الانجليز ، ولجلب رضا  
محمد علي . فكتب الى الوزير ( شامپانى ) من الاسكندرية فى ٢ يناير  
١٨٠٩ ، يلفت نظره الى هذه النفقات التى صار يشكو من فداحتها ، ويطلب  
الى الوزير امذاده بالمال اللازم لمجاراة الوكلاء الانجليز ، فكان مما ذكره ،  
يعلل سؤاله هذا : ان الوزير قد لا يعتقد أن النفقات التى تحملتها القنصلية  
الفرنسية بالاسكندرية ، بسبب الهدايا التى قدمت للباشا واثاق المال الذى  
أوجبه وجوده برشيد ، أكثر مما ينبغى بذله ، ولكن الحقيقة أن هذه المبالغ  
ضئيلة بالقياس الى ما ينفقه الوكلاء الانجليز . وفضلا عن ذلك فانها لم تكف  
لارضاء الباشا ، ثم استطرد ( سانت مارسيل ) يقول : « ومما زاد فى شجونى  
أنى علمت من السيد ( دروحتى ) أن الباشا قد شكأ اليه من قلة كرمى وسخائى  
ولا يسعنى الا أن أعزو هذا الإلحاح ، وهذا التذمر من جانبه ، الى تلك  
الصداقة المغرضة التى يبدىها نحو الانجليز الذين يعطونه أكثر بكثير جدا  
مما فى وسعنا أن نعطيه نحن له . فأنظار أعدائنا موجهة دائما نحو مصر ،  
ويبنون من سخائهم غرضامن الضرورى تلافيه قبل وقوعه ، ومن واجبنا  
احباط مكائدهم ، ولا ندحة لنا للوصول الى هذه الغاية ، عن كسب صداقة  
رجال وعمال هذه الحكومة — أى حكومة محمد علي — ولا طريق الى ذلك



غير اعطاء الهدايا في الظروف المناسبة . فاذا كانت هذه ضئيلة القيمة ، امتنع تحقيق الغرض منها . وأما اذا انقطع اعطاء هذه الهدايا بتاتا ، فسوف يتعرض القناصل لمزعجات تسوء في هذه البلاد سمعة الفرنسيين ، وتقضى تماما على التجارة الفرنسية ، بفضل ما سوف يلقاه حينئذ أعداؤنا من مزايا كثيرة . ولذلك فانه اذا تعذر علينا مجاراة ( هؤلاء الأعداء ) في مخائيم ، فلننط اذن بالقدر الذي يكفي — على الأقل — لابعاد تلك الكراهية عنا ، والتي مبعثها الطمع الأشعبي ، وسوف يتكفل حينئذ ما لهذه الأمة ( الفرنسية ) العظيمة من سمعة عالية ، ومجد عسكري ، بترجيح كفة الميزان في صالحنا » .

وكان في شهر مارس أن انحلت مسألة السفينة ( لاروز ) ، حيث أصدر الباب العالي فرمانا أمر فيه بارجاع البضائع المصادرة الى أصحابها ، المرسله هذه اليهم ، بالاسكندرية ، وارجاع السفينة الى ربانها على أن يرفع هذا العلم العثماني عليها . ولم يكن هذا الحل ، بالحل الذي يريده ( سانت مارسيل ) الذي شهد المدافع تطلق من الطوابي بالشعر تحية لهذا العلم عند رفعه ، وقال : « ان المال الذي وزع بسخاء » على رجال الحكومة بالاسكندرية، كان من أثره « مظاهرات الاحترام » هذه التي لم يكن من عادة المسؤولين اجراؤها .

وانتهت مسألة هذه السفينة ، في الوقت الذي ذاع فيه خبر عقد الصلح بين الباب العالي وانجلترا جاء به الى الشرا ابريق انجليزى ، احتفل بمقدمه قنصلا أسبانيا والنمسا ، فرفعا أعلام دولتيهما احتفاء به ، ورحب حاكم المدينة بقبطان هذا الابريق الذي نزل الى البر لزيارته وتسليمه رسائل باسم محمد على باشا . وقد سبق أن تحدثنا عن الأثر الذي أحدثه ذبوع نبأ الصلح بين تركيا وانجلترا ، ومسعى ( دروشتى ) لدى الباشا الذي ظفر منه بوعده قاطع بأن الحرب اذا قامت فعلا بين فرنسا والباب العالي فانه لن يحيد عن معاملته الودية السابقة للوكلاء والرعايا الفرنسيين في ولايته .

ولكن كثرة الصعوبات التي صادفها ( دروشتى ) في عمله كوكيل فرنسى في هذه البلاد ، منذ خروج الانجليز من الاسكندرية ، ورواج الشائعات عن

قرب الغزو الفرنسى لهذه البلاد ، ونشاط تجارة القمح مع انجلترا ، وهى الصعوبات التى كان آخرها ما نشأ الآن عن عقد الصلح بين الأتراك والانجليز لم يلبث ذلك كله أن جعل ( دروحتى ) يسأل حكومته أن تنقله من بلد صار يصفه بأنه « متوحش » ، ولا قدرة له على الإقامة به اذا قامت الحرب فعلا بين فرنسا وتركيا ، فكتب فى ٩ ابريل ١٨٠٩ يقول تعليقا على الوعد الطيب الذى أعطاه له محمد على : « ومع أنه ليس من الحكمة دائما الركون الى مثل هذه الأقوال ( أو الوعود ) ، وينبغى لى أن أرغب فى وقوع حادث يرغمنى على ترك بلاد متوحشة أفنيت فيها خمس سنوات من عمرى ، تحيط بى الأخطار من كل جانب ، ويستبد بى القلق ، ولا أتذوق غير الحرمان ، حتى انتهكت قواى وضعفت صحتى ، فانه اذا اقتضى صالح الدولة بقاءى بهذه البلاد ، ففى اعتقادى أنه بوسعى على الرغم من انقصام العلاقات بين الحكومتين ( العثمانية والفرنسية ) تدير أمر اقامتى طالما كان هناك نفع يرجى من مكوثى بها » . وقد اختتم ( دروحتى ) رسالته هذه بطلب تعليمات من حكومته فى هذا الشأن .

وتزايدت متاعب الوكلاء الفرنسيين ، عند ما عاد ( بريجز ) فى ديسمبر ١٨٠٩ الى منصبه بالاسكندرية كقنصل للانجليز بها ، ونشطت مكائد ( بتروتشى ) ، وثار الأب ارمنجيلد ثورته المعروفة على سلطان الامبراطور الفرنسى وممثليه فى مصر . وشكا ( دروحتى ) من دسائس طيب الباشا - مندريشى - وترجمانه ، وقويت الشائعات عن الغزو الفرنسى المنتظر . وأجاز الباشا دخول سفن الحرب الانجليزية الى ميناء الاسكندرية ، وظل ( دروحتى ) وزملاؤه يعانون صعوبات عدة فى احباط هذه « المؤامرات والدسائس » حتى وقع حادث فى شهر ابريل ١٨١٠ ، أثار مخاوف محمد على من ناحية فرنسا ، واستفزه الغضب الشديد بسببه على الوكلاء الفرنسيين . فقد وصل الى مصر ، فى طريقه الى جزيرة ( ايل دى فرانس ) ، رسول فى خدمة الامبراطور ، يدعى ( كادر ) Kader ، نزل من دمياط الى القاهرة ، حيث كان يبنى مغادرة هذه الأخيرة الى السويس حوالى اليوم السابع عشر من شهر ابريل ؛ ولكنه لم يحتط فى كتمان أمره أو الغرض من رحلته ، فبلغ

خبره القاهرة قبل وصوله اليها ، وطغى عليه الزهو والافتخار ، فعزا لمهمته أهمية كبيرة ، لم تكن - كما قال ( دروشتى ) - فى الحقيقة لها ، فكان هذا المسلك غير الحكيم من ناحيته الى جانب ، اختياره هذا الطريق الشاذ - طريق دمياط - للذهاب الى الهند ؛ « لأنه كان أول الرسل الفرنسيين الذين شوهوا اطلاقا يتخذون هذا الطريق فى رحلتهم الى الهند على الأقل فى المدة التى قضاهما ( دروشتى ) فى مصر » ، كان لذلك كله أبلغ الأثر فى جعل الوكلاء الانجليز يعمدون الى اتخاذ « أساليبهم المعروفة فى مثل هذه الظروف » للاستفادة من هذا الحادث . ودبروا مكيده للإيقاع بين الباشا و ( دروشتى ) ، فأبلغوا الباشا أن ( كادر ) يحمل معه رسائل الى ( دروشتى ) حتى يسلمها هذا الى البكوات المماليك ، وراحوا يسعون للاستيلاء على الرسائل التى حملها هذا الرسول من الباشا نفسه .

ويذكر ( دروشتى ) تفاصيل هذه المؤامرة ، فى تقريره الى حكومته فى ٢٨ ابريل ١٨١٠ ، فيقول : « ولكنه حدث لحسن الحظ أنى فى نفس المساء الذى دبرت فيه هذه المؤامرة ( للإيقاع بينه وبين الباشا ) كان على أن أبعث بترجمانى الى الوزير ( محمد على ) ، فقابله الباشا مقابلة سيئة للغاية ، وفى سورة غضبه أرسله الى دون أن يدعه يفتح فاه بكلمة واحدة ، ليبلغنى أن الواجب يقتضىنى الامتناع عن انشاء صلات فى مصر مضادة لمصالحه اذا شئت العيش فى هدوء وسلام . فما أن بلغتني هذه الرسالة ، حتى امتطيت جوادى قاصدا الى القلعة دون أن أفقد دقيقة واحدة ، وكان الوقت ليلا ، ووجدت الباشا على أهبة الانصراف الى مخدعه ، فرحب بى ترحيبا فاترا ، ولو أنه أبدى ارتياحه لما ظهر من اهتمامى بالحضور اليه لأسأله تفسير ما وقع ، ونهضت أقوالى دليلا على ما أكنه من ولاء ، وغادرنى الباشا وهو يشكرنى على حضورى الذى جنبه قضاء هذه الليلة فى كدر ، وأعطانى موعدا لمقابلته فى اليوم التالى .

« وأما هذه المقابلة الثانية فقد استطالت كثيرا ، أكد لى الباشا فى أثنائها أن الوكلاء الانجليز قالوا : انهم يدفعون خمسين ألف قرش عثمانى ، للحصول فقط على صورة من الرسالة التى وصلتني من فرنسا لتسليمها الى الزعماء



الممالك ، الأمر الذى يدل - على ما يبدو لى - على أنهم مستعدون للتضحية بهذا المبلغ لسلب الرسول ( كادر ) ما يحمله . وفى اعتقادى أنه لا جدوى من ابلاغكم - مخاطبا وزير الخارجية - كل ما دار فى هذه المقابلة ، فأكتفى لذلك بذكر نتائجها .

« فانه مما يبدو لى أن الباشا مقتنع بأنه لا يقدر على الركون الى الصداقة التى يظهرها نحو الانجليز ، فان هؤلاء انما يبذلون قصارى جهدهم لتحريضه على اتخاذ خطوات مضادة لمصالحه وواجبه ، وأقسم لى على سيفه ، أنه لما كان يشعر بواجبه نحو كرامته ، ونحو نظام حكومته ، فقد رفض كل شروط يبدو أنها تستهدف وضعه تحت حماية الانجليز ، ثم انه أظهر لى أسفه على ترك فرقاطته التى يريد ادخالها فى البحر الأحمر عن طريق المحيط - (والمقصود هنا الفرقاطة افريقية ، وقد سبق ذكر موضوعها ) - تبحر الى مالطة . وقد أبلغنى أنه سوف يلغى السماح لسفن الحرب الانجليزية بدخول ميناء الاسكندرية القديمة ، وأنه سوف يصدر أوامره لتحسين الاسكندرية تحصينا جيدا ، وأنه لما كان لا يسعه الغاء الأوامر التى أجازت تصدير الحبوب الى مالطة ، فسوف يرفع أثمانها بدرجة تزعج المتجرين بها . ثم أنهى الباشا كلامه بأن طلب منى نسيان ما حدث ، ثم استدعى أمامى رئيس حراس قافلة السويس ، وقال له : أنه سوف يعتبره مسئولا عن أى شئ يشكو منه الرسول ( كادر ) ، ثم أعطانى خطابا يحمل توصية طيبة بهذا الرسول لعمال الباشا من مدنيين وعسكريين فى كل الموانئ .

« وأما هذه المقابلة فقد جرت فى اليوم التاسع عشر من هذا الشهر .

« وقد تمهلت فى ابلاغكم عنها ، حتى يتسنى لى أن أنقل اليكم فى الوقت نفسه ، أن ( كادر ) قد وصل ببالما الى السويس ، وأنه قد غادرها الى جدة ، ويحمل معه خطابات توصية الى المسئولين فى جدة ، وكذلك فى مخا » .

وذكر ( دروحتى ) دليلا على أن الباشا يعنى فعلا ما أبلغه اياه فى هذه المقابلة من حيث علاقاته مع الانجليز : « أن محمدا عليا قد أنفذ أحد ضباطه الى اسكندرية لاجراء الترميمات التى تتطلبها التحصينات فى هذه المدينة ، وأنه بعد أن فرض ضريبة صادر على الحبوب معادلة لثلثى قيمتها ، بدعوى

حاجته الى بعض الغلال لارسالها الى القسطنطينية ، لم يلبث أن وضع بعض القيود على شحنات القنصل الانجليزى الى مالطة ؛ وأخيرا فقد رفض الموافقة على التعريفة الجديدة التى حصل السفير الانجليزى عليها من الباب العالى لتعين قيمة الرسوم الجمركية على البضائع التى يصدرها التجار البريطانيون من مصر أو يستوردونها اليها .

« ومبعث هذا الرفض ، هو روح الباشا الاستقلالية التى تزداد قوة دائما ، وطالما بقيت القسطنطينية وأزمير وحلب وجزر بحر الأرخبيل تعاني القحط والمجاعة ، وتزخر مصر بالغلال الوفيرة ، ولقد فرضت على الصادرات الى تركيا ضرائب كبيرة لم يسبق لها وجود بتاتا » .

ولا جدال فى أن تصريحات الباشا ( لدروقتى ) فى اجتماع ١٩ ابريل هذا ، كانت تصريحات هامة ، قد تنبىء - على نحو ما أراد ( دروقتى ) أن يقنع نفسه به - بأن تغيرا قد طرأ على سياسة محمد على ، من شأنه أن يقربه من الوكلاء الفرنسيين ، ويباعد بينه وبين خصومهم الانجليز ، لاسيما وأن الباشا ، بفضل الاجراءات الأخيرة التى اتخذها قد أقام الدليل فى نظر ( دروقتى ) على أنه يريد تعطيل تجارتهم ، والحد - على الأقل - من تصدير غلاله الى مالطة وغيرها من الأماكن التى كانت مسرحا لنضالهم مع الفرنسيين فى أوروبا . ولكن الحقيقة كانت على النقيض من ذلك . ولم يفتن (دروقتى) الى غرض الباشا من اظهار شكوكه له نحو الانجليز ، أو مبعث زيادة الرسوم الجمركية على الصادر ، وقد كان هذا اجراء ماليا ، اتخذ به الباشا مع الانجليز ، كما اتخذ مع الباب العالى ، ولم ينبغ منه سوى غرض واحد فحسب ، هو ملء خزائنه بالمال الذى استمر فى حاجة شديدة اليه دائما لدفع مرتبات الجند وسد نفقات الحكومة . ثم كان مما أحيى الأمل لدى ( دروقتى ) فى امكان حدوث هذا التغير فى سياسة محمد على ، أن الباشا على الرغم من « مكائد » الوكلاء الانجليز ، وسورة الغضب التى استبدت به ، قد مكن ( كادر ) من المضى فى رحلته بسلام ، بل وزوده بخطابات توصية الى عماله فى مختلف الأساكل .

ومع ذلك فإن شيئا مما يكون ( دروحتى ) قد منى نفسه به لم يحدث .  
ذلك أن تصدير الحبوب والكتان وغيرهما الى مالطة لم يتوقف اطلاقا . بل  
تزايد نشاطه في الشهور التالية ، واستمرت السفن تأتي بالبضائع الانجليزية  
الى الاسكندرية ، سواء كانت هذه السفن بريطانية أم نمساوية أم غيرها  
وترفع أعلاما انجليزية أو غير انجليزية . ثم استمر دخول السفن الحربية  
الانجليزية الى الميناء من وقت لآخر ، فحضر ابريق من مالطة في شهر مايو ،  
قال عنه ( دروحتى ) : انه « الثاني الذي ظهر ( في هذه المياه ) منذ ثلاثة  
شهور » ، واحتفل الانجليز في الاسكندرية بعيد ميلاد ملكهم جورج الثالث  
احتفالا ضخما رائعا ، واثروا النقود بسخاء ، ليلتقطها فقراء الأهلين ، وذلك  
- كما قال ( دروحتى ) أيضا في ١٣ يونية - « حتى يكسبوا صداقة الجماهير ،  
على غرار ما فعلوا في الأيام التي سبقت غزوهم في عام ١٨٠٧ » . وعندما  
انتصر الباشا على بكوات المماليك في قنطرة أو جسر اللاهون والبهنسا في  
يولية وأغسطس من العام نفسه ، واستولى على غلال وحاصلات الصعيد  
خصوصا ، صدرت أكثر الغلال الى مالطة ، وفي أكتوبر دخل الاسكندرية  
ابريق انجليزي آخر يحمى أربع سفن آتية من مالطة كي تستبدل غلالا  
بحمولتها . وفضلا عن ذلك كله ، فانه لم تمض أسابيع معدودات على هذه  
« التصريحات » التي أدلى بها الباشا ( لدروحتى ) ، حتى كان قد عقد مع  
( بلزوني ) في ٢٨ مايو ١٨١٠ ، تلك المعاهدة التي رفضت الحكومة الانجليزية  
التصديق عليها .

وواقع الأمر ، لم يكن السبب الذي حدا محمد على الى التبسط في  
هذه التصريحات التي فتحت أمام ( دروحتى ) آفاقا واسعة ، أسف الباشا على  
مصادقته للانجليز ، أو ندمه على ارسال فرقائه افريقية الى مالطة في طريقها  
الى انجلترا كي يتم تسليحها هناك استعدادا للقيام برحلتها الى البحر الأحمر  
حول رأس الرجاء الصالح ، أو تسلط الخوف عليه من ناحية الانجليز ،  
أو حرصه على تنمية العلاقات التجارية بينه وبين فرنسا ، في وقت كان يعلم  
فيه أن الفرنسيين عاجزون عن الافادة من أية تسهيلات قد يعطيها لهم  
- وقد عرض عليهم فعلا كما ذكرنا أن يبيعهم الغلال بأثمان مخفضة - وذلك



بفضل ما للانجليز من سيطرة مكينة في البحر الأبيض ؛ بل ان الذي حفز ( محمد على ) على الادلاء بهذه التصريحات كان تقريره الاستعانة بالفرنسيين على تحقيق مشروع استقلاله ؛ ذلك المشروع الذي عرف عنه ( دروشتى ) نفسه الشيء الكثير ، أثناء مفاوضات عام ١٨٠٧ ، التي انتهت بجلاء الانجليز عن الاسكندرية .

فقد اعترضت مفاوضات الباشا منذ استئنافها مع الوكلاء الانجليز بعد جلاء حملة ( فريزر ) صعوبات جمة ، فلم تعر الحكومة الانجليزية - كما عرفنا - آذانا مصغية لمقترحاته « السياسية » ؛ ثم لم تلبث أن ظهرت بعض العراقيل أثناء مفاوضاته الأخيرة مع ( بلزوني ) ، وكان مبعثها محاولة ( بلزوني ) و ( بريجز ) اشتراط شروط رأى فيها الباشا مسا « بكرامته » ورغبة في وضعه تحت الحماية الانجليزية ، الأمر الذي جعله يقسم أمام ( دروشتى ) أنه لن يتخلى عن واجبه نحو نفسه ونحو « نظام حكومته » . وعلى ذلك فانه ما ان انتهت مفاوضاته مع ( بلزوني ) و ( بريجز ) بعقد المعاهدة ، التي وان كان مجرد ابرامها - اذا جاء تصديق الحكومة الانجليزية عليها - اعترافا عمليا « بالوضع » الذي يصبو اليه في علاقاته مع الدول الأجنبية ، وخطوة مهيأة لاستكمال « الوضع » المشابه لما كانت تتمتع به وجاقات الغرب آنئذ ، فقد جاءت خلو من كل ارتباط سياسى يتصل بالمخالفة التي أرادها مع الانجليز ، لم يجد الباشا مناصا من محاولة الاستعانة بالفرنسيين ، منافسى الانجليز وخصومهم ، على الظفر يبغيته .

وكان الباشا قد حرص على استبقاء جبل المودة موصولا بينه وبين الوكلاء الفرنسيين ، بالرغم من رواج الشائعات الكثيرة عن عزم الفرنسيين على ارسال جيش كبير لغزو مصر ، فلزم الحيطة والحذر في استعداداته العسكرية ، حتى ( سانت مارسيل ) وغيره من مواطنيه ، لم يخامرهم شك في أن الغرض من هذه الاستعدادات انما هو الاحتراس من ناحية الانجليز وغزوهم لهذه البلاد مرة ثانية ، أكثر من الحيطة ضد فرنسا . ثم انه كان قد حرص كذلك على استرضاء الوكلاء الفرنسيين في شئون التجارة ، وأظهر استعداداه دائما لتفسير الأسباب التي « ألزمت » بتصدير الغلال الى مالطة ،

وهى الأسباب التى بادر هؤلاء بذكرها فى تقاريرهم الى حكومتهم يعللون بها هذا النشاط المنافى لصالح دولتهم ، والتى كان منها عى نحو ما عنى محمد على بابراره خوفه من الغزو الانجليزى وحاجته الى المال لانجاز استعداداته العسكرية تهيؤا لدفع هذا الغزو اذا وقع . وزيادة على ذلك فقد تظاهر بالرغبة فى معاوتتهم على اجتياز الأزمة التى أحدثتها مصادرة السفينة ( لاروز ) بسلام . أو تلك التى أثارها مسلك الأب ارمنجيلد « المشين » ثم ها هو ذا يطلع ( دروحتى ) على ما يجول فى ذهنه ، ويسط له مخاوفه من الانجليز ؛ ويظهر ندمه على ارسال ( افريقية ) الى مالطة ، وتهدأ سورة غضبه فيبيح ( لكادر ) المضى فى مهمته ، ويزوده بالتوصيات لضباطه .

وقد خيل الى الباشا ، الذى وان كان لم يركن الى نوايا فرنسا نحوه ، كما لم يركن الى نوايا انجلترا ، فقد ظل يجهل « سر نابليون » ، ولا يعرف شيئا عن استعداداته ومشاريعه ، اللهم الا ما نقله اليه الانجليز عنها ، وكان مفهوما عن هؤلاء أنهم خصوم الامبراطور وأعداؤه الألداء ، تقول انه قد خيل الى محمد على أن بوسعه أن يجذب الفرنسيين الى مؤازرته على بلوغ استقلاله ، اذا هو — الى جانب كل ما تقدم — لوح أمام أنظارهم بالمزايا التى يمكن أن تنتفع بها مصالحهم التجارية فى مصر ، وفاته أن الوكلاء الفرنسيين ، علاوة على ما كانت تتويه حكومتهم نحو مصر ، كان لا مناص من أن ينظروا بعين الشك الى طبيعة ما يجرى من اتصالات بينه وبين الوكلاء الانجليز خصومهم ؛ وأن يعزوا الى تحريض هؤلاء و « مكائدهم » كل مشروع يصدر من الباشا ، ولا يتفق فى أغراضه مع أهداف امبراطورهم السياسية .

وعلى ذلك ، فقد طلب محمد على الاجتماع ( بدروحتى ) ، وتحدث اليه فى مشروع استقلاله ، طالبا معاونة فرنسا فى تحقيقه ، فأبلغ ( دروحتى ) حكومته ما دار فى هذا الاجتماع ، فى تقرير بعث به اليها من القاهرة فى ٢٨ نوفمبر ١٨١٠ ، جاء فيه :

« ان محمد عليا وهو يتأهب للسفر الى الاسكندرية ، كى يشرف

بنفسه - كما يقول - على شحنات الفلآن التي يجب عليه ارسالها الى القسطنطينية ، قد رغب في أن أجمع به اجتماعا سريا قبل رحيله ؛ فكانت مقابلة طويلة ، تناول الحديث في أثنائها الكلام عن مشاريعه التجارية في البحرين الأبيض والأحمر ، ولا سيما رغبته - قبل كل شيء - في أن تكون لديه بالبحر الأبيض سفن تجارية ، يسعها ممارسة حقوق الجياد في كل الأحوال . ولقد جعله النقاش حول هذا الموضوع يتطرق الى الاعتراف بأنه ليس على صلات طيبة جدا بحكومته ( أى الباب العالي ) ، وأنه يريد من فرنسا موافقتها على أن يصير في مصاف وجاقات الغرب .

« ولقد انتقل من ذلك في استطراد طويل ، الى الكلام عن المزايا التي بوسعه اعطاؤها للتجارة الفرنسية ، ثم اختتم حديثه مطالبا اياي أن أوضح له ما اذا كان من المحتمل أو من غير المحتمل ، أن تلقى ( المزايا التي يعرضها ، والتي تنتفع بها التجارة الفرنسية ) قبولا لدى صاحب الجلالة الامبراطور . ولما صار الباشا يلح على في أن أجيب على تساؤله جوابا قاطعا ذكرت له أن هذا أحد الشئون العليا التي يخرج تناولها عن نطاق عملي المكلف به لدى ( محمد على ) ؛ وأن كل ما أستطيع فعله هو أن أعده باحالة هذا الموضوع ( على وزير الخارجية الفرنسية ) . ويبدو لى أن جوابي هذا كدره ، فأظهر تحفظا في مقالته بعد ذلك ، لم ألحظه عند بداية الحديث .

« ويبدو مما ذكره لى قبل هذا التحفظ ، أن الوكلاء الانجليز قد أكدوا له نجاح المفاوضات التي سوف يجريها مع حكومتهم بشأن هذه المسألة ، بل وأجزم أن لهم نصيبا كبيرا في جعله يقرر الذهاب الى الاسكندرية ، حيث ينتظرون بها وصول قنصل بريطاني جديد ، هو مأمور السفارة البريطانية السابق بالقسطنطينية .

« ولقد علمت أنهم ( أى الوكلاء الانجليز ) معجبون بأنفسهم لنجاحهم في صرف الباشا عن الاصغاء لنصائحي ، ويرجون بمجرد ذهابه الى الاسكندرية أن يستطيعوا الظفر منه بتسهيلات كثيرة لأخذ الجبوب ، ولانجاح كل عملياتهم الأخرى التجارية والسياسية . ومما يدعو للأسف أن الانجليز قد اشتروا كل الرجال المحيطين بالباشا ، ثم انهم يدفعون الذهب كتضحية في سبيل تمكنهم



من خديعته ، وتحريضه على اتخاذ خطوات أفضت الى توريطة دائما مع الباب العالي ، فضلا عن تمكينهم من توثيق الصلة بين مصلحته وصوالجهم . وجبره على اعتبار ( الانجليز ) وحدهم أصدقاءه المخلصين الذين في وسعه أن ينتظر بعض المساعدة منهم عند الحاجة .

« ومع ذلك فأملى كبير في أن يستطيع ( سانت مارسيل ) بفضل ما عرف عنه من غيرة ونشاط أن يثبت لدى محمد على ذلك التحرز النافع الذي مبعثه اساءة الظن بالانجليز ، والذي منعه حتى الآن من الوقوع في الشرك الذي تنصبه له هذه الزمرة من الأعداء » .

ذلك كان الأسلوب الذي عرض به ( دروحتى ) مقترحات الباشا على حكومته . ولقد كان من الواضح أن محمدا عليا في رغبته أن يكون لسفنه الحق في « ممارسة حقوق الحياد » ، انما أراد أن يظفر لباشويته بذلك الوضع الذي كان لوجاقات الغرب ، والذي من خصائصه تمكين الوجاقات الثلاثة : طرابلس ، وتونس ، والجزائر ، من التزام موقف الحياد اذا نشبت الحرب بين الدولة العثمانية صاحبة السيادة الاسمية عليها ، وبين أية دولة أجنبية ، فتسير سفن الوجاقات بأمان ، تخفق عليها أعلامها ، ودون أن تتعرض لخطر المصادرة . ولقد كان من مزايا النظر بهذا الوضع المباشر لباشويته ، عدم تعطيل نشاط الباشا التجارى ، في وقت كثر فيه دخول السفن الى ميناء الاسكندرية خصوصا ، وخروجها منها محملة بالبضائع المجلوبة الى مصر أو المصدرة منها ، وعندما كان محمد على يهتم ببناء أسطول تجارى يعمل في البحرين : الأبيض والأحمر ، كى يستخدمه في نقل منتجات باشويته ، فيستأثر هو بتجارة المرور ، بدلا من أن يفيد من هذه أصحاب السفن الأجنبية . ثم انه كان من مزايا « الوضع » الذي أراده لباشويته ، تقرير الحكم الوراثى في أسرته في مصر ، على نحو ما سبقت الاشارة اليه مرارا في هذه الدراسة .

ولكن ( دروحتى ) الذى لم يكن يجهل مشروع الباشا الاستقلالى ، لم يجد في مقترحات محمد على أثناء هذه المقابلة « السرية » ما يدعوه للفت نظر حكومته اليه جديا ، سوى نشاط الوكلاء الانجليز ومساعيهم للتأثير على بطانة الباشا بالرشاوى ، وعلى الباشا نفسه بالهدايا حتى يجذبه لتأييد

مصالحهم ، واعتبر مشروع محمد على الذى يمكنه من الوقوف موقف الحياد فى علاقاته مع الباب العالى والدول الأوروبية عند قيام حالة حرب بين تركيا والدول ، من وحي الانجليز أنفسهم الذين ينفون توريط محمد على مع الباب العالى ، لبواث اعتقد ( دروحتى ) أنها لابد متصلة بمصالحهم السياسية والتجارية فحسب . وكان مما أيد هذا الرأى لديه ما قاله محمد على نفسه ، من أن الوكلاء الانجليز يؤكدون له موافقة حكومتهم على « أن تكون لديه سفن تجارية بالبحر الأبيض يسعها ممارسة حقوق الحياد فى كل الأحوال » .

وفضلا عن ذلك ، فقد كان ( دروحتى ) صاحب آراء محددة عن « حكومة » محمد على من ناحية ، وعن أساليب الباشا السياسية من ناحية أخرى ، من حيث أن هذه الحكومة لم تكن متمتعة بذلك الاستقرار الذى يخول الباشا التطلع الى الاستقلال المنشود ، ومن حيث أن هذه الأساليب كانت تهدف الى مداورة واسترضاء الدول الأوروبية جميعها ، ولا يمكن الاطمئنان لذلك الى سياسته . بل ينحصر نشاط الباشا فى باشويته ، ولا يتعدى أفق سياسته حدود هذه الباشوية ذاتها . وبنى ( دروحتى ) رأيه هذا ، على تجاربه الطويلة فى هذه البلاد ، وعلى وقوفه على مجريات الأمور بها ، لا سيما فى الفترة التى تلت جلاء الانجليز عن الاسكندرية .

وقد بسط ( دروحتى ) وجهة نظره هذه منذ أوائل عام ١٨٠٨ ، فى تقرير مسهب عن الموقف فى مصر ، بعث به فى ٨ ابريل ، الى ( تاليران ) برنس ودوق دى بنيقنتو Benevent وزير الخارجية الفرنسية ، فقال : « ... وأما فيما يتعلق بالباشا فانه يعتبر نفسه لا أقل من أمير مطلق السلطة ، بالرغم من قوله انه عبد لجلالة السلطان المعظم . وبينما يصدر أوامره لمرءوسيه بتنفيذ المعاهدات القائمة بين الحكومات الأوروبية والباب العالى ، فهو لا يدع الفرصة تمر دون اظهار أن هذه الأوامر انما تصدر عن تلك السيادة التى يمارسها ، ويتوقف اصدارها على ارادته هو وحده . والمبدأ الذى يطغى على سياسته ، هو دائما مراعاة خواطر جميع الدول ، دون تمييز احداها على الأخرى . واذا شاء جلالة الامبراطور مراجعة التقارير التى كان لى شرف تقديمها الى السفارة الفرنسية بالقسطنطينية خلال عام ١٨٠٧ ، لاتضح له

أنه ليس لمحمد على أى اتجاه أكيد فى علاقاته مع الوكلاء الأوروبيين ، فلا تتعدى سياسته حدود مصر التى يقول انه انما صار سيدا عليها بحد حسامه ،  
والذى يقول انه انما يعنى قضاء حياته بها ، وأن يكون مماته ودفنه بها .

« ومع ذلك ، فان ادعاءات السيادة هذه لم تنجح حتى هذه اللحظة فى تحريره من تلك التبعية التى يفرضها عليها جيشه ، ذلك الجيش الذى هو مستعد دائما للتمرد والعصيان من أجل مرتباته المتأخرة . ولقد جعلته هذه الحقيقة أكثر من أى شىء آخر يذل قصارى جهده لانهاء خلافاته مع البكوات المماليك بأية وسيلة كانت ؛ فقد كان يريد الذهاب اليهم على رأس جنده قبل الحوادث التى وقعت فى الأيام الأخيرة من شهر أكتوبر ١٨٠٧ - ويشير هنا الى تمرد الجند وقتذاك ، وكان حادثا خطيرا سوف يأتى ذكره - حتى يملأ شروط الصلح عليهم فى البلاد التى يوافق اليوم على تركها لهم .

« ويبدو لى أنه لا معدى عن عرض هذه الأمور ، لما تنطوى عليه من دلالة على أن الموقف فى مصر سوف يظل دائما دون تغير وعلى حاله ، فيما يتعلق بتلك الحكومة التى سوف تخضع دائما لكل تلك المتاعب المنبعثة من عدم استقرارها ، ووجود تلك المنازعات الحزبية التى تحيط بها . ولا مفر من أن يشعر الأفرنج بالصددمات التى تنجم عن مثل هذه الحالة التى يسودها اختلال النظام ، ومن واجب القناصل كذلك أن يعتمدوا على ما يستطيعون الآن وفى المستقبل أن ينالوه من تفوذ بتدبيرهم الشخصى ، أكثر من اعتمادهم على « الامتيازات » والاحترام الذى تضيفه عليهم طبيعة مهمتهم .

« والمصريون فى حال يبعث على أبلغ الأسى ، فالضرائب القاسية فى الصعيد والوجه البحرى ، والمظالم وبعثرة الأموال قد أرهقت المزارعين واضطرتهم الى الشحاذة ، كما ألفت بهم فى مهواة اليأس والقنوط » .

وأما اعتقاد ( دروحتى ) ، بأن تشبث محمد على بمشروع استقلاله من وجى الانجليز ، فكان اعتقادا قديما رسخ فى ذهنه ، منذ أن شهد توثق الصلات بينه وبينهم ، بسبب تجارة القمح ، وزيادة نشاط الوكلاء الانجليز ، وبخاصة « دسائس » السيد ( بروتشى ) ، فكتب قبل مقابلته « السرية » مع محمد على بيضعة شهور ، ومنذ ١٢ مارس ١٨١٠ ، الى



( شامپانى ) وزير الخارجية الفرنسية : أن الوكلاء الانجليز « يعملون على زيادة تمسك محمد على بمشروعه المحبب اليه ، ألا وهو التخلص من سيادة الباب العالي ، والارتقاء بياشويته الى مصاف الدول البربرية ( وجاقات الغرب ) ، وقد اجتهدوا في تملقه وارضاء عاطفته المنبعثة عن الشعور بالكرامة الذاتية ، بأن صاروا يعدون بترك راية ملك مصر تخفق في البحر الأبيض ، فستمتع جميع السفن التي تحمل هذه الراية بكل الامتيازات التي للمحايدين ، ولو أنهم علقوا ذلك بشرطين رفض الباشا الاذعان لهما ، أولهما : السماح لسفن الحرب الانجليزية بالدخول الى ميناء الاسكندرية القديمة ، وثانيهما : طرد الوكلاء الفرنسيين .

« ولقد كان بفضل هذه المناورات ، أن حصل الانجليز — على الأقل — على الغلال لتصديرها الى مالطة ، ريثما تنتهى هذه المفاوضات الى نتيجة . »

« وحيث أنى لم أعرف ظروف هذه المحاولات والدسائس السرية ، الا بطريق ما كان يصلنى من تقارير متفرقة ولا رابط بينها ، فقد تعذر على حتى الآن الوصول الى فكرة صحيحة ودقيقة بالدرجة التي تتيح لى المجازفة بإبداء رأى عن النتيجة التي قد تسفر هذه المحاولات عنها . ولكننى أجد لزاما على بالرغم من ذلك ، أن أذكر أن الوكلاء الانجليز منذ أن صار من المتوقع قطع العلاقات بين تركيا وانجلترا قريبا ، قد كفت لجاجتهم في ذلك الموضوع الذى اعتادوا دائما تقديمه على كل ما عداه من الموضوعات التي تناولها حديثهم ، وأعنى بذلك خوفهم من الأسطول الذى يتأهب في طولون للاتقضاض على مصر ؛ ثم انهم صاروا اذا تحدثوا عن الاستعدادات التي تجرى في موانئهم هم أنفسهم يبذلون قصارى جهدهم لتحويل انتباه الباشا الى نواح أخرى ، باعلانهم أن الغرض من هذه الاستعدادات انما هو ارسال أساطيلهم الى البرتغال وكرفو » .

وقد ذكر ( دروشتى ) الأسباب التي حفزت الانجليز ووكلاءهم — في رأيه — على تشجيع محمد على على التمسك بمشروعه الاستقلالى ، والدخول معه في مفاوضات « سرية » تهدف الى تحقيق هذا الاستقلال ، الذى يرقى بياشويته الى مصاف وجاقات الغرب ، والتمويه عليه — في نظر

( دروشتى ) — فيما يتعلق بالغرض من الاستعدادات التى تجرى فى موائلهم فقال فى نفس رسالته هذه : « وانه لما يبدو لى أن هذه الوقائع ( السالفة الذكر ، والتى بسطها فى تقريره ) انما تنهض دليلا على أن الحكومة البريطانية لا زالت متمسكة بمشاريعها العدوانية على مصر ، ومن الممكن لذلك أن تتجدد نفس الظروف التى مرت بى هنا فى عام ١٨٠٧ » •

وعلى ذلك ، فانه لم يكن من المنتظر ، وتلك آراء ( دروشتى ) عن حكومة محمد على وقتئذ ، وعن مشروع استقلاله ، أن توافق حكومة الامبراطور فى باريس على تحرر محمد على من سيادة الباب العالى ، بالدرجة التى تمكنه من انشاء باشويته أوجاقا من طراز وجاقات الغرب ، ناهيك بمشاريع نابليون نفسه وذلك « السر » الذى لم يشأ التخلى عنه ، فقد صمت ( الدوق دى كادور ) عن مشروع هذا الاستقلال فى التعليمات التى أصدرها الى ( دروشتى ) فى ٣٠ يونية ١٨١٠ ، ولم يسترع اتباهه ، من تقرير ١٢ مارس ، سوى « مكائد الانجليز ومؤامراتهم » • ولم يتبدل موقف حكومة الامبراطور ، من مشروع محمد على طوال هذا العام ( ١٨١٠ ) ، أو خلال العامين التاليين ، أى فى السنوات التى تتناولها هذه الدراسة •

ومع أن محمدا عليا قد حاول استرضاء الوكلاء الفرنسيين ، بأن صار يعرض عليهم بيع غلاله للحكومة الفرنسية ، بثمان يقل بمقدار الربع عما يبيع به لحسابه الخاص فى الموانئ الألمانية التى تزود جزيرة كرفو بحاجتها من الغلال ، وهى التى يعلم أنها تشكو كغيرها من المجاعة ، فقد ظل ( دروشتى ) ينقم على الباشا نبذه لأوامر الباب العالى التى تمنع تصدير الغلال للانجليز وهم الذين سلكوا فى هذه المسألة مسلكا لم يتوخوا منه — على الأقل — المحافظة على المظاهر ، وذلك فى الوقت الذى يغنون فيه — على حد قول ( دروشتى ) — العيش فى سلام مع الباب العالى بكل وسيلة • واعتقد الوكيل الفرنسى أن محمدا عليا لا يزال على عهده مع الانجليز الذين قال انهم يدفعونه دفعا الى الماضى فى طريق لاشك فى أنه يفضى الى « توريثه » مع الباب العالى ، والى تسوية العلاقة بينه وبين صاحب السيادة الشرعية عليه « الا اذا كان الديوانى العثمانى — كما افترض ( دروشتى ) تعليلا لعدم تأزم الأمور بين

الفريقين بسبب نبذ الباشا لأوامر القسطنطينية - قد اتبع نفس السياسة المتقلبة والمتلونة التي طالما جعلته يزود الرسول ( الذي يبعث به الى الولاة ) بفرمانين في وقت واحد ، يلغى أحدهما الآخر » .

وشكا ( دروحتى ) من تفاق الانجليز من جهة ، ومضى الباشا في التعامل معهم من جهة أخرى ، فقال في رسالته الى ( شامپاني ) في ٢٧ مارس ١٨١١ ، « انه لما يبعث على السخرية أكثر من أى شيء آخر ، أن يعمد الانجليز الى لصق اعلان على باب القنصلية البريطانية بالاسكندرية ، يقولون فيه : انه قد صار ممنوعا من الآن فصاعدا اعتماد ( هذه القنصلية ) لأوراق السفن المشحونة بالحبوب لغرض تصديرها الى مالطة . الخ بناء على أمر السفارة الانجليزية بالقسطنطينية الصادر في ٢٥ أكتوبر ( ١٨١٠ ) بينما يشاهد المرء في الوقت نفسه قوافل تأتي من هذه الجزيرة تحرسها سفن الحرب البريطانية ، وذلك من أجل أخذ الغلال الى مالطة ؛ وبينما يشهد المرء بعد ذلك السيد ( ماثوس ) Mathos وقد كان من موظفي هذه السفارة ذاتها ، بمجرد نزوله الى البر يبدأ المفاوضة مع الباشا لشراء كميات عظيمة من الحبوب » . ثم استطرد ( دروحتى ) يعلق على ذلك كله بقوله : « ومن المحتمل أن يكون الانجليز الذين أصبحوا مجردين من كل الوسائل التي زودهم بها الممالك حتى الآن لاثارة الحرب الأهلية والفوضى في مصر ، قد صاروا اليوم يبذلون الجهد لتوريط الباشا مع حكومته ( أى الباب العالي ) كي يستطيعوا يوما ما سنوقه لاتخاذ خطوات ، تنتفع بها مشاريعهم العدوانية التي ما فتئوا يدبرونها ضد هذه البلاد . ولقد كان ذلك ما دفعني - كواجب مفروض على - لتحذير الباشا ، الذي قال انه محتاط لتجنب الوقوع في هذه الفخاخ المنصوبة . ومهما لوحظ من عدم انطباق في مسلك الباشا بين أقواله وفعاله ، فالصحيح دائما أنه وان استجاب بارتياح دائما لمطالب أعدائنا - ( أى تصدير الغلال للانجليز والتجارة معهم ) - فهو الى جانب هذا قد كلفهم ثمنا غاليا ، نال من ماليتهم كثيرا . ومنذ أن اتضح لي استحالة اقناع الباشا بحرمان نفسه من تلك الموارد التي تأتيه من هذه التجارة ، فقد صار هدفي الذي أبذل قصارى جهدي دائما لتحقيقه ، هو دعم أسعار الغلال وعدم تقلبها بقدر



الاستطاعة » . وذلك لفائدة التبادل التجارى الضئيل وقتئذ مع فرنسا ،  
وتموين الحامية الفرنسية بجزيرة كرفو .

وبالرغم من تحذير ( دروحتى ) للبasha من ناحية الانجليز ، « ونصحه »  
له ، فقد مضى محمد على - كما سبقت الاشارة اليه - فى توثيق صلاته بهم ،  
سواء كان مبعث هذا - على نحو ما كتب ( سانت مارسيل ) فى ٣ يولييه  
١٨١١ - ما تدره عليه تجارة الغلال معهم من أرباح طائلة ، أو « استناده  
على مؤازرتهم فى تحقيق أطماعه الاستقلالية » . وقد تناول ( سانت مارسيل )  
الموضوع مرة أخرى فى رسالته التى سبقت الاشارة اليها ، الى حكومته فى  
١٣ يولييه .

ثم راح يؤكد فى رسالة تالية فى ١٤ يولييه : « أن السبب الرئيسى فيما هو  
قائم من صلات بين البasha والانجليز ، انما هو اتجار باشا مصر بالغلال مع  
مالطة ، ثم هنا كما يدعونى الى الاعتقاد كذلك ، بأن استمرار هذه التجارة ،  
مع ما فى ذلك من خرق حتى لأوامر الباب العالى ، انما هو نتيجة لما تفرضه  
على البasha تلك النصوص التى تضمنتها المعاهدة السرية التى أبرمت مع  
الانجليز وقت انسحابهم من مصر فى عام ١٨٠٧ » .

ثم انه لم تلبث أن نشأت أزمة من طراز تلك التى أثارها حادث المركب  
( لاروز ) فى عام ١٨٠٨ ، سببت امتعاض الوكلاء الفرنسيين من محمد على ،  
وأظهرت حرص البasha على استرضاء الانجليز وعدم تكدير خواطرهم ، غير  
آبه لما قد يلحق بالمصالح الفرنسية من أذى نتيجة لهذا المسلك ، ولم يسع  
الوكلاء الفرنسيين سوى مداراة البasha لتجنب الاصطدام معه ، فى وقت  
تزايدت فيه مشاغل الامبراطور وتفاقت مشكلاته فى أوروبا من ناحية ،  
ووجب على هؤلاء الوكلاء استرضاء محمد على حتى يبعث بغلاله لتموين  
الفرنسيين فى كرفو من ناحية أخرى .

وأما تفصيل هذه الأزمة الجديدة ، فهو أن احدى سفن القرصان  
النابوليتانية ، وتدعى ( روا دى روم ) Roy de Rome ، كانت قد « غنمت »  
بالقرب من مالطة ، سفينة ترفع علما انجليزيا محملة شحنة من الأنبذة وغيرها

من سيفالونيا — احدى جزر الأيونيان — الى مالطة • وكان قبطان سفينة القرصان ( أنطوان ميشيل ) Antoine Michel من ضباط بحرية « جلالة ملك الصقليتين » يواقيم مورا Joachim Murat ، الذى خلف يوسف بوناپرت ملكا على هذه المملكة التى أقامها نابليون فى شبه الجزيرة الإيطالية • فذهب القرصان الى ميناء طرابلس الغرب لبيع « غنائمه » بها ، ولكن يوسف القره مانلى ، باشا طرابلس ، لم يسمح ببيع الغنائم ، لصداقته مع الانجليز ، تلك الصداقة التى أفضت بعد ذلك الى عقد معاهدة سلام معهم ( فى ١٠ مايو ١٨١٢ ) تجددت بفضلها المعاهدات القديمة التى عقدها هذا « الوجاق » مع بريطانيا • وعلى ذلك فقد غادرت ( روادى روم ) طرابلس الى الاسكندرية لبيع البضائع والسفينة المصادرة ، فبلغت ميناء الاسكندرية فى ١٢ أغسطس ١٨١١ • ولكن ( مسيت ) بوصفه قنصلا بريطانيا ، لم يلبث أن تدخل لمنع بيع هذه « الغنائم الانجليزية » فنشأت الأزمة •

واستند ( مسيت ) فى معارضته هذه الى أن معاهدة « امتيازات » جديدة قد عقدت حديثا بين حكومته والباب العالى ، تنص احدى موادها خصوصا على منع بيع أية غنائم اطلاقا فى الموانئ العثمانية • وقد ترتب على هذه المعارضة أن قرر حاكم الاسكندرية ، عدم انزال البضائع الى البر ، حتى تأتى أوامر الباشا ، الذى أحال عليه هذه المسألة • فأبلغ ( سانت مارسيل ) الأمر الى ( دروحتى ) • ولما كان محمد على بالسويس وقتئذ ، فقد أوفد ( دروحتى ) اليه ( مانجان ) ، وأصدر الباشا أمره بعدم المعارضة فى بيع الغنائم ، وتحدى ( مسيت ) هذا الأمر ، فلصق اعلانا على باب القنصلية الأسبانية — وعداء ( كامبو ايبى سولر ) القنصل الأسباني لفرنسا معروف — يحذر فيه الجمهور من شراء البضائع والسفينة المصادرة ، بالرغم من اجازة « الحكومة المحلية » — كما قال الاعلان — « بيع هذه الغنائم التى استولت عليها سفينة القرصنة ( روادى روم ) من الانجليز » • وينذر باتخاذ اجراءات قضائية فورا ضد من يقدم على ذلك لرد البضائع المشتراة على غير وجه حق ، أو دفع قيمتها اذا حصل التصرف فيها وتعذر احضارها •

ولكن أوامر جديدة لم تلبث أن وصلت حاكم الاسكندرية خليل بك ،

تلغى الأوامر السابقة ، وتمنع البيع . فقد بادر ( مسيت ) بارسال احتجاجاته الى محمد علي ، وكان موجودا بالسويس وقتئذ ( الشيفالييه پالان ) Palain القائم بأعمال البعثة الدبلوماسية السويدية في القسطنطينية ، وكان هذا قد قدم لزيارة الآثار في مصر ، ثم ذهب لمقابلة الباشا في السويس ، فرأى الباشا استشارته ، فقال ( پالان ) ، « ولو أنه يجهل ما يحدث خارج القسطنطينية ، إلا أنه يعلم أنه محرم على الانجليز والفرنسيين بيع الغنائم في القسطنطينية » فكان هذا الرأي كافيا ، على نحو ما شكوا الوكلاء الفرنسيون — لأن يلغى محمد علي أمره السابق ويحيل المسألة على القسطنطينية حتى يفصل فيها الباب العالي . وتعجب ( دروشتى ) كيف يدعى ( پالان ) الجهل بما يجرى خارج القسطنطينية ، وهو الذى يعلم أن القراصنة الفرنسيين يجلبون غنائمهم التى يصادرونها من الانجليز الى مينائى شيوز وسالونيك لبيعها فيهما . ولكن ( دروشتى ) نفسه راح فى كتابه الى حكومته فى ٥ سبتمبر ١٨١١ يعلل السبب الذى حدا بالسيد ( پالان ) لابتداء الرأى المتقدم ، فقال : « ان ( پالان ) هو الذى عين قنصلا عاما للسويد فى مصر وسمح بأن يمثلا بها السيد ( بتروتشى ) المشهور الذى ورد اسمه كثيرا فى التقارير التى بعث بها الى حكومته ، وهو العدو الألد لفرنسا ، والوكيل ذو الحماسة العظيمة للحكومة الانجليزية فى مصر » . ثم ان ( سانت مارسيل ) بادر بابلاغ ( لاتور موبورج ) بالقسطنطينية ما حدث ، حتى يتوسط لدى الباب العالي لاستصدار أمر لمحمد علي بعدم الممانعة فى بيع الغنائم .

وقد سببت مسألة السفينة ( روا دى روم ) امتعاض واستياء الوكلاء الفرنسيين من محمد علي ، الذى يريد تضحية مصالح دولتهم ، لقاء استرضاء أصدقائه الانجليز ، والذى حتى يجد مخلصا من مواجهة الموقف بنفسه فلا يثير بتصرف قد يأتية غضب الانجليز أو أعدائهم الفرنسيين منه ، قد أحال هذا الموضوع الى الباب العالي ، مع ما فى ذلك من تعطيل لنشاط القراصنة الفرنسيين الذين سوف يمتنع عليهم بيع الغنائم التى يصادرونها من الانجليز فى الموانئ المصرية حتى يأتى قرار الباب العالي ، وقد يطول الزمن قبل أن يأتى



هذا القرار كما هو معروف عن بطء الديوان العثماني وتردده ، وقد يصدر هذا القرار في غير صالح الفرنسيين بسبب قلب الباب العالي .

ولقد كانت الدعاوى التي تذرع بها ( مسيت ) لوقف بيع غنائم السفينة ( روادى روم ) على جانب كبير من الخطورة ، لأنه اذا صح قول ( مسيت ) ان معاهدة امتيازات قد عقدت من مدة قريبة بين حكومته والباب العالي ، تنص احدى موادها « بصورة خاصة » على منع بيع أية غنائم في موانئ الدولة العثمانية ، لأفاد الانجليز وحدهم من هذا الحظر ، ووقع الغرم على الفرنسيين فحسب . ذلك أن الانجليز كان في سعيهم - على نحو ما شرح ( سانت مارسيل ) لوزير الخارجية الفرنسية في ٢٦ أغسطس ١٨١١ - أن يذهبوا بغنائمهم بكل سرعة الى القاعدة القريبة من ( الليقانت ) التي لهم ، وهي مالطة ، بينما تبعد الموانئ الفرنسية عن ( الليقانت ) ، ويتعذر على القراصنة الفرنسيين لذلك الوصول اليها بسرعة أو دون التعرض لمطاردة الأسطول الانجليزى لهم . ومعنى هذا « أنه صار ممنوعا على هؤلاء ، التجول في مياه الليقانت مما يترتب عليه أن تحظى تجارة الانجليز في هذه الجهات بكل أمن وسلام ، فتزيد انتعاشا أكثر مما هي عليه الآن » .

واعتقد الوكلاء الفرنسيون أن الواجب كان يقتضى ( محمد على ) أن يذكر حسن صنيع فرنسا معه ، من جهة ، وما للباب العالي من أفضال سابقة عليه من جهة أخرى ، وهو الذى يعتمد فى بقاءه فى باشويته على رضائه ، ويدين له بالطاعة بوصفه تابعا له ، فلا يبادر باجابة مطالب الوكلاء الانجليز ويقبل على تنفيذها قبل أن تصله أوامر الباب العالي الصريحة والقاطعة فى هذه المسألة ، وأنه ما كان ينبغى للبasha أن يتعلل بضرورة انتظار أوامر الباب العالي ، وهو الذى لا يجهل - كما قال ( سانت مارسيل ) - أن القراصنة الفرنسيين كثيرا ما يأتون بغنائمهم الى موانئ الدولة العثمانية ، ولا يلقون معارضة ما فى بيعها « فهل تغدو مصر يا ترى كنونس وطرابلس الغرب التي يؤكدون لى أن البايات والباشوات فى هذه الوجاقات قد بدأوا يستمعون لما يقوله الانجليز ؟ » .

وساء الوكلاء الفرنسيين أن يفض الباشا نظره على اجترأ ( مسيت ) على الانتقاص من سلطته ، وتحدى أوامره لرجال حكومته ؛ فيرضى بأن ينشر ( مسيت ) ذلك الاعلان الذي تهدد وتوعد فيه كل مشتر لغنائم (روادى روم) بالمقاضاة ؛ وبالرغم من الأوامر التى أصدرها الباشا الى حاكم الاسكندرية باجازه بيع هذه الغنائم . فقال ( سانت مارسيل ) : ان عمل ( مسيت ) هذا كان فيه اضعاف لسلطان الباشا ؛ ومع ذلك فانه لم يعترض عليه . واستخلص ( سانت مارسيل ) من هذا الحادث « أن الانجليز قد صاروا مسيطرين على مصر ، التى يأخذون منها كل غلالها لتموين واعاشة أعداء فرنسا ؛ والذين لم يكفهم الحصول على هذه المزايا ، فأجبروا الباشا على الرضوخ لارادتهم ، حتى يمنع بيع غنائم تافهة صادرها القراصنة النابوليتان وأتوا بها الى هذه البلاد » . ثم استطرد يقول : « وهكذا يظل الاعجاب والتعيز لكل ما هو انجليزى فى زيادة مطردة فى مصر ، ولا يحو من أذهان الفرنسيين المقيمين بهذه البلاد ما يتحملونه من اهانات سوى حقيقة أنهم ينتمون لتلك الأمة المجيدة التى يتبوأ عرشها أعظم الأبطال جميعا » .

واستمرت مسألة هذه الغنائم معلقة مدة طويلة ، حدث فى أثنائها أن قبض ابريق انجليزى على ( روادى روم ) بالقرب من قبرص فى سبتمبر ١٨١١ ؛ ثم انه كان فى شهر أكتوبر أن أبلغ ( لاتور موبورج ) من القسطنطينية ( سانت مارسيل ) أن الباب العالى قد أصدر أمرا الى محمد على « حتى لا يضع أية عراقيل فى سبيل بيع الغنائم » ؛ ولكن الباشا تفى ( لدروقتى ) وصول هذا الأمر اليه . حتى اذا كان شهر مارس ١٨١٢ ، حضر قبطان ( روادى روم ) نفسه ، مزودا برسالة من كتحدا الباشا بالقسطنطينية لاجازة البيع . وكان القبطان ( أنطوان ميشيل ) بعد أن أطلق سراحه الانجليز قد ذهب الى القسطنطينية ، فأحدثت رسالة كتحدا الباشا الأثر المطلوب . فأجاز محمد على البيع ، ولكن على شريطة أن يتمتع من الآن فصاعدا احضار أية غنائم وبيع أية غنائم سواء كانت فرنسية أو انجليزية فى موانئ الامبراطورية العثمانية . ولم يكن قرار محمد على فى صالح الفرنسيين للأسباب التى سبقت الاشارة اليها .

بيد أنه لم يكن في وسع الوكلاء الفرنسيين مهما بلغ بهم الكدر والاستياء ، اغضاب محمد علي ، ليس فقط لأن مشروع الغزو الفرنسي لمصر لم يتحقق ، على الرغم من الاشاعات التي استمرت تذيع وقتئذ عن الحشود المستعدة في هذه البلاد ، وليس لأنه كان من العبث تكدير الباشا في موضوع لم يقيم أى دليل على أنه مستعد لتلبية رغبتهم فيه ، ووقف تعامله مع الانجليز أو تصدير غلاله الى مالطة ، بل وكذلك لأن الفرنسيين أنفسهم كانوا يريدون أن يمون الباشا بالغلال حاميتهم في كرفو .

فقد سأل ( دروحتى ) الباشا أن يبعث ببعض السفن المحملة بالغلال الى كرفو ، وأجاب الباشا سؤله ، فأشرف منذ أغسطس ١٨١١ ، أحد التجار الفرنسيين بالقاهرة ويدعى ( منتل ) Mentel على حركة التصدير الى كرفو ، وفي الشهر نفسه غادرت سفينة مجرية الاسكندرية الى دمياط ، لتبحر منها الى كرفو بعد شحنها ، وقد غادرت هذه دمياط في الشهر التالي محملة بالغلال ، لبيعها لحساب الباشا هناك ، وعقد الوكلاء الفرنسيون آمالا كبيرة على أن يتبع هذه السفينة غيرها ، « طالما لم يقع ما يغير عواطف الباشا الطيبة » . ولكنه حدث أن فضل قبطانها الذهاب بشحنته الى سيفالونيا ، حيث رجا الظفر بربح أوفر ، ولم يسلم ( للمندوب التجارى ) الفرنسى في كرفو ، وهو ( ماثيولسبس ) سوى مبلغ صغير من الأثمان التي حصلها ، كان على ( ماثيولسبس ) أن يتتاع بها زيوتا للباشا في نظير الغلال التي أرسلها .

ولما كان ( ماثيولسبس ) عند توقعه العودة الى مصر قنصلا عاما بها ، قد أعد أسلحة في ليثورنة ليحملها معه هدية الى محمد علي ، فقد قرر الآن ارسال هذه الهدية الى الباشا ، ضمانا « لذلك الشعور الطيب » الذي أبداه من حيث تصدير غلاله الى كرفو ، وحتى يزيد ورود الغلال اليها ، وذلك كما قال ( ماثيولسبس ) الى جانب ما اشتراه من زيوت للباشا ، « بذلك القدر الضئيل المتبقى من الأثمان التي يبعث بها غلاله » . ووافق وزير الخارجية الفرنسية ( الدوق دى بسانو ) Bassano على هذا الرأي ، وطلب هذا بدوره من ( دروحتى ) في ٢١ مارس ١٨١٢ ، عند وصول هذه الهدية أن يقوم بتقديمها للباشا « اذا وجد الظروف مناسبة لفعل ذلك ، كدليل على ما تكنه له الحكومة



الفرنسية من تقدير واحترام ، وما ترجوه له من تمنيات طيبة » . ثم ان الوزير لم يلبث أن أضاف الى ذلك قوله مخاطباً ( دروحتى ) : « ولدى ما يحملنى على الاعتقاد بأن هذا الاهتمام البادى من جانبنا سوف يكون له وقع طيب فى نفس ( محمد على ) ، ولا أشك فى أنك سوف تهيد من هذه المناسبة ، لحمله على ارسال شحنات أخرى من الغلال الى كرفو حسب وعده لك ، ثم حذر الوزير ( دروحتى ) بعد حادث قبطان السفينة الأخيرة ، من تكليف قباطين غير موثوق بأمانتهم كل الوثوق بالذهاب بهذه الشحنات الى كرفو .

وقد حرص ( ماثيولسبس ) على أن تصل هدية الأسلحة هذه فى سلام وأمان الى الباشا ، فطلب أن يبعث محمد على بمن يتسلمها باسمه من يانينا أو پريقيسا ، وأبلغ ( دروحتى ) محمد عليا خبر هذه الهدية ، فكان لهذا النبأ وقع حسن لديه ، ولكن ( دروحتى ) الذى اعتقد أن من العيب أن يتوقع انسان أن تقف هذه الهدية ما يظهره الباشا من صداقة وتحيز للانجليز ، « حيث انه يؤثر تقعه المالى على كل ماعداه » عمد الى تعليل اهدائه هذه الهدية ، بأنه اعتراف من حكومته بحسن صنيعه فى تموين كرفو ، وتعويض له عن الخسائر التى تكبدها فى هذه الصفقة ، وفى كتابه الى ( الدوق دى بسانو ) فى نوفمبر ١٨١٢ قال ( دروحتى ) يبرر ما فعله « ان هذه الطريقة — على ما يبدو له — تتلاءم وحدها مع ما يأخذ به الباشا من آراء نفعية ، وفضلا عن ذلك ، فانها تبقى قائمة ( شكواوانا ) السابقة ، حتى اذا حدث ما يدعوا لابرازها أمكن بعثها ضده » .

كتب ( دروحتى ) هذه الرسالة فى ٢٨ نوفمبر ١٨١٢ ، أى بعد أن كان محمد على قد فرغ من تذليل كل الصعوبات الداخلية التى اعترضت توطيد باشويته فى مصر ، ثم تسنى له دعم أركان الولاية ، منذ أن قضى على العناصر المناوئة لسلطانه وأجهز على البكوات المماليك فى مذبحة القلعة فى مارس من العام السابق — كما سيأتى ذكره — ونجح فى ازالة سخط الباب العالى عنه بافاد ولده طوسون باشا على رأس الحملة الموجهة لقتال الوهابيين فى الحجاز . ولم يبد علاوة على هذا كله أن ( نابليون ) وقد اندحر فى غزوه لروسيا سوف يقدر على غزومصر مرة أخرى . ومع ذلك ، فان ما ذكره ( دروحتى ) لتبرير

« الطريقة » التى أبلغ بها الباشا نبأ هدية الأسلحة ، من حيث أنها تكفل بقاء « الشكاوى السابقة » قائمة لبعثها ضد محمد على عند الحاجة لإبرازها لينهض دليلا على أن الفرنسيين كانوا لا يزالون يتوقعون حتى هذا الوقت المتأخر أن يغزو امبراطورهم هذه البلاد ؛ بل ان الاشاعات - على نحو ما أشرنا - قد ظلت قوية طوال هذه الفترة ، وبخاصة فى أواخر عام ١٨١٠ وأوائل العام التالى ، عن توقع مجيء الفرنسيين القريب لغزو البلاد ، ولذلك فانه وان كان الوكلاء الفرنسيون قد حرصوا على استبقاء صلات المودة مع محمد على ، وعينت حكومة الامبراطور فى باريس باظهار « تقديرها واحترامها لمحمد على ، وتمنياتها الطيبة له » ، فقد كان من الواضح أن فرنسا لن توافق بحال من الأحوال على مشروع استقلال محمد على .

ولقد كان لموقف فرنسا هذا من مشروع الاستقلال ، الى جانب موقف إنجلترا منه ، أكبر الأثر فى تقرير محمد على أن يطرق الباب المتبقى له ، أى اللجوء الى صاحب السيادة الشرعية عليه ، وهو السلطان العثمانى ، لعله يظفر منه مباشرة بذلك « الوضع » الذى أراده لباشويته حتى تصبح هذه وجاقا من طراز وجاقات الغرب ، على أساس الاعتراف بالحكم الوراثى فى أسرته . ولكنه مما يجب ملاحظته ، أن هذا الاتجاه صوب تركيا قد بدأ قبل اتضاح فشل جهود محمد على مع الوكلاء الانجليز والفرنسيين فى المسألة التى تذرع بها للظفر بمأربه ، وهى أن يكون لسفنه الحق فى الملاحة تحت رايته هو ، أو بالأحرى تحت راية « الوجاق المصرى » ، حتى يتسنى لها التمتع بصفة « المحايد » فلا تتعرض لها أساطيل العدو ، فى حالة الحرب بين تركيا والدول الأجنبية . فقد سارت مساعيه لدى الباب العالى من أجل الحصول لباشويته على « وضع » مشابه لوضع وجاقات الغرب ، فى نفس الوقت الذى جرت فيه مساعيه لهذه الغاية مع الوكلاء الانجليز والفرنسيين فى مصر .

وثمة حقيقة أخرى ، فقد اتضح للباشا أثناء مفاوضاته مع الانجليز والفرنسيين ، كما استطاع أن يدرك من مجريات الأمور فى أوروبا ، أن الدول بسبب انشغالها بالنضال العنيف مع نابليون فى القارة ، ما كانت تريد أن تتكدر علاقاتها مع تركيا وهى التى أتاح لها عقد الصلح مع إنجلترا فى

يناير ١٨٠٩ ، استئناف المحاولة من أجل تحقيق رغبتها ، أى الوقوف موقف الحياد من النضال الدائر ، وكان بعد لآى وعناء أن أنهت فى ٢٨ مايو ١٨١٢ معاهدة بوخارست الحرب بين تركيا وروسيا . وأدرك محمد على أن الاقدام على انتزاع « استقلاله » من الباب العالى عنوة ، دون أن يجد ظهيرا له من بين الدول الأوروبية ، مغامرة خاسرة ؛ ولذلك فقد كان لهذه الحقيقة وزن فى تشكيل علاقاته مع الباب العالى ، منذ جلاء الانجليز عن الاسكندرية ، الى عام ١٨١١ ، أى الى نهاية هذه الفترة التى نحن بصدد دراستها .

### الاتجاه صوب تركيا :

والحقيقة أنه تضافرت — عدا ما ذكرنا — عوامل عدة لتكثيف العلاقات التى سادت بين محمد على والباب العالى فى هذه الفترة ، ( ١٨٠٧ — ١٨١١ ) مرد طائفة منها الى ما صحح عليه عزم محمد على من البقاء والاستقرار فى مصر ، والظفر بالباشوية الوراثية ، ومرد بعضها الآخر الى حذر الباب العالى من ضياع هذه الولاية المصرية من الدولة ، سواء حصل ذلك نتيجة لغزو أجنبى أو لعصيان الباشا وبذخ السيادة العثمانية . أضف الى هذا أن الباب العالى قد اعتبر أن من حقه على الباشا أن ينهض هذا بوصفه تابعا له ، و متمسكا بالولاء لصاحب السلطان الشرعى عليه لتلبية مطالب الديوان العثمانى ، فيما فيه المحافظة — فى الواقع — على كيان الامبراطورية العثمانية وتجنبيها الاخطار التى تهددتها .

وكان من أثر هذه العوامل ، أن تميزت العلاقات بين الباشا والباب العالى فى هذه الفترة ، بالتقلب والتغير ، فهى تارة تكدرها الشوائب ، وأخرى تتسم بطابع التفاهم ، وفى كل الأحوال لحمتها وسداها المداواة من الجانبين ، لادراك الديوان العثمانى تعذر اخراج محمد على من باشويته ، وهو الذى تتدعم حكومته تدريجيا ، وكلما طال بقاءه فى الولاية . أضف الى هذا أن الباب العالى كان فى حاجة الى معاونة الباشا الصادرة لآخماد عصيان الوهابيين وثورتهم بالحجاز ، ووقف اغاراتهم على أملاك الدولة فى الشام والعراق ، لا سيما بعد أن انكسرت جيوش ولاته أمام الوهابيين ؛ هذا من ناحية ،



ولأن الباشا من ناحية أخرى كان يدرك أن من خرق الرأي نبذ سيادة السلطان ومناوآته طالما لا يجد سنداً من الدول الأوروبية يؤازره ، وقد شهدت هذه الفترة تسوية الخلافات رويدا رويدا بين الجانبين ، حتى اذا وافت سنة ١٨١٠ على ختامها ، كان الباب العالي قد قطع على نفسه عهدا باعطاء الحكم الوراثى لمحمد على فى باشويته ، وان كان قد جعل ذلك مشروطا بخروج جيش محمد على الى الحجاز والانتصار على الوهابيين وكسر شوكتهم .

ولقد كان من الواضح فى أثناء ذلك كله ، أن « محمد على » قد صح عزمه على الاستقرار فى هذه البلاد وعدم التخلّى عن ولايته . الا اذا أرغم ارغاما بحد السيف — كما قال — على تركها ؛ وذلك قرار لم يكن هناك أى شك فى جديته منذ أن نشأت أزمة النقل الى سالونيك ، — على نحو ما سبق توضيحه — ثم ظهر هذا العزم صادقا عند انتهاء حملة ( فريزر ) ، وكان مبعث المشروع الذى تقدم به محمد على من ذلك الحين بصورة محددة لانشاء باشويته وجاكا من نمط وجاقات الغرب .

ولم يكن انتصار الباشا على حملة ( فريزر ) ، واضطرار هذه الحملة الى الانسحاب من الأراضى المصرية فى الظروف التى عرفناها ، الباعث الفرد الذى حفز الباشا على السعى من أجل تنفيذ مشروع « استقلاله » عن الباب العالي ، بل ان ضعف الدولة الذى أعجزها عن تطويع باشواتها المتمردين عليها فى طائفة من ولاياتها الأخرى ، وطمع الدول فى ممتلكاتها ، ثم اختلال الأمور فى مركز السلطنة ذاته ، كل هذه كانت أسبابا زادت من تحفز الباشا ، كما أنها جعلته مطمئنا الى استطاعته الفوز بمآربه ؛ اذا هو ظل مثابرا على سعيه . وكان لحادث الانقلاب الذى قام به الانكشارية فى « اسلامبول » وأفضى الى عزل السلطان سليم الثالث وقتله ، ثم انتهى بعزل السلطان التالى مصطفى ، وتولية محمود الثانى ، أبلغ الأثر فى نفس محمد على ، من حيث دلالاته على اضطراب الأحوال فى مقر السلطنة ، بصورة لا شك فى أنها سوف تزيد من ضعفها وعجزها عن ردع ولاة الدولة المتمردين ، ومن حيث أنه ساعد على رمسوخ اعتقاد محمد على بأن الواجب يقتضيه العمل بكل سرعة لتثبيت باشويته فى مصر بصفة دائمة ، حتى ينأى بها عن الأخطار التى قد

تتهدها نتيجة لمثل هذه الانقلابات اذا وقعت مرة أخرى ، وطراً على ذهن أصحاب السلطة الجدد محاولة عزله أو نقله من باشويته . وقد بلغت القاهرة أنباء هذه الانقلابات وتفاصيل حوادثها ، وما أقضت اليه ، كل ذلك دفعة واحدة على ما يبدو ، في أواخر جمادى الثانية ١٢١٣ ( أى فى الثلث الأخير من شهر أغسطس ١٨٠٨ ) ، ثم لم يمض قليل على ذبوع هذه الأخبار حتى كان قد وصل الى بولاق فى ٢٤ أغسطس رسول من القسطنطينية « وعلى يده مرسوم باجراء الخطبة باسم السلطان محمود بن عبد الحميد » فتحقق الخبر .

وظهر تصميم الباشا على الاحتفاظ بباشويته واستكمال سلطانه بها ، وأنه قد صح عزمه على البقاء والاستقرار بها وعدم مبارحتها ، أولاً فى تمسكه بالاسكندرية التى تسلمها من الانجليز ، وضمها الى باشويته ، وثانياً فى استقدامه سائر أفراد أسرته من قوله ، ثم أسرات رجاله ومعاونيه الصادقين ، وقد عهد الباشا الى أبنائه ومن وثق فى ولائهم له بالمناصب الهامة فى الحكومة .

وكانت العلاقات بين الباشا والديوان العثماني قد استمرت فى الفترة التالية لجلاء حملة ( فريزر ) عن الاسكندرية ، لا يعتمدها الكدر ، فقد تقدم كيف أن الباب العالى أرسل الهدايا للباشا ول كبار العسكر ، كما أعاد ابراهيم بك بن محمد على من القسطنطينية ، اظهاراً لرضاء السلطان وتقديره لجهود الباشا فى الانتصار على الانجليز ، ( سبتمبر ١٨٠٧ ) ، فاستمر هذا الرضا فى الشهور التالية ، حتى اذا جاء موعد تجديد الولاية للباشا وتبشيره بها عن العام التالى ، حضر قابجى من القسطنطينية فى ديسمبر ١٨٠٧ يحمل « مرسومات » أحدها بتقرير « لمحمد على باشا على ولاية مصر ، وآخر بالدفتردارية باسم ولده ابراهيم ، وآخر بالعفو عن جميع العسكر جزاء على اخراجهم الانجليز من ثغر الاسكندرية » . وحمل هذا القابجى ويدعى بيانجى بك « خلعا وشلنجات » هدايا للباشا ولرجالاه . وقد غادر البلاد فى فبراير من العام التالى ، راجعاً الى القسطنطينية .

ولكنه لم تمض شهور قلائل حتى قامت ( حركة الإنكجارية ) و انتهت

الانقلابات التي وقعت بالقسطنطينية بالمناداة بمحمود الثاني في ٢٩ يولييه ١٨٠٨ • وكان في هذا الشهر نفسه أن وصل الاسكندرية « قبطان » من رجال البحرية العثمانية ، قصد فورا الى القاهرة لمقابلة محمد علي ، قال عنه ( دروشتى ) في رسالته الى حكومته من القاهرة من ١٠ أغسطس ، « انه يحمل أوامر تطلب من محمد علي باشا اعطاءه ( قومندانية ) الموانىء والشواطىء المصرية » أى ارجاع الاسكندرية وسائر الموانىء الى الاشراف العثماني تحت ادارة القبطان باشا بالقسطنطينية مباشرة ، وتعيين رؤساء لحكومتى الاسكندرية ودمياط خاضعين رأسا للباب العالى ، ومستقلين عن باشوية القاهرة •

ومع أن الباشا رحب بهذا ( القبطان ) ترحيبا كبيرا ، فقد كان من الواضح — على حد ما قال دروشتى في رسالته السالفة : « انه لا يميل بتاتا الى تسليمه حكومة الثغور والشواطىء المصرية » • بل ان الباشا ما لبث أن قرر القيام بجولة في الشواطىء المصرية لزيارة دمياط ورشيد والاسكندرية ، وهى الجولة التى أراد أن يصحبه فيها ( دروشتى ) ، واعتذر هذا لعدم وجود تعليمات لديه من حكومته تجيز له ذلك — على نحو ما سبق بيانه — وقد قام الباشا بهذه الرحلة ، فتجول في جهات الوجه البحرى ، وذهب الى دمياط ورشيد والاسكندرية ، وقد تحدث ( سانت مارسيل ) عن الغرض من هذه الرحلة في كتابه الى الوزير ( شامپانى ) من الاسكندرية في ٢١ سبتمبر ١٨٠٨ ، فقال : « ومع أن أحدا لا يعرف السبب الحقيقى لرحلته هذه ، ولكن الاعتقاد السائد هو أنه ينبغى أن يستميل السكان الى تأييد رغبته فى الاحتفاظ لنفسه بحكومتى الاسكندرية ودمياط اللتين يريد الباب العالى تعيين حكام لهما ، مستقلين عن باشا القاهرة » •

ثم استمرت مساعى الباب العالى لاجراج الاسكندرية من نطاق باشوية محمد علي ، حتى أوائل العام التالى ، ولكن دون نتيجة ؛ فيذكر الشيخ الجبرتى في حوادث محرم ١٢٢٤ ( ١٦ فبراير — ١٧ مارس ١٨٠٩ ) أن ( قاصدا ) حضر « من قبودان باشا يطلب عوائده بالاسكندرية ، فقال له حاكم الاسكندرية ، ينبغى أن تذهب الى الباشا بالترعة ( ترعة الفرعونية ،



التي كان الباشا وقتئذ يشرف بنفسه على سدها لمنع انسياب المياه من فرع دمياط ) ، وتقابله ، فذهب اليه وقابله « ولكن الأجل لم يمهل هذا القاصد للوصول الى نتيجة قاطعة فيما جاء بسببه ، فقد بات ليلته عند السد ، « وأصبح ميتا فأخرجوه الى المقبرة » . وقد شغل الباب العالي بعد ذلك بالمسألة التي طفت على كل ما سواها ، وهي استنهاض همة محمد علي لانتفاذ جيشه لقتال الوهابيين بالحجاز ، فركلت مسألة الاسكندرية ، واستتب سلطان محمد علي بها ، وظلت من ذلك الحين هي وسائر الثغور والشواطئ المصرية جزءا لا يتجزأ من باشوية مصر . فكان دخول الاسكندرية خصوصا في نطاق هذه الولاية ، الخطوة الأولى التي خطاها الباشا في سبيل استكمال سلطان باشويته .

وكان من بين الاجراءات التي لجأ اليها محمد علي من أجل توطيد سلطانه في هذه الباشوية ، أنه عين أهله وأقاربه في مناصب الجيش والادارة الهامة ، من ذلك رفعه الى مرتبة الباشوية ابنه طوسون بك الذي عهد اليه بقيادة الحملة المعدة للحجاز ، ثم ابنه ابراهيم بك الذي جعله دفتردارا ، وقال ( دروشتي ) في ٩ ابريل ١٨٠٩ ، وهو يذكر هذه الاجراءات التي اتخذ منها دليلا على أن الباشا انما يعتمد على القوة في قدرته على البقاء في حكومة مصر ، والتي ينبغي منها تأكيد وضمان سيادته في مصر ، « أنه اذا استثنينا بعض الجند من الأرثوود وقله من العثماني من تركية آسيا الذين هم اليوم أقل كلفة له ، وأقل ولاء للباشا كذلك ، فان سائر الجيش يتولى قيادته ضباط من أهله أو أصدقاء الباشا المحالفين له » .

وقد رفع محمد علي ولديه طوسون وابراهيم الى الباشوية في شهر ابريل ١٨٠٩ ، وخصص لهما منازل لاقامتتهما ، وجعل لكل منهما حاشية كبيرة ، وأحاطهما بالحراس والضباط ، وقد أضفى عليهما محمد علي هذه الرتبة الرفيعة ، كانعام من خصائص السلطة التي يتمتع بها ، يمنحه الباشا لمن يشاء ، ودون الرجوع في ذلك الى رأى الباب العالي ، وقد فسر المعاصرون مقصد محمد علي من ذلك بأنه الرغبة في تعويد أهل مصر على مشاهدة أعضاء أسرته يمارسون السلطة الفعلية في البلاد ، واقناعهم بأن الباشا قد صمم على

البقاء في حكم هذا القطر ، فلا يتوقعون حدوث تبديل أو تغيير ؛ ويرسخ في أذهانهم أن حكومة الباشا باقية ، وتصبح هذه الحقيقة أمرا مسلما لديهم .

وكان لهذه الغاية ذاتها ، ولأن الباشا قد قرر فعلا البقاء في باشويته ، مهما كانت الظروف والأحوال ، الا اذا أرغته قوة خارقة على التخلي عنها ، أن بعث محمد على يدعو سائر أفراد أسرته ، وزوجة الأولى وبصحبتها بنتيها وولده الثالث اسماعيل ، أخو طوسون وابراهيم . فما أن وصلوا من قولة الى الاسكندرية ، حتى ذهب ابراهيم بك لاستقبالهم في ٢٦ مايو ١٨٠٩ ، وفي ٢٨ مايو عاد ابراهيم الى القاهرة ، واتخذت الاستعدادات « لملاقاة ( الأسرة ) في بولاق يوم ٣١ مايو . » فنبهوا على جميع النساء والخوندات ، وكل من كان لها اسم في الالتزام ، أن يركبن بأسرهن ويذهبن الى ملاقات امرأة الباشا ببولاق ، وذلك صباح ( اليوم المذكور ) ، واعتذرت الست نفيسة المرادية بأنها مريضة ، ولا تقدر على الحركة والخروج فلم يقبلوا لها عذرا ؛ ويصف الشيخ الجبرتي هذا الاستقبال فيقول : « فلما كان صباح ( يوم ٣١ مايو ) اجتمع السواد الأعظم من النساء بساحل بولاق على الحمار المكارية ، وهم أزيد من خمسمائة مكارى ، حتى ركبت زوجة الباشا ، وساروا معها الى الأزيكية ، وضربوا لوصولها وحلولها بمصر عدة مدافع كثيرة من القلعة والأزيكية . ثم وصلت الهدايا والتقدم ، وأقبلت من كل ناحية الهدايا المختصة بالأولاد والمختصة بالنساء » .

وكان من بين الواصلين من قولة ، ابن بونايرة الخازندار ، وكثير من أقارب وأهالي الرؤساء الأرثوود ، من بطانة الباشا ؛ وقد نجح الباشا - ولا شك - فيما قصد اليه من حضور كل هؤلاء ، وهو المقصد الذي ذكره المعاصرون - على نحو ما أسلفنا - فكتب الشيخ الجبرتي معلقا على ذلك بقوله : « فانهم لما طابت لهم مصر واستوطنوها وسكنوها ونعموا فيها أرسلوا الى أهاليهم وأولادهم وأقاربهم بالحضور ، فكانوا في كل وقت يأتون أفواجا أفواجا نساء ورجالا وأطفالا » . وهكذا كان من الواضح أنه صار راسخا في أذهان أهل البلاد أن حكومة الباشا قد توطدت دعائمها ، مع ما يستتبع ذلك من تعود المصريين رويدا رويدا على تلقي التوجيه من هذه الحكومة

صاحبة السلطان في البلاد ، وعدم الانسياق وراء نصيح وتوجيهات هيئات أو أفراد آخرين تعودوا في الماضي القريب على قبول النصيح منهم كالمشايع والعلماء ، أو عدم التردد في نبذ أوامر الباب العالي نفسه ، التي تعودوا على احترامها ، وذلك اذا جاءت هذه مناقضة لصالح الباشا .

وفي واقع الأمر ، كان محمد علي في هذه الأثناء ، قد قطع شوطا كبيرا في سبيل دعم أركان ولايته ، حتى أنه صار لا يخشى بأسا من علاقاته مع الباب العالي بالصورة التي تتفق مع مصالح باشوته فحسب ؛ فمضى في تصدير الغلال الى مالطة والتعامل مع الانجليز ، بالرغم من أوامر الباب العالي الذي أراد منع اعطاء الغلال للدول الأجنبية . وكانت المسألة الوحيدة التي «أذعن» فيها الباشا لارادة الديوان العثماني ، هي السهر على تحصين الثغور والاستعداد لدفع الغزو الأجنبي عن البلاد اذا وقع . وقد اتفق النشاط في هذه الناحية مع مصلحة الباشا نفسه ، وقد سبق الحديث عن جهود محمد علي في تحصين الاسكندرية ورشيد بصورة جدية ، منذ أن وصله عن طريق الانجليز ، في الظروف التي ذكرناها ، في أوائل عام ١٨٠٨ ، الخبر « بخروج عمارة الفرنسيين الى البحر بسيسيليه ، وربما استولوا عليها ، وكذلك مالطة » فكان في أواخر يناير من هذا العام أن جمع رجال الباشا « عدة كثيرة من البنائين والنجارين وأرباب الأشغال لعمارة أسوار وقلاع الاسكندرية وأبي قير والسواحل » . ثم حدث في ديسمبر من العام التالي « أن وصلت أخبار بأن عمارة فرنساوية نزلت الى البحر وعدة مراكبهم مائتان وسبعة عشر مركبا محارين ، ولا يعلم مقصدهم أي جهة من الجهات . وحضر ثلاثة أشخاص من الططر المعدين لتوصيل الأخبار ، وييدهم مرسوم مضمونه الأمر ( من الدولة العثمانية ) بالتحفظ على الثغور . فعند ذلك أمر الباشا بالاستعداد وخروج العساكر » . وفي منتصف ديسمبر ١٨٠٩ « سافر جملة من العساكر الى ناحية بحري . فسافر كبير منهم ومعه جملة من العسكر الى الاسكندرية ، وكذلك سافر خلفه الى رشيد والى دمياط وأبي قير والبرلس » .



ثم تزايد الحاح الباب العالي في طلب الغلال من مصر ، وظهر تكدره من مراوغة الباشا له الذي لم يشأ — كما أسلفنا — أن يبعث الى القسطنطينية بما يسد حاجتها من الغلال ، ويكف عن تصدير غلاله الى الانجليز ، فوصل القاهرة ، قابجى في فبراير ١٨١٠ « وعلى يده مراسيم بطلب ذخيرة وغلال » ؛ ووردت الأخبار في الشهر نفسه « من الديار الرومية بغلبة الموسكوب واستيلائهم على ممالك كثيرة ، وأنه واقع باسلامبول شدة حصر وغلاء في الأسعار وتخوف » . ولم ير الباشا مناصا من تجهيز بعض شحنات الغلال لارسالها الى القسطنطينية ؛ ولكنه لما كان يرى في امداد الدولة بالغلال تعويقا لمشاريعه التجارية ، ويتوقع تكدر العلاقات بينه وبينها لعدم استجابته لكل مطالبها ، فقد تحدث الى ( دروحتى ) عن مشروع استقلاله ( في نوفمبر من العام نفسه ) ، وذكر أنه « ليس على علاقات طيبة جدا » مع الباب العالي . غير أن مباحثاته مع ( دروحتى ) لم تسفر — كما عرفنا — عن النتيجة التي ينشدها ، فضلا عن أن مفاوضاته مع الوكلاء الانجليز بصدد استقلاله قد باءت هي الأخرى بالفشل . وعلى ذلك ، فلم يكن هناك معدى عن أن يحاول الباشا التقرب من الباب العالي ، وتحسين صلاته به ، لعله يظفر منه بمأربه .

ولقد اعترضت جهوده مع الديوان العثماني ، من أجل الفوز برضاء الباب العالي ، في هذه المرحلة — عدا تصدير الغلال الى الأجانب ، وعدم الثقة الكامنة لدى الفريقين نحو بعضهما بعضا — طائفة من الصعوبات التي كان مبعثها المباشر اصرار الباب العالي من ناحية على انقاذ جيش من مصر لقتال الوهابيين ، ثم طرد يوسف كنج باشا دمشق من ولايته ، ولجؤه الى محمد على من ناحية أخرى ومحاولة هذا الأخير ابعاد سليمان باشا الكرجي والى عكا وصيدا من حكومة دمشق التي دانت له بعد خروج يوسف كنج منها . ومع أن « محمد على » ظل ممتنعا عن الخروج الى الحجاز مدة طويلة ، وظل الباب العالي من جهته ممتنعا عن إعادة يوسف كنج الى ولايته ، فقد انفرجت الأزمة رويدا رويدا بين الباشا والباب العالي ، عندما وعد السلطان آخر الأمر باعطاء الحكم الوراثي لمحمد على في مصر ، ولو أنه جعل تنفيذ هذا الوعد مشروطا بنجاح محمد على في اخماد حركة الوهابيين . وقرر الباشا انقاذ

الحملة الى الحجاز ، بعد أن كان قد فرغ من دعم أركان باشويته وقضى على البكوات المماليك ، وهم أشد خصومه مناوأة لسلطان باشويته ، في مذبحة القلعة ، ثم تبين له أن في وسعه أن يجنى من حملته في بلاد العرب فوائد عدة تزيد من توطيد سلطانه في باشويته .

### مسألة الحرب الوهابية :

فقد لقيت دعوة محمد بن عبد الوهاب تأييدا كبيرا منذ أن تعهد محمد بن سعود أمير الدرعية في عام ١٧٤٤ بنشر الدعوة في البلاد العربية ، وبايعه الشيخ على أن يكون اماما يتبعه المسلمون ، وصار عبد العزيز بن محمد بن سعود يغزو في الجزيرة « شمالها وغربها وشرقها وجنوبها » ففتح الرياض ، ثم القصيم ( ١٧٧٣ - ١٧٧٥ ) ، وغزا الأحساء ، وسار ابنه سعود في طريقه وتوفي محمد بن عبد الوهاب سنة ١٧٩٢ ، وقت أن كانت جيوش الشريف غالب بن مساعد ، شريف مكة زاحفة من الحجاز لمحاربة أهل نجد دون طائل ، وفي سنة ١٨٠٠ دخل سعود كربلاء ، وانهزمت جيوش الدولة التي بعث بها سليمان باشا والى العراق الى الأحساء لمحاربة أهل نجد فيها ، ولكنه حدث بعد سقوط كربلاء مقر الشيعة المعروف أن اغتال رجل شيعى الامام عبد العزيز في الدرعية في السنة نفسها ، وكان عبد العزيز قد عين قبل وفاته بخمس عشرة سنة ابنه سعودا خلفا له ، ، وفي عام ١٨٠٣ دخل سعود مكة ، بعد أن جلا عنها الشريف غالب الى جدة ، وبعد عامين استولى الوهابيون على المدينة ، ثم اتجهت أنظارهم الى الشمال ، فوصلوا الى حوران والكرك ، ووقفوا منتصرين على أبواب الشام وفلسطين ، وأوقعوا الهزيمة بجند الدولة الذين خرج بهم والى الشام عبد الله العظم للحج في عام ١٨٠٥ ، ووجدت الدولة العثمانية وقد انكسرت جيوش ولايتها في العراق والشام أن تطلب من محمد على أن يتولى بنفسه انقاذ الحرمين الشريفين ودحر الوهابيين .

وكانت الدولة ، منذ أن بلغها عزم عبد العزيز بن سعود على مهاجمة الحرمين الشريفين ، قد بعثت منذ منتصف ديسمبر ١٨٠٢ تطلب الى خسرو باشا والى مصر وقتئذ « والى دفتر داره » خليل رجائي أفندى ، ارسال نجدة

من مائة وخمسة وعشرين ألف قرش الى والى جدة ، ومثلها الى أحمد باشا متصرف ( ايج ايل ) Itch II الذى رقى وزيرا وعين حاكما عسكريا للمدينة المنورة ، على أن يذهب خسرو باشا من فوره الى جدة ومعه عدة وافرة من الجند والمدافع والذخيرة ؛ وعلى أن يذهب أحمد باشا الموجود وقتذاك بدمياط الى المدينة وبصحته عدد من الجند . ولكن هذا الأمر لم ينفذ بالنسبة لخسرو باشا أصلا ، بسبب الحوادث التى مرت بنا والتى انتهت بطرده من الولاية ، ثم تأخر ذهاب أحمد باشا نفسه الى الحجاز حتى أرغم هو الآخر على مبارحة القاهرة فى يونية ١٨٠٣ .

واستمرت الدولة تطلب انفاذ النجدات من الرجال والمؤن والذخائر ، من مصر الى الحجاز ؛ فوصل الططر بفرمان من الباب العالى باسم على باشا الجزائرى والبكوات المماليك ، « بتشهيل أربعة آلاف عسكرى وسفرهم الى الحجاز لمحاربة الوهايين ، وارسل ثلاثين ألف اردب غلال الى الحرمين » فقال الشيخ الجبرتى فى حوادث ٧ فبراير ١٨٠٤ ، « انهم عملوا ديوانا وقرأوا ( هذا الفرمان ، وكان أيضا مما جاء فيه ، انهم - أى الدولة - قد ) وجهوا أربع باشات من جهة بغداد بعساكر . وكذلك أحمد باشا الجزائر أرسلوا له فرمانا بالاستعداد والتوجه لذلك ، فان ذلك من أعظم ما تتوجه اليه الهمم الاسلامية ، وأمثال ذلك من الكلام والترقق ، وفيه بعض القول بالحسب والمروءة بتنجز المطلوب من الغلال ، وان لم تكن متيسرة عندكم ، تبذلوا الهمّة فى تحصيلها من النواحي والجهات بأثمانها على طرف الميرى بالسعر الواقع » . ولكن على باشا الجزائرى كان قد قبل ذلك بأيام معدودة ، وانشغلت حكومة القاهرة الثلاثية : ( البرديسى - ابراهيم - محمد على ) بمطاردة الألفى عقب وصوله من انجلترا ؛ ثم حدث انقلاب ١٢ ، ١٣ مارس ١٨٠٤ الذى أخرج البكوات من حكومة القاهرة ، وتنصيب أحمد خورشيد باشا ، وقد قرىء فرمان فى ٤ يولية من العام نفسه يطلب « تشهيل لوازم الحج والحرمين من الصرة والغلال » ؛ وفى ٢٧ يولية وصل مندوب من قبل الباب العالى يحمل أوامر تقضى باخراج خمسمائة من العسكر الى ينبع البحر « يقيمون بها محافظين لها من الوهايين ، ويدفع لهم جامكية سنة كاملة



وذخيرتها وما يحتاجون اليه من مؤنة وغلل وجبخانه » ، وقد تبين من قراءة هذه الأوامر أنه قد « تعين أبو مرق باشا بعساكر الشام الى الحجاز » فأحضر أحمد خورشيد كبار العسكر وعرض عليهم « ذلك الأمر وقال لهم انه ورد لى اذن عام فى تقليد من أقلده ، فمن أحب منكم قلدته أمرية طوخ أو طوخين ، فامتنعوا من ذلك ، وقالوا نحن لا نخرج من مصر ، ولا نتقلد منصبا خارجا عنها » . وكانت كل القوة التى غادرت البلاد الى ينبع البحر لا تزيد على « مائة عسكرى لا غير » ذهب بها فى ٢٠ أغسطس من العادلية خارج القاهرة على باشا الوالى المسافر الى ينبع البحر ، قاصدا الى السويس فى طريقه الى الحجاز . وفى ١٧ نوفمبر وصل قاصد من الديار الرومية ، أى من الدولة « وعلى يده فرمان عن مراسلة للبasha ( أحمد خورشيد ) بارسال باشة ينبع لمحافظة من الوهايين وأنه أعطاه ذخيرة شهرين ، بأن يرسل اليه ما يحتاجه من الذخيرة لأجل حفظ الحرمين » .

ولكن خورشيد لم يستطع ارسال أية نجدات أخرى لجيش الدولة بالحجاز ، مع ضالة النجدات الأخيرة التى بعث بها اليه ، وذلك لانشغاله بالنضال مع محمد على ، ذلك النضال الذى انتهى بالمناداة بولاية هذا الأخير ، كما هو معروف فى مايو ١٨٠٥ ، وقد جاء فى المكاتب التى حملها سلحدار القبطان باشا الى محمد على « بابقائه فى القائىمقامية ( أن ) يقلد من قبله باشا على عسكر يعين ارساله الى البلاد الحجازية ويسهل له جميع احتياجاته من الجبخانه وسائر الاحتياجات واللوازم » ، واستعد طاهر باشا المتعين للذهاب الى بلاد الحجاز « وبرز بعساكره الى خارج باب النصر » فى نوفمبر ، ولكن هؤلاء الجند شغلوا بمطاردة جماعة الألفية وعربان أولاد على ، فى ديسمبر ، « وبطل أمر السفرة المذكورة » ، وشغل محمد على بنضاله مع البكوات ، وكان كل ما فعله أن أخرج المحمل والكسوة وعين للسفر بهما « من القلزم مصطفى جاويش العنتبلى ومعه صراف الصرة » وقد ارتحلت القافلة فعلا من القاهرة فى ٧ فبراير ١٨٠٦ قاصدة الى السويس .

وتعذر بسبب أزمة النقل المعروفة الى سالونيك ، والنضال مع محمد بك الألفى من ناحية ، وبكوات الصعيد من ناحية أخرى ، ارسال النجدات الى

الحجاز ، بالرغم من أن المرسوم الذى كان قد أتى به كتحدا القبطان صالح باشا لتقرير الولاية لحمد على فى سبتمبر ١٨٠٦ ، قد نص فى نظير تسيته فى الولاية ، على قيامه « بالشروط التى منها طلوع الحج ولوازم الحرمين ، وإيصال العلائق والغلال لأربابها ( فى الحجاز ) على النسق القديم » . ثم حضر فى نوفمبر من العام نفسه قابجى يحمل فرمانين : أحدهما يتضمن تقرير الباشا على ولاية مصر ، والثانى يتضمن الأوامر « بأجراء لوازم الحرمين وطلوع الحج وإرسال غلال الحرمين . . . وتشهيل غلال وقدرها ستة آلاف أردب وتسفيرها على طريق الشام معونة للعساكر المتوجهين الى الحجاز » .

ولكنه لم تمض شهور قليلة حتى كانت حملة ( فريزر ) قد جاءت الى مصر واستولت على الاسكندرية ، ونشب من ثم ذلك النضال الذى تتبعنا أدواره من نزول الانجليز فى الأراضى المصرية فى مارس ١٨٠٧ الى وقت جلائهم عن الاسكندرية فى سبتمبر من العام نفسه . وكان فى أثناء ذلك أن وصلت فى ١٤ يونية « القافلة والحجاج من ناحية القلزم على مرسى السويس ، وحضر فيها أغوات الحرم والقاضى الذى توجه لقضاء المدينة ، وهو المعروف بسعيد بك ، وكذلك خدم الحرم المكى ، وقد طردهم الوهابى جميعا . وأما القاضى المنفصل فنزل فى مركب ولم يظهر خبره ، وقاضى مكة توجه بصحبة الشاميين وأخيرا المواصلون ، انهم منعوا من زيارة المدينة ، وان الوهابى أخذ كل ما كان فى الحجرة النبوية من الذخائر والجواهر . وحضر أيضا الذى كان أميرا على ركب الحجاج ، وصحبته مكاتبة من مسعود الوهابى ( والمقصود هنا سعود بن عبد العزيز ) ومكتوب من شريف مكة ( غالب ) ، وأخبروا أنه أمر بحرق المحمل » . وشكا حاكم قلعة المدينة ، الحاج مصطفى ، من اقطاع ورود « الحبوب » التى كانت ترسلها مصر سنويا الى الحرمين الشريفين ، منذ عام تقريبا ، مع شدة الحاجة اليها بسبب البؤس والضعف المنتشرين بهذه الجهات . وبعث الباب العالى حوالى منتصف سبتمبر ١٨٠٧ يطلب من محمد على إرسال كميات وافية من الحبوب الى المدينة المنورة بكل سرعة . وعند ما صدر فى نوفمبر من العام نفسه فرمان تقرير محمد على باشا على ولاية مصر ( للسنة القابلة ، حيث جرت العادة بتقرير الولاية

سنويا ) ، ذكر الباب العالى أن محمدا عليا قد استحق هذا التقرير في وظائفه تقديرا لمواهبه ، ولجهوده في أخذ الاسكندرية من الانجليز ، وقال ان من بين واجبات وظائفه هذه ما يتعلق بمسألة الحرمين الشريفين • وقد وصل القاهرة في ٢٤ ديسمبر ١٨٠٧ ، القابجى ييانجى بك يحمل فرمان التقرير هذا وغيره من « المراسيم » وكان من بين هذه مرسوم « بالتأكيد في التسهيل والسفر لمحاربة ( الوهايين ) بالحجاز واستخلاص الحرمين » •

وقد بقى ييانجى في مصر قرابة شهرين يستحث الباشا على انفاذ جيشه الى الحجاز ، وقال الشيخ الجبرتى : ان هذا القابجى « كان حضر بالأوامر بخروج العساكر للبلاد الحجازية ، وخلاص البلاد من أيدي الوهاية ، وفي مراسيمه التى حضر بها التأكيد والحث على ذلك ، فلم يزل الباشا يخادعه ويعدده بانفاذ الأوامر ، ويعرفه أن هذا الأمر لا يتم بالعجلة ، ويحتاج الى استعداد كبير وانشاء مراكز في القلزم ، وغير ذلك من الاستعدادات » • ويستطرد الشيخ ، فيذكر الوسيلة التى لجأ اليها محمد على لاثهار الصعوبات التى تعترض تنفيذ الأوامر التى جاءت فوراً ودون امهال ، وأهم هذه الصعوبات ما تتكلفه الحملة المزمعة من نفقات طائلة مع خلو خزائنه من المال ، « فعمل الباشا ديوانا جمع فيه الدفتردار والمعلم غالى والسيد عمر والمشايخ • وقال لهم : لا يخفاكم أن الحرمين استولى عليهما الوهايون ، ومشوا أحكامهم بهما ، وقد وردت علينا الأوامر السلطانية المرة بعد المرة للخروج اليهم ومحاربتهم ، وجلათهم وطردهم عن الحرمين الشريفين • ولا تخفى عنكم الحوادث والوقائع التى كانت سببا في التأخير عن المبادرة في امثال الأوامر ، والآن حصل الهدوء ، وحضر قابجى باشا بالتأكيد والحث على خروج العساكر وسفرهم • وقد حسبنا المصاريف اللازمة في هذا الوقت ، فبلغت أربعة وعشرين ألف كيس • فاعملوا رأيكم في تحصيلها • فحصل ارتباك واضطراب ، وشاع ذلك في الناس ، وزاد بهم الوسواس • ثم اتفقوا على كتابة عرضحال ليصحبه ذلك القابجى معه بصورة نيقوها » ، فغادر ييانجى القاهرة في ٢٨ فبراير ١٨٠٨ ، للعودة الى القسطنطينية ، « وخرج الباشا لوداعه » •

ووجه الأهمية في هذا الحادث ، أنه يحدد بداية مرحلة جديدة في العلاقات



بين الباشا والباب العالي بشأن الحرب الوهاية ؛ فقد درج الباب العالي منذ أن وصل محمد على الى الولاية ، على مطالبة الباشا بارسال الغلال التي جرت العادة بارسالها سنويا الى الحرمين الشريفين ، وافتاد النجيدات من الذخائر و « الجيخانة » والعسكر الى الحجاز ، وقد شاهدنا كيف أن الباشا لم يرسل جندا الى الحجاز ، وكيف شكّا حاكم المدينة المنورة من عدم ورود أية حبوب من مصر ، منذ عام ١٨٠٦ ، وقد كان المسوغ لعدم تلبية أوامر الباب العالي ، انشغال الباشا بنضاله ضد البكوات الماليك ، وحربه مع الانجليز ؛ ثم عدم تكليف الباشا رسميا ، كأحد الباشوات الذين عينهم الباب العالي لقيادة الحملات الموجهة ضد الوهايين ، بالخروج بجيش « مستقل » وبوصفه باشا مصر ، للاشتراك مع زملائه في هذه الحملات .

ولكنه سرعان ما صار للمسألة وجه جديد ، عندما « فوض » الباب العالي (محمد على) رسميا « بتصفية الحرمين الشريفين » ؛ وحضر القابجي باشا ، يطلب اليه اتقاد العسكر الى الحجاز . وصار لزاما على الباشا امتثال أمر السلطان والخروج فورا لقتال الوهايين ، واتتحال المعاذير المبررة لتباطؤه في تنفيذ هذه الأوامر الصريحة والمحددة . ولما كان الباشا لا يريد الدخول في حرب ، ميدانها بعيدة ، ونفقاتها جسيمة ، وهو لما يفرغ بعد من دعم أركان باشويته ، والقضاء على خصومه الداخليين : البكوات الماليك ، وتطويع الجيش الذي كان لا يزال يتخذ من المطالبة بمرتباته المتأخرة ذريعة للتمرد والعصيان ، ولا تزال الى جانب هذا كله حاجته الى المال شديدة ، ولما كان في حاجة كذلك الى السفن لنقل جيشه الى بلاد العرب ، وذلك في الوقت الذي عظم فيه نشاطه التجاري وأراد السفن لنقل غلاله المصدرة الى الخارج ، فقد أثر الباشا عدم الدخول وقتئذ في هذه المغامرة ؛ التي باء فيها بالفشل غيره من الولاة في العراق والشام ؛ زد على ذلك ، أنه كان غير مطمئن لنوايا الباشا العالي من جهته ، ولا يزال ماثلا في الأذهان حادث محاولة قله الى سالونيك ، بينما هو يريد تأميننا لباشويته ، أن يرقى بها الى مصاف وجاقات الغرب ، على أساس الحكم الوراثي في أسرته ، فلا يظل تجديد ولايته ، وتحريره بها سنويا ، مرهونا برضاء الباب العالي عليه ، وخاضعا لنزوات الديوان العثماني وتقلبات الأهواء السياسية ، أو بمطالبها من وجهة النظر العثمانية .

وحيث أن الباب العالي قد فوض إليه الآن إنهاء مسألة الحرمين الشريفين ، وصار ينتظر صدور الباشا بالأوامر الصادرة إليه من صاحب السيادة الشرعية عليه ، فقد وجب على محمد علي أن « يوضح » للباب العالي الأسباب التي تحول دون صدوع هذه الأوامر فوراً ومن غير إبطاء . ولكن الباب العالي — كما سيتضح — لم يقتنع بالحجج والدعاوى التي قدمها محمد علي ؛ ثم تزايدت خطورة الموقف في الحجاز ، وتزايد تبعاً لذلك ، الحاح الديوان العثماني على محمد علي بضرورة الخروج لحرب الوهابيين ، فكثر الأخذ والرد بين الجانبين ، وتبدلت الرسائل الكثيرة بينهما ، وانقضت سنوات أربع ، منذ سبتمبر ١٨٠٧ ، قبل خروج جيش طوسون باشا بن محمد علي إلى الحجاز في سبتمبر ١٨١١ ؛ وتكشف هذه المراسلات عن حقيقة الأعداء التي انتحلها محمد علي لأرجاء انفاذ الحملة ضد الوهابيين ؛ ثم انه لم يلبث أن طرأ في أثناء ذلك على العلاقات بينه وبين الباب العالي ما كدرها بسبب حادثة يوسف كنج ( أو جنج ) وسليمان باشا التي ألعنا إليها ، حتى انه بدا في وقت من الأوقات أن الأمور قد تأزمت بينهما بدرجة لا أمل في تسويتها ، لولا حاجة الباب العالي إلى جيش محمد علي من جهة ، ثم ما أظهره محمد علي نفسه من حنكة سياسية ، من جهة أخرى ، مكنته من اجتياز الأزمة ، ثم الظفر علاوة على ذلك ، بذلك الوعد الذي أشرنا إليه : تقرر الحكم الوراثي في مصر إذا انتصر جيش الباشا في الحجاز .

وقد بدأ الباشا مراسلاته مع الباب العالي ، يوضح الأسباب التي تحول دون انفاذ عسكره فوراً إلى الحجاز في فبراير ١٨٠٨ ؛ فكتبت إلى الآستانة يقول : انه وإن كانت قد أحيلت « إلى عبدكم تصفية الحرمين الشريفين ، وتطهيرهما من الخارجى بموجب الخط الهمايوني ، التي هي بالشوكة مقرونة فسمعا وطاعة ، وليس لي جواب غير مؤدى سمعنا ؛ ومن الجلى أن عبدكم عبد الدولة العلية ومملوكها » ، ولكن هناك أسباب تدعو إلى أعمال الروية والتريث ، منها : « أن واقعة الحرمين هذه ليست من المسائل التي يمكن انجازها بالاعتماد على جهده هو وحده ؛ بل هي مادة جسيمة تتطلب امداد السلطان ملاذ العالم ، بارسال عشرة آلاف كيس نقدا وعدا ، غير المهمات وما إليها » . وهذا مما يعجز محمد علي عن فعله ، لأنه — كما قال — مثقل

بالديون الكثيرة ، سواء كان مبعثها بقاء بعض الأراضي في مصر دون رى - بسبب انخفاض الفيضان في هذا العام ، وقلة الايراد المتحصل تبعاً لذلك ، أم النفقات التي تطلبها فتح الاسكندرية واجلاء الانجليز عنها ، أم المبالغ الكثيرة التي تعهد محمد على بدفعها سداداً للديون التي بقيت على سلفه أحمد خورشيد باشا وقت عزله من الولاية ؛ أضف الى هذا ، أنه لم يصل الباشا « بارة واحدة من ايرادات الصعيد ، لأن هذا الاقليم يد البكوات الممالك » .

ثم ان هناك سببا آخر هاما يدعو الى عدم اخلاء مصر من الجند ، بارسال الجيش المطلوب الى الحجاز ، هو أنه « قد ترتب على الحرب القائمة بين الدولة وأعدائها ، ان صارت مصر مطمح أنظار جميع الدول المسيحية ؛ ولذلك فأقرب الاحتمالات وأجدرها بالملاحظة ، انما هو احتمال أن يتسلط أعداء الدين على السواحل المصرية ، فيما اذا صار ارسال العسكر الموجودين بمعية عبدكم ( محمد على ) الى الحجاز » . ثم وعد الباشا بانجاز استعداداته على وجه السرعة ، وسداد ديونه ، حتى يتسنى له القيام بالمهمة المكلف بها في السنة القادمة . وقال : انه يعمل الآن لتجهيز ثلاثة أو أربعة آلاف جندي من المشاة لهذه الغاية ، يعتزم ارسالهم الى جدة بحرا بطريق السويس ، مزودين بالذخائر والمهمات « وكامل العدة والأدوات » ، وان كان هو شخصيا لا يستطيع السفر « لمجرد تلك المحاذير التي سردها » في رسالته هذه .

ولم تلق هذه المعاذير قبولا لدى الباب العالي ، فأوفد الى مصر عبد الكريم أغا ، من أغوات القصر السلطاني « ومعه خطوط شريفة ، وعطايا ملوكية » ؛ يستحث محمدا عليا على اتخاذ جيشه الى الحجاز ؛ ويبين للباشا مدى حاجة الباب العالي الى « سند مفيد يأخذ على عاتقه تصفية مسألة الحرمين الشريفين » ، التي فوض محمد على باستخلاصها من يد الوهابي ؛ ولا بلاغه تعهد السلطان « باجابة كل ما يسأله ( محمد على ) في هذا الشأن » . فبادر الباشا بالكتابة الى القسطنطينية في ١٠ مارس ١٨٠٨ ، يظهر خضوعه وولاءه للسلطان العثماني ، ويعتذر في الوقت نفسه عن عجزه عن تلبية رغبته . وكان من « المعاذير » التي اتخذها الباشا في هذه المرة ، أنه وان كان قد



نجح في جعل « نصف طائفة المماليك يدخلون في طاعته ، وصار النصف الآخر على وشك الخضوع ، محتدين في ذلك حذو الجماعة الأولى » فالواجب يقتضيه متابعة السعى في « دفع غوائلهم وشروورهم بالقوة القريبة من الحكمة والتعقل » ؛ حتى « ينسبط ظل الدولة على اقليم الصعيد » • ثم انه لم يستطع حتى الآن سداد ديونه •

ثم استند محمد على في عبث محاولة القضاء على الوهابيين ، بالاعتماد على جيشه هو فحسب ، الى أن هؤلاء قد استولوا على الحجاز « من عشرين سنة خلت ، وتزايد استقرارهم به سنة بعد أخرى ، وتسنى لهم ضبط شئونه ودعم سلطانهم به ، حتى صار لا يكفي لدفع هذا الشر والأذى ، أن يزحف محمد على بجيشه من مصر فحسب ، الى مكة والمدينة ، بل تحتم أن تخرج كذلك الجيوش من الشام وعكا وبغداد • فإذا أمكن تدير زحف من مصر ومن هذه الجهات ، في وقت واحد على مكة والمدينة ، وقام الجميع (بحملة) واحدة ، يتخابر ( رؤساء هذه الجيوش ) مع بعضهم بعضا ، لأمكن تنظيم المصلحة بصورة تكفل انجازها بسهولة وتحقيق الثمرة المرجوة منها » • وقد وصل محمد على الى هذا الرأي بعد امعان النظر وفي يقينه أن الأخذ به لا يفضي الى « هلاك الخارجى المذكور وازالة كل أثر له من مكة والمدينة فحسب ، بل واقتلاع جذوره كذلك من موطنه الأصلي » •

على أن الباشا الذى كان لا يرى من صالحه انقاذ جيشه الى الحجاز وقتئذ ، وخشى أن يأخذ الباب العالى برأيه هذا الذى ذكره ، لم يلبث أن استدرك ، معتذرا عن عدم امكانه ارسال جنده ، بأنه طالما بقيت الحرب دائرة الرحى بين الباب العالى والدول ولم ينقصد الصلح ، فان مصر سوف تظل موضع أطماع هذه الدول الأجنبية ، ولا يكفي ما لدى محمد على من الجند للذود عن مصر وللزحف بجيش عظيم على الحجاز معا وفى آن واحد •

وعلى ذلك فقد اقترح محمد على على الباب العالى « حلا » لهذه المشكلة كان من الواضح أن هذا الأخير يعجز عن اتخاذ أية خطوة بصددها ، هو أن « يتفضل ( الباب العالى ) باصدار أمر عال يؤمن به الباشا على أن الدول

الأجنبية لن تتسلط في هذا الباب » ، أى لا تغير على مصر ، حتى اذا صدر هذا التعهد من جانب الديوان العثماني « اطمأن بال » محمد علي . ولم يشأ محمد علي ، حتى اذا تمكن الباب العالي من اجابة هذه الرغبة ، الا أن يعجل تلييته لأوامر الديوان العثماني مشروطة بشروط ، أهمها : أن يمدد الباب العالي نفسه بما يحتاج هو اليه لانجاز استعداداته ، وانعقاد الصلح بين تركيا والدول . ثم قال : « انه من الجلى الواضح أن سبب تأخره عن الخروج الى الحجاز ، ليس سوى تلك الديون التي استدانها من أجل تحصين الاسكندرية ، منعا لتسلط الدول المسيحية على قلعة هي بمثابة المفتاح لاقليم الحرمين الشريفين ؛ فاذا انعقد الصلح ، وبعث الباب العالي اليه ( بالأشياء ) التي هو في حاجة اليها لاعداد الحملة المطلوبة ، فانه ( سوف يزحف على الحجاز ) في السنة القابلة بنفسه وعلى رأس جيشه ، ويبدل قصارى جهده ، بل ويجاهد جهاد المستميت قولا وفعلًا ، وقلبا وقالبا ، من أجل القضاء على العدو وافنائهم بعون الله تعالى » .

وقد أرفق محمد علي برسالته هذه قائمة ( بالأشياء ) التي يريدونها من الباب العالي ؛ ومن هذه أقمشة من الجوخ ، لارتفاع ثمنها في مصر ، بل وانعدام وجودها تقريبا ، بسبب الحرب القائمة ، مع أنه في حاجة الى أقمشة منها تكفي للباس عشرة آلاف جندي ، نصفهم من الفرسان ؛ علاوة على النفقات الأخرى التي يقتضيها تجهيز هؤلاء الى جانب ما يربو على الثلاثين ألف شخص من الموظفين ، و « السياس » والحمالين والطباخين والسعاة . أضف الى هذا نفقات ستة آلاف جمل لنقل المؤن والأغذية والعتاد ثم ان الباشا طالب بأثمان ٢٠٠٠٠٠٠٠ أردب من الغلال لغذاء الجند مدة ستة شهور ، و ٤٠٠٠٠٠٠٠ أردب لسنة كاملة ، عدا نفقات الهجن والابل التي تحمل هذه الى ميناءي القصير والسويس ، ونفقات الشحن كذلك الى ينبع وجدة ؛ علاوة على المال اللازم لشراء الهدايا واعطاء المنح والعطايا « لأغوات الداخل والخارج وسائر رجال الحكومة ؛ ولصرف علوفات العسكر ومعيناتهم على حساب مائة وخمسين ألف خرج ؛ ثم ما يلزم من مال لعمارة خمس قلاع لوضع الذخائر بها والمراد ارسالها من مصر الى الحجاز ، ثم الصرر والعطايا التي جرت العادة على اعطائها لطوائف العربان ، وذلك الى جانب ما يتطلبه

البذل لهم لاستمالتهم وكسب صداقتهم » . وقد قدر محمد على المبالغ اللازمة ، والتي طلبها من الباب العالي في هذه القائمة بمبلغ يتراوح بين خمسة وثلاثين ألف كيس هذا وأربعين ألفا ، ولا شك في أنها - كما قال - « سوف تنفق لصالح الدين والدولة ، ويؤدي اتفاقها الى نجاح هذه المصلحة الخيرية » . ولم يفت الباشا أن يذكر في ذيل هذه القائمة أن « الأقاليم المصرية قد بقيت ( شراقي ) بسبب قلة الماء في هذه السنة المباركة » .

وحتى يجيب الباب العالي هذه المطالب التي تنحصر في أمرين هامين ، من وجهة نظر محمد على : تكليف ولاية العراق والشام وصيدا أو عكا باتخاذ جيوشهم في وقت واحد مع الجيش الخارج من مصر لقتال الوهابيين ؛ ثم ارسال الامدادات من المال والمهمات الى محمد على ، حسب القائمة السالفة الذكر - حرص محمد على على التمسك بالغيرة والحماس لمشروع الحرب الوهابية ، ولو أنه راح يردد نفس « المعاذير » التي ذكرها سابقا ، والتي أخرت خروجه الى الحجاز ، ويشير على الديوان العثماني بضرورة العمل بالخطة التي ذكرها ، من حيث زحف الجيوش العثمانية من مختلف ولايات الدولة المتاخمة لبلاد العرب ، للاتباق على الوهابي من كل جانب .

وأراد الباشا أن يستوثق من موقف شريف مكة ، غالب بن مساعد ، فكتب اليه حتى يعلم ما اذا كان غالب « مع الدولة أم مع الخارجى » ؛ ثم أبلغه محمد على أن « مأمورية الحجاز » قد أسندت اليه ، وأنه يستعد للخروج الى الحجاز ، وسأله اذا كان يرغب في ارسال أحد كبار « الأمراء » من لدنه أو رئيسا من قواد الجند لمرافقة الحملة المزمعة ، ولكن غالبا لم يجب بشيء على كتاب محمد على . ثم انه تبين للباشا أن الشريف غالبا ، وسعود بن عبد العزيز ، عند ما علما بأنه يهيب جيشا كبيرا يعتزم ارساله بطريق السويس الى الحجاز ، بادرا بالاتفاق « والاتحاد صورة ومعنى » ، حتى انهما أنفذا ثلاثمائة مقاتل من المغاربة والعربان « ومدافع وذخيرة ، ونحو ألف ومائتى فارس الى قلعة المويلح ( القريبة من الأراضى المصرية ) واستولوا عليها » ؛ ثم انه نعى الى الباشا ما صار يرويه الحاضرون من ياقا وغزة ، أن سعود ابن عبد العزيز بالاتفاق مع غالب بن مساعد قد أنفذا عثمان المضايقي ، بجيش



من العربان كبير للزحف على الشام ، وأن الشريف قد بعث يكتب الى العربان في جهتي غزة والخليل « لجذب قلوبهم » وكان عثمان بن عبد الرحمن المضايقي من « وزراء » الشريف غالب ، اختلف معه في الرأي ، فطرده الشريف من مكة ، وانحاز المضايقي الى السعوديين ، ودخل مكة مع سعود في عام ١٨٠٣ ، ثم انه لما تصالح سعود وغالب ، ثم اتحدا لدفع الخطر المتوقع أنفذا المضايقي الى المويلح . ولو أن هذا الصلح لم يكن مبعثه خلوص النية من جانب الشريف الذي ظل يسعى لاجراج الوهابيين من الحجاز . ومع ذلك ، فقد أثر اتحادهما المؤقت ثمرته المرجوة .

وبادر محمد علي بابلاغ الباب العالي ما وقف عليه من أخبار ، ثم انه اتخذ من استيلاء المضايقي على قلعة المويلح سببا لبيان وجه الصعوبة في ارسال الجند بحرا من جهة السويس لوجود قوات الوهابيين بموقع المويلح الذي يقطع الطريق على الجند عند خروجهم من بحر السويس الى بحر القلزم ، وكتب الى الباب العالي في ١٨ يونية ١٨٠٨ ، أنه يستحيل لهذا السبب خروج الجيش الذي يعده الى الحجاز ، « وأن نجاح هذه المهمة - مهمة استخلاص الحرمين الشريفين من الوهابي - متوقف على الزحف بجيوش عظيمة في آن واحد من جانب كل من مصر والشام وبغداد ( أو العراق ) برا وبحرا في حركة متسقة » .

ثم انه كان في هذه الرسالة أن راح محمد علي يبسط الأسباب الأخرى التي تمنعه من انفاذ الحملة ، فقال : ان « الزراعة قليلة في هذا العام لانخفاض النيل ، ولأنه علاوة على ذلك قد شاء قضاء الله وقدره أن تهب ريح سموم عاتية فتكت بالزراع ، فشحت الغلال وارتفع ثمنها حتى بلغ سعر الأردب المصرى عشرة ريالات ، أضف الى هذا أنه من الواضح أن توجه عبدكم ( محمد علي ) من مصر قبل انعقاد الصلح ( بين تركيا والدول ) أمر ينطوى على الخطر كل الخطر ، حيث ان الدول ( الأجنبية ) تتطلع ( للاستيلاء ) على هذه البلاد » ، ولذلك فانه يرجو بمجرد أن يبعث الباب العالي بالامدادات التي تضمنتها القائمة التي أرسلها الباشا طي رسالته السابقة في ١٠ مارس ، أن يستطيع الذهاب الى الحجاز في السنة القابلة ، حيث أن ذهابه في هذا

العام ، للأسباب التي ذكرها قد صار متعذرا . وقد اختتم محمد علي هذه الرسالة بقوله : « وها هو ذا الشريف ( غالب ) قد استولى على قلعة المويلح برا وبحرا ، وشرع يعتدى على أطراف الشام ، وهو متحد مع الوهابي » ؛ فواجب الدولة - علي نحو ما أراد أن يقول - أن تتدبر الأمر بسرعة .

أما الدولة فقد أخذت - علي ما يبدو - برأى محمد علي ، فوجهت ( سر عسكرية الحجاز مع إيالة الحبشة وجدة ) الى وسف ضيا باشا الصدر الأعظم السابق ؛ حتى يتولى القيادة العليا للعمليات العسكرية المزمعة في الحجاز ، علي أن يكون زحفه من جهة الشام ؛ وأصدرت أوامرها الى سليمان باشا والي بغداد ، حتى يزحف من العراق على نجد ، وطلبت من محمد علي الزحف من مصر على مكة والمدينة . ثم اهتم الباب العالي بإجابة مطالب الباشا حسب القائمة التي أعدها ، ولكنه حتى نهاية عام ١٨٠٨ ، لم يكن محمد علي قد أرسل ( الدفتر ) المينة فيه تفاصيلها ، « مما سبب ارتباكاً عظيماً » لوكيل الباشا في القسطنطينية ، محمد نجيب أفندي ، الذي بعث يرجو سرعة إرساله . وفي ٢٨ نوفمبر صدر قرار الباب العالي بتثبيت محمد علي باشا في الولاية ، كما بعث السلطان في الشهر نفسه ، يثنى على حسن إدارته ويشكره على حكومته الطيبة ، وينقل اليه خبر تثبيته في وظائفه ، « ويذكره بواجبات هذا المنصب ، ومنها أن يتبع التعليمات التي بعث بها اليه يوسف ضيا باشا والي جدة وحلب والقائد الأعلى للحجاز ، وأن يعمل لتأمين الشواطئ والمواقع المصرية » .

وكان مقصد محمد علي ، عند ما لفت نظر الدولة الى استفحال شر الوهابيين بالحجاز ، واتحادهم الأخير مع الشريف غالب ، وهو الاتحاد الذي مكنهم من الاستيلاء على قلعة المويلح ، وغزو أطراف الشام ، ثم صار - لذلك - يكرر القول في ضرورة خروج جيوش ثلاثة من العراق والشام ومصر في وقت واحد ضد الوهابي - كان مقصد محمد علي ، عدا اتتحال الأعذار لعدم الخروج الى الحجاز في سنته ، أن يظفر بولاية جدة ( الحجاز ) والقيادة العليا للقوات المحاربة هناك ، حيث ان الباب العالي قد عهد اليه ( بأمورية الحجاز ) وفوضه في انهاءها . حتى اذا صح عزمه نهائياً على

الذهاب الى الحجاز ، وفي الوقت الذي يلائمه ، كانت ( ايالة الحبشة وجدة ) التعويض أو المكافأة التي ينالها عند انتصاره على الوهابيين .

وكاشف الباشا كتنخذه في القسطنطينية ، محمد نجيب بما يريد ، ولكن الأخير لم يجد « الظرف مناسباً » لاثارة هذا الموضوع في دوائر الديوان العثماني ، لأن محمداً علياً حتى هذا الوقت ، كان لا يزال يتلمس شتى الأعذار للمطالبة والتسوية ، وارجاء الخروج الى الحجاز من عام الى آخر ، فلم يكن الباب العالي راضياً عن مسلكه ، فأثر محمد نجيب « كتمان هذه المسألة حتى تحين الفرصة المواتية » ثم انه لم يلبث أن كتب الى محمد علي عند ما تعين يوسف ضيا ( لسر عسكرية الحجاز ) وآلت اليه ولاية الحبشة وجدة « أنه وان صار توجيه عسكرية الحجاز مع ايالة الحبشة وجدة الى يوسف ضيا باشا الصدر الأسبق ، وكما سبق أن أبلغه ( محمد نجيب الى الباشا ) من قبل فانه من غير المقطوع به حتى الآن ، ما اذا كان الصدر سيذهب فعلاً الى الحجاز أو لا يذهب » . ولذلك فقد استحث محمد نجيب في رسالته هذه بتاريخ ١٧ ديسمبر ، الباشا على الخروج الى الحجاز ، « ووعده أنه عند تحرك ( محمد علي ) باذن الله ، في السنة القابلة من مصر ، يقوم باجراء ما يلزم من أجل توجيه ايالة جدة الى عهده » .

وفي ٨ فبراير ١٨٠٩ ، وصل القاهرة قابجي ، « وعلى يده مرسومان ، أحدهما تقرير للباشا على ولاية مصر ، والثاني يذكر فيه أن يوسف باشا « ضيا » المعدني ( أو المعدن ) الصدر السابق تعين بالسفر على بلاد الشام لتنظيم بلاد العرب والحجاز ، وأن يقوم محمد علي باشا بلوازمه وما يحتاج اليه من أدوات وذخيرة وغير ذلك » ، وفي الشهر نفسه وصل قاصد يخبر بوصول قابجي « وعلى يده مرسومان : أحدهما الاخبار عن صلح الدولة مع الانجليز والموسكوب وافتتاح البحر وأمن المسافرين ، والثاني الأمر بالسفر والخروج الى فتح الحرمين وطرد الوهابية عنهما ، وأن يوسف باشا الصدر السابق المعروف بالمعدن تعين بالسفر للحرمين عن طريق الشام ، وكذلك سليمان باشا والي بغداد متعين أيضاً بالسفر من ناحيته ( العراق ) على الدرعية ، وأحضر للباشا تقريراً بالولاية مجدداً وخلعة وسيفاً » . وفي ١٨



مارس ١٨٠٩ وصل القابجي الى القاهرة ، وطلع الى القلعة حيث قرئت  
« المراسيم بحضرة الجمع » .

ولكن الباشا وقتئذ كان مهتما قبل كل شيء باخراج « تجريدة » الى  
البكوات المماليك بالصعيد لنكثهم عهودهم معه ، في ظروف سوف يأتي بيانها  
في موضعها ، ولم يعر هذه الأوامر التي تطلب منه الخروج « الى فتح الحرمين  
وطرد الوهابية عنهما » أى التفات ؛ وقد علق الشيخ الجبرتي على عدم تلبية  
الباشا لرغبات الديوان العثماني من حيث ارسال الامدادات المطلوبة الى  
يوسف ضيا ، بأنه « لم يظهر لذلك الكلام أثر » بيد أن كتخدا بك ( محمد  
أغا لاظ ) بالغ في الحفاوة بالقابجي عند وصوله ، وقد كان الباشا وقتئذ  
متغيبا بجهة السد - سد الترعة الفرعونية - وتوافد الأعيان والأشياخ ،  
« وأكابر الدولة » للسلام عليه ؛ « وضربوا بعد الفراغ من قراءة ( المراسيم )  
مدافع وشنكا » . ووعده الباشا بالاهتمام بأمر هذه الحملة الهامة ، ولكنه  
كان من الواضح - على نحو ما ذكر ( دروشتي ) في رسالته الى حكومته في ٩  
ابريل ١٨٠٩ - أن الباشا « قطعاً لا يتوى فعل شيء » .

وعلى ( دروشتي ) السبب في ذلك بقوله : « ان تخليص الحرمين الشريفين  
اللذين يعتبرهما المسلمون حرز الامبراطورية العثمانية ، التي تتوقف سلامتها  
على بقائهما في كنفها وتحت رعايتها ، لم يكن محبياً الى قلب محمد علي ، بقدر  
ما كان لباشويته من محبة في قلبه ، والثابت قطعاً أنه انما يحكم مصر بفضل  
ما لديه من قوة فحسب ، وهو دائب على اتخاذ كل الوسائل التي تضمن له  
بسط سلطانه في مصر وتأكيده » .

وبعث محمد علي الى الاستانة في ٦ مايو يقول : انه قد وصله أمر الباب  
العالى « بشأن مباشرة فتح الحرمين الشريفين هذه السنة ، ودفع الخارجى  
( أى الوهابى ) عنهما ، وأن الباب العالى قد عين يوسف ضيا باشا والى جدة  
وحلب حالا ، والصدر الأعظم سابقا ، قائدا عاما للحجاز ، باستقلال تام ،  
وتفويض كامل ، لا جدل فيه ولا مناقشة ، على أن يزحف سليمان باشا والى  
بغداد عن طريق الاحساء والدرعية ، وأن يتحرك ( محمد علي ) من مصر على  
جدة وينبع ، بالمخاطبة مع حضرتى المأمورين المشار اليهما » ، ولذلك فهو

يمثل لارادة السلطان العثماني ، ويؤكد أن غايته انما هي خدمة هذه المصلحة الخيرية ، مليا لرغائب القائد العام ، الذي يضع نفسه تحت أوامره بموجب الأوامر العلية الصادرة اليه « ، ويختتم رسالته باظهار استعداداه للحركة ، بمجرد أن يبلغه تحرك « المأمورين المشار اليهما » .

وحدث في هذه الأثناء أن جاء الى مصر جماعة من حجاج المغاربة وغيرهم في طريق عودتهم الى بلادهم ، يحملون معهم « عريضة » من أهل مكة والمدينة يشكون فيها من سوء معاملة سعود بن عبد العزيز لهم ولسائر الحجاج ، ومنعه ذكر اسم السلطان في الخطبة ، ورفع لستار الكعبة (الكسوة الشريفة) واستبداله بها عباءة سوداء ، مكتوب عليها لا اله الا الله ، سعود خليفة الله ، وأخبر هؤلاء أن غرض سعود من كل ذلك ، اعلان خلافته على المسلمين للعالم أجمع ، توطئة لاعلان نبوته في آخر الأمر ؛ وقد استنجد أهل مكة والمدينة في عريضتهم بمحمد علي ، لانتقاد الحرمين الشريفين واقادهم .

وقد انتهز محمد علي فرصة ورود هذه « العريضة » ليكتب الى الباب العالي مرة أخرى في ١٦ مايو يتصل من الذهاب الى الحجاز ، ويحاول في الوقت نفسه تطمين الباب العالي على ولائه له ، ومنع غضبه عليه ، من جراء تسويفه ومماطلته ، فقال : ان استنجاد أهل مكة والمدينة به ، ورغبته في انهاء سيطرة الوهابيين وتخليص الحرمين الشريفين ، الى جانب نزوله على ارادة الباب العالي ، كل ذلك جعله مصمما على الخروج الى الحجاز تصميما مبعثه الغيرة والحمية الاسلامية ، والايمان العميق ؛ حتى انه « تجهز للخروج وصار على وشك اكمال استعداداته . ولكنه لما كان لم يصله خبر صحيح عن تحرك يوسف ضيا باشا ، القائد العام للحجاز ، أو سليمان باشا والي بغداد ، فقد جرؤ هو ( أي محمد علي ) على تسطير هذه الرسالة يستفسر عما آلت اليه المأمورية المذكورة وما تم بشأنها ، متسائلا عما اذا كانت الدولة قد شغلت من جديد بأمر خاص بعلاقاتها مع الدول ( الأجنبية ) ، أم حدث التأخير لحكمة ما ؛ ولكنه يجد لزاما عليه أن يبلغ ( الباب العالي ) أنه صار متهيئا للزحف ، ولا يؤخره سوى انتظار المهمات والأشياء التي كان قد بعث سابقا يرجو ارسالها اليه ؛ ثم انتظار وصول الخبر عن قيام ( يوسف ضيا

وسليمان باشا ) بزحفهما على الحجاز « . وقد استحث الباشا في ختام رسالته الباب العالي ، ليرسل إليه بكل سرعة المهمات التي طلبها ، واصدار أمره الى يوسف ضيا وسليمان باشا بالزحف دون امهال « والسماح ( لمحمد على ) بالزحف للمبادرة بتطهير الحرمين الشريفين ، وتفريج كربة أهلها » .

ولكن بدلا من أن يمدد الباب العالي بالمال والمهمات التي طلبها ، صار هذا الأخير يكلف الباشا بدفع مبالغ من المال لأفراد معينين ، كهبة سلطانية أو كمعاشات أو على سبيل المعاونة لهم ؛ كما صار يطلب إليه ارسال الصناع المهرة في ( قلفطة ) السفن الى ( ترسانة ) القسطنطينية ، من الاسكندرية ورشيد ودمياط ؛ ثم بعض المهمات من مخلفات الحرب التي تركها الانجليز بالاسكندرية عند جلائهم عنها من أزمنة بعيدة ؛ وقد اعترض الديوان العثماني على بيع ملح البارود للتجار الأجانب ، وطلب في ابريل ومايو ١٨٠٩ ، أن يرسل الباشا الى ( ترسانة ) القسطنطينية عشرة آلاف قنطار منها ، على حساب الخزانة المصرية ، وعلاوة على ذلك ، فقد طالب الديوان العثماني في الشهر نفسه بارسال ( الزجرية ) ، وهذه ضريبة كانت قد فرضت على الأنبذة و ( العرقى ) وسائر المشروبات الروحية التي تباع في القاهرة ، وضواحيها ، وكذلك على الزبيب والبلح وغير ذلك من الفواكه التي تستخرج منها هذه المشروبات ، على أن ترسل حصيلتها الى القسطنطينية ، وكانت قد فرضت هذه الضريبة منذ نوفمبر ١٨٠٥ ، ولم يصل الباب العالي شيء منها ، وطلب الباب العالي تحقيقا في ذلك ، وارسال المتحصل منها على وجه السرعة .

أضف الى هذا كله ، أن الباب العالي صار يلح في ضرورة ارسال الغلال ومختلف الأغذية الى القسطنطينية ، بسبب المجاعة المنتشرة بها ، وقد تقدم كيف أن الباشا كان ضنينا بارسال غلاله اليها ، للأسباب التي عرضناها ، فلم يرسل الا كميات قليلة ، ومع أن الباب العالي كان قد أراد ارسال كميات من السكر والأرز والبن والحبوب الى ( المطابخ السلطانية ) منذ ديسمبر ١٨٠٨ ، على حساب الخزانة المصرية ، فقد اضطر لاعادة الطلب في ابريل ثم في ديسمبر من العام التالي ؛ كما أمر الباشا بتخفيض أثمان الأرز وسائر أصناف الحبوب المجلوبة من مصر ، حتى لا يتغالى التجار الجشعون في رفع أثمانها



عند بيعها في القسطنطينية ؛ كما طالب بالرسوم الجبركية المتحصلة في الاسكندرية ومن قرى عيـد وشوارق التابعتين للاسكندرية ، وذلك عن العامين الهجريين : ١٢٢٣ ، ١٢٢٤ ( ٢٨ فبراير ١٨٠٨ - ٥ فبراير ١٨١٠ ) .  
« وعهد الى الباشا من الآن فصاعدا بتأدية هذه المهمة ، لأن السلطان يريد أن يلفت نظر الباشا الى أن وصول هذه المبالغ الى خزانة ترسانة القسطنطينية أمر ضرورى ولا ندحة عنه ، نظرا للنفقات الجسيمة التى تقتضيها تهيئة السفن الحربية التى أرسلت هذا العام الى البحر الأبيض ، وبعدد أكبر كذلك الى البحر الأسود » .

على أنه كان مما أزعج الباشا ازعاجا كبيرا مطالبة يوسف ضيا باشا ، والباب العالى له ، بمبلغ جسيم من المال فى يوليـه ١٨٠٩ ، من أجل « المصلحة الخيرية » ، أى الحرب الوهاية . وتفصيل ذلك ، أن يوسف ضيا كان أيام وجوده بهذه البلاد أثناء ( حملة ١٨٠١ ) المعروفة لاجلاء الفرنسيين عنها ، قد وضع ترتيبا بالاتفاق مع أعيان البلاد ومشايخها ، بمناسبة إعادة النظر فى حصص الالتزام وتقاسيـطها ، والأراضى الرزق الاجبائية ، صار له بمقتضاه « ايراد لنفسه » على تقاسيط الالتزام ، وأوراق الاقطاعات والفراغات التى آلت بفضلها بعض الحصص ( بالفراغ ) الى الملتزمين ، وهى التى نزل عنها لهم أرباب الاستحقاق فيها ، نظير أن ينال المفرغ قدرا من المال معجلا ومؤجلا ؛ وقد دخل هذا الايراد الذى اختص به الصدر الأعظم نفسه تحت بابى ما صار يعرف « بقصر اليد وخرج القلم » . ولكنه غادر هذه البلاد ، دون أن يحصل شيئا مذكورا منها ؛ ثم لم يرد شيئا من هذا الايراد فى السنوات التالية . وظل الحال على ذلك حتى تعين يوسف ضيا لقيادة الحملة المزمع انفاذها الى الحجاز ، وصار فى حاجة ملحة الى هذه الأموال المتأخرة لانجاز استعداداته ، فطالب بها الآن ، وأيده الباب العالى فى طلبه .

وعلى ذلك فقد حضر سلحداره الى القاهرة فى ٢٨ يونيه ١٨٠٩ ، « وعلى يده مرسوم مضمونه طلب ما كان أحدثه ( يوسف ضيا ) حين كان ببصر » .  
وقد طالب يوسف ضيا بهذا الايراد عن المدة من عام ١٢١٦ ( ١٨٠١ ) الى عام ١٢٢٤ ( ١٨٠٩ ) ؛ فكان حساب ذلك ٢٨٠٠ كيسا « قلمية الكشوفية »

عن هذه السنوات المذكورة . ثم ان الباب العالى أضاف فى الوقت نفسه الى هذا المبلغ ، ألف كيس « امدادية تجهيزات السفر الحربى » لحملة الحجاز المزمعة . فبلغت القيمة المطلوبة ( ٣٨٠٠ ) كيس . وكان هذا مبلغا جسيما . ولم يكن من المنتظر أن يرضى محمد على بدفع هذا القدر الجسيم ، وهو الذى ما فتىء يشكو من قلة المال فى خزائنه ، ويلقى صعوبات شديدة فى جمع ما يكفى منه لسد نفقات الادارة ، ودفع مرتبات الجند ، وانفاذ حملاته ضد البكوات المماليك ، ويطلب من الباب العالى - كما شهدنا - امداده بالمال والمهمات كى يستطيع اعداد الحملة المزمع ارسالها الى الحجاز . ولذلك فقد صار الباشا يتدبر الأمر ، لسؤال الباب العالى اعفاءه من دفع هذا المبلغ ؛ ولقد كان لهذه المسألة آثار أخرى خطيرة ، من حيث انها كانت السبب المباشر فيما وقع بين محمد على والسيد عمر مكرم من اصطدام انتهى بنفى هذا الأخير من القاهرة ، على نحو ما سيأتى ذكره .

وأما محمد على ، فقد بادر بتسطير رسالة طويلة الى الباب العالى فى ١٤ يولية ١٨٠٩ يعتذر فيها من عجزه عن دفع هذا المال المطلوب ، ويوضح أسباب هذا العجز ، فقال : « ان سلفه خورشيد أحمد باشا ، كان وقت أن اقتضت المصلحة سفره الى بلاد الروم ( تركيا ) مفصولا من الولاية ، مدينا بثلاثة آلاف كيس ، متأخر مرتبات الجند ، وقروضا استدانتها من مختلف التجار ، وتعهد ( محمد على ) بوفاء هذه الديون ، بمقتضى صكوك أعطيت لأصحابها ، توجب عليه سدادها ، محافظة على شرف الوزارة ، ودفعاً لوقوع ثورة ، وحرصا على عدم تعريض هذا الوزير ( أحمد خورشيد ) للفضيحة على أيدي أرذال الناس ؛ فكان بفضل ذلك أن استطاع ( محمد على ) انقاذ الوزير المذكور ، وارساله الى الديار الرومية . على أنه منذ ارساله ، لم يتسع ( للباشا ) الوقت ، ولم يكن فى ميسوره الشروع فى سداد هذه الديون .

» ثم كان مما زاد فى حيرة ( الباشا ) استيلاء الانجليز على الاسكندرية ، ( وما صار يخشاه من تأثر البكوات المماليك بمساعى هؤلاء الغزاة ) . ومسايرتهم لهم . وقد وقع الغزو فجأة ، فى وقت كان ( الباشا ) قد بدأ يستعد لقتال البكوات للانهاء من أمرهم ، ودفع شرورهم بالقوة المزدوجة

بالحكمة والتعقل والروية ؛ وقد اضطر بسبب ذلك الى الاتفاق والبذل ومنح العطايا الكثيرة سواء كان هذا الاتفاق لدفع مرتبات جند ( الباشا ) نفسه ، أم لدفع مرتبات الجند الذين أمر الباب العالي بارسالهم من صيدا والشام الى مصر ، مما ترتب عليه أن تضاعفت ديونه .

« زد على ذلك ما اقتضاه الأمر بعد فتح الاسكندرية ( وجلاء الانجليز عنها ) من ابعاد رؤساء الجند الساعين في اثاره الفتنة والفساد في مصر ، وذلك صونا للمصلحة ، مما استلزم اعطاء هؤلاء ( علوفاتهم - أى مرتباتهم وسائر مخصصاتهم المتأخرة ) تقدا .

« وعلاوة على ذلك ، فإن لدى ( محمد على ) عددا كبيرا من الجند ، من أصناف الدليلان ( الكشافة ) والتفنجيان ( الرماة ) والسكبان ( جند الحرس ) ، والعربة جيان ( المدفعية والحوذية ) والشالوبة ( أنفار المراكب ) ، يتكلفون ما قيمته ثلاثة وعشرين ألف كيس من الايرادات المتحصلة من مصر ، ولا ندحة عن وجود هذا العدد الكبير من الجند ، ثم اتفاق هذا القدر الجسيم من الايراد عليهم ، لأن مصر مطمح أنظار الدول ( الأجنبية ) ، ناهيك بما تتطلبه مأمورية الحرمين الشريفين التى عهد بها الى ( محمد على ) ، من وجود هؤلاء الجند الكثيرين .

« ومع أن الايرادات المتحصلة من هذا القطر الآن ، لا تكفى لسد نصف هذه النفقات الكثيرة ، طالما بقى الصعيد غير خاضع لسلطان ( الباشا ) فقد اقتضت المصلحة اعطاء الأراضى الواقعة قبلى اقليم البهنساوية للأمراء المصرية ( البكوات المماليك ) . فضلا عن عدم الانتفاع بها ، يتحمل ( محمد على ) نفقات أخرى بسبب ما يبذله للبكوات من مال ، حيث انهم صاروا الآن فى خدمته ، ولأن فى ذلك ضمانا لجلب الغلال من الصعيد ، وهذه لا مناص من جلبها وادخارها مع غيرها من المؤن ، لصالح مأمورية الحرمين الشريفين التى عهد بها اليه الباب العالي ، وبحسبان أن فيضان النيل فى هذه السنة سوف يكفى لرى الأراضى بهذا القطر .

« ويعتزم ( الباشا ) انفاذ الجند الى الحجاز والزحف على جدة وينبع ، بمجرد أن يتحقق لديه أن فى وسعه أن يطمئن اطمئنانا كاملا من ناحية



انفرنسيين ، نظرا لأنه قد بلغه أنه لم يعد لهؤلاء مجال لمد فتوحاتهم والتسلط ( على بلدان أخرى في أوروبا ) بعد تغلبهم على النمساويين في الحرب •

« وأن ما يقوم به ( محمد علي ) من اعداد ما تحتاجه حملته ( المزمعة ) على الحجاز ، من خيول وبغال وجمال ، وقرب للماء ، وأكياس وغلل ، وما يتكلفه هذا كله من نفقات ، يوازي في أهميته وضرورته المحتمة ، ما يبذل ( الباب العالي ) من جهد في قتاله مع ( الدول الأجنبية ) وما يتحملة من نفقات بسبب ذلك •

« وصفوة القول ، حيث انه ( أى الباشا ) قد غرق في الدين حتى أذنيه ، فمن الواضح الجلى أنه يتعذر عليه ، بل ومن المستحيل تحصيل المبلغ المطلوب وارساله ، وهو لذلك يسأل ولي النعم ( السلطان ) عفوه وصفحه الجميل ، واعفائه من هذا التكليف •

وقد أدرك محمد علي أن تباطؤه في الخروج الى الحجاز ، ثم تقاعسه عن امداد الباب العالي بحاجته من الغلال ، وسائر أنواع الجبوب للمعاونة على كسر حدة المجاعة في القسطنطينية ، أو بما يلزم ( ترسانة ) القسطنطينية من مهمات ، لمؤازرة تركيا في مجهودها الحربى ، ثم أخيرا امتناعه من ارسال « قلمية الكشوفية ، وامدادية تجهيزات السفر الحربى » ، لمساعدة يوسف ضيا على الخروج بحملته الى الحجاز ، — أدرك محمد علي أن ذلك كله من شأنه أن يغير عليه الباب العالي ، وأنه وان كان قد حرص على ترديد عبارات الخضوع والولاء ، فالواقع أنه يقف موقف العصيان من الدولة والتمرد على السلطان العثمانى ؛ وأنه لا مناص من « تبلور » علاقاته مع الباب العالي ، ان عاجلا أو آجلا ، بصورة لا بد مفضية الى الاصطدام ، اذا استمر التسويف واستطالت المماطلة •

وقد تنازع ( محمدا عليا ) في هذه المرحلة عاملان محددان : الاقبال على نجدة الدولة ، أو الانصراف الى تحقيق مشروع استقلاله الذى سبق الحديث عنه ؛ وكان معنى الاقبال على نجدة الدولة ، سد مطالبها التى لا تفرغ ، وارهاق موارده المحدودة ، وهو الذى كان في أزمة مالية مزمنة للأسباب التى كثيرا ما أشرنا اليها ، وحرمانه من تلك الأرباح الوفيرة التى يجنيها من تجارة

القمح ، وتكليفه ما لا طاقة له به وقتئذ من أجل انفاذ جيش كبير لاختماد حركة الوهابيين في الحجاز ، في وقت لما يفرغ فيه من نضاله المستميت مع البكوات المماليك الذين يهددون بخصومتهم العنيدة باشويته ذاتها ، وذلك كله دون أن يكون لديه ضمان ما ، بأن الباب العالي سوف لا يقلب له ظهر المجن ، ويقصيه من باشويته . بينا أن تحقيق مشروع الاستقلال بنيل الحكم الوراثي في مصر ، ينهي كل مخاوفه من ناحية الباب العالي ، ويزيد من دعم حكومته ويمكن سفائه - وقد بدأ محمد علي ينشئ أسطولا تجاريا ، بمناسبة الاستعداد لحملة الحجاز المزمعة يعمل في البحرين الأبيض والأحمر - من قتل تجارته وغلاله عبر البحار بأمان تحت راية « وجاقه » ، ولا تتعرض لمصادرة أعداء الباب العالي لها ، لأن الباشا في وسعه - على الرغم من الحرب الدائرة بين الدولة العثمانية والدول الأجنبية - أن يعلن حياده . فضلا عن ذلك ، فقد كان من مزايا عدم الاستجابة لرغبات الباب العالي ، أن يتوفر الباشا أولا وقبل كل شيء على انهاء عصيان البكوات المماليك ، واخضاعهم لسلطان حكومته ، فيدخل الصعيد بغلاله الوفيرة في حوزته ؛ فتنشط تجارته وتكثر أرباحه تبعا لذلك ، وينبسط سلطان باشويته على الأقاليم الداخلة في نطاقها ، فتقوى هذه الباشوية ، وتدعم أركانها ، بالدرجة التي تساعد على الاستقلال الذي ينشده .

ثم ان الصرافه عن مقاومة الحركة الوهابية ، من شأنه أن يزيد هذه الحركة استفحالا ، لا سيما وقد انهزمت جيوش الدولة على أيدي الوهابيين ، ورسخت أقدام هؤلاء ، وكثرت اغارتهم على أملاك الدولة المتاخمة لهم ، وبدأ يتغلغل نفوذهم في اليمن ؛ وقد يكون الوهابيون اذا عظمت قوتهم مصدر خطر على باشويته ، وهم الذين ما فتئوا يثبون الدعوة في مصر ذاتها ، منذ أن استولوا على مكة « فلغظ الناس في خبر الوهابي واختلفوا فيه ، فمنهم من جعله خارجيا وكافرا ، وهم المكيون ومن تابعهم وصدق أقوالهم » وطائفة من التجار الذين استولى ( الوهابي ) على قوافلهم ، وعطل تجارة البن من مخا خصوصا باستيلائه على السفن المحملة به من اليمن . ومن الناس « من ( قال ) بخلاف ذلك لخلو غرضه » . وما أن وصل الخبر مع ركب الحجاج العائدين الى القاهرة في يونية ١٨٠٣ بسقوط مكة المكرمة في أيدي الوهابيين ، حتى صار

الناس يتناقلون هذا الخبر ويتحدثون فيه « سرا » فيما بينهم ، على نحو ما لاحظ ( مسيت ) وقتئذ ، وأثبت الشيخ الجبرتي صورة ما جاء في « أوراق تتضمن دعوة ( الوهابي ) وعقيدته » . وقد ظلت الأنباء تترى بعد ذلك عن انتصارات الوهابيين في الحجاز ، وَاغارتهم على أملاك الدولة في أطراف العراق والشام وفلسطين واليمن ؛ وكان آخر هذه ما أبلغه محمد علي نفسه الى الباب العالي من استيلائهم على قلعة المويلح .

ولكن استفحال حركة الوهابيين ، كان من شأنه كذلك أن يشنت جهود الدولة ويضعفها ويقعد بها عن مناوأة محمد علي اذا هي شاءت مناوأته ، ويعجزها عن حربه وقتاله اذا هي أرادت اقصاءه من باشويته ، واضطر الباشا الى الاصطدام معها وقتالها . وفضلا عن ذلك ، فقد كان من رأى محمد علي أن الوهابي في شق عصا الطاعة على الدولة لم يأت أمرا ادا ، بل قد خطا الخطوة التي يفكر الباشا نفسه في خطوها ، وأنه اذا تخرجت العلاقات بينه وبين الباب العالي لدرجة اقطاعها واعلان الباشا لعصيانه السافر وتمرده ، لأفاد هذا الوضع المستحدث في انشاء صلات تجارية وثيقة مع الوهابي ، وكان من بين الحوافز على انشاء أسطوله التجاري في السويس توقع هذا الاحتمال نفسه .

ولم يكن محمد علي قطعاً يريد في هذه المرحلة انفاذ جيش الى الحجاز . بل ان هذه الاعتبارات جميعها ، كانت مبعث ذلك المسمى الذي بدأه مع الوكلاء الانجليز والفرنسيين وقتئذ ، من أجل الظفر بتأييد دولتي انجلترا وفرنسا لمشروع استقلاله ، فقد استأنف مفاوضاته مع الأولين منذ سبتمبر ١٨٠٨ ، وهي المفاوضات التي أسفرت في آخر الأمر - في مايو ١٨١٠ - عن عقد تلك المعاهدة التجارية التي رفضت الحكومة الانجليزية التصديق عليها ، بينما هو قد تحدث الى ( دروختي ) منذ ابريل ١٨١٠ في موضوع « استقلاله » .

بيد أن فشل هذه المفاوضات من جهة ، واندفاع محمد علي في حرب مع الباب العالي ، من المقطوع به من جهة أخرى أنه لن يخرج منها ظافراً ، لمعارضة الدول له ، ولأنه كان في وسع المماليك أن يفيدوا منها لهم شعهم والتألب عليه من جديد بالرغم من انتصاره عليهم في معارك اللاهون والبهنسا في يولية وأغسطس ١٨١٠ ، قد جعل الباشا يترث في الأمر ؛ ووجد أن لا ندحة له في



النهاية عن تهيئة جيشه واكمال استعداداته للخروج الى حرب الوهابيين ؛ ولقد كان من مزايا استرضاء الباب العالي امكان الحصول من صاحب السيادة الشرعية عليه على ذلك « الوضع » الذى أخفق فى نيله عن طريق التحالف أو الاتفاق مع انجلترا وفرنسا .

وعلى ذلك ، فقد بادر بعد التماس اعفائه من دفع المبالغ المطلوبة منه ، برسم « قلمية الكشوفية ، وامدادية تجهيزات السفر الحربى » يؤكد للباب العالي صدق رغبته فى انقاذ الجيش الى الحجاز ، ويعد وعدا قاطعا بارسال كميات كبيرة من الغلال الى ميناءى السويس والقصير ، مع بضعة آلاف من الجند المهيئين لهذه الحملة ، وذلك « سواء كان واليا الشام وبغداد قد قاما بالمعاونة المطلوبة منهما أم لم يفعلا ذلك » . ثم انه ينبىء الباب العالي بتجهيزاته البحرية من أجل بناء السفن اللازمة لنقل الجند والعمل فى البحر الأحمر ، ومن بين هذه الفرقاطة التى عرفت باسم ( افريقية ) والتى عهد الى قبطانها اسماعيل جبل طار بالذهاب بها الى مالطة ثم الى انجلترا ، لتسليحها ثم الدخول بها بعد ذلك الى البحر عن طريق رأس الرجاء الصالح والدوران حول افريقية . ثم ان الباشا لم يلبث أن وسط قبو كتحذاه فى الاستانة للاتفاق مع السفير الانجليزى هناك بصدد شراء سفينة انجليزية من مالطة للعمل فى البحر الأحمر ، ولما كان هذا الأخير قد اقترح عوضا عن الشراء اعارة احدى سفن الانجليز من الهند « بطاقمها » لأن حكومته ترفض بيع سفائنهما ، فقد اعترض الباب العالي على ذلك ، وقر رأى على جلب هذه السفينة من جزر بحر ايجه أو الموانى العثمانية أو أخذها من الأسطول العثمانى نفسه ، على أن يتأكد لدى الباشا فعلا بمشاورة المختصين أن فى استطاعة هذه السفينة اتمام رحلتها حول افريقية دون صعوبة .

وعلاوة على هذا الاهتمام الذى أبداه الباشا لاكمال استعداداته البحرية ، فقد خفف شيئا من مطالبه الأولى من الباب العالي ، وقصر هذه الآن على عدد من عربات المدافع « وقليل من المهمات الأخرى » من ذخائر الحرب ، ولما كان محمد على يشك فى اخلاص الشريف غالب ، فقد أشار على الدولة أن تستوثق من نواياه نحوها فتبعث اليه بكتاب « بالعربية » تستفسر منه عما اذا كان فى عزمه الممانعة فى دخول جند محمد على الى الحجاز أو أنه سوف يؤازرهم .

وكان لما ظهر من جدية استعدادات الباشا ، لا سيما فيما يتعلق بإنشاء السفائن اللازمة لنقل الجيش الى جدة وينبع ، ثم وعده بانفاذ الحملة سواء خرج واليا الشام والعراق أم لم يخرج ، ثم اشارته على الدولة بالكتابة الى الشريف أحسن الأثر في نفس السلطان العثماني ، فبدأت من ثم نزول هواجسه من ناحية محمد علي وتحسن العلاقات بين الفريقين تحسنا ملموسا كان من أثره أن اختار السلطان رسولا ذا مكانة لحمل فرمان التثبيت في الولاية عن عام ١٨١٠ الى القاهرة ، كما اهتم الباب العالي بانجاز المهمات التي طلبها الباشا لارسالها اليه بكل سرعة .

فبادر سليم ثابت ، أحد وكلاء الباشا في القسطنطينية ، يبلغه منذ ٢٠ مارس ، بأن المهمات التي يطلبها الباشا ، لا سيما ( القنابل ) يجري شحنها من ميناء قولة لارسالها أولا بأول مع السفن الذاهبة الى مصر ، ومن هذه مركب القبطان ( ديمتراكى الأنزلى ) ، على وشك الاقلاع ، بعد أن استأجرتها الدولة تنقل الى مصر احدى عشرة قنبلة وعشر عربات للمدفعية الخفيفة ، ويرجوه ( في ٢٥ مارس ) أن يعيد هذه السفينة محملة بالغالل الى القسطنطينية .

ثم ان سليم ثابت كتب اليه في ٢٠ مارس ، لبيان الأثر الطيب الذي أحدثه اهتمام الباشا بمسألة الحرمين الشريفين ، أن هذا الاهتمام قد أكسبه رضا السلطان ، وأنه عند « توفيق ( الباشا ) في هذه الخدمة الخيرية الجليلة ، سوف تترى عليه الانعامات الكثيرة عند انتهاء حسن خدمته » للدولة . بل ان الباب العالي لم يلبث أن عهد اليه بتفويض كامل بمهمة اتقاد الحرمين مستقلا عن والي الشام والعراق ، كما بعث اليه بصورة من الكتاب الذي سطره « للشريف غالب بن مساعد ومفتي المذاهب الأربعة والسادة وكافة القبائل وعشائر العربان ، وجميع الأهلين المسلمين » ؛ وقد نعت هذا « الأمر العالي ، الموشح بالخط الشريف » محمدا عليا نعوتا عظيمة . فبعث الباشا في ١٦ ابريل ١٨١٠ ، يقدم فروض الولاء والشكر للسلطان ، وينبئ الباب العالي ، بأنه عين لحملة الحجاز ، صفوة من رجاله ، الحائزين لرتبة رياسة بوابي دار السعادة بالديوان العثماني : صالح أغا ( قوش ) ، وحسن أغا محافظ دمياط ، وسليمان أغا محافظ رشيد ، وغيرهم « من الرجال المحنكين ، على رأس سبعة آلاف

جندى من الترك والأرثوود المترسين فى الحروب » وعين قائدا علما أر ( سر عسكر ) للحملة ولده طوسون أحمد باشا ، على أن يكون ( مدير مهمات ) الجيش السيد طاهر أفندى ، وهو صاحب خبرة بشئون الحجاز لسابق خدمته الطويلة به ، كما أبلغ الباب العالى ، بمناسبة اخفاق الوساطة لدى السفير الانجليزى لشراء احدى السفن من مالطة ، أنه لم تعد له حاجة بها وبغيرها من السفن التى يمكن احضارها من جزر بحر ايجة أو الموانى العثمانية أو أسطول الدولة ، حيث ان ميناءى دمياط والاسكندرية صارتا تذاخران بالأخشاب من كل نوع ، وأنه قد تم فى بولاق تجهيز الأخشاب اللازمة لصنع احدى وعشرين سفينة ، تحمل الجمال هذه الأخشاب الى السويس ، لتركيب السفن بها ، وأن اسماعيل جبل طار أو البشكطاش ( جبل النار ) قد صار انقاده - مع الفرقاة افريقية - الى مالطة ، فى طريقه الى البحر الأحمر بالدوران حول رأس الرجاء الصالح ، وأنه قد اعتزم ارسال مهمات الحملة فى هذه السفن وغيرها من نوع ( الداو ) التى استولى عليها فى البحر الأحمر ، وذلك مع قسم من الجيش ، بينما يذهب القسم الآخر بطريق البر ، يدفعه الى فعل ذلك ، اشادة السلطان بمناقبه ونعته « بالحيدرى الشيم » .

وهكذا صفت الأمور بين الباشا والباب العالى ، وبدا أن الأول معتزم حقا وصدقا انقاذ الحملة الى الحجاز ، ولو أنه كان من الواضح أن « استرضاء الباب العالى » كان جزءا من الخطة التى رسمها الباشا لنفسه وقتئذ ، والتى صار مدارها الحرص على علاقات المودة والصداقة مع الباب العالى ، فى الوقت الذى لم تنفر مساعيه لدى الوكلاء الانجليز والفرنسيين عن النتيجة المرجوة . وكان مما شجع محمدا عليا على التعهد بانقاذ جيشه لقتال الوهابيين فور فراغه من استعداداته التى يسير فيها بكل همة ، أنه كان كبير الأمل فى انهاء خلافاته قريبا مع البكوات المماليك ، ووعد ابراهيم بك وزملاؤه بالحضور من الصعيد الى القاهرة ، ليضعوا أنفسهم تحت اشرافه ومراقبته ، اعترافا منهم بسلطان حكومته عليهم ، كما سيأتى ذكره فى موضعه .

ولكن الجو لم يلبث أن اكفر مرة أخرى ، وشاب بعض الكدر العلاقات بين الباشا والباب العالى عندما عمد هذا الأخير الى خلع يوسف كنج باشا من



ولاية الشام ، وولى مكانه سليمان باشا الكرجى والى عكا وصيدا ، فجمع سليمان حكم هاتين الولايتين فى يده ، ونشأت من ذلك مشكلات عدة ، وصار محمد على يلح فى رجاء الباب العالى اعادة يوسف كنج الى منصبه وعزل سليمان باشا ، لا سيما بعد أن ثبت أن لهذا الأخير صلات مع البكوات المماليك ، وقد ظلت مسألة يوسف كنج وسليمان باشا الكرجى هذه موضع أخذ ورد طويلين ، حتى استطاع الباشا استئصال شأفة البكوات فى مذبحه القلعة المعروفة ، فانتفى الخطر من جهتهم ، وصار لا يخشى من ناحية اتصال فلولهم بسليمان باشا ، وحتى ظفر الباشا كذلك بوعد صريح من الباب العالى بتقرير الباشوية الوراثة فى مصر ، اذا هو أنفذ جيشه الى الحجاز ، وانتصر هذا الجيش على الوهابيين .

يبد أن الوصول الى هذه النتائج التى حصل عليها الباشا ، كآثار مباشرة لقضية يوسف كنج وسليمان باشا الكرجى ، لم يكن سهلا هينا ، بل كادت تتخرج بسبب هذه القضية العلاقات بين الباشا والباب العالى ، لولا تغلب الحكمة من الجانبين فيرضى الأخير من جهة ، بأن يقطع على نفسه عهدا بجعل الحكم وراثيا فى أسرة محمد على ، ولو أنه جعل عهده هذا مشروطا بنجاح الحملة المصرية ، ويصح عزم الباشا من جهة أخرى على انفاذ حملته الى الحجاز بعد أن قرأه على « الاتجاه صوب الشرق » نهائيا ، لما فى ذلك من مزايا ، ينتفع بها فى توطيد أركان باشويته .

### قضية يوسف كنج وسليمان باشا الكرجى :

وتفصيل خبر هذه القضية وتتبع آثارها ، يرتبط ارتباطا وثيقا بذلك التطور الذى ساعد على « تكيف » سياسة محمد على ، ورسم خطوطها ، وهو التطور الذى شهدنا أولى مراحله تبدأ بمراقبة محمد على للأمور ، ودراسة الأوضاع السائدة فى البلاد ، ووزن القوى المتناحرة فيها لا سيما منذ أن صار أحد قائدى الأرثوود الكبيرين ، واشترك فى الحوادث التى أفضت الى طرد محمد خسرو باشا من الولاية ، ثم لا يزال هذا التطور يتقل

من مرحلة الى أخرى أثناء المناداة بولاية محمد ، وأثناء أزمة النقل الى سالونيك ، ثم أثناء حملة ( فريزر ) حتى اذا ظهرت مسألة الحرب الوهاية ، كان قد صار الغرض الأوحده من « سياسته » هو الظفر بالحكم الوراثة في مصر ، سواء تحقق ذلك ، برغم أنه الباب العالي ، وقد تبين لمحمد على أنه يتعذر عليه فعل ذلك ، لعدم تأييد الدولتين ( انجلترا وفرنسا ) لمشروع استقلاله ، أم جاء بموافقة صاحب السيادة الشرعية عليه ، وهو أمر اعتقد الباشا أن من الميسور تحقيقه اذا نجح في استرضاء الباب العالي . على أنه مما تجدر ملاحظته أن بروز قضية يوسف كنج وسليمان باشا في هذه المرحلة ، كان بسبب ما انطوت عليه هذه القضية من حقائق متصلة « بوضع » باشويته في علاقاتها مع مقر السلطنة ، كولاية من ولايات الدولة العثمانية ، للسلطان العثماني شرعا وقانونا مطلق التصرف في مصير ولايته عليهما ، يقيهم في مناصبهم بها أو يعزلهم عنها ، ثم بسبب الملابس التي لابستها ، من حيث صلة باشويته بالولايات العثمانية الأخرى المتاخمة لها ، وهي صلة لا محيد عن خضوعها لأثر الحوادث الطارئة في هذه الولايات عليها ، تقول ان بروز هذه القضية كان من أحسم العوامل التي جعلت الباشا يتجه بنظره من هذا الوقت المبكر صوب الشرق ، أي صوب الشام .

حقيقة تنازعت الباشا الرغبة في « التوسع » نحو الغرب ، وظهرت آثار هذه الرغبة عندما تزوج محمد على في مايو ١٨١٢ من أرملة أحمد باشا القره مانلى الذى أخرجه أخوه يوسف باشا حاكم طرابلس الغرب من حكومة أو باشوية بنغازى في عام ١٨٠٥ ، فلجأ الى مصر ، ولم تكن هذه المرة الأولى التى فعل فيها ذلك ، حيث كان قد لجأ الى الاسكندرية وأقام بالصعيد بعض الوقت في العام السابق - وقد عاش الآن بالاسكندرية ثم توفى بها بعد ست سنوات ، فتزوج الباشا من أرملة ، وأغدى على اخوتها العطايا . وكتب ( سانت مارسيل ) الى حكومته في ٢٠ مايو ١٨١٢ يعلق على هذا الحادث « بأن ما فعله الباشا انما يحمل على الاعتقاد بأنه ما تزوج هذه الزيجة الا من

أجل تحقيق مآربه ، وهو غزو برقة ، التي امتلكها ملوك مصر القدماء في الزمن الغابر » .

ولكن هذا الاتجاه نحو الغرب كان حدثا عابرا ؛ فقد أقر (سانت مارسيل) نفسه في رسالته السالفة « بأن من المعروف أن أطماع باشا مصر ، هي انشاء حكومته على غرار حكومات وجاقات الغرب ، اذا شاءت الدول العظمى تأييد أهدافه » ؛ فضلا عن ذلك ، فانه ما ان أثبت قضية يوسف كنج وسليمان باشا الكرجي ، وتوسط محمد علي لدى الباب العالي لارجاع يوسف كنج الى ولاية دمشق ، والحافه في عزل سليمان باشا ، حتى راح ( دروحتى ) يوضح لحكومته في ١١ نوفمبر ١٨١٠ بواعث هذا المسعى ، فقال : ان محمدا عليا ينبغي من اعادة باشوية دمشق الى يوسف كنج ، وضع قدمه في الشام ؛ وتحقيقا لهذه الغاية يريد كذلك تنصيب ولده طوسون باشا على ولاية صيدا وعكا ، بدلا من واليها سليمان باشا ، ثم يستطر ( دروحتى ) فيقول : ومع أن مساعيه في صالح يوسف كنج لم تلق قبولا لدى الباب العالي « فان ذلك لا يمنع الاعتقاد بأنه من المحتمل أن ينفذ الباشا خطته التي ينبغي منها امتلاك سوريا » . ثم عاد ( دروحتى ) في ١٩ ابريل ١٨١١ يتحدث عن غايات محمد علي فقال : « انه ( أى القنصل الفرنسى ) علم أن الباشا كلف قبو كتحذاه في القسطنطينية أن يجس نبض وزراء السلطان العثماني في احتمال ظفـره ( بالاستقلال ) الذي يريده ؛ فضلا عن ذلك ، فهو ( أى محمد علي ) ينبغي دائما الحصول على باشوية الشام ؛ وذكر لى ذات يوم أن هذا لن يكلفه سوى سبعة أو ثمانية ملايين قرش يدفعها لخزانة السلطان » بل ان ( دروحتى ) ساورته الشكوك من ناحية الغرض الذي يبغيه الباشا من استعداداته العسكرية فقال في كتابه الى حكومته في ٥ يونية ١٨١١ « ان الباشا منذ عودته من الاسكندرية في ٣٠ مايو ، قد اختص بكل عنايته الجيش الذي يتهاى بقيادة طوسون باشا لقتال الوهابيين ، ولكن كل الاستعدادات التي أجريت تدل على أن هذا الجيش سوف يقطع الصحراء للذهاب الى سوريا ؛ والحقيقة أن غرض هذه الحملة الصحيح لا يزال سرا يكتمه الباشا ، الذي لا يترك حتى في هذا الأمر ذلك النظام الذي درج عليه ( في سياسته ) من حيث التأنى والتمهل والتسويق ، ثم العمل حسبما تقتضيه الظروف » .



وكان بعد أن سير الباشا حملته فعلا ضد الوهابيين ، أن كتب ( دروشتى ) في نشرته الاخبارية عن حوادث شهر أكتوبر ١٨١١ ، أن الباشا لا يزال يرفض التخلي عن مشروع ارجاع يوسف كنج الى حكومة دمشق « ليضع بهذه الوسيلة قدمه في سوريا ، ولقد جعله الباب العالي يرجو امكان هذا الترتيب بمجرد نجاحه في طرد الوهابيين من الحرمين الشريفين » ، وفي نشرته الاخبارية عن حوادث النصف الأول من شهر ديسمبر عام ١٨١٢ ، كتب ( دروشتى ) أن بدو الصحراء التي تفصل سوريا عن مصر قد نهبوا قافلة غنية في طريقها من السويس الى القاهرة ، فبعث محمد على يهدد سليمان باشا بالحرب ، اذا لم تعد المنهوبات وتسوى المسألة تسوية مرضية ، كما بعث برسول الى القسطنطينية يشكو سليمان باشا ، « وقد بدر من الباشا في هذه المناسبة أنه لما يتخل بعد عن مشروع مد سلطانه الى سوريا » .

وهكذا ارتبطت قضية يوسف كنج وسليمان باشا بمشروعات محمد على السياسية والتي صارت وقتئذ حملة الحجاز ذاتها من أهم أركانها ، لأن الاتجاه ( صوب الشرق ) يحمل معنى دعم باشويته على أساس الحكم الوراثي الذي يريده ويسعى من أجله ، ولأن نجاحه في إعادة يوسف كنج الى حكومة دمشق ثم تنصيب ولده طوسون باشا في ولاية صيدا وعكا ، وطرد سليمان باشا من هذه الأقاليم المتاخمة لباشويته ، يمكنه من مد سلطانه الى سوريا . وفي ذلك كله تعزيز وتقوية لباشويته المصرية .

وتفصيل خبر يوسف كنج ، أنه استطاع بعد حياة حافلة بالمغامرات يخدم تارة أحمد باشا الجزائر ، وتابعه سليمان باشا الكرجي الطرف الثاني في هذه القضية ، وتارة أخرى عبد الله باشا المعظم ، استطاع أن يظفر بولاية الشام خلفا لعبد الله المعظم ، فلم يلبث في الحكم الا قليلا ، حتى علا ذكره « فاقام العدل وأبطل المظالم ، واستقامت أحواله ، وشاع أمر عدله النسبي في البلدان ، فثقل أمره على غيره من الولاة وأهل الدولة لمخالفته طرائقهم ، فقصدوا عزله وقتله » ، وكان سليمان باشا ممن عرّضوا به الدوائر ، وطمعوا في ولايته . وقد واثق سليمان الفرصة ، عندما توانى يوسف كنج في الخروج بجيش لقتال الوهابيين ، وأقالا الحرمين الشريفين ، تلبية لأوامر الباب العالي ، وسهل

على خصومه تأليب الديوان العثماني عليه ، وأصاخ الباب العالي السمع لسعايتهم ، فاعتقد أن يوسف كنج قد انحاز الى جانب الوهابيين ، وآثر نفعه الخاص على مصلحة الدولة ؛ ثم حدث أن هاجم الوهابيون الشام في بداية عام ١٨١٠ ، فعجز كنج يوسف عن دفعهم ، فدخلوا حوران وعجلون ، واكتفى يوسف باشا بتحصين ( مزيرب ) - وتقع الى الجنوب من دمشق - وقفل راجعا الى عاصمة ولايته ، وصار يطلب النجدة من سليمان باشا بعكا ، والأمير بشير الشهابي بلبنان لمقاومة الوهابيين وطردهم . فكان لهذا الحادث أسوأ الوقع في دوائر الباب العالي .

فقد رسخ الاعتقاد الآن ، بانضمام يوسف كنج الى الوهابيين « قلبا وقالبا » ، وقرر الباب العالي عزله من ولاية الشام ، واسناد المنصب الى سليمان باشا ، ولما كانت قد استطلت مطاطلة محمد علي وتسويفه وتأخره في الخروج بينما استفحل شر الوهابيين ، وزادت سطوتهم ، فقد قرر الباب العالي كذلك ، أن يأمر باشا القاهرة أمرا حاسما قاطعا ، بانقاذ جيشه الى الحجاز ، لا سيما وأنه قد بعث اليه بجانب من المهمات التي يريدتها ، ويستمر ارسال باقى هذه المهمات اليه دون اقطاع . واختار الباب العالي لهذه المهمة المزدوجة ( قزلار أغا ) ويسمى عيسى أغا ، وصفه الشيخ الجبرتي بأنه : « أسمر اللون حبشى مخصى لطيف الذات ، متعاضم في نفسه ، قليل الكلام » .

فقصد قزلار أغا الى عكا يحمل فرمانا بعزل يوسف كنج وضم ولاية الشام الى سليمان باشا والى صيدا وعكا ، بدعوى أن يوسف باشا قد نبذ الطاعة ، وتباطأ في ارسال جنده الى بلاد العرب ؛ ودبر سليمان باشا خدعة يستطيع بها اخراج يوسف كنج من الشام ، وأخذ حكومتها منه ، فعمل على ترويج اشاعة كاذبة بأن الوهابيين قد اقتربوا ثانية من مزيرب ، ثم خرج على رأس جيشه لملاقاتهم ، ودعا في الوقت نفسه « زميله » والى الشام ، يوسف كنج ، الى الخروج لصد العدو ودحره ؛ فصدق يوسف باشا الخبر ولبى الدعوة . ولكنه ما ان خرج من دمشق ، حتى قصد سليمان الى دمشق بكل سرعة ودخلها ، وأبرز فرمان توليته عليها ، وأعلن أنه حاكمها ، فأسقط في يد يوسف كنج ، ولكنه أبى الاذعان وصمم على المحاربة ، ولكنه انهزم ، ونهب جنده متاعه

وانفضوا من حوله ، وأهدر الباب العالي دمه ؛ ثم انه صار يتنقل من مكان الى آخر ، ثم ما لبث أن كتب الى محمد علي يستأذنه في اللجوء اليه ، فأذن له ، فحضر الى دمياط في أوائل سبتمبر ١٨١٠ ، وأرسل محمد علي لملاقاته ( طاهر باشا ) ووصل يوسف كنج القاهرة في ١٣ سبتمبر ، ونزل بقصر شبرا « وضربوا لحضوره مدافع » ثم أنزله الباشا بمنزل يطل على بركة الأزبكية « وعين له ما يكفيه ، وأرسل اليه هدايا وخيولا ، وما يحتاج اليه » .

وأما قزلاز أغا ، فقد وصلت القاهرة الأخبار منذ ٢ أغسطس ١٨١٠ بحضوره « من طرف الدولة وعلى يده أوامر وخلعة وسيف وخنجر لمحمد علي باشا ، وصحبته أيضا مهمات وآلات مراكب ، ولوازم حروب لسفر البلاد الحجازية ، ومحاربة الوهابيين » وكان محمد علي متغيبا عن القاهرة ، ومشغولا في حربه مع البكوات المماليك في الصعيد ، حيث اقتصر عليهم عند جسر اللاهون في ٢٠ يولية ، وكان يستعد للالتحام معهم في المعركة التي شتت شملهم في الشهر التالي عند البهنسا . ولكن رجال حكومته في القاهرة احتفوا بعيسى أغا عند وصوله احتفاء طيبا . وقد وصل هذا شبرا يوم ١١ أغسطس « فعملوا له هناك شنكا وحراقات وتعليقات قبالة القصر الذي أنشأه الباشا بساحل شبرا ، وخرجوا لملاقاته ( ثم ) عملوا له موكبا عظيما وطلع الى القلعة ، وضربوا عند طلوعه الى القلعة مدافع » . وأحضر قزلاز أغا خلعة من القسطنطينية لاسماعيل بن محمد علي ، « فعملوا ديوانا بالقلعة ، وألبسوها لابن الباشا ، وجعلوه باشا مير ميران ... وضربوا شنكا ومدافع » .

ولكنه سرعان ما تبين أن قزلاز أغا — على غير مألوف عادة رسل الباب العالي — يرفض كل ما يريد رجال الباشا أن يقدموه له من هدايا ، بل وأبى أن ينزل بالمنزل الذي أعده الباشا لسكناه ، وكان هذا « التحفظ الشاذ » دليلا على أن الأوامر التي أتى بها رسول الباب العالي في هذه المرة كانت صارمة شديدة ولا يحتمل تنفيذها أى امهال . وأن علي الباشا أن يخرج بجيشه سريعا الى الحجاز ، فبادر محمد علي بالعودة الى القاهرة ، ووصلها في ١٧ سبتمبر ، وراح يؤكد للأغا أنه مهتم جد الاهتمام ، ومن زمن طويل باتزاع الحرمين الشريفين من أيدي الوهابيين ، وأنه تعهد بالقيام بهذه المهمة



منفردا من بضعة شهور خلت • ولم يطل مقام قزلار آغا فغادر القاهرة الى القسطنطينية في ٢٩ سبتمبر ؛ ولكن قبل سفره كان الباشا قد بدأ يسعى لدى الباب العالي ، لاستصدار عفو السلطان عن يوسف باشا ، وارجاع ولاية الشام اليه ، وعزل سليمان باشا عنها ، ثم ابعاده ان أمكن من عكا وصيدا كذلك •

ولم يكن هناك بعد انتصار محمد علي على البكوات المماليك في معركة قنطرة اللاهون والبهنسا الأخيرتين ، ما يدعو لارجاء انقاذ جيشه الى الحجاز ، حيث انتهى الآن أكبر مسوغ استند اليه الباشا حتى هذا الوقت في ارجاء حملته ضد الوهابيين ؛ لأن الباب العالي كان قد أجاب مطالبه ، وبدأ يبعث اليه بالمهمات وأدوات الحرب التي يريدونها • أضف الى هذا أن محمدا عليا نفسه كان قد صمم فعلا على تلبية أوامر السلطان ، للأسباب التي عرفناها • ولكن ظهور مسألة يوسف كنج وسليمان باشا ، أدخل تغييرا جديدا على الموقف ، حمل الباشا على التريث حتى ينتهي الى أمر في هذه القضية •

ومما تجدر ملاحظته ، أن محمدا عليا لم يكن يريد أن يتخذ من هذه المسألة مجرد ذريعة تضم الى ذرائعه الأخرى التي توصل بها سابقا لارجاء تنفيذ أوامر الباب العالي ، بل انه كان صحيح العزم على تسوية قضية يوسف كنج وسليمان باشا التسوية التي تكفل له الاطمئنان على باشويته ، قبل اخراج أكثر قوات جيشه من البلاد وارسالهم الى أرض الحجاز البعيدة • ولقد كان من نتائج مسعى الباشا لتحقيق هذه الغاية ، وعد الباب العالي له - كما أسلفنا - بمنحه الحكم الوراثي في باشورته عند انتصاره على الوهابي •

وتتضح جدية مسعى محمد علي في ارجاع ولاية الشام الى يوسف كنج من الأسباب التي استند عليها في المطالبة بعزل سليمان باشا الكرجي ، وتأمين الدولة له ( أي لمحمد علي ) من شروره • وأما هذا المسعى فقد بدأ وقزلار آغا لا يزال في القاهرة ، فكتب محمد علي الى الباب العالي في ٢٥ سبتمبر ١٨١٠ رسالة طويلة ، يلتمس ليوسف باشا العفو من السلطان والغاء عقوبة الاعدام التي صدرت عليه ، واطلاقه والافراج عنه ، وتوجيه ايالة الشام اليه •

وتضمنت هذه الرسالة شكوى محمد على من سليمان باشا ، وكانت شكوى مريرة ، بدأها بقوله : ان هذا الأخير ينتمى الى نفس الجنس الذى ينتمى اليه المالك فى مصر ، ولذلك فهو بحكم هذه الصلة « يهوى مساعدتهم قدر استطاعته » ، وقد كانت له بمحمد بك الألفى صلة وثيقة ، والأخير فى حياته كان أقوى البكوات خصومة لمحمد على ، ويعزو الباشا لمكائده السبب فى اغراء البكوات : شاهين الألفى وزملائه الذين كان محمد على قد نجح فى الاتفاق معهم فى العام السابق وحضروا مستأمنين يعيشون فى القاهرة — على نحو ما سوف يأتى ذكره مفصلا — « فأسكنهم بها ( محمد على ) بالاستئمان والصلح على أن يلتحقوا بخدمته ، فكان ( سليمان باشا ) هو الذى دعاهم الى العصيان ، بتلقيه دروس الفتنة والفساد لهؤلاء ( البكوات ) فى رسائله اليهم ، التى صار يحضهم فيها على التمرد ، ويحرك فيهم الفتنة ، مبعث ذلك فساد رأيه ثم رغبته فى تعطيل محمد على عن القيام بالمهمة التى أسندت اليه ، أى اقتاذ الحرمين الشريفين . الأمر الذى ترتب عليه كذلك ، اضطرار ( محمد على ) الى تحمل نفقات كثيرة » بسبب استنفاذه للنضال والحرب مع المالك . وفضلا عن ذلك ، فقد دأب سليمان باشا على « تحرير الشكاوى فى حق هذا الخادم المطيع ( أى محمد على ) الى الدولة العلية ، والى أولياء الأمور ( بالباب العالى ) دون أن يكون لهذه الشكاوى أصل أو سبب » .

ثم استطرد الباشا يقول : ولكنه قد تمكن من ازالة غائلة المالك « بعد السيف والله الحمد ، بفضل ما يملكه من قوة وقدرة فى ظلال جلالة السلطان ، وأعطى المناصب التى كانت أعطيت ( للمالك ) الى رجال حكومته ، فكان ما فعل سليمان باشا من حيث تحريك الفتنة والحض على العصيان ، مبعث خير فى النهاية ، وعسى أن تكرر هوا شيئا وهو خير لكم » .

ومع ذلك فلا يعنى هذا انتفاء الخطر من ناحية سليمان باشا ، اذ يتوقع محمد على « عند ارسال ولده طوسون أحمد باشا مع جنده المشاة المعينين للذهاب بطريق البحر الى جهة الحرمين الشريفين ، وعند سفر ( محمد على ) قريبا بطريق البر ، بعد ذهاب ولده ، — يتوقع ( محمد على ) قطعاً أن يعود سليمان باشا الى مألوف عادته القديمة ، فيعمل على تحريك الفتنة ، ويدأب

على الحاق الأذى به : حيث انه عاجز كل العجز عن الذهاب الى الحجاز ، وان كان قد ( طلب الباب العالي ) منه ذلك ، لأنه لا جند ولا قوة لديه ، ومع أنه يجب على ( محمد علي ) أن يمضى فى مهمته غير عابئ بفتن سليمان باشا لاعتقاده أن من عمل صالحا فلنفسه ، ومن أساء فعليها ، الا أن المصلحة تقتضى أن لا يترك خلف المنتدب لمهمات جسيمة لم يتيسر لأحد القيام بها منذ خمس سنوات ، وعشر سنوات ، وعشرين سنة ، من يقوم بتحريك الفتنة ضده ، ويعمل على افساد الأمور عليه ، ولا أن يكون مثل هذا الرجل فى جواره ، حتى يهدأ خاطره ولا ينصرف ذهنه الا للمهمة المكلف بها .

« وعلى ذلك ، فاذا دفع المشار اليه ( أى سليمان باشا ) وأزيل من جواره ، ووجهت اىالة الشام الى يوسف باشا كنج ، مع التفضل بالصفح عن ذنبه والعفو عنه ، وإبقاء وزارته ، دخل الاطمئنان الى قلب ( الباشا ) وتسنى انجاز مأمورية الحجاز بكل سرعة .

« وليس مبعث ما يسأله ( محمد علي ) سوى ما تستلزمه طبيعة المهمة المكلف بها ، من حيث ما يجب لتسهيلها من دفع عوامل الشر عنه ، ولم يكتب ما كتب لغرض نفسانى ضد سليمان باشا أو لتحيز فى جانب يوسف باشا . آية ذلك أنه ما كتب شيئا منذ أن ولى الوزارة فى شأن هذين ، سواء كان خيرا أم شرا ، الا ما أملتة الوقائع الصحيحة . وقد توسط الآن فى الشفاعة ليوسف باشا كنج حسبة لله ، نظرا لأنه يدين بالعبودية لجلالة السلطان ، ولا ذنب له ، وتعرض لغضب جلالته ، بسبب ما اقترأه عليه ( خصومه ) زورا وبهتانا . وحيث ان يوسف باشا قد التجأ الى محمد علي ويعده مسموع الكلمة ، وموضع اعتبار لدى الدولة العلية ، يرجو ( محمد علي ) أن يقبل السلطان شفاعته ، وقد قال تعالى : « والكاظمين الغيظ والعافين عن الناس » .

واختتم الباشا رسالته بتكرار الرجاء فى « دفع سليمان باشا الذى يجزم ( محمد علي ) يقينا أنه يسعى فى المعاسد المفضية الى الشرور والتى يتسبب عنها انشغال البال أثناء قيامه بمهمة الحجاز ، ويرجو ابعاده من جواره ، مع اصدار العفو عن يوسف باشا كنج واطلاقه ، ( ومحو عقوبة الاعدام عنه ) وتوجيه اىالة الشام اليه ، وأنه ( أى محمد علي ) لم يكن فيما سطره لا متحيزا



ضد سليمان باشا ولا متجنبا عليه ، فضلا عن أنه لم يكن مدفوعا بعوامل نفسانية ضد هذا الأخير لا سبب ولا موجب لها » .

وعاد محمد علي في ٣٠ سبتمبر يكرر رجاءه في العفو عن يوسف باشا وارجاع ولاية الشام اليه ، وابعاد سليمان باشا « من جواره » ؛ فذكر نفس الحجج التي ذكرها في رسالته السابقة ، مينا أن بقاء سليمان باشا على حدود باشويته ، يثير الفتن ويحبك خيوط المؤامرات ضده ، ويعطل خروجه الى الحجاز ، مع ما يترتب عليه التأخير في انهاء مهمة الحرمين الشريفين ، واستشراء فتنة الوهابيين في بلاد العرب تبعا لذلك ، من ضرر عظيم لا يقتصر أذاه على محمد علي ، بل يلحق بالدولة بأسرها . وأكد الباشا أنه سوف يقوم بانجاز هذه المهمة وحده ودون انتظار أية معاونة من أحد ، بمجرد أن يقبل الباب العالي رجاءه .

ومع أن الباشا ظل مهتما في اكمال استعداداته لحملة الحجاز ، وجلب سفن الداو أو الضاو الى ميناء السويس لنقل الجند ، فقد استمرت قضية يوسف كنج وسليمان باشا تحتل مكانا ظاهرا في تفكيره ؛ وكان لا يسعه انفاذ جيشه الى الحجاز ، وخطر البكوات المماليك لا يزال ماثلا ، طالما بقي سليمان باشا يرأسهم ، ويحضهم على جمع فلولهم ، واستئناف القتال مع الباشا . والثابت أن الخطر المباشر ، قد طفى في هذه الفترة على التفكير في أي غرض آخر ، بعيد أو قريب ، استهدفه الباشا من حملته المزمعة على الحجاز .

وقد شفع محمد علي وساطته في حق يوسف كنج لدى الباب العالي ، يبذل المال الكثير في القسطنطينية ، ونشط كتخداة محمد نجيب وسائر وكلائه ، يسعون بكل همة لاستصدار العفو عن يوسف كنج وارجاعه الى ولايته ، فكتب أحد هؤلاء ، سليمان أفندي ، منذ ١٩ سبتمبر يطمئن « محمد علي » بأن المساعي مبذولة لهذه الغاية ؛ ولكن جهود هؤلاء الوكلاء لم تأت بنتيجة لتمسك الباب العالي بموقفه ، وبدلا من أن يقبل هذا وساطة محمد علي بعث يأمر محمدا عليا برمي رقة يوسف باشا ، وجاء في أمره هذا اليه (في أكتوبر سنة ١٨١٠ ) ، أن الباب العالي كان قد عهد الى يوسف كنج بالولاية على مقاطعات غنية كثيرة ، مثل دمشق وطرابلس الشام ، لقاء ان يقوم بمحاربة

سعود بن عبد العزيز وطرده من الحرمين الشريفين ، ولكن يوسف كنج لم يفكر الا في مصلحته الخاصة ، ولم يهتم بهذه المسألة ، بل انه لم يلبث أن اتحد مع الوهابي ، مع ما في ذلك من خروج على الشريعة الاسلامية ، ولما كان السلطان قد علم أن يوسف باشا قد ذهب الى محمد علي لاجئا ، فقد أصدر أمره الى هذا الأخير أن « يبعث الى القسطنطينية بأقصى سرعة رأس يوسف كنج مقطوعا » .

وفي ١١ أكتوبر من العام نفسه ، كتب أحمد شاكر من القسطنطينية الى محمد علي ، يوضح الأسباب التي جعلت « أبواب الشفاعة ليوسف باشا والتماس العفو عنه مغلقة » ، وينبه بإرسال الأمر الصادر الى الباشا بقطع رأسه وإرساله الى الدولة ، وهو الأمر السالف الذكر . فذكر أحمد شاكر أن سبب غضب الباب العالي على يوسف باشا ، هو « كسله وتراخيه في مسألة استخلاص الحرمين الشريفين من الوهابيين » فصدر فرمان من السلطان بإعدامه حيث اعتبر مسلك يوسف كنج « مخالفا للدين والشرع » ولذلك فقد صارت « أبواب الشفاعة مسدودة » ، بل وأصدر السلطان أمره الى الباشا برمي رقبته ، ولا معدى عن تنفيذ هذا الأمر نظرا لما ظهر من « استهجان » لوساطة الباشا وشفاعته في حق يوسف كنج .

فكان هذا الفشل صدمة لمحمد علي ومخيبا لآماله ، حتى ان ( دروشتي ) الذي استطاع أن ينفذ الى سريرة الباشا ، بحكم صلاته الوثيقة به من وقت وصوله الى الولاية ، وأحاديث الباشا الكثيرة معه عن مشروعاته وأهدافه ، لم تقته ملاحظة أن وساطة محمد علي لم تقابل بترحاب في القسطنطينية ، مما أحدث أثرا سيئا في نفسه ، لما سوف يترتب على رفض إرجاع يوسف كنج الى باشوية دمشق من تعطيل لأطباع محمد علي في سوريا ، ولو أن هذا الأخير - كما استطرد ( دروشتي ) في رسالته التي قل فيها هذا الخبر الى حكومته في ١١ نوفمبر - « يتذرع ( لتبرير وساطته ) بدعوى أن قسما من الفرسان السوريين في جيشه ، والذين خدموا سابقا تحت قيادة يوسف كنج أيام ولايته في الشام ، يرفضون السير ضد الوهابيين ما لم يرجع يوسف كنج الى باشويته » .

ولكن هذه الصدمة ما كانت لتثنى ( محمد على ) عن عزمه ، وهو الذى قرأه على انقاذ جيشه الى الحجاز ، بل كانت على العكس من ذلك مبعث نشاط جديد لاستئناف المسعى لدى الباب العالى بكل همة . ولما كان الديوان العثمانى من جهته لا يسعه الاستغناء عن خدماته ، ويغنى القضاء على الوهابى ، ولا يوجد من الولاة فى الدولة من يستطيع انقاذ جيش قوى ، وكامل العدة لهذه الحرب ، التى اعتبرتها الدولة العثمانية حربا دينية ، فقد تضافرت العوامل التى ساعدت على اقتراج الأزمة .

### الباب العالى يعد بالباشوية الوراثية :

فقد مضى محمد على فى استعداداته ، ولكنه اشترط شرطا أساسيا لخروجه شخصيا الى الحجاز ، لضمان نجاح الحملة المزمعة ، أن يعفو السلطان عن يوسف كنج ، وأن يعزل سليمان باشا من ولاية الشام ، فكثر المراسلات بين القاهرة والقسطنطينية فى الشهور الستة التالية ، تبين فى أثنائها لمحمد على أن الأمور قد تخرجت بينه وبين الباب العالى بسبب تأخر خروج جيشه الى الحجاز ، لدرجة أنه صار حتما عليه أن يرسل هذه الحملة لقتال الوهابيين ، سواء أجاب الباب العالى مطلبه : ( العفو عن يوسف كنج وعزل سليمان الكرجى ) أم لم يجبهما ، وهذا اذا شاء عدم الاصطدام معه وعلان الثورة عليه ، وهو ما لم يكن فى وسعه ولم يكن فى صالحه - للظروف والأسباب التى عرفناها - أن يفعله ، ولقد كان من أثر تخرج الأمور بينه وبين الديوان العثمانى فى هذه الفترة ، أن قرأ رأى محمد على على درء خطر مكائد سليمان باشا عنه ، ومعالجة مسأله بالوسائل التى فى وسعه هو اللجوء اليها ، ظالما بقى الباب العالى مصرا على بقاء سليمان باشا فى ولايتى الشام وصيدا ، ولا يريد عزله من حكومة دمشق ، فكان هذا العزم مبعث الكارثة التى حلت بهم هذه الكارثة المروعة ، أن الباب العالى - كتسوية لقضية يوسف كنج وسليمان باشا - وعد محمدا عليا باجابه الى المطلب الذى نشده دائما ، وظل ركن الزاوية فى سياسته بأسرها فى هذه الفترة : انشاء الحكم الوراثى فى باشويته .



ثم انه تبين في أثناء هذه الشهور الستة للسلطان كذلك ، أن محمدا عليا بالرغم مما بدا منه من لجاجة في قضية يوسف كنج وسليمان باشا ، قد صح عزمه فعلاً على القيام بحملة الحجاز ، فقطع شوطاً بعيداً في الاستعداد لهذه الحملة ، وأرسل قطع أسطوله من بولاق لتركيبها في السويس لنقل الجند ، كما شرع في شحنها بالمؤن والذخيرة ؛ فلم يكن هناك معدى اذن ، لضمان نجاح هذه الحملة من نزول الباب العالي شيئاً عن موقفه ، لا سيما وقد اشترط محمد علي لذهابه بنفسه الى الحجاز مع جيشه اجابة مطالبه ، فكان وعد الباب العالي باعطائه الحكم الوراثي أولاً ، ثم كان عفوه عن يوسف كنج ثانياً ، بل ووعد الباب العالي بتنصيب يوسف كنج والياً على جدة ، كسوية نهائية لمسأله .

وكان من الواضح أنه اذا نجح محمد علي في حملته ضد الوهابيين ، زاد قدمه رسوخاً في باشويته ، بحيث يتعذر على سليمان باشا مناوآته ، لا سيما بعد أن يجرده من « الأداة » التي استخدمها في تحريك الفتنة في مصر : البكوات المماليك ، وبحيث يستطيع محمد علي تجديد المسعى في مسألة يوسف كنج ، ومن أجل الظفر بالباشوية الوراثية ، مقصده الأول دائماً اذا أخلف الباب العالي وعده .

واستؤثقت المراسلات بين محمد علي والباب العالي ، بكتاب بعث به اليه في ١٨ اكتوبر ١٨١٠ ، محمد عارف أحد وكلاء الباشا في القسطنطينية ، يستنهض همته في موضوع الحرمين الشريفين ، ويذكر له أن ما ظهر من تصميم الباشا على محاربة الوهابيين ، قد قوبل « بالدعوات الطيات الصالحات » من شيخ الاسلام ، الذي سطر كتاب ثناء وتقدير للباشا ، ولكن الباشا بقى متمسكاً بمطلبه : عزل سليمان باشا من ايالة الشام ؛ وعاد يؤكد في ٣ نوفمبر ، أن سليمان باشا لاينى يتراسل مع البكوات المماليك ، بالرغم من عداة هؤلاء المستمر لمحمد علي ، حتى انه اضطر الى قتالهم ، « واعمال السيف فيهم » وقال انه يسوءه أشد الاستياء أن يكون الباب العالي قد كلفه « بأمورية انقاذ الحرمين الشريفين من أيدي الوهابيين مستقلاً ومتعهداً بهذه المصلحة الجسيمة وحده » بينما تجرى المكاتبات في الوقت نفسه بين

سليمان باشا وبين البكوات المماليك ، وتقوم بين الفريقين صداقة اشتمر أمرها بين الناس ، كما صار معروفا للجميع أن هناك مراسلات بين سليمان والبكوات ؛ ثم قال محمد علي : « ان سليمان باشا لا ينبغي من مصادقته للبكوات وتراسله معهم سوى الحيلولة دون تمكين ( محمد علي ) من القيام بهذه المأمورية الحجازية ، وأن ( سليمان ) لن يحجم عن بذل كل ما يملك في هذا السبيل حتى ينتقم منه » ، لا سيما وأن مئات من الأشقياء ( المماليك ) صاروا يقيمون الآن بولاية السودان فارين من مصر ، ومع أن هناك خلافا بينهم فيما يجب أن يفعلوه : أيذهبون الى تونس ومنها يبحرون الى فرنسا ، أم يذهبون الى الوهايين عن طريق الحبشة ، أم ينضمون الى سليمان باشا ، فيذهبون عن طريق الجبل ( على طول شاطئ البحر الأحمر ) الى ظهور الابل الى القدس ، فقد استحسنوا جميعا الرأي واستصوبوه ، وقرروا الذهاب الى سليمان باشا » .

وقد أندر محمد علي في رسالته هذه « أنه اذا اتضح له أن البكوات قد صبح عزمهم فعلا على الذهاب الى سليمان باشا فانه لا محالة سوف يسلط عندئذ قواته على جهة العريش وغزة ، ويرسل الى تلك الجهات قدرا من العساكر البدو ليقطعوا السبيل على المماليك ؛ ثم انه لما كان واضحا أن الباشا المذكور ( سليمان ) لا يقتصر على كل حال على الاشتغال بخاصة نفسه ، بل سوف يتصدى بعد سفر ( محمد علي ) من مصر الى الحجاز ، ويعمل لنشر المفاسد ، وارباكه حتى يوقعه في الغلط ، فان بقاء سليمان في ولايته سوف يعطل خروج ( محمد علي ) في جيشه ضد الوهايين ، ولذلك فانه يعود فيطلب مكررا ضرورة عزل سليمان باشا من ايالة الشام » .

وفي ٢٥ نوفمبر عاد محمد علي يكتب مرة أخرى الى الباب العالي : « أن حاجته لابعاد سليمان باشا من ولاية الشام قد باتت أمرا ظاهرا ظهور الشمس في رائحة النهار ، لأن لديه من المعلومات الوثيقة ما يجعله يجزم قطعا بأن سليمان ( سوف يجترىء على باشويته ) وقت سفره في الحجاز . وأما اذا لم يبعد سليمان باشا من ايالة الشام فسوف يضطر محمد علي الى البقاء في مصر ، ويكتفى فقط بارسال العساكر المرتبين بحرا بالضرورة ، وهو لا يدري

حينئذ اذا كان من المنتظر أن ينجح هؤلاء في تحقيق المهمة المكلفين بها والوصول الى الغرض المنشود - ( أى هزيمة الوهابيين واستخلاص الحرمين الشريفين منهم ) - أم يكون الفشل نصيبهم » •

وقد انطوى هذا التحذير على « تهديد » خفى بأن الباشا قد يعدل في آخر لحظة عن انفاذ الحملة كلية ، حيث أنه قد صار مشكوكا في تسيجتها اذا هى ذهبت بدونه •

وعلاوة على ذلك ، فقد اختار محمد على هذا الوقت بالذات ، ليعرض ( مشروع استقلاله ) بصورة واضحة محددة على القسطنطينية ، ويطلب اعطائه « وضعاً » مماثلاً لوضع وجاقات الغرب ، فبعث الى كتحده محمد نجيب في ٢٤ نوفمبر ١٨١٠ برسالة مطولة ، تحدث فيها عن هزائم جيوش الدولة على يد الروس ، والتي كان من أثرها أن اضطر السلطان الى طلب النجدة من نابليون ، ثم استورد من ذلك الى عرض (مشروع استقلاله) ، وذكر مزاياه ، والفائدة التي تعود من تحقيقه على الدولة ذاتها • فقال : « ولقد وجدت الوسيلة ( التي يمكن بها خدمة الدولة ) وقد سبق لى أن ذكرتها لكم - مخاطبا نجيب أفندى - وهى أن يعلن الباب العالي اىالة مصر ( حرة ، فى نفس الوضع ) الذى لوجاق الجزائر والوجاقات الأخرى ، فانه اذا حدث قيام حالة حرب بين الانجليز والامبراطورية العثمانية ، فسوف يكون فى وسعى البقاء بمنأى عن هذه الحرب ، وأظل على صلات طيبة مع الانجليز ، وأستطيع حينئذ الحصول على خمس أو عشر سفن كبيرة ، أرفع عليها علم الوجاق ( المصرى ) فأجعل هذه السفن تطوف فى البحر الأبيض ، ولن ألقى صعوبات ما فى تموين أهل القسطنطينية بالغلل وسائر أصناف الحبوب ، وبالدخائر المصرية ، وسوف أعمد الى شحنها بكميات وفيرة من هذه المواد ، وأبعث بهذه السفن الحملة الى القسطنطينية دون انقطاع ، ومن ناحية أخرى فلن تصادف مهمة استخلاص الحرمين الشريفين المسندة الى أية صعوبات تعطلها ، ( فسوف يقوم بها الباشا فوراً ، وهو مطمئن الى نجاحه فى هذه المهمة ) ، حتى اذا انتهت مهمة الحرمين الشريفين ، يعمد جلالة السلطان الى سحب هذا ( الوضع ) الذى أعطى لاىالة مصر ، وتعود هذه الى الوضع



الأدنى الذى كان لها ، كمقاطعة عادية من مقاطعات الدولة فحسب ، وما نحن وأهل هذه البلاد الا عبيدا لمولانا صاحب الجلالة » .

وهكذا ، كان من الواضح مما جاء فى هاتين الرسالتين ، أن الباشا بما أبداه من تشكك فى نجاح الحملة اذا خرجت بدونه ، وبما تقدم به الآن من طلب صريح ، يبنى منه رفع ولايته الى مرتبة « الوجاقات » قد صار يلوح بأن انقاذ جيشه الى الحجاز مرتين باجابه ، ليس الى مطلبه الخاص بعزل سليمان باشا من اية الشام فحسب ، بل واعطائه الحكم الوراثة فى مصر كذلك .

ولقد كان لهذا التهديد الخفى أسوأ الوقع فى دوائر الباب العالى ونشط المعارضون ، لمطالب محمد على ينشرون دعاية منسمة ضده ، وأذاع بعض بطانة السلطان العثمانى عن مطالب محمد على ، ان تلك الاحجج ودعاوى ، لا يبنى منها الباشا سوى المماطلة والتسويف ، وأنه لن يخرج لحرب الوهابيين ، « ولو بذل له السلطان ملك الدنيا بحالها » ، ولقى وكلاء الباشا نصبا وتعبا فى دفع هذه الاتهامات عن مولاهم ، وراحوا يحذرونه مغبة ارجاء ارسال ابنه طوسون باشا قائد الحملة العام الى السويس والى ينبع ، كما صاروا يحذرونه من اتخاذ صلات سليمان باشا بالبكوات الممالك ذريعة للتخلي عن الحملة أو للإبطاء أكثر مما وقع فى اتقاها . وفضلا عن ذلك فقد راحوا من ناحية أخرى يبذلون كل ما وسعهم من جهد وحيلة لالتماس العفو السلطانى ليوסף كنج ، وانهاء مسأله بصورة تبعث على الرضى وتحفظ سمعة محمد على الذى أخذ على عاتقه أمام الملأ التوسط فيها ، ثم انهم كدوا وكدحوا حتى يظفروا من الباب العالى بجواب شاف للمسألة التى أثارها جديا الآن محمد على ، وهى رفع اية مصر الى مرتبة الوجاق على نمط وجاقات الغرب ، وعلى أساس تقرير الوراثة فى باشويته ، ولقد تبين لهؤلاء الوكلاء أثناء مساعيهم هذه أن الأمل عظيم فى نجاحها ، على الأقل بالدرجة التى تكفل قدرا كبيرا من الرضى ، لو أن الباشا أهدى جيشه الى الحجاز بكل سرعة .

وعلى ذلك فقد بادر محمد عارف ومحمد نجيب بالكتابة اليه من القسطنطينية فى ٨ ديسمبر يستحثانه على ارسال ولده طوسون باشا الى السويس ، ويؤكدان له « أن وصول هذا الخبر الى الآستانة يحدث أثرا

كبيراً في دوائر الديوان العثماني ، ويكون مدعاة لبشر وفرح عظيمين ، وبخاصة لأن هناك كثيرين ممن يعارضون اجابة مطالب الباشا ، ويزعمون أن من العبث توقع قيام ( محمد علي ) بهذه الحملة ، لأنه لو أعطى الباشا الدنيا بأسرها لما تحرك الى الحجاز ولما أرسل أحداً في هذه المهمة .

وفي ٢٠ ديسمبر ١٨١٠ بعث اليه محمد نجيب برسالة على غاية من الأهمية ، يوضح له جسامة الأخطار التي ينطوي عليها تردده في اتخاذ جيشه الى الحجاز ، ويبلغه شدة تدمير الباب العالي وشكواه المريضة مما يظهر له من مماطلة من جانب الباشا في هذه المسألة . ولهذه الرسالة بفضل ما تضمنته آثار خطيرة ، من حيث انها جعلت الباشا يحزم أمره نهائياً على اتخاذ الحملة الوهابية دون أي إبطاء من جهة ، واتخاذ الاجراءات التي اعتقد وجوبها ، وكان في قدرته هو اتخاذها « محلياً » لتجنيب باشا شرويه شرور سليمان باشا « واجترأه عليها » أثناء غيبة جيشه في بلاد العرب البعيدة . وأما نص هذه الرسالة بتاريخ ٢٣ ذي القعدة ١٢٢٥ و ٢٠ ديسمبر ١٨١٠ فكان الآتي :

« من محمد نجيب الى مولاي صاحب الدولة ( محمد علي )  
« لم أقصر في تبليغ جميع ارادات وافادات أفندينا ( محمد علي ) كما أمر ... وقد حدث ذات ليلة أن دعاني أحد عظماء الدولة لمقابلته في عزلة ، ودام الاجتماع بيننا أربع ساعات متصلة ؛ فقال هذا العظيم : يا نجيب أفندي . دعنا نطرح الرسميات جانباً في هذه الجلسة ، وتكلم بصراحة ووضوح . فانك لم تترك شيئاً الا قلته لنا ولغيرنا ، في صالح حضرة والي مصر ، اما كتابة واما مشافهة . ولكن اني اسألك ماذا فعل المشار اليه لتنفيذ أية ارادة أصدرتها الدولة العلية اليه ؟ لقد أهمل ( أوامرها ) جميعها ، وهو وزير منذ ست سنوات . لقد اكتفى بأن صار يعد بارسال ستين ألف كيلة من الحنطة وبضع مئات من أكياس النقود الى مولانا السلطان صاحب الشوكة ؛ وذلك في العام الماضي فقط . ولا يمكن أن تكون هذه الخدمة في خلال ست سنوات مبعثاً للرضى والاطمئنان

« ثم ان ( محمد علي ) - كما استمر هذا العظيم يقول - كان قد وعد منذ ثلاث سنوات بارسال خمسمائة كيس نقداً لاعانة الجهاد ( ضد الوهابيين )

ثم طلب أن يستبدل بها ارسال ذخائر ، فصرح له بذلك . ولكن لم يظهر لهذه الذخائر أى أثر الى الآن . وبالرغم من مضي أكثر من ثلاث سنوات على احالة مسألة الحرمين الشريفين الى عهده ، فقد ظل يتخلص دائما من القيام بهذه المهمة ، فيقول : سأذهب هذه السنة ، أو سوف أذهب فى السنة القادمة ؛ ولم نلمس أثرا يدل على وجود أية نية لديه فى هذا الشأن . بل كان كل ما شهدناه هو المماطلة والتسويق فحسب ، وقول « لعل » و « ليت » .

« ومع أنه تعهد قطعا فى العام الماضى وأكد الكلام بأنه سوف يخرج الى الحجاز بعد ثمانى شهور دون انتظار لما يفعله واليا الشام وبغداد ، ودون أن يطلب ( مليما ) واحدا ، أو حتى ما يساوى ( المليم ) من الدولة العلية ؛ وبالرغم من الاغداق عليه بالمهمات والادارات الكثيرة ، وفى وقت الضيق هذا ( الذى تمر به الدولة ) ، ثم اعلاء قدره ، وتلطيف خاطره بهذه الصورة التى لم يسبق لها مثيل ، من جانب الطرف الهمايوني الأشرف بتفضيله بارسال وكيل الخزينة الهمايونية له ، فانه لم ينفذ وعده بحجة الأمراء ( البكوات ) المماليك .

« فهل تعتقدون أن مسألة هؤلاء البكوات ، مسألة ذات خطورة حقيقة ، أم أتم تحسبون أنكم تستغفلون الدولة العلية بذلك ؟ نعم ان قهض البكوات لعهدهم أمر واقع ومسلم به ، ولكن لماذا لم يرسل ( محمد على ) رأسين أو ثلاثة رؤوس مقطوعة الى مقر سياسة السلطنة العثمانية ، وعلى الأخص بعد خيانة شاهين بك ( الألفى ) الذى أنعم عليه محمد على بانعامات كثيرة ؟ ولماذا أحضره اليه ( الباشا ) مرة بعد أخرى ، ثم أكرم وفادته فى المرة الأخيرة أكثر مما فعله معه فى المرة الأولى ؟ وهل يمكن اذا فكرنا فى الأمر قليلا أن يقبل العقل ما فعله ( الباشا ) ؟ أو ليس هذا دليلا على أن ما فعله محمد على نوع من التواطؤ مع الأعداء ؟ .

« لقد جرى ما جرى ، ولنضرب الآن صفحا عنه . ولكن ( الباشا ) بالرغم من تعهده فى عريضته للباب العالى هذه المرة فى أثناء توجهه لمحاربة البكوات ، وهى العريضة التى قال فيها : انه سينهى مسألة البكوات فى ظل الدولة ، وانه لن ينقض عهده أيضا فيما يتعلق بالمسألة الحجازية حتى انه ترك كاتب ديوانه فى مصر ( القاهرة ) ، لانجاز الاستعدادات اللازمة ، حتى اذا



عاد ( من محاربة المماليك ) خرج فورا بجيشه الى جهات الحجاز ، ودون أن يجعل هذا الجيش يدخل القاهرة ، بالرغم من هذا كله ، صرف ( الباشا ) نظره عن وعده ، كأنه لم يكتب شيئا من هذا القبيل ، وكأنما لا علم له بشيء من ذلك جميعه ؛ ثم راح يعلق حركته وتوجهه ( الى الحجاز ) على عزل والى الشام ( سليمان باشا ) .

« فيا عزيزى نجيب أفندى ، بماذا يضره والى الشام ؟ أيجوز أن تتحاشى وزيرا شجاعا جبارا كسليمان باشا بسبب أمور طفيفة كهذه ؟ لقد أرسل حضرة سليمان باشا فى العام الماضى ، وفى وقت حاجتنا وضيقتنا مؤنا تزايد على المائة والخمسين ألف كيلة من الحبوب ، عدا ما أرسله من نقود تزايد على الألفين والخمسمائة كيس . وعلاوة على ذلك فانه منذ أن نصب واليا لصيدا ، حرص أعظم الحرص على عدم التذرع بشتى الأعذار والدعاوى للتخلص من الطلبات التى طلبت منه ، وعلى عدم تأخير مصالح اليوم الى الغد كما حرص على الظفر بالرضى الشاهانى ؛ وهو يستعد الآن لانجاز ما يلزمه للتوجه الى الأقطار الحجازية حسب تعهده .

« ولكن حضرة ( الباشا محمد على ) اعتذر دائما عن اجابة شيء مما طلب منه ؛ وقبلت الدولة اعتذاره عن تأخره فى هذه المسألة الخيرية ( الحجازية ) ؛ ورضيت بارساله الستين ألف كيلة من الحنطة ، والخمسمائة كيس من النقود ؛ وهذا مع العلم بأنه من المشكوك فيه أنه سوف يرسل حتى ذلك . وأما الوزراء العظام وسائر الأمراء الكرام ، فقد بادروا بتقديم اعانة الجهاد ، مرة ومرتين وثلاث مرات ... ( وهم كذلك ) رغم حاجتهم للمساعدة من الدولة ، بسبب حروبهم المستمرة ضد الأعداء ، منذ ثلاث سنوات ، قد باعوا فراءهم وسروجهم ، واستدانوا مبالغ طائلة من المال ، وبعثوا بذلك كله للدولة ...

« لقد كنا طلبنا من حضرة الباشا ( محمد على ) ارسال خمسمائة كيس نقدا ، ليس فى لغة الأمر ، ولكن فى رجاء المتسول وضراعتة ، وعلى أن ينال فى نظير ذلك حصّة من ايرادات أية جهات أو أقاليم يريدونها ؛ أى أننا لم نطلب شيئا من غير مقابل ؛ فحصلنا منه على أعذار متنوعة . ثم طلبنا مقدارا

من المال يتبرع به الأهالي كل فرد حسب قدرته ، بدلا من هذه الأكياس ولكنه لم يفعل ، بل انه لم يقرأ على الأهالي فرمان الذي وصله ... » ونحن ما أوضحنا حاجتنا ، والتسنا المساعدة من حضرة الباشا ، الا لاعتقادنا بأنه وزير الدولة الصادق . ومع هذا فلو أننا أعطينا هذا فرمان الى أى فرد من أهل مصر ، مهما بلغت ضالة شأنه ، وقلنا له خذ هذا فرمان واذهب الى مصر ، واجمع من أهل الاسلام ومن محسوبي الدولة العلية ، ما تستطيع أن تجمع من الفضة أو النقود، من غير أن يعلم بذلك حضرة والى مصر ، ثم ابعث الينا بما تجمع ، لكان ميسورا أن تصلنا مئات الأكياس من النقود .

» فيا صديقى نجيب أفندى ، لنفرض جدلا أن اقليم مصر ليس للدولة العلية ، وانما تملكه دولة أخرى ؛ فهل اذا اعتزمنا ارسال شخص بكتاب الى مصر ، وطلبنا قدرا من المال لاعاتنا في وقت الضيق ، أكان يفشل في مهمته ؟ كلا . لأن مصر وقتئذ سوف تهب لمساعدتنا ... وهكذا لدينا أشياء كثيرة أخرى للكلام فيها ؛ ولكن ما الفائدة من ذكرها ؟ .

» فضلا عن ذلك ، فان حضرة الباشا ( محمد على ) اذا اهتم بمسألة الحرمين الشريفين وسعى لادخال السرور على نفس مولانا « السلطان » فانه يكون كمن قدم للدولة كل ما ذكرته . وعلى ذلك فسوف قبل جميع مطالبه ، ويكون مقربا ومرضيا عنه أكثر من سائر الوزراء ، وموضع لفتات وانعامات الذات الشاهانية التى لا نهاية لها ، والتى يعجز اللسان عن بيانها ، وسوف ترون ذلك بأعينكم حين وقوعها .

ذلك كان حديث ( رجل الدولة العظيم ) مع قبو كتخدا الباشا ؛ وقد أكد محمد نجيب على الباشا أن « واجب المصلحة ، ومقتضى الوقت والحال » يدعو الى المبادرة بانفاذ جيشه الى الحجاز ، حتى يبلغ القسطنطينية بسرعة نأ وصول طوسون باشا ودخوله الى ينبع .

ووجه الأهمية في هذه الرسالة ، عدا بيان وجهة نظر الباب العالى في مسألة البكوات الممالك ، مما سوف تتكلم عنه في موضعه ، أنها كانت تتضمن تهديد الباشا بعبارات لا يمكن أن تخفى دلالتها على أحد ، بالتدخل

— تحت ستار استنفار المسلمين للجهاد ضد الوهابيين — في شئون باشويته فوراً ، أى تقويض أركان تلك الباشوية التى يبذل محمد على قصارى جهده لدعمها من عدة سنوات ، مما يتعذر عليه دفعه أمام سلاح الدين الذى يشهده الباب العالى فى وجهه . وكان الباب العالى قد وجه فرماناً فى أواخر يونية وأوائل الشهر التالى من نفس هذا العام ( ١٨١٠ ) الى محمد على باشا ، وقاضى مصر والقضاة ورؤساء الجند ، والأعيان ومن اليهم ، يطلب فيه التبرعات للجهاد ، وقد جاء فى هذا فرمان أن السلطان كان قد عرفهم فى فرمان سابق أغراض الروس الصحيحة الذين احتلوا ( شومله ) و ( وارنة ) وشرعوا يزحفون على القسطنطينية ، ولما كانوا قد هددوا « بحرق أبواب العاصمة » اذا لم تجب مطالبهم ، فقد انعقدت جمعية عامة فى جامع السلطان محمد للتشاور فى الأمر ، وبناء على قرارها أعلن السلطان الجهاد ، وتجنيد كافة المسلمين ، وحيث أن الدولة فى أزمة مالية ، فقد وجب على كل مسلم التبرع ، بقدر حميته الدينية ، للخزينة العامة ، معاونة منه فى هذا الجهاد ، بمقتضى الفتوى التى صدرت فى هذا الموضوع ، والتى بعث منها السلطان صورة طى فرمانه هذا . وقد أمر السلطان أن يحصل التبرع فى مصر ، لا سيما من جانب أغنياء القوم بها . ولكن هذا فرمان « لم يقرأ ، ولم ينفذ » فى مصر ، كما شكّا الآن الباب العالى ، وقد يعمد هذا الى ارسال أحد مندوبيه لجمع التبرعات « سرا » فيحرك الباب العالى الفتنة ضد محمد على تحت ستار الدعوة « للجهاد » .

أضف الى هذا ، أن الثناء على سليمان باشا لبذله قصارى جهده فى معاونة الدولة ، ووصفه بالبسالة والاقدام ، والتفانى فى خدمة الدولة ، كان ينطوى على التهديد من طرف خفى بإمكان اسناد باشوية مصر الى سليمان باشا ، وقد يستطيع هذا بالاتفاق مع الباب العالى ، انتهاز الفرصة السانحة لتدبير اخراج محمد على من مصر ، كما فعل مع يوسف كنج باشا ، الذى يسعى محمد على الآن فى ارجاعه الى ولايته « المغتصبة » منه . ولا سبيل الى نكران هذا الخطر ، لأن سليمان باشا كان فى وسعه الاتحاد مع البكوات المماليك ، الذين برغم هزائمهم الأخيرة ، كانوا لا يزالون يسعون للذهاب الى سليمان باشا الكرجى والانضمام اليه .



على أنه الى جانب هذه ( التهديدات ) ؛ تضمنت هذه الرسالة ما يبعث على الأمل ، في استجابة الباب العالي لمطالب الباشا ، عندما لوحث بأنه اذا اهتم محمد على « بمسألة الحرمين الشريفين » ، ووصلت القسطنطينية الأنباء بأن طوسون باشا قد بلغ ينبع ، وافق السلطان على ما يريده محمد على ، من حيث العفو عن يوسف كنج ؛ ورفع الباشوية المصرية الى مرتبة الوجافات أى اعطاء الحكم الوراثى لمحمد على .

فلم يعد هناك معدى حينئذ - لكل هذه الاعتبارات التى ذكرناها - عن أن يحزم الباشا أمره على اتقاذ جيشه الى الحجاز دون ابطاء آخر . ولقد كان لهذا القرار الذى اتخذه محمد على ؛ أثر ورود هذا الكتاب اليه ؛ نتيجة أخرى هامة ، هى أنه نبئت من هذا الحين فكرة الاجهاز على البكوات المماليك بأية وسيلة ، اذا تيقن لديه استحالة الاتفاق معهم ، والاطمئنان اليهم .

وفي الشهور الثلاثة التالية سارت الأمور سيرا حثيثا ، لتصفية المسائل المعلقة بين محمد على والباب العالى ؛ فقد استمر يستحثه وكلاؤه في القسطنطينية على اخراج جيشه الى بلاد العرب ، وأجاب الباب العالي مطالبه رويدا رويدا ؛ وأن كان ظل متمسكا ببقاء سليمان باشا في ايالة الشام ، ولكن خطر سليمان ، كانت قد زالت حدته عندئذ ، بسبب اقدام الباشا على الفتك « بأدواته » البكوات المماليك في مذبحه القلعة .

فقد كتب اليه محمد نجيب في ٩ يناير ١٨١١ يسرد المساعى التى قام بها ، وما قدمه من حجج وبراهين « في مناقشاته مع رجال الخاصة السلطانية ، ومع سائر كبار الدولة ، لتأييد مطالب الباشا ، بصدد مسألة الشام والمسائل الأخرى » ، ويؤكد أنه لم يقصر في تنفيذ تعليمات الباشا في شأن هذه المسائل جميعها ؛ « ولكن حيث ان ( خروج الجيش لاقاذ الحرمين الشريفين ) قد تأخر ، فقد اغتتم خصوم محمد على هذه الفرصة وراحوا يقولون للسلطان : هل رأيتم يا مولانا كيف أن ريب نعمتكم ( محمد على باشا ) لا يقصد الذهاب الى الحرمين ، بل مراده تنظيم شئونه بالصورة التى تعود بالنفع على مصلحته الذاتية فحسب . لقد كان في وقت ما يتخذ من مسألة المماليك ذريعة لعدم الذهاب الى الحجاز ، واستمر على ذلك ردحا من الزمن ؛ ولكنه الآن

قد بدأ يجد من مسألتى الشام ( وإبعاد سليمان باشا عن ولايتها ) ، ويوسف باشا كنج ( واستصدار العفو عنه ، وإرجاعه الى حكومة دمشق ) ذريعة جديدة ، ولن يفيد شيء فى حمله على الخروج الى الحجاز ، حتى ولو أنهيت هاتان المسألتان فى صالحه » وقد اعتذر محمد نجيب عن تكرار القول فى هذا الموضوع الذى سبق أن ذكره للبasha ، ولكن الذى اضطره لتسطير ذلك ، هو شدة حزنه وألمه لما بلغت به الحال فى القسطنطينية ، وراح يحلف الأيمان لمحمد على « أن كل مسألة من مسائل البasha سوف يجرى انجازها بما يفوق كثيرا ما ينتظره محمد على ؛ ولكن ذلك كله متوقف على الدافع القوى الذى يسر انجازها : قيام طوسون باشا فى أقرب وقت ووصوله الى ينبع » . وقد اختتم محمد نجيب هذه الرسالة بقوله : « وعليه فانى أستحلفكم ياسيدى بالله وبجاه رسوله الكريم أن تأذنوا بانجاز مطلوبنا هذا ( أى انقاذ الجيش الى الحجاز ) ؛ وعندئذ لكم أن تطلبوا ما تشاءون ، واذا اتضح لكم أن مطالبكم هذه لا تجاب ، فلكم أن تفعلوا حينئذ ما تريدونه » .

وأما محمد على فقد راح من ناحيته يدفع عن نفسه اتهامه بأنه ما يريد عزل سليمان باشا عن ولاية الشام الا « لأغراض نفسانية » ، فلا سليمان البasha بالرجل الذى نال من رفعة الشأن أو تحلى بالصفات النبيلة ، التى تبعث على الحسد منه ، ولا محمد على بالرجل الذى لم يحظ « تحت رعاية السلطان ، بالنعم الجليلة واللفتات السامية ، والتوجهات السنية مما لم يسبق أن حظى أحد غيره بمثلهما » ، حتى ينفس على سليمان باشا مركزه ومنصبه . ثم بسط محمد على السبب الذى يدعو له لطلب عزله ، وهو لا يخرج عما سبق ذكره : اتصال سليمان باشا بالبكوات المماليك ، واقتناع محمد على بأنه مصمم على الكيد له واثارة الفتنة عليه بمجرد خروجه الى الحجاز .

وكان فى رسالته التى ضمنها دفاعه هذا ، وبعث بها الى محمد نجيب فى ١٦ يناير ١٨١١ ، أن ذكر محمد على مرة أخرى ، أنه لن يستطيع مغادرة مصر ، ومرافقة الحملة الموجهة الى الحجاز ، ما دام سليمان باشا فى ولاية الشام ، وبخاصة بعد أن بعث سليمان « يقول لبقايا المماليك من الأتقياء القليلين الذين طردوا وأجلوا الى بلاد السودان : لا تأسفوا فانى سوف

أريحكم قريبا أن شاء الله » . ثم أخذ الباشا يقول : « فان كان المطلوب انجاز المصلحة الحجازية على الوجه التام وكما ينبغي ، فلتبذل المهمة لذهابى ، بصرف العناية الى صرف المشار اليه ( سليمان باشا ) عن اية الشام ، وأما اذا كان لا ضرورة لسفرى - ولا أدرى اذا كان من الممكن أن يتم الأمر على يد العسكر المهيئين للذهاب والذين سوف أرسلهم بطريق البحر ، أم يتعذر ( اقذا الحرمين الشريفين من غير ذهابى ) - فلا يجب أن يعزى الينا أى تقصير ( اذا فشلت الحملة ) ، فقد جاء فى الأمثال « ألف عامل ورئيس واحد » ، وعند العلم يتوقف ذهابى على دفع المشار اليه عن اية الشام ، كما أفدت مرارا حسبة الله » .

وفى كتاب آخر ، فى ٢٦ يناير ١٨١١ ، دافع محمد على عن تهمة المماطلة والتسويق التى أسندت اليه ، وكون أن هناك جماعة لدى الباب العالى - كما أبلغه وكلاؤه - تزعم « أن والى مصر لا يقوم بمهمة الحرمين الشريفين ، آية ذلك ما أبداه قديما ، ولا يزال يديه من حجج يعتل بها ، متعلقة بمسألة البكوات الممالك ، الى غير ذلك من الدعاوى والأعذار الأخرى ، والتى لا يمكن أن يكون مقصده منها الا ترك الوقت يمضى دون أن يفعل شيئا » ، فقال ان العمل جار بهمة لاعداد السفن اللازمة لنقل الجند من السويس ، وأنه قد أبحر عدد من السفن الى جهات موانئ جده وينبع واليمن لجلب سفن ( الداو أو الضاو ) منها الى القصير ، وأنه يعتزم الذهاب بنفسه الى السويس للاشراف على الاستعدادات النهائية ، حتى اذا اكملت أنفذ ابنه طوسون باشا دون أى امهال على رأس الجند المرسلين بحرا الى أرض الحجاز وفضلا عن ذلك ، فهناك ما ينهض دليلا على أنه لم يكن القصد مما ذكره سابقا وأشار به على الباب العالى ، التسويق والمماطلة ، فقد ذكر الشريف غالب نفسه « أن مأمورية اقذا الحرمين مأمورية جسيمة ، لا تتم بمجرد الحركة من مصر وحدها فحسب ، بل يقتضى لانجازها ، بل ويلزم لنجاحها ، الحركة والزحف من الجهات الثلاث : مصر والشام والعراق ، باتفاق مع حاكمى دمشق وبغداد » . فلو كان غرض محمد على عدم القيام بالحملة ، واضاعة الوقت وتقويت الفرصة ، لتعلل بأعذار أخرى ، غير مسألة الممالك ،



أجدر بالاعتبار ، كأن يقول مثلاً : ان واليى بغداد والشام ، كليهما أقدم منه في منصب الوزارة وأغنى . فمتى تحركا تحرك هو في أثرهما . » ومع أن هذه الدعوى — اذا ذكرت — تتفق مع ما يذكره ويشير به الشريف غالب ، فقد امتنع ( محمد على ) عن سلوك هذا الطريق ، بل تهيأ للخروج الى الحجاز دون طلب أية مساعدة مالية ، ولا انتظار لاعانة أو لنجدة من ناحيتى الشام وبغداد ، وتعهد بالقيام بهذه الخدمة الجليلة وحده ، وتكفل بها عن رغبة صادقة منه في خدمة دينه ودولته لوجه الله تعالى . »

ولكنه قبل وصول هذا الكتاب الأخير الى الاستانة ، كانت جهود وكلائه بها قد أثمرت ثمرتها . وكان مما ساعد على ذلك ، أن ( محمد على ) قصر جهوده الآن على الغاء حكم الاعدام الذى صدر « فى حق يوسف كنج » ، والتماس تعيينه فى منصب آخر « مناسب » اذا تعذر ارجاعه الى ولاية الشام

وكان نزول محمد على عن اصراره السابق على اعادة ايالة الشام الى يوسف كنج خطوة موفقة ، من حيث تذليل بعض الصعوبات القائمة ، لتمسك الباب العالى ببقاء سليمان باشا فى حكومة دمشق . ولكن هذه الخطوة كانت تدل من ناحية أخرى على أن محمداً علياً ، منذ شهر يناير ١٨١١ ، قد بيت النية على التخلص نهائياً من المماليك ، أى تجريد سليمان ، — وقد اتضح تعذر نزع ولاية الشام منه — من ذلك السلاح الذى خشى محمد على دائماً أن يطعنه به فى ظهره اذا خرجت جيوشه أو القسم الأكبر منها فى حملة الحجاز .

وقد ظهرت آثار هذه الخطوة فيما كتبه اليه أحد رجاله بالقسطنطينية أحمد شاكر فى ٢٧ يناير ١٨١١ ، يبلغه أن الباب العالى قد أصدر أمراً الى حسن بك متصرف رودس بارسال الصوارى وغير ذلك من الأدوات اللازمة للسفن والتى كتب الباشا يطلبها من القسطنطينية ، كما تفضل الباب العالى باجابة ملتمس محمد على الخاص بترقية أحد خدامه « حسن كاشف القبرصى ، فأنعم عليه برتبة رئيس البوايين ( قبوچى باشلىق ) ، ويعلمه بوصول جواب الشريف غالب ، رداً على مكاتبة محمد على له ، الى الاستانة ، ثم وصول التماس العفو عن حكم الاعدام الذى صدر على يوسف كنج باشا واعطاء هذا الأخير منصباً « مناسباً » . ثم يستطرد أحمد شاكر فيقول : « ولقد كانت

الهمة تبذلونها مبعث سرور شامل ، ثم انه ( عدا ما سبق ذكره ) قد تفضل (الباب العالي) فأصدر العفو عن جرائم يوسف باشا والغاء الأمر الذى كان قد صدر بإعدامه على شريطة أن يظل يوسف باشا مقيما بمصر بعد رفع رتبة الوزارة عنه ، بحسن توجهات الذات الشاهانية المبذولة نحو دولتكم ، وبخاصة لأن صون نفوذكم واقتداركم فى مهمة الحجاز التى عهد بها إليكم ، هو ما يريده الباب العالي . « فضلا عن ذلك ، فقد وعد الباب العالي بإعطاء ولاية جدة الى يوسف كنج « مع ابقاء وزارته » بمجرد انتهاء محمد على من تأدية المهمة التى كلف بها ، ونجحت جيوشه فى انقاذ الحرمين الشريفين « حيث أن الباب العالي يرى من غير المناسب اسناد منصب ليوسف كنج الآن » .

وفى اليوم التالى ( ٢٨ يناير ) يؤكد ما ذكره أحمد شاهر ، من حيث انتهاء مسألة استصدار العفو عن يوسف باشا كنج « وأنه سيجرى بعد هذا ما يلزم من ترتيبات ومساع خاصة بالمنصب الذى يلتبس الباشا اعطاءه له من قبل الدولة ، وبغير ذلك من المسائل التى يلتبس الباشا انهاها » . ويؤخذ من رسالة نجيب أفندى هذه أن المسعى لنيل العفو عن يوسف كنج قد تكلف خمسة وعشرين ألف قرش ، بعث نجيب أفندى يطلبها ، وقال انه لم يشأ ازعاج خاطر محمد على بطلبها فى أثناء المسعى الذى انتهى الى هذه النتيجة . وكان فى هذه الرسالة كذلك ، أن راح محمد نجيب يؤكد « ويقسم بالله العلى العظيم » أنه ما ان يرد القسطنطينية الخبر بقيام طوسون باشا ودخوله الى ميناء ينبع فى أقرب وقت ، حتى « يتم انجاز كل ما يطلبه مولاه ( محمد على ) فورا ، وبصورة تفوق كثيرا على كل ما يرجوه - محمد على - » ويلحف عليه لذلك فى سرعة ارسال طوسون باشا الى ينبع .

على أن الأهم من ذلك كله ، أن الباب العالي لم يلبث أن وعد برفع ايالة مصر الى مرتبة الوجاق ، على غرار وجاقات الغرب ، فكتب محمد نجيب فى ٢٨ يناير ١٨١١ ، يستحثه مرة أخرى على ( ارسال جيشه الى الحجاز ) ، « ويلحف يمينا لا يحنث فيها أبدا أنه اذا أُنقذ الباشا جيشه الى الحجاز ، ولازمه التوفيق فى خدمة الحرمين الشريفين ( أى انقاذهما من الوهايين ) فوالله ان طلباته من ( الباب العالي ) سوف تجاب جميعها دون حاجة الى التماس أو

توسط • والله وحده هو العليم بما سوف يحدث من أجل رفع شأنه واعلاء قدره بالحظوظ الهمايونية والعنايات الملكية الأخرى التى تتضمن جعل ايلة مصر منحصرة فى أولاد ( محمد على ) وسلالته الطاهرة ، مع توجيه رتبة الخان الرفيعة له » ؛ ثم استطرد محمد نجيب فقال : « ولا يجب أن ساور ( محمد على ) أى شك فى حصول ذلك » ؛ وأقسم بالله العظيم « أن هذه المسألة موعود بها » • واختتم رسالته قائلا : « وخلاصة القول يا مولاي ، تفضلوا ببذل الهمة نحو انهاء هذه المسألة ، وأفرحونا بالبشائر ، ثم اطلبوا ما تشاءون ؛ تجدوا كل ما تطلبونه قد تنفذ ؛ ولكم أن تفعلوا بى ما تشاءونه اذا امتنع تنفيذ شىء منها » •

وكان هذا « الوعد » فصل الخطاب ، فى قضية يوسف كنج وسليمان باشا فقد وصل ططريان القاهرة فى ١٨ مارس ١٨١١ ، « يشران بالعفو عن يوسف باشا المنفصل عن الشام » وذاع فى القاهرة أنه « قد قبل فيه ترجى باشة مصر وشفاعته » ؛ وبعث محمد على الى الباب العالى فى ٢٠ مارس « بقائمة شكر على العفو الصادر عن حضرة يوسف باشا كنج ، ورفع عقوبة الاعدام عنه ، وعلى الوعد الهمايونى بالتفضل عليه بمنصب ( ولاية ) جدة » •

حقيقة ظل محمد على ، يلح فى الشهور التالية فى ارجاع يوسف كنج الى ولاية الشام ، وعزل سليمان باشا عنها ، بدعوى أن وجود الأول فى دمشق يفيد فى معاونة محمد على وامداده بسهولة بحاجته من الخيام وغير ذلك من عتاد الحرب ؛ فضلا عن استطاعة الباشا أن يسند اليه قيادة « عدة آلاف من الفرسان مع معيناتهم ليزحف بهم من الشام على الحجاز ، فى الوقت الذى يجرى فيه الزحف من مصر ، مما يكفل انجاز مصلحة الحجاز سريعا » ، ولكن الباب العالى ظل مصرا على موقفه ، وانصرف الباشا لاتمام استعداداته بكل همة ، وشرع فى ارسال الجند ومهمات الحملة من السويس بالسفن منذ ٣ سبتمبر ١٨١١ ، قاصدة ينبع ، وغادر طوسون باشا بركة الحاج مع فرسانه فى ٦ أكتوبر قاصدا الى الحجاز بطريق البر •

وبذلك يكون قد انتهى الوجه الأول من « سياسة » محمد على ، الذى بدأ من وقت جلاء الانجليز عن الاسكندرية فى سبتمبر ١٨٠٧ ، وانتهى عند



خروج الحملة الوهاية الى الحجاز في سبتمبر ١٨١١ ؛ ولقد كان نشاط الباشا «السياسي» طوال هذه السنوات الأربع ، محصورا في شيء واحد : دعم أركان الولاية ؛ ومن أهم الوسائل لدعمها الظفر بالباشوية الوريثة ، فكان هذا الغرض الأوحد الذي سعى اليه وقتئذ ، هو العامل الذي أثر على «تكييف» علاقاته مع كل من إنجلترا وفرنسا والباب العالي ، بالصورة التي شهدناها . ولقد صادفت الباشا عقبات كثيرة حالت دون تحقيق ( مشروع استقلاله ) ، مبعثها رفض كل من إنجلترا وفرنسا لأي تغيير يطرأ على طبيعة صلات التبعية التي تربط بين باشوية مصر والباب العالي التي هي من أملاكه ، وهو صاحب السيادة الشرعية عليها .

وقد رفض الانجليز تأييد مساعي الباشا حرصا منهم على استرضاء الباب العالي ، وضمانا لوقوفه موقف الحيدة - على الأقل - في الصراع الدائر بينهم وبين خصومهم الفرنسيين ، ثم تجنبنا لخلق مشكلات جديدة في داخل الدولة ، في وقت كان الاعتقاد السائد أنها مترنحة وعلى وشك السقوط والانهار ، ويخشى اذا نال منها الاعياء بدرجة عجلت بسقوطها فعلا ، وأفسحت المجال للدول الطامعة في أملاكها للاغارة عليها ، أن يترتب على ذلك : اما ازدياد قوة روسيا ، واما ازدياد قوة فرنسا ، مع ما يترتب على كلا الأمرين من زعزعة التوازن السياسي في أوروبا عموما ، ثم زيادة متاعب الانجليز وسائر الأمم المناوئة لسلطان نابليون وسيطرته المنبسطة وقتئذ في أوروبا .

وأما الفرنسيون فقد كان مبعث رفضهم ، تمسك عاهلهم نابليون «بسر» الذي دار حول أمر واحد في هذه السنوات ، هو محاولة تكميل ( امبراطورية الغرب ) التي أقامها ، بادخال ( امبراطورية الشرق ) تحت سلطانه . فلم يدخل في نطاق هذه السياسة اذا ، تقوية الباشوية المصرية ، وهي المقاطعة التي ما فتىء نابليون يرنو بصره اليها منذ جلاء ( جيش الشرق ) عنها في عام ١٨٠١ والتي لم يصرفه عن اتقاذ جيش جديد لغزوها وامتلاكها سوى انشغاله بحروبه في أوروبا ، حتى أذنت حملة روسيا في عام ١٨١٢ ، بانهار كل مشروعاته الشرقية ، فعلا وحقيقة .

ولقد أفاد محمد على من « انشغال » الامبراطور في أوروبا ، من حيث عدم تعرض باشويته لغزو جديد ، بعد خروج الانجليز من الاسكندرية ، فاستطاع تدير شئونه الداخلية بصورة أفقت عند انقضاء هذه السنوات الأربع الى دعم أركان ولايته ، ثم انه أفاد كذلك من « انشغال » الانجليز في حروبهم ضد الامبراطور ، من حيث انه استطاع انشاء علاقات المودة والصداقة معهم والابقاء عليها ، وهى العلاقات التى أراد هؤلاء أن تسود بينهم وبينه لحاجتهم الى غلاله من جهة ، وليطمئنون من جهة أخرى على عدم خضوعه للنفوذ الفرنسى . ورضى الباشا أن يستبدل الصداقة والمودة فحسب ( بالمخالفة ) التى كان يريد لها مع الانجليز ؛ فتظل علاقاته التجارية معهم ، كى يكون له منها معين من المال لا ينضب ، يعاونه على توطيد سلطانه فى باشويته .

وكان الباشا أكثر توفيقا فى علاقاته مع تركيا . صحيح أنه لم يظهر باعلان باشويته وجاقا من نمط وجاقات الغرب ، ولكنه ظفر بوعده جازم باعطائه الحكم الوراثة فى مصر ، اذا هو أفض جيشه الى الحجاز ، ونجح فى انقاذ الحرمين الشريفين من أيدي الوهابيين . وكان هذا فوزا ارتضاه محمد على ، لأنه كان يساوره الشك بتاتا فى قدرته على هزيمة الوهابيين والنجاح فى هذه المهمة التى عهد بها اليه الباب العالى ؛ ولأنه كان قد عول على الاتجاه صوب الشرق قطعاً ، وكان يعنيه أن ينجح فى مهمته .

على أن هناك ملاحظة هامة ، هى أنه ما كان يستطيع محمد على عرض مطالبه على الباب العالى ، باللهجة التى ظهرت فى شفاعته فى حق يوسف كنج ، أو فى حملته العنيفة التى أثارها على سليمان باشا ، وطلب عزله من أياالة الشام ، لو أنه شعر بضعف مركزه فى ولايته . بل ان مطالبه من الباب العالى — بما فى ذلك سؤاله أن يمدد بذخائر الحرب ، والصواري لسفنه ، وغير ذلك من عتاد الحرب — كانت تزيد وتقوى بقدر ما كان يحدث من دعم أركان حكمه فى باشويته . فهو قد أنهى الفتن الداخلية ، ونجح فى تطويع الجيش ، واقصاء رؤسائه المتمردين ، وقضى على نفوذ « المشايخ » وأبعدهم عن شئون الحكم ، وتقى متزعم المعارضة السافرة ضده ، عمر مكرم ؛ وبدا فى وقت ما أنه نجح كذلك فى معالجة مسألة البكوات المماليك ، وذلك قبل القضاء عليهم نهائيا فى

مذبحة القلعة ؛ وكان كل نجاح يحرزه في هذا الميدان الداخلى ، يزيد من اعتداده بنفسه ، ومن تقوية يده في علاقاته مع الديوان العثمانى . ولذلك فقد ارتبطت سياسة محمد على الداخلية في هذه السنوات الأربع ، ارتباطا وثيقا بسياسته الخارجية ، وكانت كل منها متممة للأخرى بصورة واضحة .

وأما كيف تسنى للباشا أن يوطد أركان حكومته الداخلية ، ويسيطر سلطان باشويته حتى يشمل أرجاء هذه الباشوية ، فذلك ما سوف نوضحه في الفصول التالية .



## الفصل الثاني

### الحكومة الموطدة : (١) الاقتراد بالسلطة

#### تمهيد :

استطاع محمد على تذليل الصعوبات التي اعترضت الحكم منذ أن نودي بولايته في مايو ١٨٠٥ ، الى وقت جلاء الانجليز عن الاسكندرية في سبتمبر ١٨٠٧ ؛ فتخطى في سلام العاصفة التي كادت تودي بياشويته ، وتسنى له بعد هذا الانتصار أن يبدأ ذلك النشاط السياسي الذي سبق وصفه ، والذي استهدف الظفر بالحكم الوراثي لتأمين الباشوية ولضمان استقرار الحكم ، ودعم أركان الولاية . ولقد تميز هذا النشاط السياسي بأنه صار يشتد ويقوى في اطراد ، تتزايد سرعته تبعا لما كان محمد على يحزره من نجاح في الميدان الداخلي ، بالتغلب على العناصر المناوئة لسلطانه في باشويته ذاتها ، والعلة في ذلك ، أنه بالرغم من اجتياز الأزمات السابقة بسلام ، لم يكن في مقدور محمد على عند انسحاب ( حملة فريزر ) من الاسكندرية ، الاطمئنان الى أن الحكم قد صار له يقينا ، وأن أسباب السلطة قد اجتمعت في يده هو وحده ، بحيث يستطيع المضي قدما في تحقيق مشروع « استقلاله » دون أن يشغله شاغل .

فقد استمرت تتنازع السلطة الداخلية معه منذ المناادة بولايته ، جماعات ثلاث : الجند ، والمشايخ ، والمماليك . الجند الذين قال بشأنهم ( دروشتي ) في كتاب له الى حكومته في ٨ ابريل ١٨٠٨ : « انه وان تظاهر محمد على بالسلطان والسيادة ، فهو عاجز عن التحرر من الاعتماد على جيشه ، ذلك الجيش الذي جنده على أهبة القيام بالثورة وشق عصا الطاعة دائما اذا تأخرت مرتباتهم وعلائقهم » ؛ والمشايخ الذين استندوا على ما كان لهم من « زعامة » بين الأهليين ، جعلتهم يسهمون في انتهاء الأزمات الماضية ، ليتطلعوا

الى المشاركة فعلية ، تجرد ( محمدا عليا ) لو أنهم حققوا مبتغاهم ، من السلطة التي لا غنى له عن ممارستها لضمان استقرار الحكم في الولاية ، والمماليك الذين ظل يجمعهم ، بالرغم من اختلافاتهم ونزعاتهم غرض واحد : هو اقتضاء محمد علي من الولاية واسترجاع الحكم والسلطان في القاهرة .

وزيادة على ذلك فقد استمرت حاجة محمد علي الى المال شديدة ، في السنوات التي تلت خروج الانجليز من الاسكندرية ، فهو وان كان قد استطاع تدبير المال الذي استعان به على اجتياز الأزمات السابقة ، وتعطل موارد البلاد لكساد التجارة ، وانصراف العمال الزراعيين عن فلاحه الأرض ، واقفار كثير من القرى من أهلها ، وبقاء الصعيد بايراداته الوفيرة ملكا للبكوات المماليك ، تعذر عليه اجراء أى تنظيم مالى ، على أساس مساحة الأرض المنزرعة ، وتحديد فئات الضرائب المفروضة عليها ، وتعين أوقات تحصيل هذه الضرائب بصورة رتيبة منظمة ؛ ثم تحديد أبواب الاتفاق في نطاق الإيرادات المتحصلة . ولقد ظلت أبواب الاتفاق في السنوات الأربع التالية كما كانت عليه في الفترة السابقة ؛ ولم يكن هناك ندحة عن أن يلجأ الباشا الآن الى نفس الأساليب التي اعتمد عليها في الحصول على المال قبل ذلك .

صحيح أن ( محمد علي ) جنى ربحا وفيرا من تجارة الغلال ، ولكن نفقاته كانت جسيمة ، بسبب التجديدات التي بعث بها لمطاردة البكوات المماليك في الصعيد ، والاستعدادات العسكرية المستمرة ، وتحصين الاسكندرية وغيرها من الثغور الشمالية ، وكثير من المواقع الداخلية ، لا سيما تقوية وسائل الدفاع عن القاهرة ، في وقت ساد فيه الخوف - كما شهدنا - من أن يأتى على البلاد غزو أجنبى ؛ ثم لم يلبث أن جد باب آخر للاتفاق عندما عهد الباب العالي بمهمة الحرمين الشريفين الى محمد علي ، وشرع الباشا يتجهز جديا لاتخاذ جيشه الى الحجاز منذ أن صح عزمه على الاضطلاع بهذه « المصلحة الخيرية » .

ولقد كانت هذه الحاجة المزمنة الى المال ، ولجوء محمد علي الى طرائق لم تكن معروفة من قبل لتدبير المال الذي يريده ، السبب المباشر لتأزم الأمور

بينه وبين المشايخ ووقوع الاصطدام معهم ؛ ثم اقضاء هؤلاء من الحياة العامة ، وابعاد السيد عمر مكرم ونفيه من القاهرة ، لأن هذه الطرائق الجديدة آذت مصالح هؤلاء الأسيان المادية ، وهددت بالانتقاص من أسباب الحياة المادية والمترفة التى نعموا بها ردحا طويلا من الزمن على حساب الفلاحين وسائر المواطنين الكادحين والمكدودين •

وأما عنوان هذه الخطة التى سار عليها محمد على ، من حيث تطويع الجند ، واقضاء المشايخ والقضاء على الممالك بعد أن استنفد كل الوسائل لمصالحتهم ، فهو الانفراد بالسلطة • ولا يعنى الانفراد بالسلطة ، أن الباشا كان مدفوعا الى الاستئثار بكل أسبابها عن نزعة استبدادية ، جعلته بطبعه يؤثر الطغيان على الشورى ، ويستحل اهدار دم البكوات الممالك ، بدلا من محاولة استرضائهم ، باقطاعهم بعض الاقطاعات التى تمكنهم من العيش فى هدوء وتحت كنفه ورعايته ، ويعمد الى ابعاد رؤساء الجند البارزين ليتخلص من منافسين يغنون مشاركته الحكم والسلطان فى البلاد •

بل ان الانفراد بالسلطة ، كان الدعامة التى يقوم عليها استقرار الحكم ، ولا معدى عن استقرار الحكم اذا شاء محمد على دعم أركان ولايته ، وانقاذ البلاد من شرور الفوضى الماضية ، وبدء عهد من الاصلاح والانعاش الداخلى ، يرقى بأهلها الى مصاف الأمم الفتية الحديثة ، ولا تسنى دعم أركان الولاية الا اذا رضخ الجيش لسلطان صاحب الحكم فى الولاية ، واستطاع الحاكم ادارة شئون الحكم بما يكفل له تحقيق الأغراض التى توجهاها ، وقدر على بسط سلطانه حتى يشمل كل ركن فى باشويته • ولقد أثبتت الحوادث أثناء فترة التجربة والاختبار الماضية ، كما سوف تثبت فى السنوات التى تتناولها هذه الدراسة ، أن الجيش المتمرد سواء بسبب تأخر مرتبات الجند ، أم لتحريض بعض كبار الضباط والقواد المغامرين لهؤلاء الجند على الثورة والعصيان ، أم لأن الجند أنفسهم ، وكلهم من المرتزقة ، كان حب السلب والنهب مغروزا فى طبائعهم — أثبتت الحوادث أن هذا الجيش المتمرد عامل اضطراب وقلقلة ، ومصدر خطر على الباشوية ذاتها • ثم ان هذه الحوادث أثبتت كذلك ، أنه وان كانت الفرصة قد تهيأت ليلعب الأسيان والمتصدرون



للزعامة الشعبية دورا هاما على مسرح الفوضى السياسية السابقة ، فقد أظهر هؤلاء العجز كل العجز عن تفهم كنه الزعامة التي ينشدونها ؛ وأقاموا الدليل بتحاسدهم وانقسامهم من جهة ، وتكالبهم على الدنيا وإيثارهم لمصالحهم المادية والذاتية على كل ما عداها ، ثم عدم فهمهم لدقائق السياسة ، وقصورهم عن استشفاف ما وراء أعمال الباشا من مقاصد قريبة أو بعيدة من جهة أخرى على أنهم لا يصلحون للزعامة التي ينشدونها ، وأن اشتراكهم في الحكومة عن طريق ابداء النصيح والمشورة معرقل لدولابها ، ومعطل لمشروعات الباشا ، وأما البكوات المماليك ، فقد ظلوا خطرا يهدد بتقويض عروش الباشوية ذاتها ، ولا سبيل الى دفع هذا الخطر الا بتقرير سلطان الباشوية في أرجاء الولاية بأسرها ، وأثبتت الوقائع أن لا ندحة عن استئصال شأفة البكوات المماليك لبلوغ هذه الغاية .

ذلك اذا كان معنى الافراد بالسلطة ؛ وفي هذا المعنى أضحي الافراد بالسلطة بمثابة حجر الزاوية في البرنامج الذي توفرت كل جهود محمد على لتحقيقه ، والذي استهدف رفع مصر الى مرتبة وجاقات الغرب على أساس الحكم الوراثي في أسرته . وبينما سعى محمد على سواء في علاقاته مع الباب العالي أم مع إنجلترا وفرنسا لبلوغ مقصده بالوسائل الدبلوماسية ، فقد صار يعمل من أجل استقرار الحكم ، وتشبيده على دعائم ثابتة ، حتى يخلق من الولاية المستقرة قوة توازره بثبوت وجودها فيما يبذل من مساع سياسية فارتبط لذلك شقا برنامجه الخارجى والداخلى بعضهما ببعض ارتباطا وثيقا . وكما تكلفت جهوده الخارجية بالنجاح ، من حيث ظفروه بوعد قاطع من الباب العالي برفع ايالة مصر الى مرتبة الباشوية الوراثية عند انفاذه جيشه الى الحجاز والانتصار على الوهابيين ، واستخلاص الحرمين الشريفين من أيدي هؤلاء ، فقد أسفرت جهوده الداخلية عن استقرار الحكم ودعم أركان الولاية بفضل تطويعه الجند ، واخماد فتنهم وعصيانهم ؛ واقضاء المشايخ عن شئون الحكم وسياسة الدولة والقضاء على البكوات المماليك .

### تطويع الجند :

ولقد كانت أولى المشكلات التى صادفت ( محمد على ) عقب جلاء الانجليز عن الاسكندرية ، وكانت مبعث خطر كبير ، لا على باشويته فحسب ، بل وعلى حياته هو نفسه كذلك ، عصيان الجند وتمردهم على سلطانه ؛ وقد شهدنا كيف بدأت حركة العصيان هذه والباشا لا يزال فى الاسكندرية ، وخشى كثير من المعاصرين المتطيرين أن يكون هذا الحادث نذير شؤم على حكومة الباشا ، وقوى تشاؤمهم بسبب انقلاب السفينة التى نزل منها محمد على وحسن باشا طاهر وسليمان أغا ( وكيل دار السعادة سابقا ) حال رجوع الباشا من الاسكندرية ، وذلك عند زفتية ، ثم ما حدث عند دخول محمد على القاهرة حيث كبا به حصانه وأصابته رضوض شديدة ، فضلا عن حادث آخر ذكره ( دروشتى ) فى كتابه الى ( سباستيانى ) فى ١٠ أكتوبر ، هو سطو اللصوص « على غرف الباشا التى ينام فيها وسرقتهم أشياء ثمينة بجواره ، ومما كان عليه هو نفسه » .

وحق لهؤلاء المتطيرين أن يتشاءموا من هذه الحوادث ، وبخاصة من تمرد الجند ، لأن الجيش هو الذى أنزل الهزيمة بالبريطانيين ، وهو القوة التى اعتمد عليها محمد على دائما فى مطاردة البكوات المماليك ، ثم كان بفضل وثوقه من ولاء كبار ضباطه وتعاون هؤلاء معه أن أمكن طرد حكومة البكوات من القاهرة ، واقصاء أحمد خورشيد من الولاية ، وتأيد محمد على نفسه فى منصب الحكم والسلطان بعد المناداة بباشويته ؛ علاوة على أن مؤازرة الجيش له فى أثناء أزمة النقل الى سالونيك ، جعله يقدر على نبذ أوامر الباب العالى ظهريا وابطال مسعى الألفى خصوصاً من أجل استرداد الحكم فى القاهرة ، ويعلن أنه لن يتخلى عن باشويته الا بعد السيف واذا أرغم على ذلك ارغاما . فاذا انتقض الجيش عليه الآن ؛ وتناسى البكوات خلافاتهم وأحقادهم ، وجمعوا كلمتهم على انتهاز هذه الفرصة السانحة لمهاجمة غريمهم ، لاستطاعوا هدم باشويته ، ناهيك بما قد يفعله الباب العالى ، وهو الذى لن يتوانى عن انتهاز الفرصة هو الآخر ، لبسط سلطانه على الولاية : الفاية التى يسعى اليها دائما .

وحقيقة الأمر ، أن الباشا كان من واجبه تطويع الجند ، لضمان بقاء الجيش مواليا له ، لأسباب عدة ، غير التي ذكرناها ، أهمها ما ظل يذيع عن الغزو الأجنبي المرتقب ، بعد جلاء الانجليز عن الاسكندرية ، وحاجة الباشا الى جيش قوى لدفع هذا الغزو اذا وقع ، فمع أنه كان قد أراد اتقاص الجيش الى العدد الذى يكفى لضمان استتباب الأمن الداخلى ، والقضاء على العناصر المناوئة لحكمه ، لا سيما البكوات المماليك ، واستخدام العدد الذى لا يعجز الباشا عن دفع مرتباته وعلائفه ولا يسبب بقاءه ارهاقا لميزانيته ، فقد اضطر منذ أواخر عام ١٨٠٧ وأوائل العام التالى ، الى الغاء الاجراءات التى كان قد اتخذها لترحيل أعداد كبيرة من جنده الى الشام ، وذلك منذ أن تطايرت الشائعات عن قرب خروج حملة من الموانئ الفرنسية لغزو هذه البلاد ، ومنذ أن راح ( بروتشى ) وسائر الوكلاء الايطليز يؤكدون قرب وصولها . وكان هؤلاء الجند الذين أراد ابعادهم الباشا الآن ، من الذين اشتركوا فى حركة العصيان الخطيرة التى وقعت فى القاهرة فى أكتوبر ١٨٠٧ على نحو ما سنذكره وقد ظلت هذه الشائعات تتجدد بصورة مستمرة فى الشهور التالية ، وعند الجند الى ازعاج ( الافرنج ) فى القاهرة والاسكندرية ، والاعتداء على الأهلىن فى كل مكان ، على مألوف عادتهم فى كل مرة يطلب اليهم التهيؤ للخروج الى الثغور والشواطىء للدفاع عنها ، أو التأهب لصد غارات المغيرين على القاهرة ذاتها ، أو الذهاب فى تجريدة لمطاردة البكوات المماليك .

ثم انه كان لا مناص من تطويع الجند ، اذا شاء الباشا انفاذ جيشه الى الحجاز ، وقد لقي صعوبات جمة فى حشد الجند برئاسة محمد طاهر باشا منذ أن طلب اليه الباب العالى النجدة ، فلم يستقم أمر الجيش الا بعد أن قضى محمد على على محركى الفتنة بين الجند ، وأخرجهم من البلاد ، واستبدل بهم قوادا على جيشه من أهله وعشيرته والموثوق فى اخلاصهم وولائهم له .

وفضلا عن ذلك ، فقد ساهم الجيش فى كل الاقلابات التى أطاحت بحكومات الباشوات منذ خروج الفرنسيين من البلاد ، فالأرتوود ساهموا فى طرد محمد خسرو ، والانكشارية قتلوا طاهر باشا ونصبوا مكانه أحمد باشا ، والأرتوود هم الذين طردوا هذا الأخير ، ثم اعتمد عليهم محمد على



في تقويض عروش حكومة البكوات في القاهرة ، بعد أن ضلعوا مع المماليك في قتل على باشا الجزائري ، ثم قضى الجيش على ولاية خسرو باشا الثانية المعروفة « بالكناية » ، وكان بفضل اعتماد محمد علي عليه أن تولي أحمد خورشيد ، ثم اشترك الأرثوود والدلاة في عزل هذا الأخير بعد ذلك ، وكان اشترك الجيش في هذه الانقلابات الكثيرة من أسباب زيادة القوضى في صفوفه ، وجنوحه الى العصيان عند أول بادرة . أضف الى هذا ، ما أحدثه الانقلاب الذي قام به الانكشارية ( أو الإنكرجية ) في قصر الخلافة والسلطنة ذاتها ، وهو الانقلاب الذي أسفر عن مقتل السلطان سليم ، وانتهى بالناداة بمحود الثاني سلطانا للدولة في الظروف التي عرفناها . فقد قوى هذا الانقلاب من اعتداد الجند وكبار ضباطهم بأنفسهم ، فتزايدت روح التمرد والعصيان في صفوف الجيش .

وساعد على انتشار القوضى بين الجند ، أن هؤلاء كانوا خليطا من أجناس متنوعة ، فمنهم التركي والأرثوودي ، والكردى ، والشامى ، والمغربى ، والنوبى ، واليونانى ، عدا جماعة من الفرنسيين والليقاتيين الذين انضم منهم فريق كذلك الى البكوات المماليك ، ولقد كانوا جميعا من المرتزقة ، لا يربطهم بقوادهم وقائدهم الأعلى سوى المرتبات « والعلوفات » التى ينالونها ، ولا صلة تربطهم بالبلاد حتى يعينهم أمرها ، استقامت الأمور بها في ظل حكومة مستقرة موطدة ، أم سادت بها القوضى ، وكثرت الانقلابات ، طالما ضمنوا حصولهم على مرتباتهم ممن يؤول اليه الحكم ، وكانوا غريبا عن المنعرجين ، ولم يمتزجوا بهم الا في حالات شاذة معينة ، كان مبعثها اما الخوف من ثورة الأهلىن عليهم ، وهذا ما ندر حدوثه ، واما الطمع فى أموال الأهلىن وأرزاقهم ، ولنهب متاعهم ودورهم ، وسبى نسائهم وأولادهم ، وتلك كانت القاعدة المعمول بها ، ولطالما اثبت هؤلاء المرتزقة فى كل مكان بالقاهرة ينهبون ويسلبون ، ولطالما انتشروا فى القرى يهلكون الحرث والضرع ، وينزلون الكوارث بالفلاحين ، فاتخذوا من خروجهم فى أية تجريدة من التجريدات ، أو عودتهم منها ، أو مجرد تهيؤهم لمغادرة القاهرة ، والذهاب الى ميدان القتال ، ذريعة للاعتداء على الأهلىن وايدائهم وقتل من يعترض طريقهم منهم ،

كما أنهم ألحقوا بالأوروبيين وسائر الأجانب خصوصا بالقاهرة والاسكندرية، مختلف الاهانات ، ولم يسلم هؤلاء من أذاهم وشرهم . ووجد الجند فيما حدث من انقلابات حكومية فرسا مواتية للمضي في افراط ، في أعمال السلب والنهب ، والاعتداء على سكان البلاد من مصريين وأجانب على السواء .

ولم يكن الضباط ورؤساء هذا الجيش يقلون جشعا وحبا للمال عن جنودهم ؛ أو لا يطمعون في نهب الأهلين وسلبهم دورهم ومتاعهم وأرزاقهم وأموالهم ؛ فلم تربطهم هم الآخرين أية صلة بالبلاد التي وفدوا اليها مرتزقة كسائر الجند ؛ ولم يعنهم شيئا أمر أهلها وهم الغرباء عنهم ؛ ولم يشعروا بأى ولاء لشاغل منصب الولاية ، فهم يشتركون مع سائر صفوف الجيش في كل الانقلابات التي تحدث ، وينبذون سلطان الباب العالي وأوامره بسهولة ، طالما استولوا هم على مرتباتهم ومخصصاتهم ؛ وكانت هذه جسيمة ، وينالونها وفق نظام سبق ذكره ، حصل كل كبير من هؤلاء بفضل على مرتبات لعدد من الجند يربو على ثلاثة أمثال العدد الموجود فعلا تحت قيادته ؛ بل ان هؤلاء كثيرا ما احتفظوا بهذه المرتبات لأنفسهم ولم يدفعوا الا النزر اليسير منها لجنودهم مما كان من أسباب ثورة هؤلاء وعصيانهم ؛ ولم تهتم أكثرية هؤلاء الكبار الا بالثراء السريع في أثناء خدمتهم ؛ شأن كل مرتزقة ؛ ولقد شاهدنا كيف أن عديدين من هؤلاء صاروا يزعمون مغادرة البلاد بالثروات التي جمعوها ، وكيف استطاع بعضهم العودة الى بلاده غنيا ، بينما حال الجند دون سفر الآخرين حتى يدفعوا لهم مرتباتهم المتأخرة . وفطن محمد على من مبدأ الأمر ، ومنسذ أن صح عزمه على الوصول الى الولاية ، الى ضرورة ضمان ولاء الجند له ، وجذب رؤسائهم اليه ، بالحرص على دفع مرتباتهم « وعلائقهم » في أوقاتها ؛ كما صار ديدنه بعد أن تسلم أزمة الحكم ، السهر على دفع هذه المرتبات كذلك دون تأخير ، وكان الشاغل الأكبر له في سنوات التجربة والاختبار التي مرت به ، تدبير المال بكل الوسائل لدفع هذه المرتبات منه .

زد على ذلك ، أن المصلحة الذاتية وحدها هي التي جعلتهم يقبلون على مؤازرة محمد على ، عند ما أغدق الباشا عليهم النعم والعطايا ، وأقطعهم

الأرض التي صادرها من البكوات المماليك خصوصا ، ووجد كبار الضباط أنهم ينعمون في مصر بعيش لم يكن ليتسنى لهم التمتع به لو أنهم بقوا في أوطانهم أو غادروا هذه البلاد . ومع ذلك فقد ظل جماعة منهم ينفسون على الباشا المركز الذي بلغه ، ومنافسة حسن باشا طاهر الأرثوودي ، وعمر بك الأرثوودي وأضرابهما له معروفة مشهورة ، وقد استطاع محمد علي كبح جماح هذه المنافسة ، بفضل ما أظهره من حنكة في مداراته لهم ، حتى اذا تخطى بسلام العواصف التي كادت تطيح بولايته ، وتدعمت أركان باشويته رويدا رويدا ، تخطى هؤلاء عن أطماعهم ، ورضخوا في آخر الأمر لسلطانه ، بل وعاونه جماعة منهم على اجتياز الأزمات التي واجهته . ولو أن فريقا من هؤلاء الحاقدين عليه ، كياسين بك الأرثوودي ورجب أغا ، ظلوا يحركون الفتنة عليه ، بل ان عمر بك الأرثوودي نفسه لم يلبث أن شق عصا الطاعة ( في عام ١٨٠٩ ) ، وأعلن صالح أغا قوج ( قوش ) تمرده ، ولما تمض شهور قليلة على بدء الحرب ضد الوهابيين في الحجاز ، وكان تطويع الجند ضروريا ، لضمان الانتصار على هؤلاء الرؤساء المتمردين .

وكان مما زاد في خطورة انتشار روح التمرد والعصيان في الجيش ، تأهب العربان البدو دائما للانضمام الى كل كبير من الضباط يخرج على سلطان محمد علي ، ويجمع حوله طائفة الفارين من الجيش ، والذين يعقدون آمالا عظيمة على قدرتهم على المضى في أعمال السلب والنهب على نطاق واسع تحت راية العصيان التي يرفعونها . ووجد العربان هم الآخرون في هذا العصيان فرصة مواتية لاشباع نهمهم ، والمضى في أعمال السلب والنهب دون رادع . وقد تذوق العربان طعم هذه الحياة التي خلقتها الفوضى السياسية في مصر ، نتيجة للتطاحن بين البكوات المماليك ومختلف الباشوات الذين تولوا الحكم في السنوات الماضية ، ثم تطاحن هؤلاء الباشوات أنفسهم مع كبار ضباط الجيش وجنده ، وعلى رأس كبار الضباط هؤلاء محمد علي نفسه ، فامتزج العربان بالجند المتمردين ، وعملت طوائف منهم تحت لواء القواد المغامرين ، حتى أن قصة هؤلاء وأولاء سرعان ما صارت قصة واحدة . وتوزع العربان أنفسهم طوائف ، بعضها يعمل مع الضباط العصاة ، والآخر يعمل مع البكوات



المماليك ، والفريق الثالث يؤيد حكومة محمد على ، كل طائفة حسبما تمليه عليها مصالحها ، التي لا تعدو توقع الظفر بالمغانم والأسلاب الكثيرة .

ومنذ حادث المناداة بولاية محمد على ، وعزل أحمد خورشيد من الولاية ، كتب الشيخ الجبرتي في حوادث شهر أغسطس من عام ١٨٠٥ ، عن الدلاة الذين استقدمهم خورشيد للاستعانة بهم على غريمه ، ثم خذلوه ، ان هؤلاء كانوا « اذا وردوا قرية نهبوا ، وأخذوا ما وجدوه فيها ، فأخذوا الأولاد والبنات وارتحلوا » ثم يستطرد الشيخ من ذلك الى ذكر دور العربان ، فيقول : انه لا يلبث أن « يأتى العرب الناهبون خلفهم ، فيطلبون الكلف والعليق ، وينهبون أيضا ما أمكنهم ، ثم يرتحلون أيضا خلفهم » . ولكنه ما ان يرتحل هؤلاء وأولئك ، حتى يأتى جند الحكومة أو التجريدة « فيفعلون أقبح من الفريقين من النهب والسلب ، حتى ثياب النساء » . وتكرر عدوان العربان على الأهلين أثناء نضال الألفى وسائر البكوات ، فقد اتهم عربان أولاد على فرصة حضور جماعة من الألفية الى الجيزة ، وجمعهم « الكلف » من أهلها ، فأغاروا بدورهم على هذا الاقليم من ناحية البحيرة في ديسمبر ١٨٠٥ « وعاثوا بأراضي الجيزة » ، حتى ان محمدا عليا عين لتعقبهم « محمد طاهر باشا » الذي كان يتهاى وقتئذ للخروج الى الحجاز ولم يخرج - على نحو ما عرفنا - ثم ان العربان التحموا كذلك مع جند الباشا في المعركة التي دارت رحاها في ١٢ ديسمبر من العام نفسه ، في جهة مصر القديمة ، وأسفرت عن ذهاب جماعة من الأرثوود الى « الأخصام والانضمام اليهم » ، وقد سبق ذكر هذه المعركة . وفي مارس من العام التالي ( ١٨٠٦ ) ، انضم طائفة من العربان الى ممالك شاهين الألفى للاغارة على اقليم الجيزة ، وأخذ الكلف من أهله ، واضطر محمد على الى الخروج الى ناحية بولاق « وعدى طاهر باشا الى بر انبابة وصحبته عساكر كثيرة » لمطاردتهم .

وفي عام ١٨٠٦ تعددت حوادث عصيان الجند من جهة ، واشترك العربان مع البكوات المماليك في الاغارة على مختلف الأقاليم من جهة أخرى ، فمن الحوادث البارزة : اتحاد العربان مع أجناد المماليك في ابريل ، في الاغارة على جزيرة السبكية ، وحضور عمر بك الأرثوودي الى القاهرة ( في ١٨ ابريل )

من بنى سويف يخبر بعصيان رجب أغا وفريق من الجند « خامروا عليه وانضموا الى الأمراء القبليين » . وبلغ عدد هؤلاء العصاة نحو الستمائة . وتمرد الجند الذين كانوا مع حسن باشا طاهر الأرثوودي وأخيه عابدين بك ، بسبب تأخر مرتباتهم ، ومنع الباشا دخول طائفة منهم وصلوا الى بولاق ومصر القديمة ، من الدخول الى القاهرة ، واستعان الباشا بالعربان لاختاد حركتهم ، فجمع من عربان الحويطات والعائد وغيرهم أعدادا كثيرة ، وأقام هؤلاء بناحية شبرا ومنية السيرج ، واستمروا يحتشدون في هذين المكانين أربعة أيام بتمامها ، وكانوا « جملة كبيرة » ، وطلب محمد على من رؤساء الجند المتمردين مغادرة البلاد ، ولكن هؤلاء أبوا حتى يقبضوا المنكسر لهم من مرتباتهم ، ولكن الباشا استطاع أن ييذر بذور التفرقة بينهم « ففس الى أصغرهم من خلعهم واستمالهم ، حتى تفرقوا في خدمة المستوطنين ، ولم يبق مع كبارهم المعاندين الا القليل ، فلم يسعهم بعد ذلك الا الامتثال وارتحلوا في ( ١٨ مايو ١٨٠٦ ) من بولاق ، وسافر معهم ( حسن أغا الشماشرجي ) ومن بصحبته من المصريين وحولهم العربان . وساروا على طريق دمياط ، ( وكانوا اثنين وخمسين شخصا من كبار طائفة الأرثوود ) وعلق الشيخ الجبرتي على حادث الاستعانة بالعربان في اخراجهم بقوله : انه قد « حصل من العرب في مدة تجمعهم ما لا خير فيه ، وكذلك في مدة اقامتهم من الخطف والتعرية ، وقطع الطريق على المسافرين » .

وأما رجب أغا وياسين بك ، فقد انضموا بمن معهما من الجند المتمردين الى البكوات المتحصنين بالمنيا ، وأنشأ المتاريس في جهة المنيا البحرية ليحولا دون وصول مراكب الذخيرة اليها ، وأتقذ المنيا وصول محو بك بالذخيرة الى بنى سويف ، حيث اصطحب منها حسن باشا طاهر وعابدين بك ، وهزموا ثلاثتهم رجب أغا وياسين بك ، واقتحم جيشهم المتاريس ، ودخلوا البلدة . وفي أثناء أزمة النقل الى سالونيك ، أراد الألفى - وصلته الوثيقة بالعربان معروفة - استشارة هؤلاء ضد حكومة محمد على واستنهاضهم لمعاونته في اقضاء الباشا من الولاية ، فبعث بالكتب الى مشايخ الحويطات والعائد ، والى شيخ الجزيرة وسائر رؤسائهم ، ولكن هؤلاء - كما عرفنا -

آثروا اطلاع الباشا على هذه الكتب ، منذ أن توطدت علاقاته معهم أثناء حادث ابعاد كبار الأرثوود المتمردين ، فأحضر ابن شديد وابن شعير هذه الكتب التى أتهم من الألفى الى محمد على ؛ ثم ان الباشا عند تصميمه فى يولية ١٨٠٦ ، على الخروج لمناجزة الألفى ، لم يلبث أن « أرسل أوراقا لتجمع العربان ، وعين لذلك حسن أغا محرم ، وعلى كاشف الشرقية » ؛ وفى ٢٤ يولية وصل كثيرون من عرب الحويطات ونصف حرام من ناحية شبرا الى بولاق ، وأطلقت المدافع احتفاء بقدمهم ، وقد تقدم كيف أن جيش الألفى كان يضم عدة آلاف من عربان أولاد على وغيرهم .

ولقد كان وجه الخطورة بعد ذلك ، أن يجنح الجند الى العصيان ، ابان حملة فريزر ، أو يقبل العربان على معاونة البريطانيين ، فيسدون حاجة هؤلاء الى الفرسان ؛ وقد انتظر الانجليز دون طائل أن يسد الممالك هذا النقص فى جيشهم ، ولكن الباشا الذى أراضى الجند بدفع مرتباتهم اليهم ، استطاع أن يجهز الجيش الذى أوقع بالانجليز الهزيمة الساحقة فى معركة الحماد المعروفة ؛ ثم ان العربان امتنعوا عن نجدة الانجليز أثناء العمليات العسكرية ، ولم يستطع ( فريزر ) والوكلاء الانجليز استمالة العربان الى تموين الاسكندرية ، الا بعد انسحابهم اليها وتحصنهم بها ؛ على أن متاعب الباشا من ناحية الجند والعربان سرعان ما تجددت بعد جلاء الانجليز عن الاسكندرية .

#### عصيان ٢٦ أكتوبر سنة ١٨٠٧ :

فقد ظهرت بوادر عصيان الجند عقب رحيل جيش ( فريزر ) من الاسكندرية ، وأثناء وجود الباشا بها ، وقد سبق الحديث عن أسباب هذا العصيان ، ثم نجاح الباشا فى اخماد هذه الحركة . ولكن روح التمرد التى سرت فى الجيش بأسره وقتئذ ، لم تلبث أن ظهرت آثارها كذلك فى القاهرة . وكان مبعث جنوح الجند الى التمرد فى هذه المرة ، الفرور الذى ملأ نفوسهم نتيجة لا تتصارعهم على البريطانيين ، ولا اعتقادهم أنهم أصحاب الفضل فى اجلاء هؤلاء عن البلاد ؛ وتوهمهم أنه قد صار من حقهم لذلك أن يقتضوا من أهل البلاد ثمنا لتخليصهم من شرور الاحتلال الأجنبى ، لا سيما وقد خيل لهم أن المصريين كانوا يتمنون هزيمتهم والخلاص منهم على يد الغزاة الأجانب ،



ووجدوا على كل حال في هذا الاعتقاد ، سواء أكان صحيحا أم وهما وخيالا ، ذريعة لاطلاق العنان لنزواتهم ، والاعتداء على الأهلين دون رقيب أو وازع .

ولقد سبقت الإشارة الى الفعال المنكرة التي صار يرتكبها الأرثوود في القاهرة بمجرد عودتهم اليها بعد انقضاء معارك رشيد والحماة ؛ وكان أهم ما عنى به هؤلاء الاستيلاء قسرا على بيوت الناس وطرده أصحابها منها بعد سلب فرشهم وأمتعتهم ، بدعوى أن متاعهم قد « استهلك منهم في السفر والجهاد ودفع الكفار عنهم ( أى القاهريين ) ، بينما هؤلاء مستريحون في بيوتهم وعند حريمهم » . ولأن القاهريين « ليسوا بمسلمين ، لأنهم كانوا يتمنون تملك النصارى لبلادهم ، ويقولون انهم خير » من الأرثوود . ولم يكن في مقدور الباشا أو كتخده كبح جماح هؤلاء البغاة ، وهم الى جانب انفراس الميل الى السلب والنهب في طباعهم ، لا يزالون منتشرين بخمرة النصر ؛ فحرص كلاهما على تهدئة خواطر القاهريين وتسكينهم خوفا من وقوع الاصطدام بين هؤلاء وبين الجند ؛ وعزز الكتخدا بك دعاوى الجند ، فراح يقول : « أناس جاهدوا وقاتلوا أشهرا وأياما ، وقاسوا ما قاسوه في الحر والبرد والظل ، حتى طردوا عنكم الكفار وأجلوهم عن بلادكم ، أفلا تسعونهم في السكنى ، ونحو ذلك من القول » . وهكذا أفحش الجند « في التعدي على الناس وغصب البيوت من أصحابها ؛ ( ثم ) أنهم تعدوا الى الحارات والنواحي التي لم يتقدم لهم السكنى بها قبل ذلك ، مثل نواحي المشهد الحسينى ، وقلعة الجامع المؤيدى ، والخرتقش والجمالية ، حتى ضاقت المساكن بالناس لقلتها ، وصار بعض المحتشمين اذا سكن بجواره عسكر يرتحل من داره ولو كانت ملكه ، بعدا من جوارهم ، وخوفا من شرهم » ؛ ولم يستثنو بيوت المشايخ ؛ بل وأهانوا من احتج منهم على فعالهم اهانات بالغة .

على أن هذا العصيان سرعان ما استفحل شره حتى صار خطرا على الباشا نفسه وعلى حكومته . وظهرت بوادر هذه الخطورة في محاولة قام بها بعض الجند السكارى « والمجانين » للاعتداء على حياة محمد على . فقد عمد الباشا منذ عودته من الاسكندرية الى القاهرة ، الى الطواف في شوارع

القاهرة ، يبذل قصارى جهده لوقف اعتداءات الجند على الأهلىن ؛ وتوطيد الأمن وقطع دابر الفوضى التى اتضح أنها بلغت غايتها فى العاصمة أثناء غيابه عنها ؛ فحدث ( يوم ١٦ أكتوبر ) أثناء مروره « فى ناحية سوق ( أو سويقة ) العزى ، سائرا الى ناحية بلغيا » أن صادف فى أحد الشوارع حفنة من الراقصات ، منهمكات فى تسلية بعض الجند الأرثوود ؛ لم يمنعهن عن الرقص مرور الباشا ، بل ضاعفن نشاطهن ، وصارت ( لصاجاتهن ) فرقة كبيرة ، فأراد بعض حاشيته ، الزامهن بالسكوت ، احتراماً لموكب الباشا . فعز على بعض الجند من المخمورين ، أن يسلبهم الباشا متعتهم ، فأتحن منهم اثنان جانباً ، وطلعا الى مكتب فوق سبيل كان قائماً « بين الطريقين تجاه من يأتى من تلك الناحية - سوق العزى - يرصدان الباشا فى مروره ، فحينما أتى الباشا مقبلاً لذلك المكتب أطلقا فى وجهه بارودتين ، فأخطأته ، وأصابا احداً الرصاصتين فرس فارس من الملازمين حوله ، فسقط ، ونزل الباشا عن جواده على مصطبة حانوت مغلوقة ؛ وأمر الخدم بإحضار الكامنين بذلك المكتب ، فطلعوا اليهما ، وقبضوا عليهما » . واستبد الغضب بالباشا وأمر بإحراق المكتب ، وتدخل سكان الحى جميعهم ، يلتمسون العفو ، ثم « حضر كبير ( هؤلاء الجند ) من دار قريبة من ذلك المكان ، واعتذر الى الباشا بأنهما مجنونان وسكرانان » ؛ فعدل عن حرق المكتب ، وأمر ( كبير الجند ) بإخراجهما وسفرهما من مصر ؛ وركب ( الباشا ) وذهب الى داره .

وقد عزا ( دروحتى ) فى كتابه الى ( سباستيانى ) من القاهرة فى ٢٠ أكتوبر ١٨٥٧ هذا الحادث الى ازدياد عجرة الجند ، منذ عودتهم الى القاهرة ، بعد انتصاراتهم الأخيرة على الانجليز ، بدعوى « أنهم هم الذين طردوا هؤلاء » ، وأرغموهم على ترك الاسكندرية ، وقد راح ( دروحتى ) يشكو من الاهانات التى لحقت بالأوروبيين على أيديهم ، وشيوع الفوضى فى القاهرة ، وانعدام الأمن ، حتى ان أحداً من الأهلىن ما صار فى وسعه الاطمئنان على حياته ، ولو لزم داره ، وعاش بين أهله وعشيرته ، وذلك لأن الجند دأبوا على الاعتداء على البيوت وأصحابها ، « وسعيد الحظ هو الذى يتسنى له الفرار بعياله وحريمه » ، فكان من أثر انتشار روح التمرد والعصيان هذه أن « كاد محمد على نفسه يقع فريسة لاختلال النظام بين جنوده » . ويقول ( دروحتى ) :

ان الذين أطلقوا عليه الرصاص ، كانوا من الجند المأجورين لفعل ذلك ، وأن « البيت » الذى أطلق منه الرصاص كان معروفا بأن قاطنيه من القتلة المأجورين ، وأن الرصاص جرح حصان الباشا وأحد ضباطه .

وكان سبب التمرد المباشر ، أن على الأصح ، الذريعة التى تذرع بها الجند للمضى فى اعتداءاتهم ، تأخر مرتباتهم ، ولذلك فقد عمد الباشا الى فرض الأتاوات وعقد القروض لدفع هذه المرتبات منها ، وكان محمد على منذ ٦ ، ١٣ أكتوبر قد أمر بفتح « الطلب من الملتزمين بىواقى الميرى على أربع سنوات ماضية » ، ثم أمر بفتح « دفاتر الطلب بىميرى السنة القابلة » ، كما كان منذ ٦ أكتوبر قد أمر بكتابة « أوراق البشارة بذهاب الانكليز وسفرهم من الاسكندرية ( وأرسلت هذه ) الى البلاد والقرى » ولكن هذه كانت اجراءات ، لا بد من مضى بعض الوقت ، قبل أن تأتى ثمرتها ، ولقى الباشا صعوبات فى « استدانة » كل المال الذى يريده ، وهكذا تعذر عليه ارضاء الجند ، وصار هؤلاء - كما قال ( دروحتى ) - يقابلون كل معترض على فعالهم بازدياد صياحهم مطالبين بمرتباتهم المتأخرة .

ولذلك فانه لم تنقضى عشرة أيام على حادث ( سوق العزى ) ، حتى تجمهر حوالى الخمسمائة من الأرثوود والعثملى أمام قصر الباشا بالأزبكية ، صبيحة يوم ٢٦ أكتوبر ، يطلبون « علائقهم » ؛ وحاول الباشا استئزال شئ منها ، فأبى الجند ، فوعده بالدفع عند ما يتجمع لديه المال اللازم لسدادها « فقالوا لا نصبر » ، ثم انهم استولوا على مدفعين وآخر من نوع ( الهاون ) وقاذفة للقنابر ، كانت جميعها بفناء القصر ، ثم بادروا باطلاق الرصاص على نوافذ الحجرات التى يقطنها الباشا ؛ « وضربوا بنادق كثيرة » . وكان فى وسع محمد على أن يأمر رجاله باطلاق النار عليهم ، لتوفر الرصاص فى المكان الذى كان موجودا به وقتئذ ؛ ولكنه امتنع ، تجنباً لوقوع حوادث وخيمة ، « وارتجت البلد وأرسل السيد عمر ( مكرم ) الى أهل الغورية والعقادين والأسواق يأمرهم برفع بضائعهم من الحوائث ففعلوا وأغلقوها » ، وتوسط ملحدار الباشا ، والدفتردار أحمد أفندى ( الملقب بجديد ) لدى الجند ، وقدما نفسيهما رهينة فى يد الثوار لتهديتهم وتسكينهم ، حتى يفى الباشا



بوعده لهم ، حيث قطع على نفسه عهدا بدفع مرتباتهم في أيام قليلة . ولما كان الثوار قد فرغت ذخيرتهم ، فقد انصرفوا ، آخذين معهم السلاح والدفتردار ويعتدون في طريق انسحابهم على الأهلين بوحشية قاسية .

ولكنه ما ان انسحب هؤلاء ، حتى حضر الدلاة بدورهم ، « قبل الغروب » يمنون النفس بنيل مثل الوعود التي نالها الثوار السابقون ، « فضربوا أيضا بنادق » ، ولكنهم قوبلوا بغير ما قوبل به زملاؤهم ، اذ « ضربت عليهم عسكر الباشا » ، وتبادل اطلاق النار من الجانبين ، وانزعجت القاهرة أيما انزعاج ، وساد الرعب والفرع بالمدينة ، وقتل من الدلاة أربعة ، وجرح أفراد منهم ، « فأنكفوا ورجعوا » ، وبات الناس متخوفين ، « وخصوصا نواحي الأزهر ، ( فأغلقوا ) البوابات من بعد الغروب ، وسروا خلفها بالأسلحة ، ولم تفتح الا بعد طلوع الشمس » .

وكان من المتوقع أن يعيد الدلاتية الكرة في هذا اليوم الثاني ( ٢٧ أكتوبر ) ، يؤيدهم بعض العسكر من العثملى والأرثوود الذين لم يشتركوا في حوادث اليوم السابق ، ولم تسرفيهم روح التمرد بعد ، ولكن النهار مضى دون أن يقع جديد ، ولو أن « الحال ( ظل ) على ما هو عليه من الاضطراب » . بيد أن الباشا لم ير من الحكمة البقاء في سرايه ب ميدان الأزيكية ، فنقل « أمتعته الثمينة تلك الليلة الى القلعة ، وكذلك ثاني يوم » ، ثم انه غادر سرايه مستخفيا هو وكبار ضباطه في الساعة الأولى من صبيحة يوم ٢٨ أكتوبر ، قاصدا الى القلعة ، وحوله حوالى الثلاثمائة من حرسه المسلحين من « المماليك الفرنسيين » بقيادة عبد الله دراو Derau وقد صحبه كذلك حسن باشا طاهر ( الأرثوودى ) ، الذى قال ان الباشا انما يقصد الى منزله ، فما أن تحقق بونابرتة الخازندار من وصول محمد على الى القلعة سالما ، « حتى صرف الحاضرين في الحال ، ونقل ( ما بقى من أمتعة ثمينة ، وكذلك ) الخزينة ( فورا ) وكذلك الخيول والسروج ، وخرجت عساكره يحملون ما بقى من المتاع والفرش والأواني الى القلعة » .

وبمجرد أن وقف العصاة على ما حدث ، هاجموا قصر الباشا ونهبوه ، ولم يحترموا سوى الحريم ، « وأشيع في البلدة أن العساكر نهبوا بيت

الباشا ، وزاد اللفظ والاضطراب ، ولم يعلم أحد من الناس حقيقة الحال ، حتى ولا كبار العسكر . وزاد تخوف الناس من العسكر ( الذين ) حصلت منهم عربدات ، وخطف عيائهم ووثاب ، وقتل أشخاص . وأصبح يوم ( ٢٩ أكتوبر ) وباب القلعة مفتوح ، والعساكر مرابطون به ، وواقفون بأسلحتهم ، وطلع أفراد من كبار العسكر بدون طوائفهم ، ونزلوا ، وكل طائفة متخوفة من الأخرى ، والأرثوود فرقتان : فرقة تميل الى الأتراك ، وفرقة تميل الى جنسها ، والدلاة تميل الى الأتراك وتكره الأرثوود ، وهم كذلك ، والناس متخوفة من الجميع ، ومنهم ( الجند ) يخشى من قيام الرعية ( الشعب ) ويظهر التودد لهم ، وقد صاروا مختلطين بهم في المساكن والحارات ، وتأهلوا وتزوجوا منهم .

ولم يكن هناك معدى عن انتقال محمد على الى القلعة ، لأنه طالما بقى في سرايه بالأزبكية ، انعدم كل رجاء في امكان اخماد عصيان الجند ، وذلك لأن هذه السراي ، كانت تقع في ميدان الأزبكية ، وهو الميدان الرئيسى في القاهرة وقتئذ ، ولم يكن من المتيسر الدفاع عنها ، بل على العكس من ذلك ، كان التغلب على أية مقاومة تأتى من جانب أهلها سهلا ميسورا ، اذا وقع هجوم منظم عليها ، وكان لا ندحة للباشا عن الالتجاء الى مكان أمين يحتسى به ، بعد الهجومين اللذين حدثا يوم ٢٦ أكتوبر ، ناهيك بالمؤامرات والمكائد التى عرف أن بعض رؤساء جنده يحكيونها ضده ، حتى أن الشيخ الجبرتى ذكر يعلل انسحاب الباشا الى القلعة ، انه « يقال ان طائفة من العسكر الذين معه بالدار أرادوا غدره في تلك الليلة ( ليلة ٢٧ - ٢٨ أكتوبر ) ، وعلم ذلك منهم بإشارة بعضهم لبعض رمزا ، فغالطهم وخرج مستخفيا من البيت ، ولم يعلم بخروجه الا بعض خواصه الملازمين له ، وأكثرهم أقاربه وبلدياته » . وقال ( دروقتى ) في رسالته الى ( تاليران ) في ٣١ أكتوبر « ان المسألة لم تكن لتقف عند هذا الحد لولا أن السيد عمر مكرم وهو موال دائما للباشا ، لم يعتمد لتسليح الأهالى ، ولولا أن بعض زعماء الجيش مثل حسن باشا ( طاهر ) وعمر بك الأرثوودى ، وصالح أغا قوج ( قوش ) لزموا الحياد » .

وأما القلعة فكانت مزودة بكل وسائل الدفاع اللازمة . والاستيلاء عليها ،

عدا أن من شأنه إعطاء الباشا الملجأ الأمين الذي يطلبه ، يجعله قادرا بفضل التحصن بها ، على الاشراف والسيطرة على القاهرة بأسرها ، والحيولة دون استيلاء الثوار عليها ، اذ لو وقعت هذه في أيديهم لاستفحل شرهم كثيرا . أضف الى هذا أنه سوف يتسنى له من معقله بالقلعة ، أن يتفاوض مع رؤساء المتمردين وانهاء عصيان الجند الذين سوف يتضح لهم عجزهم عندئذ عن الحاق الأذى بالباشا ، وفي وسع محمد على أن ييذر بينهم بوسائله المجربة بذور التفرقة ، حتى اذا تصدعت صفوفهم ، عاقب محركى الفتنة عقابا صارما ، وذلك هو عين ما حدث .

ومما يجدر ذكره أن الباشا ظل بعد هذه الحوادث يتخذ من القلعة مكانا لسكناء واقامته ، ولم يكن سبب ذلك أنه قد بيت العزم - كما يرى بعض الكتاب - على الاستبداد برعيته ، ذلك الاستبداد الذي يرى هؤلاء عنوانا له ، افراد محمد على بالسلطة في تلك الصورة الرتيبة التي تبدأ في زعمهم باقصاء المشايخ عن شئون الحكم ، وتنتهى بالفتك بالماليك في مذبحه القلعة . بل ان حوادث العصيان والتمرد ظلت تقع من حين لآخر في الأعوام التالية ، ولو أنها لم تكن بمثل هذه الخطورة ، حيث كان قد استطاع عند نهاية الفترة التي نغنى بدراستها ، الهيمنة على الجيش ، كما بدأ يعمل لانشاء ( النظام الجديد ) ، كما استمرت مكائد كبار الضباط ضد حكومته وضد شخصه ، وكان آخرها في هذه الفترة حادث أو « كائنة لطيف باشا » في ديسمبر ١٨١٣ ، وقد حاول هذا تحريك الفتنة ضد حكومة الباشا فاتهى الأمر بقتله . وفضلا عن ذلك ، فان ( محمد على ) لم يعيش في عزلة بالقلعة ، وقد وزع اقامته بينها وبين سرايه بميدان الأذربكية ، وصار يصرف شئون الحكم من المكانين ، وان كثر انعقاد ديوانه بالقلعة ، وقد قطن بسرأي الأذربكية بعض حريمه وأهله منذ أن استقدم من قولة زوجه الأولى وسائر أفراد أسرته .

على أن انتقال الباشا الى القلعة ، ونهب سرايه بالأذربكية كان بمثابة الاشارة لانتشار أعمال السلب والنهب في القاهرة على يد الجند الذين تراوح عددهم وقتئذ بين الثمانية والعشرة آلاف ، فانطلق هؤلاء في شوارع المدينة وأحيائها ، يعتدون على النساء ، ويفتكون بالأزواج ، ولا ينجو من سلب



متجره وحانوته الا من دفع فدية كبيرة ، واستمر الحال على ذلك أسبوعا كاملا ، فأوذى القاهريون ايذاء بليغا ، وتوقفت الأعمال وانتشر الرعب والفرع في القاهرة . وفي ليلة أول نوفمبر ، وكانت ليلة « رؤية هلال رمضان » لم يمكن عمل « الموسم المعتاد ، وهو الاجتماع بيت القاضي ، وما يعمل به من الحراقة والنفوط والشنك وركوب المحتسب ومشايخ الحرف والزمور والطبول واجتماع الناس للفرجة بالأسواق والشوارع وبيت القاضي ، فبطل ذلك كله ... ولم تثبت الرؤية تلك الليلة » .

ولم يمكن احتمال هذا الحال طويلا ؛ وسعى ( دروشتي ) لدى « الرؤساء » لتأمين حياة وأموال الرعايا الفرنسيين ؛ فتحدث في هذا الشأن على وجه الخصوص مع عمر بك الأرثوودي ، وصالح أغا قوج ( قوش ) والسيد عمر مكرم ، وحصل من هؤلاء على تأكيدات قاطعة باهتمامهم بصالح الرعايا الفرنسيين ، وكتبوا له في ذلك قائلين : « انهم سوف يتخذون كل ما ينبغي من وسائل لمنع وقوع أية اهانات على مبنى القنصلية الفرنسية وحارة فرنساوية ، ( حي الافرنج ) بالمدينة » . وأكدوا أن في وسع ( دروشتي ) أن يعتمد كل الاعتماد على امكان البحث معهم في أي أمر قد يبدو له ضرورة بحثه معهم ؛ ثم ان له أن يعتمد كذلك على مساعدتهم له عند الحاجة .

وكان محمد علي منذ ٢٨ أكتوبر قد عقد ديوانا بالقلعة ، حضره رؤساء الجند وكبار القواد ، كما حضره صغار الضباط ، وتحدث فيهم بلهجة حازمة ؛ وحاول أن يفرق بين صغار الضباط والرؤساء ، فألقى مسئولية ما يشكو الجند منه من عدم حصولهم على مرتباتهم على كاهل الرؤساء الذين يتقاضون ما يزيد « مائة مرة على ما يستحقونه عدلا وقانونا » ؛ بينما يتركون جندهم في عوز وحاجة . وأظهر الباشا استعداداه لاجابة مطالب الجند ، على شريطة أن يقدم هؤلاء الرؤساء حسابا عن المبالغ الطائلة التي أخذوها . وأما اذا كان الجيش يريد تنحيته عن الحكم ، فلمهم أن يختاروا باشا غيره ، فيعود هو حينئذ الى رتبته العسكرية القديمة ، أو يرحل عن البلاد كلية ، ولكنه طالما بقي في الحكم ، فانه لن يتحول عن عزمه في ضرورة اصلاح ( المالية العسكرية ) ، ثم استطرد الباشا من ذلك يقول : « ولقد حان الآن الوقت

لأنهاء الاهانات والاعتداءات التى يتعرض لها الافرنج واليهود والمسيحيون ،  
وابطال السلب والنهب الذى يقع على أهل القرى ، لا شئ سوى اشباع نهم  
بعض الرؤساء وارواء جشعهم ، وذلك كله محافظة على سمعة الجيش نفسه ،  
ولتوفير السعادة لسكان وأهل البلاد » . ثم اختتم الباشا مقالته باظهار  
ضرورة طرد جميع المحرضين على الثورة ، وأعلن أنه لن يصرف سوى مرتبات  
ثلاثة شهور فحسب لكل الجيش عن استحقاقات سنة كاملة ، الا اذا خرج  
الجند الى الصعيد لمناجزة البكوات الممالك وصار الباشا سيدا للصعيد ،  
فعندئذ ينالون مكافأة طيبة .

وأثر كلام الباشا فى صفار الضباط تأثيرا كبيرا ، ووجد هؤلاء مقترحاته  
عادلة ومعقولة ، فرفضوا الاصغاء لحجج ودعاوى رؤسائهم ، وعجز هؤلاء  
عن استمالتهم الى المضى فى التمرد والعصيان ، وتشاور الرؤساء فى الأمر ،  
ولما كانوا لا يجرؤون على تقديم الحساب المطلوب منهم لأنه لن يكون فى  
صالحهم ، فقد قر رأيهم على قبول التسوية التى اقترحها الباشا ، ثم انهم أمروا  
فى اليوم نفسه بإرجاع المنهوبات التى أخذت من سراى الأذربكية . وانفجرت  
الأزمة ، وانصرف الاهتمام الى تدبير المال اللازم لدفع المرتبات التى وعد  
بها محمد على .

ولما كان الناس قد أوذوا بسبب هذه الفتنة ، وأوذيت على وجه الخصوص  
مصالح المشايخ وأعيان القاهريين ، وكلهم صاحب ثروة ، ويخشى على أمواله  
من الضياع ، فقد عقد هؤلاء العزم على وقف الفتنة بكل وسيلة ، يدفعهم الى  
ذلك حرصهم على مصالحهم الذاتية ، قبل أى اعتبار آخر ، ثم الحاج العامة  
عليهم فى التوسط لدى الباشا ورؤساء الجند ، لإنهاء اعتداءات الجند عليهم ،  
« فطلع طائفة من المشايخ ( يوم ٣١ أكتوبر ) الى القلعة ، وتكلموا وتشاوروا  
فى تسكين هذا الحال ، بأى وجه كان ، ثم نزلوا » . واستطال الأخذ والرد  
فى طرائق تدبير المال ، وتعددت اجتماعات المشايخ بكبار الضباط فى منزل  
السيد عمر مكرم ، وكثرت « المؤتمرات » كذلك فى بيت السيد محمد  
المعروقى ، وعند غيره .

ولكنه كان من الواضح أن الواجب يقتضيهم أن يفصلوا في هذه المسألة بكل سرعة ؛ فقد استمر الاضطراب والشغب ، وفي ٢ نوفمبر « بين العصر والمغرب » ، ضربوا مدافع كثيرة من القلعة ، وأردفوا ذلك بالبنادق الكثيرة المتتابعة ، وكذلك العسكر الكائنون بالبلدة ، فعلوا كعملهم من كل ناحية ، ومن أسطحة الدور والمساكن . وكان شيئاً هائلاً ، واستمر ذلك الى بعد الغروب « وتهكم الشيخ الجبرتي ، فقال : « وذلك شنك لقدوم رمضان ، في دخوله وانقضائه » .

وعلى ذلك فانه لم تنقضى أيام قلائل على هذا الحادث ، حتى كانت قد أسفرت المباحثات والمشاورات في يوم ٥ نوفمبر عن ترتيب لتدبير المال اللازم ، كان فريدا في نوعه ، يدل على حرص المشايخ على مصالحهم الذاتية ، وقصورهم عن ادراك معنى الزعامة الشعبية التي طمعوا فيها ، وعجزهم عن تحمل مسئولياتها . وقد شرح الشيخ الجبرتي هذا الترتيب في قوله : وفي هذا اليوم « انكشفت القضية عن طلب مبلغ ألقى كيس بعد جمعيات في مشاورات تارة بيت السيد عمر النقيب ، وتارة في أمكنة أخرى ، كبيت السيد المحروقي وخلافه ؛ حتى رتبوا ذلك ونظموه ، فوزع منه جانب على رجال دائرة الباشا ، وجانب على المشايخ الملتزمين ، نظير مسموحهم في فرض حصصهم التي أكلوها ، وهي مبلغ مائتي كيس ، وزعت على القراريط ، على كل قيراط ثلاثة آلاف نصف فضة على سبيل القرض ، لأجل أن ترد أو تحسب لهم في الكشوفات ، من رفع المظالم ، ومال الجهات ، يأخذونها من فلاحهم ، وفرض من ذلك مبلغ على أصحاب الحرف وأهل الغورية ، ووكالة الصابون ووكالة القرب ، والتجار الآفاقية . واستقر الطلب بيت ابن الصاوي بما يتعلق بالفقهاء ، واسماعيل الطوبجي ، بالمطلوب من طائفة الأتراك وأهل خان الخليلي ، والمرجع في الطلب والدفع والرفع الى السيد عمر النقيب » .

ومعنى ذلك ، أن هذا الترتيب قد كفل للمشايخ - وقد صاروا في هذا العهد من كبار الملتزمين - استرداد ما يدفعونه ، باحتسابه من مسموحهم في فرض حصصهم . وتفسير ذلك أن المشايخ الملتزمين ، أي أولئك الذين التزموا بدفع الضريبة ( الميري ) عن حصة الأرض التي اعتبروا مسئولين عن تأدية المال



( أو الميرى ) عنها الى الحكومة ، كانت الحكومة قد أعفتهم في نظير التزامهم من دفع الضريبة عن جزء من أراضيهم وأملاكهم الخاصة الداخلة في حصة التزامهم ، فعرف ذلك باسم ( مسموح المشايخ ) . وكان المفروض أن يعفى الفلاحون في هذا الجزء المعفى من الضريبة ، من دفع الضرائب كذلك ، ولكن المشايخ درجوا - بالرغم من ذلك - على جمع الضرائب وسائر الفرض والأتاوات الحكومية من الفلاحين الموجودين بالأرض المعفاة منها حسب هذا النظام . وعلى ذلك فانه عند ما أراد المشايخ و « الزعماء » القاهريون - ويكادون يكونون جميعا من المشايخ الملتزمين ، وهم كذلك أغنياء القاهرة وسراتها - انهاء فتنة الجند التى آذت أشد ما آذت - كما ذكرنا - مصالح هذه الطبقة ، رتبوا احتساب المبالغ التى يدفعونها من مسموحهم من الفرض على حصص التزامهم ، فترد هذه المبالغ اليهم أو تحتسب لهم في كشوف الضرائب ، والأتاوات التى يحصلونها - دون وجه حق أصلا - من الفلاحين فى أرضهم أو حصص التزامهم ، وبهذه الطريقة ضمن المشايخ استرداد ما دفعوه .

ولم يأبه المشايخ والرؤساء الشعبيون لمصالح الفريق الآخر ، من صغار التجار وأرباب الحرف والصناعات الصغيرة ، الذين قصت ظهورهم الضرائب الفادحة والأتاوات المتكررة ، فوقع على كاهلهم عبء دفع قسط كبير من المبلغ المطلوب ، دون أى ضمان لاستردادهم اياه أو لاستنزاله من الضرائب أو الأتاوات التى تحصل منهم . وهكذا أثبت المشايخ والرؤساء الشعبيون أنهم لا يعنون الا بصون مصالحهم الذاتية فحسب .

ومع أن كبار الضباط ورجال الباشا قد اشتركوا مع المشايخ فى بحث الأمر ، فقد كان من الواضح أن الذى غنى به الباشا وقتئذ ، هو وصول مبلغ الألفى كيس اليه ليدفع منه مرتبات الجند حسبما وعد به ، كما كان من الواضح أن كبار الضباط انما يهمهم وصول المال لأيديهم حتى يدفعوه بدورهم للجند . ولذلك فقد كان ترتيب توزيع المبلغ على الطوائف والهيئات - وبعد أن دفع « رجال دائرة الباشا » قسما منه - من شأن المشايخ والرؤساء الشعبيين أنفسهم .

وعلى ذلك فانه ما ان جرى تحصيل هذا المبلغ ، حتى « اجتمع الكثير من أهل الحرف كالصرمانية وأمثالهم ، والتجأوا الى الجامع الأزهر ، وأقاموا به ليالى وأياما فلم ينفعهم ذلك . وانبث المعينون بالطلب ، وبأيديهم الأوراق بمقدار المبلغ المطلوب من الشخص ، وعليها حق الطريق ، وهم قواسم أتراك وعسكر ودلاة ، وقواسم بلدى . ودهى الناس بهذه الداهية فى الشهر المبارك ، فيكون الانسان نائما فى بيته ومفتكرا فى قوت عياله ، فيدهمه الطلب ، ويأتيه المعين قبل الشروق ، فيزعجه ويصرخ عليه ، بل ويطلع الى جهة حريمه ، فيتنبه كالمفلوج من غير اضطباح ، ويلطف المعين ، ويوعده ويأخذ بخاطره ، ويدفع له كراء طريقه المدفوع له فى الورقة المعين بها المبلغ المطلوب قبل كل شئ ، فما يفارقه الا ومعين آخر واصل اليه على النسق المتقدم ، وهكذا . »

#### الضرب على أيدي المحرضين : نفى رجب انما :

وما أن سكنت فتنة الجند ، حتى شرع الباشا يعمل بحزم وشدة للضرب على أيدي رؤساء الجند الذين تزعموا هذه الفتنة ، وعقوبة الثوار الظاهرين ، والمغامرين الذين يحركون القلاقل والاضطرابات ليعيثوا فسادا فى القاهرة خصوصا ؛ وليسلبوا القاهريين ويعتدوا عليهم ؛ والذين كان وجودهم — كما كتب الوكلاء الفرنسيون فى نشرتهم الاخبارية عن هذه الحوادث فى نوفمبر من العام نفسه — مصدر خطر لا على سلطانه وحكومته فحسب ، بل وعلى حياته هو نفسه كذلك . حتى اذا شاء الباشا الاعتماد على ولاء الجيش له ، وجب عليه — كما قال هؤلاء — أن يتخذ اجراءات سريعة وحاسمة للتخلص منهم .

وكان واضحا أن ترك الجند يسدرون فى غوايتهم ، دون وقف اعتداءاتهم على الأهلىن ، سوف يترتب عليه انعدام الأمن فى القاهرة ، وافلات زمام الأمور من يد الباشا فى آخر الأمر ، ومن المحتمل كثيرا قيام القاهريين بالثورة . صحيح أن الفتنة الأخيرة مرت دون أن يحرك القاهريون ساكنا للانتقام من الأرثوود والدلاة الذين آذوهم فى أموالهم وأعراضهم وتقوسهم ، وذلك بفضل الاجراءات التى اتخذها عمر مكرم وغيره من المتصدرين ، لاغلاق

الحوانيت ، ومنع تسليح الأهليين ، والزامهم بالمكوث في بيوتهم ؛ واغلاق البوابات وحراستها ؛ ولكن الخطر كان كامنا ، ولا ضمان لدوام هذا السكون اذا وقعت فتنة أخرى من طراز هذا العصيان والتمرد . ولقد عبر الشيخ الجبرتي عن كراهية الشعب لجند الباشا ، فقال : « ولشدة قهر الخلائق منهم ، وقبح أفعالهم ، تمنوا مجيء الافرنج من أى جنس كان ، وزوال هؤلاء الطوائف الخاسرة ، الذين ليس لهم ملة ولا شريعة ، ولا طريقة يمشون عليها ، فكافوا يصرخون بذلك بمسمع منهم ، فيزداد حقدهم وعداوتهم ، ويقولون أهل هذه البلاد ليسوا مسلمين ، لأنهم يكرهوننا ويحبون النصارى ؛ ويتوعدونهم اذا خلصت لهم البلاد ، ولا ينظرون لقبح أفعالهم » .

وكان أخطر المحرضين على التمرد والعصيان ، رجب أغا ، وكان من الذين انضموا الى الألفى سابقا وصار أحد قواد مشائته ، وقد تقدم ذكر حادث « مخامرة » رجب أغا على عمر بك الأرثوودى ومقاومته مع ياسين بك في المنيا ؛ وتظاهر بالولاء لمحمد على بعد ذلك ، ولكنه صار يدبر الثورة ضده ، وكان من كبار المحرضين على الفتنة الأخيرة . فأصدر الباشا أمرا بعد سكون الفتنة بنفيه ، فلم يمثل رجب أغا لهذا الأمر ؛ وجهر بالعصيان ، وكادت تقوم الفتنة من جديد ، لولا أن تغلب جند الباشا عليه ؛ وأوذى الأهليون في هذا الحادث كذلك ايذاء بليغا . ويقص الشيخ الجبرتي تفاصيل ما وقع في قوله في حوادث يوم ١٩ نوفمبر ١٨٠٧ : « قصد الباشا نفى رجب أغا الأرثوودى وأرسل اليه يأمره بالخروج والسفر ، بعد أن قطع خرجه ، وأعطاه علوفته ، فامتنع من الخروج ، وقال أنا لى عنده خمسين كيسا ، ولا أسافر حتى أقبضها . وذلك أنه في حياة الألفى الكبير ، اتفق مع الباشا بأن يذهب عند الألفى وينضم اليه ، ويتحيل في اغتياله وقتله ؛ فان فعل ذلك وقتله وتمت حيلته عليه ، أعطاه خمسين كيسا . فذهب عند الألفى والتجأ اليه ، وأظهر أنه راغب في خدمته ، وكره الباشا وظلمه ، فرحب به وقبله وأكرمه مع التحذر منه . فلما طال به الأمد ولم يتمكن من قصده ، ورجع الى الباشا ؛ فلما أمره بالذهاب ( الآن ) أخذ يطالبه بالخمسين كيسا . فامتنع الباشا ، وقال : جعلت له ذلك في نظير شيء يفعله ، ولم يخرج من يده فعله ، فلا وجه لمطالبته



به ، واستمر رجب أغا في عناده . وذلك أنهم لا يهون بهم مفارقة مصر التي صاروا فيها أمراء وأكابر ، بعد أن كانوا يحتطبون في بلادهم ، ويتكسبون بالصانع الدنيئة . ثم انه جمع جيشه اليه من الأرثوود بناحية سكنه ، وهو بيت حسن كنتخدا الجربان يباب اللوق . فأرسل اليه الباشا من يحاربه .

« فحضر حسن أغا سر ششمه من ناحية قنطرة باب الخرق ، وحضر أيضا الجرم الكثير من الأتراك وكبرائهم من ناحية المدابغ ، وعمل كل منهم متاريس من الجهتين ، وتقدموا قليلا حتى قربوا من مساكن الأرثوود تجاه بيت البارودي . فلم يتجاسروا على الاقدام عليهم من الطريق ، بل دخلوا من البيوت التي في صفهم ، وتقبوا من بيت الى آخر ، حتى انتهوا الى أول منزل من مساكنهم ، فبغتوا البيت الذي يسكن به الشيخ محمد سعد البكرى ، وتقدموا منه الى المنزل الذي بجواره ، ثم منه الى منزل على أغا الشعراوى ، ثم الى بيت سيدى محمد وأخيه سيدى محمود المعروف بأبى دفية ، الملاصق لمسكن طائفة من الأرثوود . وعبثوا فى الدور وأزعجوا أهلها بقبيح أفعالهم .

« فانهم عند ما يدخلون أول بيت يصعدون الى الحريم بصورة منكرة ، من غير دستور ولا استئذان ، وينقبون من مساكن الحريم العليا ، فيهدمون الحائط ويدخلون منها الى محل حريم الدار الأخرى ، وتصعد طائفة منهم الى السطح ، وهم يرمون بالبنادق فى الهواء فى حال مشيهم وميرهم وهكذا ولا يخفى ما يحصل للنساء من الانزعاج ، ويصرن يصرخن ويصحن بأطفالهن ، ويهرين الى الحارات الأخرى ، مثل حارة قوايس ، وناحية حارة عابدين ، بظاهر الدور المذكورة ، بغاية الخوف والرعب والمشقة . وطفقت المساكن تنهب الأمتعة والثياب والفرش ، ويكسرون الصناديق ويأخذون ما فيها ، ويأكلون ما فى القدور من الأطعمة فى نهار رمضان من غير احتشام .

« ولقد شاهدت أثر قبيح فعلهم ببيت أبى دفية المذكور من الصناديق المكسرة ، وانتشار حشو الوسائد والمراتب التي فتقوها وأخذوا ظروفها . ولم يسلم لأصحاب المساكن سوى ما كان لهم خارج دورهم ، وبعيدا عنها ، أو وزعوه قبل الحادثة . وأصيب محمد أفندى أبو دفية برصاصة أطلقها

بعضهم من النقب الذى تقب عليهم ، ثقت من كتفه • وكذلك فعل العساكر  
التي أتت من ناحية المدابغ بالبيوت الأخرى •

« واستمروا على هذه الأفعال ثلاثة أيام بلياليها » •

وتدخل عمر بك الأرثوودى ، وصالح قوج ( قوش ) لانتهاء الفتنة ، وتوليا  
رجب أغا بحمايتهما ، فحضر عمر بك « كبير الأرثوود الساكن بيولاق » ليلة  
٢٣ نوفمبر ، وكذلك صالح قوج « الى رجب أغا المذكور ، وأركباه وأخذه  
الى بولاق ، وبطل الحرب بينهم ، ورفعوا المتاريس فى صباحها ، وانكشفت  
الواقعة عن نهب البيوت ونهبها ، وازعاج أهلها • ومات فيما بينهم أثار قليلة ،  
وكذلك مات أناس وانجرح أناس ، من أهل البلد » • وفى ٢٦ نوفمبر « سافر  
رجب أغا ، وتخلف عنه كثير من عساكره وأتباعه ، وذهب من ناحية دمياط »  
وطرد رجب أغا من البلاد نهائيا •

وعمد الباشا الى التخلص رويدا رويدا من سائر متزعمى العصيان  
والمحرضين عليه ، أولئك الذين لم يدر فى ذهنهم قط أن يسودوا عليهم سيدا  
يأتمرون بأمره ، ويطيعون نواهيهم ، بل اعتقدوا أن من حقهم أن يختاروا  
الزعيم الذى يرضخ لأهوائهم ، ويخضع لنزواتهم ، وصار اطلاق الرصاص  
والعصيان ديدنهم كلما واتتهم الفرصة للافصاح عن تدمرهم ، وعلان غضبهم  
وسخطهم على حكومة الباشا • ولما لم يكن مركز محمد على قد توطد بالدرجة  
التي تجعله قادرا على الاقتصاص من الثوار بالطرق العادية المألوفة خشية أن  
يؤدى انزال العقوبة بالمحرضين على العصيان الى هياج الجنود وسريان روح  
التمرد بين سائر صفوف الجيش ، وثورة الجيش بأسره ، فقد لجأ الباشا الى  
وسائل « صامتة » للخلاص منهم ، فجرى اعدام كثيرين من قادة العصيان  
بالقلعة سرا ، واتخذ من واجب تحصين الاسكندرية ، وسائر الثغور والمواقع  
فى الشاطئ الشمالى ، ذريعة لابعاد الآخرين من القاهرة ، وتوزيعهم على  
مختلف الحاميات ، بحيث لا تظل قوات كبيرة من الجيش مجمعة فى مكان  
واحد ، وبحيث ينالون علائقهم ومراتبهم من الأماكن التى يرسلون اليها ،  
فيخف كذلك عبء تفقاتهم عن خزائنه ، فضلا عن أن توزيعهم هذا لا ينال من

قوته شيئاً ، لبقاء الجيش قائماً . وفي ديسمبر من السنة نفسها « قطع الباشا رواتب طوائف الدلاة وأمروا بالسفر الى بلادهم » .

ولم يظهر أثر هذه الاجراءات التي اتخذها محمد على لتطويع الجند الا شيئاً فشيئاً . فقد بقيت بطبيعة الحال طائفة من الجند بالقاهرة ، للدفاع عنها ، واستمرت اعتداءات هؤلاء على الأهلين ، فلا يمر يوم دون وقوع اعتداءات جديدة ، حتى لاحظ الوكلاء الفرنسيون « أن أصحاب الأسمال البالية هم الذين في وسعهم وحدهم أن يشعروا بأى أمن وطمأنينة عند سيرهم في شوارع العاصمة » .

### حادث ساحرة دمنهور :

وكان من العوامل التي ساعدت على زيادة الفوضى بين طوائف الجند ، اعتقاد هؤلاء في المشعوذين والسحرة ، يحتفون بهم ويسيرون في ركابهم « تكريماً » لهم وتلمساً للبركة منهم ، في مواكب ذات جلبة وضوضاء ، يطوفون بهم في شوارع القاهرة ، ويعتدون على القاهريين ، ويسلبون الحوانيت والدكاكين ، وكان أخطر من ظهر من هؤلاء المشعوذين الذين اعتقد فيهم كثيرون من الأرثوود على وجه الخصوص ، امرأة من نواحي دمنهور ادعت أن لها صلة مباشرة بعالم الأرواح ، يخاطبها روح يسمى : « الشيخ على » ويجب على مايسأله السائلون بواسطتها ، وفي وسع هؤلاء كذلك أن يلمسوا يده في جلسات خاصة في ظلام الليل ، واشتهر أمر هذه الساحرة ، وصار لها آلاف من المؤمنين بها ، ومن بينهم عدد عظيم من الأرثوود ، فصارت تتجول في شوارع القاهرة على حصان ، يحيط بها الأرثوود حراساً لها ، وخشى الباشا أن تكون هذه المرأة أداة في يد أعدائه ، يستخدمونها لتأليب الجند ، بل وتحريك الشعب نفسه على الثورة ، فسعى جهده لكشف خديعتها واظهار كذب ادعائها ، والتخلص منها بصورة لا تستفز جنده الأرثوود . فاستدعى الباشا اليه أربعة من الحواة ووعدهم بمبلغ من المال اذا استطاعوا احضار الساحرة ، فوجدوها هؤلاء عند باش أغاة التبديل ، أو رئيس خفراء الحراسة الليلية ، يحيط بها المعجبون من الجند وغيرهم ، فلما أرادوا القبض



عليها اقتصر لها الجند وهددوا الحواة وطردهم « بدعوى أن البيت سوف يسقط على رؤوسهم اذا مس أحد بشر شخص هذه المرأة المقدسة » . وتزايد خطرهما يوما بعد آخر، وصار لاندحة عن انهاء مسألة هذه الساحرة بكل سرعة. فأمر الباشا رئيس الشرطة باحضارها ، حتى يظهر كغيره اعجابه بفعالها الخارقة، واستقبلها الباشا أمام سرايه في ميدان الأزبكية قبل الغروب ، وهو جالس تحت شجرة كبيرة من الجميز يدخن نارجيلته بالقرب من ساقية ، يحيط به المعجبون بها والمؤمنون بسحرها ، ورجاها احضار الروح . ووقف جمهور كبير يشهد ما يجرى بين الباشا وبينها ؛ ولما كان الليل لم يرخ سدوله بعد ، والمكان خلاء ، فقد اعتذرت الساحرة بأن اتصال الروح لا يحدث الا في الظلام ، وعلاوة على ذلك فقد ذهب « الشيخ على » للصلاة في جامع الامام الحسين ، وأنه سيعود بعد قليل . فدخل الباشا الى قصره ، وتبعه كبار الضباط ورؤساء الجند لمشاهدة المعجزة . فلما جاء الليل جلس الباشا وحوله هؤلاء الرؤساء ، ويجاوره طبيبه الخاص ( بوزارى ) وترجمانه ، لأنه لا يتكلم العربية ، وادعت الساحرة أنها تجهل التركية ، و ( بوزارى ) يعرف اللغتين فأطلقت الأنوار ، وأجاب « الشيخ على » على الأسئلة التي وجهت اليه في صوت مكبوت ؛ وبدا كأنما الباشا قد غلب على أمره ، ولكنه لم يلبث أن طلب أن يقبل يد « الروح » وكان بعد لآى وعناء أن رضى « الشيخ على » أن يمد أطراف أصابعه حتى يقبلها الباشا ؛ فقبض عليها بشدة وأحضرت الأضواء ، واتضح أن اليد هي يد الساحرة ذاتها ، التي ثبت أنها ذات قدرة على اخراج الأصوات من بطنها ، وقرر الباشا اغراقها في النيل فورا ، فقام صخب وقامت ضجة حتى شعر الباشا بالخوف لحظة ، ولكن سرعة بديهته وشجاعته أهدتا الموقف فقال : « لا شك في أن هذه المرأة يمتلكها روح ذو قدرة خارقة ، وهذا الروح لن يدعها تهلك . أما اذا كان لا وجود لهذا الروح أصلا ، واتضح أنها كانت تخدع الناس وتغشهم ، فانها سوف تفرق » . وأمام هذا المنطق القوى اذا ، رضى المعارضون بأخذها الى النيل حيث ألقيت الساحرة به ، وانتظروا - بعض الوقت - خروجها من النهر . ولكن دون جدوى ، فانصرفوا لشأنهم .

على أنه كان من أثر ما ظهر من تصميم محمد على ، على ردع حركات العصيان ، وأخذه جنده بالشدة ، للقضاء على عوامل الفوضى واختلال النظام في جيشه ، أن فر كثيرون من الصفوف ، وقصدوا الى الأرثوودي التأثير الآخر ياسين بك ، يعملون تحت لوائه ، وكان خطر هذا قد أخذ يستفحل منذ حوادث عصيانه الأخيرة والتي ذكرناها . ووجب على الباشا القضاء على حركته بكل وسيلة .

### نفي ياسين بك الأرثوودي :

فقد استفحل شر ياسين بك وأخذ يعيث فسادا في أقاليم مصر الوسطى ، وانضم اليه كثيرون من رؤساء العثملى والأرثوود الذين أصاب كبرياءهم تصميم الباشا على جمع أسباب السلطة في يده ، كما فر اليه كثيرون من الجند ، لنقمتهم - كما ذكرنا - على النظام الذى يريد الباشا ادخاله في الجيش ، أضف الى هذا أن العربان الذين من دأبهم انتهاز الفرص السانحة للسلب والنهب ، سرعان ما صاروا يتوافدون على معسكره في أعداد عظيمة واجتمع لدى ياسين بك من القوة ما جعله قادرا على إبراز « جيش » في الميدان يضارع في اعداده وسلاحه ما لدى محمد على نفسه من مشاة ، وداعب الأمل ياسين بك في امكان انتزاع الباشوية من محمد على ، ولا جدال في أنه كان في وسعه أن يفعل ذلك ، لو أنه أوتى الى جانب أطماعه هذه وقدرته على النضال في جلد ومثابرة - وقد شهد المعاصرون له بالقدرة على الكفاح القوى - شيئا من الحكمة وبعد النظر ، فعرف كيف ينحاز بالقوات التى لديه لاحدى القوتين المتناضلتين وقتئذ : محمد على أو البكوات المماليك ، فيسير في نفس الطريق الذى سار فيه الباشا نفسه ، في أوائل عهده ، ومنذ أن صح عزمه على الوصول الى الحكم والولاية ، حتى اذا استعان باحدى هاتين القوتين في القضاء على جماعة من خصومه ، استطاع منازلة الجماعة الأخرى . وكان من الواضح أن من صالحه الاتحاد مع البكوات المماليك اذا شاء القضاء على حكومة محمد على ، لأن انضمام فرسانهم الى جيشه لاشك يجعل كفته الراجحة في أية معارك يخوض غمارها مع الباشا .

ولكن ياسين بك كان مغامرا تنقصه الحنكة السياسية ، عجز عن ابتداء

« سياسة » أو تدبير خطة محكمة للوصول الى غايته ؛ واعتمد في جذب الجند اليه على كرمه وسخائه معهم ؛ وهو الذى تسنى له أن يجمع ثروة طائلة بأعمال السلب والنهب التى انغمس فيها ، فأجزل لجنده العطاء ؛ وكان مرحا بطبعه ، وذا شخصية محببة للنفوس : كثير التسامح مع جنده ، حتى أحبه هؤلاء ، ورضوا بالعمل تحت لوائه وتزايدت أعداد الوافدين منهم الى معسكره يوما بعد يوم ، ولكنه أخطأ خطأ جسيما عند ما اعتبر أعداء له ، كل من رفضوا الانضواء تحت لوائه ؛ وبدلا من الاتحاد مع البكوات الذين بالصعيد ، جلب سخطهم عليه ، واستثار عداءهم ضده بسبب مضى عصاباته في النهب والسلب والتخريب ، مما أثار عليه « أسياد الصعيد » الثلاثة : ابراهيم بك ، وعثمان بك حسن ، وشاهين بك المرادى خليفة عثمان البرديسى ، فاتحدوا ضده وقرروا مهاجمته .

فقد انتهز في سبتمبر وأكتوبر ١٨٠٧ وقوع الخلاف بين البكوات ، بسبب اغارة سليمان بك البواب على بعض القرى التابعة لشاهين بك المرادى ونهبها ، فاستولى ياسين على بنى سويف والمنيا حيث تحصن بها ، ولم يتورع أثناء مناوشاته مع الماليك عن مهاجمة ملوى وأخذ مبلغ كبير من المال من أهلها ، بالرغم من أنها تتبع محمد بك المنفوخ المرادى « حامى » ياسين بك نفسه . وفي نوفمبر كان لا يزال ياسين متحصنا بالمنيا ، وفي مناوشات مستمرة مع البكوات من الألفية والمرادية على السواء ، ويتخذ العدة لاختضاع اقليم الفيوم كذلك .

وكان البكوات وقتئذ يتفاوضون من أجل الصلح مع الباشا - على نحو ما سيجىء ذكره في موضعه - وكان شاهين بك الألفى يعيش « مستأمنا » في الجيزة والقاهرة ، ومنذ أن صالحه الباشا في ديسمبر ١٨٠٧ ؛ فاستعان محمد على به في استشارة « أسياد الصعيد » لقتال ياسين ، وكان هؤلاء يسخطون عليه سخطا عظيما ، فأوقعوا به هزيمة كبيرة بالقرب من منفلوط في يناير ١٨٠٨ ، « ونهبوا حملته ومتاعه » وانسحب في حوالى المائتين فحسب الى المنيا حيث تحصن بها ؛ وحضر أبوه الى القاهرة مستسلما ؛ وشرع محمد على يجهز تجريدة لمطاردته من حوالى السبعمائة أو الثمانمائة ، بقيادة بونابرة



الخازندار ( أحمد أغا ) ، وتقدم التجريدة سليمان بك الألفى من رجال شاهين الألفى في قوة أخرى ، وانضم بكوات الصعيد الى جيش حسن باشا ( طاهر الأرتوودى ) للقضاء على ياسين ، فهاجموا المنيا من الناحية القبلية ، بينما صوب الأرتوود مدافعهم عليها من الناحية البحرية ، وكتب ( سافى مارسيل ) الى حكومته في أول فبراير ١٨٠٨ ، أن هذه الحملة عند انضمامها الى قوات المماليك بالصعيد سوف تغدو قوة عظيمة في وسعها طرد ياسين بك من المنيا والسيطرة عليها ؛ « ولا جدال في أن اخضاع هذا التأثير - الذى أتيح له خلق سلطة ثالثة في مصر أشد خطرا مما قد تبلغه سلطة الباشا ، أو سلطة البكوات المماليك ، لأن أكثرية العربان منحازون اليه - من شأنه بسط الهدوء ، وفتح المواصلات لاستئناف النشاط التجارى الذى تعطل من مدة طويلة بين الوجهين البحرى والقبلى » .

ويصف الشيخ الجبرتى ما وقع بعد خروج هذه التجريدة ، فيقول في حوادث يوم ١٠ فبراير ١٨٠٨ : « ورد الخبر بأن سليمان بك الألفى لما وصل الى المنية ، ونزل بفنائها ، خرج اليه ياسين بك بجموعه ، وعساكره وعربانه ، فوقع بينهما وقعة عظيمة ، وانهزم ياسين بك وولى هاربا الى المنية ، فقبضه سليمان بك فى قلة ، وعدى الخندق خلفه ، فأصيب من كمين بداخل الخندق ووقع ميتا ، بعد أن نهب متاع ياسين بك وجماله وأثقاله ، وشنت جموعه ، وانحصر هو وعربانه وما بقى منهم بداخل المنية . وكانت الواقعة ( يوم ٤ فبراير ١٨٠٨ ) . فلما ورد الخبر بذلك على الباشا ، أظهر أنه اغتم على سليمان بك ، وتأسف على موته ، وأقام العزاء عليه خشداشينه بالجيزة ، وفى بيوتهم . وطلق الباشا يلوم على جراءة المصريين ( البكوات المماليك ) واقدامهم ، وكيف أن سليمان بك يخاطر بنفسه ، ويلقى بنفسه من داخل الخندق ؛ ويقول أنا أرسلت اليه أحذره ، وأقول له أن ينتظر بونايرة الخازندار ، ويراسل ياسين بك ، ويطلعه على ما بيده من المراسيم . فاذا أبى وخالف ما فى ضمنها ، فعند ذلك يجتمعون على حربه ، وتتقدم عسكر الأتراك لمعرفتهم وصبرهم على محاصرة الأبنية ، فلم يستمع لما قلت ، وأغرى بنفسه ، وأيضا ينبغى لكبير العسكر التأخر عن عسكره . فان الكبير عبارة عن المدير الرئيسى ،

وبمصابه تنكسر قلوب قوته ؛ وهؤلاء القوم بخلاف ذلك ، يلقون بأنفسهم في المهالك .

« ولما أرسل جماعة سليمان بك يخبرون بموت كبيرهم ، وأنهم مجتمعون على حالتهم ، ومقيمون بعرضيهم ومحطتهم على المنية ، وأنهم منتظرون من يقيمه الباشا رئيسا مكانه ، فعند ذلك أرسل الباشا الى شاهين بك ( الألفى ) يعزيه ، ويلتمس منه أن يختار من خشداشينه من يقلده الباشا امارة سليمان بك ، فيتشاور شاهين بك مع خشداشينه ، فلم يرض أحد من الكبار أن يتقلد ذلك . ثم وقع اختيارهم على شخص من المماليك يسمى يحيى ، وأرسلوه الى الباشا ، فخلع عليه ، وأمره بالسفر الى المنية ؛ فأخذ في قضاء أشغاله وعدى الى بر الجيزة » .

ولكن أمد مقاومة ياسين بك في المنيا لم يطل ؛ فقد شجعه بعد مقتل سليمان بك على الصمود ، فرار قسم من جند بونايرتة الخازندار من جيشه ، وانضمامهم الى ياسين بك عند وصولهم الى المنيا . واستنادا على هذه النجدة التي جاءت ، قرر ياسين القيام بحركة ( خروج مسلح ) من المنيا ، تكللت بالنجاح ، وفقد المماليك أربعة من رؤسائهم ، وقتل كثيرون من رجال شاهين الألفى ؛ بيد أن قصور تفكيره السياسى مرعان ما أوقعه فريسة لأطماعه . فقد أرسل اليه بونايرتة الخازندار « يستدعيه الى الطاعة ، وأطلعه على المكاتبات والمراسيم التي ييده من الباشا خطابا له وللأمراء الحاضرين والغائبين المصرية ( أى البكوات المماليك ) . وفي ضمنها ان أبى ياسين بك عن الدخول فى الطاعة ، واستمر على عناده وعصيانه ، فان بونايرتة والأمراء المصرية يحاربونه » . غير أن هذا التهديد ما كان يكفى وحده لاقناع ياسين بك بالتسليم ؛ فقال ( دروقتى ) : ان هذا انما أغراه على التسليم ، « والوقوع فى الشرك الذى نصبه له الباشا » ، وعد محمد على له باعطائه باشوية جدة ، وتوليته قيادة الجيش الذاهب لقتال الوهابيين فى الحجاز ، فانخدع ياسين بهذه الوعود ، « ونزل على حكم بونايرتة ، وحضر عنده بعد أن استوثق منه بالأمان » ، وفى ١٣ فبراير « وصلت الأخبار بذلك الى مصر ( القاهرة ) ؛ وخرجت العربان المحصورة بالمدينة ، بعد أن صالحوا على أنفسهم ، وفتحوا

لهم طريقا ، وذهبوا الى أماكنهم ، واستلم بونايرته المنية ، فأقام بها يومين ، وارتحل عنها وحضر الى مصر » .

ووصل ياسين الى « ثغر بولاق » في ١٦ فبراير ، « وركب صبيحة اليوم التالي ) وطلع الى القلعة » ، ولم يلق الترحيب الذي انتظره ، بل على العكس من ذلك ، « عوقه الباشا ( في القلعة ) وأراد قتله » ، ولكن مثلما تدخل عمر بك الأرثوودي وصالح قوج ، في مسألة رجب آغا وأنقذاه ، فقد تدخلوا وغيرهما من الأرثوود في مسألة ياسين بك ، و « تعصبوا » له ، « وطلعوا ( الى القلعة يوم ٢٠ فبراير ) ، وقد رتب الباشا عساكره وجنده ، وأوقفهم بالأبواب الداخلية والخارجية ، وبين يديه ، وتكلم عمر بك وصالح آغا مع الباشا في أمره ، وأن يقيم بمصر . فقال الباشا : لا يمكن أن يقيم بمصر ، والساعة أقتله ، وأنظر أى شئ يكون . فلم يسع المتعصبين له الا الامتثال . ثم أحضر ( الباشا ياسين بك ) وخلع عليه فروة ، وأنعم عليه بأربعين كيسا ، ونزلوا بصحبته بعد الظهر الى بولاق . وسافر الى دمياط ، ليذهب الى قبرص ، ومعه محافظون » .

وهكذا ، كما كتب ( سانت مارسيل ) من الاسكندرية في ٢٧ فبراير : « تخلصت مصر من هذا الزعيم الذى قسم وجوده مصر الى مناطق ثلاث ، يتناضل رؤساؤها على السلطة . وحقيقة الأمر أن محمدا عليا ذو عبقرية تمكنه من الفساد مشروعات أعدائه وخططهم ، بالمفاوضة تارة ، والكيد تارة أخرى للأحزاب والجماعات الطامعة فى السلطة » . وتوقع كثيرون ، وقد قضى على ياسين بك الآن ، ورضى شاهين الألفى بالاعتراف بسلطان محمد على وعاش تحت رقابته مع سائر بكوات بيت الألفى ، بينما ظل سائر البكوات مبعثرين فى الصعيد ، وتدور المفاوضات بينهم وبين محمد على - توقعوا أن تنجح مفاوضات الباشا مع هؤلاء ، وأن يستقيم له الأمر ، فينفرد بالسلطان فى أرجاء باشويته . بل اعتقد كثيرون ، « أن الباشا صار متحررا الآن ، وللمرة الأولى ، منذ وصوله الى الحكم والولاية ، من خطر كل عداوة جديدة . صحيح ، هناك أعداء لا ندحة عن النضال معهم ، ولكن هؤلاء كانوا مهزومين



ولا حاجة لبذل جهود كبيرة للقضاء عليهم ، اذا أظهر الباشا المهارة التى عالج بها الأمور حتى هذا الوقت » .

### تطويع العربان :

على أن الحوادث سرعان ما أثبتت أنه لا معدى عن بذل جهود شاقة مفضية ، ليس فقط لاختضاع البكوات المماليك - كما سيأتى ذكره فى موضعه - بل وكذلك لاجتثاث تمرد الجند وعصيانهم من أصوله من جهة ، ولتطويع العربان من جهة أخرى . وقد سبقت الإشارة الى انحياز طوائف العربان الى البكوات المماليك ، ورؤساء الجند العصاة ؛ ومن أشهر هؤلاء : أولاد على ، والجهنة ، والهنادى ، وعائد ، والهواره ، والماعزة ، والحويطات . وكان العربان يشبهون الجند العصاة ورؤسائهم المتمردين ، من حيث ميلهم الى السلب والنهب ، ويشبهون المماليك ، من حيث انتشار الخلافات والانتقامات بينهم ؛ واتبع الباشا فى كسر حدة شرهم ، نفس الأساليب التى اتبعها مع جنده المتمردين ومع خصومه المماليك ، فهو يسير جيشه ضدهم تارة ، ويغير على قوافل تجارتهم ، ويستميل اليه طوائف منهم ، ويتدخل فى خصوماتهم ، ويوسط لديهم المشايخ والسيد عمر مكرم ، وينتصر لفريق منهم على فريق تارة أخرى . ويذر بذور الشقاق والتفرقة بينهم كل الوقت . وكان لا مندوحة عن « تطويع » العربان كرها أو سلما ، اذا شاء أن يمنع أذاهم عن الأهلىن ، فى القاهرة وضواحيها وسائر الأقاليم التى خضعت لسلطانه ؛ واذا شاء أن يصرفهم عن مؤازرة خصومه الألداء ، البكوات المماليك .

وقد أتاحت الفرصة للباشا للتدخل فى شئونهم ، وتجربة أساليبه معهم ، عند ما قوى الخصام بين الحويطات والعيادة فى سبتمبر ١٨٠٦ ، ودار القتال بين الفريقين خارج أسوار القاهرة وحولها ، وانقطعت السبل بسبب ذلك ؛ فانتصر الباشا للحويطات ، وخرج الى ( العادلية ) جهة القبة أو قبة النصر ، خارج باب النصر عند قبر الملك العادل طومان باى فى قوة لفض هذه الخصومة ووقف القتال ، واجتمع مشايخ الحويطات والعيادة عند عمر مكرم الذى أصلح بينهم . وفى يناير ١٨٠٧ اتقم الباشا من عرب الماعزة الذين

استمروا ينقلون التجارة بين الصعيد والقاهرة ، بالرغم من محاولة محمد علي منع كل امدادات عن البكوات بالصعيد ، في وقت كان الخطر فيه على حكومته عظيما ، من احتمال اتحاد الألفى مع زملائه بالصعيد ، والذي حال دون وقوعه وفاة الألفى في الأيام الأخيرة من هذا الشهر نفسه . فحدث يوم ١١ يناير أن وصلت قوافل الصعيد من ناحية جبل المقطم « وبها أحمال كبيرة وبضائع مع عرب المعازة وغيرهم ، فركب الباشا ليلا وكبسهم على حين غفلة ، ونهبهم وأخذ جمالهم وأحمالهم ومتاعهم ، حتى أولاد العربان والنساء والبنات ، ودخلوا بهم الى المدينة ، يقودونهم أسرى في أيديهم ، ويبيعونهم فيما بينهم » .

وكان من نتائج صلح الباشا مع شاهين بك الألفى في ديسمبر ١٨٠٧ ، ومجيء هذا الى القاهرة أن حضر معه عربان الهوارة الذين كانوا بمعسكره ، ثم ان الباشا انتفع من صلحه مع شاهين عند ما توسط هذا بين طوائف العربان المتخصصة في اقليم البحيرة : الهنادى والجهنة وأولاد على ، وكان للألفية صلات وثيقة بهم من أيام الألفى الكبير الذى أصهر من الهنادى والجهنة ، وأراد شاهين مناصرتهم على أولاد على . وتفصيل ما وقع بين هؤلاء العربان ، أن أولاد على كانوا قد تغلبوا على هذا الاقليم ، وعاثوا فيه فسادا كبيرا ، وأخرجوا الهنادى والجهنة من قطاعاتهم ، فحضر هؤلاء ( الآن ) الى القاهرة يشكون مما نزل بهم ، ويقدمون خضوعهم للباشا في أوائل مارس ١٨٠٨ ، فتوسط شاهين الألفى في الأمر ، وتم الاتفاق على عودتهم « الى منازلهم بالبحيرة ، ( وأن ) يتردوا أولاد على » . وخرج معهم شاهين وخشداشينه ، فقصدوا الى دمنهور ، وارتحل أولاد على الى حوش ابن عيسى ، ثم التحم الفريقان في معركة كبيرة ، سقط في أثناءها اثنان من كبار الأجناد والألفية ، وانجلت عن هزيمة أولاد على الذين أسر منهم نحو الأربعين ، كما غنمت منهم غنائم كثيرة من جمال وأغنام ، وتفرقوا وتشتتوا ، واضطروا الى الانسحاب صوب الفيوم والصعيد ، « ومكن شاهين الهنادى والجهنة ورجع الى الجيزة » في أوائل مايو بعد أن « عمر » الهنادى والجهنة ورجع الى الجيزة « في أوائل مايو بعد أن « عمر » الهنادى والجهنة بأرض البحيرة » .

ولم يرض أولاد على بهزيمتهم ، فاتصلوا « ببعض أهل الدولة »  
يوسطونهم لدى الباشا ، حتى يأذن بعودتهم الى البحيرة ؛ وعرضوا مائة ألف  
ريال ، لقاء رجوعهم للبحيرة واخراج الهنادى ، فأجاب ملتسهم ، ولكن  
الهنادى والجهة رفضوا الاذعان ، « وحاربوا أولاد على ، ونهبوا وتالوا  
منهم ، بعد أن كانوا ضيقوا عليهم ، وحصلت اختلافات ؛ ( فامتنع ) أولاد  
على عن دفع المال الذى قرروه على أنفسهم ، واجتمعوا بحوش عيسى » .  
فأنفذ الباشا اليهم تجريدة يؤلف الدلاة قسما منها ، سلم قيادتها الى عمر بك  
الألفى من رجال شاهين الألفى ؛ فخرجت هذه التجريدة فى ٢١ أكتوبر ١٨٠٨  
واشترك معها الهنادى فى قتال أولاد على الذين ظهروا عليهم « وهزموهم ،  
وقتل من الدلاة أكثر من مائة ، وكذلك من العسكر ، ونحو الخمسة عشر  
من الممالك » .

وعندئذ أنفذ الباشا تجريدة أخرى يصحبها نعمان بك وغيره من البكوات  
والممالك الألفية لمنازلة أولاد على فى حوش ابن عيسى ؛ ولما كان بعض هؤلاء  
قد انسحبوا الى الفيوم ، فقد أرسل الباشا لمطاردتهم تجريدة أخرى . كما  
« سافر أيضا شاهين بك وباقى الألفية » ما عدا عمر بك الذى ظل مقيما بالجيزة  
وكان ذلك فى نوفمبر . ثم لم يلبث أن لحق بهم حسن الشماشرجى . وتغلبت  
هذه التجريدات على أولاد على ، فارتحل هؤلاء عن البحيرة ، وتجمعوا فى  
الفيوم .

وفى أوائل فبراير ١٨٠٩ ، « خرجت عساكر كثيرة . . . بقصد الذهاب  
الى الفيوم ، صحبة شاهين بك والألفية » لمطاردتهم .

وقد ظل أولاد على على عدائهم للباشا ، حتى مايو ١٨١٠ ، وكان بعد  
أن تقضى ابراهيم بك الصلح ، ونكت شاهين الألفى عهده ، وخرج فى ١٧ مايو  
« جميع من كانوا بمصر ( القاهرة ) من الأمراء والأجناد المصرية » قاصدين  
الى الصعيد فى ظروف سوف يأتى ذكرها ، أن طلب أولاد على الصلح والاتفاق  
مع الباشا . فقد عول الهنادى على اللحاق بشاهين الألفى ومنغادرة اقليم  
البحيرة للانضمام الى البكوات بالصعيد ؛ وحاول الباشا أن يعترض طريقهم  
« فركب ليلا وسافر الى ناحية كرداسة ( فى ٢٣ مايو ) على جرائد الخيل » ،



ولكنه لم يجد أحدا . فكان من أثر خروج الهنادى الى الصعيد ، أن حضر « مشايخ عربان أولاد على للبasha ( فى ٢٧ مايو ) ، فكساهم وخلع عليهم ، وألبسهم شالات كشميرى عدتها ثمان شالات ، وأنعم عليهم بمائة وخمسين كيسا »

غير أن العامل الحاسم فى تطويع العربان ، واتقضاضهم على وجه الخصوص من حول البكوات المماليك ، كان هزيمة هؤلاء فى معركة اللاهون والبهنسا فى يوليه وأغسطس ١٨١٠ ؛ ثم الاجهاز عليهم فى مذبحة القلعة فى أول مارس ١٨١١ ، وتعقب بقاياهم وظولهم فى أنحاء القطر بالقتيل والتشريد ، والرعب الذى قذفته هذه المذبحة فى قلوب العربان وغيرهم . وتيقن هؤلاء أن حكومة البasha قد تدعت أركانها نهائيا ، وصار محمد على سيد القطر ، وانبسط سلطانه على أرجائه . فدانوا بالطاعة والخضوع التامين له ؛ أضف الى هذا أن البasha عرف كيف يطمئن العربان على عاداتهم وتقاليدهم ، وشرع يدير شئونهم فى نطاق نظام يرعى هذه العادات والتقاليد .

وقد شرح ( دروشتى ) لحكومته فى ٢٠ يونيه ١٨١١ ، مسألة العربان هذه ، والاجراءات التى اتخذها أو يزعم البasha اتخاذها معهم فى قوله : « أرى من واجبى أن أذكر بعض ما يعنى لى من آراء بشأن العربان المعتقد أنهم منحازون الى البasha . فقد بذل محمد على جهده لربط هؤلاء به بروابط تخضعهم بشكل ما لسلطانه ، وذلك بعد حملته الأخيرة ضد البكوات التى ساهم بعض العربان فى انزال الهزيمة التى حلت بهم . فقد أراد قبل كل شئ أن يستبدل حياة التوطن والاستقرار ، بحياة الظعن والانتقال التى يعيشونها ، فأعطاهم عددا من القرى ؛ ثم انه عين بعد ذلك أحد ضباطه ليقوم بدور الحكم الوحيد لفض كل الخلافات التى تنشأ بينهم ؛ وهذا الضابط مكلف كذلك بمعالجة شئونهم لدى الحكومة . ويرجو البasha أن يقيم عليها رئيسا . وكان العربان قد بدأوا يعتادون على هذه الأوضاع عند ما بعثت فيهم مذبحة المماليك روح الحرية والمقاومة القديمة ، فانحازت قبيلتان منهم الى جانب البكوات ، واتخذ الباقون مواقعهم على حافة الصحراء ، حيث صاروا يسلكون - على مألوف عاداتهم - مسلكا مبهما يبعث على الشك فى صدق نواياهم فى علاقاتهم مع

الباشا ولكن ( محمد على ) لا يبدو أنه متأثر بذلك ، وفي كل مرة تحدث الى في هذا الموضوع ، أظهر لى أنه لا يحب أن يكون هذا السلوك المبهم موضع شكوك من ناحيتهم ، بل يعتبرهم الباشا قوات عسكرية مساعدة في وسعه استخدامهم عند الحاجة ، بدفع المرتبات لهم كما يجرى مع طوائف الجند الأخرى . ولو أنه لا يعتمد عليهم في حالة وقوع غزو أجنبى . وعند ما طفق منذ ثمانية أيام مضت يذكر لى الأعداد التى يتألف منها جيشه ، لم يشر بشيء الى العربان . لأنه يعرف جيدا أن العربان لن يتخلوا بتاتا عن المبدأ الرئيسى الذى تقوم عليه مناورتهم : الانحياز دائما الى جانب المنتصر . ومحمد على مشغول دون هواده بالحملة المزمعة ضد الوهايين . . . . وأما البكوات المماليك ، فسوف يرغمهم فيضان النيل القريب على الانسحاب صوب الواحات . ويعتمد الباشا على هذا الظرف المناسب فى جذب العربان اليه ، واغراء الأرثوود والعثملى وغيرهم الذين لا يزالون مع البكوات على الفرار من جيشهم وتركهم .

#### فتنة عمر بك الأرثوودى :

وواقع الأمر ، أن تطويع العربان لم يستأثر من اهتمام محمد على بمثل القدر الذى استأثر به تطويع الجند ، لأنه كان من المتعذر القضاء على عناصر الشغب دفعة واحدة ، واخماد روح التمرد والعصيان التى تأصلت جذورها فى صفوف الجيش من مدة بعيدة ، لا سيما وأن حاجة الباشا الملحة الى المال ، وعجزه المستمر عن دفع مرتبات الجند بانتظام ، أو سداده برمتها ، قد أمد هؤلاء بالذريعة التى يتذرعون بها لعصيان أوامره . أضف الى هذا أن تصميم الباشا على أخذ الجند بالشدة بعد فتنة أكتوبر ١٨٠٧ ، للقضاء على عوامل الاخلال بالنظام فى صفوف الجيش ، أساء كثيرين من الرؤساء وكبار الضباط والجند العاديين ، حتى أن قرا من هؤلاء وأولاء ، لم يلبشوا أن آزرُوا فتنة رجب أغا ، أو غادروا الصفوف للالتحاق بمعسكر ياسين بك الأرثوودى ، أو بمعسكر بكوات الصعيد ، أو انهم اتخذوا من تأخر مرتباتهم ذريعة للبقاء فى القاهرة التى استمرأوا العيش بها ، ينهبون ويسلبون ، وصعب عليهم مغادرتها ، فى تجريدات لم يكن لهم بها حاجة ولا مأرب .

وقد ظهر هذا التمرد عقب حادث ياسين بك ، واخراجه من البلاد ، عندما انتشر الخبر وراجت الاشاعات عن نزول جيش فرنسي في الشاطئ الشمالي ، وأنفذ الباشا قسما كبيرا من الأرثوود وسائر أصناف الجند الى دمياط ورشيد ودمنهوور وسائر المواقع الهامة في الشاطئ وفي الدلتا عموما . فقد امتنع كثيرون من رؤساء الجند أنفسهم عن مغادرة القاهرة حتى يحصلوا على مرتباتهم المتأخرة ، ولجأ الباشا الى شتى الطرق لجمع المال للإفخها ، حتى يستطيع ابعادهم وتفريقهم في شتى الأماكن النائية .

وكانت أولى الخطوات التي اتخذها الباشا لتطهير الجيش بعد ذلك ، أن قطع مرتب الدلاة وأمر باخراج جماعة منهم وترحيلهم ، على اعتبار أنهم « أعراب » أي ليسوا من الأرثوود ، ولا حاجة له بهم ولعيثهم وافسادهم وضجيج الأهلين بالشكوى منهم ، وعزل كبيرهم ( كردى بوالى ) ، وقلد مصطفى بك من أقرباء الباشا - رئاسة الباقين منهم ، ثم « ضم اليه طائفة من الأتراك ، ألبسهم طراوير ، وجعلهم دلاتية » وفي ٨ أغسطس ١٨٠٨ ، « سافر كردى بوالى ، وخرج صحبته عدة كبيرة من الدلاة » .

ثم واثت الفرصة بعد ذلك للتخلص من عمر بك الأرثوودى ، الذى « تعصب » لرجب أغا ، وياسين بك ، وكان عمر بك من كبار الأرثوود ، ذوى الكلمة النافذة بينهم . اشترك في حوادث فترة الفوضى السياسية التى سبقت المناداة بولاية محمد على ، كما أسهم في الحوادث التالية ، خلال الأزمات التى تعرضت لها حكومة محمد على بعد ذلك ، واعتقد أنه لا يقل عن الباشا نفسه جاها ومرتبة ، وعرف الباشا بما أوتى من حنكة سياسية « وعبقريّة » لافساد خطط خصومه أو منافسيه في الحكم ، كيف يتفادى شره بمداراته . حتى اذا انتهت أزمة الجند بسلام في أكتوبر ١٨٠٧ ، وشرع محمد على يتخذ الاجراءات التى تفرّت جمهرة الرؤساء والجند منه ، والتي وجب اتخاذها لكبح جماح الجند وتطويعهم ، أظهر عمر الأرثوودى ميوله الصحيحة ، وما يعتقده في نفسه من قدرة على معارضة الباشا ومناوآته .

وكان الحادث الذى أفضى الى اخراجه من البلاد ، أن الباشا في أوائل عام ١٨٠٩ كان قد أنفذ رجاله يجمعون السفن في النيل ، في بولاق وفي فروغ



النهر في الدلتا ، استعدادا لارسال تجريدة ضد بكوات الصعيد ، فمثر أحد رجاله ( قبودان بولاق ) عند صهرجت ، على مركب مشحونة بالغلال لأحد الأرثوود للتجارة فيها ، وأصر القبودان على اخذ المركب قبل أن يبيع صاحبها غلاله ويعود بها إلى بولاق ، فتشاجر الرجلان ، وقتل القبودان ، وأراد جماعته القبض على القاتل ، ففر إلى قرية بها طائفة من الدلاة حموه ، وخشى ملتزم البلدة ، مصطفى أغا ، من مغبة استطالة النزاع بين الفريقين ، وما يلحق قريته من تخريب ، فاقترح على الفريقين الذهاب إلى الباشا ليرى رأيه ، وحضر المتنازعون إلى بولاق ، ولكن القاتل لم يلبث أن هرب منهم ، والتجأ إلى عمر بك الأرثوودي القاطن بها ، فلما طالبه مصطفى أغا بتسليمه ، امتنع عمر بك ، وقال له : « اذهب إلى الباشا وأخبره أنه عندي ، وأنت لا بأس عليك » .

ولكن الباشا عندما بلغه ذلك ، استشاط غضبا ، وانب مصطفى أغا ، لأنه لم يحتفظ بالقاتل وتركه يهرب ، فاعتذر مصطفى أغا « بعدم قدرته على ذلك من الدلاية المتجىء ( القاتل ) اليهم ، وكأنهم هم الذين أفلتوه » فأمر الباشا بحبسه ، وأرسل مصطفى أغا بالخبر إلى عمر بك ، « فحضر إلى الباشا ، وترجى في إطلاقه ، فوعد أنه في غد يطلقه إذا حضر القاتل . فقال ( عمر بك ) : انه عند أزمير أغا ، وهو لا يسلم فيه ، وركب إلى داره » .

فلما كان صباح اليوم التالي ( ٢٨ مارس ) ، أمر الباشا بقتل مصطفى أغا ، « فأنزلوه إلى الرميّة ، ورموا رقبته عند باب القلعة ، ( ثم ) قتلوا شخصا من الدلاة بسبب هذه الجائحة ، ( وفي يوم ٢٩ مارس ) « قتل الأرثوود شخصين من الدلاة أيضا » . وفي ٣٠ مارس ، شدد الباشا في مطالبة عمر بك بارسال القاتل ( الأرثوودي ) ، وقال : « ان لم يرسله ، والا أحرقت عليه داره ، فامتنع من ارساله ، وجمع إليه طائفة من الأرثوود ، وصالح أغا قوج جاره ، وركب الباشا وذهب إلى ناحية الشيخ فرج ، وحصل ببولاق قلعة وانزعاج . ثم ركب الباشا راجعا إلى داره بالأزبكية وقت الغروب ، وكثرت الأرجاف والقلقلة بين الأرثوود والدلاية » .

وفي أول ابريل قتل الأرثوود اثنين من الدلاية ، جهة قنطرة السباع ، والتجأ القاتل إلى كبير من كبار الأرثوود ، فأرسل الباشا إلى حسن باشا

ظاهر يطلب منه ذلك الكبير ، « وأكد في طلبه ، وأنه يقطع رأس القاتل ويرسلها . فكأنه فعل ، وأرسل اليه ( حسن باشا ) برأس ملفوفة في ملاية تسكينا لحديثه ، وبردت القضية ، وسكنت الحلة ، وراحت على من راحت عليه » .

ولكن الباشا قد صمم على اخراج عمر بك من البلاد ، فأمره « بالسفر من مصر ، وقطع خرجه ورواتبه هو وعسكره ، فلم تسعه المخالفة ، وحاسب على المنكسر له ولعساكره من العلائف ، وكذلك حلوان البلاد التي في تصرفه ، فبلغ نحو ستمائة كيس ، وزعت على دائرة الباشا وخلافهم . وكان الباشا ضبط جملة من حصص الناس ، واستولى عليها من بلاد القليوية بحرى شبرا ، واختصها لنفسه . فلما استولى على حصص عمر بك ، ودفع له حلوانها ، وهى بالمنوفية والغربية والبحيرة ، عوض بعض من يراعى جانبه من ذلك . « وأخذ عمر بك ومن يلوذ به في تشهيل أنفسهم وقضاء حوائجهم » . وفى ١٦ يونيه نزل عمر بك « الى المراكب من بيته من بولاق ، وسافر على طريق دمياط ، ليذهب الى بلاده ، وسافر معه نحو المائة ، وهم الذين جمعوا الأموال . واجتمع لعمر بك المذكور من المال والنوال أشياء كثيرة ، عباها في صناديق كثيرة ، وأخذها معه ، وذلك خلاف ما أرسله الى بلاده ، في دفعات قبل تاريخه » .

ومما تجدر ملاحظته أن عمر بك لم يلق تأييدا من الجند في فتته هذه مثل ما لقي رجب أغا قبل ذلك بعام واحد فحسب ، ودل ذلك على أن كبار الرؤساء قد بدأوا يفقدون قدرتهم على تحريك الفتنة بين الجند ضد الباشا ، وأن الباشا قد بدأ يسيطر على الجند ، وشعر هؤلاء أنه وحده صاحب الحكم والسلطان في البلاد . صحيح ظلت تقع بعض حوادث التمرد والعصيان بعد ذلك ، لكن هذه كانت فردية ، لم تشترك فيها طوائف الجند ، كما فشلت بسهولة كل حركة عصيان قام بها الرؤساء أنفسهم .

وأما عن محاولات الاعتداء ( الفردية ) على الباشا ، فقد حدث في شهر يونيه ١٨١٠ ، أن « عمل الباشا ميدان رماحة بالجيزة ، فتقنطر به الحصان ، ووقع على الأرض ، فأقاموه » وأصيب في أثناء ذلك « غلام من مماليكه

برصاصة فمات » • وسجل الشيخ الجبرتي في تاريخه أنه « يقال ان الضارب لها كان قاصدا الباشا فأخطأه ، وأصاب ذلك المملوك ؛ والأجل حصن » • وكان كل ما تعرض له محمد علي من أخطار بعد ذلك ، مبعثه مكائد البكوات المماليك الذين حاولوا اغتياله في هذا العام نفسه والعام الذي يليه ، أثناء انشغاله بالحملة المعدة لحرب الوهابيين ، وقد اكتشف الباشا أمر هذه المكائد في حينها ، وأخفق المتآمرون على نحو ما سيأتى ذكره •

وكان السبب في تطويع الجند ، عدا الشدة التي أخذ بها الباشا هؤلاء للقضاء على عوامل القوضى في جيشه ، وإبعاده المحرضين على العصيان والثورة ، حرصه على ارضاء الجند بدفع مرتباتهم لهم ؛ ثم استقدام جندا جددا من الدلاة ( المجانين ) من الشام ، ووضعهم تحت امرته مباشرة ، وتحت قيادة أقربائه ، والرؤساء الذين يثق في ولائهم له ؛ وهذا الى جانب أجناد من العثملى وغرضه من ذلك موازنة قوى الأرتوود في جيشه • فحضر في نوفمبر ١٨٠٩ « طائفة من الدلاية من ناحية الشام ، ودخلوا مصر » أى القاهرة ، « كما حضر غيرهم » • وفى يونيه ويوليه ١٨١٠ « حضر كثير من من عسكر الدلاة من الجهة الشامية ؛ وكذلك حضر أتراك على ظهر البحر كثيرون » •

وشغل الجند ورؤساؤهم بالتجريدات التي أرسلت الى الصعيد لقتال المماليك فى غضون عامى ١٨٠٩ ، ١٨١٠ ؛ وزاد اقتصار الباشا على هؤلاء ، خصوصا فى معركة كنى اللاهون والبهنسا من دعم سيطرته على الجند ؛ ثم انه ما أن دانت بعض أقاليم الصعيد له بعد هذه الانتصارات حتى عين كبار ضباطه حكاما على الأقاليم ، ومنهم صالح قوج ( قوش ) الذى عينه حاكما على أسيوط ، وقد ظل هذا فى الصعيد حتى استدعاه الباشا الى القاهرة عند تدبير مذبحة المماليك ، فوصلها فى فبراير ١٨١١ •

ولقد دل احكام تدبير هذه المذبحة ونجاحها ، على أن الجند وكبار ضباطهم قد صاروا طوعية طائعين للباشا • وأما أولئك الذين أراد محمد على اقضاءهم ، فقد استطاع عزلهم من مناصبهم بسهولة • من هذا القبيل عزله ثلاثة من الرؤساء الأرتوود ، قال ( سانت مارسيل ) فى كتابه الى حكومته



فى ١٨ أغسطس ١٨١٢ ، ان الباشا اكتشف تأمرهم عليه ، ومحاولتهم تحريض الجند على الثورة ضده ، فقطع خرجهم وعلائفهم ، وأعطاهم المنكر لهم ، وهو حوالى الثلاثة آلاف كيس ، وأمرهم بمغادرة البلاد . ومع أن ( سانت مارسيل ) توقع عصيان الجند ونشوب الثورة فى القاهرة بسبب هذا الحادث فان شيئاً من ذلك لم يقع .

### نفى صالح قوش وأحمد اغا لاف :

وأما تفصيل هذه الواقعة ، فهو أنه كان قد ظهر من الخلاف والخذلان بين بعض رؤساء الأرثوود فى الحرب الوهاية ما سبب هزيمة جيش طوسون باشا فى وادى الصفراء ؛ وولى أكثر الجنود وكبار ضباطهم هارين ، وقصد من هؤلاء الأخيرين تأمر كاشف وحسين بك دالى باشا وغيرهما الى المويلح ينتظرون بها اذن الباشا فى رجوعهم الى مصر أو عدم رجوعهم . ثم انه كان من بين الذين غادروا الجيش ، صالح قوج ( قوش ) ولكن هذا « عند ما نزل فى السفينة ( من ينبع ) كر راجعا الى القصير ، واستقل برأيه لأنه يرى فى نفسه العظمة ، وأنه الأحق بالرياسة » وصار ينفه رأى السيد محمد المحروقى الذى ذهب مع الجيش ليشرف على « لوازمه واحتياجاته وأمور العريان ومشايخهم » ؛ كما صار ينفه رأى طوسون باشا ، « ويقول هؤلاء الصغار كيف يصلحون لتدبير الحروب ، ويصرح بشل هذا الكلام ، وأزيد منه ؛ وكان هو أول منهزم . وعلم كل ذلك الباشا بمكاتبات ولده طوسون ، فحقق فى نفسه . وتمم ( صالح قوج ) ذلك بسرعة رجوعه الى القصير ، ولم ينتظر اذنا فى الرجوع أو المكث » .

وفى ٢٥ يناير ١٨١٢ حضر الى القاهرة حسين بك دالى باشا وغيره كثيرون من كبار الضباط الذين كانوا فى المويلح ، « ودخلت عساكرهم المدينة شيئاً فشيئاً ، وهم فى أسوأ حال من الجوع ، وتغير الألوان ، وكآبة المنظر ( ثم ) دخل أكابرهم الى بيوتهم ، وقد سخط الباشا عليهم ، ومنع أن لا يأتيه منهم أحد ولا يراه » . وفى ٢٣ مارس ، حضر تأمر كاشف ومحو بك وعبد الله اغا ، « وهم الذين كانوا حضروا الى المويلح بعد الهزيمة ( فى وادى الصفراء ) فأقاموا مدة ، ثم ذهبوا الى ينبع عند طوسون باشا ، ثم حضروا فى هذه

الأيام باستدعاء الباشا » . وفى ١٠ يوليه وصل صالح قوج ، وسليمان أغا و خليل أغا من ناحية القصير . وفى ١٣ يوليه « طلع الجماعة الواصلون الى القلعة ، وسلموا على الباشا ؛ وخاطره منهم منحرف ، ومتكدر عليهم ، لأنه طلبهم للحضور مجردين بدون عساكرهم ليتشاور معهم ، فحضروا بجملة عساكرهم . وقد ثبت عنده أنهم هم الذين كانوا سببا للهزيمة لمخالفتهم على ابنه ، واضطراب رأيهم ، وتقصيرهم فى نفقات العساكر ، ومبادرتهم للهرب ، والهزيمة عند اللقاء ، ونزولهم بخاصتهم الى المراكب ، وما حصل بينهم وبين ابنه طوسون باشا من المكالمات . فلم يزالوا مقيمين فى بيوتهم بيولاق ومصر ، والأمر بينهم وبين الباشا على السكوت نحو العشرين يوما ، وأمرهم فى ارتجاج واضطراب ، وعساكرهم مجتمعة حولهم ؛ ثم ان الباشا أمر بقطع خرجهم وعلائقهم ، فعند ذلك تحققوا من المقاطعة »

وقد دفع الباشا ما كان منكسرا لهم فى ٣ أغسطس ، وقدره ألف وثمانمائة كيس ، وأمرهم بالسفر ؛ ولم يتقدم جندى واحد من جنودهم لمؤازرتهم ، فشرعوا فى بيع « بلادهم » أى الأراضى والقرى التى كانت أعطيت لهم التزاما وكشوفية ، « وتعلقاتهم » . ويصف الشيخ الجبرتى ضيقهم بهذا الأمر الذى عجزوا عن معارضته ، فيقول : انهم قد « ضاق ذرعهم ، وتكدر طبعهم الى الغاية ، وعسر عليهم مفارقة أرض مصر ، وما صاروا فيه من التعم والرفاهية والسيادة والامارة ، والتصرف فى الأحكام ، والمساكن العظيمة ، والزوجات والسرارى ، والخدم والعبيد والجوارى . فان الأقل منهم له البيتان والثلاثة من بيوت الأمراء ونسائهم التى قتلت أزواجهن على أيديهم . وظنوا أن البلاد صفت لهم ، حتى ان النساء المترفات ، ذوات البيوت والارادات والالتزامات صرن يعرضن أنفسهن عليهم ، ليحتمين فيهم ، بعد أن كن يعنفهن ، ويأفنن من ذكرهم ، فضلا عن قربهم » .

وفى ٢٤ أغسطس فر سليمان أغا ومحو بك ، وفى ٢٨ منه « سافر صالح أغا قوج وصحبته نحو المائتين ممن اختارهم من عساكره الأرثوودية ؛ وتفرق عنه الباقيون ، وانضموا الى حسن باشا وأخيه عابدين بك وغيرها » .

وكان لهذا الحادث ذيول ، خلصت الباشا من سائر « زملائه » القدامى ، الذين اشتركوا - كما فعل عمر بك الأرثوودي وصالح قوج - في كل ما وقع من حوادث ، من أيام فترة القوضى السياسية ، ووصول محمد على الى الولاية .

فقد أساء أحمد بك الأرثوودي ، من كبار عظماء الأرثوود القدامى ، وزميل عمر بك وصالح قوش ، أن يتم ابعاد الأخير وصحبه ؛ فطلب من الباشا أن « يقطع خرجه ، ويعطيه علوفة عساكره ( حتى ) يسافر مع اخوانه » . وكان هؤلاء ( الاخوان ) علاوة على تخاذلهم وفرارهم بعساكرهم من ميدان القتال في واقعة الصفراء ، قد بيتوا النية فيما بينهم على اشعال الثورة واحداث انقلاب يطيح بمحمد على ، ويعهد بالحكم والباشوية الى أحمد بك الأرثوودي ، ولكن خاب سعيهم ، لأن أحدا من الجند وسائر الضباط والرؤساء لم يعضدهم ، ووقف الباشا على تدابيرهم وحقيقة نواياهم . فبادر باقصاء صالح قوج وزملائه . ولذلك فانه عندما أسقط في يد أحمد بك ، طلب السفر ، ولكن الباشا تظاهر بالعطف عليه ، « ومنعه ، وأظهر الرأفة به ، فتغير طبعه ، وزاد قهره ، وتمرض جسمه . فأرسل اليه الباشا حكيمة ، فسقاه شربة واقتصده ، فمات من ليلته » ، في ٥ أغسطس .

ويذكر ( دروشتي ) هذه الحوادث في نشرته الاخبارية عن شهر أغسطس ١٨١٢ ، الى حكومته ، فيقول : ان هؤلاء الضباط الذين أبعدوا كانوا قد تأمروا لتسليم أزمة الحكم الى أحمد بك الأرثوودي ، ولكن مؤامرتهم فشلت تماما ، ووقف عليها الباشا . « وأما أحمد بك فقد مات مسموما ، وأما الثلاثة الزعماء العصاة فقد أرغموا على ترك القاهرة » ، فمنهم من ارتحل بطريق الصحراء الى الشام ؛ وذهب صالح قوج الى أبى قير للابحار منها الى القسطنطينية .

وأما الحادث الآخر من ذيول واقعة صالح قوج وزملائه ، فكان ابعاد أحمد أغا لاذ ، وهو لا ينتمى الى كتخدا بك محمد أغا لاذ ، ولو أنه من بلده . وكان صاحب شجاعة وجرأة وهمة ، وله هوذ كبير بين كبار الرؤساء الأرثوود ، ويتمتع بسمعة عظيمة في الجيش ، لبسالته ، واليه يعود أكبر



الفضل في « تمهيد » الصعيد واخلائه من الأجناد المماليك ؛ وقد عينه محمد على حاكما على قنا ونواحيها ؛ ولكنه اشترك في المؤامرة التي ذكرناها ؛ وعرف الباشا ذلك ، فكتب ( دروشتى ) منذ ٥ سبتمبر ، تعقيا على ابعاد صالح قوج واخوانه : « ولا يزال هناك موضوع يدور البحث في شأنه ، هو نهي أحمد أغا لآظ ، قائد قسم من الجيش بالصعيد . وهذا الزعيم الذي يتمتع بسمعة عالية في الجيش ، ويخشى من تفوذه ، وجسارته ، واقدامه ، هو الوحيد الآن الذي ظل في استطاعته الانتفاض على سلطان محمد على » .

يفصل الشيخ الجبرتي كائنة أحمد أغا لآظ ، بصورة تكشف عن أصول هذه المؤامرة التي ذكرها ( دروشتى ) و ( سانت مارسيل ) ، وأسباب فشلها ، وكذلك الطرائق التي تحيل بها الباشا لاستقدام أحمد أغا لآظ الى القاهرة ، حيث ضرب عنقه بها . فيقول الشيخ في حوادث آخر سبتمبر وأول أكتوبر ١٨١٢ ، « وفي تلك الليلة حضر ( الى القاهرة ) أحمد أغا لآظ ، حاكم قنا ونواحيها . وكان من خبره أنه لما وصلت اليه الجماعة الذين سافروا ( وتقاوا ) في الشهر الماضي ، وهم صالح أغا ( قوج ) وسليمان أغا ومحبوك ، ومن معهم واجتمعوا على المذكور ، بثوا شكواهم ، وأسروا نجواهم ، وأضربوا في نفوسهم أنهم اذا وصلوا الى مصر ، ووجدوا الباشا منحرفا منهم ، أو أمرهم بالخروج والعود الى الحجاز ، امتنعوا عليه وخالفوه ؛ وان قطع خرجهم وأعطاهم علائفهم بارزوه ونابدوه وحاربوه . واتفق أحمد أغا المذكور معهم على ذلك ؛ وأنه متى حصل هذا المذكور ، أرسلوا اليه فيأتيهم على الفور بعسكره وجنده ، وينضم اليه الكثير من المقيمين بمصر ( القاهرة ) من طوائف الأرثوذكس كعابدين بك وحسن باشا وغيرهم بعساكرهم ، لاتحاد الجنسية .

« فلما حصل وصول المذكورين ، وقطع الباشا راتبهم وخرجهم ، وأعطاهم علائفهم المنكسرة ، وأمرهم بالسفر ، أرسلوا لأحمد أغا لآظ المذكور بالحضور بحكم اتفاقهم معه . فتعاس وأحب أن يبدى لنفسه عذرا في شقاقه مع الباشا ؛ فأرسل اليه مكتوبا يقول فيه : ان كنت قطعت خرج اخواني ، وعزمت على سفرهم من مصر واخراجهم منها ، فاقطع أيضا خرجي ، ودعني أسافر معهم .

« فأخفى الباشا تلك المكاتبة ، وأخر عود الرسول ، ويقال له الخجا ، لعلمه بما أضمره فيما بينهم ، حتى أعطى للمذكورين علائقهم على الكامل ، ودفع لصالح أغا ( قوج ) كل ما طلبه وادعاه ( ولم ) يترك لهم مطالبة يحتجون بها في التأخير ، وأعطى الكثير من رواتبهم لحسن باشا وعابدين بك أخيه ، فمالوا عنهم ، وفارقهم الكثير من عسكرهم ، وانضموا الى أجناسهم المقيمين عند حسن باشا وأخيه ، فرتبوا لهم العلائق معهم . وأكثرهم مستوطنون ومتزوجون ، بل ومتناسلون ، ويصعب عليهم مفارقة الوطن ، وما صاروا فيه من التتعم ، ولا يهون بمطلق الحيوان استبدال النعيم بالجحيم ، ويعلمون عاقبة ما هم صائرون اليه . لأنه فيما بلغنا ، أن من سافر منهم الى بلاده قبض عليه حاكمها ، وأخذ منه ما معه من المال الذي جمعه من مصر ، وما معه من المتاع ، وأودعه السجن ، ويفرض عليه قدرا فلا يطلقه حتى يقوم بدفعه ، على ظن أن يكون أودع شيئا عند غيره ، فيشتري نفسه به ، أو يشتريه أو يرسل الى مصر مراسلة لعشيرته وأقاربه ، فتأخذهم عليه الغيرة ، فيرسلون له ما فرض عليه ويفقدونه ، والا فيموت بالسجن ، أو يطلق مجردا ويرجع الى حالته التي كان عليها في السابق ، من الخدم الممتنة والاحتطاب من الجبل ، والتكسب بالصنائع الدنيئة ، بيع الأسقاط والكروش ، والمؤاجرة في حمل الأمتعة ونحو ذلك . فلذلك يختارون الإقامة ، ويتركون مخاديمهم ، خصوصا والخسة من طباعهم .

« هذا والباشا يستحث صالح أغا ( قوج ) ورققاه في الرحيل ، حيث لم يبق له عذر في التأخير . فعند ما نزلوا في المراكب وانحدروا في النيل ، أحضر الباشا الخجا المذكور ، وهو عبارة عن الأفندي المخصوص بكتابة سره وإيراده ومصرفه ، وأعطاه جواب الرسالة ، مضمونها : تطمينه وتأمينه ، ويذكر له أنه صعب عليه وتأثر من طلبه المقاطعة ، وطلبه المفارقة ، وعدد له أسباب انحرافه عن صالح أغا ( قوج ) ورققائه ، وما استوجبوا به ما حصل لهم من الاخراج والابعاد . وأما هو فلم يحصل منه ما يوجب ذلك ، وأنه باق على ما يعهده من المحبة . فان كان ولا بد من قصده وسفره ، فهو لا يمنعه من ذلك . فيأتي بجميع أتباعه ، ويتوجه بالسلامة أينما شاء . والا بأن صرف عن

نفسه هذا الهاجس ، فليحضر في القنجة في قلة ، ويترك وطاقه وأتباعه ، ليواجهه ويتحدث معه في مشورته ، وانتظام أموره التي لا يتحملها هذا الكتاب ، ويعود الى محل ولايته وحكمه .

« فراج عليه ( أى أحمد أغا لاذ ) ذلك التمويه ، وركن الى زخرف القول ، وظن أن الباشا لا يصله بمكروه ، ولا يواجهه بقبيح من القول ، فضلا عن الفعل . لأنه كان عظيما فيهم ، ومن الرؤساء المعدودين ، وصاحب همة وشهامة واقدام ، جسورا في الحروب والخطوب ، وهو الذى مهد البلاد القبلية ، وأخلاها من الأجناد المصرية ( الماليك ) . فلما خلت الديار منهم ، واستقر هو بقنا وقوص ، وهو مطلق التصرف ، وصالح أغا قوج بالأسبوطية ؛ ثم ان الباشا وجه صالح أغا الى الحجاز ، وقلد ابنه ابراهيم باشا ولاية الصعيد ، فكان يناقض عليه أحمد أغا المذكور في أفعاله ، ويمانه التعدي على أطيان الناس ، وأرزاق الأوقاف والمساجد ، ويحل عقد ابراماته ، فيرسل الى أيه بالأخبار ، فيحقق ذلك في نفسه ، ويظهر خلافه ويتغافل ، وأحمد أغا المذكور على جليته وخلوص نيته .

« فلما وصلت الرسالة ، اعتقد صدقه ( أى محمد على ) ؛ وبادر بالحضور في قلة من أتباعه ، حسب اشارته ، وطلع الى القلعة ليلة السبت ، وهى ليلة السابع والعشرين من شهر رمضان ( ١٢٢٧ ، ٣ - ٤ أكتوبر ١٨١٢ ) ، فغير عند الباشا وسلم عليه ، فحادثه وعاتبه ، وتقم عليه أشياء ، وهو يجاوبه ويرادده ، حتى ظهر عليه الغيظ ، فقام كتخدا بك و ابراهيم أغا ، فأخذاه وخرجا من عند الباشا ؛ ودخلا الى مجلس ابراهيم أغا ؛ وجلسوا يتحدثون ، وصار الكتخدا و ابراهيم أغا يلطفان معه القول ، وأشارا عليه بأن يستمر معهما الى وقت السحور وسكون حلة الباشا ؛ فيدخلون اليه ، ويتسحرون معه . فأجابهم الى رأيهم ، وأمر من كان بصحبته من العسكر ، وهم نحو الخمسين بالنزول الى محلهم ، فامتنع كبيرهم ، وقال : لا نذهب وتركك وحيدا . فقال الكتخدا : وما الذى يصيبه ، وهو همشرى ، ومن بلدى ؛ وان أصيب بشيء كنت أنا قبله . فعند ذلك نزلوا وفارقوه ، وبقي عنده من لا يستغنى عنه في الخدمة .



« فعند ذلك أتاه من يستدعيه الى الباشا • فلما كان خارج المجلس ، قبضوا عليه ، وأخذوا سيفه وسلاحه ، ونزلوا به الى تحت سلم الركوب • وأشعل الضوى المشعل ، وأداروا أكتافه ، ورموا قبته • ورفعوه في الحال ، وغسلوه وكفنوه ودفنوه ، وذلك في سادس ساعة من الليل • وأصبح الخبر شائعا في المدينة •

« وأحضر الباشا الخجا ، وطولب بالتعرف عن أمواله وودائعها ، وعين في الحال باشجاويش ليذهب الى قنا ، ويختم على داره ، ويضبط ما له من الغلال والأموال • وطلبت الودائع ممن هي عنده ، التي استولوا عليها بالأوراق ، فظهر له ودائع في عدة أماكن ، وصناديق مال وغير ذلك • ولم يتعرض لمنزله ولا لحريمه •

وعند ما نقل ( دروشتي ) الى حكومته في ٤ أكتوبر ، خبر اعدام أحمد أغا لاط ، قال : « ان محمدا عليا قد تخلص من الرجل الوحيد الذي بقي من بين كبار ضباط جيشه ، يخشى من مطامحه وشجاعته وتعوده في الجند ، وتأثيره عليهم •

وهكذا ، تم لمحمد علي تطويع الجند ، وابعاد كبار الضباط والرؤساء الذين تعذر عليهم التسليم بالحقيقة والواقع ، وكان الباشا لا يعدو في نظرهم ، زميلهم القديم في السلاح ، ساعدوه في مغامرته ، فوصل الى الحكم والسلطان ، ولما كان الواجب يقتضيه - في رأيهم - أن يرضخ لرغباتهم ونزواتهم ، بدلا من أن يسلك مسلك « السيد » معهم ، ويفرض عليهم سلطانه ، وتوهموا أنهم اذا « غامروا » مثل « مغامرته » سهل عليهم غصب الحكم منه ، ما دام يصر على انهاء الفوضى في الجيش ، ومحاسبة ضباطه ورؤسائه حسابا عسيرا ، على كل حركة تترد أو عصيان تبدر منهم ، مهما قل شأنها ، ومهما كانت أسبابها •

على أن هناك ملاحظة جديرة بالاهتمام ، هي أن الباشا ما كان يستطيع تطويع الجند من أرثوود ودالاتية وغيرهم ، واقصاء محرضيهم على الثورة والعصيان لو أنه عجز عن دفع مرتبات العسكر ، أو اعطاء كبار الضباط الذين أراد تقيهم المنكسر لهم من المرتبات « والعلائف » لتجريدتهم من الوسائل

التي قد يتذرعون بها للتباطؤ في الخروج ، وإطالة مكثهم بالبلاد ؛ وكان من المتعذر على الباشا تفيهم من مصر عنوة « لتعصب » زملائهم لهم ، كما وقع في حوادث رجب أغا وياسين بك الأرثوودي ، وعمر بك ، وصالح قوج ، ولم يتخلص الباشا بالقتل من أحمد أغا لآظ ، إلا بعد أن كان قد تم له كسر شوكة كبار الضباط الأرثوود . وعلاوة على ذلك ، فقد كان مما يسر انقضاض سائر الرؤساء والجند ، من حول صالح قوج ، أن الباشا أعطى « الكثير من رواتبهم » - كما مر بنا - إلى حسن باشا وعابدين بك ، وهما اللذان بقيا من كبار الأرثوود ، واشتركا في كل الانقلابات وأسهما في التدابير التي مكنت محمدا عليا من الوصول إلى الحكم ؛ والتغلب على الصعوبات التي اعترضت باشويته ، من حين المنادة بولايته إلى وقت القضاء على المماليك في مذبحة القلعة ، واستتباب الأمن نهائيا تبعا لذلك لحكومة محمد علي .

ولذلك ، فقد كان المال في هذه الفترة ، ( ١٨٠٧ - ١٨١١ ) ، كما كان في فترة التجربة والاختبار التي سبقتها ( ١٨٠٥ - ١٨٠٧ ) ؛ عصب الحكم والأداة الفعالة في دعم أركان الولاية . ومثلما كانت حاجة محمد علي إلى المال شديدة وملحة قبل عام ١١٨٠ ، فقد ظلت هذه الحاجة قائمة ، بل وزادت شدتها في السنوات التالية .

#### المسألة المالية : الحاجة إلى المال :

وتضافرت أسباب عدة - غير دفع مرتبات الجند ، وما تطلبه نفى وإبعاد المحرضين على الثورة والتمرد ، والمتآمرين على سلامة الدولة - على استمرار الحاجة الملحة إلى المال ؛ وقد سبقت الإشارة إلى بعض هذه الأسباب عند الكلام عن المشكلات التي واجهت « محمد علي » عقب توليه الولاية . ولكن زاد على هذه الآن غيرها . فمن عوامل الأزمة المالية المزمنة ، النظام المتبع في دفع رواتب الجند ، والذي ألمعنا إليه في مناسبات سابقة ؛ وبمقتضاه ينال كل رئيس من الرؤساء العسكريين ، أو كبار الضباط ، مرتبات أربعة أقطار عن كل جندي واحد من الذين تتألف منهم الفرقة التابعة له والخاضعة لقيادته . حتى أن الباشا صار يدفع مرتبات ستين ألف جندي ، لجيش لم يتجاوز عدده وقتئذ ستة عشر ألف جندي فحسب .

أضف الى هذا تعذر تنظيم الادارة المالية ، ووضع ميزانية تقديرية على الأقل ، لضبط أبواب الايراد والمنصرف ، فظلت مصادر الايراد ، من ضرائب مباشرة وغير مباشرة ، متنوعة ومتعددة ، ثم زيدت عليها السلف والقروض الاجبارية ، من الوطنيين والأجانب على السواء ؛ وهذا عدا المصادرات ، والاستيلاء على قوافل التجارة ، والزام أصحابها اقتداءها بقدر من المال ، وغير ذلك من الأساليب التي سوف يأتي ذكرها « لاستنضاح » المال . وظلت أبواب الاتفاق غير محددة ، فهناك الى جانب الخراج الذي يدفع سنويا للقسطنطينية ، ومرتبات الجند ، ونفقات الادارة العادية ، نفقات لا سبيل الى تجنبها ، كلما حضر الرسل والقصاد من لدن الباب العالي ، يحملون فرمانات التثبيت في الولاية ، وكانت هذه تصدر لتجديد الولاية سنويا ، حيث ان الباشوية لم تكن وراثية . كما كثر مجيء هؤلاء الرسل يحملون الفرو والقفاطين والسيوف ، علامة رضا السلطان على الباشا ، أو ينقلون اليه بشرى التثبيت فحسب ؛ وفي كل مرة يحضر فيها هؤلاء الرسل والقصاد ، ومن بينهم من كان صاحب مكانة ، زيادة في تكريم الباشا ، - على حد قول الديوان العثماني - وجبت الحفاوة بهم ، والاغداق عليهم بالعطايا والهدايا و « البقاشيش » لا لأنفسهم فحسب ، بل ولرجال الديوان في دوائر الباب العالي ، وفي سراي السلطان نفسه ، وقد استرعت النفقات الجسيمة التي يتكلفتها هؤلاء الرسل نظر الشيخ الجبرتي ، فقال معلقا على كثرة ارسال الباب العالي لهم ، يحملون الأوامر والمراسيم ، اما لتجديد الولاية ، أو لاطهار رضاء السلطان ، أو لغير ذلك من الشئون التي كان يفتعلها رجال الديوان العثماني افتعالا ، بغية الظفر بالمنح والعطايا و ( البقاشيش ) من محمد علي : « ومحل القصد من ورود هذه البيورولديات والفرمانات والأغوات والقبحيات ، انما هو جر المنفعة لهم ، بما يأخذونه من خدمهم ، وحق طريقهم ، من الدراهم والتقايم والهدايا .

« فان القادم منهم اذا ورد ، استعدوا لقدمه . فان كان ذا قدر ومنزلة ، أعدوا له منزلا يليق به ، ونظموه بالفرش والأدوات اللازمة ؛ وخصوصا اذا كان حضر في أمر مهم ، أو لتقرير المتولى على السنة الجديدة ، أو بصحبته



خلع رضا وهدايا . فانه يقابل بالاعزاز الكبير ، ويشاع خبره قبل وروده الى الاسكندرية ، ويأتى المبشرون بوروده من الططر ، قبل خروجه من دار السلطنة بنحو شهر أو شهرين ، ويأخذون خدمتهم وبشارتهم بالأكياس . واذا وصل هو أدخلوه في موكب جليل ، وعملوا له ديوانا ومدافع وشنكا ، وأنزل في المنزل المعد له ، وأقبلت عليه التقدام والهدايا من المتولى ، وأعيان دولته ورتب له الرواتب والمصاريف لماأكله هو وأتباعه ، لمطبخه وشراب حاقته، أيام مكثه شهرا أو شهورا ، ثم يعطى من الأكياس قدرا عظيما . وذلك خلاف هدايا الترحيلة ، من قدور الشربات المتنوعة ، والسكر المكرر ، وأنواع الطيب كالعود والعنبر ، والأقمشة الهندية والمقصبات ، لنفسه ورجال دولته .

« وان كان دون ذلك ، أتزلوه بمنزلة بعض الأعيان ، بأتباعه وخدمه وخدمه ومتاعه ، في أعز مجلس . ويقوم رب المنزل بمصروفهم ولوازمهم وكلفهم ، وما تستدعيه شهوات أنفسهم . ويرون أن لهم المنة عليه بنزولهم عنده ، ولا يرون له فضلا ، بل ذلك واجب عليه ، وفرض يلزمه القيام به ، مع التآمر عليه وعلى أتباعه . ويمكن على ذلك شهورا حتى يأخذ خدمته ، ويقبض أكياسه ، وبعد ذلك كله ، يلزم صاحب المنزل أن يقدم له هدية ، ليخرج من عنده شاكرا ومثنيا عليه عند مخدومه وأهل دولته . أقضية يحار العقل والنقل في صورتها » .

والى جانب هذا ، كان على الباشا أن يمد وكلاءه بالقسطنطينية ، بالمال الوفير ، للاتفاق منه بسخاء ، لسد نهم الباب العالى ، الذى طالما ذكر محمد على كلما تخرجت الأمور بينه وبين الديوان العثمانى ، أنه يعرف الطرائق المثلى التى يمكن بها اجتياز الأزمات فى القسطنطينية ، فهو بحاجة الى البذل والعطاء عند تجديد تقريره على الولاية ، أو لرد كيد خصومه ، أو لانتهاء المسائل التى يهمة أن يتم حلها فى صالحه ، كمسألة يوسف كنج التى مرت بنا ، أو لكسر حدة غضب الباب العالى منه ، بسبب تباطؤه فى تنفيذ أوامره ، ومماطلته وتسويفه ، فى المسائل التى يرى من صالحه كذلك المماطلة والتسويق فيها ، كعدم اتقاذ جيشه الى الحجاز حتى يطمئن على ولايته ويفرغ من دعم أركانها .

وعلاوة على ذلك ، فقد وجب عليه الاحتياط للمستقبل دائما في علاقاته مع الباب العالي ، وقد عرفنا أن هذه لم تهم أصلا على تبادل الثقة بين الفريقين وأوجد محمد علي باشويته في نطاق امبراطورية كان « الذهب » - على نحو ما شهد به المعاصرون - السلاح البتار والفيصل القاطع في كثير من عظام الأمور ، والدرع الواقية لصاحبها عند اشتداد الخطوب ؛ ولطالما « اشترى » الباشوات العصاة في الدولة الجيوش المرسله للقضاء عليهم ، وكثيرا ما كان هؤلاء يدفعون « سرا » من مالهم معاشا للسلطان نفسه ولأعضاء ديوانه ، وتلك كانت « الطرائق » التي تذلل بها الصعوبات في القسطنطينية والتي قل محمد علي - كما أسلفنا - انه خير بها .

ثم انه كان لا ندحة عن الاحتفاظ بجيش قوى ، يدين بالطاعة للباشا ، ومتأهب للقتال دائما ، يسيره ضد البكوات المماليك ، أعدائه الداخليين ، أو ضد الغزاة أعدائه الخارجيين ، سواء كان هؤلاء من البريطانيين - كما وقع - أم من الفرنسيين ، كما كان من المتوقع وقتئذ أن يحدث ؛ أم من العثمانيين ، وهم الذين خشى الباشا دائما كيدهم له وغدرهم به . ولا مناص كذلك من انشاء هذا الجيش القوى ، عظيم العدة والعدد ، اذا أراد من ناحية أخرى كسب رضا الباب العالي ، وتجريده من الذرائع التي قد يتذرع بها لاعلان مسخطه وتقمته عليه ، ولقد ظل الباب العالي يلح على باشا مصر الحاحا عظيما منذ ١٨٠٧ ، أن يقاتل الوهابيين ، ويسترجع الحرمين الشريفين منهم ، وتزايد هذا الالحاح في السنوات التالية ، حتى بلغت لجاجة الباب العالي منتهاها في عام ١٨١٠ ، وآثر محمد علي للأسباب التي عرفناها - انفاذ حملة الى الحجاز ، على الاصطدام مع صاحب السيادة الشرعية عليه . وشمر عن ساعد الجد والعمل لبناء ذلك الأسطول الذي أراد أن يجعله فؤاة لأسطول مصر التجارى من جهة ، والذي ينقل قسما من الجيش والمهمات الى الحجاز ، ويسيطر سلطان الباشا في البحر الأحمر من جهة أخرى . وقد تطلب ذلك كله نفقات طائلة .

واعتلى محمد علي أريكة الولاية ، وخزانتها خالية من المال ، وتعيش الحكومة من يومها لغدها ، ولا سبيل الى سد نفقات الادارة العادية ، ناهيك

بما كان يحتاجه الولاية الذين سبقوه من أموال لتدبير شئونهم مع الجند تارة ومع الديوان العثماني تارة أخرى - إلا باللجوء الى القرض والأتاوات والغرامات وأخذ السلف الاجبارية من الأهلين ، والقروض من التجار الأجانب ولقد تقدم كيف أن خورشيد باشا ترك الولاية وهو مدين بثلاثة آلاف كيس « متأخر مرتبات الجند ، وقروضا استدانها من مختلف التجار » ، وتعهد محمد على بسدادها . ولم يجد محمد على مناصا هو الآخر ، بسبب خلو خزائنه من المال من اللجوء الى نفس الأساليب التي لجأ اليها أسلافه في الولاية .

وكان من بين القروض العديدة التي عقدت ، أو بالأحرى التي أرغم الأجانب القاطنون بالبلاد على اقراض الحكومة اياها ، « قرضان » كانت لهما قصة ، وجرت بشأنهما « مفاوضات » كثيرة : أحدهما قرض ( بروتشي ) قنصل السويد ، وقنصل انجلترا كذلك ، الى وقت جلاء حملة ( فريزر ) عن الاسكندرية . وقد سبقت الإشارة الى قصة هذا القرض الذي بلغت قيمته ستين ألف قرش عثماني . فقد شكك ( بروتشي ) الى القائم بالأعمال السويدي بالقسطنطينية ، وأمر الباب العالي في أكتوبر ١٨٠٧ بسداد هذا الدين ، ورد أملاك ( بروتشي ) اليه ، تلك التي كان قد صادرها محمد على ، اذا صحت دعوى قنصل السويد هذا . وأما القرض الآخر ، فلم يكن لمحمد على يد فيه ، وان صدر له الأمر بسداده .

فقد اضطر خسرو باشا أثناء ولايته الى الاستدانة من ( روتشي ) قنصل النمسا مبالغ على دفعات بلغت قيمتها ( ٢٣٠٨٥٨ ) قرشا عثمانيا ، أعطى عنها فاخر قصره ( كيلارجي باشي ) وخازن داره ايصالات ( لروتشي ) عند حدوث الانقلاب الذي طرد خسرو من الولاية ، وسجلت هذه الايصالات بالمحكمة . ومع أن دفتر دار ذلك العهد شرع يدفع بناء على أوامر الباب العالي المبالغ التي أبرز أصحابها ايصالات عنها ، موقعا عليها من خسرو باشا نفسه ، فقد وجد أصحاب الايصالات الموقع عليها من الخازن دار والكيلارجي باشي صعوبات عديدة في أخذ حقوقهم ، وكان ( روتشي ) من بين هؤلاء ، فعمد الى توسيط سفير النمسا في القسطنطينية لدى الباب العالي ، بارون (شتورمر) Stürmer



وكانت دعوى السفير في وجوب سداد هذا الدين ، أن خسرو باشا لم يستخدم الأموال التي استدانها من ( روشتى ) في الاتفاق على شخصه ، ولكن لدفع مرتبات الجند وتقديم الهدايا للقواد الانجليز الذين بقى جيشهم بالبلاد بعد خروج ( الحملة الفرنسية ) منها ، فلم يغادرها البريطانيون الا في مارس ١٨٠٣ ثم لمواجهة مطالب الادارة التي عجزت الخزانة العامة عن سدها . ولذلك فان هذا الدين دين على الحكومة وهي ملزمة بوفائه . وسلم الباب العالى بوجهة نظر السفير ، فأصدر أمرا الى حكومة الباشا بالقاهرة في أكتوبر ١٨٠٧ بسداد الدين ولكن دون جدوى ، فاستأنف ( روشتى ) المسعى ، وجدد ( شتورمر ) احتجاجاته لدى الباب العالى ، وشهد ( ستفاناكى ) Stefanaki - وكان يعمل ترجمانا في مصر ، ثم صار الآن أحد وكلاء الباشا بالقسطنطينية ، وترجمانا في الوقت نفسه في الجيش العثماني - بصحة الوقائع التي ذكرها السفير النمساوى وأراد الاستناد عليها في اعتبار المبالغ التي أعطى عنها خازن دار خسرو باشا والكيلارجى باشى دينا على الحكومة ، وقال ( ستفاناكى ) انه كان الواسطة بين ( روشتى ) وخسرو باشا ، وأن الأموال التي استدانها الأخير أنفقت في الوجوه التي ذكرها السفير ، وأيد الباب العالى وجهة النظر هذه مرة أخرى ، وأصدر أمرا في فبراير ١٨٠٨ ، الى محمد على والى دفتر داره أحمد أفندى ( جديد ) ، والى عارف أفندى قاضى مصر ، بسداد هذا الدين . وتسلم أمين خلوصى المندوب الموفد لهذه الغاية ، المبلغ المرقوم .

ولكن ( روشتى ) لم يستطع استيفاء دينه كاملا ، ومع أن خسرو نفسه قد اعترف بأنه استدان من قنصل النمسا هذا ، مبلغ ( ٢٣٠٠٠٤٨ ) قرشا عثمانيا ، ليدفع منها مرتبات الجند كما قال ، فقد تبين للباشا ودفتر داره بعد فحص السجلات ، أن المبلغ الذى استدين لدفع مرتبات الجند كان أربعا وثمانين ألف قرش فحسب ، واستدان خسرو المتبقى من المطلوب سداداه للاتفاق منه على شخصه ولكسوة حرسه الخاص . وعلى ذلك فقد دفع الدفتر دار هذا المبلغ ( لروشتى ) ، وحتى عام ١٨١٠ كان لا يزال لهذا في ذمة الحكومة ( ١٤٦٠٠٤٨ ) قرشا ، بذل ( شتورمر ) قصارى جهده لدى الباب العالى لاستصدار أمر الى حكومة الباشا بدفعه ، وشهد ( ستفاناكى ) مرة

أخرى بأن السبب في عدم تقييد بقية المبلغ في السجلات كان حدوث الثورة في القاهرة ، وعلى ذلك فقد بعث الباب العالي أمرا في مايو ١٨١٠ ، « اذا كان ما يقوله ( ستفاناكى ) صحيحا ، بوجوب دفع المبلغ المتبقى ، وهو ( ١٤٦٠٤٨ ) قرشا » دون تأخير .

أما محمد على ، فقد صار يشكو دائما في كل ما دار بينه وبين الباب العالي من مراسلات بصدد الحملة المزمعة ضد الوهابيين من كثرة الديون التى صار ينوء بها كاهله ، والتي جعلت متعذرا عليه انجاز استعداداته لتلبية أوامر الباب العالي بالسرعة المرغوبة ، ثم اتخذ من هذه الديون ومن حاجته الى المال عموما تكأة يستند عليها في ارجاء انفاذ جيشه الى الحجاز ، حتى يتم له الاطمئنان على باشويته ويفرغ من دعم أركانها .

ولقد سبق أن أشرنا في فصول سابقة وكلما تناول الكلام حاجة محمد على الى المال ، الى أن العلة في استمرار هذه الأزمة المستحكمة والمزمنة ، عدا الاستيلاء البكوات الممالك على إيرادات الصعيد ، انما هى كساد التجارة ، واضمحلال الصناعة ، والأهم من ذلك كله ، تعطل الزراعة بسبب الحروب الداخلية بين الطوائف المتنازعة على السلطة ، وما تعرض له الفلاحون من اعتداءات الجند الأرثوود والدلاة على أرواحهم وأموالهم ومواشيهم وتناجهم الزراعى ، ثم ما فرضته عليهم الحكومة من أنواع الأتاوات والمغارم ، الى جانب « فتح طلب مال الميرى » في غير أوقاته مقدما وسلفا تارة ، وعن « أعوام سابقة » بدعوى تأخر « اغلاق حسابها » تارة أخرى ، وأنفذت حكومة الباشا التجريدات العسكرية الى مختلف المديرية لجباية الضرائب .

ولما كان الفلاحون يعجزون عن وقف هذه الاعتداءات عليهم ، وأرهقتهم الأعباء المالية الثقيلة ، وجردتهم عمال الباشا والعربان والجند من ثمرة كدهم وكسحهم ، فقد غادر كثيرون الأرض فرارا من هذه المغارم ، وأقفرت قرى عديدة من سكانها ، وهرب الفلاحون الى الصحراء والى الواحات ، كما هاجر نفر منهم الى الشام ، وترتب على ذلك أن صار حوالى ثلث الأرض المزروعة على أيام الفرنسيين ، مهلا متروكا ، طفت عليها رمال الصحراويين الغريبة من الشرق ، والليبية من الغرب .

وتزايدت حدة الضنك والبأساء في المدن خصوصا ، بسبب استيلاء الباشا على محاصيل القمح والحبوب ، لتصديرها الى الانجليز وغيرهم ؛ وفي سنتي ١٨٠٨ ، ١٨٠٩ بلغ سعر أردب القمح ثلاثين قرشا عثمانيا ، وذلك برغم وفرة محصوله ، بينما كان ثمنه على أيام ( الحملة الفرنسية ) لا يزيد على سبعة قروش فحسب ؛ وهدد نقص النيل في كل مرة عند حدوثه بانتشار المجاعة في القاهرة ، حيث كانت تختفى الغلال من أسواقها « بصنع ساحر » .

وكان من عوامل زيادة البؤس كساد التجارة ، واختفاء الصناعات الأهلية، حتى عجز التجار وأرباب الحرف والصناعات عن تأدية الضرائب والغرامات والقروض المطلوبة منهم ، وظهر نوع من ( المعاملة ) وقتئذ لمواجهة هذه الالتزامات ، كان فريدا في نوعه . حيث صار الأفراد يستدينون من الجند المال الذي يدفعون منه الضرائب والأتاوات ، والذي ينال منه الجند أنفسهم مرتباتهم . ونشطت سوق السلف والقروض هذه ، وأقرض الجند الأهليين بفوائد باهظة ، فبلغ سعر الفائدة ٨ ٪ في الشهر الواحد . ووجد التجار والصناع في هذه ( العملية ) مخرجا مؤقتا من أزمتهم . ولكنه كثيرا ما كان يحدث بطبيعة الحال ، أن يجد هؤلاء المستدينون عند حلول موعد السداد أنهم يعجزون عن الدفع ، فتصادر عندئذ أملاكهم لبيعها ، ويلقى القبض عليهم ، وسعيذو الحظ منهم من يستطيعون النجاة بأنفسهم بالفرار الى الصحراء أو الواحات كما يفعل الفلاحون .

وتدخل الباشا للحد من جشع الجند ، وتحديد سعر الفائدة ؛ وكان تدخله في هذه المسألة مثار التعجب ، حيث لم يكن لمنع الربا ، ولكن لتقريره بتحديد سعر الفائدة لوقف هروب الأهليين من البنادر والقرى ، الأمر الذي يرتب عليه - اذا استمر - حرمان الحكومة من دافعي الضرائب والمغارم والسلف وما اليها . فيعلق الشيخ الجبرتي على ذلك بقوله في حوادث أول يناير ١٨٠٩ : « نزل والى الشرطة وأمامه المناداة على ما يستقرضه الناس من العسكر بالربا والزيادة على أن يكون كل كيس ستة عشر قرشا في كل شهر لا غير ، والكيس عشرون ألف نصف فضة ، وهو الكيس الرومي » ؛ بفائدة ٣٨ ٪ في السنة ؛ ثم استطرد الشيخ : « وذلك بسبب ما انكسر على المحتاجين



والمضطرين من الناس ، من كثرة الربا لضيق المعاش ، وانقطاع المكاسب ، وغلو الأسعار ، وزيادة المكوس . فيضطر الشخص الى الاستدانة ، فلا يجد من يدانيه من أهل البلد ، فيستدين من أحد العسكر ، ويحسب عليه على كل كيس « خمسين » قرشا في كل شهر « أى بفائدة ١٢٠ ٪ في السنة على اعتبار أن الكيس خمسمائة قرش - » وإذا قصرت يد المديون عن الفوائد ، أضافوا الزيادة على الأصل ، وبطول الزمن تفحش الزيادة ، ويؤول الأمر لكشف حال المديون . وجرى ذلك على كثير من مساكين الناس ، وباعوا أملاكهم ومتاعهم ، والبعض لما ضاق به الحال ولم يجد شيئا ، خرج هاربا وترك أهله وعياله ، خوفا من العسكرى ، وما يلاقى منه ، وربما قتله . فأعرض بعض المديونين الى الباشا ، فأمر بكتابة هذا البيوردي ، ونزل به والى الشرطة ، وفادى به فى الأسواق . فقد ذلك من غرائب الحكام ، حيث ينادى على الربا جهارا فى الأسواق من غير احتشام ولا مبالاة ، لأنهم لا يرون ذلك عيبا فى عقيدتهم .

وواجهت حكومة الباشا بسبب افلاس الأهلىن ، وهروب الفلاحين خصوصا الى الصحراء والواحات مشكلة مزدوجة : اقمار القرى من أهلها ، مما نجم عنه تأخر الزراعة بصورة مطردة ، ثم تزايد عدد المعوزين والمتعطلين فى المدن ، لا سيما فى القاهرة ، نتيجة لافلاس عديدين من طوائف صغار التجار والصناع . وحاول محمد على معالجة هذه المشكلة ، بأن ينقل الى الريف لتعمير القرى المهجورة « فقراء » العاصمة . فأصدر أوامره المشددة الى شرطته حتى يجمعوا كل من لا صنعة أو حرفة له ، والخدم المتعطلين عن العمل ، والأرامل الفقيرات ، والنساء اللاتى لا أولاد لهن ، لنقلهم جميعا قوة واقتدارا ، وتحت حراسة الجند الى « مساكنهم الجديدة » فى القرى التى هجرها أهلها . ولكن أحدا من هؤلاء لم يشأ مغادرة العاصمة الى هذه « المساكن الجديدة » ، فأختفوا سريعا عن الأنظار ، ولم يمكن تنفيذ هذه الأوامر .

بيد أن اقمار مساحات من الأرض من زارعيها ، كان معناه حدوث نقص فى ( المال ) أو الايرادات المتحصلة من هذه الأراضى ، فيغدو شأن هذه الأراضى ، شأن تلك التى فى حوزة بكوات الممالك فى الصعيد ، فى وقت

استحكمت فيه أزمة الباشا المالية • وكان في مقدوره مطالبة الملاك والزراع الذين لم يغادروا الأرض بدفع الضريبة التي تخلص من أدائها الفارون • ولكن هذا الاجراء كان قمينا بأن يثير عليه الاحتجاجات الصاخبة من كل جانب • وعلى ذلك فقد هدته « عبقرته » الى ابتكار وسائل جديدة لتحصيل المال ، الى جانب اتباع الاجراءات التي لجأ اليها في الماضي •

أما أهم الطرائق المبتكرة ، فكان تقرير مساحة معينة للفدان ، تجبى الضريبة بمقتضاها ، بحيث لا تزيد مساحة كل فدان على  $\frac{1}{3}$  ٣٣٣ قسبة مربعة ، وعلى أن ينقص طول القسبة من ثلاثة أمتار وخمسة وسبعين سنتيمترا الى ثلاثة أمتار وأربعة وستين سنتيمترا • فألغى بهذا النظام الجديد ، تنوع مساحات الفدان القديمة ، حيث كانت مساحة الفدان من الأراضي الخصبة أقل من مساحته في الأراضي البعيدة عن النيل ، فالقريب من النيل كانت مساحته ٣٢٤ ، والبعيد عنه ٥٧٦ قسبة مربعة • وفي دمياط كانت مساحة الفدان ٣٢ قسبة مربعة • وكانت تجبى الضرائب على أساس فئات محددة عن كل فدان • فتدفع الأراضي الضريبة بنسبة مساحة الفدان بها ، ويقل المتحصل منها في جهة عن غيرها • فنجم عن الترتيب الجديد أنه بينما نقص تقدير مساحة الأراضي الزراعية في مجموعها ، بقي عدد الأفدنة على حاله ، ولما لم يطرأ تغيير على فئات الضريبة ذاتها ، فقد تسنى بأسلوب أدق ، تحصيل مقدار ( المال ) أو الميرى نفسه المربوط على الأرض •

وثمة وسيلة عامة أخرى لجأ اليها محمد علي لعلاج أزمتة المالية ، هي أنه حاول تلافي العجز الحاصل في حصيللة الضرائب الجمركية ، لكساد التجارة ، بزيادة الرسوم الجمركية زيادة عالية على تجارة الوارد ، بصورة أتت بنتيجة عكسية ، حيث انكمش الاستهلاك المحلي للبضائع المجلوبة من الخارج ، بدرجة نقصت بها إيرادات الجمارك • واضطر الباشا الى البحث عن مصادر للمال أخرى • فعندما نمت اليه أن احتكار الحكومة للتبغ من مصادر الايراد المربحة في فرنسا ، قرر من فوره احتكار تجارته في مصر ، فوضع عملاءه في موانئ القطر يشترون لحسابه التبغ المستورد من تركيا • وأقام مستودعا مركزيا في القاهرة ، لتوزيع التبغ منه الى بلدان الوجه البحري

والصعيد . كما أنشأ مصنعا في القاهرة كذلك يعمل فيه الصناع لاعداد ( الدخان ) المهيا لاستهلاك العاصمة . ووفد الباعة كل صباح على المصنع لأخذ ( مقطوعة ) اليوم من الدخان . وقضى هذا الاحتكار انحكومي على صناعة اختص بها الأفراد العاديون ، وكسبوا منها رزقهم ، فاشتد التذمر ، وعلت الاحتجاجات الصاخبة ، وانخفض الاستهلاك . واضطر الباشا الى التخلي عن هذه التجارة . واستعاض عن ذلك بفرض ضريبة جمركية عالية على جميع أصناف التبغ المستورد الى البلاد . على أنه مما تجدر ملاحظته، أن هذه المحاولة الاحتكارية الأولى ، والتي حدثت في غضون الشهور الستة الأولى من عام ١٨٠٨ ، كانت ( تجربة ) قائمة بذاتها ، ولا صلة لها بنظام الاحتكار الواسع الذي أنشأه محمد علي بعد ذلك .

وتسنى للباشا أن يتبع طريقا ثالثا لتفريج أزمته ، بفضل ما كان يحزره من انتصارات على البكوات المماليك ، وما صار يستتبع ذلك من مصادرة أملاكهم وأراضيهم . وكان أصحاب الأرض عموما هم المماليك الذين تتألف منهم الطبقة الحاكمة ، ويمتلك هؤلاء نصف الأرض تقريبا ، ثم الأفراد العاديون ، ولهؤلاء قسم من الجزء الباقي من الأرض ، بينما ظل القسم الأخير منها من أراضي وأملاك الوقف المرصدة للمساجد والسبل وأبواب الخيرات المتنوعة . وبمقتضى النظام السائد بين المماليك ، كان لكل صنيق من صناجقهم حصة معينة من الأرض يوزعها بين بكواته وكشافه ، بما عليها من قرى ودساكر ، وهو وحده صاحب الحق الأعلى في ملكيتها . بينما كانت تؤجر الأرض والمباني المنشأة عليها للفلاحين الذين يدفعون عنها « ايجارا » بعضه نقدا والآخر عينا . وكان للفلاحين كذلك أن يستأجروا أراضي وعقار الوقف المرصد ريعها للجوامع وما اليها ، كما كان لهم أن يستأجروا الأرض من الأفراد العاديين .

وبقدر نجاح محمد علي في القضاء على طائفة المماليك ، كثر عدد القرى ، وزادت مساحة الأرض التي دخلت في حوزته بعد جلاء هؤلاء عنها ، وصار يوزع هذه على كبار ضباطه ؛ وقد شهدنا كيف أن أحمد بك الأرثوودي ، أو عمر بك ، أو صالح أغا قوج ، أو حسن باشا ، استطاعوا جميعا بسبب هذا



الاجراء أن يجمعوا ثروات طائلة بفضل امتلاكهم للقري والأراضى التى أعطاهم محمد على اياها . بل ان الباشا كثيرا ما كان يعمد الى توزيع القرى والأرض التى يمتلكها البكوات المماليك على ضباطه وأعوانه ، فى جهات لم تكن بعد قد دخلت فى حوزته واعترف « سادتها » بسلطانه .

على أن هذه الاجراءات « العامة » لم تكف لسداد تفقات الباشا ، ولقطع دابر أزمته المالية المزمنة ؛ ووجد الباشا أن مصدرا هاما من مصادر الايراد ، قد ظل معطلا ، نتيجة لبقائه متحررا من سلطان الحكومة ؛ ونعنى بذلك أراضى الوقف والرزق والاحباسية ، فقرر الاستيلاء عليها . وكان هذا القرار السبب المباشر لوقوع الاصطدام بينه وبين المشايخ . بيد أنه لا معدى عن تتبع الاجراءات السابقة لهذه العملية الأخيرة ، والتى لجأ اليها محمد على لسد العجز الظاهر فى ماليته منذ أن تزايدت حاجته الى المال ، عقب خروج الانجليز من الاسكندرية ، لمواجهة مطالب الحكومة من يوم لآخر ، لفهم هذه الواقعة على حقيقتها .

### اساليب الباشا المالية :

ذلك أن الأساليب التى اتبعها الباشا الآن لجمع المال ، كانت نفس الأساليب السابقة ، والتى أرهقت أهل البلاد عموما والقاهريين خصوصا . وكانت مبعث سخطهم وتذمرهم ، ولو أن أحدا منهم لم يجرؤ على الاعتراض أو الاحتجاج عليها . وسبب ذلك توطد سلطان الباشا المطرد ، واقبال المشايخ والزعماء الشعبيين ، وعلى رأسهم عمر مكرم ، على معاضدته وتأييده ؛ ولم يكن الأهليون يرون مبررا لتوالى المظالم والمغارم عليهم ، وهم الذين أسهم المشايخ وزعمائهم فى تطويعهم تزلقا للباشا ، لاغداقه عليهم بالحصص من ناحية ، ولعدم تعرضه « لمسوحهم » أو لايرادات الوقف المنتظرين هم عليه من ناحية أخرى .

بيد أن مضى الباشا فى أساليبه المالية ، ثم لجوءه أخيرا الى تجريد المشايخ من الايرادات التى نعموا بها ، بمهاجمة نظام الوقف المألوف ، لم يلبث أن زاد من تدمير الأهلين وسخطهم ، ثم أفضى الى انحراف المشايخ والتصدي لمعارضته ، ولكن ثمة ملاحظة جديرة بكل اعتبار ، كان لها شأن فى تكييف

الحوادث التالية ، ومساعدة الباشا على التخلص من « معارضة » المشايخ ، سواء أكانت هذه معارضة « صامته » أم « سافرة » ، هي أن سخط الشعب تحول رويدا رويدا الى المشايخ أنفسهم ، حتى اذا ذهب هؤلاء يعارضون الباشا ، لم يحرك الشعب ساكنا لمؤازرتهم ، وترك الباشا يقتص منهم ، ويعمل على اقصائهم من شئون الحكم كلية ، على نحو ما سيأتى ذكره .

أما الباشا فقد بدأ منذ ٦ أكتوبر ١٨٠٧ - كما سبق بيانه - يفتح الطلب من الملتزمين « بيواقى الميرى على أربع سنوات ماضية » ، وفى ٢٣ أكتوبر ، « فتحوا أيضا دفاتر الطلب بالميرى عن السنة القابلة » وبدأت من ثم المتاعب التى شكا منها الأهليون والتى بسطها الشيخ الجيرتى فى تاريخه . فقال : وجهت الحكومة « الطلب بها الى العسكر ، فدهى الناس بدواه متوالية ، منها خراب القرى ، بتوالى المظالم والمغارم والكلف ، وحق الطريق ، والاستعجالات ، والتساويف ، والبشارات ، فكان أهل القرية النازل بها . ذلك ، ينتقلون الى القرية المحمية لشيخ من الأسياف ، وقد بطلت الحماية أيضا حينئذ . ثم أنزلوا بالبنادر مغارم عظيمة لها قدر من الأكياس الكثيرة . وذلك عقب فرضة البشارة ، مثل دمياط ورشيد والمحلة والمنصورة ، مائة كيس وخمسون كيسا ، ومائة وخمسون كيسا وأكثر وأقل » .

وفى أثناء ذلك « قرروا أيضا فرضة غلال وسمن وشعير وفول على البلاد والقرى ، وان لم يجد المعينون للطلب شيئا من الدراهم عند الفلاحين ، أخذوا مواشيهم وأبقارهم ، ليأتى أربابها ، ويدفعون ما تقرر عليهم ، ويأخذوها ويتركونها بالجوع والعطش ، فعند ذلك يبيعونها على الجزارين ، ويرمونها عليهم قهرا بأقصى القيمة ، ويلزمونهم باحضار الثمن . فان تراخوا وعجزوا ، شددوا عليهم بالحبس والضرب » .

وفى ديسمبر ١٨٠٧ ، بدأ الباشا اعادة النظر فى تقدير مساحة الأراضى المزروعة ، وتقرير فئات الضرائب عليها بنسبة خصبها وارتوائها من ماء النيل . فأخذ ولده ابراهيم بك فى ٢٤ ديسمبر الى مديرية القليوبية ، ومعه طائفة من المباشرين الأقباط وعلى رأسهم جرجس الطويل ، كبيرهم ، وعدد من أفندية الروزمانية والكتبة ، للكشف على الأطيان التى رويت والأخرى

الشراقى ، « فأنزلوا بالقرى النوازل ، من الكلف وحق الطرقات ، وقرروا على كل فدان رواء النيل أربعمائة وخمسين ونصف فضة تقبض للديوان . وذلك خلاف ما للملتزم ، والمضاف ، والبرانى ، وما يضاف الى ذلك من حق الطرق والكلف المتكررة » .

وبدأ الباشا القروض الاجبارية ، فتقرر فى ٣١ ديسمبر من العام نفسه ، ارغام « مساتير الناس » على تقديم سلف ، تحتسب لهم من المغارم التى سوف يجرى تقريرها على حصصهم فى المستقبل ، وعين الجند لتحصيل هذه السلف الفريدة فى نوعها ، « فتغيب غالب ( الناس ) وتوارى لعدم ما بأيديهم ، وخلو أكياسهم من المال ، والتجأ الكثير منهم الى ذوى الجاه ، ولازموا أعتابهم ، حتى شفَعُوا فيهم ، وكشفُوا غمتهم » .

وانتهز الباشا فرصة مجيء القابجى بيانجى بك ، يطلب من محمد على انفاذ جيشه الى الحجاز ، لمطالبة المتصدين من المشايخ والزعماء بتدبير النفقات التى تستلزمها تلبية أوامر الباب العالى ، والتى قدرها الباشا بأربعة وعشرين ألف كيس . وفى فبراير ١٨٠٨ « عمل الباشا ديوانا جمع فيه الدفتردار والمعلم غالى والسيد عمر (مكرم) والمشايخ ، وقال لهم : لا يخفاكم أن الحرمين استولى عليهما الوهايون ، ومشوا أحكامهم بها . وقد وردت علينا الأوامر السلطانية ، المرة بعد المرة ، للخروج اليهم ومحاربتهم وجلათهم وطردهم عن الحرمين الشريفين . ولا تخفى عنكم الحوادث والوقائع التى كانت سببا فى التأخير عن المبادرة فى امثال الأوامر . والآن حصل الهدوء ، وحضر قابجى باشا بالتأكيد والحث على خروج العساكر وسفرهم ؛ وقد حسبنا المصاريف اللازمة فى هذا الوقت ، فبلغت أربعة وعشرين ألف كيس . فاعملوا رأيكم فى تحصيلها » .

وكان هذا مبلغا جسيما ، « فحصل ارتباك واضطراب ، وشاع ذلك فى الناس ، وزاد بهم الوسواس » . ولما كان الباشا غير متهىء لانفاذ جيشه الى الحجاز وقتئذ ، للأسباب التى عرفناها ؛ فقد راح يبذل قصارى جهده لاقناع القابجى بالتريث وعدم العجلة ، اذ يحتاج هذا الأمر الى استعدادات



كبيرة ، « وانشاء مراكب في بحر القلزم » • وسهل عندئذ الاتفاق « على كتابة عرضحال ليصحبه ذلك القابجي معه بصورة نمقوها » •

وفي العام نفسه قام محمد علي برحلة في الوجه البحرى ، استغرقت شهرا تقريبا من ٢٧ أغسطس الى ٢٢ سبتمبر ١٨٠٨ ، كان الغرض منها جمع المال لارسال ( هدية ) الى الباب العالى • وشرح الشيخ الجبرتى الأساليب التى اتبعت فى جمع المال أثناء هذه الرحلة ، فقال : « سافر محمد علي باشا الى بحرى ، ونزل فى المراكب ، وأرسل قبل نزوله بأيام تشهيل الاقامات ، والكلف على البلاد ، من كل صنف خمسة عشر ، وأخلوا له بمن معه بيوت البنادير ، مثل المنصورة ودمياط ورشيد والمحلة والاسكندرية ، وفرض الفرض والمغارم على البلاد ، على حكم القرارات التى كانوا ابتدعوها فى العام الماضى ، على كل قيراط سبعة آلاف وسبعمائة نصف فضة ، وسأها كلفة الذخيرة ، وأمر بكتابة دفتر لذلك •

« فكتب اليه الروزمانجى ان الخراب استولى على كثير من البلاد ، فلا يمكن تحصيل هذا الترتيب • فأرسل ( الباشا ) من المنصورة يأمر بتحرير العمار بدفتر مستقل ، والخراب بدفتر آخر • فلما فعل الروزمانجى ذلك ، أدخل فيها بلادا بها بعض الرmq لتخلص من الفرضه ، وفيها ما هو لنفسه ، فلما وصلت اليه ( أى محمد علي ) ، أمر بتوزيع ذلك الخراب على أولاده وأتباعه وأغراضه ، وعدتها مائة وستون بلدة • وأمر الروزمانجى بكتابة تقاسيها بالأسماء التى عينها له • فلم يمكن الروزمانجى أن يتلافى ذلك فتظهر خيائته ، ووزعت وارتفعت عن أصحابها •

« وكذلك حصل باقليم البحيرة لما عمها الخراب ، وتعطل خراجها ، وطلبوا الميرى من الملتزمين فتظلموا واعتذروا بعموم الخراب ، فرفعوها عنهم ، وفرقها الباشا على أتباعه ، واستولوا عليها ، وطلبوا الفلاحين الشاردة والمنسحبة من البلاد الأخر ، وأمروهم بسكنائها ، وزادوا فى الطنبور نغمات ، وهو أنهم صاروا يتتبعون أولاد البلد أرباب الصنائع الذين لهم نسبة قديمة بالقرى ، وذلك باغراء أتباعهم وأعوانهم • فيكون الشخص منهم جالسا فى حاتوته وصناعته ، فما يشعر بالآ والأعوان محيطون به يطلبونه أنى مخدومهم ،

فان امتنع أو تلكأ سجنوه بالقهر ، وأدخلوه الى الحبس ، وهو لا يعرف له ذنبا ، فيقول : وما ذنبى ؟ فيقال له : عليك مال الطين . فيقول : وأى شيء يكون الطين . فيقولون له : طين فلاحتك من مدة سنتين لم تدفعه ، وقدره كذا وكذا . فيقول : لا أعرف ذلك ، ولا أعرف البلد ، ولا رأيته في عمرى ، لا أنا ولا أبى ولا جدى . فيقال له : أأنت فلان الشبراوى أو المنيأوى مثلا . فيقول لهم : هذه نسبة قديمة ، سرت الى من عمى أو خالى أو جدى . فلا يقبل منه ، ويحبس ويضرب حتى يدفع ما ألزموه به ، أو يجد شافعا يصلح عليه . وقد وقع ذلك لكثير من المتسبين والتجار وصناع الحرير وغيرهم .

« ولم يزل الباشا فى سيره حتى وصل الى دمياط ، وفرض على أهلها أكياسا ، وأخذ من حكامها هدايا وتقادم ؛ ثم رجع الى سمبود ، وركب فى البر الى المحلة ، وقبض ما فرضه عليها ، وهو خمسون كيسا تقصت سبعة أكياس عجزوا عنها بعد الحبس والعقاب . وقدم له حاكمها ستين جملا وأربعين حصانا ، خلاف الأقمشة المحلاوية ، مثل الزردخانات والمقاطع الحرير ، وما يصنع بالمحلة من أنواع الثياب والأمتعة ، صناعة من بقى بها من الصناع .

« ثم ارتحل عنها ورجع الى منوف ، وذهب الى رشيد والاسكندرية . ولما استقر بها عبنى هدية الى الدولة . وأرسل الى مصر ( القاهرة ) فطلب عدة قناطير من البن والأقمشة الهندية وسبعمائة أردب أرز أبيض أخذت من بلاد الأرز ، وأرسل الهدية صحبة ابراهيم أفندى المهردار . . .

وفى ٢٢ سبتمبر « حضر محمد على باشا من غيبته ، وطلع على ساحل بولاق . . وذهب الى داره بالأزبكية ؛ ثم طلع ثانى يوم الى القلعة . . »

وفى ٨ ديسمبر ١٨٠٨ عزل الباشا السيد محمد المحروقى من نظارة ( الضربخانة ) ، « ونصب بها شخصا من أقاربه » ؛ وكان متولى أمانة الضربخانة السيد أحمد المحروقى ، فلما توفى فى ديسمبر ١٨٠٤ ، عين الباشا ابنه السيد محمد مكان أبيه فى أغسطس ١٨٠٥ ، واستمر فى منصبه حتى عزله الآن محمد على . وكانت قد جرت العادة بأن يدفع المتولى لشئونها

مال الميرى الذى عليها ، وعوائد الباشا وكتخذهاء والمرتبسات الى أصحابها ، على أن يكون المتبقى له بعد دفع أجر الخدمة والمصاريف . فضمن تعيين أحد « أقارب الباشا » على دار الضرب أو سك النقود ، حصول الباشا على هذا المتبقى . أضف الى هذا أن الاشراف على عملية سك النقود ذاتها كانت عملية فى وسع الباشا الانتفاع منها ، من حيث تحديد نسبة المعادن الخالصة ، كالفضة أو الذهب عند مزجها بغيرها لسك العملة المطلوبة ، فيدخل خزائنه الفروق بين قيمة المعدن المستخدم فى سك النقود ، ومعر التداول المعين لها .

وثمة عملية أخرى ، كانت مصدر ربح للباشا ، هى تغيير ( صرف ) النقود الفضية والذهبية كالريال الفرنسية ، والمحجوب ، والمجر ، من أنواع العملة الطيبة التى استمر اختفاؤها من السوق ، واستخدامها فى تجارة الوارد . وقد اختفت كذلك العملة الصغيرة أى « الفضة العديدة » من أيدي الناس والسيارف « لتحكيرهم عليها ، ليأخذها تجار الشوام بفرط فى مصارفتها تضم للميرى . فيدور الشخص على صرف القرش الواحد فلا يجد صرفه الا بعد جهد شديد ، ويصرفه الصراف أو خلافه للمضطر بنقص نصفين ( فضة ) أو ثلاثة » . وبلغ صرف الريال الفرنسية الى مائتين وأربعين ، والمحجوب الى مائتين وخمسين ، فنودى فى نوفمبر ١٨٠٨ « على المعاملة بأن يكون صرف الريال الفرنسية بمائتين وعشرين ( والمحجوب ) بمائتين وأربعين » وفى ابريل ١٨٠٩ نودى مرة ثانية على صرف الفرنسية والمحجوب والمجر ، كما نودى فى العام الماضى ؛ ويعمل الشيخ الجبرتنى ذلك بقوله : « لأنه لما نودى بنقص صرفها ، ومضى نحو الشهر أو الشهرين ، رجع الصرف الى ما كان عليه وزيادة ، فأعيد النداء كذلك . وسيعود الخلاف ما دام الكرب والضيق بالناس . على أن هذه المناداة والأوامر بالنقص والزيادة ليست من باب الشفقة على الناس ، ولا الرحمة بهم ؛ وانما هى بحسب أغراضهم وزيادة طمعهم . فانه اذا توجهت المطالبات بالفرض والمغارم ، نودى بالنقص ، ليزيد الفرض ، وتتوفر لهم الزيادة ؛ ويحصل التشديد والمعاقبة على من يقبض الزيادة من أهل الأسواق . واذا كان الدفع من خزائنتهم فى علائف



العسكر أو لوازمهم الكبيرة ، قبضوها بأزيد من الزيادة التى نادوا عليها ، من غير مبالاة ولا احتشام • تناقض مالنا الا السكوت عنه » •

وتناول الشيخ الكلام عن « المعاملة » مرة أخرى ، فأسهب فى شرح هذه العملية التى لم ير فيها الا وسيلة لاختلاس أموال الناس ، وذلك بمناسبة المناداة فى أواخر ١٨١٠ وأوائل ١٨١١ « على صرف المحبوب بزيادة صرفه ثلاثين نصفا » ؛ بينما كان المحبوب يصرف — كما رأينا — بمائتين وخمسين « من زيادات الناس فى معاملاتهم » ، ونادوا بالنقص وقتذاك • فعادوا الآن ينادون بالزيادة • وذكر الشيخ الغرض من ذلك ، ثم ما كان يحدث من نقص فى وزن وعيار العملة المتداولة التى تصدرها دار الضرب أو الضربخانة واختفاء النقود الصغيرة من « الفضة » ؛ أو « نصف فضة » — كما كانت تسمى — وهى ( الميذى ) المحرفة عن ( المؤيذى ) : مسكوكات مصنوعة من خليط الفضة والنحاس وقيمتها واحد على أربعين من القرش ، واختفاء غيرها من الخمسة فضة ، والعشرة فضة ، والعشرين فضة أو ( نصف القرش ) • فقال فى حوادث ١٨١٠/١٢/٢٨ — ١٨١١/١/٢٥ ) : « وفى هذه الأيام نودى بالزيادة ، وذلك بحسب الأغراض والمقاصد والمقتضيات ، ومراعاة مصالح أنفسهم ، لا المصلحة العامة • هذا مع نقص عياره ( عيار المحبوب ) ووزنه عما كان عليه قبل المناداة • وكذلك تقصوا وزن القرش ، وجعلوا القرش على النصف من القرش الأول ، ووزنه درهمن ، وكان أربعة دراهم ، وفى الدرهمين ربع درهم فضة • هذا مع عدم الفضة العديدة » ، أى نصف الفضة أو الميذى وسائر المسكوكات الصغيرة التى ذكرناها ، وعدم « وجودها بأيدي الناس والصيارف • وإذا أراد انسان صرف قرش واحد من غيره ، صرفه بنقص ربع العشر ، وأخذ بدله قطعا صغارا أفرنجية ، يصرف منها الواحدة باثنى عشر ، وأخرى بعشرة ، وأخرى بخمسة • ولكنها جيدة العيار • وهم الآن يجمعونها ويضربونها بما يزداد عليها من النحاس ، وهو ثلاثة أرباعها ، قروشا ، لأن القطعة الصغيرة التى تصرف بخمسة أنصاف ( فضة ) وزنها درهم واحد وزنى ، فيصبرونها أربعة قروش ، فتضاف الخمسة الى ثمانين • وكل ذلك نقص واختلاس أموال الناس من حيث لا يشعرون » •

ثم طرق الشيخ الموضوع نفسه في ديسمبر ١٨١١ ويناير من العام التالي ، فلاحظ ما طرأ على « صرف المعاملة » من زيادة فاحشة من جهة ، ونقص في وزنها وعيارها من جهة أخرى . وطفق يشرح هذه الظاهرة ، فقال : « وذلك أن حضرة الباشا أبقي دار الضرب على ذمته ، وجعل خاله ناظرا عليها ، وقرر لنفسه عليها في كل شهر خمسمائة كيس ، بعد أن كان شهريتها أيام نظارة المحروقي خمسين كيسا في كل شهر . وتقصوا وزن القروش نحو النصف عن القرش المعتاد ، ونادوا في خلطه حتى لا يكون فيه مقدار رבעه من الفضة الخالصة ، ويصرف بأربعين نصفاً . وكذلك المحبوب تقصوا من عياره ووزنه . » ولما كان الناس يتساهلون في صرف المحبوب والريال الفرانسة ويقبضونها في خلاص الحقوق ومن المماثلة والمفلسين وفي المبيعات الكاسدة بالزيادة لضيق المعاش ، حتى وصل صرف الريال الى مائتين وخمسين نصفاً والمحبوب الى مائتين وثمانين ؛ ثم زاد الحال في التساهل في الناس بالزيادة أيضا عن ذلك ، فينادى الحاكم بمنع الزيادة ، ويمشي الحال أياما قليلة ، ويعود لما كان عليه وأزيد ، فتحصل المناداة أيضا ويعقبونها بالتشديد والتنكيل بمن يفعل ذلك ؛ ويقبض عليه أعوان الحاكم ويحبس ويضرب ويغرمونه غرامة ؛ وربما مثلوا به وخرموا أنفه وصلبوه على حانوته ، وعلقوا الريال في أنفه ردعا لغيره . « وفي أثناء ذلك اذا بالمناداة بأن يكون صرف الريال بمائتين وسبعين والمحبوب بثلاثمائة وعشرة ؛ فاستمع وتعجب من هذه الأحكام الغريبة التي لم يطرق سمع سامع مثلها .

« هذا مع عدم الفضة العددية في أيدي الناس ، فيدور الشخص بالقرش وهو ينادى على صرفه بنقص أربعة أنصاف ، نصف يوم حتى يصرفه بقطع أفرنجية ، منها ما هو باثنى عشر أو خمسة وعشرين أو خمسة فقط . أو يشتري من يريد الصرف شيئا من الزيات أو الخضري أو الجزار ، ويبقى عنده الكسور الباقية ، يوعده بغلقها ، فيعود اليه مرارا حتى يتحصل عنده غلقها ، وليس هو فقط بل أمثاله كثير .

« وسبب شحة الفضة العددية ، أنه يضرب منها كل يوم بالضربخانة ألوف مؤلفة يأخذها التجار بزيادة مائة نصف في كل ألف ، يرسلونها الى بلاد

الشام والروم ، ويعوضون بدلها في الضريبة الفرائسة والذهب ، لأنها تصرف في تلك البلاد بأقل مما تصرف به في مصر .

« وزاد الحال بعد هذا التاريخ حتى استقر على صرف الألف مائتين ، وتقرر ذلك في حساب الميرى فيدفع الصارف ثلاثين قرشا عنها ألف ومائتان ويأخذ ألفا فقط . والفرائسة والمحجوب بحسابه المتعارف بذلك الحساب . والأمر لله وحده » .

وكرر التفنن في أساليب طلب المال ، فابتدعت حكومة الباشا الى جانب ما سمته ( كلفة الذخيرة ) - في أغسطس ١٨٠٨ - نوعا آخر من المغارم ، في ابريل ١٨٠٩ ، سمته ( الترويجة ) ، وتفصيل ذلك أن الباشا أمر في أوائل ابريل بتحرير « فرضة الأطيان » ، بزيادة الثلث على ما تقرر في العام السابق . لأن النيل في ذلك العام ( أغسطس ١٨٠٨ ) كان قد قصقصا كبيرا ، فربطت الآن الضرائب على الأطيان ، ورتبت في أربع مراتب ، تزيد كل ضريبة عن الأخرى مائة نصف فضة ، وبحيث جعل أعلاها ثمانمائة نصف فضة . ثم طلبت الحكومة جانبا معجلا من الضريبة ، هو الذي أسموه ( بالترويجة ) . وهذا بالرغم من « أن الفرضة الماضية بقي الكثير منها بالذمم لخراب القرى » وعجز الحكومة عن تحصيلها . وبالرغم من الضائقة التي حلت بالأهلين بسبب انعدام الغلال من الأسواق ، نتيجة لنشاط حركة تصديرها الى الخارج ، الى مالطة خصوصا ، فقد « تشحطت الغلال وغلا سعرها حتى بلغ الأردب القمح ألفا وستمائة نصف فضة ، وعز وجوده بالرقع والعرصات . وأما السواحل فلا يكاد يوجد بها شيء من الغلة بطول السنة » . وهكذا راح الشيخ الجبرتي يعلق على ذلك كله بقوله : « ولولا لطف الله بوجود الذرة لهلكت الخلائق . ومع ذلك استمرار المغارم والفرض ، حتى فرض الغلة عين ، وكذلك تبين وجمال ، وما ينضاف الى ذلك ، مما سمعته غير مرة ، مما يطول شرحه » .

وعند ما أنفذ الباشا كبار قواده في تجريدة ضد البكوات في الصعيد في أغسطس ١٨٠٩ ، وجاءته أخبار غير مطمئنة عن هذه التجريدة ، اعتزم الذهاب بنفسه . فأمر للحصول على المال ، في أوائل سبتمبر « بتحرير دفتر



فرضة ترويجة على اقليم المنوفية والغربية والشرقية والقليوبية ، وذكروا أنها من أصل حساب الشهرية المبتدعة » .

وفي أواخر أكتوبر من العام نفسه ابتكرت حكومة الباشا أسلوبا جديدا في تحصيل مال الأطيان ، نتيجة لزيادة الفيضان زيادة كبيرة في هذه السنة ، « فحرروا دفتر الأطيان على ضريبة واحدة ، عن كل فدان خمسة ريالات ، غير البرانى والخدم ، ولم يحصل في ذلك مراجعة ولا كلام ولا مراجعة في شيء ، كما وقع في العام الماضى والذي قبله في المراجعة بحسب الرى والشراقى . وأما في هذه السنة فليس فيها شراقى ، فحسابها بالمساحة الكاملة لعموم الرى . فان النيل في هذه السنة زاد زيادة مفرطة ، وعلا على الأعالي . وتلف بزيادته المفرطة الدراوى والأقصاب بقبلى ، وكذلك غرق مزارع الأرز والسهم والقطن وجنائن كثيرة بالبر الشرقى بسبب انسداد الترعة الفرعونية بتلك الناحية » . وكان الباشا وقتئذ بالصعيد يغبى بكوات الممالك على الاتفاق معه ، والحضور الى القاهرة للاقامة بها تحت اشرافه ومراقبته . فأرسل يطلب هذه الدفاتر ليطلع عليها ، « فسافر اليه بها المعلم غالى ، وأخذ صحبته أحمد أفندى اليتيم من طرف الروزنامة ، وعبد الله بكتاش الترجمان ، فذهبوا اليه بأسيوط وأطلعوه عليها ، فختم عليها » .

وفي سنة ١٨١٠ حررت دفاتر الضريبة على الأرض ، على حساب المساحة الكاملة ، باعتبار أن الأرض قد رويت جميعها بسبب زيادة الفيضان ، وقد سميت هذه « البدعة » بالقياسة لكون المباشرين والكتبة ، قاسوا مساحة ( الطين الرى ) ، الذى ارتوى بمياه النيل . ولو أن بلادا كثيرة من اقليم البحيرة وغيره قد بقيت شراقى بسبب عدم حفر الترع وحبس الجبوس « وتجسير » الجسور ، لانشغال الفلاحين والملتزمين بالفرض والأتاوات ، وعجزهم عن القيام بذلك .

وفي ١٢ مارس ١٨١٠ ، طلب الباشا كتاب الأقاليم « وشرع في تقرير فرضة على البلاد بما يقتضيه نظره ونظر كشاف الأقاليم والمعلمين القبط . فقررروا على أعلاها ثمانين كيسا والأدنى خمسة عشر كيسا . ولم يتقيد بتحرير ذلك أحد من الكبة الذين يحرمون ذلك بدفاتر ويوزعونها على مقتضى الحال ،

ولم يعطوا بالمقادير أوراقا للتمزى الحصص ، كما كانوا يفعلون قبل ذلك .  
فان الملتزم كان اذا بلغه تقرير فرضة ، تدارك أمره ، وذهب الى ديوان الكتبة ،  
وأخذ علم القدر المقرز على حصته وتكفل بها ؛ وأخذ منهم مهلة بأجل معلوم ،  
وكتب على نفسه وثيقة وأبقاها عندهم . ثم يجتهد في تحصيل المبلغ من  
فلاحيه ، وان لم يسعفه في الدفع ، وحولوا عليه الطلب دفعه من عنده اذا  
كان ذا مقدرة ، أو استدانه ولو بالربا ثم يستوفيه بعد ذلك من الفلاحين  
شيئا فشيئا . كل ذلك حرصا على راحة فلاحي حصته وتأمينهم واستقرارهم  
في وطنهم ليحصل منهم المطلوب من المال الميرى وبعض ما يقتاتون به هم  
وعيالهم . وان لم يفعل ذلك تحول باستخلاص ذلك كاشف الناحية ؛ وعين  
على الناحية الأعوان بالطلب الحثيث وما ينضاف الى ذلك من حق طرق  
المعينين وكلفهم . وان تأخر الدفع تكرر الارسال والطلب على النسق  
المشروح ، فيتضاعف لهم ، وربما ضاع في ذلك قدر أصل المطلوب وزيادة  
عنه مرة أو مرتين . والذي يقبضونه يحسبونه ؛ وهو في كل ريال عشرة  
أنصاف فضة يسمونها ديواني ، فيقبض المباشر على الريال تسعين نصفاً فضة ،  
ويجعل التسعين ثمانين ، وذلك خلاف ما يقرره في أوراق الرسم من خدم  
المباشرين من كتبة القبط .

« فينكشف حال الفلاح ويبيع ما عنده من الغلة والبهيمة . ثم يفر من  
بلدته الى غيرها ، فيطلبه الملتزم ويبعث اليه المعينين من كاشف الناحية بحق  
طريق أيضا ؛ فربما أداه الحال ان كان خفيف العيال والحركة الى الفرار  
والخروج من الاقليم بالكلية . وقد وقع ذلك حتى امتلأت البلاد الشامية  
والرومية من فلاحي قرى مصر الذين جلوا عنها ، وخرجوا منها ، وتغربوا عن  
أوطانهم ، من عظيم هول الجور .

« واذا ضاق الحال بالملتزم وكتب له عرضحالا يشكو حاله وحال بلده أو  
حصته وضعف حالها ويرجو التخفيف ، وتجاسر وقدم عرضحاله الى الباشا ،  
يقال له هات التقييط ( سند التملك ) وخذ ثمن حصتك أو بدلها ، أو يعين  
له ترتيبا بقدر فائظها على بعض الجهات الميرية من المكوس والجمارك التي  
أحدثوها ، فان سلم سنده ، وكان ممن يراعى جانبه ، حول الى بعض الجهات

المذكورة صورة ، والا أهمل أمره • وبعضهم باعها لهم بما انكسر عليه من مال الفرض ، وقد وقع ذلك لكثير من أصحاب الذمم المتعددة ، انكسر عليه مقادير عظيمة ، فنزل عن بعضها ، وخصموا له ثمنها من المنكسر عليه من الفرضة • وبقي عليه الباقي يطالب به • فان حدثت فرضة أخرى ، قبل غلاق الباقي ، وقعد بها وضمت الى الباقي ؛ وقصرت يده لعجز فلاحيه ، واستدان بالربا من العسكر ، تضاعف الحال • وتوجه عليه الطلب من الجهتين ، فيضطر الى خلاص نفسه ، وينزل عما بقى تحت يديه كالأول • وقد يبقى عليه الكسر ويصبح فارغ اليد من الالتزام ومديونا •

« وقد وقع ذلك لكثير كانوا أغنياء ذوي ثروة ، وأصبحوا فقراء محتاجين ، من حيث لا يشعرون ، ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم » •

ومن الأساليب التي لجأ اليها الباشا لجمع المال ، ما ذكره الشيخ الجبرتي في حوادث عام ١٨٠٩ : منها احتكار ( النشوق ) ، والزام الأهلين بشراؤه ؛ ثم احتكار النظرون ، والزام القرى بأخذ كميات معينة منه ، وأخيرا محاولة الزام الأهلين بشراء ( العرقى ) • ويسجل الشيخ تفاصيل هذه المسائل بصورة توضح الكيفية التي حاولت بها حكومة الباشا ارغام الناس على شراء ( النشوق ) والنظرون والعرقى ، ثم تدمير الأهلين •

فيقول الشيخ : « ان بعض المتصدرين من نصارى الأروام أنهى الى كتحدا بك أمر النشوق وكثرة المستعملين له والدقايق والبساعة • وأنه اذا جمعت دقايقه وصناعه في مكان واحد ، ويجعل عليهم مقادير ؛ ويلتزم به ويضبط رجاله ، وجمع ماله وايصاله الى الخزينة ، من يكون ناظرا وقيما عليه كغيره من أقلام المكوس التي يعبرون عنها بالجمارك ، فانه يتحصل من ذلك مال له صورة • فلما سمع كتحدا بك ذلك أنهاه الى مخدومه • فأمر ( الباشا ) في الحال بكتابة فرمان بذلك • واختار الذي جعلوه ناظرا على ذلك خانة بخطة بين الصوريين • ونادوا على جميع صناع النشوق وجمعوهم بذلك الخان ، ومنعوهم من جلوسهم بالأسواق والخطط المتفرقة • والقيم على ذلك يشتري اللخان لذلك من تجاره بثمن معلوم حدده ، لا يزيد على ذلك ، ولا يشتريه



سواه ، وهو يبيعه على صناع النشوق بثمن حدده ولا ينقص عنه ؛ ومن وجده باع شيئاً من الدخان أو اشتراه أو سحق نشوقاً خارجاً عن ذلك الخان ولو لخاصة نفسه ، قبضوا عليه وعاقبوه وغرموه مالا • وعينوا معينين لجميع القرى والبلدان القبلية والبحرية ، ومعهم من ذلك الدخان ، فيأتون الى القرية ويطلبون مشايخهم ، ويعطونهم قدراً موزوناً ، ويلزمونهم بالثمن المعين بالرسوم الذى بيدهم ، فيقول أهل القرية : نحن لا نستعمل النشوق ولا نعرفه ولا يوجد عندنا من يصنعه ، وليس لنا به حاجة ولا نشتره ، ولا تأخذه ، فيقال لهم : ان لم تأخذوه فهاتوا ثمنه ، فان أخذوه أو لم يأخذوه فهم ملزمون بدفع القدر المعين بالرسوم ، ثم كراء طريق المعينين ، وكلفتهم وعليق دوابهم •

تلك كانت « بدعة المكس على النشوق » •

وأما سائر البدع والمستحدثات ، فقد بسطها الشيخ فى قوله عن النظرون : انهم « فرقوه وفرضوه على القرى ، محتجين أيضاً باحتياج الحياكة والفزازين اليه ، لغسل غزل الكتان وبياض قماشه ونحو ذلك » • ثم استطرد الشيخ يقول : « وأشنع من ذلك كله أنهم أرادوا فعل مثل هذا فى الشراب المسكر المعروف بالعرقى ، والزام أهل القرى بأخذه ودفع ثمنه ان أخذوه أو لم يأخذوه • ففيل لهم فى ذلك ، فقالوا : ان شربه يقوى أبدانهم على أعمال الزرع والزراعة ، والحرث والكد فى القطوة ( وهى تشبه الشادوف ) والنظالة ( أخذ الماء بالنطل وهو الدلو ) والشادوف ، ثم بطل ذلك » •

ومن الأصناف التى فرضت حكومة الباشا مكوساً مرتفعة عليها ، الأرز والكتان والحرير والحطب والملح ، فدفع فيها المستهلك أثماناً باهظة ؛ ثم ان هذه المكوس لم تلبث أن زيدت فى غضون عام ١٨١٠ « حتى غلت أسعارها الى الغاية » ، فصار سعر الدرهم الحرير خمسة عشر نصفاً بعد أن كان نصفين فحسب ، وصار القنطار من الحطب الرومى بثلاثمائة نصف بعد ثلاثين أو أربعين نصفاً ، وأما الملح فقد شرح الشيخ الجبرتى ما حدث من تفنن فى زيادة سعره فقال : « وكان الملح يأتى من أرضه بثمر القفاف التى يوضع فيها لا غير ، ويبيعه الذين ينقلونه الى ساحل بولاق ، الاردب بعشرين نصفاً ، وأردبه ثلاثة أراذب ، ويشتره المتسبب بمصر ( القاهرة ) بذلك السعر ، لأن

أردبه أردبان ، ويبيعه أيضا بذلك السعر ، ولكن أردبه واحد . فالتفاوت في الكيل لا في السعر ، فلما احتكر صار الكيل لا يتفاوت ، وسعره الآن أربعمئة وخمسون نصفا ، والتزم به من التزم ، وأوقف رجاله في موارده البحرية ، لمنع من يأخذ منه شيئا من المراكب المارة بالسعر الرخيص من أربابه ، ويذهب به الى قبلى ، أو نحو ذلك » .

ويصف الشيخ الجبرتي مصادر المال الأخرى ، أو بالأحرى « الحيل » — على حد قول الشيخ — التى صارت حكومة الباشا تتوسل بها لأخذ المال ، فقال فى حوادث مايو ١٨١١ : ان الكتخدا محمد آغا لاذ ، صار « يتنوع فى استجلاب الأموال ، ويتحيل فى استخراجها بأنواع من الحيل ، فمنها أنه يرسل الى أهل حرفة من الحرف ويأمرهم ببيع بضاعتهم بنصف ثمنها ، ويظهر أنه يريد الشفقة والرأفة بالناس ، ويرخص لهم فى أسعار المبيعات ؛ وأن أرباب الحرف تعدوا الحدود فى غلاء الأسعار ، فيجتمع أهل الحرفة ويضجون ويأتون بدفاترهم وبيان رأس مالهم ، وما يضاف اليه من غلو جزئيات تلك البضاعة ، وما استحدث عليها من الجمارك والمكوس ، وغلو الأجر فى البحر والبر ، فلا يستمع لقولهم ولا يقبل لهم عذرا ؛ ويأمر بهم الى الحبس . فعند ذلك يطلبون الخلاص ويصالحون على أنفسهم بقدر من المال يدفعونه ، ويوزعون ذلك على أفرادهم فيما بينهم . ثم يزيدون فى سعر تلك البضاعة ليعوضوا غرامتهم من الناس ، معترين بتلك الغرامة ، وما حل بهم من الخسارة . ثم تستمر الزيادة على الديوان ، وأظن استمرار الغرامة أيضا ، فجمع بهذه الكيفية أموالا عظيمة ، وهى فى الحقيقة سلب أموال الناس من الأغنياء والفقراء » .

#### محاسبة المباشرين :

ومن الوسائل التى لجأ اليها الباشا « لاستنضاح » المال ، ارغام المباشرين ، المكلفين بجباية الضرائب على دفع الغرامات ، ومطالبتهم بما اعتقد أنهم أخذوه من ( المال ) أو ( الميرى ) المتحصل . وقد ساعد ( المباشرون ) أنفسهم الباشا على « استنضاح » المال منهم لعيش كبارهم فى بذخ وترف ، لفت اليهم الأنظار ، ولاحتفاظهم بطرائقهم فى تدوين حساباتهم ، حتى صارت جباية

الضرائب ، وتدوين « أقلامها » والمتحصل منها في سجلات الحكومة حكرا لهم تقريبا ، مما جعلهم موضع شكوك الباشا ورجاله • أضف الى هذا ، تحاسدهم فيما بينهم ، وتنافسهم على منصب « كبير المباشرين » ، الأمر الذى جعلهم يتزلفون للباشا بالوقية في حق بعضهم بعضا ، وتقانى كل منهم في ارشاده الى مقدار الثروة التى بيد الآخر ، ناهيك بما كان يقف عليه الباشا ، أو يترامى اليه عن الوسائل التى يتبعها المباشرون ، وهم أصحاب الحول والطول في تحصيل المال من الأهلين المرهقين والفلاحين المكدودين في أخذ الرشاوى والعطايا من هؤلاء • وكانت الفكرة السائدة لدى الباشا عنهم - ويشترك معهم في هذا أفندية الروزنامة ورؤسائهم - أنهم تنقصهم الأمانة ، آية ذلك مظاهر الثراء الذى يتمتع به كبارهم خصوصا •

ولقد تقدم كيف أن المعلم غالى ، نفس على جرجس الجوهري منصبه فى عام ١٨٠٥ ، فعمل على تغيير الباشا من ناحيته ، وساعده فى هذا المسعى المعلم فلتىوس ، حتى عزل الباشا جرجس الجوهري وولى المعلم غالى ، كبيرا للمباشرين ، واضطر جرجس الجوهري الى الفرار ، وصودرت أملاكه ، ودفع القبط غرامات فادحة بسبب هذا الحادث •

ولكنه ما ان عظمت حاجة الباشا الى المال ، حتى شرع فى « حساب » كبير المباشرين ، المعلم غالى نفسه ، وأعيان المباشرين ، واستطاع أن ينتزع منهم مبالغ طائلة « مصالحة على أنفسهم » وفى نظير رضائه عليهم •

وبدأ الباشا فى يونية ١٨٠٩ بمطالبة المعلم غالى بألف كيس ، وألزمه بها ، فلم يسع المعلم الا جمعها ، بتوزيعها على المباشرين والكتبة ، « وجمعها فى أقرب زمن » • وكان فى نوفمبر من العام نفسه أن حضر المعلم جرجس الجوهري الى القاهرة بأمان من محمد على ، وكان مختفيا فى الصعيد • فأظهر غالى مودة عظيمة له ، وأثث له بيته الذى بحارة الوندليك ، « وقام له بجميع لوازمه » • وأكرمه الباشا ، « وذهب الناس مسلمهم ونصرانيهم وعالمهم وجاهلهم للسلام عليه » • ولكن احتفاء المعلم غالى به لم يكن الا رياء ومداهنة فلم يمكنه من استرداد مكائده ، وانحط قدره ، ولازمته الأمراض ، حتى



وافاه الأجل المحتوم في أواخر سبتمبر ١٨١٠ ، « وخلا الجو للمعلم غالى ،  
وتعين بالتقدم ، ووافق الباشا في أغراضه الكلية والجزئية » .

على أن هذه « الموافقة » لم تنقذ المعلم غالى وزملاءه من « غضب »  
الباشا ، الذى اعتقد فيهم دائما - كما أشرنا - الخيانة ، هم وكتبة الروزنامة ،  
وقرر الباشا حسابهم بموجب دفاترهم ، فأمر في ١٩ فبراير ١٨١٠ « بالاحتياط  
على بيوت عظماء الأقباط ، كالمعلم غالى ( نفسه ) والمعلم جرجس الطويل  
وأخيه ، وفلتىوس وفرانسيكو ، وعدتهم سبعة ، فأحضروهم في صورة منكرة  
وسمروا دورهم ، وأخذوا دفاترهم ، فلما حضروا بين يديه قال لهم : أريد  
حسابكم بموجب دفاتركم هذه ؛ وأمر بحبسهم ، فطلبوا منه الأمان ، وأن  
يأذن لهم في خطابه ، فأذن لهم ؛ فخاطبه المعلم غالى ، وخرجوا من بين يديه  
الى الحبس » ثم توسط في أمرهم لدى الباشا حسين أفندى الروزنامجى ،  
فقرر عليهم ( غرامة ) سبعة آلاف كيس ، بعد أن كان الباشا طلب منهم ثلاثين  
ألف كيس .

وفي ٨ مارس من العام نفسه ، نعى الى الباشا أن ثلاثة من كتبة الأقباط  
« المتقيدين بقياس الأراضى بالمنوفية » قد « أخذوا البراطيل والرشوات على  
قياس طين أراضى بعض البلاد ، وأقصوا من القياس فيما ارتوى من الطين .  
وهى البدعة التى حدثت على الطين الرى ، وسموها : القياسة » . فأمر  
بالقبض عليهم وضربهم وحبسهم .

وسعى المعلم منصور ضريمون ، معلم ديوان الجمارك ، لدى الباشا  
لتغييره على المعلم غالى وأعوانه ، وقرر الباشا محاسبة المعلم غالى وكبار  
المباشرين ، فألقى القبض في ١٦ أكتوبر ١٨١٠ على المعلم غالى والمعلم فرنسيس  
أخيه ، والمعلم فلتىوس ، والمعلم جرجس الطويل ، وباقي أعيان المباشرين .  
وأُنزل المعلمان غالى وفلتىوس الى بولاق لنفيهما الى دمياط ، بينما حبس  
الباقيون في القلعة ، « وختموا على دورهم ؛ ووجدوا عند المعلم غالى نيفا  
وستين جارية بيضاء وسوداء وحشية » وتقلد المباشرة المعلم منصور ضريمون  
« والمعلم بشارة ورزق الله الصباغ مشاركان معه » .

وكانت هذه الاجراءات كافية لأن يبذل المغضوب عليهم قصارى جهدهم للمصالحة على أنفسهم ، وسعى الساعون في هذه المصالحة، وأنزل المحبوسون من القلعة الى بيت ابراهيم بك الدفتردار ، ابن الباشا بالأزبكية ؛ « وفيهم جرجس الطويل وأخوه حنا وجريس ، وفرنسيس أخو غالى ، ويعقوب كاتبه ، وغيرهم . وأشاعوا عمل حسابهم . ثم دار الشغل » وأفلحت جهود الوسطاء ، وتم الأمر على أربعة وعشرين ألف كيس ، يدفعها المعلم غالى ؛ « ونزل له فرمان الرضا والخلع والبشائر » ؛ وذلك في آخر رمضان ١٢٢٥ ، أى ٢٩ أكتوبر ١٨١٠ .

وفي اليوم التالى ، « نزلت طبليخانة الباشا الى بيت المعلم غالى ، واستمروا يضربون النوبة التركية ثلاثة أيام العيد بيته ؛ وكذلك الطبل الشامى ، وباقى الملاعب ، وترمى لهم الخلع والبقاشيش » وأما المعلم غالى فقد حضر فى ٥ نوفمبر ، وطلع الى القلعة ، « وخلع عليه الباشا خلع الرضا ، وألبسه فروة سمور ، وأنعم عليه ، ونزل له عن أربعة آلاف كيس من أصل الأربعة وعشرين ألف كيس المطلوبة فى المصالحة » ونزل المعلم غالى الى داره وأمامه الجاويشية والأتباع بالعصى المفضضة ، وأقبل عليه الأعيان « من المسلمين والنصارى للسلام عليه والتهنئة له بالقدوم المبارك » . وأما المعلم منصور ضريمون فقد « جبروا خاطره بأن قيده بخدمة بيت ابراهيم بك ، ابن الباشا ، الدفتردار ، وقيدها رفيقيه فى خدم أخرى » .

#### كائنة حسين أفندى الروزنامجى :

ومثلما حاسب الباشا المباشرين ، جباة الضرائب ، ومحصى مال الميرى ، واعتقد فيهم الخيانة ، واضطرهم الى « المصالحة » على أنفسهم ، فقد « حاسب » كذلك أفندية الروزنامة وكبيرهم ، واعتقد فيهم عدم الأمانة ، وأخذ منهم الغرامات الفادحة ، وتسنى له بهذه الوسيلة أن « يستنضج » منهم المال ، كما « استنضجه » من المباشرين الأقباط .

والروزنامة ، هى المصلحة المكلفة بقيد ايرادات البلاد ومصرفها ، ولديها دفتر ميرى مال الكشوفية ، وعنها تصدر السندات الى الملتزمين الذين يدفعون المال الميرى ؛ وتحفظ سجلات بأسماء هؤلاء وقدر الميرى الذى عليهم ، ودفتر

صرة الأشراف ، شريف مكة والمدينة والينبع وأغوات الحرم وأهالى مكة والمدينة ، ودفتر جرايات أهالى الحرمين ، ودفاتر الجمارك أو الرسوم الجمركية التى على الدواوين ( الجمارك ) مثل اسكندرية ودمياط ورشيد وبولاق ومصر القديمة ، ومال البهار والبحرين (الرسوم الجمركية على الغلال الواردة الى البحرين وهما ساحلا بولاق ومصر القديمة ) ، والخردة ( أى الرسوم المفروضة على الملاحى والمغنيات والحواة ومن اليهم ، وغيره » . ومن مهام الروزنامة « ربط دفاتر الجمكية بمصر الى العساكر وغيره ، وربط قدر جملتها على الصحيح » ثم قيد أطيان الرزق بأسماء أصحابها ، الى غير ذلك . وصفوة القول أن الروزنامة هى المشرفة على الادارة المالية بالبلاد . ومع أن الروزنامة كان قد بطل عملها على أيام ( الحملة الفرنسية ) واستبدل الفرنسيون بها نظاما آخر ، وأقاموا لجنة عهدوا اليها ببعض اختصاصات الروزنامة ، فقد استأنفت الروزنامة نشاطها عقب خروج الفرنسيين من البلاد .

وكان المقيدون بخدمة الروزنامة ، الأفندية ، ورئيسهم هو الروزنامجى « ومن تحته شاجرتيه ( تلاميذ ) ثلاثة وكيسدار » أو كيسه دار وهو حافظ أكياس الورق . ويعاون الروزنامجى فى الاشراف على أعمال الأفندية ، قلفاوات أربعة ، ويحاسب ( كتبة الخزينة ) سائر الأفندية على ما يعهدتهم من المال الميرى ، « ومن تحت يد المذكورين صيارف يهود ثلاثة » . وكان للروزنامجى مرتب ثابت ، عدا نصيبه من حساب ما يجمعه ويشتريه أمين أو أغا ( المشاق ) أى نسل حبال القنب الذى كانت تطلبه الدولة ( القسطنطينية ) وما له من الضرائب التى على الغلال . وعليه أن يدفع فى كل سنة فى نظير منصبه هذا مال كشوفية كبير ، أى الضريبة المعروفة باسم ( ميرى الوظائف )

وكان رئيس الروزنامة وقتئذ ، حسين أفندى الروزنامجى ، وهو صاحب الأجوبة المشهورة على الأسئلة التى وجهها اليه ( استيف ) Estève أحد رئيسى الادارة المالية على أيام ( الحملة الفرنسية ) - وكان سلفه ( بوسيلج ) Poussielgue - وقد شرح حسين أفندى فى هذه الأجوبة نظام الادارة والحكم فى الروزنامة فى عهد الفرنسيين - كما سبقت الاشارة اليه - ثم أسند اليه هذا المنصب فعلا بعد خروج الفرنسيين ، وكان « مطلق التصرف



في الأموال الميرية ، وبلغها اذا سئل فيها للقائم بالدولة ( أى الباشا الوالى ) ايرادا ومصرفا ، ليكون اجمالا لا تفصيلا ، لكونه أمينا وعدلا ، وكان الايراد والمنصرف محررا ومضبوطا في الدفاتر التى بأيدي الأفندية الكتاب ، ومن انضم اليهم من كتاب اليهود في دفاترهم أيضا بالعبرانى ، لتكون كل فرقة شاهدة وضابطة على الأخرى » . وفى ١٨ أغسطس ١٨٠٧ عينه الباشا فى منصب الدفتردارية ، ولكنه ما لبث أن عاد الى منصبه الأول عندما وصل قابجى فى ٢٤ ديسمبر من العام نفسه ، ومعه مرسومات ، منها واحد بتقرير الدفتردارية باسم ابراهيم بن محمد على .

ونجح الروزنامجى والأفندية فى الاحتفاظ ( بسر مهنتهم ) ، فاستخدموا خطأ فى تدوين سجلاتهم يعرف بخط القرمة ، استعصت على غيرهم قراءته ؛ فكانت هذه ( السرية ) من العوامل التى جعلتهم يستأثرون بإدارة مالية البلاد ولكنها جعلت الباشا من ناحية أخرى ، يتشكك فى أمانتهم ، وبخاصة عندما أعوزه المال ، وسعى الساعون للوقية بحسين أفندى ، فكانت « محاسبة » هذا الأخير ، والمقربين اليه ، الوسيلة التى تذرع بها الباشا « لاستنضاح » المال منهم ، كما فعل مع المباشرين .

ولما كان الباشا قد استحدث « أقلام المكوس » وجعلها فى دفاتر تحت أيدي الأفندية وكتبة الروزنامة ، ( فقد ) صارت ( هذه ) من جملة الأموال الميرية فى قبضها وتحاويلها ، والباشا مرخى العنان للروزنامجى ، ومرخص له فى الاذن والتصرف » واستمر ذلك حتى بدأ تغيره عليه ، فكانت « أول دسياسة أدخلوها فى الروزنامة ، وابتداء فضيحتها وكشف سرها » كما قال الشيخ الجبرتى أن اختار الباشا فى ٨ مارس ١٨١٠ ، أحد الأفراد المعروفين بالادمان على المسكرات ويدعى خليل أفندى ، وكان هذا كاتباً لخزينة محمد خسرو باشا ، « ولا يفىق من الشرب » ؛ وقلده النظر على الروزنامجى وكتابه ، وسموه « كاتب الذمة » أى ذمة الميرى من الايراد والمنصرف . وكان ذلك عند فتح الطلب بالميرى عن السنة الجديدة . فلا يكتب تحويل ولا تنبيه ولا تذكرة حتى يطلعوا ( خليل أفندى ) عليها ويكتب عليها علامته . فتكدر من ذلك الروزنامجى وباقى الكتبة » .

وكان الساعون بالوشاية في حق حسين أفندي الروزنامجي ، بعض « الأفندية الخاملين ( الذين أنهوا الى المسئولين ) أن الروزنامجي ومن معه من الكتاب يوفرون لأنفسهم الكثير من الأموال الميرية ويتوسعون فيها » . وكان سبب هذه الوشاية أن حسين أفندي ائتمن أحد خواص كتابه ، أحمد اليتيم ، « فأرخصي له العنان ، لقطاته ودرايته ، فكان هو المشار اليه من دون الجميع ، ويتناول عليهم ، ويمقت من فعل دون اطلاعه ، وربما سبه ولو كان كبيرا أو أعلى منزلة منه في فنه ، فيمتلي غيظا ، وينقطع عن حضور الديوان ، فيهمله ، ولا يسأل عنه . والأفندي الكبير لا يخرج عن رأيه لكونه سادا مسد الجميع ، فدبروا على أحمد أفندي المذكور وحفروا له وأغروا به حتى نكبه الباشا » .

فحدث في ابريل ١٨١٠ ، أن كاشف اقليم الدقهلية أبلغ الباشا قاس قطعة أرض داخلية ضمن اقطاع أحمد أفندي اليتيم ، « فوجد مساحتها ثلاث ألف المقيد بدفتر المقياس الأول ، ومسقوط منها نحو الخمسمائة فدان . وذاك من فعل ( أحمد اليتيم ) ومخامرته مع النصاري الكتبة والمساحين لأنهم يراعونه ويدلسون معه ، لأن دفتر الروزنامة بيده » فأمر الباشا بالقبض عليه وسجنه ، وتشفع فيه السيد محمد المحروقي وعلى كاشف الكبير الألفي ، وكانا حاضرين بالمجلس ، وبدعوى أنه مريض بالسرطان في رجله ، أخذه المحروقي الى داره ، ثم « راجع الباشا في أمره ، فقرر عليه ثمانين كيسا بعد أن قال : اني كنت أريد أن أقول ثلاثمائة كيس ، فسبق لساني فقلت مائة كيس ، وقد تجاوزت لأجلك عن عشرين كيسا ، وهو يقدر على أكثر من ذلك لأنه يفعل كذا وكذا » .

واستطرد الشيخ يقول : وقد عدد الباشا أشياء تدل على أن أحمد أفندي اليتيم « ذو غنية كبيرة » منها أنه لما سافر الى الباشا بدفتر الفرضة ( وقد سبقت الإشارة الى سفره به مع المعلم غالى وعبد الله بكتاش ) الى ناحية أسيوط ، طلع الى البلدة في هيئة وصحبته فرس وسحاحير وبشخانات وكرارات وفراشون وخدم وكيلارجية ومصاحبجية ، والحكيم والمزين ، فلما شاهد الباشا هيئته سأل عنه وعن منصبه ، فقليل له انه چاجرت من كتبة الروزنامة ، فقال اذا كان چاجرت بمعنى تلميذ ، فكيف يكون باش چاجرت أو قلفاوات الاقليم ، فضلا عن كبيرهم الروزنامجي ، وأسر ذلك في نفسه » .

« وطفق ( الباشا ) يسأل ويتجسس عن أحوالهم » ؛ وفي مارس ١٨١٠  
قلد خليل أفندى كتابة الذمة في الروزنامة - كما تقدم - « وانضم اليه  
الكارهون للمذكور الذين كانوا خاملين الذكر بوجوده ، وتوصلوا الى باب  
الباشا وكنخدا بك ، وأنفوا فيه أنه يتصرف في الأموال الميرية كما يختار وأن  
حسين أفندى الروزنامجى لا يخرج عن مراده وإشارته وبيته مفتوح للضيفان ؛  
ويجتمع عنده كل ليلة عدة من الفقراء ، يثردلهم الثريد في القصاع ، ويواسى  
الكثير من أهل العلم وغيرهم ، ويتعهد بكثير من الملتزمين بالفرض التى تقرر  
حصصهم ، ويضمها في حسابه ، ويصبر عليهم حتى يوفوها له في طول الزمن ،  
ونحو ذلك . وكل ما ذكر دليل على سعة الحال والمقدرة .

« وأما الذنب الذى أخذه الباشا به ، فإن القدر المذكور ( ٥٠٠ فدان )  
من الطين ، كان من الموات ، فاتفق ( أحمد أفندى اليتيم ) مع شركائه ملتزمى  
الناحية وجرفوه وأحيوه وأصلحوه بعد أن كان خرسا ومواتا لا ينتفع به ،  
وجعلوه صالحا للزراعة ، وظن أن ذلك لا يدخل في المساحة فأسقطه منها ،  
فوقع له ما وقع ، وأسقطوا اسمه من كتاب الروزنامة ، ومنعوه منها » .

وأمر الباشا في الوقت نفسه الكتاب بعمل حساب حسين أفندى الروزنامجى  
عن السنتين السابقتين ( ١٢٢٣ ، ١٢٢٤ ) ؛ واستمرت عملية الحساب هذه  
أياما ؛ ولكنها أسفرت عن زيادة مائة وثمانين كيسا لحسين أفندى ، « فلم  
يعجب الباشا ذلك ، واستخونهم في عمل الحساب ؛ ثم ألزم ( حسين أفندى )  
بدفع أربعمائة كيس ، وقال أنا كنت أريد منه ستمائة كيس ، وقد سامحته  
في مائتين ، في نظير الذى تأخر له » . وأظهر الباشا رضاه عن حسين أفندى ،  
فخلع عليه فروة في اليوم التالى « باستقراره في منصبه ، ونزل ( حسين أفندى )  
الى داره » ولكنه سرعان ما حدث « بعد الغروب » أن حضر اليه جماعة من  
العسكر « في هيئة مزعجة ، ومعهم مشاعل ، وطلبوا الدفاتر ، وهم يقولون :  
معزول ، معزول . وأخذوا الدفاتر وذهبوا . وحولوا عليه الحوالات بطلب  
الأربعمائة كيس ، فاجتهد في تحصيلها ودفعها ، ثم ردوا له الدفاتر ثانيا » .

واستطاع خليل أفندى بحكم وظيفته ، كاتب الذمة ، الاطاحة « بجميع  
أسرار » كتبه الروزنامة وموظفيها ، ومعرفة أساليبهم في ادارة أعمال هذه



المصلحة ، حيث انه « لا يكتب تحويل ولا ورقة ميرى ولا خلاف ذلك مما يسطر في ديوانهم حتى يطلع عليه خليل أفندى المذكور ويرسم عليه علامته » . ووفق الباشا « يسأل ويتجسس عن أحوال » الأفندية ؛ « وكل قليل يستخبر » الباشا من خليل أفندى ؛ ثم انتقل ديوان الروزنامة الى بيت خليل أفندى نفسه ، « تجاه منزل ابراهيم بك ابن الباشا بالأزبكية ، وترأس بالديوان قاسم أفندى كاتب الشهر (المختص بشئون الالتزام في الوجه القبلى ، وجمارك الثغور ، ومال البهار والبحرين والخردة ) ، وقريه قيطاس أفندى ، ومصطفى أفندى باش چاجرت » .

واصطحب ابراهيم بك عند ذهابه الى الصعيد في أواخر ابريل ١٨١٢ « لتحرير وقبض الأموال » ، بعد القضاء نهائيا على المماليك ، قاسم أفندى ، وظل قيطاس ومصطفى باش چاجرت موضع رعاية حسين أفندى الروزنامجى وولده محمد أفندى ، « ولا يتعارضان لهما فيما يتصدران له ، ويضمنانه في عهدتهما » . ووثق ابراهيم بك في قاسم أفندى ، الذى صار « خصيصا به مثل الوزير صاحب النديم ، ورتب له الباشا في كل سنة ثمانين كيسا خلاف الخروج والكساوى ، وشرط عليه المناصحة في كشف المستورات ، وما يكون فيه تحصيل الأموال ؛ فكأنه قصر في كشف بعض الأشياء ؛ وأرسل ابراهيم الى والده يعلمه بخيائته هو وكاتب الأرزاق ، وضرب قاسم أفندى « علقه قوية » ووصل خبر هذه النكبة الى القاهرة في ٤ يناير ١٨١٣ . فاتهز الروزنامجى وابنه هذه الفرصة ، وصارا يقصران مع قيطاس أفندى ومصطفى أفندى ، « وأظهر ابن الروزنامجى مكمون غيظه في حقهما ، ومانعهما أيضا ، وخشن القول لهما ، فاتفقا على انهاء الحال الى باب الباشا » وشرعا يكيدان للروزنامجى وولده .

فما ان رجع ابراهيم الى القاهرة في ٢٣ يناير ١٨١٣ ، حتى بادر قيطاس ومصطفى « برفع أمرهما الى الباشا » ، ويقول الشيخ الجبرتنى : « ولعل ذلك باغراء باطنى على حسين أفندى » الروزنامجى . فعرفا الباشا « عن مصارف وأمرور يفعلها حسين أفندى ويخفيها عن الباشا ، وأنه اذا حوسب على السنين الماضية يطلع عليه ألوف من الأكياس » . وكان محمد على اذن لحسين أفندى

في صرف « الجامكية السائرة للعامة والخاصة » فيما يتعلق بمشايع العلم والأفندية الكتبة والسيد محمد المحروقي بالكامل ، وما عداهم ربع استحقاقهم وكتب له فرمانا بذلك ، « فقال له الروزنامجى : فى بعضهم من يستحق المراعاة كبعض أهل العلم الخاملين وأهل الحرمين المهاجرين ومستوطنين بمصر بعيالهم وليس لهم ايراد يعيشون منه ، الا ما هو مرتب لهم من العلائف فى كل سنة ؛ وكذلك بعض الملتزمين الذين اعتادوا سداد ما عليهم من الميرى وبعضه بما لهم من الاتلافات والعلائف والغلال . فقال له : النظر فى ذلك لرأيك . فان هذا شىء يعسر ضبط جزئياته . فاعتمد على ذلك وطلق يفعل فى البعض بالنصف والبعض بالثلث أو الثلثين ؛ وأما العامة والأراامل فيصرف لهم الربع لا غير حسب الأمر ؛ ويقاسون فى تحصيل ربع استحقاقهم الشدائد من السعى وتكرار الذهاب والتسويق والرجوع فى الأكثر من غير شىء مع بعد المسافة ؛ وفيهم الكثير من العواجز . فلما ترافعوا فى الحساب مانع المتصدر فيما زاد على الربع ، وطلع الى الباشا فعرفه بذلك . فقال الباشا : لا تخصصوا له الا ما كان باذنى وفرمانى ، وما كان بدون ذلك فلا . وأنكر الحال السابق منه ؛ وقال : هو متبرع فيما فعله . فتأخر عليه مبلغ كبير فى مدة أربع سنوات . وكذلك كان يحول عليه حوالات لكبار العسكر برسول من أتباعه ، فلا يسعه الممانعة ويدفع القدر المحول عليه بدون فرمان اتكالا على الحالة التى هو معه عليها » .

فطلب الآن الباشا محاسبة حسين أفندى عن أربع سنوات متقدمة . فخرج قيطاس أفندى ومصطفى أفندى باشا چاجرت من عنده « وأخذا صحبتها مباشرة تركيا ، ونزلوا على حين غفلة بعد العصر ( ٢٣ يناير ١٨١٣ ) وتوجهوا الى منزل أخيه ، عثمان أفندى السرجى ، ففتحوا خزانة الدفاتر ، وأخذوها بتمامها الى بيت ابن الباشا ابراهيم بك الدفتردار ، واجتمعوا فى صباحها ( ٢٤ يناير ) للمحاسبة والحساب مع أخيه عثمان أفندى المذكور . واستمروا فى المناقشة والمحاسبة عدة أيام مع المرافعة والمدافعة ، والميل الكلى على حسين أفندى . ويذهبون فى كل ليلة يخبرون الباشا بما يفعلون ، وبالقدر الذى ظهر عليه ، فيعجبه ذلك ، ويثنى عليهما ويحرضهما على التسديق . فتنتفخ أوداجهما ، ويزيدان فى الممانعة والمدافعة والرافعة فى الحساب .

وحسين أفندى على جليته ويظن أنه على عادته » . وأسفر الحساب عن سنة واحدة ، نحو الألف ومائتى كيس وكسور ، أى خمسة آلاف كيس عن أربع سنوات . « فتقلق حسين أفندى وتحير فى أمره وزاد وسواسه ؛ ولم يجد مغيثا ولا شافعا ولا دافعا » .

وفى ٩ فبراير ، أحضره « وخلع عليه خلعة الإبقاء فى منصبه فى الروزنامة » وكان غرض الباشا من ذلك تطمينه ، حتى يدفع هذا المبلغ ، ثم أرسل اليه يطلب منه خمسمائة كيس من أصل الحساب ، « فضاقت خناقه ، ولم يجد له شافعا ولا ذا مرحمة » فأرسل ولده الى محمود بك الديودار يستجيره فيه ، وليكون له واسطة بينه وبين الباشا ، وهو رجل ظاهره خلاف ياطنه ؛ فذهب معه الى الباشا ، فبش فى وجهه ورحب به . وأجلسه محمود بك فى ناحية من المجلس ، وتناجى هو مع الباشا . ورجع اليه يقول له : انه يقول ان الحساب لم يتم الى هذا الحين ؛ وانه ظهر على أيبك تاريخ أمس خمسة آلاف كيس وزيادة . وأنا تكلمت معه ، وتشفعت عنده فى ترك باقى الحساب والمسامحة فى نصف المبلغ والكسور ، فيكون الباقى ألفين وخمسمائة كيس تقومون بدفعها . فقال : ومن أين لنا هذا القدر العظيم ، وقد عزلنا من المنصب أيضا ، حتى كنا تتداين ولا يأمننا الناس اذا كان القدر دون هذا أيضا ، فرجع الى الباشا ، وعاد اليه يقول له : لم يمكنى تضعيف القدر سوى ما سامح فيه ، وأما المنصب فهو عليكم . وفى غد يطلع والدك ، ويتجدد عليه الإبقاء ، وينكمد الخصم ، وعلى الله السداد . ونهض ( محمد أفندى ابن الروزنامجى ) وقبل يده وتوجه ، فنزل الى دارهم ، وأخبر والده بما حصل . فزاد كربه ، ولم يسعه الا التسليم ، وركب فى صباحها ( ١٠ فبراير ) وطلع الى الباشا ، فخلع عليه ، ونزل الى داره بقهره ؛ وشرع فى بيع تعلقاته وما يتحصل لديه .

ولكن الباشا لم يلبث أن عزله من منصبه ، وفى ١٥ فبراير « خلع على مصطفى أفندى ( باش چاجرت ) ونزل ( هذا ) الى داره ، وأتاه الناس يهنئونه » بمنصب الروزنامجى . وفى ٧ مارس طلب الباشا حسين أفندى الروزنامجى ، « وطلب منه ما قرره عليه . وكان قد باع حصصه وأملاكه ودار مسكنه ، فلم يوف الا خمسمائة كيس . فقال له : ما لك لم توف القدر المطلوب ،



وما هذا التأخير ؟ وأنا محتاج الى المال . فقال : لم يبق عندى شيء ، وقد بعث التزامى وأملاكى وييتى وتداينت من الربويين حتى وفيت خمسمائة كيس . وها أنا بين يديك . فقال له : هذا كلام لا يروج على ، ولا ينفعك بل أخرج المال المدفون . فقال : لم يكن عندى مال مدفون . وأما انذى أخبرك عنه ، فيذهب فيخرجه من محله . فحنق منه وسبه وقبض على لحيته ولطمه على وجهه وجرد السيف ليضربه ؛ فترجى فيه الكتخدا والحاضرون . فأمر به فبطحوه ؛ وأمر القوامسة الأتراك بضربه ، فضربوه بالعصى المنفضة التى بأيديهم ، بعد أن ضربه هو بيده عدة عصى وشج جبهته ، حتى أتوا عليه ، ثم أقاموه وألبسوه فروته وحملها وهو مغشى عليه ، وأركبوه حمارا وأحاط به خدمه وأتباعه ، حتى أوصلوه الى منزله . وأرسل معه جماعة من العسكر يلزمونهم ، ولا يدعونه يدخل الى حريمه ، ولا يصل اليه منهم أحد .

« وركب فى أثره محمود بك الديودار بأمر الباشا ، وعبر داره ودار أخيه عثمان أفندى المذكور ، وأخذته صحبته الى القلعة ، وسجنوه . أما ولده وأخواه فانهم تغيبوا من وقت الطلب ، واختفوا . ونزل اليه فى اليوم الثانى ( ٨ مارس ١٨١٣ ) ابراهيم أغا أغات الباب يطالبه بغلاق ثمانمائة كيس وقتئذ فقال له : وكيف أحصل شيئا وأنا رجل ضعيف ، وأخى عثمان عندكم فى الترسيم ( الحبس ) ، وهو الذى يعيننى ويقضى أشغالى ؛ وأخذتم دفاترى المختصة بأحوالى مع ما أخذتموه من الدفاتر . وأقام عنده ابراهيم أغا برهة ، ثم ركب الى الباشا وكلمه فى ذلك . فأطلقوا له أخاه يسعى فى التحصيل » .

\*\*\*

تلك اذا طائفة من الأمثلة التى توضح الأساليب التى اتبعها الباشا فى تحصيل المال ، والتى جعلت الشيخ الجبرتى ينحى باللائمة الشديدة على حكومته ، ويوجه لشخص الباشا نفسه تقدا لاذعاً مرا ؛ فيقول : ان « من طبعه الحقد والحسد والتطلع لما فى أيدي الناس » ؛ وأن لا غرض له سوى « سلب أموال الناس من الأغنياء والفقراء » .

وسواء آكان الشيخ الجبرتي محقا في تقده لهذه الأساليب ، أم كان الباشا مرغما على اللجوء اليها ، لحاجته الملحة الى مال ، للأسباب التي ذكرناها في موضعها ؛ فان أحدا من المشايخ و « الزعماء » الشعبيين لم يعترض على الباشا في شيء من تصرفاته هذه ؛ بل ان « المتصدرين » منهم كانوا يقبلون على تأييد الباشا ومعاضدته ؛ واكتفى الشيخ الجبرتي ومن نحا نحوه بالنذير الصامت ، ووجد الشيخ متنفسا لكربه وألمه ، في تسطير آرائه في (الطيارات) أو قصاصات المذكرات التي استعان بها في تدوين تاريخه . فلم يحرك المشايخ ساكنا حتى شرع الباشا في حاجته المستمرة الى المال ، يعمل على مقاسمتهم ايراداتهم الخاصة من فائض الالتزام ومن ريع الأوقاف التي تنظروا عليها ؛ فهب (المتصدرون) لمعارضته ، وكان اصطدامهم معه منشأ الكارثة التي حاقت بهم ، وبالسيد عمر مكرم خصوصا ؛ والذريعة التي اتخذها الباشا لاقصائهم عن شئون الحكم عموما ، وتجريدها من تلك الزعامة الموهومة التي خيل اليهم أنها من حقهم ، وأنهم جديرون بها .

## الفصل الثالث

### الحكومة الموطدة - (٢) إقصاء المشايخ

#### تمهيد :

كان من مقتضيات الانفراد بالسلطة ، حرمان المشايخ من ذلك « النفوذ » الذي كان لهم بين الأهلين ، في الزمن الماضي ، والذي أرادوا أن يبنوا عليه ، بالرغم من وهنه الآن ، بل زواله « زعامة » في وسعها الاجترار على معارضة الباشا ومقاومته . وكان خليقا بهؤلاء المشايخ أن يفشلوا فيما ابتغوه ، لأسباب مردها الى طبيعة هذا « النفوذ » نفسه ، الذي توند في بيئة هيأت له القالب الذي أفرغ فيه ، وحددت له المدى الذي ما كان يقدر على تجاوزه ، فعجز هذا « النفوذ » عن سعة ما عمل المشايخ لادخاله في دائرته الضيقة المحدودة ، وذلك في وقت كان قد أصبح فيه الزمان غير الزمان ، فاستبدلت بفوضى تشتت السلطة السالفة ، حكومة توفر لها الاستقرار في وجه كل العقبات التي صادفتها في الداخل ، أو الأخطار التي أتتها من الخارج ، وترجع في دستها عاهل وجد لزاما عليه أن يجمع أسباب السلطة في يده هو وحده ، كي يمهّد لنقل باشوية مصر من مجرد مقاطعة عادية من أملاك الدولة العثمانية ، الى باشوية وراثية . ناهيك بما طرأ على المشايخ أنفسهم من تبدل وتغير جرد سوادهم من صفات الورع والتقوى والزهد في الدنيا ، والاشتغال بأمور الدين الحنيف ؛ وهي الصفات التي أوجدت « نفوذهم » في الزمن السابق ، فصاروا الآن يؤثرون الدنيا على الآخرة ، ويتنافسون على أماكن الزعامة والصدارة ، السبيل الظاهر للتمتع بلذائذ الحياة ، ولبلوغ الجاه والسلطان بين أقوامهم . وكان من جراء التكالب على هذه العروض الزائلة ، أن دبّت الخلافات والانقسامات بينهم ، وذهبت ريحهم ، وفقدوا إيمان الأهلين القديم « بزعامتهم » ، واحترامهم لهم ، ونزلت أقدارهم في أعين السلطات القائمة ، وضاع المسوغ الذي كان لنفوذهم السابق ، وسهل القضاء عليهم .



### الأصل في نفوذ المشايخ :

وكان مبعث « زعامة » المشايخ القديمة ، ( الترتيب ) الذى وضعه العثمانيون لحكومة هذه البلاد منذ أن افتتحوها فى القرن العاشر الهجرى والسادس عشر الميلادى ؛ وهو ترتيب مكن البكوات الممالك من الظفر بالسلطة الفعلية ، بينما بقى للسلطان العثمانى فى آخر الأمر السيادة الرسمية فحسب ، مثله فى عماله وضباطه وعلى رأسهم الباشا الذى كان لا حول له ولا طول أمام طغيان العسكريين رؤساء الحاميات العثمانية من جهة ، والبكوات الممالك من جهة أخرى . وكان على المصريين وحدهم أن وقعت ويلات هذا الترتيب ، وقد ظلوا يتذوقون مرارته أجيالا طويلة .

ولما كان العثمانيون والبكوات الممالك — الا من ندر من بينهم — يجهلون لغة البلاد ، ومنعت الأوضاع اتصال المحكومين بالهيئات الحاكمة ، فلم يكن للأهلين من ملجأ يلجأون اليه فى نكباتهم سوى مشايخهم وفقهائهم ، يناشدونهم المعاونة فى تخفيف نكبتهم ، ويرجونهم التوسط والشفاعة لدى البكوات لرفع المظالم عنهم . واستطاع المشايخ والفقهاء فى حالات عديدة اسداء هذه المعاونة . وكان لهؤلاء فى ذلك العهد الغابر مكانة مرموقة لدى الهيئات الحاكمة لاشتغالهم بالدين دون سواه ، واشتغالهم بالصلاح ، ولظفرهم بمحبة الشعب واحترامه العظيم لهم ؛ وهم الذين قاموا آتذ بوظائفهم خير قيام ، من حيث قراءة صحيح البخارى فى الجوامع عند حدوث الملومات ، والتوفر على البحث والدراسة ، وتلقين الأهلين أصول العبادة والدين الحنيف فى البنادر والقرى ، والتدريس فى الجامع الأزهر ، والجوامع الأخرى الهامة فى دسوق وطنطا والاسكندرية وغيرها ، فتمتعوا بنفوذ روحى كبير على سواد الأهلين . وارتفعت مكانة هؤلاء المشايخ والفقهاء من ناحية أخرى ، لأن البكوات الممالك نزعت نفوسهم الى تبجيل العلماء وأهل الصلاح والتقوى — عادة الطوائف والجماعات التى لجهلها بقواعد الدين الصحيح واهمالها لها تحرص على الاحتفاظ بمظاهر التمسك بالدين ، ومن أولى هذه ، اصفاء الاحترام والتبجيل على رجاله . ومن دلائل هذا الاحترام

— ولا شك — قبول وساطة المشايخ والعلماء وشفاعتهم ؛ ثم ان البكوات ما لبثوا أن وجدوا في ارتفاع مكانة المشايخ وازدياد نفوذهم الروحي بين الشعب ، وما يتيح لهم استخدام هؤلاء كحلقة اتصال بين الهيئتين : الحاكمة والمحكومة .

ولا جدال في أن المشايخ قد أفادوا فائدة كبيرة من هذا التطور الذي حدث نتيجة لالتفاف الأهلين حولهم وتوسيطهم لدى الهيئات الحاكمة من جهة ، ولتبجيل الهيئات الحاكمة ، وعلى الأخص البكوات المماليك لهم ، ثم « توسط » هؤلاء كذلك لهم لدى الشعب ، لموازرتهم في اجتياز الأزمات التي تعرضوا لها من جهة أخرى ؛ فصارت لهم الجرأة عند اشتداد الخطوب بالأهلين على أيدي البكوات أن يندروا ويتوعدوا البكوات ، بل ويتهددونهم بتأليب « الرعية » عليهم اذا بدا منهم اهمال « لنصحهم » أو أبوا الاستماع « لوساطتهم » وشفاعتهم . وكسب المشايخ والعلماء من هذا الوضع مزايا عديدة ، لعل أهمها عدم مساس السلطات الحاكمة المملوكية والعثمانية بنظام الوقف ، أو الأوقاف التي حبست للاتفاق من ريعها على المساجد والسبل ، ووجوه البر والصدقات ، والمدارس وما الى ذلك . وكان المشايخ أنفسهم هم المنتظرون على كثير من هذه الأوقاف . كما كانت هذه مصدر عيش لعديد من الأهلين . قال الشيخ الجبرتي : « ان هذه الارصادات والأطيان موضوعة من أيام الملك الناصر يوسف صلاح الدين الأيوبي في القرن الخامس . وجعلها من مصاريف بيت المال ، ليصل الى المستحقين بعض استحقاقهم من بيت المال بسهولة . ثم اقتدى به في ذلك الملوك والسلاطين والأمراء الى وقتنا هذا . فينبون المساجد والربط والخوانق والأسبلة ، ويرصدون عليها أطيانا يخرجونها من زمام أوسيتهم ، فيستغل خراجها أو غلالها لتلك الجهة . وكذلك يربطون على بعض الأشخاص من طلبه العلم والفقراء على وجه البر والصدقة ليتعيشوا بذلك ، ويستعينوا به على طلب العلم ، واذا مات المرصد عليه ذلك ، قرر القاضي أو الناظر خلفه ممن يستحق ذلك ، وقيد اسمه في سجل القاضي ودفتر الديوان السلطاني عند الأفسدى ( من أفندية الروزمة ) المقيّد بذلك ، الذي عرف بكاتب الرزق . فيكتب

له ذلك الأفندى سنداً بموجب تقرير يقال له الافراج ، ثم يضع عليه علامته ثم علامة الباشا والدفتردار . ولكل اقليم من الأقاليم القبلية والبحرية دفتر مخصوص عليه طرة من خارج ، مكتوب فيها اسم ذلك الاقليم ليسهل الكشف والتحرير والمراجعة عند الاشتباه ، وتحرير مقادير حصص أرباب الاستحقاقات . ولم يزل ديوان الرزق الاحباسية محفوظاً مضبوطاً في جميع الدول المصرية جيلاً بعد جيل ، لا يتطرقة خلل الا ما ينزل عنه أربابه لشدة احتياجهم ، بالفراغ لبعض المتزمين بقدر من الدراهم معجل ، ويقرر للمفرغ على نفسه قدراً مؤجلاً دون القيمة الأصلية ، في نظير المعجل الذي دفعه للمفرغ ، ويسموننا حينئذ داخل الزمام . ولم تزل على ذلك بطول القرون الماضية .

ولعل من أهم المزايا المادية التي كسبها المشايخ كذلك من « الوضع » الذي صار لهم ، بقاء النظام المعروف باسم « مسموح المشايخ » ؛ وقد سبق الكلام عنه . وكاد المتزمون يكونون جميعاً من المشايخ وأغنياء القاهرة ، وظلوا يحصلون من الفلاحين في الأرض الداخلة ضمن حصصهم ، الضرائب التي كان المشايخ ( والمتزمون ) معفون منها ، في « مسموحهم » .

واشتهر في العهد العثماني المملوكي طائفة من المشايخ ، منهم من أعلام القرن الحادي عشر الهجري والسابع عشر الميلادي ، الشيخ شمس الدين الشرنابلي « شيخ مشايخ الأزهر في عصره » والشيخ شمس الدين محمد البقري ، وكان « غالب علماء مصر اما تلميذه أو تلميذ تلميذه » ، واستحق طائفة منهم بما بلغوه من علم ، وتحلوا به من صلاح وتقوى ، ما صاروا يتمتعون به من نفوذ لدى الهيئتين الحاكمة والمحكومة على السواء ، وتميز من بينهم عديدون في القرن الثاني عشر الهجري والثامن عشر الميلادي ، كانوا ملجأ أصحاب الحاجات ، يشفعون للناس و « يتوسطون » لقضاء حاجاتهم لدى السلطات الحاكمة ، ولرفع الظلم عنهم . اشتهروا بالزهد في الدنيا ، والانتقطاع للتدريس ونشر الهداية ، فصاروا موضع احترام وتبجيل الأهلين ، ويخشاهم البكوات وسائر الحكام ويهابونهم ، منهم الشيخ سليمان المنصوري ( المتوفى سنة ١١٦٩ هـ ، ١٧٥٦ م ) وكان في عصره « أحد الصدور



المشار اليهم ، ( أتقن ) الأصول ومهر في الفروع ، ودارت عليه مشيخة الحنفية ، ورغب الناس في فتاويه ؛ وكان جليل القدر ، عالى الذكر ، مسموع الكلمة ، مقبول الشفاعة » . والشيخ سليمان المنصورى هو الذى تصدى لمعارضة محاولة كان قد أزمع عليها السلطان العثمانى فى عام ١٧٣٥ للنيل من نظام الوقف ، فوردت فى أيامه من دار السلطنة مراسيم لا بطل بعض المرتبات التى جرت العادة بصرفها من ريع الأوقاف المرصدة على الخيرات والصدقات وما إليها ؛ وقال القاضى : « أمر السلطان لا يخالف ، ويجب اطاعته » فكان جواب الشيخ : ان هذه المرتبات « فعل نائب السلطان ، وفعل النائب كفعل السلطان . وهذا شئء جرت به العادة فى مدة الملوك المتقدمين ، وتداولته الناس ، وصار يباع ويشترى ، ورتبوه على خيرات ومساجد وأسبلة ، فلا يجوز لأحد أن يؤمن بالله ورسوله أن يعطل ذلك . وان أمر ولى الأمر بإبطاله لا يسلم له ويخالف أمره ، لأن ذلك مخالف للشرع ، ولا يسلم للامام فى فعل ما يخالف الشرع ولا لنائبه أيضا » . وتم للشيخ ما أراد .

ومن المشايخ الذين ذاع صيتهم ، واحتفى بهم البكوات الماليك والباشوات العثمانيون على السواء ، وخشوا جانبهم ، الشيخ محمد بن سالم الحفناوى أو الحفنى نسبة الى بلده حفنا ، وهى قرية من أعمال بليس ، ولد على رأس المائة ( ١١٠٠ هـ ، ١٦٨٨ م ) ، وتوفى سنة ١١٨٠ هـ ، ١٧٦٧ م كان « على غاية من العفاف ... كريم الطبع جدا ، وليس للدنيا عنده قدر ولا قيمة ، جميل السجايا ، مهيب الشكل ... على مجالسه هيبة ووقار ... ومن مكارم أخلاقه أنه لو سأله إنسان أعز حاجة عليه أعطاها له كائنة ما كانت ، ويجد لذلك أنسا وانسراحا ، ولا يعلق أمله بشئ من الدنيا ، وله صدقات وصلات خفية وظاهرة ... أقبل عليه الوافدون بالطول والعرض ، وهادنه الملوك ، وقصده الأمير والصلوك ، فكل من طلب شيئا من أمور الدنيا أو الآخرة وجده » . قال عنه محمد راغب باشا أحد الولاة العثمانيين فى ذلك الوقت ( ١٧٤٥ - ١٧٤٨ ) : انه « سقى على مصر من نزول البلاء . ونظيره قول بعض الأمراء ( البكوات ) حين قيل له : الأستاذ الحفناوى من عجائب مصر ، قال : بل قل من عجائب الدنيا » . تدخل فى النزاع الدائر بين

البكوات أيام مسعى على بك الكبير للظفر بشياخة البلد ، وكان هذا قد نفى الى الصعيد ، وأراد خصومه مطاردته ، فعقدوا « جمعية » وعزموا على تشهيل تجريدة ، وتكلموا وتشاوروا في ذلك . فتكلم الشيخ الحفناوى في ذلك المجلس ، وأفحمهم بالكلام ، ومانع في ذلك . وقال : أخرجتم الأقاليم والبلاد ؛ في أى شىء هذا الحال ؛ وكل ساعة خصام ونزاع ، وتجاريد . على بيك هذا رجل أخوكم وخشداشكم ؛ أى شىء يحصل اذا أتى وقعد في بيته ، واصطلحتم مع بعضكم وأرحتم أنفسكم والناس ؛ وحلف أنه لا يسافر أحد بتجريدة مطلقا ، وان فعلوا ذلك لا يحصل لهم خير أبدا . فقالوا : انه هو الذى يحرك الشر ، ويريد الانفراد بنفسه ومماليكه ، وان لم نذهب اليه أتى هو الينا ، وفعل مراده فينا . فقال لهم الشيخ : أنا أرسل اليه مكاتبة ، فلا تتحركوا بشىء حتى يأتى رد الجواب . فلم يسعهم الا الامتثال . فكتب له الشيخ مكتوبا وبخه فيه وزجره ونصحه ووعظه . وأرسلوه اليه . وقد مرض الشيخ بعد هذا الحادث بأيام « ورمى بالدم » وتوفى في ٢٧ ربيع الأول ١١٨١ ، ٢٣ أغسطس ١٧٦٧

وكان من طرازه الشيخ على بن موسى المعروف بابن النقيب ( ١١٢٥ - ١١٨٦ ، ١٧١٣ - ١٧٧٢ ) ، وأخوه السيد بدر الدين ، وقد درس الأول بالمشهد الحسينى « واشتهر أمره وزاد صيته . . . وكان ذا جود وسخاء وكرم ومرواة ووفاء ، لا يدخل في يده شىء من متاع الدنيا ، الا وبذله لسائليه ، وأغدق به على مبتغيه » . وقد خلفه عند وفاته في املاء درس الحديث النبوى بمسجد المشهد الحسينى ، أخوه الذى « أقبلت عليه الناس والأعيان ، ومشى على قدم أخيه ، وسار سيرا حسنا ، وجرى على نسقه وطبيعته في مكارم الأخلاق واطعام الطعام ، واکرام الضيفان ، والتردد على الأعيان والأمراء ( أى البكوات المماليك ) ، والسعى في حوائج الناس ، والتصدى لأهل حارته وخطته في دعاويهم ، وفصل خصوماتهم وصلاحهم ، والذب عنهم ، ومدافعة المعتدى عليهم ، ولو من الأمراء والحكام في شكاويهم وتشاجرهم وقضاياهم ، حتى صار مرجعا وملجأ لهم في أمورهم ومقاصدهم ، وصار له وجهة ومنزلة في قلوبهم ، ويخشون جانبه وصولته عليهم » .

واشتهر بالورع والزهد الشيخ على بن أحمد الصعيدي العدوي المالكي (١١١٢ - ١١٨٩ ، ١٧٠٠ - ١٧٧٥) ، عرف عنه أنه « طالما كان يبيت بالجوع في مبدأ اشتغاله بالعلم ، وكان لا يقدر على ثمن الورق ، ومع ذلك ان وجد شيئا تصدق به » . ولقد كان شديد الشكيمة في الدين يصدع بالحق ويأمر بالمعروف واقامة الشريعة ويحب الاجتهاد في طلب العلم ، ويكره مفساف الأمور ؛ « وينهى عن شرب الدخان ، ويمنع من شربه بحضرته وبحضرة أهل العلم تعظيما لهم . واذا دخل الى منزل من منازل الأمراء ( البكوات المماليك ) ورأى من يشرب الدخان شنع عليه وكسر آله ، ولو كانت في يد كبير الأمراء . وشاع عنه ذلك ، وعرف في جميع الخاص والعام ، وتركوه بحضرته . فكانوا عند ما يرونه مقبلا من بعيد ، نبه بعضهم بعضا ورفعوا شبكاتهم وأقصابهم وأخفوها عنه . وان رأى شيئا منها أنكر عليهم ووبخهم وعنفهم وزجرهم » . وخشى البكوات جانبته ، حتى ان على ييك الكبير في أيام امارته كان اذا دخل عليه الشيخ في حاجة أو شفاة ، أخبروه قبل وصوله الى مجلسه ، فيرفع ( الشبك ) من يده ، ويخفوه من وجهه « وذلك مع عتوه وتجبره وتكبره » .

واتفق أن الشيخ الصعيدي دخل على على بك في بعض الأوقات « فلتقاه على عادته وقبل يده وجلس ، فسكت الأمير مفكرا في أمر من الأمور ، فظن الشيخ اعراضه عنه ، فأخذته الحدة ، وقال مخاطبا له باللغة الصعيدية : يامين ، يا من هو غضبك ورضاك على حد سواء ، بل غضبك خير من رضاك . وكرر ذلك ، وقام قائما ، وهو يأخذ بخاطره ، ويقول : أنا لم أغضب من شيء . ويستعطفه ، فلم يجبه ، ولم يجلس ثانيا ، وخرج ذاهبا . ثم سأل على بك عن القصة التي أتى بسببها ، فأخبروه ، فأمر بقضائها » . واستمر الشيخ منقطعا عن الدخول اليه مدة ، حتى ركب في ليلة من ليالي رمضان مع الشيخ نور الدين حسن الجبرتي ، والد عبد الرحمن ، « في حاجة عند بعض الأمراء ، ومرا بيت على ييك ، فقال له ( نور الدين ) : أدخل بنا نسلم عليه ، فقال : يا شيخنا أنا لا أدخل . فقال : لا بد من دخولك معي . فلم تسعه مخالفته ، وانسر بذلك على ييك تلك الليلة سرورا كثيرا » . ولما



مات على بك ، وصار الأمر لمحمد أبى الذهب ، لقي الشيخ على الصعدي منه كل اجلال ؛ فقد كان أبو الذهب « يجل من شأنه ويحبه ولا يرد شفاعته فى شىء أبدا . وكل من تعسر عليه قضاء حاجة ذهب الى الشيخ وأنهى اليه قصته . فيكتبها مع غيرها فى قائمة ، حتى تمتلىء الورقة ، ثم يذهب الى الأمير بعد يومين أو ثلاثة ، فعند ما يستقر فى الجلوس ، يخرج القائمة من جيبه ، ويقص ما فيها من القصص والدعاوى ، واحدة بعد واحدة ، ويأمره بقضاء كل منها ، والأمير لا يخالف ولا ينقبض خاطره فى شىء من ذلك .

« وفى أثناء ذلك يقول له : لا تضجر ولا تأسف على شىء يفوتك بغير حق فى الدنيا . فان الدنيا فانية . وكلنا نموت ، ويوم القيامة يسألنا الرب عن تأخرنا عن نصحك . وها نحن قد نصنحاك ، وخرجنا من العهدة . وإذا تلكأ عليه فى شىء صرخ عليه ، وقال له : اتق النار وعذاب جهنم . ثم يمسك يده ويقول له : أنا خائف على هذه اليد الكويسة من النار ، وأمثال ذلك » . وكان رأى الشيخ الجبرتى فيه أنه « لم يخلف بعده مثله » .

وكان من هذا الطراز نفسه ، الشيخ أحمد بن محمد بن أبى حامد العدوى المالكى الأزهرى الخلوتى الشهير بالدردير ( ١١٢٧ - ١٢٠١ ) ، ( ١٧١٥ - ١٧٨٧ ) ، كان « يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر ، ويصدع بالحق ، ولا يأخذه فى الله لومة لائم ؛ وله فى السعى على الخير يد بيضاء » كثر تدخله أيام حكم ابراهيم ومراد للاتصاف « للشعب » منهما ، ولدفع ظلمهما وظلم عمالهما عنه . من ذلك ما فعله لوقف اعتداءات حسين بك شغت أو الشغت ، بمعنى ( يهودى ) فى مارس ١٧٨٦ ، عند ما نهب حسين بك دار أحد الأهلين بحى الحسينية ، فثار هؤلاء « وحضروا الى الجامع الأزهر ، ومعهم طبول ؛ والتف عليهم جماعة كثيرة من أوباش العامة والجعيدية وبأيديهم نبايت ومساوق . وذهبوا الى الشيخ الدردير ، فونسهم وساعدهم بالكلام ؛ وقال لهم أنا معكم . فخرجوا من نواحى الجامع ، وقفلوا أبوابه ، وصعد منهم طائفة على أعلى المنارات يصيحون ويضربون بالطبول ، وانتشروا بالأسواق فى حالة منكرة ، وأغلقوا الحوانيت . وقال لهم الشيخ الدردير : فى غد نجتمع أهالى الأطراف والحارات وبولاق ومصر القديمة ، وأركب

معكم ، وننهب بيوتهم كما ينهبون بيوتنا ، ونموت شهداء أو ينصرنا الله عليهم » . فخشى المسئولون العاقبة « وخافوا من تضاعف الحال » ، وتعهدوا بإحضار المنهوبات . ولو أن حسين الشغت لم يلبث أن أجاب - على سؤال إبراهيم بك « كلنا نهابون ، أنت تنهب ومراد بك ينهب ، وأنا أنهب ... » وبردت القضية - وللشيخ واقعة أخرى من هذا القبيل في طنطا أثناء أحد موالد سيدى أحمد البدوى ، وقد عسف كاشف الغرية بالأهلين ، فاشتكوه للشيخ الدردير ، وكان هناك يقصد الزيارة ، « فركب الشيخ بنفسه وتبعه جماعة كثيرة من العامة ، فلما وصل الى خيمة كتخدا الكاشف ، دعاه فحضر اليه والشيخ راكب على بغلته ، فكلمه ووبخه وقال له : « أتم ما تخافون من الله » . وهجم على الكتخدا أحد الأهلين وضربه ، ف ضرب خدام الكتخدا تابع الشيخ ، « وهاجت الناس على بعضهم ، ووقع النهب في الخيم وفي البلد ، ونهبت عدة دكاكين ، وأسرع الشيخ في الرجوع الى محله ، وراق الحال بعد ذلك . وركب كاشف المنوفية ، وهو من جماعة إبراهيم الكبير وحضر الى كاشف الغرية وأخذه وحضر به الى الشيخ وأخذوا بخاطره وصالحوه ونادوا بالأمان . واتفقوا المولد ورجع الناس الى أوطانهم وكذلك الشيخ الدردير . فلما استقر بمنزله حضر اليه إبراهيم بك الوالى . وأخذ بخاطره أيضا ، وكذلك إبراهيم بك الكبير ، وكتخدا الجاوشية » .

وللشيخ الدردير معاصر من العلماء ، احتل مكانة سامية بعلمه وفضله هو الشيخ أبو الفيض السيد محمد بن محمد ابن محمد بن عبد الرزاق الشهير بمرتضى الحسينى ، الزيدى الحنفى ( ١١٤٥ - ١٢٠٥ ، ١٧٣٢ - ١٧٩١ ) « صنف عدة رحلات في اتقالاته في البلاد القبلية والبحرية » ، وأتم شرح القاموس في نحو أربعة عشر مجلدا سماه تاج العروس . « اعتنى بشأنه اسماعيل كتخدا غربان ووالاه بره حتى راج أمره وتروثق حاله ، واشتهر ذكره عند الخاص والعام ، ولبس الملابس الفاخرة وركب الخيول المسومة ، وسافر الى الصعيد ثلاث مرات ، واجتمع بأكابره وأعيانه وعلمائه . وأكرمه شيخ العرب همام واسماعيل أبو عبد الله ، وأبو على ، وأولاد نصر وأولاد وافي . وهادوه وبروه . وكذلك ارتحل الى الجهات البحرية مثل دمياط

ورشيد والمنصورة ، وباقي البنادر العظيمة مرارا ، حين كانت مزينة بأهلها ، عامرة بأكابرها ، وأكرمه الجميع ، واجتمع بأكابر النواحي وأرباب العلم والسلوك ، وتلقى عنهم ، وأجازوه وأجازهم « شهد بفضلهم وسعة اطلاعه ورسوخه في علم اللغة ، الشيخ على الصعدي ، والشيخ أحمد الدردير والشيخ محمد وغيرهم كثيرون . ولما أنشأ محمد بك أبو الذهب جامعته المعروف بالقرب من الأزهر ، وأوجد به خزانة للكتب ، « أنهو إليه شرح القاموس ... وعرفوه أنه اذا وضع بالخزانة كمل نظامها ، وانفردت بذلك دون غيرها ، ورغبوه في ذلك ، فطلبه ( وعوض صاحبه ) عنه مائة ألف درهم فضة » . وعلا ذكر الشيخ مرتضى ، وأقبل عليه الأشياخ والأعيان ، « وتحببوا إليه واستأنسوا به . وهادوه ، وهو يظهر لهم الغنى والتعفف ، ويعظمهم ، ويفيد بهم ... » . وحضر الشيخ عبد الرحمن الجبرتي مجالسه ودروسه « وانجذب إليه بعض الأمراء الكبار مثل مصطفى بك الاسكندراني ، وأيوب بك الدفتردار ، فسعوا الى منزله وترددوا لحضور مجالسه ودروسه ، وواصلوه بالهدايا الجزيلة » ، ولما تولى محمد باشا عزت ( ١٧٧٦ - ١٧٧٨ ) رفع شأنه « وأصعده إليه ، وخلع عليه فروة سمور » وأجزل له العطايا . « ولما بلغ ما لا مزيد عليه من الشهرة وبعد الصيت وعظم القدر والجاه عند الخاص والعام ، وكثرت عليه الوفود من سائر الأقطار ، وأقبلت عليه الدنيا بحذافيرها من كل ناحية لزم داره » ، ورد الهدايا التي تأتيه من أكابر البكوات ؛ ولما حضر القبطان حسن باشا لردع البكوات في عام ١٧٨٦ ، « لم يذهب إليه ، بل حضر هو لزيارته ، وخلع عليه فروة » وهاداه وكانت شفاعته الشيخ عنده لا ترد ، « وان أرسل ( هذا ) إليه أرسالية في شيء تلقاها باقبال والاجلال وقبل الورقة قبل أن يقرأها ووضعها على رأسه ، ونفذ ما فيها في الحال » .

تلك اذا كانت صفات علماء ومشايخ ذلك العصر وسجايهم : صلاح وتقوى ، وزهد في الدنيا ، وانكباب على العلم والدرس . يلوذ الناس بهم كي « يتوسطوا » لهم لدى الهيئة الحاكمة ، ويشفعوا فيهم ، ويردوا عنهم الظالم ، أصحاب جرأة في الحق ، يعطون الحكام ويرشدونهم الى الطريق



السوى ، أو يغلظون لهم فى القول ، ويؤلبون عليهم ( الرعية ) ، ويتوعدونهم بعذاب النار اذا سدروا فى غوايتهم • نبه ذكرهم ، وعلا شأنهم ، وخافهم الجميع ، وخطبوا ودهم ، وتقربوا اليهم ، ابتغاء كسب رضاهم • ولم يكن هؤلاء الذين ذكرت أسماؤهم هم المتحلين وحدهم بهذه الصفات ، بل شاركهم فى ذلك سائر زملائهم •

ولعل من الحوادث التى تظهر ما كان يتمتع به مشايخ وعلماء ذلك العصر من نفوذ عظيم على الأهلين وما كان لهم من مهابة عند البكوات المماليك ، الذين كانوا يخشونهم ، و « يوسطونهم » بدورهم لدى الشعب لعدم تحركه عليهم ، والصفح عن جورهم وظلمهم ، — ما وقع عند ما أوفدت الدولة القبطان حسن باشا لعقاب المماليك ، واسترجاع سلطان الباب العالى فى هذه الباشوية التى صارت نهبا بين طوائفهم ، ومسرحا لفتنهم وخصوماتهم فقد وسط البكوات المشايخ لدى القبطان حسن باشا الذى وصل أسطوله وجيشه الى رشيد والاسكندرية فى يولية ١٧٨٦ ، فأوفد منهم مراد بك وابراهيم بك وفدا يتألف من المشايخ أحمد العروسى ومحمد الأمير ومحمد الحريرى ، وضمو اليهم جماعة من الأعيان ، واتضح للعلماء عند مقابلتهم لحسن باشا أنه مصمم على انهاء حكم مراد وابراهيم • فأخبروا عند عودتهم من رشيد « أنهم اجتمعوا على حسن باشا ثلاث مرات • • فقابلهم بالاجلال والتعظيم » وأن الشيخ العروسى قال له : « يا مولانا رعية مصر قوم ضعاف ، ويوت الأمراء مختلطة بيوت الناس ، فقال : « لا تخشوا من شىء ، فان أول ما أوصانى مولانا السلطان أوصانى بالرعية • • • ثم قال كيف ترضون أن يملككم مملوك كان كافران ، وترضونهم حكاما عليكم يسومونكم بالعذاب والظلم ، ولماذا لم تجتمعوا عليهم وتخرجوهم من بيتكم » وطلب حسن باشا أن يكتب « مكاتبة للرعية ( يقرأها المشايخ ) على الملا فى الأزهر » ، فاعتذر الشيخ العروسى ، وعند ما سلم حسن باشا مكاتبات الى أحد أعضاء هذا الوفد من الأعيان « أخفيت » ولم يدع أمرها • وصار البكوات يتملقون المشايخ ، وخشوا من قيام « الرعية » وراحوا يوسطون المشايخ لمنع قيامهم بالثورة عليهم ، فانتهاز ابراهيم بك حلول عيد الفطر المبارك ، فزار الشيخ

محمد البكرى الصديقى شيخ سجادة السادة البكرية وقيب السادة الأشراف آتئذ ، « وعيد عليه » ثم زار الشيخ العروسى والشيخ أحمد الدردير « وصار يحكى لهم وتصاغر فى نفسه جدا وأوصاهم على المحافظة ، وكف الرعية عن أمر يحدثوه ، أو قومة أو حركة فى مثل هذا الوقت » . وذلك « لأنه كان يخاف ذلك جدا ، وخصوصا لما أشيع أمر الفرمانات التى أرسلها ( حسن باشا ) للمشايخ ، وأكابر العربان وغيرهم ، يعلن اليهم الغرض من مجيئه ، وهو دفع الظلم عن الأهلين « ولايقاع الانتقام » من ابراهيم ومراد ، « وتسامع بها الناس » .

ثم ان البكوات عند ما عجز مراد عن وقف زحف القبطان حسن باشا على القاهرة ، ما لبثوا ( فى ١٧ أغسطس ١٧٨٦ ) أن « أرسلوا مكاتبة الى المشايخ والوجاقات يتوسلون بهم فى الصلح ، وأنهم يتوبون ويعودون الى الطاعة » ، أى طاعة الباب العالى ، فتوسط المشايخ لدى باشا مصر ، محمد يكن ، ولكن دون طائل . ودخل القبطان حسن باشا القاهرة فى اليوم التالى ؛ وفر مراد بك الى الصعيد ، واستقر البكوات فى أسيوط . وتوسط المشايخ مرة أخرى لمنع حسن باشا من بيع نساء البكوات وأولادهم الذين بقوا فى القاهرة ، وكان المتوسطون فى هذا المشايخ : السادات والدردير والعروسى والحريرى ، وقد استهدف الشيخ السادات لغضبه ، لصرامة خطابه له حيث أنشأ يقول : « انا سررنا بقدومك الى مصر لما ظنناه فيك من الانصاف والعدل ، وان مولانا السلطان أرسلك الى مصر لاقامة الشريعة ومنع الظلم . وهذا الفعل لا يجوز ، ولا يحل بيع الأحرار وأمهات الأولاد ، ونحو ذلك من الكلام »

وعند ما غادر حسن باشا البلاد فى أكتوبر ١٧٨٧ ، سعى البكوات الذين بالصعيد : مراد و ابراهيم وغيرهما للصلح والعودة الى القاهرة ، وطلبوا أن يقع هذا الصلح على أيدي المشايخ والعلماء ، وأناس من كبار الوجاقات — أى الأعيان — فأوفد اليهم عابدين باشا الشريف ، باشا مصر ؛ الشيخ محمد الأمير واسماعيل أفندى الخلوتى وآخرين فى فبراير ١٧٨٨ ، ولكن دون طائل ، حيث كان اسماعيل بك الكبير يشغل منصب شيخ البلد ،

ويستأثر أخصام ابراهيم ومراد بالسلطة في القاهرة ؛ وقد ظل الحال على ذلك حتى طوى الطاعون الذى حدث في بداية العام التالى ، اسماعيل بك الكبير وعددا من كبار البكوات الآخرين بالقاهرة ، فبعث مراد و ابراهيم بالسيد عمر أفندى مكرم الأسيوطى يحمل خطابا الى شيخ البلد عثمان بيك طبل ( تابع اسماعيل بك ) ، والى المشايخ وللباشا ، محمد باشا عزت « سرا » ؛ في يونية ١٧٩١ ، يطلبون الصلح ، ويتعهدون بسلوك الطريق السوى المستقيم بضمانة المشايخ . وقالوا فى رسائلهم : « نحن أولاد اليوم ، وان أسيادنا المشايخ يضمنون غائلتنا » وكان رأى المشايخ الذى أفصح عنه الشيخ أحمد العروسى ، ان كان « التفاقم » بينهم وبين البكوات الموجودين بالقاهرة ، فالمشايخ مستعدون « للترجى » لهم عند هؤلاء ، وان كان ذلك بينهم وبين السلطان ، فالأمر للباشا نأبه ، ثم اتفق رأى على كتابة جواب حاصله : « أن الذى يطلب الصلح يقدم الرسالة بذلك قبل قدومه وهو بمكانه ، وذكرتم أنكم تائبون ، وقد تقدم منكم هذا القول مرارا ، ولم نر له أثرا ؛ فان شرط التوبة رد المظالم . وأتم لم تفعلوا ذلك ، ولم ترسلوا ما عليكم من الميرى فى هذه المدة . فان كان الأمر كذلك ، فترجعوا الى أماكنكم وترسلوا المال والغلال ، ونرسل عرضحال الى الدولة بالاذن لكم ، فان الأمراء الذين بمصر لم يدخلوها بسيفهم ولا بقوتهم ، وانما السلطان هو الذى أخرجكم وأدخلهم . واذا حصل الرضا فلا مانع لكم من ذلك ، فانتا الجميع تحت الأمر » . وقد وقع على هذا الخطاب المشايخ والباشا العثماني ، وسلموه الى السيد عمر مكرم ، الذى ذهب به الى البكوات فى الصعيد فى يونيه ١٧٩١

وكان مراد و ابراهيم وأتباعهما قد غادروا أماكنهم بالصعيد ، وتقدموا صوب القاهرة حتى وصلوا الى حلوان فى أوائل يولية ، وأشاروا على المشايخ بالحضور اليهم وزيارتهم ، كى « يشاع عند الأخصام أن الرعية والمشايخ معهم » . وبدأ دخولهم القاهرة فى ٢٢ يولية ، واستقروا بها . وأعاد ابراهيم ومراد ، وبخاصة الأخير ، سيرتهما السيئة فى ظلم « الرعية » . وبذل المشايخ قصارى الجهد لردعهما وأتباعهما ؛ حتى حدث فى يونية ١٧٩٥ ، أن



اعتدى محمد بك الألفى ( الكبير ) على أهل قرية بشرقية بليس ؛ كان للشيخ عبد الله الشرقاوى حصّة فيها ، فاستغاث هؤلاء به . ولما لم يفد توسط الشيخ لدى براهيم ومراد فى رفع الظلم عنهم ، أثارها ضجة كبيرة فى وجه الطاغيتين ، وألب عليهما المشايخ والأهلين ، وخرجت المسألة من مجرد المطالبة بوقف اعتداءات محمد بك الألفى الى التمسك بضرورة رفع المظالم عن الأهلين عامة ، والسير بالعدل فى حكم « الرعية » وتأمينهم على أرواحهم وأموالهم . فقفل المشايخ أبواب الجامع الأزهر وأمروا الناس بغلق الأسواق والحوانيت ، ثم « ركبوا » . واجتمع عليهم خلق كثير من العامة ، وتبعوهم وذهبوا الى بيت الشيخ السادات . وازدحم الناس على بيت الشيخ من جهة الباب والبركة ، بحيث يراهم ابراهيم بيك ، وقد بلغه اجتماعهم ، فبعث من قبله أيوب بيك الدفتردار ، فحضر اليهم ، وسلم عليهم ، ووقف بين يديهم ، وسألهم عن مرادهم . فقالوا له : نريد العدل ورفع الظلم والجور وإقامة الشرع وإبطال الحوادث والمكوسات التى ابتدعتوها وأحدثتموها . فقال : لا يمكن الإجابة الى هذا كله ، فانتنا ان فعلنا ذلك ضاقت علينا المعاش والنفقات ، فقيل له : هذا ليس بعذر عند الله ولا عند الناس ؛ وما الباعث على الاكثار من النفقات وشراء الممالك ؟ والأمير يكون أميرا بالاعطاء لا بالأخذ . فقال : حتى أبلغ ، وانصرف . وتهاقم الحال عندما لم يصل المشايخ جواب ، وقصد المشايخ الى الأزهر حيث باتوا فيه ليلتهم ، وقد اجتمع عليهم خلق كثير ، وخشى ابراهيم بك من العاقبة ، فأرسل الى المشايخ « يعضدهم ويقول لهم أنا معكم ، وهذه الأمور على غير خاطرى ومرادى » ؛ وراح يخيف مراد بك من نتائج هذه الحركة ، فبعث مراد يقول : « أجيبكم على جميع ما ذكرتموه الا شيئين : ديوان بولاق ، وطلبكم المنكر من الجامكية ، ونبطل ما عدا ذلك من الحوادث والظلم ؛ وندفع لكم جامكية سنة تاريخه أثلاثا » . ثم ان مرادا طلب أربعة من المشايخ « عينهم بأسمائهم » فذهبوا الى الجيزة « فلاطفهم والتمس منهم السعى فى الصلح على ما ذكر » . وفى اليوم الثالث من بداية هذه الحوادث ، حضر صالح باشا القيصرلى - الباشا العثمانى - الى منزل ابراهيم بك ، واجتمع البكوات وحضر من

المشايخ : محمد السادات ، وعمر مكرم ( وقد صار تقياً للأشراف ) والشيخ عبد الله الشرقاوى ، والشيخ خليل البكرى ( الذى تولى سجادة الخلافة البكرية بعد وفاة ابن خاله السيد محمد البكرى الصغير فى نوفمبر ١٧٩٣ ) ، والشيخ محمد الأمير . وقد منع هؤلاء « العامة من السعى خلفهم » . ودار الكلام ، وطال الحديث « وانحط الأمر على ( أن البكوات ) تابوا ورجعوا والتزموا بما شرطه العلماء عليهم . وانعقد الصلح على أن يدفعوا سبعمائة وخمسين كيساً موزعة ، وعلى أن يرسلوا غلال الحرمين ، ويصرفوا غلال الشون وأموال الرزق ، ويبطلوا رفع المظالم المحدثه والكشوفيات ، والتفاريذ والمكوس ، ما عدا ديوان بولاق . وأن يكفوا أتباعهم عن امتداد أيديهم الى أموال الناس ، ويرسلوا صرة الحرمين ، والعوائد المقررة من قديم الزمان ، ويسيروا فى الناس سيرة حسنة .

« وكان القاضى حاضراً بالمجلس ، فكتب حجة عليهم بذلك ، وفر من عليها الباشا ، وختم عليها ابراهيم بيك ، وأرسلها الى مراد بيك فختم عليها أيضاً ، وانجلت الفتنة . ورجع المشايخ وحول كل واحد منهم وأمامه وخلفه جملة عظيمة من العامة ، وهم ينادون : حسب ما رسم ساداتنا العلماء بأن جميع المظالم والحوادث والمكوس بطالة من مملكة الديار المصرية .

« وفرح الناس ، وظنوا صحته ، وفتحت الأسواق ، وسكن الحال على ذلك نحو شهر ، ثم عاد كل ما كان مما ذكر وزيادة . ونزل عقيب ذلك مراد بيك الى دمياط ، وضرب عليها الضرائب العظيمة ، وغير ذلك » .

ووجه الأهمية فى الحوادث التى ذكرناها ، أن المشايخ قد قاموا بدور « الوساطة » بين الهيئتين : الحاكمة والمحكومة على خير وجه ، وبالقدر الذى استطاعوه . أهلهم لهذه الوساطة ، ما اشتهر عن سوادهم من ورع وصلاح وتقوى ، وانصراف عن الدنيا ، حبب الشعب فيهم ، ورفع مكاتبتهم لدى الباشا العثمانى ، والبكوات المماليك ، ثم جور هؤلاء الأخيرين « بالرعية » وعسفهم بهم .

على أنه مما يجدر ذكره من ناحية أخرى ، أن هذه الوساطة كانت ذا أثر محدود ، أفلحت فى قضاء بعض حوائج الأهلين ، ورفعت شيئاً من المظالم عنهم

ولكنها لم تنجح في ردع البكوات وأتباعهم ، أو الزامهم باقامة الحكومة العادلة الطيبة ، فظل البكوات سادرين في غوايتهم • ولم تفد شيئا من هذه الناحية وعودهم وارتباطاتهم ، لرفع المظالم ، والرفق بالرعية ، ولم يكن لتلك ( الحجة ) التى كتبت عليهم بذلك فى يونيه ١٧٩٥ أى أثر ، بل اشتد بغى البكوات وعظم طغيانهم فى السنوات الثلاثة التالية ، حتى ان الشيخ عبد الرحمن الجبرتنى ، لم يجد فيما وقع من الحوادث فى عام ١٢١٠ ( ١٧٩٥ - ١٧٩٦ ) - والتى يعتنى بتقييدها سوى مثل ما تقدم من جور الأمراء ( أى البكوات المماليك ) والمظالم ، أو فى العام التالى ( ١٢١٠ هـ ، ١٧٩٧ - ١٧٩٨ ) كذلك « سوى ما تقدمت اليه الاشارة من أسباب نزول النوازل ، وموجبات ترادف البلاء المتراسل » • وظل طغيان البكوات على أشده حتى جاء بونايرت بحملته المعروفة فقوض عروش سلطانهم •

#### اضمحلال نفوذ المشايخ :

وقد فطن بونايرت الى أهمية دور « الوساطة » الذى قام به المشايخ فى العهد السالف ، فعول على الاعتماد عليهم فى تنفيذ سياسته ( الاسلامية - الوطنية ) ، لاقتناع الشعب بالرضى بالحكم الفرنسى ، والاخلاد الى السكينة وعدم المقاومة ، والرضوخ لسلطان ( بونايرت ) ، والتعرف بواسطتهم على آراء ومطالب الشعب من جهة ، ثم الاستعانة بهم من جهة أخرى على ايجاز المشروعات التى يرى الفرنسيون ضرورة انجازها فكان المشايخ والعلماء العنصر البارز فى الدواوين التى تشكلت على أيام الحملة الفرنسية •

وكان هذا الحكم الأجنبى تجربة جديدة ، امتحن المشايخ فى أثنائها امتحانا عسيرا ، فكان هناك فريق آثر الهجرة الى خارج البلاد ، أو مغادرة القاهرة الى الريف أو الى الصعيد ، أو الانزواء بعيدا عن الحوادث ، منصرفين الى القراءة والتدريس بالمساجد ، كالشيخ شامل ( أحمد بن رمضان بن سعود ) الطرابلسى الذى هاجر الى بيت المقدس ، والشيخ محمد الحريرى الذى ذهب الى أسيوط ، ثم كان هناك فريق اشترك فى حركات المقاومة الفعلية ، كالشيخ سليمان الجومسقى شيخ طائفة العميان ، والشيخ أحمد الشرقاوى ، والشيخ عبد الله الشبراوى والشيخ يوسف المصيلحى والشيخ اسماعيل البراوى ،



وقد اتهم هؤلاء في « اثاره الفتنة » في ثورة القاهرة الأولى في أكتوبر ١٧٩٨ ، وقد أعدمهم الفرنسيون ، ثم الشيخ محمد بن الجوهري وطائفة من المشايخ الذين اشتركوا مع السيد عمر مكرم والسيد أحمد المحروقي ( شاه بندر التجار ) في ثورة القاهرة الثانية في مارس وابريل ١٨٠٠ ، وقد اختفى عقبها الشيخ الجوهري . ثم كان هناك فريق من كبار المشايخ والمتصدرين ، وهم الذين شكل الفرنسيون منهم دواوينهم : المشايخ مصطفى الصاوي وسليمان الفيومي وعبد الله الشرقاوي و خليل البكري ومحمد المهدي وموسى السرسى وأحمد الويشي ومصطفى الدمنهوري ويوسف الشبرخيتي ، ومحمد الدواخلي والسيد علي الرشيدى ( نسيب الجنرال منو ) واسماعيل الزرقانى ، واسماعيل الوهبي الشهير بالخشاب ، وعبد الرحمن الجبرتي صاحب ( عجائب الآثار ) .

وقد اعتقد هؤلاء أن من الخير مداراة الفرنسيين ومسايرتهم ، لعلمهم يستطيعون الاستمرار في دور الوساطة بين الهيئتين : الحاكمة والمحكومة ؛ و « الشفاعة » للأهلين عقب حوادث الثورات والفتن . ثم لم تلبث جماعة منهم أن وجدت في هذه الأوضاع الجديدة فرصة مواتية لكسب النفوذ ، واستغلال هذا النفوذ لصالحهم الشخصي ، فدأبوا على مداهنة الفرنسيين وتملقهم ، والاعتماد على « صداقتهم » لهؤلاء في جمع الثروة وبسط نفوذهم وسلطانهم على أبناء أمتهم . ولم يفت سواد الشعب ما كان يبغيه هؤلاء المشايخ المتصدرون ويسعون اليه ، فشهدت هذه الفترة ، فترة الاختلال الفرنسى للبلاد ، تحولاً ملموساً في موقف الشعب من المشايخ ، وبخاصة المتصدرين منهم ، كما شهدت بداية التغير الذى طرأ على أساليب عيشهم ، وجعلهم ينصرفون عن الدين والعبادة والوعظ والارشاد ، ويتهافتون على الدنيا وعرضها الزائل ، مما كان من أثره جميعاً أن طفق المشايخ يفقدون رويداً رويداً ما كان لهم من « زعامة » روحية سابقة .

حقيقة ظل هؤلاء المتصدرون ، يتوسطون وشفعون ، ولكن شتان ما بين وساطتهم وشفاعتهم في الزمن السابق ، على أيام أحمد الدردير أو على الصعيدى أو ابن النقيب أو الحفنى ، وبين وساطة وشفاعة محمد المهدي أو سليمان الفيومي أو خليل البكري . وكانت هذه متخاذلة ، لا يأبه

الفرنسيون لها ، ولا يجيئون شيئاً منها اللهم فيما كان يتفق منها ومصالحهم هم أنفسهم فحسب ، وقبل أى اعتبار آخر . بل ان الفرنسيين ما كانوا يترددون فى « تعويق » المشايخ الذين اشتهروا « بمداراتهم » وصداقتهم لهم ، واساءة معاملتهم عند كل مناسبة يقتضى حرصهم على سلامتهم وأمنهم أن يفعلوا ذلك ، كما حدث من فرض الغرامات عليهم عقب ثورة القاهرة الثانية أو « تعويق » أكثر أعضاء الديوان بالقلعة ، وجبسهم مع غيرهم من المشايخ وقت تضيق الانجليز والعثمانيين الحصار على القائد الفرنسى ( بليار ) Belliard فى القاهرة قبيل تسليمه .

ومن المشايخ الذين اشتهروا بتملق الفرنسيين ، وانتقلت « مداراة » هؤلاء على أيديهم الى « تعاون » صادق ، ومداهنة وتفاق على حساب سواد الشعب : محمد المهدي ، أقبلت عليه الدنيا قبل مجيء الفرنسيين « وتداخل فى الأكابر ونال منهم حظاً وافراً » ، وعندما وقع الطاعون فى سنة ١٧٩١ ، وفنى كثيرون من البكوات وأهل البلاد ، « اختفى بما أحبه مما انحل عن المولى من اقطاعات ورزق وغيرها وزادت ثروته ورغبته وسعيه فى أسباب تحصيل الدنيا ، وعان الشركات والمتاجر فى كثير من الأشياء مثل الكتان والقطن والأرز وغير ذلك من الأصناف ، والتزم بعدة حصص بالبحيرة مثل شابور وخلافها بالمنوفية والجيزة والغربية ، وابتنى داراً عظيمة بالأزبكية بناحية الرويعى ... ولما حضرت فرنساوية الى الديار المصرية ، وخافهم الناس ، وخرج الكثير من الأعيان وغيرهم هاربين من مصر ، تأخر ( الشيخ محمد المهدي ) عن الخروج ولم ينقبض كغيره عن المداخلة فيهم ، بل اجتمع بهم وواصلهم ، وانضم اليهم وسائرهم ولاطفهم فى أغراضهم ، وأحبوه وأكرموه وقبلوا شفاعاته ، ووثقوا بقوله ، ، فكان المشار اليه فى دولتهم مدة اقامتهم بمصر ، والواسطة العظمى بينهم وبين الناس فى قضاياهم وحوائجهم ، وأوراقه وأوامره نافذة عند ولاية أعينهم حتى لقب عندهم وعند الناس بكاتم السر ، ولما رتبوا الديوان الذى رتبوه لاجراء الأحكام بين المسلمين فى قضاياهم ودعاويهم ، كان هو المشار اليه فيه ، وخدمة الديوان الموظفون فيه تحت أوامره ، واذا ركب أو مشى يمشون حوله وأمامه وبأيديهم العصي ، يوسعون له الطريق . وراج أمره فى أيامهم جداً ، وزاد إرادته وجمعه واحتوى بلادا وجهات وأرزاقا . وأقاموه وكيلا

عنهم في أشياء كثيرة وبلاد وقرى يجيء إليه خراجها ، ويصرف عنها ما يصرفه •  
ويأتيه الفلاحون منها ومن غيرها بالهدايا والأغنام والسمن والعسل ،  
وما جرت به العادة • ويتقدمون إليه بدعاويهم وشكاويهم • ويفعل بهم ما كان  
يفعله أرباب الالتزامات من الحبس والضرب • وأخذ المصالح وصار له أعوان  
وأتباع ، وخدم من وجهاء الناس » •

وقد حرص الشيخ المهدي على التمسك بذلك الأساس الذي قام عليه  
سلطانه وهو التوسط والشفاعة لدى السلطات الحاكمة لرفع المظالم عن  
الساعين إليه بشكاياتهم من الفلاحين وسائر الأهلين • وهو دور كان لا غنى له  
عن الماضي فيه عندما كان الأصل في تقريب الفرنسيين لهؤلاء المشايخ هو  
أن يكونوا الواسطة بينهم وبين الشعب ، للوقوف على مطالبه ورغباته ،  
للسعى في إزالة ما قد يكون سببا في إثارة الخواطر ضدهم ، ولتوطيد سلطانهم  
الداخلي • فقال الشيخ الجبرتي : « وبالجمله فكان بوجوده وتصدره في تلك  
الأيام النفع العام • سد بفعله ثقوبا واسعة وخروقا ، وداوى برأيه جروحا  
وفتوقا ، لا سيما أيام الهيازع والخصومات والتنازع ، وما يكدر طباع  
الفرنساوية من مخارق الرعية ، فيتلاقاه بمراهم كلماته ، ويسكن حدتهم  
بملاطفاته » • ولم يفت الشيخ أن يذكر أنه كان لهذه الوساطة والشفاعة ثمن  
يستحق بفضلها « الجوائز الجزيلة » من جانب أولئك الذين يتوسط لهم  
ويشفع فيهم لدى الفرنسيين •

ومن نفس الطراز ، كان الشيخ أحمد العريشي ، الذي نال حظوة كبيرة  
على أيام الفرنسيين ، « تداخل ( قبل مجيئهم ) في القضايا والدعاوى ، واشتھر  
ذكره ، واشترى دارا واسعة بسوق الزلط بحارة المقسى خارج باب الشعرية •  
وتجمل بالملابس وركب البغال ، وصار له أتباع وخدم ، وهرعت الناس والعامّة  
والخاصة في دعاويهم وقضاياهم وشكاويهم » ، قلده الفرنسيون القضاء  
وانحرف هؤلاء عنه عند مقتل كليبر لكون قاتله ظهر من رواق الشوام وهو  
شيخه ، ولكنهم عادوا فولوه القضاء عند ما تبينت براءته ، وكان عبد الله  
چاك منو Menou رسم أن يكون اختيار القاضي بالقرعة فوقعت على الشيخ ،  
فاستمر في منصبه حتى خرج الفرنسيون من البلاد •



وكان كذلك سائر المتصدرين ، أقبلوا على الدنيا ، وجمعوا المال ، وتقربوا من الهيئات الحاكمة سواء كانت هذه من البكوات المماليك أم من الفرنسيين بعد مجيء حملتهم الى مصر ؛ وتدخلوا في القضايا ، أى توسطوا لفض المنازعات بين الأهليين بعضهم وبعض أو بينهم وبين الحكام ، وزاولوا التجارة ؛ وان عرف عن بعضهم الجود والكرم كالشيخ سليمان الفيومي ، وكان هذا قد نال حظوة لدى البكوات ، ثم لدى الفرنسيين ، أحبه هؤلاء « وقبلوا شفاعاته ، ( وصاروا ) يحضرون الى داره ، ويعمل لهم الولائم ، وساس أموره معهم ، وقرروه في رؤساء الديوان الذي رتبوه لاجراء الأحكام بين المسلمين . ولما نظموا أمور القرى والبلدان المصرية على النسق الذي جعلوه ورتبوا على مشايخ كل بلد شيخا ترجع أمور البلدة ومشايخها اليه ( وجعلوا الشيخ سليمان الفيومي ) شيخ المشايخ ، مضافا ذلك لمشيخة الديوان ( ازدحمت ) داره بمشايخ البلدان ، فيأتون اليه أفواجا ويذهبون أفواجا ، وله مرتب خاص ، خلاف مرتب الديوان . واستمر معهم في وجاهته الى أن انقضت أيامهم » . ومع أن الشيخ الجبرتي قد أطب في وصف كرمه وجوده وسعيه في قضاء حوائج الناس والشفاعة لهم عند البكوات المماليك ثم عند الفرنسيين ، فقد قال عنه ان بضاعته في العلم قليلة . وراج أمر الشيخ موسى السمرسي ، باتتسابه للشيخ أحمد العروسي ، « واشترى أملاكا واقتنى عقارا وبيلايه سرس ( الليانة ) ومنوف ، ومزارع وطواحين ومعاصر ، واشترى دارا نفيسة بدرب عبد الحق بالأزبكية ، وعدد الأزواج واشترى الجوارى والعبيد والحشيات الحسان » .

وأما الشيخ عبد الله الشرقاوي فكان طموحا ، بدأ حياته « في قلة من خشونة العيش ، وضيق المعيشة ، فلا يطبخ في داره الا نادرا وبعض معارفه يواسونه ويرسلون اليه الصفحة من الطعام ، أو يدعونه ليأكل معهم ، ولما عرفه الناس واشتهر ذكره ، فواصله بعض تجار الشام وغيرهم بالزكوات والهدايا واصلات ، فراج حاله ، وتجميل بالملابس ، وكبر تاجه . . . ثم اشترى له دارا ( وساعده ) في ثمنها بعض من يعاشره من المياسير » ؛ ولما توفي الشيخ أحمد العروسي ( مارس ١٧٩٤ ) تولى بعده مشيخة الجامع الأزهر « فزاد في تكبير عمامته وتعظيمها حتى كان يضرب بعظمها المثل » ، وتعصب عليه

جماعة من المشايخ والعلماء المناصرين للشيخ مصطفى الصاوى ضده وقتئذ ،  
فضعف شأنه ، حتى اذا حضر الفرنسيون نشط الشيخ عبد الله الشرقاوى ،  
ومال اليهم بكليته ، فجعلوه رئيس الديوان ، « واتفق في أيامهم بما ( صار )  
يتحصل له من المعلوم المرتب له عن ذلك ، وقضايا وشفاعات لبعض الأجناد  
المصرية ( المماليك ) ، وجعالات على ذلك ، واستيلاء على تركات وودائع  
خرجت أربابها في حادثة الفرنساوية وهلكوا . واتسعت عليه الدنيا ، وزاد  
طمعه فيها . واشترى ( دارا ) بظاهر الأزهر ؛ وهى دار واسعة من مساكن  
الأمراء الأقدمين ، وزوجته ( هى ) التى تدبر أمره ، وتحرز كل ما يأتى به  
ويجمعه ، ولا يروح ولا يغدو الا عن أمرها ومشورتها ؛ ( وكانت ) قبل  
زواجه بها فى قلة من العيش . فلما كثرت عليه الدنيا اشترت الأملاك والعقار  
والحمامات والخوانيت بما يغل إيراده مبلغا فى كل شهر له صورة » .

وكان الشيخ خليل البكرى يحقد على عمر مكرم توليه نقابة الأشراف ،  
على أيام مراد وابراهيم ، فما أن احتل الفرنسيون البلاد ، حتى « تداخل  
فيهم » ، وعرفهم « أن النقابة كانت لبيتهم وأنهم غصبوها منه ، فقلدوه  
اياها ، واستولى على وقفها وإيرادها » ، وراج حاله معهم ، وصار يولم لهم  
الولائم فى الموالد ، ويسعى لخدمة أغراضهم ، فكان له « قبول عند  
الفرنساوية ، وجعلوه من أعظم رؤساء الديوان ، ( فأضحا ) وافر الحرمة ،  
مسموع الكلمة ، مقبول الشفاعة عندهم ، فازدحم بيته بالدعاوى والشكاوى ،  
 واجتمع عنده مماليك من مماليك الأمراء المصرية الذين كانوا خائفين ومتغيبين  
وعلة خدم وقواسم ومقدم كبير وسراجين وأجناد » . واستمر الحال على  
ذلك الى أن حضر يوسف باشا ضيا عقب اتفاق العرش المعروف مع كليبر ؛  
وقامت ثورة القاهرة الثانية عقب تقض هذا الاتفاق ، « ووقعت الحرب فى  
البلدة ( القاهرة ) بين العثمانية والفرنساوية والأمراء المصرية وأهل البلدة ،  
فهجم على داره المتهورون من العامة ونهبوه وهتكوا حريمه ، وعروه من ثيابه ،  
وسحبوه بينهم مكشوف الرأس » ، ولم ينقذه من الهلاك سوى شفاعاة بعض  
الأعيان ؛ فلما انقضت الفتنة ، شكوا الشيخ للفرنسيين ما حل به بسبب موالاته  
لهم ، « فعوضوا عليه ما نهب له ورجع الى الحالة التى كان عليها معهم » .

وشذ عن هؤلاء المتصدرين حفنة قليلة من المشايخ ، منهم الشيخ محمد السادات الذى اضطهده الفرنسيون ، والشيخ محمد الأمير ، وكان منصرفا للعلم ، وصاحب جرأة وشجاعة ، والشيخ مصطفى الصاوى ، وقد لحقه اضطهاد الفرنسيين بعد ثورة القاهرة الثانية ، وكان من بين الذين « عوقوهم » بالقلعة قبل تسليم ( بليار ) ، ثم الشيخ عبد الرحمن الجبرتى ، وكان ممن غادروا القاهرة الى أيار عند دخول الفرنسيين ، ولكنه ما لبث أن عاد اليها ، ثم عينه منو فى الديوان الذى أنشأه ، وشغل بتدوين ( تاريخه ) . وعرف بالاتزان والاعتدال ، ولم يرض عن مسلك المتصدرين ، ولم يعمد لاستغلال النفوذ الذى صار له كأحد أعضاء الديوان ، عن طريق « المداخلة » ، و « المشاركة » فى القضايا والشفاعات .

وجماعة تلك كانت حال أكثرهم ، لم يكن هناك معدى عن ذهاب هيتهم لدى سواد الشعب ، ونزول أقدارهم عنده ، لا يغير من صحة هذا القول لجوء الأهلين اليهم يسألونهم الوساطة والشفاعة ، كما جرت به عادتهم من قديم ، لأن المشايخ فى هذه المحنة - محنة الاحتلال الأجنبى - كانوا يتقاضون ما صار بمثابة « أجر » معلوم لهذه الوساطة والشفاعة ؛ ولأنهم اعتمدوا فى تعزيز مكاتتهم وتقوذهم بين الشعب على دعم صلاتهم بالفرنسيين ، ومداهنتهم والحرص على خدمة مآربهم ، فاهيك بانكبابهم على الدنيا ، والحرص على جمع المال ، وزوال الصفات الأصيلة التى كانت مبعث زعامتهم السابقة ، والأساس الذى قام عليه تقوذهم فى الماضى ، وهى الورع والتقوى ، والزهد فى الدنيا ، والاشتغال بالدين .

وقد ظهرت بوادر اضمحلال تقوذهم ، وضياع هيتهم ، فى حادث الشيخ خليل البكرى الذى سبقت الإشارة اليه ، ثم انه لما طلب الفرنسيون الى هؤلاء المشايخ المتصدرين أثناء ثورة القاهرة الثانية أن يتوسطوا لانتهاء الفتنة ، وعقد الصلح على أساس خروج العثمانيين والبكوات المماليك الذين دخلوا القاهرة وقتئذ ، قام الأهلون على المتوسطين « وسبوهم وشتموهم ، وضربوا ( الشيخ عبد الله الشرقاوى والشيخ موسى السرمى ) ورموا عمائمهم



وأسمعوهم قبيح الكلام ؛ وصاروا يقولون : هؤلاء المشايخ ارتدوا ، وعملوا فرنسيس ؛ ومرادهم خذلان للمسلمين ، وأنهم أخذوا دراهم من الفرنسيين « وكان هؤلاء المتصندرون ، أمثال محمد المهدي ، وعبد الله الشرقاوى ، وموسى السرسى ، وسليمان الفيومى وغيرهم ، هم أول من رحب بعودة الباشا العثمانى بعد انقضاء حكم الفرنسيين . وكانت لهم فى العهد الجديد بعض الوساطات والشفاعات ولكن فى حالات متفرقة ونادرة ؛ غمرتهم الفوضى السياسية المنتشرة وقتئذ فى غمرتها ، وانصرفوا الى شئونهم الدنيوية ، فلما يتصدوا « لزعامة » الشعب الا مدفوعين من الشعب نفسه أوبالأحرى من القاهرين الذين أبهظتهم مظالم الباشوات ، وتكرر وقوع اعتداءات الجند من أرثوود وانكشارية ودلاة وغيرهم عليهم . وحتى فى الحالات النادرة التى تدخل فيها المشايخ يتوسطون ويشفعون ، لم يكن لذلك أى أثر ؛ وظلوا خلال سنوات الفوضى هذه أدوات طيعة فى أيدي أصحاب الانقلابات التى وقعت فى أثنائها ، والتى سبق الحديث عنها فى موضعها ؛ حتى عرف محمد على كيف يستخدمهم بدوره لتنفيذ مآربه ؛ واطمأن هؤلاء الى التعاون معه ، لما كان لديه من قوة كأحد كبار ضباط الأرثوود ، والذي انفراد بزعامتهم بعد مقتل طاهر باشا ، واعتقدوا أن فى وسعه حماية أشخاصهم وأموالهم ، ورفع المظالم عنهم وعن سواد الشعب .

فقد تقدم عند الكلام عن الفوضى السياسية التى انتشرت عقب خروج الفرنسيين من البلاد ، كيف أن المشايخ ( والسيد عمر مكرم ) خصوصا تحدثوا عن الباش طاهر باشا القرو عن المظالم والأتاوات وسألوه رفعها دون طائل ، وكيف أنهم أذعنوا لمطلب طاهر باشا منهم ، فوقعوا على ( اعلام ) مهياً لارساله الى الاستانة ، تبريراً للاقلاب الذى وقع وأفضى الى طرد خسرو باشا من الولاية ؛ وكيف تشفع الشيخ محمد السادات فى مصطفى أغا الوكيل ، دون جدوى .

وفقد المشايخ كل نفوذ لدى أصحاب السلطان ، فلم يأبه محمد على لوساطتهم التى طلبها منهم أحمد باشا والى مكة والمدينة ، واتتهى الأمر باخراجه من البلاد ؛ وبلغ من انهيارهم أنهم صاروا أدوات طيعة فى أيدي

ابراهيم والبرديسي وسائر البكوات أثناء ( الحكومة الثلاثية ) المعروفة ، وأفلح محمد على في جعلهم يوجهون الدعوة لعلى باشا الجزائري « تحت مسئوليتهم » للحضور الى القاهرة ، فأتاحوا الفرصة بذلك للبكوات حتى يقتلوه في الظروف التي عرفناها . ولم يفز المشايخ لقاء مسائرتهم للبكوات بطائل ، فعبثا حاولوا التوسط لدى ابراهيم بك في غضون عام ١٨٠٣ لرفع المظالم التي علا ضجيج شكوى الشعب منها ؛ وعبثا حاول الشيخ محمد الأمير نصيح البكوات « في اتباع العدل وترك الظلم » في أوائل العام التالي . ولقد استطاع محمد على بتودده للمشايخ ، وبتشجيعه للسيد عمر مكرم ، وبالأشياخ على معارضة حكومة البكوات ، أن يجعلهم يحرضون الأهلين ويؤازرونهم في تلك الثورة التي قضت على هذه الحكومة في مارس ١٨٠٤ ؛ وأن يجعلهم يؤمنون بصدق ذلك فرمان ( المזור ) الذي أعطى باشوية القاهرة لأحمد باشا خورشيد في الشهر نفسه .

وعبثا حاول المشايخ التوسط لدى خورشيد لانتهاء المظالم ، واقتضى الحال تكاتف أربعة من المتصدرين منهم : محمد السادات ، ومحمد الأمير ومحمد المهدي وسليمان الفيومي ، ثم السيد عمر مكرم ، للشفاعة في حق السيدة نقيسة أرملة مراد بك .

ثم استطاع محمد على مرة أخرى ، استخدامهم في طرد خورشيد باشا من الولاية . وكان هذا الحادث فريدا في نوعه ، من ناحية الآثار التي ترتبت عليه ، لأنه لم يسبق للمشايخ الاشتراك في الانقلابات التي وقعت قبل ذلك وأفضت الى تنحية أحد الباشوات من الولاية في السنوات الأربع الماضية ، ولأن المشايخ ما لبثوا أن استندوا عليه وعلى ما وقع من مشاركتهم في الحوادث الهامة اللاحقة كأزمة النقل الى سالونيك المعروفة ، أو أثناء حملة فريزر ، أو عند ما صار محمد على يوسطهم لانتهاء خصومة البكوات الممالك معه في المطالبة « باختصاصات » اعتقدوا أنها من لزوميات « الزعامة » التي صارت لهم في العهد الجديد . فكان ذلك منشأ اصطدامهم مع الباشا ، والقضاء على البقية الباقية من ذلك النفوذ الضئيل الذي شئت ارادة الباشا أن تحفظه لهم ، حتى يؤدوا نفس الدور الذي أدوه سابقا كواسطة بين

الهيئتين : الحاكمة والمحكومة ، ولكن بالطريقة التي يرضى عنها الباشا ويرسمها هو لهم بنفسه .

### الاصطدام مع الباشا :

ولقد درج الكتاب على اضافة أهمية بالغة على ما حدث أثناء انقلاب مايو ١٨٠٥ ، الذي أسفر عن المناداة بولاية محمد علي ؛ وبالفوا في تقدير قيمة ( الوثيقة ) التي تضمنتها شروط المشايخ والزعماء الشعبيين ، لاقامة الحكم الصالح في نظرهم ، وهي الشروط التي رفضها خورشيد ، وقبلها محمد علي ؛ فمع أن هذه الشروط كانت منصبة على ابداء الرغبة التي طالما طلب المشايخ والأهلون بتحقيقها : وقف اعتداءات الجند عليهم ، ورفع المظالم والمغارم والفرد التي كانت تحصل منهم ؛ على غرار ما كانوا يفعلونه ويطلبونه كلما واثمهم الفرصة ؛ فقد وصفت هذه بأنها « وثيقة حقوق » تشبه وثيقة ( اعلان الحقوق ) المشهورة التي أقرها البرلمان الانجليزي في عام ١٦٨٩ عقب الثورة التي أنهت حكم ستيوارت من انجلترا ، على أساس أن هذه الشروط قد تضمنت نصا يقضى بعدم فرض ضريبة دون موافقة المشايخ ورؤساء الشعب ؛ أي تقرير المبدأ المعروف ، ألا ضريبة من غير موافقة الشعب عليها ، وألا ضريبة من غير تمثيل . الأمر الذي يبعد كل البعد عما حدث فعلا ، على نحو ما سلف توضيحه عند الكلام عن تفاصيل هذا ( الاعلام ) الذي وقعه محمد علي .

فقد كان كل ما أراده المشايخ والرؤساء الشعبيون من توقيع محمد علي على هذه الوثيقة ، ينحصر في أمرين : أحدهما عاجل ، هو رفع المظالم التي يشكون ويشكو الشعب منها ، والآخر آجل ، هو ضمان استمرار « المشاورة » معهم في تصريف شئون الحكم ، توكيا لما قد يقع عليهم وعلى الشعب من مظالم جديدة في المستقبل .

ولا جدال في أن المشايخ قد كسبوا « نفوذا » جديدا من جراء مساهمتهم في انقلاب مايو ١٨٠٥ ؛ وحق لهم أن يتطلعوا الى ( مشاورة ) الباشا لهم . ولم يسد من جانب محمد علي ما يجعلهم يشعرون في العامين التاليين أنه



لا يريد ( مشاورتهم ) • بل على النقيض من ذلك ، كانت هذه ( المشاورة ) في نظر محمد علي نفسه ضرورة لا غنى عنها لاجتياز الأزمات العvisية التي اعترضت الحكم وقتئذ ، لتوسط المشايخ في جمع الأتاوات وعقد السلف والقروض لسد حاجته الملحة الى المال دائما ، ولتهدئة القاهرين الذين تعرضوا لاىذاء الجند ، وللاعتماد عليهم في اقناع الباب العالي بضرورة بقاءه في الولاية • وقد مهد محمد علي للظفر من المشايخ بتلبية مطالبه منهم ، وابداء الرأى والمشورة على النحو الذى يريده ، بارخاء العنان لهم ، فى التكالب على انماء ثرواتهم الخاصة ، وقد تقدم كيف تركهم يستكثرون من شراء حصص الالتزام ، ويستغلون لنفعهم الشخصى « مسموح المشايخ » ، يمسحون فى بدخ وترف ، ويجمعون حولهم الخدام والأتباع ، فلم يلبث هؤلاء « ساروا أدوات طيعة فى يده ، يلبون كل إشارة تبدر منه ، ويسعون سواء شاءوا لم يريدوا ذلك لتعزيز ملكه وسلطانه • فهو يستكتبهم العرائض للباب العالي ، ويوسطهم لدى البكوات المماليك ، ويعتمد عليهم فى استكمال أسباب الدفاع عن القاهرة ( أيام حملة فريرز خصوصا ) •

وقد ترتب على هذا أن توهم المشايخ ، والسيد عمر مكرم على وجه الخصوص ، وهو صاحب اليد الطولى فى انهاء الأزمات التى سبقت انقلاب ١٨٠٥ ، لصالح محمد علي ، ثم فى أثناء انقلاب ١٨٠٥ نفسه ، وما تبع هذا الانقلاب من أزمات أخرى - ترتب على هذا أن راح هؤلاء يفسرون مبدأ ( المشاورة ) بأنه الزام للباشا بالرضوخ لكل رأى قد يشيرون عليه به ، فاذا أبى ( المشورة ) ، هددوا باثارة القاهرين وتحريك الثورة ضده لطرده من الباشوية كما « طردوا » خورشيد باشا • فكان فى هذا الوهم نكبتهم لأسباب عدة ، أهمها : أن الشعب الذى شاهد الباشا يجتاز بنجاح الأزمات التى صادفته ، وتتدعم أركان حكومته كلما طال بحكمه الأمد صار يظن الى أنه قد صار بالبلاد « حاكم » واحد ، ويدرك أن هذا الحاكم يعتزم البقاء فى باشويته ، أضف الى هذا أن الشعب الذى بدأ يفقد ثقته فى المشايخ المتصدرين من أيام الاحتلال الفرنسى ، ثم شاهدتهم متكالبين على الدنيا ، تسود الخلافات والمشاحنات بينهم ، ولا يعنون الا بخدمة مصالحهم الخاصة ،

ويجعلون من أنفسهم أدوات في أيدي الباشا و « عمالا » له لتوزيع الفرض والأتاوات على الأهلين ، وجمع السلف والقروض الاجبارية منهم ، بدلا من الاعتراض عليها ، صار لا يأبه لهم ، وضاعت مكائدهم عنده ، حتى اذا أراد فريق منهم مقاومة حكومة الباشا بعد فوات الفرصة ، انقض الشعب عنهم ولم يؤازرهم . فكان المشايخ أنفسهم المسئولين عن فقد ذلك النفوذ الذي بدأ يكون لهم من جديد ابتداء من حادث انقلاب عام ١٨٠٥ ، والذي أكسبتهم اياه حوادث الأزمات التالية ، والذي كان في وسعهم أن يستندوا عليه في فرض « مشورتهم » على الباشا ، والزامه باتباعها الزاما لو أنهم قنعوا بالقيام على شئون الدين ، وعزفوا عن الجاه الزائف ، وحرصوا على التكتل في جبهة واحدة رائدها « التوسط » حقيقة لرفع المظالم عن الشعب .

ولكنه ما مرت شهور قليلة على انقلاب ١٨٠٥ ، حتى شاعت الفرقة بين المشايخ ووقعت بين أهل الأزهر منافسات ، قال الشيخ الجبرتي انها كانت « بسبب أمور وأغراض نفسانية يطول شرحها » . فتحزبوا حزبين ، أحدهما يناصر الشيخ عبد الله الشرقاوي ، والآخر الشيخ محمد الأمير ، ودار الخلاف على نظارة الجامع الأزهر ، وكان من أنصار الشيخ الأمير ، عمر مكرم والشيخ محمد السادات . فكتبوا له « تقريرا بذلك من القاضي ، وختم عليه المشايخ » . وقد استمر الخلاف قائما بسبب مشيخة الجامع ونظر أوقافه وأوقاف عبد الرحمن كتحدا مدة طويلة ، وفشلت جهود الشيخ عبد الرحمن السجيني في مايو ١٨٠٦ في ازالة أسباب التنافر ، وسعى المشايخ : محمد الدواخلي ، وسعيد الشامي ، وكذلك عمر مكرم في حق الشيخ عبد الله الشرقاوي ، بسبب « أمور وضغائن ومنافسات » فأغروا الباشا به ، فأمره « بلزوم داره ، وأن لا يخرج منها ولا الى صلاة الجمعة » . حتى تدخل القاضي عارف أفندي في شأنه مع الباشا للإفراج عنه ، والاذن له « في الركوب والخروج من داره حيث يريد ، فقال ( الباشا ) : أنا لا ذنب لي في التحجير عليه ، وإنما ذلك من تفاقمهم مع بعضهم . فاستأذنه في مصالحتهم ، فأذن له في ذلك ، فعمل لهم القاضي وليمة ودعاهم ، وتعدوا عنده ، وصالحهم ، وقرأوا بينهم الفاتحة ، وذهبوا الى دورهم . والذي في القلب مستقر فيه » .

وقد استمرت الخلافات والمنافسات وتزايدت الحزازات بين المشايخ حتى ذهبت ريحهم تماما وأتاحت هذه الضغائن والاقسامات الفرصة للباشا للعمل على زيادة التفرقة بينهم ، والامعان في اضعافهم ، حتى تسنى له اهمال أمرهم ثم اخمد كل معارضة من جانبهم والقضاء على ما تبقى من نفوذهم الذي كان قد وهن كثيرا ، والاثراد وحده بكل أسباب السلطة في باشويته .

وكان من أهم العوامل في اضعاف شأن المشايخ ، ما سبقت الاشارة اليه مرارا وتكرارا من انصراف هؤلاء عن الدين والعبادة ، وتأدية وظائفهم التقليدية في المجتمع المصرى ، من حيث وعظ الناس وارشادهم ، والاهتمام بأمورهم والتوسط لقضاء حاجاتهم والشفاعة للمظلومين منهم عند الحكام ، كل ذلك كواجب حتمى ، لا ينتظرون من أدائه اجرا ولا شكورا ، فصاروا متكالبين على الدنيا ، لا ييغون من « الوساطة » الا تعزيز مكائتهم هم أنفسهم لدى السلطات الحاكمة ، وصاروا يأخذون عن هذه الوساطة الأجور العالية في صورة الهدايا والعطايا الجزيلة من الفلاحين وسائر الأهلين الذين يتوسطون لهم . وقد ظهرت أنافة المشايخ ، وتقديم مصالحهم ومنافعهم الذاتية على مصالح الأهلين ، في حادث فتنة الجند الكبيرة في أكتوبر ونوفمبر ١٨٠٧ ، وقد سبق الكلام مفصلا عن « الترتيب » الذى وضع عندئذ لجمع المال المطلوب دفع مرتبات الجند منه لانهاء الفتنة ، وكيف أن المشايخ جعلوا العبء الأكبر يقع على صغار التجار وأهل الحرف ومن اليهم ، وعلى الفلاحين المشتغلين فى ( حصصهم ) ، كما سبق الكلام عن استغلال المشايخ السوء لهؤلاء الفلاحين المشتغلين فى حصصهم ، واتضح لسواد الشعب أن هؤلاء المشايخ المتصدرين ، لا يريدون من هذه الصدارة سوى الظفر بالمغانم لأنفسهم ، وانتهاز الفرص عن طريق تقربهم من الهيئة الحاكمة ، والاذعان لمشيئة الحكام ، للاستكثار من الأراضى والأموال ، والعيش فى بذخ وترف ، حتى سماهم الشيخ الجبرتى « بمشايخ الوقت » أى الاتهازين الذين يدورون مع الريح أينما دارت .

وقد وصف الشيخ الجبرتى ما ترتب على استكثار هؤلاء من « البلاد والحصص » التى دخلت تحت ( مسموح المشايخ ) والتى أعفيت من المغارم



والشهريات والفرض التي صار الباشا يفرضها على القرى ، ومظالم الكشوفية وغير ذلك ، فقال : ان المشايخ « اغتروا بذلك ، واعتقلوا دوامه ، وأكثروا من شراء الحصص من أصحابها المنجحين بدون القيمة » ، ثم راح يصف تكالبهم على الدنيا ، والفساد الذي استشرى في صفوفهم ، فقال : « وافستوا بالدنيا ، وهجروا مذاكرة المسائل ، ومدارسه العلم ، الا بمقدار حفظ الناموس ؛ مع ترك العمل بالكلية . وصار بيت أحدهم مثل بيت أحد الأمراء الألو ف الأقدمين ، واتخذوا الخدم والمقدمين والأعوان ؛ وأجروا الحبس والتعزير والضرب بالفلقة والكراييج المعروفة بزب القيل ؛ واستخدموا كتبة الأقباط ، وقطاع الجرائم في الارساليات للبلاد ؛ وقدروا حق طرق لأتباعهم ، وصارت لهم استعجلات وتحذيرات وانذارات عن تأخر المطلوب ، مع عدم سماع شكاوى الفلاحين . ومخاصمتهم القديمة مع بعضهم بموجبات التحاسد والكراهية المجبولة والمركوزة في طباعهم الخبيثة . واقلب الوضع فيهم بضده ؛ وصار ديدنهم واجتماعهم ذكر الأمور الدنيوية ، والحصص والالتزام ، وحساب الميرى والفائظ والمضاف ، والرماية والمرافعات والمراسلات ، والتشكى والتناجى مع الأقباط ، واستدعاء عظمائهم في جمعياتهم وولائهم والاعتناء بشأنهم ، والتفاخر بتردادهم والترداد عليهم ، والمهاداة فيما بينهم ، الى غير ذلك مما يطول شرحه .

« وأوقع مع ذلك زيادة عما هو بينهم من التنافر والتحاسد والتحاقد على الرياسة ، والتفاقم والتكالب على سفاسف الأمور ، وحظوظ الأتقى على الأشياء الواهية ، مع ما جبلوا عليه من الشح والشكوى والاستجداء ، وفراغ الأعين ، والتطلع للأكل في ولائم الأغنياء والفقراء ، والمعاتبة عليها ان لم يدعوا اليها ، والتعريض بالطلب ؛ واطهار الاحتياج لكثرة العيال والأتباع ، واتساع الدائرة ، وارتكابهم الأمور المخلة بالروءة المسقطة للعدالة ؛ كالاجتماع في سماع الملاحى والأغاني والقيان والآلات المطربة ، واعطاء الجوائز ولنقوط لمناداة الخلبوص ، وقوله واعلامه في السامر ، وهو يقول في سامر الجمع بمسمع من النساء والرجال من عوام الناس وخواصهم ، برفع الصوت الذي يسمعه القاصى والدانى وهو يخاطب رئيسة المغانى : يا متى حضرة شيخ

الاسلام والمسلمين ، مفيد الطالبين ، العلامة فلان ، منه كذا وكذا ، من النصفيات الذهب ، قدر مسماه كثير ، وجرمه قليل ، نتيجة للتفاخر الكذب ، والازدراء بمقام العلم بين العوام وأوباش الناس ، الذين اقتدوا بهم في فعل المحرمات الواجب عليهم النهي عنها . كل ذلك من غير احتشام ولا مبالاة ، مع التضاحك والقهقهة المسنوعة من البعد في كل مجمع ، ومواظبتهم على الهزليات والمضحكات ، وألفاظ الكفاية المعبر عنها عند أولاد البلد بالألقاظ ، والتنافس في الأحداث ، الى غير ذلك » .

فلم يكن من المنتظر ، وقد انحط الحال بالمشايخ الى هذا الدرك ، أن يآبه الباشا لهم ، وأن يستجيب « لنصحهم ومشورتهم » ، تلك النصيحة أو المشورة التي خيل اليهم أن قد صار من حقهم الزام الباشا باتباعها الزاما ، وراح يسعى الآن فريق منهم ، اعتمادا على هذا ( المبدأ ) لمشاركته في الحكم ، والحد من سلطانه . بل ان الباشا لم يلبث أن عمد بعد فراغه من أمر الانجليز وانسحاب جيش فريزر من الاسكندرية ، الى ابطال ( مسوح المشايخ ) ، والفقهاء ومعافي البلاد التي التزموا بها ، ومع أن هذا الاجراء أنزل خسارة مادية جسيمة بالمشايخ المتصدرين ، لأنهم — كما عرفنا — كانوا من كبار الملتزمين وقتئذ ، ويملكون حصصا كثيرة ، فان أحدا منهم لم يجرؤ على معارضة الباشا ، لضعفهم وتخاذلهم وانقسامهم على أنفسهم من جهة ، ولأنه لم يكن في مقدورهم استثارة الأهليين أو فلاحيههم لمقاومة هذا الاجراء ، ومناصرتهم ، لضياع هيبتهم عموما في نظر الأولين ، ولنفور فلاحيههم منهم ، بعد أن عسفوا بهم ، وأرهقوهم بمظالمهم .

وحدث أول احتكاك بين المشايخ ومحمد علي في أغسطس ١٨٠٨ ، ظهر منه استخذاؤهم ، أمام تهديده لهم بتجريدهم من حصصهم ، وكان الباشا قد قرر ضريبة ، أربعة في المائة على كل الحبوب والماكولات المباعة في الشوارع والميادين والأسواق ، وأزعجت هذه الضريبة القاهريين ازعاجا كبيرا ، ثم زاد البلاء عندما جاء فيضان النيل في هذا العام قليلا ، فنقص النيل نحو « خمسة أصابع » ، وانكشف الحجر الراقد الذي عند فم الخليج تحت الحجر القائم ، فضج الناس ، ورفعوا الغلال من الرقع والعرصات ، والسواحل . وانزعجت

الخلائق بسبب شحة النيل في العام الماضي ، وهيفان الزرع ، وتنوع المظالم ، وخراب الزيف ، وجلاء أهله » .

فاجتمع المشايخ يوم ٢٠ أغسطس ، وطلعوا عند الباشا ، للنظر فيما يجب فعله ، لرفع المظالم وتفريج كربة الناس ؛ فأشار الباشا بعمل استسقاء ، وبأن يأمر « الفقراء والضعفاء والأطفال بالخروج الى الصحراء ، ( وأن يدعوا ) الله » . وعندئذ انبرى الشيخ عبد الله الشرقاوى « لنصح » الباشا ، فقال : « ينبغي أن ترفقوا بالناس وترفعوا الظلم » حيث ان تخفيض الضرائب قد يكون في هذه الظروف أجدى تمعا في ازالة الضائقة . فكان جواب محمد على : « أنا لست بظالم وحدي ، وأتم أظلم مني » فاني رفعت عن حستكم الفرض والمغارم اكراما لكم وأتم تأخذونها من الفلاحين . وعندى دفتر محرر فيه تحت أيديكم من الحصص يبلغ ألفين كيس ؛ ولا بد أنى أفحص عن ذلك . وكل من وجدته يأخذ الفرضة المرفوعة من فلاحيه أرفع الحصّة عنه . فقالوا : لك ذلك » ، وسكتوا أمام هذا التهديد ، وراحوا ينشرون بين الناس ضرورة الخروج والسقيا ، واتفق رأيهم على الذهاب الى جامع عمرو بن العاص « لكونه محل الصحابة والسلف الصالح ، يصلون به صلاة الاستسقاء ، ويدعون الله ويستغفرونه ، ويتضرعون اليه في زيادة النيل » .

وفي ٢١ أغسطس ركب السيد عمر مكرم والمشايخ وأهل الأزهر وغيرهم ، وتبعهم الأطفال ، « واجتمع عالم كثير ، وذهبوا الى الجامع المذكور ، بمصر القديمة ( وصعد ) الشيخ جاد المولى على المنبر وخطب بعد أن صلى صلاة الاستسقاء ، ودعا الله ، وأمن الناس على دعائه ، وحول رداءه ؛ ورجع الناس بعد صلاة الظهر ، وبات السيد عمر ( مكرم ) هناك . وفي تلك الليلة رجع الماء الى محل الزيادة الأولى ، واستتر الحجر الراقد بالماء » . ثم أشار بعض الناس في اليوم التالي ( ٢٢ أغسطس ) باحضار الرؤساء الدينيين للقبط وطوائف اليونان والأرمن ، والمسيحيين اللاتين من ارسالية الأرض المقدسة ، والمبشرين الكاثوليك ، والمارونيين واليهود الربانيين ، فخرجوا جميعا الى الجامع « وحضر المعلم غالى ، ومن يصحبه من الكتبة الأقباط وجلسوا في ناحية من المسجد ، يشربون الدخان ، واتفق



الجمع أيضا • ( وفي تلك الليلة ) زاد الماء ونودي بالوفاء وفرح الناس •  
وفي ٢٣ أغسطس حضر الباشا والقاضي واجتمع الناس ، وكسروا السد ،  
وجرى الماء في الخليج ، ولو أنه كان جريانا ضعيفا •

على أنه وإن كان قد اقضى بسلام أول احتكاك بين المشايخ والباشا ،  
فقد كان من الواضح أن عوامل السخط والتذمر قد أخذت تتجمع في أوساط  
المشايخ ، بسبب حرمانهم من اعفاءاتهم السابقة ، في مسموحهم ، وتهديد  
الباشا لهم بتجريدهم من حصصهم ، ثم ما اتضح لهم من فقدان كل نفوذ لهم  
لدى حكومته • مع اتخاذ الباشا لهم أدوات طيعة لتوزيع المغارم والسلف على  
الأهلين ، واستخدامهم في حمل هؤلاء على دفعها ؛ وارهاقهم هم أنفسهم  
بمطالبه المالية المتكررة ، بالصورة التي سبق بيانها عند الكلام عن أساليب  
محمد علي المالية •

واقسم المشايخ في حال سخطهم وتذمرهم ، وفي موقفهم من حكومة  
الباشا عموما الى فريق ، انتهز فرصة هذا التذمر للنفوز بمآربه الذاتية وتفعه  
الخاص على حساب الجماعة بالزلفى لدى الباشا والسعى في حق منافسيه على  
مكان الصدارة الذي أراد الاستئثار به لنفسه فحسب ؛ وفريق خيل اليه  
الوهم أنه قد آن الأوان لمناقشة الباشا الحساب ، ووقف مظالمه ، والحد من  
سلطان حكومته ، بفرض « المشورة عليه فرضا ، والزامه باتباع « النصيحة »  
الزاما ، واقترد يتزعم هذه المعارضة السيد عمر مكرم في الظروف التي سيأتي  
ذكرها ؛ ثم فريق ثالث ، كان يتألف من المشايخ من غير المتصدرين ، الذين  
وإن كانوا متذمرين وساخطين ، فقد آثروا الصمت وعدم الجهر بتذمرهم  
وسخطهم ، اللهم الا بين أصدقائهم وخاصتهم •

#### المعارضة الصامتة : عبد الرحمن الجبرتي

ويمثل فريق هذه المعارضة الصامتة ، الشيخ عبد الرحمن الجبرتي ،  
صاحب التاريخ المسمى : ( عجائب الآثار في التراجم والأخبار ) ، انحدر من  
سلالة اشتهر أفرادها بالعلم والفضل ، ونشأ في بيئة علمية وثقافية ، وكان أهله  
أصحاب ثراء وافر ، فخالط خيار القوم ، وتلقى الدروس عن أكابر الأشياء ،

ومارس شئون الحياة الدنيا ، وعرف الكثير عن أخبار قارئى العلم فى الأزهر الشريف ، وفى غيره من الجوامع ، وعن كبار البكوات الممالك وصغارهم ، والباشوات العثمانيين ، وأرباب الدولة عموما ، وقد حفزه على الاستفاضة من هذه المعرفة خصوصا ، اهتمامه بالتأريخ لهم ، وتسجيل الحوادث التى وقعت فى هذه البلاد ، سواء ما وصله خبره منها مما لم يحضره ، أو ما شاهده منها بنفسه ، وقد تحدث الشيخ عن الدافع له على تدوين هذه الحوادث ، والطريقة التى اتبعها فى تسجيلها ، مما يسهل معرفته بالرجوع الى ما كتبه عن ذلك فى ( تاريخه ) . وأغرم الشيخ بالتأريخ ، فقرأ كثيرا من كتبه ، واستخلص منه عظات وعبرا جمة ، وأفاده حسن اتبائه ودقة ملاحظته لما كان يجرى من وقائع فى عصره ، لتبويبها وتسجيلها فى تاريخه فى فهم ( التأريخ ) وأغراضه ومراميه كصورة صادقة للحوادث من جهة ، ووصف صحيح لطبائع الخلق وصفات الأفراد الذين اشتركوا فى هذه الحوادث ، فتحرى الدقة فى كل ما سجله منها ، وصار له رأى فى نشأة المجتمع الانسانى ، ووظائف الحكام ، وواجباتهم ، وراح على ضوء المبادئ التى أخذ بها فى أصول الحكم وأسبابه وغاياته ، ينقد أساليب الحكام ، ويعرض الآثار التى ترتبت على مسلكهم فى الحكم وسياسة شئون الرعية ، ولم يفته بيان موقف هذه الرعية من مختلف الأحداث التى شهدوها ، ورد الفعل الذى وقع بينهم نتيجة لها .

#### بيئته ونشأته :

وينسب أجداد الشيخ الى مسلم بن عقيل بن أبى طالب - رضى الله عنه - جده السابع ، والذى ينتهى علم الشيخ اليه ، هو زين الدين عبد الرحمن الجبرتى ، ارتحل من جبرت من بلاد زيلع بأرض الحبشة ، الى جدة ، ثم انتقل الى مكة التى جاور بها وحج مرارا ، ثم جاور بالمدينة المنورة سنتين « ولقى من لقى بالحرمين من الأسياف وتلقى عنهم » ثم رجع الى جدة « . وكان حضوره الى مصر من طريق القلزم فى أوائل القرن العاشر للهجرة ، والسادس عشر للميلاد . فجاور بالأزهر ، وتولى شيخا على رواق الجبرية . وخلفه على مشيخة الرواق ولده شمس الدين محمد ، وكان صالحا عالما

وصاحب كرامات ، أقرأ دروسا في الفقه والمعقول ، ثم خلفه على المشيخة بعد وفاته ، ابنه الشيخ نور الدين علي ، وقد نشأ هذا أيضا « على قدم أسلافه في ملازمة العلم والعمل ، وصار له شهرة وثروة » . تزوج زينب الجوينية ابنة القاضي عبد الرحيم الجويني ، وكان ذا ثراء ، وأنجب الشيخ نور الدين علي ، الشيخين : حسن جد والد صاحب ( عجائب الآثار ) ، وعبد الرحمن ، وقد توفي سنة تسع وثمانين وألف ( ١٦٧٨ ) . وأما حسن فقد عاش حتى سنة سبع وتسعين وألف ( ١٦٨٦ ) . « وكان لزينب الجوينية أماكن جارية في ملكها وققتها على ولدي زوجها المذكورين » .

وأخذ الشيخ حسن الجبرتي عن أشياخ عصره من أهل القرن الحادي عشر الهجري ، كالسبلي والأجهوري والزرقاني وسلطان المزاحي والشبراملسي والشهاب الشوبري ، وتفقه على الشيخ حسن الشرنبلالي الكبير ولازمه ملازمة كلية . وأعقب الشيخ حسن ، برهان الدين ابراهيم ، وكان هذا عند وفاة أبيه رضيعا ، فكفلته والدته الحاجة مريم بنت الشيخ محمد بن عمر المنزلي الأنصاري ، « فنشأ أيضا نشأ صالحا » ، تزوج ستيتة بنت عبد الوهاب أفندي الدلجي ، وبنى بها في ربيع أول سنة ثمان ومائة وألف ( أكتوبر ١٦٩٦ ) ، وأعقب نور الدين حسن الجبرتي والد الشيخ عبد الرحمن ، وقد توفي بعد ولادة ابنه بشهر واحد ، وذلك في سنة عشر ومائة وألف ( ١٦٩٨ ) .

وقامت بتربية نور الدين والدته بكفالة جدته أم أبيه ، الحاجة مريم ، ووصاية الشيخ محمد النشرتي شيخ الأزهر حينئذ ، « وقرروه في مشيخة الرواق كآسلافه ، والمتكلم عنه الوصي المذكور ، فتربى في حجورهم حتى ترعرع » ، وأخذ العلم عن أشياخ العصر ، كالشيخ حسن الشرنبلالي ابن الشرنبلالي الكبير ، والمشايخ السيد علي السيواسي الضرير ، وأحمد التونسي المعروف بالدقدوسي ، وعلى العقدي ، ومحمد بن عبد العزيز الزيادي والشهاب أحمد بن مصطفى الإسكندراني الشهير بالصباغ ، ومنصور المنوفي ومحمد السجيني الضرير ، وغيرهم وغيرهم من أئمة ذلك الزمان ، واشتغل بتجديد الخط وأتقن اللغتين الفارسية والتركية ، ثم اهتم بدراسة الرياضيات ، وبرع فيها ، تلقى « العلوم الرياضية والمعارف الحكيمية والفلسفة » على الشيخ



حسام الدين الهندي والشيخ محمد الغلاني الكشناوي « وحضر اليه طلاب من الأفرنج وقرأوا عليه علم الهندسة وذلك سنة تسع وخمسين ( ١٧٤٦ ) وأهدوا له من صنائعهم وآلاتهم أشياء نفيسة وذهبوا الى بلادهم ونشروا بها ذلك العلم من ذلك الوقت ، وأخرجوه من القوة الى الفعل « وأعجب بعلمه الوالي أحمد باشا المعروف بكور وزير ( ١٧٤٨ - ١٧٥٠ ) فكان يقول : « لو لم أغنم من مصر الا اجتماعي بهذا الأستاذ لكفاني » ؛ ومن نشاطه أنه عندما وقع الخلل في عام ١٧٥٨ في « الموازين والقبانين وجهل أمر وضعها ورسمها ( وظهر ) فيها الخطأ واختلفت مقادير الموزونات وترتب على ذلك ضياع الحقوق وتلاف الأموال ، وفسد على الصناعات تقليدهم الذي درجوا عليه فعند ذلك تحركت ( همته ) لتصحيح ذلك » ، وأحضر كبار القباينة والوزائين « وأطلعهم على سر الصنعة ومكوناتها » ، ووضع في ذلك كتابا سماه : ( العقد الثمين فيما يتعلق بالموازين ) .

وكان الشيخ نور الدين حسن على علمه وفضله متواضعا « لا يعرف التصنع في الأمور ، ولا دعوى علم ولا معرفة ولا مشيخة على التلاميذ والطلبة ، ولا يرضى التعظيم ولا تقبيل اليد ، وله منزلة عظيمة في قلوب الأكابر والأمراء والوزراء والأعيان ويسعون اليه ، ويذهب اليهم لبعض المقتضيات والشفاعات ويرسل اليهم فلا يردون شفاعته ولا يتوانون في حاجة يتكلم فيها ، وله عندهم محبة ومنزلة في قلوبهم زيادة عن نظرائه من الأشياخ لمعرفته بلسانهم ولغتهم واصطلاحهم ، استشاره في سنة ١١٨٦ هـ ( ١٧٧٢ ) الأمير على بك الدفتردار المعروف بكتخدا الجاويشية في أيهما الأفضل : تقليد الصحفية أو كتخدا الجاويشية ، فأشار عليه بالثانية ، فعمل برأيه .

وكانت للشيخ مكتبة يختلف اليها المشايخ والطلاب ويستعيرون منها ما يشاءون . أهداه السلطان مصطفى الثالث نفائس من ( خزائنه ، وكذلك أكابر الدولة الروم ومصر وباشة تونس والجزائر ، واجتمع لديه من كتب الأعاجم مثل الكلستان وديوان حافظ وشاه نامه ، وتواريخ العجم وكليلة ودمنة ويوسف زليخا وغير ذلك . ( وكذلك ) الآلات الفلكية من الكرات النحاس ( وغيرها ) من الآلات الارتقاعية والميالات ، وحلق الأرصاد

والأسطرلابات والأرباع والعدد الهندسية ، وأدوات غالب الصنائع مثل  
النجارين والخراطين والحدادين والسمكرية والمجلدين والنقاشين والصواغ ،  
وآلات الرسم والتقاسيم •

لازمه من المشايخ الذين توثقت أواصر الصداقة بينهم وبينه ، محمد  
ابن اسماعيل النفراوى ، ومحمد الصبان ، ومحمد عرفه الدسوقي ، ومحمد  
الأمير ، وعبد الرحمن العريشى ، ومحمد الفرماوى وغيرهم ، وتلقى عنه من  
أشياخ العصر محمد المصيلحى وحسن الجداوى وأحمد بن يونس ومحمد  
الخالدى الشافعى الشهير بابن الجوهري وغيرهم ، وهذا الى جانب من كان  
يعولهم من الأشياخ الناشئين والمهاجرين •

وعاش نور الدين حسن الجبرتى فى يسر ورخاء ، وقفت عليه جدته أماكن  
عدة ، منها الوكالة بالصناديق والحوانيت بجوارها وبالغورية ومرجوش ومنزل  
بجوار المدرسة الأقبغاوية ، « ومع اشتغاله بالعلم كان يعانى التجارة والبيع  
والشراء والمشاركة والمضاربة والمقايضة » ، وحدث أن تزوجت جدته بعد وفاة  
جده « الأمير على أغا ، باش اختيار متفرقة ، المعروف بالطورى (وله) حكم قلاع  
الطور والسويس والمويلح ، وكانت اذ ذاك عامرة وبها المرابطون ، ويصرف  
عليهم العلوفات والاحتياجات » ، وبنى الشيخ نور الدين بأبنته • ولما مات  
صهره فى عام ١١٣٧ هـ ( ١٧٢٥ ) تقلد أعماله وحل فى وظيفته « مع كونه فى  
عداد العلماء » • ولبث بها فترة من الزمن ، ولكنه لم يلبث أن تكدر خاطره  
عندما أرسل خادما له يسمى سليمان الحصافى ( جريجيا ) على قلعة المويلح ،  
فقتلوه هناك ، « فتكدر لذلك ، وترك هذا الأمر ، وأعرض عنه وأقبل على  
شأنه ، من الاشتغال » وماتت زوجة بنت الأمير على أغا فى حياة أبيها ، فتزوج  
بنت رمضان جلبى بن يوسف المعروف بالخشاب ، « وهم بيت مجد وثروة  
بيولاى ولهم أملاك وعقارات وأوقاف ، ومن ذلك وكالة لكتان ، وربع  
وحوانيت تجاه جامع الزردكاش ، وبيت كبير بساحل النيل ، وآخر تجاه جامع  
مرزه جريجى ، وتوفى رمضان هذا فى سنة تسع وثلاثين ومائة وألف ( ١٧٢٧ ) ،  
واستمرت ابنته فى عصمة الشيخ نور الدين محمد حتى ماتت فى المحرم سنة  
اثنين وثمانين ومائة وألف ( مايو ١٧٦٨ ) وعمرها ستون سنة ، « وكانت

من الصالحات الخيرات المصونات ، وحجت صحبته في سنة احدى وخسين ( ١٧٣٩ ) وكانت به بارة وله مطبعة ، واقتنى الممالك والعبيد والجواري البيض والحبوش والسود . وأنجب من الأولاد نيفا وأربعين ولدا ذكورا واناثا ماتوا كلهم دون البلوغ ، ولم يعش له من الأولاد سوى عبد الرحمن الجبرتي . وكانت وفاة الشيخ نور الدين بعد مرضه بالهيفة الصفراوية ، في غرة صفر سنة ثمان وثمانين ومائة وألف ( ١٣ ابريل ١٧٧٤ ) .

تلك اذا كانت البيئة التي نشأ فيها عبد الرحمن الجبرتي . وهي بيئة علم ودين وأدب وثقافة ؛ ويعيش أهله في ثراء ، ولوالده جاه وتقوذ كبيران .

وقد ولد الشيخ عبد الرحمن في خريف سنة سبع وستين ومائة وألف ( ١٧٥٤ ) ، ووالدته احدى السراي ، وكان الابن الثاني لوالده في هذا العام ، ثم لم يلبث أخوه أن لحق بسائر أولاد الشيخ نور الدين المتوفين ، وكان ذلك سنة ١١٧٩ هـ ، ١٧٦٦ م . وأما عبد الرحمن فقد درس في بعض الكتاتيب بحى الأزهر ، ثم في مدرسة السنانية بخطة الصنادقية ، ثم التحق برواق الشوام لتلقيه مذهب الحنفية على يد الشيخ عبد الرحمن العريشى ( ١٧٦٣ ) ولكن والده لم يلبث أن زوجه بعد خمس سنوات عام ١١٨٢ هـ ، ١٧٦٨ م ، فقطع المجاورة ولكنه لم ينقطع عن الأزهر . أخذ عن والده العلوم الرياضية والحكمة والفلكية ، وانتفع بما كان يقصه عليه من أخبار الأشياء ، والعلماء والحكام ، وقد شاركه في هذه الدروس وهو ناشئ ، الشيخ أحمد الطهطاوى وتوثقت عرا الصداقة بين الطهطاوى وعبد الرحمن الجبرتي من ذلك انحين ؛ وكان أكبر أساتذته الأثرين عنده ، أبو الفيض محمد مرتضى الزبيدي - وقد سبق الحديث عنه - ثم عبد ربه العزيز المعروف بابن الست ، وكان من أصدقائه أشياخ عرفوا بالعلم والصلاح وصناعة الأدب ، كالشيخ أحمد يوسف الشنواني والشيخ يوسف الديار بكرلى والسيد على العلوى ، والسيد اسماعيل ( وهبى ) الخشاب ، وعلى عبد الله درويش الرومى والشيخ حسن العطار وغيرهم . وبرع عبد الرحمن في علم الفلك والعلوم الرياضية ؛ وقد ثابر على حضور اللقاء الدروس في الأزهر وفي بيته في الفلك والهندسة والحساب والفقه ، ولم تصرفه مشاغله الدنيوية عن العلم ، عندما انتقل اليه الإشراف



على ادارة الأملاك التى ورثها عن والده ، والأوقاف التى كانت للأسرة فى القاهرة ، ومصر القديمة وبولاق وادكو ، وفى غير ذلك من الجهات •

وكان بعد وفاة والده الشيخ نور الدين حسن الجبرتنى أن قام عبد الرحمن فى الأيام الأولى من عام تسع وثمانين ومائة وألف ( ١٧٧٥ ) برحلة الى الوجه البحرى ، فزار كهر الزيات وطنطا ، حيث حضر المولد الأحمدي بها فى هذا العام ، وعقد أواصر الصداقة هناك مع الشيخ أحمد السماليجى الشافعى ، الذى ظل يزوره بعد ذلك ويتردد عليه بمنزله فى القاهرة ؛ ثم فوة ورشيد حيث زار الشيخ أحمد على الخضرى ، وشهد مؤلفين لوالده ، ثم ادكو وبها أوقاف الجبرتية ؛ ولا يبعد أن يكون قد زار أيار كذلك حيث للأسرة بها أرض ومزارع ، وزار عبد الرحمن فى السنة نفسها دمياط والمنصورة ، ومن المتفق عليه أنه حج الى مكة وزار الصعيد ؛ وهناك من يرجح أنه زار أبا قير والاسكندرية « حيث اجتمع بالشيخ المسيرى المالكى ، عالم الاسكندرية وشيخها الأكبر لذلك العهد » •

وفى سنة احدى وتسعين ومائة وألف ( ١٧٧٧ ) عمر عبد الرحمن داره التى بالصنادقية ، وقد « ألف الشيخ مصطفى بن أحمد المعروف بالصاوى ) أبياتا وقاربخا رقت بطراز مجلس العقد الداخلى » تبدأ بقوله :  
خليلى هذا الروض فاحت زهوره      ولاح على الأكوان حقا ظهوره  
وتنتهى بقوله :

ودام به سعاد السعود مؤرخا      حمى العز بالمولى الجبرتنى نوره  
وفى أواخر سنة خمس وتسعين ومائة وألف ( ١٧٨١ ) تزوج الشيخ ربية صديقه على عبد الله درويش الرومى « برغبة منه » ، وما أن حصلت « النسابة والمصاهرة ( حتى حوله ) بعياله ( الى منزله ) لتعب الوقت وتعطيل أسباب المعاش » •

#### تصنيف « عجائب الآثار » :

وكان فى شهر مارس ١٧٨٨ ، أن فاتحه أستاذه الشيخ مرتضى الزبيدى فى معاوته على اتمام ترجمة لأعلام القرن الثانى عشر الهجرى من مصريين

وحجازيين ، وكان الذى طلب من الشيخ مرتضى ذلك ، مفتى دمشق ، أبو المودة محمد خليل المرادى الحسينى ، فكان ذلك مبعث ( عجائب الآثار ) ؛ وقد انكب عبد الرحمن على عمله بكل همة ، فسود أوراقا فى حوادث آخر القرن الثانى عشر وما يليه وأوائل الثالث عشر الهجرى ، قال انه جمع « فيها بعض الوقائع اجمالية ، وأخرى محققة تفصيلية ، وغالبها محن أدركناها ، وأمور شاهدناها » ؛ وقد رجع الشيخ فى تقصى هذه الوقائع الى كل ما عثر عليه من مؤلفات ومصنفات ، ولو أن هذه كانت قليلة ، فانه وان كان قد دون أسماء مشهورى ( المؤرخين ) وتصانيفهم ، كالطبرى وابن الأثير وابن الجوزى وابن خلكان ، والمسعودى ، والذهبى ، والسمعانى ، وابن حجر العسقلانى ، والصفدى والسيوطى وابن عساكر ، والياضى ، وأبى نعيم ، والمقرئى ، والعينى وقد قال الشيخ عن تاريخه انه « فى أربعين مجلدا ، رأيت منه بعض مجلدات بخطه وهى ضخمة فى قالب الكامل » ، والسخاوى ، وابن دقاق ، وابن خلدون وهو « فى ثمان مجلدات ضخام ومقدمته مجلد على حدته ، من أطلع عليها رأى بحرا متلاطنا بالعلوم ، مشحونا بنفائس جواهر المنطوق والمفهوم » - تقول ان الشيخ الجبرتى وان كان قد ذكر كل هؤلاء المؤرخين ودون أسماء كتبهم ، فقد استدرك قائلا : « وهذه صارت أسماء من غير مسميات . فانا لم نر من ذلك كله الا بعض أجزاء مدشته بقيت فى بعض خزائن كتب الأوقاف بالمدارس ، مما تداولته أيدي الصحافين ، وباعها القومة والمباشرون ، ونقلت الى بلاد المغرب والسودان ، ثم ذهبت بقايا البقايا فى الفتن والحروب . وأخذ الفرنسيين ما وجدوه الى بلادهم » .

ولما عزم الشيخ على جمع ما كان « سوده » لكتابة تاريخه ، أراد أن يوصله « بشئ قبله فلم ( يجد ) بعد البحث والتفتيش الا بعض كراريس سودها بعض العامة من الأجناد ركيلة التركيب ، مختلفة التهذيب والترتيب ، وقد اعترأها النقص من مواضع فى خلال بعض الوقائع . ( وكان ظفر ) بتاريخ من تلك الفروع ، لكنه على نسق فى الجملة مطبوع ، لشخص يقال له أحمد جبلى بن عبد الغنى ، مبتدئا فيه من وقت تملك بنى عثمان للديار المصرية ، وينتهى كغيره مما ( ذكره ) الى خمسين ومائة وألف هجرية ،

( ١٧٣٧ ) • ثم ان ذلك الكتاب استعاره بعض الأصحاب ، وزلت به القدم ، ووقع في صندوق العدم ، ومن ذلك الوقت الى وقتنا هذا لم يتقيد أحد بتقييد ، ولم يسطر في هذا الشأن شيئاً يفيد ، ( فرجع الجبرتي ) الى النقل من أفواه الشيخة المسنين ، وصكوك دفاتر الكتبة والمباشرين ، وما انتقش على أحجار ترب المقبورين ، وذلك من أول القرن الى السبعين • وما بعدها الى التسعين أمور شاهدناها ثم نسيناها وتذكرناها • ومنها الى وقتنا أمور تعقلناها وقيدناها وطرناها الى أن تم ما قصدنا بأي وجه كان ، وانتظم ما أردنا استطراده من وقتنا الى ذلك الأوان » وقد عاونه اسماعيل الخشاب في الوقوف على الصكوك والحجج وما اليها من الوثائق المودعة بدار المحكمة الكبيرة وكان « قد تنزل لحرفة الشهادة ( بها ) لضرورة التكسب في المعاش » ، ثم لم يلبث الفرنسيون أن عينوه ( أي الخشاب ) في « كتابة التاريخ لحوادث الديوان » الذي رتبوه « لقضايا المسلمين » •

ويعزو الشيخ عبد الرحمن الفضل في جمع هذا التاريخ الى مفتي دمشق السالف الذكر ، فيقول : انه « السبب الأعظم الداعي لجمع هذا التاريخ على هذا النسق • فانه كان راسل شيخنا السيد محمد مرتضى ، والتمس منه نحو ذلك ( أي جمع تراجم أهل بلاده وأخبار أعيان أهل القرن الثاني عشر الهجري ) ، فأجابه لطلبته » وشرع السيد مرتضى في جمع المطلوب بمعونة عبد الرحمن « ولم يذكر السبب الحامل على ذلك » • ويذكر الجبرتي أنه ذهب يوماً بما تيسر جمعه الى السيد مرتضى « وعنده بعض الشاميين ، ( فأطلعه ) عليه ، فسر بذلك كثيراً ، ( وطارحه ، وطارحه الجبرتي ) في نحو ذلك بمسمع من المجلس » •

ولكنه حدث بعد هذه المقابلة بوقت قليل أن توفي السيد مرتضى ( في ابريل ١٧٩١ ) ، « فتوسى هذا الأمر شهوراً » ووصل نعي السيد مرتضى الى مفتي دمشق ، أبي المودة ، فبعث بكتاب الى عبد الرحمن وقرنه بهدية على يد ( السيد محمد التاجر القبايبي ) « تستلعي تحصيل ما جمعه ( الشيخ مرتضى ) من أوراقه وضم ما جمعه ( عبد الرحمن ) وما تيسر ضمه



أيضا وارساله » ، وقد بلغ أبا المودة من الشيخ مرتضى نفسه أن عبد الرحمن الجبرتي قد أعانه « على ذلك » .

فشط عبد الرحمن في فحص أوراق الشيخ مرتضى ، وكان قد استطاع الظفر بها ، وشراءها من تركته بعد وفاته ، وهي في عشرة كراريس . رتبها الشيخ مرتضى « على حروف التهجي وسماه المعجم المختص » ذكر فيه شيوخه ومن أخذ عنه أو ساجله أو جالسوه من رفيق وصاحب وصالح . وقال : أو من المشاهير ، وقد أذكر فيه من أحبنى في الله وأحبته أو استفدت منه شيئا أو أنشدني شيئا أو كاتبني أو كاتبته أو بلوت منه معروفا وكرما ، الى آخر ما قال » . الا أن الكراريس المذكورة لم تكمل ، « وتركت في الحروف يياضات كثيرة ، وغالب ما فيها — كما وجدهم عبد الرحمن — آفاقيون من أهل المغرب والروم والشام والحجاز بل والسودان ، والذين ليس لهم شهرة ولا كثير بضاعة من الأحياء والأموات ، وأهل من يستحق أن يترجم من كبار العلماء والأعظم ونحوهم » .

ويستطرد الجبرتي فيقول : انه لما رأى ذلك ، وعلم الباعث على جمع هذه التراجم ، وتحققت لديه « رغبة الطالب لذلك » أي أبي المودة السيد خليل مفتي دمشق ، بادر بجمع ما كان سوده ، وزاد فيه ، « وهي تراجم فقط دون الأخبار » . وبينما هو مشغل بذلك ، جاءه نعي أبي المودة نفسه ، الذي توفي في حلب في أواخر صفر سنة ست ومائتين وألف ( أكتوبر ١٧٩١ ) ، « ففترت الهمة وطرحت تلك الأوراق في زوايا الاهمال مدة طويلة حتى كادت تتناثر وتضيع » .

ولكن الجبرتي وان كان قد طرح هذه الأوراق الخاصة بالتراجم دون الأخبار في زوايا الاهمال ، فقد حرص من جهة أخرى على تدوين الوقائع وبخاصة ما استجد منها بعد هذا التاريخ على أيام الاحتلال الفرنسي ؛ وكان يسجل كل واقعة بذاتها في جزاة مستقلة أو « طيارة » — كما يسميها — ؛ والدليل على ذلك أنه استطاع عند خروج الفرنسيين أن يضع كتابه الأول ، وبأكورة اتساجه : ( مظهر التقديس بذهاب دولة الفرنسيين ) لاهدائه الى

يوسف ضيا باشا ، بمناسبة استرجاع الدولة لهذه البلاد ، واقتاذاها من المحتلين . وقد انتهى هذا التاريخ عند آخر شعبان ١٢١٦ ، ( ٤ يناير ١٨٠٢ ) ؛ وأثبتته في ( عجائب الآثار ) عند تدوينه بعد أن حذف مقدمته ، وفصولا كان قد كتبها صديقه الشيخ حسن العطار . وثمة دليل آخر على تسجيله الوقائع ابتداء من سنة مائتين وألف ( ١٧٨٦ ) ، أنه استبدل بمرده الاجمالي للحوادث في الأعوام السابقة ، والاهتمام أكثر الاهتمام بذكر الوفيات ، اثبات الوقائع مفصلة بتدقيق يتناول أوقاتها في صبح أيامها وظهرها وعصرها ومغربها ومساؤها ؛ ثم انه لم يعد يعتذر عن عجزه عن تحرى تواريخ وفاة من ترجم لهم ؛ كما كان يفعل خصوصا في الفترة السابقة على عام ١٧٨٦ .

ولم يبدأ عبد الرحمن كتابة تاريخه ( عجائب الآثار ) في النسق الذي ظهر فيه الا بعد فترة طويلة من الزمن ، وذلك - عندما « حصل عندي باعث من نفسى على ( جمع الأوراق التى طرحت فى زوايا الاهمال مدة طويلة ) مع ضم الوقائع والحوادث والمتجددات على هذا النسق » وكان عندئذ - كما سبقت الاشارة اليه - أن راح ينقب فى خزائن الكتب ، ويطوف بالمقابر لقراءة أحجار ترب المقبورين ، ويجد الذهن فى استذكار ما كان سمعه من والده ، ويسأل الأشياخ والمصريين ، ويطلب معاونة اسماعيل الخشاب ، فى مراجعة الحجج والصكوك بالمحكمة ، الى غير ذلك من الوسائل التى لجأ اليها لاستيفاء معلوماته عن الموضوعات والحوادث السابقة التى أراد أن يصل تاريخه بها .

ولم يزعم الجبرتنى أن ما سجله فى تاريخه عن هذه الحوادث السابقة أو اللاحقة عن الصدق والحقيقة ، وبمناى عن كل مطعن وتجريح ، فهو ما يفتأ يقول : ان ما ذكره عن وقائع القرن الثانى عشر ، وتراجم أعلامه ، انما هو « على مسيل الاجمال بحسب الامكان ، فانى لم أعثر على شىء من تراجم المتقدمين من أهل هذا القرن ، ولم أجد شيئا مدونا فى ذلك الا ما حصلته من وفياتهم فقط ، وما وعيته فى ذهنى ، واستنبطته من بعض أسانيدهم واجازات أشياخهم ، على حسب الطاقة » . وأن ما جمعه كان « بحسب التيسير أن التفصيل متعذر ، وجمع الشوارد فى الظلام متعسر ، وذلك بحسب الامكان ،

وما وعاه الفكر والذهن خوان » • ثم يقول في ختام سنة خمس وعشرين ومائتين وألف ( ١٨١٠ ) : « وانقضت السنة بحوادثها التي قصصنا بعضها اذ لا يمكن استيفائها للتباعد عن مباشرة الأمور وعدم تحققها على الصحة ، وتحريف النقلة وزيادتهم وتقصهم في الرواية فلا أكتب حادثة حتى أتتحقق صحتها بالتواتر والاشتهار ، وغالبها من الأمور الكلية التي لا قبل الكثير من التحريف ، وربما أخرجت قيد حادثة حتى أثبتها ، ويحدث غيرها ، وأنساها ، فأكتبها في طيارة حتى أقيدها في محلها ، ان شاء الله تعالى عند تهذيب هذه الكتابة ، وكل ذلك من تشوش البال ، وتكدر الحال ، وهم العيال ، وكثرة الاشتغال ، وضعف البدن ، وضيق العطن » •

ومع ذلك فقد دل الاستقراء على أن الوقائع التي سجلها الجبرتي بنفسه وبخاصة عن عهدي الحملة الفرنسية ومحمد علي ، ويشغل هذان العهدان الجزأين الثالث والرابع من تاريخه الذي يقف عند آخر ذي الحجة ١٢٣٦ ، ٢٧ سبتمبر ١٨٢١ ، صحيحة في جوهرها وتفصيلها ، ومتفقة مع ما ذكره عنها غيره من المعاصرين الأجانب ، ووجه الاختلاف بين ما دونه الشيخ وهؤلاء المعاصرون أنفسهم ، وبين ما أظهره البحث الحديث ، أن مرد ما قد يلاحظ من نقص في سرد بعض الوقائع ، أو في استيفاء تفسيراتها انما هو الى عجز الشيخ وغيره من الكتاب الأجانب المعاصرين عن معرفة «خفايا» الأمور ، و « أسرار » السياسة ، التي كانت من شأن الحكام والمسؤولين وحدهم فحسب ، والتي لا سبيل لمعرفة وإدراكها الا بالرجوع الى التقارير والوثائق الحكومية ، مما لم يكن في متناول الشيخ أو متناولهم • أضف الى هذا أن الجبرتي لم يكن - كما قال هو نفسه - من المقرين من أصحاب الحكم والسلطان أيام محمد علي ، فاستمد المعلومات التي دونها عن عهده من أصدقائه وأخوانه والمشايخ ، أو من المتصلين بالبكوات الممالك ، وقد كان هو نفسه على صلة بكثيرين منهم ، أو اعتمد على مشاهداته الخاصة ، أو صار يقيد الأخبار التي قدر لها الذيوع والانتشار ، وذلك بعد التدقيق في التحري عن مبلغ صحتها • وتفسير هذه الحقيقة خلو ( عجائب الآثار ) من



المسائل الخاصة بصلات محمد على السياسية بالدول الأجنبية الا النذر اليسير منها .

### التفكير السياسى عند الجبرتى :

ولقد كان من شأن الثقافة التى تتقف بها الشيخ عبد الرحمن على يد والده ، ثم جناها من اشتغاله بالتاريخ ، منذ أن توفر على التنقيب عن تراجم الأعيان الذين أراد الترجمة لهم ، وجمع شوارد الحوادث التى أراد تنسيقها وتسجيلها فى ( مظهر التقديس ) أولا ، ثم فى ( عجائب الآثار ) ثانيا ، الى جانب الخبرة والتجربة اللتين كسبهما من حياته العامة والخاصة - وقد كان الشيخ أحد أعضاء الديوان الذى أنشأه الجنرال منو ، كما كان صديقا لعديد من البكوات ، وأتاح له فضله كأحد نوابغ العلماء فى عصره ، وجاهه كأحد سراته ، أن يعرف أو يصادق أكثر الأشياء - تقول انه كان من شأن ذلك كله أن صارت للشيخ فكرة واضحة محددة فى أصول الدولة والسياسة شكلت موقفه من الحوادث التى شهدها ، وتأثرت بها الأحكام التى أصدرها على المسئولين فى عهده ، سواء كان هؤلاء من المشايخ - وقد اعتبرهم فى عداد أصحاب المسئولية - أم من البكوات المماليك ، أم من الحكام الفرنسيين ، أم من الباشوات العثمانيين ، وعلى رأس هؤلاء الآخرين محمد على .

ولقد تأثر الجبرتى فى تفكيره أكثر ما تأثر - على ما يبدو - بأراء ابن خلدون ، وهو الذى أعجب الشيخ بتاريخه ومقدمته ، وسماه « العلامة ابن خلدون » ، وقال ان تاريخه « فى ثمان مجلدات ضخام ومقدمته مجلد على حدته ، من أطلع عليها رأى بحرا متلاظما بالعلوم ، مشحونا بنقائس جواهر المنطوق والمفهوم » . ولم يختص الشيخ أى تصنيف آخر من الكتب والتواريخ التى ذكرها بمثل ما وصف به مقدمة ابن خلدون ، لكتاب ( العبر وديوان المبتدأ والخبر ، فى أيام العرب والعجم والبربر ، ومن عاصرهم من ذوى السلطان الأكبر ) .

ومع ذلك فلا يجب الاعتقاد بأن الشيخ لم يتأثر بغير ابن خلدون من

أصحاب التواريخ والتصنيفات التي ذكرها ، أو بالآراء الذائعة المعروفة في أوساط علماء هذا العصر عن الخلافة والامامة وما الى ذلك من الأنظمة المتصلة بأصول الحكم والسياسة ، والتي دان بها وأوضحها قادة الفكر والرأى من الفقهاء والمؤرخين العرب . بل ان تجارب الشيخ المستمدة من واقع الحياة ، وما تخلف عنها من انطباعات في نفسه ، كان ذا أثر في تكييف وجهات النظر التي أخذ بها ، وبناء الرأى الذي صار له في كل هذه المسائل . على أن ثمة حقيقة أخيرة ، هي أن العبر والعظات التي استخلصها الشيخ من تجاربه ومن الحوادث التي وقف عليها بالبحث والتنقيب أو شاهدها بنفسه ، كانت مبنية على تلك القيم والمثل التقليدية الذائعة في الأوساط العلمية والفقهية في عصره ، فكان الجديد في تسييق فكرته السياسية ، نتيجة لهذا المزج كله ، أن جعل ( العلم والعدل ) بالمعنى المتفق عليه عند علماء التفسير قوام المجتمع البشرى وأساس الحكم الصالح والسياسة الرشيدة ، وأن اتخذ من مقياس ( العلم والعدل ) أداة لتقسيم المجتمع الى طبقات ، ترتفع بعضها فوق بعض درجات .

ولما كان السبيل المتعارف عليه بين المتصدين لتفسير الظواهر الاجتماعية والسياسية في ( العمران البشرى ) ، لاستخلاص العبر والعظات منها ، توطئة لبسط الرأى في أصول الحكم وسياسة الدولة ، وتعزيزا له ، هو الوقوف على تاريخ البشر منذ خلق العالم ، فقد عنى الجبرتي — كما فعل الذين سبقوه — بتعريف التاريخ وبيان الغرض من تسجيله ودراسته ، وذكر منافعه ، ولم يأت الشيخ بجديد ، بل يبدو أن مقالته في هذا الشأن لا تعدو كونها تلخيصا موجزا لما قاله ابن خلدون نفسه .

وقد عرف الجبرتي التاريخ بأنه : « علم يبحث فيه عن معرفة أحوال الطوائف وبلدانهم ورسومهم وعاداتهم وصنائعهم وأنسابهم ووفياتهم ، وموضوعه أحوال الأشخاص الماضية من الأنبياء والأولياء والعلماء والحكام والشعراء والملوك والسلاطين وغيرهم . والغرض منه الوقوف على الأحوال الماضية من حيث هي وكيف كانت . وفائدته العبرة بتلك الأحوال والتنصح بها وحصول ملكة التجارب بالوقوف على تقلبات الزمن ، ليتحرز العاقل عن مثل

أحوال الهالكين من الأمم المذكورة السالفين ، ويستجلب خيار أفعالهم ، ويجتنب سوء أقوالهم ، ويزهّد في الفاني ، ويجتهد في طلب الباقي » . وهو علم شريف « فيه العظة والاعتبار ، وبه يقيس العاقل نفسه على من مضى من أمثاله في هذه الدار ... ولم تزل الأمم الماضية من حين أوجد الله هذا النوع الانساني تعتني بتدوينه سلفا عن سلف وخلفا من بعد خلف » . وفن التاريخ « علم يندرج فيه علوم كثيرة ، لولاه ما ثبتت أصولها ، ولا تشعبت فروعها » ثم يقول : انه « ما ألف في فن من الفنون مثل ما ألف في التواريخ وذلك لانجذاب الطبع اليها ، والتطلع على الأمور المغييات ، ولكثرة رغبة السلاطين لزيادة اعتناقهم بحب التطلع على سير من تقدمهم من الملوك ، مع ما لهم من الأحوال والسياسات وغير ذلك » . وقد أثبت الشيخ قائمة طويلة بالكتب المصنفة في التاريخ . وأما نظرة الجبرتي في نشأة المجتمع الانساني وأصول الحكم ، وشروطه ، فقد أوجزها في قوله : « اعلم أن الله تعالى لما خلق الأرض ودحاها ، وأخرج منها ماءها ومرعاها ، وبث فيها كل دابة وقد راقبها ، وأحوج بعض الناس الى بعض في ترتيب معاشهم ومآكلهم وتحصيل ملابسهم ومساكنهم ، لأنهم ليسوا كسائر الحيوانات التي تحصل ما تحتاج اليه بغير صنعة . فان الله تعالى خلق الانسان ضعيفا ، لا يستقل وحده بأمر معاشه لاحتياجه الى غذاء ومسكن ولباس وسلاح ؛ فجعلهم الله تعالى يتعاقدون ويتعاونون في تحصيلها وترتيبها ، بأن يزرع هذا لذاك ، ويخبز ذاك لهذا ، وعلى هذا القياس تتم سائر أمورهم ومصالحهم . وركز في نفوسهم الظلم والعدل .

« ثم مست الحاجة بينهم الى سائس عادل وملك عالم يضع بينهم ميزانا للعدالة ، وقانونا للسياسة ، توزن به حركاتهم وسكناتهم ، وترجع اليه طاعتهم ومعاملاتهم . فأنزل الله كتابه بالحق ، وميزانه بالعدل . كما قال تعالى : الله الذي أنزل الكتاب بالحق والميزان » .

وواضح أن الجبرتي في تفسير نشأة المجتمع الانساني ، قد ذهب مذهب من سبقوه من مفكرى العرب اجمالا ، من حيث اعتبار ( الحرية ) المطلقة قوام الحياة البدائية ، يتمتع بها فرد ، فلا يحدها سوى الحرص على سلامة



الفرد نفسه ، اذ يفضى عدم الحد منها الى هلاكه ؛ ويتم هذا التقليد بداهة وطبيعيا ؛ ودون حاجة الى ( عقد ) ، وذلك بالاضافة الى أن هذا الحد نفسه من حرية الأفراد ( قانون ) للسياسة وميزان للعدالة ، ويترتب على هذه الحالة حصول الاجتماع للبشر ، ثم يرتبط بوجود هذا الاجتماع ، ظهور ( وازع ) يدفع بعضهم عن بعض . ومما تجدر ملاحظته أن الجبرتي كان متفقا في هذا كله مع ابن خلدون ، ولكنه لم يلبث أن خالفه في اعتبار أن لا مناص من أن يكون الحكم في يد ذلك الملك العالم والسائس العادل بشرع مفروض من عند الله ، بينما يرى ابن خلدون أن « الوجود وحياة البشر قد تتم من دون ذلك ، بما يفرضه الحاكم لنفسه أو بالعصية التي يقتدر بها على قهرهم وحملهم على جادته » . وجلى أن الشيخ لو سلم بهذا القول ، لانهدم أحد الأركان التي بنى عليها تقده اللاذع لحكومة محمد علي ، الذي وان أنابه ( الملك ) أو السلطان في حكم هذه البلاد ، فقد ملك لنفسه باشوية ، فرض حكمه عليها بعصيته ، واقتدر بها - في نظر الشيخ - على قهر أهل البلاد وحملهم على جادته .

ويستبين مما عمد اليه الجبرتي من تمييز صفات معينة دون سائر الصفات المشترطة في الخلافة والامامة ، وبالتالي - في نظره - لصاحب الحكم الذي ينوب عن الخليفة صفات اهتم بها اهتماما خاصا ، أراد أن يتخذها معايير يقيس عليها سلوك المسئولين عن الحكم في وقته - من ايثاره صفتي العلم والعدل على سواهما . ثم انه عند تفسيره لهاتين الصفتين ، تمسك بفكرته القائلة بأن الملك ( أو الحاكم ) العالم والسائس العادل ، انما هو مستخلف على الأرض من عند الله تعالى ، وبشرع مفروض من عنده . وقد اقترب الشيخ في فكرته هذه من المذهب القائل بحق الملوك الالهى أو المقدس في الحكم ؛ وهي نظرية قد يدعو الأخذ بها الى التسليم بالحكم المطلق ، الذي لا يلزم صاحب الحكم باتباع مشورة الغير أو يطلبها منهم ويوجب على الرعية طاعته طاعة تامة . ولكنه كان واضحا من ناحية أخرى ، أن الشيخ بتفسيره ( للعلم والعدل ) كان يهدف الى بيان وجوب عزل من يتجرد منهما ؛ ولو أنه لم يفصح عن ذلك افصاحا . فقد قال ابن خلدون عند ذكر الشروط المطلوبة في

الخلافة والامامة أو في « الملك » والحاكم ما نصه : « فأما اشتراط العلم فظاهر لأنه إنما يكون منفذا لأحكام الله تعالى إذا كان عالما بها ؛ وما لم يعلمها لا يصح تقديمه لها . ولا يكفي من العلم إلا أن يكون مجتهدا ، لأن التقليد نقص ، والامامة تستدعي الكمال في الأوصاف والأحوال . وأما العدالة فلأنه منصب ديني ينظر في سائر المناصب التي هي شرط فيها ، فكان أولى باشتراطها فيه » . وقد عمل بهذا الرأي وطبق هذا المبدأ تطبيقا عمليا ، من وجهة نظر الشيخ وسائر المشايخ في وقته عند تنحية خورشيد باشا عن الحكم والمناذاة بولاية محمد علي في مايو ١٨٠٥ . فضلا عن أن الأساس الذي ارتكزت عليه مطالبة المشايخ ببقاء محمد علي في الباشوية أثناء أزمة النقل الى سالونيك في العام التالي ، كان تحليه « بالعلم والعدل » ، الأمر الذي زاد من حق الجبرتي على الباشا وعلى المشايخ المتصدرين معا ، لأن محمدا عليا لم يكن في اعتباره عالما ولا عادلا .

قال الشيخ : ان علماء التفسير ذكروا أن « المراد بالكتاب والميزان ، العلم والعدل ، وكانت مباشرة هذا الأمر من الله بنفسه ، من غير واسطة وسبب ، على خلاف ترتيب المملكة وقانون الحكمة » ؛ ونشأ الاجتماع الانساني ، والعمران البشري ؛ « فاستخلف فيها من الآدميين خلائف ، ووضع في قلوبهم العلم والعدل ، ليحكموا بهما بين الناس ، حتى يصدر تديريهم عن دين مشروع ، وتجتمع كلمتهم على رأي متبوع ، ولوتنازعوا في وضع الشريعة لتفسد نظامهم ، واختل معاشهم . فمعنى الخلافة أن ينوب أحد مناب آخر في التصرف واقفا على حدود أوامره ونواهيه .

« وأما معنى العدالة فهي خلق في النفس أو صفة في الذات تقتضي المساواة لأنها أكمل الفضائل لشمول أثرها وعموم منفعتها كل شيء . وإنما يسمى الانسان عادلا لما وهبه الله قسطا من عدله ، وجعله سببا وواسطة لا يصل فيض فضله ؛ واستخلفه في أرضه بهذه الصفة ، حتى يحكم بين الناس بالحق والعدل . كما قال تعالى : ياداد انا جعلناك خليفة في الأرض فاحكم بين الناس بالحق .

« وخلائف الله هم القائمون بالقسط والعدالة في طريق الاستقامة ، ومن

يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه . والعدالة تابعة للعلم بأوساط الأمور المعبر عنها في الشريعة بالصراط المستقيم ؛ وقوله تعالى : ان ربي على صراط مستقيم ، اشارة الى أن العدالة الحقيقية ليست الا لله تعالى ، فهو العادل الحقيقي الذي لا يغرب عنه مثقال ذرة في الأرض ولا في السماء ، ووضع كل شيء على مقتضى علمه الكامل وعدله الشامل . وقوله صلى الله عليه وسلم : بالعدل قامت السموات والأرض . اشارة الى عدل الله تعالى الذي جعل لكل شيء قدرا ، لو فرض زائدا عليه أو ناقصا عنه ، لم يتنظم الوجود على هذا النظام بهذا التمام والكمال .

وانبرى الشيخ بعد أن أوضح معنى العلم والعدل ، يقسم العدول في المجتمع طبقات « رفع الله بعضهم فوق بعض درجات كما قال تعالى : وهو الذي جعلكم خلائف الأرض ورفع بعضكم فوق بعض درجات » . فبنى هذا التقسيم على درجة توفر العلم والعدالة حسبما ذهب اليه . واستتبع اتخاذ العلم والعدل معيارا لوزن قيم الأفراد في المجتمع ، تقسيم هذا المجتمع نفسه الى طبقات ، رفع الله بعضها فوق بعض درجات ، والذي تجب ملاحظته أن الشيخ استطاع بفضل هذا التقسيم الطبقي الذي أوجده ارضاء الطبقة التي ينتمي هو اليها ، وأن يعلو بها على طبقة الملوك وولاة الأمور ، ومرد ذلك الى ما لقنه اياه والده عن فضائل أهل العلم ، وعن السطوة والنفوذ اللذين كانا اشتهروا بالصلاح والتقوى منهم في الزمن الغابر ، وعلى أيام سلطان البكوات المماليك ؛ والى أن الجبرتي نشأ في بيت علم وصلاح وتقوى ، ويعتد بأجداده وآبائه من الأسياف العلماء السراة وهو الذي يقول في ترجمة أبيه نور الدين حسن الجبرتي : « أولئك آباؤى فجئنى بمثلهم » ؛ ثم الى ما شاهده من اضطلال نفوذ المشايخ ، وذهاب هيبتهم عند الحكام ، أو على الأصح محمد على ، الذي عمد الى الانفراد بالسلطة ، وصار يستخدم المشايخ أدوات لتنفيذ مآربه ، ولا يشاورهم ولا يسألهم النصيحة ، ولا يعمل بها اذا جرؤ هؤلاء على اسدائها اليه .

ثم ان هذا التقسيم أتاح للشيخ أن ينحى باللائمة على الأسياف والعلماء الذين انصرفوا عن الدين الى الدنيا ، ففسدت طبائعهم واختلت أمورهم ،



وقفدوا ما كان لهم من نفوذ ، هو من حقهم بحكم ما اصطفاهم الله به بعد أنبيائه فميزهم عن سائر الخلق ( بالعلم والعدل ) . وفي كلامه عن هذه الطبقة ما يصور الحال السيئة التي وصل اليها « مشايخ الوقت » في عصره ، والتي نحلت بينهم وبين التطلع الى ( الزعامة ) التي أرادوها ، سعيًا وراء الجاه ، ونتيجة للافتتان بفرور الدنيا فحسب . وان كان الشيخ ينفي أن ( العلماء ) على أيامه قد صاروا جميعا من « مشايخ الوقت » ، وأنهم لا يزالون لذلك أهلا لاحتلال المكانة العالية التي من حقهم أن يحتلوها . وقد علل الشيخ ما ظهر من عجز من جانب سواد المشايخ العلماء العدول عن الحد من سلطان الحاكم الظالم ، بأن الحكمة الأزلية قد اقتضت ذلك . فيقول : ان « أصناف العدل من الخلائق خمسة » الأول الأنبياء ، والثاني العلماء ، « الذين هم وريثة الأنبياء » فهم فهموا مقامات القدوة من الأنبياء وان لم يعطوا درجاتهم ، واقتدوا بهم ، واقتفوا آثارهم ، اذ هم أحباب الله وصفوته من خلقه ، ومشرق نور حكمته ، فصدقوا بما أتوا به ، وسروا على سبيلهم ، وأيدوا دعوتهم ، ونشروا حكمتهم ، كشفوا وفهما وذوقا وتحقيقا . ايمانًا وعلمًا ، بكامل المتابعة لهم ظاهرا وباطنا . فلا يزالون مواظبين على تمهيد قواعد العدل واظهار الحق يرفع منار الشرع ، واقامة أعلام الهدى والاسلام ، واجكام مباني التقوى برعاية الأحوط في الفتوى ، تزهدا للرخص ، لأنهم أمناء الله في العالم ، وخلاصة بنى آدم . مخلصون في مقام العبودية ، مجتهدون في اتباع أحكام الشريعة . . . أولئك هم الوارثون ، الذين يرثون الفردوس هم فيها خالدون ، وتلذذوا بنعيم المشاهدة ، ولهم عند ربهم ما يشتهون . وما ظهر في هذا الزمان من الاختلال في حال البعض من حب الجاه والمال والرياسة والمنصب والحسد والحقد ، لا يقدح في حال الجميع ، لأنه لا يخلو الزمان من محقيهم وان كثر المبطلون ، ولكنهم أخفاء مستبثرون تحت قباب الخمول لا تكشف عن حالهم يد الغيرة الالهية والحكمة الأزلية . ( والعلماء ) هم آحاد الأكوان ، وأفراد الزمان ، وخلفاء الرحمن ، وهم مصاييح الغيوب ، ومفاتيح أقفال القلوب . وهم خاصة خاصة الله من خلقه . . . » .

وأما الطبقة الثالثة فهم الملوك والأمراء . وقد تحدث الشيخ كثيرا عن الصفات التي يجب أن يتحلى بها هؤلاء والواجب الذي عليهم نحو الرعية .

وغنى عن البيان ، أن مدار الحديث في هذا كله كان حول ( العدل ) ولزومه فرضا وعينا ، يوجبه الكتاب والسنة ، ويجرى بالكتاب والسنة . ولقد صال الشيخ وجال في هذا الباب لاعتقاده الراسخ بظلم وجور حكومة محمد على ولأنه وجد في الكتابة عن ( العدل ) متنفسا لكربه ؛ ولأن الباشا اذا عدل لم تعد له حاجة بالجيش ، وانقادت الرعية لحكمه راضية وصارت جندا له . واتفق تسويد أشرار القوم على خيارهم . ولقد كان الجبرتي يرى كبار الأرثوود ، والدلاتية ، والانكشارية ، وأجنادهم من « الأعاجم » والذين كان أكثرهم من الدهماء في بلادهم ، يصلون الى مراتب السيادة ، وترتفع أقدارهم فيؤله ما يرى ؛ ولم يكن مبعث تسويدهم - في نظره - الا جور محمد على ومن سبقه من الحكام في فترة الفوضى السياسية وظلمهم ؛ ولطالما سجل الجبرتي في ( تاريخه ) بعد ذلك حوادث فرار الفلاحين من قراهم ، وظواهر كساد التجارة وافلاس « مساتير الناس » نتيجة لظلم الباشا وعسف عماله وضباطه . وقد استند الشيخ الجبرتي في ضرورة اقامة العدل على أحاديث نبوية ، وأقوال وحكم مأثورة كثيرة ، ولقد كان في سياق حديثه عن العدل ، أن زاد الشيخ في تفسير ما سبق أن ذكره عن الحاجة الماسة الى سائس عادل ومملك عالم ، لا تنظام عقد المجتمع واستقامة أموره . فعزا هذه الضرورة الى ما ارتكز في طباع البشر من ميل الى الظلم يجب الحد منه ووقفه ، حتى ينصرف الناس في سلام الى شئون دنياهم وآخرتهم .

فالملوك والأمراء « يراعون العدل والانصاف بين الناس والرعايا توصلوا الى نظام المملكة وتوسلا الى قوام السلطنة ، لسلامة الناس في أموالهم وأبدانهم وعمارة بلدانهم . ولولا قهرهم وسلطتهم لتسلط القوى على الضعيف والدنىء على الشريف ، فرأس المملكة وأركانها ، وثبات أحوال الأمة وبنيانها : العدل والانصاف ، سواء كانت الدولة اسلامية أو غير اسلامية . فهما أس كل مملكة وبنيان كل سعادة ومكرمة . فان الله تعالى أمر بالعدل ؛ ولم يكتف به حتى أضاف اليه الاحسان ؛ فقال تعالى : ان الله يأمر بالعدل والاحسان . لأن بالعدل ثبات الأشياء ودوامها ، وبالجور والظلم خرابها وزوالها . فان طباع البشرية مجبولة على حب الاتصاف من الخصوم وعدم

الانصاف لهم • والظلم والجور كامن في النفوس ، لا يظهر الا بالقدرة ،  
كما قيل :

والظلم من شيم النفوس فان تجدد ذا عفة فلعله لا يظلم

« فلولاً قانون السياسة وميزان العدالة ، لم يقدر مصل على صلاته ،  
ولا عالم على نشر علمه ، ولا تاجر على سفره • والله در عبد الله بن المبارك  
حيث قال :

لولاً الخلافة ما قامت لنا سبل وكان أضعفنا نهبا لأقوانا

« فان قيل فما حد الملك العادل ، قلنا : هو كما قال العلماء بالله من عدل  
بين العباد ، وتحذر عن الجور والفساد ••• فمن عدل في حكمه وكف عن  
ظلمه نصره الحق ، وأطاعه الخلق ، وصفت له النعمى ، وأقبلت عليه الدنيا ،  
فتها بالعيش ، واستغنى عن الجيش ، وملك القلوب ، وأمن الحروب ،  
وصارت طاعته فرضا ، وظلت رعيته جندا • لأن الله تعالى ما خلق شيئا أحلى  
مذاقا من العدل ، ولا أروح الى القلوب من الانصاف ؛ ولا أمر من الجور ،  
ولا أشنع من الظلم •

« فالواجب على الملك وعلى ولاة الأمور أن لا يقطع في باب العدل  
الا بالكتاب والسنة ، لأنه متصرف في ملك الله وعباد الله بشريعة نبيه ورسوله  
نيابة عن تلك الحضرة ، ومستخلفا عن ذلك الجنب المقدس ؛ ولا يأمن من  
سطوات ربه وقهره فيما يخالف أمره • فينبغى أن يحترز عن الجور والمخالفة  
والظلم والجهل • فانه أحوج الناس الى معرفة العلم واتباع الكتاب والسنة ،  
وحفظ قانون الشرع والعدالة • فانه منتصب لمصالح العباد ، واصلاح البلاد ،  
وملتزم بفصل خصوماتهم ، وقطع النزاع بينهم ، وهو حامى الشريعة بالاسلام  
فلا بد من معرفة أحكامها ، والعلم بخلالها وحرامها ، ليتوصل بذلك الى ابراء  
ذمته ، وضبط مملكته ، وحفظ رعيته • فيجتمع له مصلحة دينه ودنياه ،  
وتمتلىء القلوب بمحبته والدعاء له ، فيكون ذلك أقوم لعمود ملكه ،  
وأدوم لبقائه • وأبلغ الأشياء في حفظ المملكة العدل والانصاف على  
الرعية ••• »



وقد ذيل الشيخ كلامه هذا بطائفة من « نصائح الرشاد لمصالح العباد » لا يسع المرء الا أن يرى فيها خلاصة الراى الذى كونه فى حكومة محمد على وصارت لا تتاح له الفرصة الا سجله فى تاريخه ، فقد قال الشيخ : « اعلم أن سبب هلاك الملوك ، اطراح ذوى الفضائل ، واصطناع ذوى الرذائل ، والاستخفاف بعظة الناصح ، والاغترار بتزكية المادح . من نظر فى العواقب سلم من النوائب . وزوال الدول باصطناع السفلى . ومن استغنى بعقله ضل ، ومن اكتفى برأيه زل . ومن استشار ذوى الألباب ، سلك سبيل الصواب ، ومن استعان بذوى العقول ، فاز بدرك المأمول . من عدل فى سلطانه ، استغنى عن أعوانه . عدل السلطان أتقن للرعية من خصب الزمان . الملك يبقى على الكفر والعدل ، ولا يبقى على الجور والايمان . ويقال : حق على من ملكه الله على عباده ، وحكمه فى بلاده ، أن يكون لنفسه مالكا ، وللهوى تاركا ، وللغضب كاظما ، وللظلم هاضما ، وللعدل فى حالتي الرضا والغضب مظهرا ، وللحق فى السر والعلانية مؤثرا . واذا كان كذلك ، ألزم النفوس طاعته ، والقلوب محبته ، وأشرق بنور عدله زمانه ، وكثر على عدوه أنصاره وأعوانه .. » .

وأما صنفا العدل الباقيان : فالرابع هم أوساط الناس يراعون العدل فى معاملتهم . والخامس والأخير ، القائمون بسياسة نفوسهم وتعديل قواهم ، وضبط جوارحهم ، وانخراطهم فى سلك العدل « لأن كل فرد من أفراد الانسان مسئول عن رعاية رعيته ، التى هى جوارحه وقواه ؛ كما ورد : كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته » .

#### رايه فى حكومة محمد على :

ولقد كان من الأسباب التى حملت الجيرتى على النفور من حكومة الباشا والظمن عليها وتجريحها ، ما كسبه من تجارب على عهد استئثار البكوات المماليك بالسلطة والحكم فى مصر ، وأثناء احتلال الفرنسيين لها ، ثم طوال المدة التى شهدتها من حكم محمد على نفسه . فاستطاع بفضل ذلك أن يعقد مقارنة ، توخى على قدر طاقته أن تكون دقيقة وصحيحة بين هذه العهود الثلاثة . وقد تحدث الشيخ نفسه عن حرصه على التزهد عن الهوى

في بحثه وكتابه تاريخه ، فقال : « ولم أقصد بجمعه خدمة ذي جاه كبير أو طاعة وزير أو أمير ، ولم أداهن فيه دولة بتفاق ، أو مدح أو ذم مباين للأخلاق ، لئيل تفساني أو غرض جسماني ، وأنا أستغفر الله من وصفى طريقها لم أسلكه ، وتجارتي برأس مال لم أملكه » .

وأما المقياس الذي قيست به أحكامه على هذه العهود الثلاثة فكان « النظرية » التي تكونت لديه في شئون الحكم وأصول السياسة ، على اعتبار أن العلم والعدل هما أساس الجماعة الانسانية أو العمران البشرى ، فصار الحكم والمستولون والأفراد العاديون — وهم جميعا الذين تتألف منهم الطبقات الخمس التي ذكرها ، أحد شيئين : اما متصفين بالعلم والعدل ، واما منعوتين بالجور والظلم ، وفي ضوء هذه « النظرية » اذا ينكشف في (تاريخه) كنه الحقائق التي أثبتها ، ويستبين مغزى الاشارات والالمامات التي سجلها ، وتبلور المعاني التي انطوت عليها الآراء التي بسطها .

ولكن الجبرتي وان أخذ على نفسه توخى الحق في أحكامه التي أصدرها على هذه العهود الثلاثة ، وبمقاييسه التي عرفناها ، فقد كان من الواضح ، أنه متأثر بنزعات وفكرات ومبادئ معينة ، مبعثها البيئة التي نشأ فيها ، ونوع الثقافة التي تتقف بها ، وكانت هذه دينية وعلمية في آن واحد ، والتجارب التي مرت به .

فهو لا يعتبر البكوات الممالك غرباء عن البلاد ، بل يسميهم « الأمراء المصرية » ويحفظ لهم عهدا وودا بحكم صلات أيه وأجداده ، وصلاته هو نفسه بهم . ولأنه كان في عهد « حكومة » البكوات وأعظم كبرائهم سطوة ، أن بلغ احترام الأشياخ والعلماء الذروة ، واعترفت الهيئة الحاكمة بنفوذهم ، بقبولهما لوساطاتهم وشفاعاتهم في صالح « الرعية » . ولقد نعى الجبرتي على هؤلاء ( الأمراء ) ظلمهم وجورهم ، ولكنه رفض أن يفقد الأمل في امكان ارعوائهم عن قبيح فعلهم ، وارتداعهم ، يجل من أعاضهم الأمير على بك الكبير ( القازدغلي ) — « صاحب الوقائع المذكورة ، والحوادث المشهورة » ، والذي كان « لا يرضى لنفسه بدون السلطنة العظمى ، والرياسة الكبرى ... ولا يجالس الا أهل الوقار والحشمة والمسنين » ، وصديق العلماء والمشايخ

واحترمهم وأجلهم ، وكان من بين هؤلاء نور الدين حسن والد عبد الرحمن الجبرتي ؛ « تتبع المفسدين الذين يتدخلون في القضايا والدعاوى ويتحيلون على ابطال الحقوق بأخذ الرشوات والبعالات ، وعاقبهم بالضرب الشديد والاهانة والقتل والنفي الى البلاد البعيدة . ولم يراع في ذلك أحدا سواء كان متعصما أو فقيها أو قاضيا أو كاتباً » ؛ استتب في عهده الأمن ، وأمن الناس على أرواحهم وأموالهم . وكان الجبرتي عند وفاة علي بك الكبير شابا يافعا في حوالي العشرين من عمره ، ثم انه لم يجد ما يأخذه على منتزع الملك منه ، محمد بك أبي الذهب سوى قتله أهل يافا « بإشارة وزرائه » ، ولولا ذلك « لكانت حنات ( أبي الذهب ) أكثر من سياته » . واستطرد الشيخ يقول : « ولم يتفق لأمر مثله في كثرة الممالك وظهور شأنهم في المدة اليسيرة . وعظم أمرهم بعده ، وانحرفت طباعهم عن قبول العدالة ، ومالوا الى طريق الجهالة ، واشتروا الممالك فنشؤا على طرائقهم ، وزادوا عن سوابقهم ، وألفوا المظالم وظنوها مغنم ، وتمادوا على الجور ، وقلاحقوا في البغى على الفور ، الى أن حصل ما حصل ، ونزل بالناس مازل » . ولم يكن ما حصل وما نزل - في رأى الجبرتي - سوى احتلال الفرنسيين لهذه البلاد ثم قيام حكومة محمد علي .

وكان مراد وإبراهيم اللذان استأثرا بالسلطة وبخاصة منذ عودتها اليهما في السنوات السبع التي سبقت مجيء الحملة الفرنسية ، المسئولين عن هذه النكبات . فالأول كان « ظلما غشوما ، مختالا معجبا ، - وهو كان من أعظم الأسباب في خراب الاقليم المصري بما تجدد منه ومماليكه وأتباعه من الجور والتهور ومسامحته لهم » ؛ ومع ذلك وبالرغم من السيئات والنقائص التي عددها له ، لم يفت الشيخ أن يذكر أن مرادا « كان يحب العلماء ويتأدب معهم وينصت لكلامهم ويقبل شفاعتهم ويميل طبعه الى الاسلام والمسلمين ، ويحب معاشره الندماء والفصحاء وأهل الذوق والمتكلمين .... عطاياء جمة ، ومواهبه وهمة فوق كل همة » . وأما إبراهيم ، فقد كان « مرخصا لخشداشينه في أفعالهم ، كثير التغافل عن مساوئهم مع معارضتهم له في كثير من الأمور ، وخصوصا مراد بيك وأتباعه ، فيغضى ويتجاوز .... وكان هذا



الاهمال والترخص والتغافل سببا لمبادئ الشرور ، فانهم تسادوا في التعدي وداخلهم الغرور ، وغمرتهم الغفلة عن عواقب الأمور ، واستصغروا من عداهم ، وامتدت أيديهم لأخذ أموال التجار وبضائع الافرنج الفرنسيات وغيرهم بدون الثمن ، مع الحقارة لهم ولغيرهم ، وعدم المبالاة والاكتراث بسلطانهم ( العثماني ) الذي يدعون أنهم في طاعته مع مخالفة أوامره ومنع خزينته ، واحتقار الولاية ومنعهم من التصرف والحجر عليهم « فكان هذا كله سبب زوال دولة البكوات على يد الفرنسيين أولا ، ثم على يد محمد علي ثانيا ، الذي فتك بأكثرهم وقضى على سلطانهم ، « وأدى الحال ( بابراهيم ) الى الخروج والتشتيت والتشريد ، هو ومن بقي من عشيرته الى بلاد ( السودان ) يزرعون اللخن ويتقوتون منه ، وملابسهم القمصان التي يلبسها الجلابة في بلادهم » .

ولعل ( محمد ) بك الألفي الكبير ، كان أكثر هؤلاء البكوات حظوة عند الشيخ الجبرتي ، فهو « الأمير الكبير ، والضرغام الشهير » ، صادق الشيخ ( حسن العطار ) ، صديق الجبرتي ، وتردد عليه هذا الأخير كثيرا ، وحضر مجالسه ، وقال عنه : انه « كان صحيح النظر في عواقب الأمور ، ذهب اليه مرة عقب خروج الفرنسيين وعودة الحكم للعثمانيين ، فوجده ( جالسا على السجادة ) فجلس معه ساعة « فدخل عليه بعض أمرائه يستأذنه في زواج إحدى زوجات من مات من خشداشينه ، فتر فيه وشتمه وطرده وقال ( للشيخ ) انظر الى عقول هؤلاء المغفلين ، يظنون أنهم استقروا بمصر ، ويتزوجوا ويتأهلوا ، مع أن جميع ما تقدم من حوادث الفرنسيين وغيرها أهون من الورطة التي نحن فيها الآن » . ولقد تقدم في سياق هذه الدراسة ذكر الكثير من آراء الشيخ في الألفي الكبير . قال فيه عند وفاته : انه كان « آخر من أدركنا من الأمراء المصريين شهامة وصراحة ونظرا في عواقب الأمور » . وكان وحيدا في نفسه فريدا في أبناء جنسه ، وبموته اضمحلت دولتهم ، وتفرقت جميعتهم ، وانكسرت شوكتهم ، وزادت فقرتهم ، وما زالوا في قص وادبار ... » .

ولقد كان الشيخ الجبرتي يود لو أن البكوات عدلوا وأصلحوا، ووضعوا

للمرعية ميزانا للعدالة وقانونا للسياسة ، حتى تستقيم الأمور ، ولكنهم جاروا وظلموا ( لحكمة أزلية ) ، فنزلت بالبلاد الكوارث ، وأولها مجيء الفرنسيين .  
ويفسر موقف الشيخ من الاحتلال الفرنسي ، مبدأه الآخر الذي أخذ به ، وهو بغض الأجنبي الغاصب ، ولكنه بغض يخلو من التعصب ، فلا يصرف الشيخ الى تعداد مساوىء الفرنسيين فحسب ، ولا يجعله يجفل من التعاون معهم . فقد شاعت ( الحكمة الأزلية ) أن يسود ( الجهل ) بدلا من ( العلم ) ، وأن يظنى ( الظلم ) فينمحي ( العدل ) ، وأن يفنى اختلال ( الميزان ) ، وزوال ( قانون الحكمة ) الى تسلط هؤلاء الأجانب على البلاد .

كان الشيخ عند دخول الفرنسيين القاهرة ، من بين الذين غادروها الى الريف ، فذهب الى أيار ، ولكن أقامته بها لم تتجاوز عشرة أيام ، لأن بونايرت طلب من الشيخين اللذين ترأسا الوفد الذى ذهب لمقابلته بعد واقعة الأهرام فى يولية ١٧٩٨ : مصطفى الصاوى وسليمان الفيومى ، الكتابة للذين هربوا بالحضور ، فكان الجبرتى من بين من كتبوا لهم .

ولم يتعين الشيخ فى الدواوين التى رتبها بونايرت ؛ وقد كان له فى علمه وفضله وجاهه ، ما يتيح له فرصة التعيين بها ، لا سيما وأن بونايرت دأب على استمالة العلماء والمشايخ تنفيذا لسياسته الوطنية الاسلامية ، ولكن الشيخ الذى نعى على المشايخ افتتانهم بالحياة الدنيا لم يشأ أن يكون من بين ( المتصدرين ) ؛ ثم انه وان اعتقد أن ( الحكمة الأزلية ) هى التى هيأت للفرنسيين احتلال البلاد ، فإن هؤلاء كانوا ( ملاحدة ) بالرغم من تظاهرهم باحترام الدين الاسلامى ، وكانوا أجانب ومغتصبين ، أنهموا حكم السلطان العثمانى ( خليفة المسلمين ) ونوابه فى البلاد ، وشرعوا ينظمون أساليب الادارة والحكم على نهج يغاير ما ألفه الشيخ وخبره ، فكان حريا به قبل الاقبال على التعاون معهم أو مقاومتهم ، أن يقف على مدى تمسكهم بميزان ( العدالة ) وأن يعرف شيئا عن أحوالهم ونشاطهم ، وأن يقتنع بفائدة هذا التعاون لصالح سواد الأهلين أو مضرته ، وجدوى المقاومة ، فيتعاون معهم ، وعندئذ يقوم بدور ( الوساطة ) الذى اعتقد الشيخ أنه واجب العلماء والأشياخ بين الهيئتين : الخاكمة والمحكومة . أو يحبذ المعارضة والمقاومة .

ولذلك لم يعتكف الشيخ بعد عودته من أيار ، بل حرص على مراقبة سير الحوادث ، وشهد احتفالات الفرنسيين ، وزار ( مجمعهم العلمى ) وشاهد خزائن كتبهم ومصانعهم مدفوعا بغريزة الاستطلاع . ولأنه كان عالما بارعا يهتم بالرياضيات والطبيعات والفلك والأرصاء وما الى ذلك . وأمكنه بفضل صلاته مع المشايخ والمتصدرين أن يعرف أساليبهم الحكومية وأغراضهم وغاياتهم منها ، كما أوقفه اهتمامه بمجريات الأمور على عاداتهم وأخلاقهم . وتسنى له بسبب ذلك كله أن يسجل فى ( تاريخه ) تفاصيل كثيرة وصحيحة عن هذا الحكم الأجنبى الذى ابتليت به البلاد ؛ كما تكونت لديه آراء ومبادئ معينة شكلت مسلكه ، وحددت موقفه من الاحتلال الفرنسى فى سنواته الثلاث .

فقد نعى على الفرنسيين مجونهم وخلاعتهم وانحلال أخلاقهم : وآلمه أشد ما آلمه اقتداء دهماء الناس بهم فى مبادئهم ، ثم امتداد الفساد الى صبات أخرى من الأهلين ، وصار ينشد زوال حكمهم ؛ ولكنه لما كانت ( الحكمة الأزلية ) هى التى مكنت للفرنسيين من فرض سلطانهم على البلاد ، فقد انتظر أن يجيء خلاصها منهم ( بحكمة أزلية ) كذلك ، وهو الذى شاهد فنول البكوات ومماليكهم المنهزمين ينتشرون فى الشام والصعيد ، ويتسلح الفرنسيون بآلات الحرب والقتال الحديثة ، ويحصنون الطوابى بها ؛ ويسلكون مسلك من صح عزمه على الإقامة المستمرة وارساء سلطانه على قواعد قوية راسخة ، ولذلك لم يكن الشيخ ممن ساهموا فى ثورة القاهرة الأولى ( أكتوبر ١٧٩٨ ) ، وقد تشجيع « بعض المتعممين » للعمامة الذين دبروا هذه الثورة ، فقال : ان هذا البعض من المتعممين « لم ينظروا فى عواقب الأمور ، ولم يتفكر أنه فى القبض مأسور » وزاد من إيمان الشيخ بعدم جدوى أمثال هذه الثورات ، ما فعله الفرنسيون بالجامع الأزهر ؛ وايداء الأهلين ، وأخذهم بالقسوة والعنف بعد ذلك .

وكذلك كان موقف الشيخ من ثورة القاهرة الثانية (مارس وابريل ١٨٠٠) على أيام كليبر ، فقد توهم الرؤساء العثمانيون والبكوات المماليك والأشياخ المتصدرون ، أنهم بتأليب العامة على الفرنسيين ، واشعال نار الثورة ضدهم



يستطيعون تملك القاهرة ، واخراج العدو من البلاد ، وآلم الشيخ أن ينخدع القاهريون بهذه الأوهام ، فيعرضوا أنفسهم لنقمة الفرنسيين ، ويذهب العديدون من الأبرياء ضحية لهذه الفتنة الجامحة ، وحز في نفسه أن ينقاد الشعب « للدجاجة » الذين يكثرون في الفتن الهوجاء ، ومن هؤلاء رجل مغربي « ليس ممن له في مصر ما يخاف عليه من مسكن أو أهل أو مال أو غير ذلك ، كما قيل : لا ناقتي فيها ولا جملي » ، أثار العامة على المشايخ الذين سعوا لانهاء الفتنة بعد أن استفحلت ، وعظم بلاء الناس وكربهم بسببها ، وظهر عجز العثمانيين والبكوات المماليك عن طرد الفرنسيين ، بل اقتصر كبير عليهم — كما هو معروف — في واقعة هليوبوليس وضيق الخناق على القاهرة — فسب الناس المشايخ وشتموهم وضربوهم ، والتف العامة حول هذا المغربي « لعدم ادراكهم لعواقب الأمور ... وتعصد كل بالآخر ( وكان غرضه ) دوام الفتنة ، فان بها يتوصل لما يريده من النهب والسلب والتصور بصورة الامارة باجتماع الأوغاد عليه » . وكره الشيخ الجبرتي هذه الثورة ومحركها عندما استطالت أيامها ، وزاد النصب والتعب ، وانعدمت الأقوات « حتى هلكت الناس وخصوصا الفقراء والدواب » ، وشكا الشيخ من « ايذاء عسكر العثماني للرعية وخطفهم ما يجدونه معهم ، حتى تمنوا زوالهم ، ورجوع الفرنسيين على حالتهم التي كانوا عليها » ، وقد أثلج صدره ما كتبه الشيخ محمد السادات الى عثمان كتحدا ( كتحدا الدولة ) ، يصب جام غضبه على العثمانيين وعساكرهم ، الذين ما ان لاحت الفرصة لاسترجاعهم هذه البلاد ، ودخل جماعة منهم القاهرة قبل تقض اتفاق العريش ، حتى صاروا يؤذون الناس ويعتدون عليهم ، ثم راحوا يشعلون الثورة ، ويخدعون القاهريين بالكاذيبهم ، ويخفون عنهم هزيمتهم واقطاع المدد عنهم . وأثبت الجبرتي صورة ( التذكرة ) التي بعث بها السادات على يد السيد أحمد المحروقي الى عثمان كتحدا ، ونصها : « حسبنا الله ونعم الوكيل ، نعم المولى ونعم النصير وما هي من الظالمين ببعيد :

ظننت أفك عدتي أسطو بها      ويدي اذا اشتد الزمان وساعدي

فرميت منك بغير ما أملت      والمرء يشرق بالزلال البارد

« أما بعد فقد قهضت عهدي ، وتركت مودة آل بيت جدى ، وأطعت الظلمة السفلة ، وامتلئت أمر المارقين الثفلة ، فأعتهم على البغى والجور ، وسارعت فى تنجيز مرامهم الفاسد على الفور ، من الزامكم الكبير والصغير والغنى والفقر ، اطعام عسكريكم الذى أوقع بالمؤمنين الذل والمضرات ، وبلغ فى النهب والفساد غاية الغايات ، فكان جهادهم فى أماكن الموبقات والملاهى ، حتى نزل بالمسلمين أعظم المصائب والسواهى ، فاستحكم الدمار والخراب ، ومنعت الأقوات واقطعت الأسباب ، فبذلك كان عسكريكم مخذولا ، وبهم عم الحريق كل بيت كان بالخير مشمولا . كيف لا وأكابركم أضرت السوء للمرتزقة فى تضيق معاشهم ، وأخذ مرتباتهم ، واتلاف ما بأيديهم من أرزاقهم وتعلقاتهم ، وقد أخفتم أهل البلد بعد أمنها ، وأشعلتم نار الفتنة بعد طفتها . ثم قررتم فرار الفيران من السنور ، وتركتم الضعفاء متوقعين أشنع الأمور . فواغوثاه واغوثاه ، أغثنا ياغيث المستغيثين ، واحكم بعد ذلك يا أحكم الحاكمين ، وانصرنا واتصر لنا ، فانتا عبيدك الضعفاء المظلومون يا أرحم الراحمين » .

ولقد أفصح الشيخ السادات فى ( تذكرته ) هذه عن كل ما كان يدور فى ذهن الجبرتى ، ويختلج فى صدره ، وأما حكمه على هذه الفتنة الجامعة فقد أوجزه فى قوله : « وانكشف الغبار عن تعة المسلمين ، وخيبة أمل الذاهيين والمتخلفين - ( الذاهيون هم العثمانيون الذين هزمهم الفرنسيون ، والمتخلفون هم القاهريون وسائر أهل البلاد ) - وما استفاد الناس من هذه العمارة وما جرى من الفارة الا الخراب والسخام والهباب » .

على أنه لم يمض شهران تقريبا على انتهاء هذه الفتنة ، حتى وقع مقتل الجنرال كليبر على يد سليمان الحلبي فى ١٤ يونية ١٨٠٠ . فكانت « نادرة عجيبة » ، حصلت بسببها « هوجة عظيمة فى الناس ، وكرشة وشدة انزعاج » ، وقد كان لهذا الحادث أثر عظيم فى نفسه بسبب ما كشفه له عن « عدالة » أقوام « ملحدين » ، كان من المتوقع أن ينتقموا فى سورة غضبهم لموت كبيرهم من الأهلين ، دون تمييز بين مذنب وبرىء ، وهم أصحاب السطوة والسلطان ، ولكنهم « عدلوا » ، ولم يعمدوا الى القصاص من القاتل

وشركائه في الجريمة الا بعد تحقيق ومحاكمة ، مع ضبط القاتل وقت وقوع الجريمة واعترافه بجرمه ، ثم أطلقوا ساحة من ثبوت براءته في المحاكمة . فكانت هذه ظاهرة غريبة على الشيخ وعلى معاصريه الذين ألقوا بطش الحكام بالأبرياء والمذنبين على السواء ؛ ولقد تزايد إعجاب الشيخ ( بعدالة ) الفرنسيين ، عندما استطاع أن يعقد مقارنة بين هذه ( العدالة ) التي أجروها في أحكامهم ، وهم الذين لا دين لهم ، وبين ذلك ( الظلم ) الذي قاسى الأهليون أهواله عند عودة هذه البلاد الى حكم العثمانيين ، وتسلب البكوات عليها من جديد بعد ذهاب الفرنسيين ، واستمرت اعتداءات طوائف العسكر من أرتوود ودلاة وغيرهم سنوات طويلة . وقد حمّله تقديره لهذه ( العدالة ) على اثبات صورة من ( الأوراق ) التي ضمنها الفرنسيون أخبار الواقعة والمحاكمة ، « وطبعوا منها نسخا كبيرة باللغات الثلاث : الفرنسية والتركية والعربية » ، وذلك - كما قال الشيخ - « لما فيها من الاعتبار وضبط الأحكام من هؤلاء الطائفة الذين يحكمون العقل ، ولا يتدينون بدين . وكيف وقد تجارى على كبيرهم ويعسوبهم رجل آفاقى أهوج ، وغدره ؛ وقبضوا عليه وقرروه ، ولم يعجلوا بقتله وقتل من أخبر عنهم بمجرد الاقرار ، بعد أن عثروا عليه ووجدوا معه آلة القتل مضخخة بدم سارى عسكرهم وأميرهم . بل رتبوا حكومة ومحاكمة ، وأحضروا القاتل وكرروا عليه السؤال والاستفهام مرة بالقول ، ومرة بالعقوبة ، ثم أحضروا من أخبر عنهم وسألوهم على انفرادهم ومجتمعين ، ثم نفذوا الحكم فيهم بما اقتضاه التحكيم ، وأطلقوا مصطفى أفندى البرصلى الخطاط ، حيث لم يلزمه حكم ولم يتوجه عليه قصاص . كما يفهم جميع ذلك من فحوى السطور ، بخلاف ما رأيناه بعد ذلك من أفعال أوباش العساكر الذين يدعون الاسلام ، ويزعمون أنهم مجاهدون ، وقتلهم الأتقى ، وتجاريهم على هدم البنية الانسانية بمجرد شهواتهم الحيوانية مما سيتلى عليك بعضه بعد » .

وكان لهذه التجارب التي مرت بالشيخ أثرها - ولاشك - في اقتناعه بالتعاون مع الفرنسيين ، فهم الى جانب ما ظهر من اهتمامهم بالعلم ، وتوفر علمائهم على البحث والتنقيب والدراسة بالرغم من الاضطرابات في القاهرة



والأقاليم وذهب عدد منهم ضحية لها ؛ وإلى جانب ما أظهروه من تمسكهم ( بميزان العدالة ) - حرصوا على احترام شعائر المسلمين ، ولم يكلفوا المشايخ المتصدرين الذين تعاونوا معهم عند مجيئهم ، وصاروا أعضاء في الديوان الذى شكله بونايرت ، باتيان ما يتعارض مع الدين الحنيف ، حتى انه عندما رفض الشيخ عبد الله الشرقاوى وضع ( الجوكار ) - « وهى العلامة التى يقال لها الوردية » ، كان رأى الجيرتى أن الشرقاوى لم يكن محقا فى رفع هذه الشارة ، لأن وضعها « لا يخل بالدين » . ثم انه نجم عن تردد الشيخ على مجموعهم العلمى ، وسؤاله لعلمائهم مستفسرا عما صار يصادفه لديهم من آلات أو يشاهده من تجارب علمية ، وهم الذين « اذا حضر اليهم بعض المسلمين ممن يريدون الفرجة لا يمنعونه الدخول الى أعز أماكنهم ، ويتلقونه بالبشاشة والضحك واطهار السرور بمجيئه اليهم » حتى ان الشيخ ذهب اليهم مرارا ، وأطلعوه « على ذلك » - أن اتصل الشيخ بعدد من علمائهم ، كما أنه عرف عددا آخر من الفرنسيين ، عن طريق صديقه اسماعيل الخشاب ، وكان لهذا مخالطة بهم ، فتضافرت كل هذه العوامل على ازالة ما يكون قد تبقى لديه من نفرة منهم تحول دون تعاونه معهم اذا طلب اليه أن ينضم الى أعضاء دواوينهم .

وعلى ذلك فانه عندما تسلم الجنرال منو قيادة الحملة العامة بعد مقتل كليبر ، وأقام ديوانه الجديد فى أكتوبر ١٨٠٠ صار عبد الرحمن الجيرتى أحد أعضاء هذا الديوان ، وصار صديقه اسماعيل الخشاب أمينا لمحفوظاته وكاتبا ( لسلسلة التاريخ ) أى محاضر جلسات الديوان . ولقد كان هذا الديوان أداة طيعة فى يد منو ، ورضخ أعضاؤه لكل ما طلب ( منو ) منهم ؛ ومبعث ذلك رد الفعل الذى حصل بعد ثورتى القاهرة السابقتين ومقتل كليبر ، وصرامة الفرنسيين فى الاقتصاص من الأهلىين بفرض الغرامات الفادحة عليهم وانشغال القاهريين وأشياخهم بتدبير المال لدفعها ، ثم يقين أعضاء الديوان بأن لا جدوى من المفاوضة أو المقاومة طالما كانوا عاجزين بمفردهم عن طرد العدو من بلادهم ، كما كان مبعث هذا الرضوخ انتظارهم الفرج القريب على يد الجيوش المتأهبة للاغارة على مصر لانتفاذها من العدو ، ولم يكن

العثمانيين الذين فشلوا في قتال الفرنسيين ، هم الذين تتألف هذه الجيوش منهم وحدهم ، بل صار لهم حلفاء الآن من الانجليز ، أى من الجند المسلحين بأسلحة من طراز مالدى الفرنسيين منها ، والمدربين على نفس فنون الحرب والقتال التى درب الفرنسيون عليها .

ولا جدال فى أن الشيخ الجبرتى منذ عضويته فى هذا الديوان ، صار يتنازعه عاملان : أحدهما الرغبة فى ( مداراة ) الحاكمين - وكانت ( المداراة ) هى القاعدة التى بنى عليها سائر أعضاء الديوان كذلك مسلكهم مع قائد الحملة العام - لعل الشيخ يستطيع « التوسط » فى قضاء حوائج الناس ، أولعل هذه ( المداراة ) ترفع شيئاً من المظالم التى أوقعها الفرنسيون آتتذ فى صورة مطالبهم المالية التى لا نهاية لها بالأهلين ، أو لعله يتأتى من هذا ( التعاون ) ضبط الأنساب ومعرفة الأعمار - أحد مشاريع منو التى عرضها على الديوان - توطئة لضبط الموارىث ، وتلك مسألة اهتم بها الأشياخ وقتئذ اهتماماً بالغاً . وأما العامل الثانى ، فكان خجل الشيخ من هذا الرضوخ والاستسلام الذى لا خلاص منه . آية ذلك اغفاله فى ( تاريخه ) اثبات تلك « الورقة » التى طلب ( الكمشارى فوريه ) Fourier من أعضاء الديوان أن يكتبوها تهنئة للجنرال منو على المولود ( سليمان مراد ) الذى ولد له « من المرأة المسلمة الرشيدية » .

ولزم الشيخ جانب الهدوء ؛ و « ساير » حكومة العهد الجديد كل المسائرة ، فلم يعرف عنه أنه عارض فى شىء ، ولم يذكر هو عن نفسه أنه اقترح أمراً أو أبدى رأياً . فأما تعليل « مسائرتة » فسهل ميسور ، اذا أخذنا بالاعتبارات التى سبق ذكرها ؛ وأما أنه لم يذكر عن نفسه ما يدل على مساهمته جدياً فى المسائل القليلة التى تركت الحرية فيها لأعضاء الديوان لمناقشتها وبحثها كمسألة ( ضبط الأنساب ومعرفة الأعمار ) ، فلا ينهض دليلاً على عدم نشاط الشيخ ، بل ان مبعثه عامل الخجل الذى سبقت الإشارة اليه . ولا جدال فى أن الشيخ لم يكن عضواً خاملاً ، وهو الذى يؤخذ من التفصيلات التى حواها ( تاريخه ) عن هذا الديوان أنه واطب على حضور جلساته واهتم بما صار يدور فيه ، ولكنه مما لا شك فيه كذلك أنه عرف عند الفرنسيين

بالاعتدال والاتزان ، والابتعاد عن الشغب ، أو الانفداع وراء العواطف .  
يؤيد هذا القول ، ترك هؤلاء له حرا طليقا ، عند ما أصعدوا فريقا من زملائه  
الى القلعة وقت اقتراب خطر الجيوش العثمانية والبريطانية الزاحفة على  
القاهرة من هذه الأخيرة . فكان الجبرتي ، مع خليل البكرى ومحمد الأمير  
وموسى السرسى ، هم الذين أبقاهم الجنرال بليار فى الديوان ، ثم انضم اليهم  
سليمان الفيومى الذى أفرج عنه بعد قليل ، بينما اعتقل محمد الأمير .

ولكن الشيخ الذى تأثر بهياج الخواطر الذى انتشر بين الأهلى نتيجة  
لانهازم الفرنسيين على يد الجيوش الزاحفة ، وتوقعهم الخلاص القريب ، ولم  
ترضه الاعتقالات التى حدثت واستفزه عسف الفرنسيين فى جمع الغرامات  
والأتاوات فى ساعات احتضارهم الأخيرة ، سرعان ما انتعش أمله فى زوال  
هذا الحكم الأجنبى البغيض ، لا عن طريق الثورة واثارة الفتنة المؤذية  
والشعب ، ولكن بمقتضى ( الحكمة الأزلية ) ، التى شاءت عند تقاوم الظلم  
والجور أن يستبدل ( العدل ) بهما ، وينصب ميزانه . فصارت بلاغات  
( بليار ) و ( منو ) ورسائل هذا الأخير التى بعث بها من الاسكندرية الى  
الديوان ، « تمويهات » وأكاذيب ، ومحشوة « بالكلام الفارغ » .

وأفصح الجبرتي عن فرحه لزوال حكم الفرنسيين ، بأهدائه كتابه ( مظهر  
التقديس بذهاب دولة الفرنسيين ) الى الصدر الأعظم يوسف ضيا باشا  
— على نحو ما تقدم ذكره — وقد استهله بقوله : « حمدا لمن جعل كلمة الذين  
كفروا السفلى ، وكلمة الله هى العليا ، وجعل الدولة العثمانية والمملكة  
الخاقانية بهجة الدين والدنيا » . ووجد الشيخ عبرة فى زوال ملك الفرنسيين  
بعد أن بدا أن أقدامهم قد رسخت فى البلاد ، وأن سلطانهم قد توطد بها ،  
فاذا هم ينخلعون عن « التصرف والتحكم » ( و ) سبحان من لا يزول ملكه  
ولا يتحول سلطانه « وراعه ما قصه عليه حسين بك وكيل قبطان باشا » وكان  
بصحبة الباشا عند ذهابه الى الانكليز « ، أثناء الحملة لقتال الفرنسيين  
واجلائهم عن البلاد ، قال حسين بك : « كنا فى نحو الخمسين والانكليز فى  
نحو الخمسة آلاف . فلو قبضوا علينا فى ذلك الوقت لملكوا الاقليم من غير  
ممانع ، فسبحان المنجى من المهالك » . فكان تعليق الشيخ على ذلك أنه



« اذا تأمل العاقل في هذه القضية ، يرى فيها أعظم الاعتبارات والكرامة لدين الاسلام ، حيث سخر الطائفة الذين هم أعداء للملة هذه لدفع تلك الطائفة ومساعدة المسلمين ، مصداق الحديث الشريف وقوله صلى الله عليه وسلم : ان الله يؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر . فسيحان القادر الفعال » .

ولقد توقع الشيخ أن تسود ( العدالة ) بعودة الحكم الى العثمانيين ولكن سرعان ما ضاع أمله عند ما عمت الفوضى في السنوات الخمس التالية ، وكثرت الفتن والاضطرابات ، واعتدى الجند على الأهلى ، وهاج القاهريون ، والفلاحون بالأرياف ، لما نزل بهم من جورهم ، وصار أكثر الناس - كما قال - يتمنون « أحكام فرنساوية » .

وأرهقت الشعب السلف الجبرية والأتاوات ، وتوالت ( الفرد ) والمظالم ، و « توقف » حال الناس ، « ورضوا عن أحكام الفرنسيين » . مما سبق ذكره وتوضيحه ، وذكر رأى الشيخ في ذلك كله في سياق هذه الدراسة .

ثم انه لم تلبث أن لاحت بارقة أمل ، عند ما شهد أحد رؤساء الأرثوود ( محمد على ) يتودد الى المشايخ والمتصدرين أمثال عمر مكرم وأحمد المحروقي ، ويتقرب منهم ، ويجوس الشوارع متحدثا مع العامة و « الرعية » ومطمئنا لهم ، ومشاركاً لهم في التذمر والشكوى من عسف عثمان البرديسى وسائر البكوات أيام حكومتهم المعروفة ، ويمنى الجميع بقرب انتهاء عهد الظلم والجور ، حتى استطاع تأليب الأسياف والرعية على هؤلاء البكوات الظلمة ، ثم راح يفعل نفس الشيء أثناء أزمتته مع أحمد خورشيد ، حتى تمكن بمعاونة المشايخ والرعية من ازالة هذا الأخير من الولاية ، والوصول بنفسه الى الباشوية . فتوقع الجبرتي بداية عهد جديد على يد هذا البشر الجديد .

ويستدل من التفاصيل التى ذكرها الجبرتي عن دور المشايخ خلال هذه الأحداث ، وبالقدر الذى أراده لهم أصحاب الحكم أو المتطلعون اليه في هذه الفترة ، أن الشيخ لم يكن من بين هؤلاء المتصدرين ، أو اذا كان فانه لم يشر الى ذلك بقليل أو كثير ، وسواء اشترك أم لم يشترك فقد ظل دائب الصلة بالأسياف ، ويعنى بتتبع نشاطهم ونشاط الحكام الباشوات العثمانيين ، ونشاط

البكوات المماليك ، منازعى الدولة فى السلطة والنفوذ ، ولم يصرفه اشتغاله بشئونه الخاصة أو قراءة الدروس ، أو انكبابه على تسجيل الحوادث أو الاهتمام باستكمال بعض الكتب التى أراد تأليفها فى الفقه الحنفى والحساب والفلك وغير ذلك - لم يصرفه هذا عن التردد على محمد الألفى الكبير وغيره من البكوات كالأمير ذى الفقار البكرى ، وحضور مجالس أحمد خورشيد باشا ، وزيارة عمر مكرم وأحمد المحروقى وغيرهما من المتصدرين من المشايخ والأعيان فى وقته .

ولكن تسلم محمد على لزام الأمور لم ينفه عهد المظالم والسلف والأتاوات ، ولم يتحقق به - فى نظر الشيخ - ( ميزان العدل ) ، ولم يلق الأهلون ومنتزعوهم من الأسياف والأعيان جزاء حسنا على سعيهم فى تقليده الولاية . وانقلب الشيخ أيما انقلاب على هذه الحكومة الظالمة ، التى خالفت فيما اتبعته من طرائق لسد حاجتها الملحة الى المال كل ما كان يدين به الشيخ من مبادئ عن سياسة الحكم والدولة ، فلم ير فى كل ما يحدث الا ضياعا ( للعدالة ) وانتفاء لها ، وتمكينا ( لأسافل ) القوم من الاستعلاء على أكابرهم ، ومثابرة على « استنزاح » الأموال ، وتجويعا للأهلين وتشريدا للفلاحين ، واستبدادا بالرأى واستهانة بالعلماء واستخفافا برأى ذوى الفضل ، واعتدادا بالعصبية فى توطيد السلطة على أساس الجور بالناس والعسف بهم ، وسلب أقاتهم وأرزاقهم ، وتجريدهم من الأرض وما يملكون للاغداق بنعمه وآلائه على أهله وعشيرته وصنائعه ورؤساء أجناده ، حتى صار كل هؤلاء أصحاب الشأن والسيادة والثراء الطائل ، يينا يفتك المرض والجوع بأهل البلاد .

ولقد عظمت حفيظة الشيخ على الباشا لدرجة أنه تمنى زوال ملكه . فلم يكن من بين الأسياف الذين وقعوا على العرائض التى طالبوا فيها ببقاء محمد على فى الباشوية أثناء أزمة النقل الى سالونيك المعروفة ، بدعوى أنه أجرى العدل ، وأسعد الرعية ، فوصف الشيخ ما نقوه ووضعوا أختامهم عليه ، أو زوروا خاتم من لم يفعل وختموا به : أنه كلام عنه « يسئلون ولا يؤذن لهم فيعتذرون » .

وهذه الكراهية نفسها لحكم محمد على ، هي أحد بواعث حملته الشديدة على أشياخ عصره ، « مشايخ الوقت » ، الذين مكنوا للبasha بتكالبهم على الدنيا ، وانقساماتهم وحزازاتهم ومنافستهم ، اغفال أمرهم ، والازدراء بهم وبما قد يجرءون على اسدائه من « نصح » اليه . وهذه الكراهية كذلك كانت مبعث استيائه وتكدره من البكوات المماليك ، والحملة عليهم هم كذلك بسبب فرقتهم ، وعدم اجتماع كلمتهم وتخاذلهم ، ومنافساتهم وكراهيتهم لبعضهم بعضا ، فعجزوا عن اهتبال الفرصة السانحة أثناء أزمة النقل الى سالونيك لاسترداد الحكم وطرد محمد على على رأس جنده الأرثوود من هذه البلاد ، وهم الغرباء عنها ، والذين لا تربطهم صلة بها ، على خلاف البكوات الذين اعتبرهم الجبرتي - كما أسلفنا - « مصريين » . ولقد اشتد سخطه على عثمان البرديسي خصوصا ، أقوى خصوم الألفى ومنافسيه على السلطة ، وأكثرهم عدااء له ، فعده واخوانه المسترشدين برأيه الضعيف ، مسئولين عن تفويت الفرصة ، واستمرار محمد على في باشوته . واعتبر الجبرتي من « تمام سعد محمد على باشا الدنيوى » أن يحرم القضاء بالألفى قبيل وصول حملة ( فريزر ) ؛ ولكنه وقد أخذ الحزن منه كل مأخذ على أن تجرى تصارييف القدر و ( الحكمة الأزلية ) بهذه الصورة ، لم يسعه تشفيا لمكنون حقه على البasha الا أن يسجل قول الشاعر :

فقل للشامتين بنا أفيقوا      سيلقى الشامتون كما لقينا

وقم الجبرتي على البكوات قمة شديدة ، لأنهم باستمرار تفرقهم وتخاذلهم قد أضاعوا الفرصة كذلك أثناء ( حملة فريزر ) لطرد محمد على من باشوته .

ولقد درج الكتاب على مؤاخنة الشيخ على ما أظهره من حزن عند فشل حملة فريزر ، وتمنيه لو أن الانجليز اتصروا على البasha وأنهوا حكمه ؛ فشاءت الأقدار غير ما تمنى الشيخ ، و « حصلت الواقعة على غير قياس » ، كما أسفرت أزمة النقل الى سالونيك في العام السابق عن « انعكاس القضية » . ولكن كراهية الشيخ لحكم محمد على لم تكن صادرة عن اعتبارات



شخصية أو مصالح ذاتية أو شهوة أو نزوة ، حقيقة وقع على الشيخ ( الظلم ) كما وقع على غيره ، ولكن كان له من الأملاك الواسعة والثراء ما يكفل له العيش في بجموحة ويسر ولم يكن الطمع من شيمته . وخلا ( تاريخه ) من الاشارة الى نفسه ، ولكنه ذكر بالأمثلة والوقائع المتصلة بعيش عامة الناس والفلاحين ، وما صاروا يلاقونه من عنت وارهاق بالغين في حياتهم ومعاشهم نتيجة لأساليب الباشا المالية الظالمة . وكثيرا ما صار الشيخ يسجل تمنى الناس لعودة حكم الفرنسيين ؛ ولم يكن الجبرتي نفسه الا واحدا من أولئك الذين شاطروا سواد الشعب وقتئذ هذه الأمنية .

ولم يكن هناك تعارض بين تمنى عودة الحكم الأجنبي - على الرغم من كراهية الناس وكراهية الشيخ له - وبين المبادئ التي دان بها الشيخ ، والتي تنحصر في وجوب اقامة ( ميزان العدالة ) كغرض عني ألزم الله تعالى الحاكم به ، سواء كان من المسلمين ، أم شاءت ( الحكمة الأزلية ) نفسها أن يكون من غير المسلمين . أما أن يستمر الجور والظلم ، فذلك ما لا بد من انتهائه امتد الأجل به أم قصر ، ولا يطلب من امرء أيا كان الرضى به ، والطاعة لصاحبه . فاذا انتصر الانجليز على الباشا ، فلا بد أن مبعث هذا ( حكمة أزلية ) ، وكما أيد الله هذا الدين بالرجل الفاجر لانتهاء حكم الفرنسيين ، فانه سبحانه سوف يؤيده مرة أخرى ، عند اقتضاء ( الحكمة الأزلية ) ذلك بانتهاء حكم هؤلاء ( الفاجرين ) أي الانجليز ؛ فلم يكن مبعث حزن الشيخ على فشل هؤلاء الا تمنيه زوال الظلم والجور ، وانتشار ( العدالة ) . آية ذلك قوله تعليقا على هزيمة الانجليز : « وهذه الواقعة حصلت على غير قياس ، وصادف بناؤها على غير أساس . وقد أفسد الله رأى كل من طائفة الانكليز والأمراء المصرية وأهل الاقليم المصري » وكان فساد رأى « أهالى الاقليم ( لا تنصارهم ) لمن يضرهم ويسلب نعمهم . وما أصاب الناس من مصيبة فيما كسبت أيدي الناس ، وما أصابك من سيئة فمن نفسك » . وأما لماذا أفسد الله رأى هؤلاء ، فهو « لبروز ما كتبه وقدره في مكنون غيبه ، على أهل الاقليم من الدمار الحاصل ، وما سيكون بعد ، كما مستمع به ، ويتلى عليك

بعضه » . فما كان « الا ما أراده المولى جل جلاله من تعسة الانكليز والقطر وأهله الا أن يشاء الله » .

ورأى الشيخ فى محمد على أنه منطبع على الظلم والجور ، متطلع الى ما بأيدي الغير ، مستبد ، لا صديق ولا حبيب له ، « يجب الشوكة وتقوذ أوامره فى كل مراد ، ولا يصطفى ويحب الا من لا يعارضه ، ولو فى جزئية ، أو يفتح له بابا يهب منه ربح الدراهم والدنانير ، أو يدلّه على ما فيه كسب أو ربح من أى طريق أو سبب ، من أى ملة كان » ، « انحلت عزائمه » عند ما بلغه « حصول » الانجليز بالاسكندرية ، غدر بمعاونيه من كبار الأرثوود ، أنزل البلاء بحسين أفندى الروزنامجى وغيره ، ونهى وشرّد عمر مكرم ؛ و « بيت غدر المصرية وقتلهم » فى مذبحة القلعة ( ١٨١١ ) . أضف الى هذا توالى المظالم فى عهده واستمرار الغلاء ، وافلاس مساتير الناس من كل ما فصله الشيخ فى ( تاريخه ) .

ومع ذلك فقد حاول الشيخ أن يتحرز من كراهيته لمحمد على وأن يكون عادلا فى حكمه عليه ، فذكر بمناسبة اصلاح سد الاسكندرية واعادته ( ١٨١٦ ) ؛ وقد اعتبره « من محاسن الأفعال » أنه « كان له مندوحة لم تكن لغيره من ملوك هذه الأزمان . فلو وفقه الله لشيء من العدالة ، على ما فيه من العزم والرياسة والشهامة والتدير والمطاولة ، لكان أعجوبة زمانه وفريد أوانه » .

وشهد الجبرتى ، بعد الحوادث التى ذكرناها رسوخ ملك محمد على ، مقترنا باستمرار الأساليب الحكومية التعسفية التى حرص ( الشيخ ) على ذكرها فى ( تاريخه ) ووصف آثارها ، فلم يتغير نظره فى الباشا وحكمه ، فى السنوات التالية .

تلك اذا كانت أسباب معارضة عبد الرحمن الجبرتى لحكومة محمد على . ولقد كانت هذه المعارضة — كما أسلفنا — معارضة صامتة ، فلم يعرف عن الشيخ أنه حاول أن ينقد بصورة علنية أساليب الباشا ، أو أن يوجه النصيح له لتقويمه كما فعل عبد الله الشرقاوى مثلاً فى حادث الاستسقاء ( أغسطس ١٨٠٨ ) ، أو الانضمام الى المعارضة السافرة عند ظهورها فيما بعد كما سيأتى ذكره . ومع ذلك فقد كانت معارضة الشيخ على صمتها معارضة خطيرة ،

من حيث انها قامت على مبادئ معينة ، تتصل في جوهرها بضرورة توفر ( العدل ) شرطا أساسيا لوجوب الطاعة للحكام ؛ فلم يكن مبعثها أغراضا شخصية لرعاية مصالح ذاتية ، ولم يكن من المنتظر أن يتمتع الشيخ من الإفصاح عن آرائه الصحيحة لأصدقائه ، أو للأشياخ الذين اجتمع بهم ، وتبادل الرأي معهم في شتى الأمور التي شغلت أذهان الأشياخ أو المتصدرين في وقته ، ومن أهمها استمرار الأتوات والسلف والمظالم ؛ ولا ندحة عن حديث الأشياخ في ذلك ، وقد جردهم الباشا من كثير من امتيازاتهم المادية السابقة ، فأبطل ( مسموح المشايخ ) ، ولم يلبث أن استولى على إرادات الأوقاف ، وشارك الملتزمين - وأكثرتهم من المشايخ - في قائض التزامهم ، وهو علاوة على ذلك قد انفرد بالسلطة وحده ، ولا يجزؤ واحد منهم على « نصحه » والحد من سلطانه . بل وهناك ما يدل على أن أجزاء من ( التاريخ ) الذي كتبه أو المذكرات التي دونها في ( طيارته ) قد ذاع أمره - على الأقل - بين أصدقائه وفي أوساط المشايخ ، فلم يكن من صالح النظام القائم في شيء أن تضيع هذه الآراء وأن تجد لها صدى بين سائر الأوساط ، حتى انه بعد انقضاء هذه الحوادث التي نحن بصددنا بعشرة أعوام تقريبا ؛ وبعد أن كان الباشا قد قضى على كل عناصر المعارضة والمقاومة ، واستبد بالسلطان الكامل في ملكه ، لم يلبث أن وجد هو ورجاله من الأصلح لحكمه الحجر على آراء الشيخ واسكاته ، حتى في معارضته الصامتة هذه ، فأجمع التواتر على أن صهر الباشا محمد بك الدفتردار فتك بخليل بن الشيخ عبد الرحمن الجبرتي في يونيو ١٨٢٢ ، فقصم هذا البلاء ظهره ، وعزف عن التسجيل والكتابة ، ثم لم يلبث أن ذهب الحزن ، بجانب الاجهاد في القراءة والكتابة يبصره ، وقد أشرف على السبعين ، وعاش بعد ذلك معتكفا في داره حتى توفي بعد قليل في عام ١٨٢٥ أو ١٨٢٦

#### للمعارضة السافرة : عمر مكرم

يبد أن الشيخ الجبرتي ، وإن كان لم يجهر بمعارضته للباشا ، ولم يسهم في المعارضة السافرة التي بدأت تتألف بعد حادث الاستنقاء في عام ١٨٠٨



خصوصا ، فقد سجل تفاصيل هذه المعارضة ، وأخبار متزعميها من الأشياخ والمتصدرين سواء كان مبعث زعامتهم لها رغبة في الجاه والسلطان أم مجرد المناورة للايقاع بالخصوم الشخصيين واشفاء غليل أحقادهم ، يدفع الأولين على المعارضة الفرور وعمى البصيرة ، ويحدو الآخرين في مناوراتهم الطمع والنهم والتكالب على الدنيا . مما جعل هذه المعارضة السافرة - في نظر الشيخ - تجربة تامة في ظروفها وملابساتها وتناجها .

وأما المتزعم لهذه المعارضة السافرة فكان عمر مكرم . وهو يختلف عن الجبرتي من حيث تنشئته وثقافته ونظراته للأمور وهدفه من الحياة . فلم يعرف عنه أن نشأ في مثل البيئة التي نشأ فيها الجبرتي ؛ ومع أنه جاور بالأزهر ، واقتنى مكتبة كبيرة ، فلم يكن في عداد ( المشايخ ) . وعلى خلاف ما فعل الجبرتي ، انصرف أكثر ما انصرف للانشغال بالدنيا ، وجمع المال ، والاجتهاد لبلوغ أماكن الصدارة عن طريق الانغماس في شئون السياسة ، بالقدر الذي هيأته له الظروف ، والذي استطاع هو بتدبيره وسعيه أن يهيئه لنفسه . وبينما كان الجبرتي يحدد موقفه من كل عهد من العهود التي مرت به مسترشدا بتلك المبادئ المعينة التي دارت حول ضرورة إقامة ميزان العدل من جهة ، وربط ما يجري من أحداث بموجب الحكمة الأزلية من جهة أخرى ، كان عمر مكرم نهازا للفرص يقيس سعيه في خدمة أي عهد من العهود التي مرت به بمقدار النفع الذي يجنيه منه ؛ فهو صديق حميم للبكوات الممالك طالما بقيت السلطة في أيديهم ؛ وهو لا يحجم عن الاتقضاض من حولهم ، اذا تراءى له أن بوسعهم أن يفيد من أصحاب السلطان الجدد ، وهو لا يثبت على كل حال في أوقات الملل والشدة ، الا اذا تحتم عليه الثبات والصمود .

وبينا يظل الجبرتي آمينا على رأيه حفيظا على مبدئه ، لا يفارقه الاتزان حتى آخر أيامه ، يركب الفرور رأس عمر مكرم ، ويزداد اعتداده بنفسه لدرجة الطغيان على الحكمة والتدبير الحسن ، وتعريض البقية الباقية مما استمتع به من نفوذ الى الضياع .

### نشأته ونشاطه :

ولد عمر مكرم فى أسىوط ، فى تاريخ مجهول ، قد يكون فى حدود منتصف القرن الثامن عشر الميلادى ، لم يعرف شىء عن والده أو أجداده الا أنهم ينتسبون الى البيت النبوى الكريم ؛ ولم يكن يتهم عريقا فى اتسابه هذا ، فمن المعروف أن سبط بنى الوفاء من يتى البكرى والسادات هم الذين كانت لهم من أزمان بعيدة مشيخة السجادة البكرية وحقابة الأشراف . وفى أواسط القرن الثامن عشر الميلادى جمع السيد محمد أبى هادى بن وفا بين مشيخة السجادة البكرية وحقابة الأشراف ، وتولى بعد وفاته فى سبتمبر ١٧٦٢ الخلافة الوفاية ابنه أبى الأمداد السيد أحمد بن اسماعيل ، ونزل عن حقابة الأشراف الى السيد محمد أفندى البكرى الصديقى الكبير ؛ وقد تولى هذا المنصبين معا . وطمع فى المشيخة السيد محمد السادات بسبب اقراض سلسلة أولاد الظهور بموت السيد محمد أبى هادى ؛ والشيخ السادات من سبط بنى الوفاء . ولكنه لم يوفق - كما شهدنا - وطمع فى حقابة الأشراف - دون وجه حق - السيد عمر مكرم ، اللهم الا دعوى اتسابه البعيد للبيت النبوى الكريم .

ووات الفرصة عمر مكرم لتحقيق مأربه ، عندما فر البكوات مراد وإبراهيم الى الصعيد وقت مجىء حملة القبطان حسن باشا (١٧٨٦) ، واتخذا مقامهما بأسىوط ، فسعى معهما حتى صار مقربا منهما ، فوثقا به ، وكان عمر مكرم هو الذى حمل كتبهما الى المسئولين فى القاهرة فى منتصف عام ١٧٩١ ورجع بجواب هؤلاء اليهما - على نحو ما سبق ذكره - ونال حظوة كبيرة لديهما بسبب نجاحه فى المهمة ؛ وعمل على توثيق صلته بهما ، حتى اذا توفى شيخ سجادة السادة البكرية وحقيب الأشراف بمصر ، محمد أفندى البكرى الصديقى الصغير فى نوفمبر ١٧٩٣ ، تدخل مراد وإبراهيم ، فتقلد عمر مكرم حقابة الأشراف بينما تولى خليل البكرى سجادة الخلافة البكرية أو الوفاية ، واضطر محمد السادات الى كتمان حنقه وغيظه . وأشرف عمر مكرم على ادارة أوقاف وأملاك النقابة ، وهيمن على ايراداتها . وظل من أقرب المقرين للبكوات ، وأسدى لهؤلاء خدمة جليلة بأن صار يسمى

جهده لانهاء الأزمة التى حدثت بين البكوات والمشايخ على اثر اعتداء محمد بك الألفى الكبير على احدى قرى بليس فى يونية ١٧٩٥ ، والتى أسفر حلها عن كتابة تلك ( الحجة ) التى تعهد فيها البكوات بالتزام العدل وأعلنوا فيها توبتهم عن مظالمهم السابقة ، ولقد تقدم كيف أن وعود مراد وابراهيم كانت كاذبة ، وأن ظلمهما شمل الأهلىين والافرنج ( والفرنسيين خصوصا ) على السواء ، وكان فى نظر الأشياخ السبب الذى جر على البلاد نكبة الغزو الفرنسى والاحتلال الأجنبى ، حتى ان الشيخ محمد السادات وجد من ذلك سبيلا لتقريعهما وأتباعهما ، وذلك عندما طلب البكوات المشايخ للتشاور معهم وقت وصول الخبر الى القاهرة « بطلوع الفرنسيين الى الاسكندرية ، فتكلم (الشيخ) بالتويخ وقال : كل هذا سوء مقالكم وظلمكم . وآخر أمرنا معكم ، ملكتمونا للافرنج . وشافه مراد ييك : وخصوصا بأفعالك وتعديك أنت وأمرائك على متاجرهم وأخذ بضائعهم واهانتهم » .

وعند اقتراب الفرنسيين من القاهرة ، بذل عمر مكرم ما وسعه من جهد وحيلة لتطمين العامة ولحملهم على قتال العدو ومؤازرة البكوات ؛ وكان العامة قد أفزعهم ما شهدوه من انحلال عزائم البكوات والاسراع فى التأهب للارتحال من القاهرة ، « فداخلهم الخوف الكبير والفزع واستعد الأغنياء وأولو المقدرة للهروب » لولا أن هددهم البكوات ، وسعى أنصارهم لاستحثاث الناس على الجهاد ، وكان عمر مكرم بين الساعين فى ذلك ، فصعد « نقيب الأشراف الى القلعة ، فأنزل منها ييرقا كبيرا سمته العامة البيرق النبوى ، فنشره بين يديه من القلعة الى بولاق ، وأمامه وحوله ألوف من العامة بالنبايت والعصى يهللون ويكبرون ويكثرون من الصياح ومعهم الطبول والزمر وغير ذلك » ؛ فكانت مظاهرة كبيرة لم تجد نفعا ولم تدفع ضرا ؛ وانهزم البكوات فى معركة الأهرام أو امبابة المعروفة فى ٢١ يولية ١٧٩٨ ؛ وفر مراد فى طريقه الى الصعيد ، وفر ابراهيم متوجها الى الشام ، وخرج كثيرون من الأهلىين يريدون الارتحال من القاهرة ، وقر رأى المشايخ فى اليوم التالى ( ٢٢ يولية ) على الاتصال بالغزاة والاستفسار عن مقاصدهم ، واطمأن عديدون لعود الفرنسيين بتأمين الناس على أموالهم وأرواحهم ، فرجع



الفارون ومعهم الأشياخ الذين كانوا قد صحبوهم في فرارهم - حتى المطرية - ومنهم الشيخ محمد السادات والشيخ عبد الله الشرقاوى • وأما عمر مكرم « فانه لم يطمئن ولم يرجع » •

والواقع أن السيد النقيب كان قد صبح عزمه على الارتحال من هذه البلاد مع البكوات الذين ارتحلوا عنها ؛ فاتبع جماعة ابراهيم الهاربة نحو الشرق ، واستقر به المقام في يافا فترة من الزمن ، كانت كافية لأن يرى الفرنسيين وقد وطدوا أقدامهم في مصر ، بل واستقام لهم الأمر فيها ، حتى انهم سيروا جيشا لغزو الشام وفتحها كذلك ، وليتأكد لديه أن دولة البكوات قد زالت ، فقد تشتت جموع هؤلاء ، وطاردهم الفرنسيون في الصعيد ، بينما هم أخمدوا ثورة القاهرة ( الأولى ) في ٢١ أكتوبر ١٧٩٨ في سهولة ويسر ؛ ثم انهم اتصروا على العثمانيين والبكوات الذين عجزوا عن وقف زحفهم على الشام ، فاستولوا على العريش وغزة دون عناء •

واعتقد عمر مكرم - وقد تحصن العثمانيون في يافا - أنه سوف يستعصى على الفرنسيين وقائدهم بونايرت فتحها ؛ ولكن سرعان ما دانت هذه للغزاة بعد قتال دام ثلاثة أيام فحسب ، فسقطت في أيديهم في ٧ مارس ١٧٩٩ ، وكان عمر مكرم أحد أربعمائة تقريبا من المصريين اللاجئين بها ؛ فأعادهم بونايرت الى مصر ، وكان عمر مكرم مع العائدين • وصل الى دمياط بطريق البحر ، مع جماعة ذكرهم الشيخ الجبرتي في ( تاريخه ) وتعوق بدمياط فترة من الزمن بسبب ( الكرتيلة ) ، ثم وصل الى بولاق أخيرا في ٧ يولية ١٧٩٩ • « فمكث هنيهة بزاوية على بيك التي بساحل بولاق ، حتى وصل الى داره » • وكان في أثناء ذلك قد رجع بونايرت نفسه من حملته الفاشلة في الشام ، ودخل القاهرة في ١٤ يونية • فبادر عمر مكرم ثانيا يوم وصوله - أي في ٨ يولية - بمقابلة بونايرت بصحبة الشيخ محمد المهدي الذي استطاع أن يفوز برضاء الفرنسيين عنه •

وكان الفرنسيون قد نزعوا نقابة الأشراف من عمر مكرم ، وقلدوها منذ أغسطس ١٧٩٨ الشيخ خليلا البكري ، وكان هذا قد تداخل فيهم ، وعرفهم « أن النقابة كانت لبيتهم وأنهم غصبوها منه ، فقلده ( الفرنسيون ) اياها ،

واستولى على وقفها وإيرادها . • وفضلا عن ذلك فقد صادر الفرنسيون أملاك عمر مكرم . ولذلك فقد صار كل ما اهتم به - وقد رجع الآن الى مصر - أن يسترجع أملاكه المفقودة ولم يكن بوسعها أن يسترد النقابة لأن خليلا البكرى - كما سبقت الإشارة - كان قد نال حظوة كبيرة لدى الفرنسيين .

ووجد عمر مكرم في وساطة محمد المهدي - وهذا صاحب حظوة كذلك لدى الفرنسيين - خير ما يعينه على نيل مأربه . فكانت مقابلته بصحبة الشيخ لبونايرت ، وليس من المستبعد أن يكون محمد المهدي قد سعى للتمهيد لهذه المقابلة ، كسبا لرضاء بونايرت الذي قامت سياسته الاسلامية الوطنية على استمالة المشايخ والعلماء والأعيان . • وأما بونايرت - على حد قول الجبرتي - فقد « بش له ووعد به بخير ، ورد اليه بعض تعلقاته » وكان هذا كل ما ظفر به عمر مكرم ، فاستقر بداره ، وصارت « الناس تغدو وتروح اليه على العادة » .

ثم توالى الأحداث بسرعة : ففشل العثمانيون في محاولتهم الاغارة على الفرنسيين لطردهم من البلاد وانهزموا في موقعة أبي قير البرية في ٢٥ يولييه ١٧٩٩ ، وارتحل بونايرت عن مصر في ٢٢ أغسطس ، وتولى الجنرال كليبر قيادة الحملة ؛ ولم يكن هذا من أنصار البقاء في مصر ، بل يريد اخلاء البلاد وعودة ( جيش الشرق ) بكل سرعة الى فرنسا ، وشرع يتفاوض في شروط الجلاء مع العثمانيين والانجليز ، تلك المفاوضات التي أسفرت عن عقد اتفاق العريش في ٢٤ يناير ١٨٠٠ ، ثم تقضه وانهزام العثمانيين في معركة هليوبوليس في ٢٠ مارس من العام نفسه .

وأنعشت المفاوضات آمال السيد عمر مكرم ، الذي صار يترقب عودة هذه البلاد الى حظيرة الدولة ، ورجوع الأوضاع بها الى حالها السابقة ، واسترداد البكوات لسلطانهم القديم ، ونزول القصاص بالمتعاونين مع أعداء الدولة ، واستطاعته أن يسترجع نقابة الأشراف وأوقافها وريعها ، عدا مستلكاته المصادرة ؛ فراح يستعد لمقابلة ( العهد الجديد ) ، ثم دخل بعض العثمانيين القاهرة عقب إبرام اتفاق العريش ، ولكن خاب الأمل بسبب تقض هذا الاتفاق

ودارت رحى الحرب بين كليبر وجيش يوسف ضيا والبكوات ( وعلى رأس هؤلاء ابراهيم بك ) ؛ فما أن سمع القاهريون صوت المدافع حتى اشتد هياجهم ، وقامت ثورة القاهرة الثانية التى بدأت يوم المعركة نفسه ( ٢٠ مارس ) .

وبدلاً من تهدة العامة — كما صار يفعل الشيخ الجبرتنى — تزعم عمر مكرم هذه الثورة الفاشلة ، فكان هو والسيد أحمد المحرقى من بين الذين سارعوا « الى التلول خارج باب النصر » و « انضم اليهما أتراك خان الخليلى والمغاربة الذين بمصر ( القاهرة ) ٠٠٠ وتبعهم كثير من عامة أهل البلد ( وبأيديهم ) النبائيت والعصى ، والقليل معه السلاح . وكذلك تحزب كثير من طوائف العامة والأوباش والحشرات ، وجعلوا يطوفون بالأزقة وأطراف البلد ، ولهم صياح وضجيج وتجاوب بكلمات يقضونها من اختراعاتهم وخرافاتهم ، وقاموا على ساق ، وخرج الكثير منهم الى خارج البلد ، على تلك الصورة » ، ثم عاد جمع عظيم من العامة « ممن كان خارج البلدة ولهم صياح وجلبة على الشرح المتقدم ، وخلفهم ابراهيم بيك ، ثم أخرى وخلفهم سليم أغا ، ثم أخرى كذلك وخلفهم عثمان كتحذا الدولة ، ثم نصوح باشا ومعه عدة وافرة من عسائكرهم ، وصحبتهم السيد عمر ( مكرم ) النقيب والسيد أحمد المحرقى ( وطائفة من البكوات ، وراح نصوح باشا يقول ) للعامة اقتلوا النصارى وجاهدوا فيهم » . وكانت ثورة عاتية ، مر بنا طرف من حوادثها . ومنها اهانة الشيخ خليل البكرى ، حيث « تتبع الناس عورات بعضهم البعض وما دعتهم اليه حظوظ أنفسهم وحقدهم وضغائنهم » ، فاتهم الشيخ خليل « بأنه يوالى الفرنسيين ويرسل اليهم الأطعمة » ، ولم ينقذه من أيدي العسكر و « بعض أوباش العامة » سوى توسط « سيدى أحمد بن محمود محرم التاجر » . ولم يتوسط عمر مكرم قطعا فى انقاذه .

ولم تقد مساعى الصلح بين الفرنسيين والأشياخ — وكان كليبر قد عقد معه معاهدة فى ٥ ابريل — لانهاء هذه الثورة الجامحة ، وظل السيد عمر مكرم والسيد أحمد المحرقى وأتباعهما « يملكون فى كل وقت ويأمرون الناس بالقتال ، ويحضونهم على الجهاد ، مع افضاح عدم جدواه ، وما تسبب



عن الثورة من « توقع الهلاك كل لحظة والتكليف بما لا يطاق ، ومغالبة الجاهل على العقلاء ، وتطاول السفهاء على الرؤساء ، وتهور العامة ، ولغظ الحرافيش ، وغير ذلك مما لا يمكن حصره » .

ولقد أشعل الفرنسيون الحرائق في الأحياء الوطنية ، وأحرقوا حتى بولاق وخربوه « وتهدمت أغلب المنازل بالأزبكية » ، وصاروا يهددون بحرق القاهرة بأسرها اذا لم يخرج الجند العشانيون ورؤساؤهم منها ، وبات واضحا ألا سبيل للخلاص الا بالاذعان ، فتم الصلح نهائيا في ٢١ ابريل في اتفاق وقعته العشانيون و ابراهيم بك ، مع الجنرال كليبر ، وغادر الأولون القاهرة . وخمدت الفتنة التي انكشف غبارها - على نحو ما ذكره الشيخ الجبرتي وأبناءه قبل ذلك - « عن تمسك المسلمين وخيبة أمل الذاهبين والمتخلفين » . وكان عمر مكرم من بين الذين خرجوا من القاهرة ، فقال الجبرتي « خرج العشمانية وعساكرهم و ابراهيم بك وأمرأؤه ومبايكه والألقى وأجناده ومعهم السيد عمر مكرم النقيب والسيد أحمد المحروقي الشاه بندر ، وكثيرون من أهل مصر ركبانا ومشاة الى الصالحية ، وكذلك حسن بك الجداوى وأجناده . وأما عثمان بك حسن ومن معه فرجعوا صحبة الوزير ( يوسف ضيا ) . فلم يسع ابراهيم بك وحسن بك ترك جماعتهما خلفهما ، وذهبا بهم بأنفسهم الى قبلى ، بل رجعا بجماعتهما على أثرهما ، وذاقوا وبال أمرهم » .

ولزم عمر مكرم « عرضى » الصدر الأعظم والبكوات المماليك ، حتى اذا انهزم الفرنسيون في العام التالى ، واضطروا الى تسليم القاهرة والاسكندرية والجلء عن البلاد ، رجع عمر مكرم ضمن من رجعوا ، فدخل القاهرة في ١٥ يولية ١٨٠١ « وصحبته السيد أحمد المحروقي شاه بندر التجار بمصر » . وقد ارتدى كل منهما خلعة من السمر ، دليل تكريم أهل العقد والحل الجدد لهما ، ورضائهم عنهما ، ومكافأة لهما على جهودهما وولائهما .

ولم يكتف العشانيون بمكافأة عمر مكرم بخلع الخلع السمر عليه ، بل انهم جردوا خليلا البكرى من نقابة الأشراف ، وقلدوا عمر مكرم اياها ،

فوصفه الشيخ الجبرتي حال دخوله القاهرة بأنه « نقيب الأشراف » . وكأنما تجريد خليل البكري من النقابة لم يكن كافيا لاشفاء غليل أخصامه ، فراحوا يسعون لدى محمد خسرو باشا في حقه ، متخذين من خروج ابنة له « عن طورها » أيام الفرنسيين ذريعة للنيل منه ، وكانت هذه قد تبرأ منها والدها بعد خروج هؤلاء ، وقتلت بأمر من الصدر الأعظم يوسف ضيا في ٤ أغسطس ١٨٠١ . فراح أعداء خليل البكري ينهون الى محمد خسرو « بأنه مرتكب للموبقات ، ويعاقر الشراب وغير ذلك » . وأن ابنته كانت تذهب الى الفرنسيين بعلمه ، وأنه قتلها خوفا وتبرئة لنفسه من الشهرة التي لا يمكنه سترها ، ولا يقبل عذره فيها ، ولا التنصل منها . وأنه لا يصلح لمشيخة سجادة السادة الوفاية » . فعزله الباشا منها وقلدها أحد أتباع الشيخ « شخصا من سلسلتهم يقال له الشيخ محمد سعد ، ثم جدد أعداؤه مسعاهم لتجريده من ممتلكاته وأمواله كذلك ، فتصدى « لمفاقمته وأذيته أنوار من المتظاهرين مثل السيد عمر مكرم النقيب والشيخ محمد وفا السادات وخلافهما ، ( وتسلط ) عليه من له دين أو دعوى أو مطالبة حتى بيعوه حصصه » .

#### عمر مكرم وعهد الفوضى السياسية :

وصار عمر مكرم حينئذ ممن يحتلون مكان الصدارة في العهد الجديد ، ولكن هذا كان عهدا - كما عرفنا - اتسم بطابع الفوضى السياسية . اختلفت فيه الأوضاع عن تلك التي خبرها على أيام سطوة البكوات المماليك ، قبل الاحتلال الفرنسي ، فالباشا العثماني يعمل جاهدا لاجتثاث سلطان البكوات تنفيذا لسياسة الباب العالي ، والبكوات يفقدون سلطانهم رويدا ، ويطردون من القاهرة ، ويسير عليهم الباشوات الحملات لتعقبهم ومطاردتهم في الوجه البحرى والصعيد ، وتكثر في القاهرة حوادث الاغلايات تطيح بباشوية أحد الولاة تارة ، وبرأس الآخر تارة أخرى ، وتتوالى المظالم على الشعب وسط ذلك كله ، فيئن من جور الأتوات و ( الفرد ) والسلف الاجبارية والمغارم ، ويشكو من اعتداءات الجند عليه وايدائهم له ، ثم يشتد تدمره ويعطو صخبه في مظاهرات تقصد الى الجامع الأزهر وسائر الجوامع ، ويطلب المتظاهرون المتذمرون الغاضبون المشايخ حتى يقوموا بدور ( الوساطة ) لدى الباشا

العثماني أو لدى البكوات - عندما صار لهؤلاء الحكم فترة من الزمن في عهد هذه الفوضى السياسية المتلاطمة - لرفع هذه المظالم ، ولم يكن الشعب في طلبه هذا من المشايخ والمتصدرين قد خرج عن مألوف ما درج عليه في الأزمان السابقة ، من حيث اتخاذ العلماء والمشايخ واسطة بينه وبين الهيئات الحاكمة .

ولقد عرف السيد عمر كيف يحتفظ في أثناء هذه الفوضى السياسية بمكان الصدارة الذي صار له ، كنتقيب للأشراف ، وكرجل من رجال العهد الجديد ، ولكن في الحدود التي رسمتها له أحداث هذه الفوضى السياسية ذاتها . فهو لن يكون بحال صاحب رأى لدى الباشوات العثمانيين أو رؤساء الأجناس وكبارهم المتنازعين فيما بينهم جميعا على السلطة والحكم ؛ لأن هؤلاء اعتبروا خلافاتهم من شأنهم وحدتهم فحسب . ولا دخل ( للرعية ) بها ؛ واستخدموا المتصدرين من الأسياد والأعيان كأدوات طيعة في الحالات التي أرادوا فيها استكتابهم العرائض و ( الاعلانات ) كأسانيد شرعية يبررون بها انقلاباتهم في أعين الدولة ، أو تكليفهم بجمع الأتاوات والسلف وما الى ذلك من الأهلين ، أو توسيطهم لدى البكوات المماليك .

والسيد النقيب لن يكون بحال كذلك من أعضاء البكوات أصدقائه القدامى ، وأصحاب الفضل عليه ، ومصدر نعمته ، وأصل الوجاهة والصدارة اللتين وصل اليهما . لأنهم ما لبثوا أن صاروا في خصام دائم مع الدولة وفي ثورة عليها سواء أكانت هذه مسترة في بعض الأحيان أم سافرة في أكثرها . وهو كذلك لا يرى تقعا وفائدة من الانقلاب عليهم ونبد الولاء لهم كلية ، والباشوات العثمانيون وأجنادهم لا يزالون عاجزين عن هزيمتهم الهزيمة الساحقة ، ولا يزال الباب العالي نفسه ظاهر التردد في موقفه منهم ، فتسارة يعلنهم عصاة ثائرين ، وتارة يصطليح معهم ، وتارة يكاد يفقد البكوات السلطة تماما ، وتارة تنحصر هذه في أيديهم .

والسيد النقيب فوق ذلك كله لا يجرؤ على التظاهر برأى - على الأقل - ما لم يكن قد انعقد الاجماع عليه بين سائر المشايخ والمتصدرين ، لأنه وإن كان له أصدقاء كثيرون من بين الأسياد ، ويتردد عليه الأهلون ويقصدونه كي يثوه شكواهم ، ويسألوه الرأى والنصيحة ، فهو يعلم في كامن ضميره



أن غالب صداقة زملائه الأشياخ زائفة ، وإن التنافس القائم على الرئاسة والزعامة والصدارة ، لما يستتبع حصولها من اثناء واستمتاع بلذائذ الدنيا ، قد جعلهم يحقدون على بعضهم بعضا ، ويسعون في ايدائه اذا قدروا على ذلك ، ولا يحجم هو نفسه عن ايدائهم اذا وجد في هذا تقعا له . فهناك من أعدائه السافرين أو المستترين ، خليل البكرى - وقد تسعفه المقادير للإيقاع به كما أوقع هو وأتباعه به ، وقد شغل عمر مكرم في السنوات التالية بأحكام تدمير السيد خليل وهدمه - ومحمد السادات ( أبو الوفا ) - وإن كان عمر مكرم على ما يبدو اعتقد في صداقته له - ومحمد الدواخلي ، ومحمد المهدي - وهذان من أكثر المشايخ حقدا عليه - وعبد الله الشرقاوى . وذلك عدا غيرهم من المتعلمين الذين قاسوا صداقتهم له ولغيره بمقياس غضب أو رضا الهيئات الحاكمة ومقدار اقبال الدنيا على المتصدرين أو ادبارها عنهم . ثم انه يعلم في كامن ضميره كذلك أن مبعث تعلق العامة به ، والمكانة التي احتلها من نفوسهم ، زعامته السابقة لهم إبان ثورة القاهرة الثانية ( مارس - إبريل ١٨٠٠ ) ، فلم تكن له مندوحة من ابلاغ شكواهم - على الأقل - إلى السلطات المسئولة كلما أتاحت له الفرصة أن يفعل ذلك ، اذا شاء الاحتفاظ بمكاته عندهم ، وتلك بدورها مكانة لا ممدى عن الاحتفاظ بها ، لبقاء صدارته وعدم انقطاع الصلة بينه وبين السلطات المسئولة ، بالقدر الذي يبقى عليه رقابة الأشراف ولا يحرمه من ريع أوقافها وأملاكها ؛ ثم انه لم تكن له مندوحة كذلك - اذا رغب الاحتفاظ بمكاته - من تزعم الأهليين المتذمرين المتظاهرين أو الثائرين ، اذا استفحل الظلم وتمكن البلاء وانفجر بركان الغضب يقذف بالمشايخ وسائر المتصدرين إلى الصفوف الأمامية ، للقيام بدور ( الوسيط ) التقليدي لدى الهيئات الحاكمة لرفع الجور والظلم الذي يشكو الشعب منه .

وعلى ذلك ، فقد ملك السيد عمر مكرم في سنوات انقوضي السياسية هذه طريق الحيطة والحذر ، سكن أيام الشدة التي تخضبت حوادثها بدماء البكوات الذين دبرت المكائد المعروفة لاغتيالهم في مطلع العهد الجديد ، فنأى بنفسه عن فطنة الاتصال بهم والتعاون معهم بكل وسيلة ؛ ولم يشذ

عن سائر زملائه من الأثياخ والأعيان فى الرضوخ لمطالب أصحاب السلطة سواء من الباشوات العثمانين أم رؤساء الجند ، وتكلم فى صالح الشعب — أو القاهريين — بالقدر الذى لا يثير غضب المسئولين عليه ، وفى حدود الظروف المواتية والمناسبات الملائمة ؛ ورحب بعودة البكوات الى الحكم أثناء ( الحكومة الثلاثية ) المتألقة من ابراهيم بك وعثمان البرديسى ومحمد على ؛ وارتفعت مكاتته ، بينما نزل الظلم والعسف بمنافسه وغريمه الشيخ محمد السادات على أيدي هؤلاء البكوات ؛ ثم قلب لهم ظهر المعجن ، عند ما ثار القاهريون ضدهم ، وراح محمد على يدبر تقويض حكومتهم وطردهم من القاهرة ، فتعاون عمر مكرم معه ، لاطمئنانه الى قدرة محمد على والأجناد الأرثوود ، وتيقنه أن البكوات لم يعد لهم عيش فى القاهرة ؛ ثم آزر القائد المنتصر على غريمه أحمد خورشيد ، ثم بلغ أقصى ما يبنى النفس به من ضروب الصدارة والزعامة فى اقباله على تأييد الاقلاب الذى أفضى الى المناداة بمحمد على ، وأنهى الفوضى السياسية ، فخرج من الأزمات المتلاحقة التى ميزت فترة هذه الفوضى ، وقد تزايد شأنه رفعة وقدمه رسوخا فى الصدارة والزعامة ، وصار العضد الكبير لحكومة العهد الذى بدأ مؤسسا على أشلاء الفوضى السابقة .

يفسر مسلك السيد النقيب الذى كهل له الوصول الى غايته هذه — وان دفع ثمنا باعظا بعد ذلك لنجاحه الذى أدركه — جملة حوادث منها : أنه لم يعتكف ولم ينزو ، بل اشترك فى الحياة العامة ، وثابر على التمسك بمظاهر الصدارة ، يوزع التفضاته الى السلطات الحاكمة والبكوات المماليك بالعدل والقسطاس ، وبالقدر الذى يتفق مع صالحه ، فيحضر فى أكتوبر ١٨٠١ احتفال عقد كريمة ابراهيم بك ( السيدة عديلة ) ويحضر ما يقام من احتفالات لقراءة فرمانات الواردة من الباب العالى ، أو لوصول كسوة الكعبة الشريفة من « حضرة السلطان » ، وقد صادفته أزمة فى هذه الأيام الأولى عند ما نازعه على رقابة الأشراف ، وسلبها منه شخص يدعى يوسف أفندى ، اشتهر بسوء السمعة والسيرة قبل مجيء الفرنسيين . ارتحل عن البلاد الى اسلابول وقت مكثهم بهذه البلاد ، ثم صار « يتحيل ويتلخل فى بعض حواشى الدولة »

حتى ظفر بتولى نقابة الأشراف ومشیخة المدرسة الحبانية ، فحضر الى مصر في ديسمبر ١٨٠١ بعد جلاء الفرنسيين ، وأهمل أمره أولا لمعارضة « أعيان الأشراف » له ، غير أن محمد خسرو باشا لم يلبث أن قلده النقابة في ٢ فبراير ١٨٠٢ ؛ وبذل عمر مكرم قصارى جهده لاسترجاعها ، وآزره في مسعاه يوسف ضيا الصدر الأعظم ، الذي هرع عمر مكرم « وبعض المتعممين » لتوديعه عند مغادرته القاهرة في ١٣ فبراير من العام نفسه ، « فأعطاهم صررا وقرؤا له الفاتحة » . فلم يمض شهران حتى وصل في ١٨ ابريل ١٨٠٢ « قاصدا من الديار الرومية بمكاتبات وتقرير نقابة الأشراف للسيد عمر وعزل يوسف أفندي » . وفي ١٩ ابريل « ركب السيد عمر المذكور وتوجه الى عند الباشا فألبسه خلعة سمور ، ثم حضر عند الدفتردار « شريف أفندي ، فكانت مدة عزله من النقابة شهرين ونصفا » .

ثم ان عمر مكرم حرص على أن يظل مقربا من خسرو باشا ، وموضع ثقة رجال الدولة . من الأدلة على ذلك أنه ثار نزاع على ميراث في غضون شهر أكتوبر ١٨٠٢ بين القائم على خدمة مقام سيدى أحمد البدوى ونسييه وادعى كل منهما أن بوسعه احضار الأموال التى يكتنزها الآخر للحكومة فعوق خادم المقام فى بيت السيد عمر مكرم ، وذهب نسييه مع طائفة من الجند الى طنطا وجاء بأموال كثيرة كانت مخبوءة فى بئر مردومة وفى مواضع أخرى .

وثمة دليل أهم من الأول، هو أن السيد عمر امتنع عن مقابلة (مباستيانى) أثناء زيارة هذا لمصر فى مهمته التى سبق الكلام عنها فى أحد فصول هذا الكتاب . فقال (مباستيانى) فى تقريره : انه توجه لزيارة عمر مكرم يوم ٢٨ أكتوبر ١٨٠٢ ، ولكن هذا كان مريضا فقابله ولده ، ولم يذكر (مباستيانى) أنه تسنى له بعد ذلك مقابلة النقيب بتاتا . وكان الحذر مبعث عدم مقابلته للفرنسيين ، فى وقت كان فيه للفرنسيين حزب من بين طوائف البكوات المماليك ، والعلاقات متحرجة بين هؤلاء والدولة . وقد شاطر فى هذا الحذر سائر المتصدرين كالمشايخ أحمد العريشى ومحمد المهدي ومحمد الأمير ؛ وبعث خليل البكرى يرجو (مباستيانى) عدم زيارته نظرا لسوء العلاقة بينه



وبين الحكومة القائمة ، ولم يرحب بزيارة الفرنسي سوى سليمان الفيومي ،  
وبعث محمد السادات مع رسوله ( جوير ) يؤكد ولاءه للفرنسيين .

ولم يسمع للسيد عمر مكرم - أو لسائر المشايخ والمتصدرين - صوت  
في الانقلاب الذي أفضى الى طرد محمد خسرو ؛ ولم يكن يسمح أصحاب  
الانقلاب لأحد بالتدخل ، وهم الذين كانوا - كما عرفنا - « يقولون نحن  
مع بعضنا وأنتم رعية فلا علاقة لكم بنا » . ولكن عندما احتاج طاهر باشا الى  
مسند شرعى موقع عليه من القاضى والمشايخ وقييب الأشراف ، يبعث به الى  
الدولة تفسيرا لحركته ، طلب هؤلاء ومنهم عمر مكرم لمقابلاته يوم ٦ مايو  
١٨٥٣ ، فاتتهز المشايخ الفرصة « وكلوه على رفع الحوادث والمظالم وظنوا  
فيه الخيرية » . ولم يسجل الشيخ الجبرتي عن هذا ( الكلام ) سوى ما  
ذكرنا ، ولكن قنصل النمسا ( روشتي ) أضاف فى رسالته الى ( شتورمر ) فى  
القسطنطينية - أن عمر مكرم كان من بين المتكلمين فى رفع المظالم التى  
يشكو منها الشعب ، وأن طاهر باشا والدفتردار خليل أفندى السرجانى قد  
وعدا المشايخ خيرا . ولقد شهدنا كيف أن هذه المظالم استمرت برغم هذه  
الوعود الكاذبة . فلم يكن لهذه ( الوساطة ) التى تكاتف فيها المشايخ ولم  
ينفرد بها عمر مكرم أى أثر ، بل كانت من قلة القيمة وعدم الجدوى بحيث  
لم ير الشيخ الجبرتي مسوغا لذكر أية تفاصيل عنها .

ولم يلبث أن تبع ذلك انقلاب أطاح برأس طاهر باشا ، فلم يسمع للسيد  
النقيب والمشايخ صوت أو يعرف عنهم تدخل فى هذا الحادث ، سوى  
( توسط ) أحمد باشا والى المدينة لهم « بالأمر » لدى محمد على لاقناعه  
بالاذعان الى الطاعة عند ما طمع أحمد باشا - دون جدوى - فى الولاية ،  
ولكن عمر مكرم رحب ترحيبا كبيرا بقيام ( الحكومة الثلاثية ) ؛ وفى اليوم  
الذى وصل فيه محمد خسرو باشا الى بولاق فى أسر البكوات الذين اقتادوه  
من دمياط الى القاهرة ، دعا عمر مكرم ابراهيم بك ( فى ١٩ يولييه ١٨٥٣ )  
فى بيته ببولاق « فجلس عنده ساعة » . وغرض النقيب توثيق صلاته بأرباب  
الحكم الجديد ولما يمض أسبوعان على تولى ابراهيم بك القائم مقامية .

ولم يعرف عن عمر مكرم أنه ( توسط ) فى نصيح أو ارشاد أو احتجاج لدى

البكوات ابان حكومتهم بالرغم من المظالم التى أوقعوها بالناس ، والتى سردنا سابقا الشيء الكثير منها ، اللهم الا اذا « ورطه » العامة توريطا ، وتساند معه بعض المشايخ المتصدرين فى هذا المسعى ، وانطوى ( التوسط ) على خدمة تسدى الى البكوات أنفسهم بتهدة الخواطر من ناحيتهم . كما حدث فى نوفمبر ١٨٠٣ ، حيث وقف فى الخامس والعشرين من هذا الشهر « جماعة من العسكر فى خط الجامع الأزهر فى طلوع النهار ، وشلحوا عدة أناس وأخذوا ثيابهم وعمائمهم . فانزعج الناس ووقعت فيهم كرشة » استفحل أمرها فوصلت « الى بولاق ومصر العتيقة » وأغلقت الحوانيت ، « واجتمع الناس وذهبوا الى الشيخ (عبد الله) الشرقاوى والسيد عمر النقيب ، والشيخ (محمد) الأمير » ، فلم ير هؤلاء بدا من الركوب الى البكوات « وعملوا جمعية وأحضروا كبار العساكر وتكلموا معهم ٠٠٠ »

ولم تكن فى صالح عمر مكرم معارضة البكوات ، الذين صاروا أصحاب الحول والطول الآن فى القاهرة ، ولم تكن له نلحة عن استبقاء صداقتهم له ، وقد شمل ظلمهم العامة والخاصة ، فبقى محتفظا بمكاته لديهم ، وظل الشعب واثقا فى « وساطته » ، ولقى منافسوه على أيدي البكوات كل عنت وارهاق ، بينما استمر هو معززا مكرما . فمن المعروف أن عثمان البرديسى حاول أن ينتزع عنوة من الشيخ محمد السادات منافس السيد النقيب « وعدوه فى البطن » سلفة اجبارية فى أواخر يناير ١٨٠٤ ، فلم ينقذ الشيخ سوى تدخل عديلة هانم ابنة ابراهيم بك .

ولكن كان من المحال أن يسدر البكوات فى غوايتهم ، وتتوالى اعتداءاتهم على الأهلىن دون أن يتحرك الشعب للثورة فى النهاية . وأنذر تلبد السحب بقرب انفجارها . وكان للشيخ محمد الأمير من الجرأة والشجاعة ما حمله على لفت نظر البكوات ، فيذكر الشيخ الجبرتى أنه انتهز فرصة اجتماع عقد لدى البكوات لقراءة فرمان ورد من الباب العالى فى ٢ فبراير ١٨٠٤ ، فذكر « بعض كلمات ونصائح فى اتباع العدل وترك الظلم وما يترتب عليه من الدمار والخراب » .

وكان أمام عمر مكرم أن يختار أحد أمور ثلاثة : اما الاستمرار على مصافاة البكوات ومؤازرتهم وسوف يصطدم في هذا مع اجماع المشايخ والمتصدرين الذين طلب الشعب « وساطتهم » ، ولم يد هؤلاء ترددا في الاستجابة لنداءاته ؛ وكان المشايخ ناقلين على حكومة البكوات بسبب استيلائهم وجماعاتهم عنوة على ما أخذ المشايخ « من حصة الالتزام بالحلوان أيام العثمانيين » وقد سبق لهم أن شكوا من ذلك وكتبوا في هذا عرضا لابراهيم بك منذ ٢٠ أكتوبر ١٨٠٣ ؛ واما التزام الحيدة ، ومعنى ذلك تخليه في هذه الأزمة عن تلك الصدارة التي حرص كل الحرص على عدم التفریط فيها ، وهذا ما لا يرضاه بحال ، واما مجارة المشايخ والمتصدرين في الاستجابة لمطلب الشعب ، ولا خوف عليه ان فعل ، لأنه لا يعدو كونه واحدا من المتصدرين ، ومتآزرا معهم ، فلا سبيل الى أن يسعى أحد خصومه لدى البكوات ضده .

وبقى عمر مكرم مترددا ، فلم يعرف عنه أنه كانت له يد في تلك المظاهرة الصاخبة التي انفجرت يوم ٨ مارس ١٨٠٤ ، وصار نداؤها : « ايش تاخذ من تقليسى يا برديسى » ولم يعرف عنه أنه كان بين المشايخ الذين قال الجبرتنى : انهم ركبوا وذهبوا لمقابلة البكوات مع الجمهور الصاخب الذى حضر الى الأزهر ، يستحثهم على التوسط لدى البكوات لرفع ( الفردة ) التى قرروها على العقار والأملك ، وشرعوا في تنفيذها على يد السيد أحمد المحروقى قبل ذلك يوم واحد فحسب ؛ ونجحت ( وساطة ) المشايخ في ابطالها في التو والساعة .

ولقد دلت جرأة الأهلين لحد القيام بالمظاهرة الغاضبة ، كما دل خنوع البكوات واستسلامهم لمطالبه ، على أن الضعف قد بدأ يدب في جثمان حكومتهم . وصار لا معدى للسيد النقيب عن تحديد موقعه من هذه الحكومة بسرعة ، بالشكل الذى يتفق وصالحه .

وواتت الفرصة لتحديد موقعه نهائيا ، عند ما شرع محمد على يتسودد الى المشايخ ، ويستميل المتصدرين اليه ،

بذلك انقلاب الذى قوض



عرش حكومة البكوات، وأخلى القاهرة منهم . ولقد تقدم كيف أن ( محمد على ) قد استطاع - بشهادة ( روشتي ) - « توثيق عرا الاتحاد بينه وبين السيد عمر نقيب الأشراف وسائر العلماء » ؛ فكان عمر مكرم من بين الذين وافقوا على وجوب إنهاء سلطان البكوات ، وكان من بين الذين قرئ عليهم فرمان الواصل من أحمد خورشيد بتوليته على الباشوية من لدن الباب العالي فقر رأيهم على اعتماده وتنفيذه ، فكانت المؤامرة التي انتهت بطرد البكوات من القاهرة .

وظل عمر مكرم في عداد كبار المتصدرين في الحكم الجديد . وبدأت من ذلك الحين صلاته الوثيقة بمحمد على .

فكان السيد النقيب من بين المتوسطين في حادث الست نفيسة أرملة مراد بك في مايو ١٨٠٤ ، - وقد مرت بنا تفاصيل هذا الحادث - ولو أن الذي تشدد في وجوب رفع الظلم عنها وهدد بأن الشعب لن يغفر لأحد اهانتها كان الشيخ محمد الأمير ؛ وكان السيد عمر هو الذي وسطه خورشيد لتهدئة الهياج والمظاهرات التي قامت في الشهر نفسه احتجاجا على مظالمه ، واحتج السيد النقيب بأن « كل أرباب الحرف والصنائع فقراء » فرفع خورشيد المفارم الجديدة التي كان فرضها عليهم ، وكان عمر مكرم من كبار الوسطاء بين خورشيد ومحمد بك الألفي ، توطئة لتعاون الرجلين ، وإن أخفق هذا المسعى في الظروف التي عرفناها .

ولكن توالى الغرامات والمظالم ، واعتداء ( الدلاة ) على الأهلين ، وهم جند خورشيد الذين أرادوا الاعتماد عليهم في مناصرته ضد محمد على خصوصا ، وسائر أخصامه ، لم يلبث أن جعل من المتعذر أي تعاون من جانب عمر مكرم مع حكومته . وما أن تجمعت السحب التي أنذرت بهدم هذه الحكومة ، حتى كان السيد النقيب في مقدمة المناصرين لمحمد على ، ومن أقطاب الانقلاب الذي انتهى بالمناداة بمحمد على في مايو ١٨٠٥ .

على أن هناك حادثا جديرا بالتسجيل في هذه المناسبة يكشف عن مدى الدور الذي قام به عمر مكرم لتمكين محمد على من الولاية ، وهو دور

ينطوى على الخداع والمخاتلة ، تكرر فيه السيد النقيب لأصدقائه القدامى البكوات المماليك ، وفوت الفرصة على محمد الألفى أقدرهم وأكفئهم ، في استرجاع الحكم ، أثناء أزمة الثورة على خورشيد ، واضطراب الأحوال في القاهرة ، ولقد كان في وسع الألفى يومئذ - لولا مخاتلة عمر مكرم ومراوغته - أن يحتل القاهرة . وقد يتخيل المرء أن مسلك عمر مكرم كان مبنيا على رغبة لديه في إنهاء المظالم التي عانى منها الأهليون كثيرا على أيدي البكوات المماليك ، وأنه وثق بوعود محمد على له بالسير في الرعية إذا ولى الأمر سيرا حسنا ، وقد يكون هذا صحيحا ، ولكن مسلك عمر مكرم في جميع الحوادث السابقة كان متشكلا بما تمليه الرغبة في انتهاز القرص ، والدوران مع الريح أينما دارت والمقامرة على الحصان الرابع دائما ، استبقاء لمكان الصدارة الذي يشغله ، واستزادة من الجاه والثراء اللذين كانا له ، ولأنه قد توهم أن يغدو هو صاحب الرأي الأول في العهد الجديد .

وصف الشيخ الجبرتي هذا الدور فقال : « ثم لما حصلت المفاقمة بين ( محمد على وجماعته ) وبين خورشيد أحمد باشا ، واتفق محمد على بالسيد عمر مكرم النقيب والمشايخ والقاضى وأهل البلدة والرعايا ، وهاجت الحروب بين ( خورشيد باشا ) وأهل البلدة ( كان ) الأمراء المصريون بناحية التبين ( والألفى ) من عزل عنهم بناحية الطرانة . والسيد عمر يرأسه ويعلمه ويذكر له : بأن هذا القيام من أجلك وإخراج هذه الأوباش ، ويعود الأمر إليكم كما كان ، وأنت المعنى بذلك لظننا فيك الخير والصلاح والعدل . فيصدق القول ، ويساعده بإرسال المال ليصرفه في صالح المقاتلين والمحاربين ( ضد خورشيد ) ، ومحمد على يدهن السيد عمر سرا ويتملق إليه ويأتيه في أواخر الليل وفي أوساطه ، مترددا عليه في غالب أوقاته ، حتى له الأمر بعد المعاهدة والمعاقدة والإيمان الكاذبة على سيره بالعدل وإقامة الأحكام والشرائع والاقلاع عن المظالم ، ولا يفعل أمرا الا بمشورته ومشورة العلماء ، وأنه متى خالف الشروط عزلوه وأخرجوه ، وهم قادرون على ذلك كما يفعلون الآن . فيتورط المخاطب بذلك القول ويظن صحته ، وأن كل الوقائع زلاية . وكل ذلك سرا لم يشعر به خلافهم . »

« الى أن عقد السيد عمر مجلسا عند محمد على وأحضر المشايخ والأعيان وذكر لهم أن هذا الأمر وهذه الحروب ما دامت على هذه الحالة لا تزداد الا فشلا ، ولا بد من تعيين شخص من جنس القوم للولاية ، فانظروا من تجدوه وتختاروه لهذا الأمر ليكون قائم مقام حتى يتعين من طرف الدولة من يتعين . فقال الجميع : الرأي ما تراه . فأشار الى محمد على ، فأظهر (هذا) التمتع وقال : أنا لا أصلح لذلك ، ولست من الوزراء ولا من الأمراء ولا من أكابر الدولة . فقالوا جميعا : قد اخترناك لذلك برأى الجمع والكافة ، والعبرة رضا أهل البلاد . وفي الحال أحضروا فروة وألبسوها له وباركوا له وهنؤه . وجهروا بخلع خورشيد أحمد باشا من الولاية ، واقامة المذكور في النيابة حتى يأتي المتولى أو يأتي له تقرير بالولاية . ونودي في المدينة بعزل ( خورشيد باشا ) واقامة محمد على في النيابة . . . فلما بلغ ( الألفى ) ذلك وكان بير الجيزة ويراسل السيد عمر مكرم والمشايخ ، فاقبض خاطره ورجع الى البحيرة ، وأراد دمنهور . »

#### أقول نجمه :

وتوهم السيد النقيب - وقد نجح الانقلاب ، وتربع محمد على على أريكة الولاية - ان الدنيا قد أقبلت عليه بتمامها وأن السلطة قد دانت له بحذاقها ، ومد محمد على له في هذا الوهم ، فاستعان به في تمكين باشويته في عهدها الأول ، عن طريق تنسيق ( العرضحالات ) للدولة لتذليل الصعوبات التي اعترضت تشييته في باشويته ، وتوسيطه في جمع الفرض والأتاوات من ( الرعية ) ، والانتصار به على أعدائه البكوات المماليك ، لا سيما محمد الألفى ، وقد سبق ذكر ( الخدمات ) التي أسداها عمر مكرم لمحمد على باشا في ذلك كله . وظهر تعاون عمر مكرم الصادق معه أثناء أزمة النقل الى سالونيك ، وقد كانت هذه أزمة عصيبة كادت تطوح بباشوية محمد على ، فالى جانب الاشتراك في تنسيق ( العرضحالات ) ، والتغريب بالبكوات الذين ظلوا يثقون فيه ويوسطونه - مع غيره من الأشياخ - من أجل الاتفاق مع الباشا ، دأب عمر مكرم على استحثاث همة أهل دمنهور على مقاومة الألفى ، وكانت هذه البلدة - كما يقول الشيخ الجبرتي - « منضافة الى السيد عمر



النقيب ، فكان يرسل اليهم ويحذرهم ( من الألفى ) ويرسل اليهم ويمدحهم  
بآلات الحرب والبارود ، ويحضهم على الاستعداد للحرب ، فحصنوا البلدة  
وبنوا سورها وجعلوا فيها أبراجا وبدنات وركبوا عليها المدافع الكثيرة ،  
وأحضروا لهم ما يحتاجون اليه من الذخيرة والجبجبانة وما يكفيهم سنة ،  
وحفروا حولها خنادق « وامتنعت دمنهور على الألفى ، فحاربه أهلها وحاربهم  
» ولم ينل منهم غرضا ، والسيد عمر يقويهم ويمدحهم ويرسل اليهم البارود  
وغيره من الاحتياجات ، وظهر ( للألفى ) تلاعب السيد عمر مكرم معه ، وكأنه  
كان يقويه على نفسه ، فقبض على السفير الذي كان بينهما ، وحبسه وضربه ،  
وأراد قتله ، ثم أطلقه « . وفي أكتوبر ١٨٠٦ كانت قد انتهت أزمة النقل الى  
سالونيك ؛ وفي يناير ١٨٠٧ توفي الألفى ، فزال أكبر خطرين تهددا في هذا  
العهد المتقدم باشوية محمد على .

ولكن بدلا من أن يصبح عمر مكرم صاحب الحول والطول في حكومة  
الباشا ، وبدلا من أن « يستشير » هذا — على نحو ما تعهد به له — وجد  
عمر مكرم ، وقد تكشفت له الحقيقة ، أنه لا يعدو كونه أداة طيعة في يد  
محمد على ، يستخدمه هذا في تنفيذ مآربه فحسب ، وبخاصة في جمع الأتاوات  
والسلف من الأهلين الذين تدمروا من استمرار وقوع المظالم عليهم ، على  
خلاف ما كانوا يتوقعونه هم وزعمائهم وأعيانهم وقت المناذاة بولاية محمد  
على . وبدأت ثقة الأهلين تتزعزع في زعمائهم ، وفي السيد عمر مكرم على  
وجه الخصوص من ذلك الحين ، لأن الأشياخ المتصدرين ماعادوا يأخذون على  
عاقبتهم « التوسط » لرفع هذه المظالم عنهم ، وانشغلوا بمنافساتهم وحزازاتهم  
وتكالبهم على الدنيا والاستكثار من الحصص والالتزام ؛ ولأن عمر مكرم ،  
— وهو أكثر المتصدرين وجاهة في الدولة الجديدة وأرفعهم شأنا — كان  
« الواسطة » ، لا في رفع المظالم عنهم ، ولكن في ترويضهم على الرضوخ لها ،  
وتلبية مطالب الحكومة .

وضجر عمر مكرم من هذا الدور الذي فرضه عليه تعاونه مع محمد على  
والذي بدأ ينفذ الناس بسجبه من حوله ؛ ولم يكن في وسعه — وقد تورط  
كل هذا التورط في تعاونه مع الباشا ، وقلب ظهر المجن للبكوات ، أصدقاء

الأمس وأخصام اليوم ، فكان من المشتركين في تفويت فرصة استرجاع الحكم عليهم - أن ينتشل نفسه من الوهدة التي رماه فيها تشبثه بالوجاهة والصدارة وتطلعه الى المشاركة في الحكم والرياسة . وكأنما فطن محمد على لما يجول في خاطر عمر مكرم ، فاقترح عليه ذات مرة - وقد تظاهر بأنه يريد الخروج لقتال الأتقى في ابريل ١٨٠٦ - أن ينوب عنه ، وأن « يكون قائما مقامه في الأحكام مدة غيابه » ؛ ولكن السيد النقيب كان فطنا حذرا « فلم يقبل ذلك وامتنع » وتفعه حذره ، لأن الباشا « فترت همته » وقتئذ عن الخروج لمحاربة الأتقى ، « وتبين أنها اتهامات لا أصل لها » . وأما ضجر السيد النقيب من الدور الذي صار يقوم به ، ثم عجزه في الوقت نفسه عن التحرك عنه ، فقد أوضحهما الشيخ الجبرتي عند تسجيله حوادث يوم ٢١ ديسمبر ١٨٠٦ ، فقال : ان الباشا « التمس من السيد عمر توزيع أربعمائة كيس برأيه ومعه دونه ، فضايق صدره ( ولكنه ) شرع في توزيعها على التجار ومساكين الناس ، . . . لم يمكنه التخلف ولا التباعد عن ذلك » .

ولقد صار يتنازع عمر مكرم عاملان : مبعث أحدهما الاستمرار في تلبية مطالب وأوامر « صديقه » محمد على ، الذي كان يحرص من جانبه على الحفاوة بالسيد النقيب وتبجيله واحترامه ، وان كان لم يضع موضع التنفيذ تلك الشروط التي اشترطها على نفسه في تعاهده معه وقت انقلاب مايو ١٨٠٥ ، بأن يعمل بنصح السيد النقيب وارشاداته - ( الى جانب نصح وارشادات الأسياف والعلماء ؛ وما كان هذا الشطر الأخير مما يهتم عمر مكرم بتنفيذه أو يأبه له ) - وخيل الى السيد أن من المحتمل أن ينفذ محمد على ما تعهد به ؛ فلا تعدو « المشورة » ، تفويض تدبير المال الذي يطلبه الباشا اليه « برأيه ومعرفته » ، فيترتب على تحميله مسئولية توزيعه وتحصيله ، ثور الناس منه واقضاض الأهلين من حوله ، وتفويض عروش صدارته بنفس اليد المتسببة في الظاهر بارساء قواعدها . وأما مبعث العامل الآخر ، فهو الرغبة في تحطيم السلاسل التي شدته الى نظام حكومي كان هو نفسه من العاملين على انشائه ، على أساس أن يكون له الرأي والمشورة فيما يجرى من أحكام . ولكنه وقد فاتته أعظم فرصة ابان أزمة النقل الى سالونيك لمحاولة الخلاص من حكومة الباشا ، وظهر كأنما قد استقرت هذه الحكومة

مهاثيا على دعائم ثابتة ، فلم يعد هناك مناص من الاستمرار في الدور الذي رضىه لنفسه في مبدأ الأمر ، والذي صار يرجو الآن أن يطرأ ما قد يحمل الباشا على تنفيذ وعده .

ووجهت هذه الاعتبارات مسلك عمر مكرم في الحوادث التالية ، بصورة أفضت في النهاية الى اصطدامه مع الباشا ثم الى تقيده ، وزوال تلك البقية الباقية من مظاهر الجاه والصدارة التي دأب طوال حياته على الظفر بها ، وضاعت الآن من يده نهائيا .

فقد أذن مجيء حملة ( فريزر ) الى مصر ، وتعرض باشوية محمد علي لأعظم خطر صادفته خلال سنوات ( التجربة والاختبار ) التي تلت المنادة بولايته ، بأن يتوهم عمر مكرم أن في وسعه التحرر من قيود الطاعة المذلة التي فرضها عليه تعاونه مع الباشا ، وأن هذا وقد اشتدت المحنة به الآن ، سوف لا يجد مناصا من الاعتماد على « الرعية » وزعماء الشعب للذود عن باشويته ، وتخيل عمر مكرم أن حادثة استنفار العامة للجهاد بعصيتهم « ونبايتهم » وفتوسهم وهراواتهم لدفع الأجانب الغزاة سوف يتكرر الآن ، على غرار ما حدث أيام غزو الفرنسيين عند ما طرق هؤلاء أبواب القاهرة . بل ومن الثابت أنه قد ومض في ذهنه ، أن الانجليز وقد استولوا على الاسكندرية ، سوف يجتاحون جيوش محمد علي ، كما اجتاحت الفرنسيون من قبلهم جيوش المماليك ، وأن أيام الباشا في الحكم قد صارت معدودة ، وأنه لا يجدر بالسيد النقيب أن يبذل جهدا لمعاوته على اجتياز هذه الأزمة ، اذ كفاه ما فعل في الأزمات السابقة دون أن يلقي جزاء ولا شكورا . ولم يكن في اعتباره هذا الجزاء وهذا الشكور سوى المشاركة في الحكم عن طريق ابداء « الرأي والمشورة » .

آية ذلك أن ( دروشتي ) القنصل الفرنسي الذي هرب من الاسكندرية الى القاهرة عند مجيء الحملة الانجليزية - وكان محمد علي وقتئذ بالصعيد في تجريدته المعروفة ضد البكوات المماليك - وجد السيد النقيب فاطر انهمة متقاعسا ، فلم يبد همة ونشاطا الا بعد أن شاهد نشاط القنصل الفرنسي ، والتفاف الأسيان والأهلين حوله لتحصين القاهرة ، ولم يخرج عن تردده



واحجامه نهائيا سوى ورود الأنباء من الصعيد بأن الباشا متحرك للعودة على جناح السرعة الى القاهرة ، ثم عودة محمد على فعلا اليها ، واتقاه جيشه لملاقاة الانجليز .

وعرض عمر مكرم والأشياخ في مقابلة لهم للباشا ( ١٢ ابريل ١٨٠٧ ) أن يخرجوا « جميعا للجهاد مع الرعية والعسكر » ؛ فكان جوابه أن « ليس على رعية البلد خروج ، وانما عليهم المساعدة بالمال لعلائف العسكر » . ولقد سبق تفصيل هذا الحادث وغيره من الحوادث المتصلة بانهزام الانجليز ، واضطرارهم الى الجلاء عن الاسكندرية ، كما سبق تفصيل الأساليب التي لجأ اليها محمد على لجمع المال الذي ظلت حاجته الملحة اليه قائمة .

وسرعان ما تبين للسيد النقيب أن دوره بعد واقعة الحملة الانجليزية قد صار ثانويا ، وأنه يفقد تدريجيا مكان الصدارة الذي كان له . فهو تارة تصله مكاتبة من السيد حسن كريت برشيد يطلب « وساطته » لدى الباشا حتى يمنع جنده من ايقاع المظالم بأهل رشيد ، وتارة يلجأ اليه أيوب فودة « كبير » القليوية المتهم بالمضالعة مع أحد قطاع الطرق ، ويسمى ( زغلول ) للمصالحة على نفسه بمبلغ من المال حتى ينجو من العقاب ، ويستعيد سيرته ( مايو ١٨٠٧ ) ؛ وتارة يشكو اليه خدام الأضرحة « وأهل القرافة » ما لحق بهم من ايذاء على أيدي الجند لاتهامهم بالاتصال بكوات الصعيد وارسال ما يحتاجونه من بضائع وسلاح ؛ وتارة يطلب البكوات وساطته مع غيره من الأشياخ والمتصدرين لاجراء الصلح بينهم وبين محمد على ( يونيه ويوليه ١٨٠٧ ) ؛ وتارة يلجأ اليه جماعة من طوائف « القبانية » والخطابة وباعة السمك القديد المعروف بالفسيخ « ليتوسط لهم لدى الباشا في رفع الأتاوة التي فرضها عليهم ، وتنجح « شفاعة » السيد عمر في هذه المرة ( ٨ أغسطس ١٨٠٧ ) ، وتارة يشكو اليه الأهليون اخراج الجند لهم من بيوتهم واستيلائهم عليها عنوة واقتدارا ، فيكتب عمر مكرم والمشايخ عرضا في ذلك الى كتحدا بيك دون نتيجة ( أكتوبر ١٨٠٧ ) ؛ وتارة يستدعيه الباشا مع المشايخ الى القلعة لتكليفهم الاحتفاء بشاهين بك الألفى ، فيسير

السيد النقيب في موكبه الذي دخل به الى القاهرة ( ديسمبر ١٨٠٧ ) ؛  
وتارة يحضر ديوان الباشا الذي عرض فيه ارادة الدولة للتهيؤ لحرب  
الوهابيين وضرورة جمع المال لانجاز الاستعدادات اللازمة ( فبراير ١٨٠٨ )  
وتارة يخرج مع من خرجوا لصلاة الاستسقاء في جامع عمرو ( أغسطس  
١٨٠٨ ) .

ثم ان السيد النقيب الى جانب ذلك كله ، كان عليه بحكم منصبه  
( قريبا للأشراف ) أن يحضر الاجتماعات الرسمية لقراءة الفرمانات الواردة  
من الدولة ، واحتفالات وفاء النيل ، وما الى ذلك .

وانخفض شأن عمر مكرم رويدا رويدا ، فقل اتصال الباشا أو  
اجتماعه به في غير المناسبات ( الرسمية ) ، أو التي يستدعيه فيها الباشا مع  
غيره من المشايخ والمتصدرين ، حتى انه ما صار ( يوسطه ) أو يعتمد عليه  
في اقناع الأهلين بدفع الأتاوات والمغارم التي لم ينقطع فرضها عليهم ؛ لأن  
الباشا اعتمد الآن على جنده في تحصيل ذلك ، وكان من المتعذر أن يتحد  
المشايخ لمقاومة اجراءات الباشا ومشاريعه ، فيجد عمر مكرم من اتحادهم  
وتكتلهم سندا له في معارضته لها ؛ فالخلاقات والمنافسات والأحقاد لا تزال  
تفرقهم . وبلغ من تخاذلهم أنهم لم يجرؤوا على الاعتراض على الفاء  
( مسموح المشايخ ) ، مع ما ألحقه هذا الاجراء من اذى لصميم مصالحهم ،  
وكان أكثر المتصدرين من المتمتعين بهذا المسموح من زمن قديم .  
واستكثروا - كما عرفنا - من شراء الحصص .

ولكن السيد النقيب وان اضطر الآن الى التوارى عن مسرح السياسة  
العامة ، والانزواء في عزلة تكاد تكون تامة ، كان لا يزال يمني النفس بالظهور  
مرة أخرى ، وسؤال الباشا عندئذ الحساب عن نكثه عهده ، وعدم طلب  
( مشورة ) السيد والأشياخ ، والزامه بتنفيذ الاتفاق الذي قام على أساس  
تعاون عمر مكرم معه في حادث المنادة بولايته .

ثم ان عمر مكرم لم يقنع باطلاق العنان لخياله وأمانيه وأحلامه فحسب،  
بل راح يتحين الفرص لمناوأة حكومة الباشا اذا وجد سبيلا الى ذلك ؛ ويشجع

على اشاعة الفوضى ، ولا يتخرج من انتقاد تصرفات الباشا في مجالسه ، ودل مسلكه في حادث معين على أنه لا ينوى خيرا لحكومة محمد علي ، وأنه ينقم منه ويحقد عليه في مكنون صدره .

### حادث سليمان ( شيخ بنها العسل ) :

أما ذلك الحادث ، فهو حادث الشيخ سليمان الذي ظهر في بنها العسل واعتقد الناس فيه الولاية والسلوك والجذب : بدأ بداية متواضعة « ونصبوا له خيمة » وتوالت عليه النذور والهدايا وارتفع شأنه ، فصار يطلب من القرى مقادير من الجبوب « برسم طعام الفقراء » ويعين المريدين لتحصيلها وجعل لهم كراء طريق معين ، على نحو ما تفعل الحكومة ذاتها عند ارسال الجبابة ومحصلي المال الى جهة من الجهات . ثم راح الشيخ ومعاونوه يحضون الأهلين على عدم دفع الضريبة أو الفرض والأتاوات التي تطلبها الحكومة ، « وصار الذين حوله ينادون في تلك النواحي بقولهم : لا ظلم اليوم ولا تعطوا الظلمة شيئا من المظالم التي يطلبونها منكم ، ومن أتاكم فاقتلوه . فكان كل من ورد من العسكر المعينين الى تلك النواحي يطلب الكلف أو القرض التي يفرضونها ، فزعوا عليه وطرده ، وان عاند قتلوه . فثقل أمره على الكشاف والعسكر » .

واستفحل شر الشيخ وخطره ، « فصار له عدة خيام وأخصاص ، واجتمع لديه من المردان نحو المائة وستين أمردهم ، وغالبهم أولاد مشايخ البلاد . وكان اذا بلغه أن بالبلد الفلانية غلاما وسيم الصورة ، أرسل يطلبه ، فيحضروه اليه في الحال ولو كان ابن عظيم البلية ، حتى صاروا يأتون اليه من غير طلب » . ويستطرد الشيخ الجبرتي الذي تنقل عنه هذه الرواية فيقول : « ولا يخفى حال الاقليم المصري في التقليد في كل شيء » . ثم يستأنف روايته فيذكر أن هذا العدد الكبير كان « من جنس المردان » ، وذلك زيادة على ما اجتمع عند الشيخ من « ذوى اللحى ( وهم ) كثيرون أيضا » . وأما المردان فقد عمل لهم « عقودا من الخرز الملون في أعناقهم ، ولبعضهم أقراطا في آذانهم » .



ثم انه حدث أن أحد فقهاء الأزهر ويدعى الشيخ عبد الله البنهاوى ،  
« ادعى دعوى بطين مستأجرة من أراضى بنها كان لأسلافه ، وأن الملتزمين  
بالقرية استولوا على ذلك الطين من غير حق لهم فيه ؛ بل باغراء بعض مشايخ  
القرية . ( والشيخ زقزوق ) به رعونة . ولم يحسن سبك دعواه ، وخصوصا  
كونه مفلسا وخليا من الدراهم التى لا بد منها الآن فى الجعالات والبراطيل  
للوسايط وأرباب الأحكام وأتباعهم ؛ ويظن فى نفسه أنه يقضى قضيته بقال  
المصنف اكراما لعلمه ودرسه . فتخاصم مع الملتزمين ومشايخ بلده .  
وانعقدت بسببه مجالس ، ولم يحصل منها شيء سوى التشنيع عليه من  
المشايخ الأزهرية والسيد عمر النقيب ، ثم كتب له عرضحال ورفع أمره الى  
كتخدا بك والباشا . فأمر الباشا بعقد مجلس بسببه ، بحضرة السيد عمر  
( مكرم ) والمشايخ . وقالوا للباشا : انه غير محق وطرده ، فسافر الى بلده ،  
وسافر الباشا أيضا الى جهة البحيرة والاسكندرية » ، وكان ذلك فى أوائل  
أغسطس ١٨٠٧ ، ولا يزال النضال قائما ضد الانجليز .

فوجد الشيخ زقزوق مخرجا له من مأزقه أن يستعين بالشيخ سليمان ،  
شيخ بنها العسل ، فقصده اليه وراح يغريه « على الحضور الى مصر ( القاهرة ) ،  
وأنه متى وصل اجتمع عليه المشايخ وأهل البلدة ، ويكون على يده الفتح  
والفتوح » . وصادفت هذه الدعوة قبولا لدى الشيخ ومريديه والملتفين  
حوله ، وكانت أطماع الشيخ سليمان قد تزايدت ، حتى صار لا يكتفى بما  
كان له من نفوذ فى بنها والجهات المجاورة لها ، بل أراد الآن أن ييسط نفوذه  
وسلطانه على غيرها من الجهات ، وشجعه على ذلك أن أهل القرى فى ناحيته  
قد عملوا بنصحه وارشاده ، فامتنعوا عن دفع المال وطردهوا المحصلين والجباة  
والعسكر الذين حضروا معهم ، وحرضه « خساف العقول المحيطون به  
والمجتمعون حوله على المجيء الى مصر » قائلين انه سوف « يكون له شأن  
لأن ولايته اشتهرت بالمدينة ، ( ولأهلها القاهريين ) فيه اعتقاد عظيم ، وحب  
جسيم ، ( فأطاع ) شياطينه » .

وحضر الشيخ سليمان « برجاله وغلماؤه ، ومعه طبول وكاسات ، على  
طريق مشايخ أهل العصر والأوان ، ( فدخلوا ) الى المدينة على حين غفلة ،

وبأيديهم فراقل يفرقون بها فرقة متتابعة ، وصياح وجلبة ، ومن خلفهم الغلمان والبدايات ، وشيخهم في وسطهم » . وقصدوا أول ما قصدوا الى المشهد الحسيني ويقع في أشد أحياء القاهرة ازدحاما « وجلسوا بالمسجد يذكرون » .

ثم انفصل عنهم جماعة من حملة ( الفراقل ) أو ( الكرايج ) فقصدوا الى بيت السيد عمر مكرم ودخلوه « وهم يفرقون بما في أيديهم من الفرقلات » ، وظلت جماعة منهم أمام البيت يفرقون بهذه ( الفرقلات ) طول النهار ، ثم ارتدوا الى المسجد . وأقام الشيخ سليمان وأتباعه بالمسجد الى العصر « ثم دعاهم انسان من الأجناد يقال له اسمعيل كاشف أبو مناخير ، له في الشيخ المذكور اعتقاد ، فذهبوا معه الى داره ( وباتوا ) عنده الى الصباح ، ولما طلع النهار ركب الشيخ بغلة ذلك الجندي وذهب بطائفته الى ضريح الامام الشافعي فجلس أيضا مع أتباعه يذكرون » .

وبلغ خبر الشيخ سليمان ، والضجة التي أحدثها هو والحشد الذي معه كتحدا بك - ويحكم هذا القاهرة في غياب محمد علي - فخشي من وقوع اضطرابات بالمدينة ، وأنفذ من فوره جماعة من الجند على رأسهم صالح أغا قوج الى « مقام الشافعي ، وأراد القبض عليه ، فخوفه الحاضرون ، وقالوا له : لا ينبغي عليك التعرض له في ذلك المكان ، فاذا خرج فدونك وإياه ، فانتظره بقصر شويكار ، فقبضوا الشيخ الى قريب العصر . وأشاروا عليه بالخروج من الباب القبلي . وهرق عنه الكثير من المجتمعين عليه . فذهب الى مقام الليث بن سعد ، ثم سار من ناحية الجبل . وذهب بداياته وغلمانه الى دار اسمعيل كاشف التي باتوا بها » .

وكان كتحدا بك عند ما قرر القبض على الشيخ سليمان قد كتب « تذكرة وأرسلها الى السيد عمر النقيب يطلب الشيخ » ، بدعوى التبرك به ، « وأكد في الطلب ، وقصده أن يفتك به ، لقهروهم منه ، وعلم السيد عمر ما يراد به » ، فبدلا من التعاون مع كتحدا بك في القبض على الشيخ ، أو عدم التدخل في المسألة ، بادر بإيفاد رسول من عنده يدعى الحاج سعودى الحناوى برسالة الى الشيخ سليمان « يقول له : ان كنت من أهل الكرامة ،

فأظهر شرك وكرامتك ؛ والا فاذهب وتغيب » . ولحق الحناوى بالشيخ بعد خروجه وأتباعه فى طريق الصحراء ، واقتفى أثره ، وبلغه رسالة السيد عمر ، ورجع الى السيد عمر ، فوجد كتخدا ييك ورجب أغا حضرا الى السيد عمر يسألانه عنه ، ولم يكتفوا بالطلب الأول . فأخبرهما أنه ذهب ولم تلحقه الرسائل . فاغتazonوا . وقالوا نرسل الى كاشف القليوبية بالقبض عليه أينما كانوا ، وانصرفوا ذاهبين .

« وقصدت العساكر بيت اسمعيل كاشف أبو مناخير ، فقبضوا على الغلمان وأخذوهم الى دورهم . ولم ينج منهم الا من كان بعيدا وهرب وتغيب . وتفرق أتباعه ذوات اللهى » . وكانت خاتمة الشيخ سليمان سريعة ، فقد وشى به نفس الشيخ زقزوق البنهاوى الذى حرضه أصلا على الحضور الى القاهرة ، فقبراً منه الآن ودل على مكانه ، وكان الشيخ سليمان قد قصد الى بهتيم ثم الى نوب ، فبعث كتخدا بك جندا قبضوا عليه وأحضروه ، ثم ذهبوا الى بولاق وأنزلوه فى مركب وانحدروا به ثم غابوا حصّة واقلبوا راجعين . ثم بعد ذلك تبين أنهم قتلوه وألقوه فى البحر ، ( وهكذا ) انقضى أمره » ، فى أواخر أغسطس ١٨٠٧

ووقف الباشا من رجال حكومته على تفاصيل الدور الذى قام به عمر مكرم فى هذه المسألة ، ومحاولته انقاذ الشيخ سليمان ، بمراوغة الحكومة فى أمره ، والسيد النقيب هو الذى كان من أكبر عوامل اثاره هذا الحادث الذى لو أتاحت الفرصة للشيخ سليمان لتنفيذ غرضه لاقلب الى فتنة تشيع الاضطراب والفوضى فى القاهرة فى وقت لايزال الباشا مشغولا بمناجزة الانجليز . فلجاجة عمر مكرم فى معاداة الشيخ زقزوق البنهاوى والتشنيع عليه مع سائر الأشياخ ، بالرغم من استناد دعواه على حق ، هى التى جعلت هذا الأخير يغرى الشيخ سليمان على الحضور الى القاهرة ، ومع أن الكشف والجند والجباة المكلفين بتحصيل المال قد كثرت شكواهم من امتناع الفلاحين وأهل القرى فى اقليم بنها عن دفع الضرائب ، فقد تقاعس السيد عمر مكرم عن معاونة المسئولين فى القبض عليه ، وأرسل اليه ينبه الى الخطر المحدث به ويحذره منه .



وأيا كان الأمر ، فقد ظل عمر مكرم ، كنقيب للأشراف ، صاحب وجهة وصدارة ، ولم يشأ الباشا وان ظلت تتزايد الجفوة بينه وبين السيد النقيب بمرور الأيام ، أن يقطع صلته به نهائيا أو أن ينبذه ، وتحاشى الاصطدام به لأنه لم يجهر بمعارضته له ، ولأن الباشا وكان منشغلا بمسائل أكثر أهمية ، لم يجد ما يدعو له لاثارة مشاغل جديدة . فاستمر اشتراك عمر مكرم في الحياة العامة بالقدر الذى أوضاعناه . وان كانت نهاية « مجده » قد اقتربت .

وكانت آخر « طنطنة » للسيد عمر مكرم بالقاهرة ، الاحتفال الذى أقامه لختان ابن بنته ، فدعا الباشا والأعيان ، وأرسل هؤلاء اليه « الهدايا والتعابى » وفى أول مايو ١٨٠٩ « عمل له زفة ( مشى ) فيها أرباب الحرف والعربات والملاعب وجمعيات وعصب صعايدة . وخلافهم من أهالى بولاق والكنفور والحسينية وغيرها من جميع الأصناف وطبول وزمور وجموع كثيرة ، فكان يوما مشهودا ، اكرتت فيه الأماكن للفرجة . وكان هذا الفرح - كما يقول الشيخ الجبرتى - آخر طنطنة السيد عمر بمصر . فانه حصل له عقيب ذلك ما سيتلى عليك قريبا من النفى والخروج من مصر » ، أى القاهرة .

### التصادم بين عمر مكرم ومحمد على :

وكان مبعث الاصطدام المباشر بين الباشا وعمر مكرم ، مضى محمد على فى أساليبه المالية ، لاستمرار حاجته الملحة الى المال ، وازدياد تدمير الأهلىين وعلى الخصوص المشايخ ، الذين مست مصالحهم هذه الأساليب مباشرة ؛ ثم توهم عمر مكرم أن الفرصة قد واثت للجهر بمعارضته علانية لحكومة الباشا ، وأنه قد صار بوسعه الآن أن يحرك القاهريين على الثورة ضد الباشا ، وأن يلزمه الزاما بوجوب ( التشاور ) معه ومع الأشياخ ، وتنفيذ ذلك العهد الذى أخذه على نفسه باتباع نصحه ومشورته ، منذ أربع سنوات مضت ، لم يبد من جانب محمد على فى أثنائها ما يدل على ارتباضه بوعده ، بل قام للدليل على العكس من ذلك ، على أنه انما يعمل جادا للاتفراد بالسلطة ، وجمع أسباب الحكم فى يده هو وحده .

ثم انه كان من ضمن البواعث على هذا الاصطدام ، والتي جعلت السيد

النقيب يجرؤ على معارضة الباشا معارضة سافرة ، أنه لم يدخل في حسابه عدة اعتبارات هامة ، لا شك في أنه لو أولاها عنايته ، لتغلبت الحكمة على سوء التقدير ، ولأمكن زوال أسباب النفور بينه وبين الباشا ، ولكان من المحتمل أن يفضى ذلك الى استعادة السيد النقيب لمكاته القديمة عند الباشا ، ويقبل هذا « مشاورته » ، خاصة وأن محمدا عليا بالرغم من الجفوة بينهما كان يحمل في نفسه تقديرا ظاهرا لعمر مكرم ، ولا ينسى أنه آزره في بلوغ الولاية وتساند معه في اجتياز الأزمات التي مر بها ، ولكن كان من سوء حظ عمر مكرم أنه لم يفتن الى أن الأوضاع قد تغيرت تغيرا كليا الآن عما كانت عليه وقت أن كان بوسعه استثارة العامة وتحريكهم على السلطات القائمة ، لأن الشعب الذي شهد انقسامات المشايخ وتخاذلهم ، وانصرافهم عن الذود عن مصالحه ، واهتمامهم بمصالحهم هم وحدهم فحسب ، على نحو ما حدث في واقعة عصيان الجند في أكتوبر ١٨٠٧ ، ولجوء المشايخ والمتصدرين الى تحميل صغار التجار وسواد الأهلين العبء الأكبر من أتاوة المال المطلوب لدفع مرتبات الجند اخبادا للفتنة ؛ ثم ثبت لديه بتوالى الأدلة والبراهين أن مصر صار لها « سيد » واحد هو محمد علي ، من العبث مقاومته لم يعد هذا الشعب يثق في « زعامة » المشايخ أو في « زعامة » السيد عمر مكرم على وجه الخصوص . أضف الى هذا كله أن السيد النقيب لم يدخل في حسابه أن أخصامه وحاسديه والناقمين عليه من الأسياف المتصدرين ، وإن نأفقوه وداهنوه ، فهم سوف يكونون أول المنقلبين عليه إذا أظهر الباشا تغيره عليه ، وصار غاضبا منه ، وأن هذه الأحقاد الدفينة ، بحيلولتها دون تكتل المشايخ والزعماء ، سوف تحول كذلك دون تكتل الأهلين ، وتزيد نفرة هؤلاء من المشايخ عموما ، وانصرافهم عن السيد عمر مكرم خصوصا إذا حاول الثورة على محمد علي .

هذه الحقائق لا تلبث أن تتضح بتتبع الوقائع التي أفضت الى نفى عمر مكرم .

فقد كان مثار الاصطدام بين الباشا وبين المشايخ عموما مسألتين : مشاركة الباشا للملتزمين في « فائظهم » ، وامتدت هذه المشاركة فشملت

مقاسمة ملتزمى السلع من الباعة ، فثارت خواطر الأهلين من أصحاب التزام الأرض ( وفي مقدمة هؤلاء المشايخ ) وملتزمى هذه السلع ، وكان لتذمرهم جلبية وضجيج ؛ وأما المسألة الثانية فكانت فرض الضريبة على الأرض والعقارات الموقوفة على الجوامع والسبل وما الى ذلك . وكانت المسألة الثانية تفوق في أهميتها وخطورتها المسألة الأولى ، حيث كان الغرض من هذا الاجراء التمهيد لاستيلاء الحكومة على هذه الأوقاف . وقد اتخذ الاجراءان معا وفي وقت واحد . فشرعت حكومة الباشا في ٢٨ يونية ١٨٥٩ « في تحرير دفتر بنصف فائز الملتزمين ( لتحصيله منهم ) ودفتر آخر بفرض مال ( أى ضريبة ) على الرزق الأحباسية المرصدة على المساجد والأسبلة والخيرات وجهات البر والصدقات ، وكذلك أطيان الأوسية المختصة أيضا بالملتزمين » ، وكانت هذه أيضا معفاة من الضريبة ، ويخصص ريعها للاتفاق منه على المسافرين والجند وموظفى الحكومة الذين ينزلون ضيوفا على أهل الناحية ، كما يخصص بعض هذا الريع لمواجهة النفقات المحلية .

واستتبع تقرير الضريبة على أراضى الوقف فحص حجج الأوقاف . وكانت هذه موضع احترام من زمن قديم ، لم تتعرض لها الحكومات المتعاقبة على مصر ، حتى أثناء الاحتلال الفرنسى بشىء ، طالما كانت تحمل « اسم والى مصر ومهورة بختمه الكبير وعليها علامة الدفتردار » ولكن الباشا أمر بفحص هذه الحجج وتجديدها ، أى استبدال غيرها بها ، اذا ثبت أنها صحيحة ، وأما اذا عجز المتولون على هذه الأوقاف عن ابراز الحجج لتجديدها فى ظرف أربعين يوما ، استولت حكومة الباشا على الأراضى وعهدت بإدارتها لغيرهم ؛ وبررت الحكومة هذا الاجراء بقولها : « اذا مات السلطان أو عزل بطلت توابعه ومراسيمه وكذلك نوابه ، ويحتاج الى تجديد توابع من نواب المتولى الجديد » ؛ ولم يكن من الميسور ابراز كثير من الحجج لبلاها بسبب تقادم العهد عليها ، أضف الى هذا أن كثيرا من هذه الحجج كذلك صار لا ينطبق على ما جاء فيها عن تجديد معالم الأرض الموقوفة أصلا على أعيان الوقف الراهنة لمضى الزمن الطويل على انشاء الوقف ولتغير المعالم أو للنزاع فى الاستحقاق ، فكان معنى ذلك أن تصبح معظم هذه الحجج عند الفحص



غير مقبولة لسبب أو لآخر لدى عمال الحكومة ، ويحرم المتولون عليها والمستحقون في خيراتها من أرزاقهم .

فكتبت بالاجراء الذى اتخذه الباشا « مراسيم الى القرى والبلاد ، ( وعينت الحكومة ) بها معينين ، وحق طرق من طرف كشاف الأقاليم بالكشف على الرزق المرصدة على المساجد والخيرات ، وتقدموا الى كل متصرف فى شىء من هذه الأطيان ، وواضع عليها يده بأن يأتى بسنده الى الديوان ، ويجدد سنده ، ويقوى بمرسوم جديد وان تأخر عن الحضور ( فى المهلة المعطاة له وهى أربعون يوما كما ذكرنا ) يرفع عنه ذلك ، ويمكن منه غيره » ثم انهم حرروا دفتر لاقليم البحيرة « بمساحة الطين الرى والشراقى ، وأضافوا اليه طين الأوسية والرزق ، وكتبوا بذلك مناشير . وأخرج المباشرون كشوفاتها بأسماء الملتزمين » . وفى الوقت نفسه « شرعوا فى تحرير دفتر بنصف فائظ الملتزمين بأنواع الأقمشة وباعة النعالات التى هى الصرم والبلغ ، وجعلوا عليها ختمية . فلا يباع منها شىء حتى يعلم بيد الملتزم ويختم ، وعلى وضع الختم والعلامة قدر مقدر بحسب تلك البضاعة وثمانها » .

ولما كانت هذه الاجراءات قد هددت أرزاق ليس فقط أولئك الذين يعيشون من هذه الأوقاف ، بل وأصحاب الأواشى ، وعامة الناس من الباعة والمتسبين ، فقد ضج الناس وتزايد « لغتهم » ، وازدحمت أحياء القاهرة بالمتذمرين والمتظاهرين الصاخبين ومن بينهم السيدات وأطفالهن الذين صاروا مهددين بالحرمان من استحقاقاتهم فى الأوقاف أو خيراتها ، وقصد المتظاهرون الى الجامع الأزهر ، « وتشكوا » ، ووعد المشايخ « بالتكلم فى شأن ذلك بعد التثبت » .

وحدث أثناء هذه الفورة أن قبض الشرطة « على شخص من أهل العلم من أقارب السيد حسن البقلى » وحبسوه ، وعبثا حاول المشايخ التوسط لاطلاق سراحه ، بل أصعدوه الى القلعة ، فزادت الحال سوءا بسبب هذه الواقعة .

وفى ٣٠ يونية ١٨٠٩ ، احتشد الجامع الأزهر بجموع المتظاهرين ، « فحضر الكثير من النساء والعامة وأهل المسجون ، وهم يصرخون

ويستغيثون ، وأبطلوا الدروس . ( فاجتمع ) المشايخ بالقبلة ، وأرسلوا الى السيد عمر النقيب فحضر اليهم وجلس معهم ؛ ثم قاموا وذهبوا الى بيوتهم » .

وهكذا وجد عمر مكرم الفرصة التي كان يشدها لمعارضة الباشا ومقاومته . فيقول المعاصرون : « ان السيد النقيب كان يعيش من مدة طويلة في عزلة عميقة ، لأنه منذ أن تأيد سلطان محمد علي ، عمل هذا على ابعاده بصورة متزايدة عن الاشتراك في أى عمل من الأعمال العامة . بيد أن هذه العزلة لم تغير شيئا من مبادئ هذا الشيخ . فكان يرى وهو بداخل صومعته اضطراب زيادة السلطة المطلقة التي استأثر بها الرجل الذي كان هو أول من ألبسه الفرو لتقليده حكومة مصر . فواتته الفرصة الآن لينزل ( الى معترك السياسة ) متصديا الآن للدفاع عن صالح الدين ، وحقوق الشعب ، وقبض عليها بكلتا يديه » .

وعلى ذلك فقد اجتمع بالمشايخ في اليوم التالي ( أول يولية ) ، وكان اجتماعا تحس فيه الأشياء ، « فتعاهدوا وتقاسموا على الاتحاد وترك المنافرة » ، وذلك من أجل الدفاع عن امتيازاتهم وحقوقهم . وعظم حماس بعض الحاضرين فأعلنوا أنه اذا أصر الباشا على المضي في طريقه الذي يسلكه ، وجب عليهم أن يكتبوا في شأنه الى الباب العالي ، وأن يثيروا الشعب على هذا « الطاغية الجديد ، وأن يخلعوه من العرش الذي أجلسوه عليه » . ثم انهم كتبوا عرضا الى الباشا « يذكرون فيه المحدثات من المظالم والبدع ، وختم الأمتعه وطلب مال الأوسية والرزق والمقاسمة في الفائز ، وكذلك أخذ قريب البقل وحبسه بلا ذنب » ، وطالبوا برفع هذه المظالم .

ونمى الى الباشا اجتماعهم فأوفد اليهم ديوان أفندى ( سكرتيره ) يستفسر عن سبب اجتماعهم ، ويسأل عن مطلوبهم ، « فعرفوه بما سطره اجمالا ، وبينوه له تفصيلا » وحاول ديوان أفندى انهاء هذه الأزمة والوصول الى حل سلمي بين الأشياء والباشا فقال : « ينبغي ذهابكم اليه ، وتخطبوه مشافهة بما تريدون ، وهو لا يخالف أمركم ولا يرد شفاعتكم . وانما القصد أن تلاحظوه في الخطاب ، لأنه شاب مغرور جاهل وظالم غشوم ، ولا تقبل

نفسه التحكم ، وربما حمله غروره على حصول ضرر بكم وعدم انقاذ الغرض . • وكان واضحا أن ديوان أفندى انما يتكلم على لسان محمد على الذى يعد بقبول ( وساطة ) المشايخ ، و ( التشاور ) معهم . ولكن هؤلاء أصروا على موقفهم ، فقالوا « بلسان واحد : لا نذهب اليه أبدا ما دام يفعل هذه الفعال . فان رجع عنها وامتنع عن احداث البدع والمظالم عن خلق الله رجعنا اليه وترددنا عليه كما كنا فى السابق . فاقنا بايعناه على العدل ، لا على الظلم والجور . فقال لهم ديوان أفندى : وأنا قصدى أن تخاطبوه مشافهة ويحصل الغرض . فقالوا : لا نجتمع عليه أبدا ، ولا نثير فتنة . بل نلزم يوقنا ، ونقتصر على حالنا ، ونصبر على تقدير الله بنا وبغيرنا . » وأخذ ديوان أفندى العرضحال ووعدهم برد الجواب .

وأخطأ عمر مكرم والمشايخ التقدير ؛ لأن الزمن — كما أشرنا — قد تغير ، ولأن الشعب وان ظل يظهر احترامه للسيد النقيب وللأشياخ ، فقد انقضى العهد الذى كان فيه لهؤلاء من النفوذ على العامة ما يمكنهم أو يمكن عمر مكرم من تحريكهم للثورة ضد الباشا ؛ ولأن مقاسمة الباشا للملتزمين فى فائظهم واستيلاءه على ايرادات الأوقاف قد حرم فئة قليلة بالنسبة لسائر الشعب ، وكان الأشياخ هم أكثر الناس امتلاكا لحصص الالتزام ، وأكثر المنتظرين على الأوقاف منهم ، حقيقة ضج القاهريون من توالى المظالم عليهم ، ولكنهم — كما يذكر المعاصرون — لم يكونوا فى قرارة أنفسهم الا مرتاحين لهذا الاجراء الذى أزال الفوارق التى مكنت لفئة معينة من العيش فى بحبوحة ورخاء ، بينما عاشت الأكثرية فى تقير وحرمان وبؤس وشقاء ؛ فهم والحالة هذه لن يتحركوا من أجل الدفاع عن مصالح هى فى صميمها مصالح طائفة المشايخ الذين ما كانوا يعنون الا برعايتها ورعاية شأنهم فحسب . فلم يكن احتشاد الأزهر بالنساء والأطفال والعامة معناه بحال من الأحوال أن القاهريين مستعدون للثورة على حكومة محمد على .

ولقد فاتت هذه الحقيقة السيد عمر مكرم ، ولكنها لم تفت ( محمد على ) الذى كان له من العيون والأرصاد ، والذى كان من دأبه — على حد تعبير الجبرتي — التجسس على الناس ، ما يكفل له معرفة الموقف على حقيقته



سواء من ناحية الشعب الذى لن يتحرك لمؤازرة عمر مكرم ، أو من ناحية المشايخ أنفسهم الذين يستحيل عليهم الاتحاد والتكتل بسبب أحقادهم ومنافساتهم . فعول الباشا على اشاعة الخوف فى نفوس المستضعفين من المشايخ من جهة ، والتلويح بالمنافع أمام ناظرى المتعطلين الى الصدارة منهم أو الطامعين فى منصب السيد عمر أو فى الايرادات التى تدرها عليه الأوقاف المنتظر عليها من جهة أخرى . ونجحت خطة الباشا فى يسر وسهولة .

على أن هناك حقيقة لا معدى عن ذكرها ، هى أن ( محمد على ) مع تيقنه من الانتصار على هذه المعارضة المتخاذلة ، ما كان يريد تجريد السيد عمر مما له ، أو يبنى قطيعته أو يطلب تقيته . لما يحمله له من احترام كبير ، بسبب كبر سنه ، ولأنه كان ساعده الأيمن فى الوصول الى الولاية ، بل ظل يحدوه الأمل حتى النهاية فى امكان استمالة السيد النقيب اليه ، واستعادة علاقات الصفاء والمودة معه . ولم يكن بحال مبعث هذه الرغبة أن الباشا - كما يذكر الشيخ الجبرتى « يخشى صولته ، ويعلم أن الرعية والعامّة تحت أمره ، ان شاء جمعهم وان شاء فرقهم ، وهو الذى قام ينصره ومساعدته وأعانه وجمع الخاصة والعامّة حتى ملكه الاقليم . ويرى أنه ان شاء فعل بنقيض ذلك » . فقد فأت الشيخ الجبرتى ، كما فأت عمر مكرم نفسه الحقائق التى ذكرناها سابقا ، ولعل مرد ذلك الى أن الشيخ لكراهته لحكومة محمد على ، ولتمنيه زوال ملكه ، كان يعقد آمالا كبارا على هذه الحركة المناوئة ، فلم يسهه عند فشلها بسبب تخاذل المشايخ وانقضاضهم من حول عمر مكرم ، بل وسعيهم للدسيسة فى حقه ، الا أن يعزو هذا الفشل الى تدابير محمد على الذى أخذ على عاتقه اشاعة الفرقة بين الأشياء وصرفهم عن مؤازرة عمر مكرم خوفا منه .

بدأ الباشا اذا بأن أغفل أمر العرضحال الذى كتبه اليه المشايخ ، وتظاهر بعدم الاهتمام به ، فلم تمض خمسة أيام فحسب ، حتى كان هذا « البرود » البادى من ناحيته قد أشاع القلق فى نفوس عدد من المشايخ ، ثم تبع هذا القلق الخوف من ضياع مصالحهم ، فبادر فى اليوم الخامس ( ٤ يولية ١٨٥٩ ) الشيخان : محمد المهدي ومحمد الدواخلى بالاجتماع عند محمد

أفندى النودنلى (ويعرف بطبل أى الأعرج) ، ناظر المهمات ومن رجال الباشا ، « وثلاثتهم فى نفسهم للسيد عمر ما فيها ، ( فتناجوا ) مع بعضهم ، ثم اتقلوا فى عصرتهم وتفرقوا » . وقصد المهدي والدواخلى الى عمر مكرم يذكران له أن محمد أفندى طبل هذا يقول : ان الباشا لم يطلب مال الأوسية ولا الرزق ، « وقد كذب من قل ذلك » ويؤكد أنه ، أى الباشا ، يقول : « انى لا أخالف أوامر المشايخ ، وعند اجتماعهم عليه ومواجهته يحصل المراد » .

ولقد كان قل هذه الأقوال منسوبة الى الباشا - على لسان محمد أفندى طبل - معناه أن الباشا يبنى التفاهم مع المشايخ وعمر مكرم ، على أساس تنفيذ مبدأ ( المشورة ) الذى يطالبون به ، ومحاولة ترضيتهم فى مسألة مال الأوقاف مثار النزاع بينه وبينهم . وسواء كان اجتماع الثلاثة الحاقدين على عمر مكرم : محمد أفندى طبل والمهدي والدواخلى ، للتآمر عليه والتمهيد لتدمير هلاكه ، ويشترك معهم الباشا فى هذه المؤامرة حتى يشيع التخاذل فى صفوف المشايخ ، أم كانت رغبة الباشا حقيقة تسوية هذا النزاع واسترضاء عمر مكرم والمشايخ ، فقد كان من الواضح أن السيد النقيب فى وسعه انهاء أسباب الجفوة بينه وبين الباشا ، ومن المحتمل كذلك الوصول الى حل مناسب للمسألة ، لو أنه استجاب لرغبة محمد على ، وتوجه مع المشايخ لمقابلته « ومشافهته » . ولكن قد صح عزمه على مناصبة الباشا العداء السافر ، فاعتقد اذا هو أجاب طلبه ، ونزل عن موقف معارضته هذه العلنية ، أضع فرصة المقاومة المجدية ، ومهد للباشا السبيل لتفكيك ذلك الاتحاد والتكتل الذى أقسم المشايخ عليه وتعهدوا به .

وارتكب عمر مكرم خطأ كبيرا مبعثه ولا شك قوهمة أن الخلافات والحزازات الماضية قد تنوسيت فعلا ما دام المشايخ قد أقسموا على نسيانها وعلى التآزر والاتحاد فيما بينهم ضد محمد على ، فكشف عن موقفه لأكثر أعدائه وخصومه : المهدي والدواخلى ، وهما وان كانا يمتنعان عن قل ما يقوله عمر مكرم بأنفسهما الى الباشا - وامتناعهما مشكوك فيه - فهما سوف يذيعان أقوال عمر مكرم حتى تبلغ أسماع الباشا ، ذلك أن عمر مكرم لم يلبث أن أجاب على كلام محمد أفندى طبل : « أما انكاره ( أى محمد

على ) طلب مال الرزق والأوسية فما هي أوراق من أوراق المباشرين عندي لبعض الملتزمين مشتملة على الفرضة ونصف الفائض ومال الأوسية والرزق . وأما الذهاب اليه ، فلا أذهب اليه أبداً ! . وان كنتم تنقضون الأيمان والعهد الذي وقع بيننا ، فالرأى لكم » .

بلغ هذا الحديث دون شك أو ريب محمداً علياً ، وتبين له أن لا جدوى من تسوية النزاع ودياً ليس فقط مع عمر مكرم متزعم حركة المعارضة ، بل ومع سائر المشايخ المتذمرين . فعمد إلى إشاعة الفرقة والتخاذل بينهم حتى يمنع تكتلهم . وكان سهلاً عليه أن يفعل ذلك ، فطفق — كما قال الشيخ الجبرتي — « يجمع اليه بعض أفراد من أصحاب المظاهر ويختلي معه ، ويضحك اليه ، فيغتر بذلك ويرى أنه صار من المقربين ، وسيكون له شأن ان وافق ونصح ، فيفرغ له جراب حقه ، ويرشده بقدر اجتهاده لما فيه المعاونة » .

وأوفد الباشا في نفس الليلة ( ٤ يولية ) ديوان أفندي وعبد الله بكتاش الترجمان إلى السيد عمر مكرم ، وحضر الاجتماع المهدي والدواخلي ، « وطال بينهم الكلام والمعالجة في طلوعهم ومقابلتهم الباشا ، ورقرق لذلك كل من المهدي والدواخلي » ، وكانت هذه ( الرققة ) أو اظهار الميل من جانب المهدي والدواخلي لتلبية طلب الباشا ، قمينة بأن تجعل السيد النقيب يعدل عن رأيه لو أنه كان حكيماً ، ولكنه ظل مصمماً على الامتناع . وطلب المهدي والدواخلي الشيخ محمد الأمير لمصاحبتهم إلى القلعة ، ولكن هذا اعتذر « بأنه متوعلك » وغادر الشيخان وديوان أفندي وعبد الله بكتاش السيد عمر مكرم ، وطلعوا إلى القلعة ، وقابلوا الباشا .

ورحب محمد علي بالشيخين ، وجاء في حديثه معهما أنه يستمع دائماً باحترام وتقدير لكل ما يريدون اسداءه إياه من نصيح وارشاد ، أو يشاءون الاحتجاج عليه من تصرفاته ، ولن يهمل في أي ظرف أو مناسبة أن يكون عمله مبعث ارتياح للمشايخ ، وسوف يقبل وساطتهم ولا يرد شفاعتهم . ولكنه يأبى قطعاً أن يعمد المشايخ إلى عقد الاجتماعات العامة وتحريضاً



الأهلين على الثورة ، وإثارة خواطرهم ، فهو لا يريد شيئا من هذه « التهيجات الشعبية » ، وفضلا عن ذلك فإن هذه المظاهرات التى لا تقع منها ولا طائل تحتها لن تخيفه ولن تزعجه ، لأنه إذا قام الشعب بالثورة كما يهدد المشايخ وهم الذين سبق أن تحدث فريق منهم عن تحريكها - أثناء الحماس الذى طغى على اجتماعهم يوم كتابة عرضحالهم - فلن يجد لدى سوى السيف والانتقام .

فلم يجد الشيخان ما يجيبان به سوى تفى هذه الأقوال التى بلغت الباشا كذبا وبهتاناً عن المشايخ ، فقالوا : ان الذين أبلغوه ذلك لم يصدقوه ، وانهم عند ما عقدوا الاجتماع المذكور - اجتماع ٨ يونية - لم يكن يدور فى خلدكم بتاتا أن يؤول الغرض منه بالتآمر على سلطة محمد على ، لأن مثل هذا الخاطر لم يرد فى ذهنهم ولم يكن التآمر قطعا من نواياهم . وهم لم يفعلوا - فى حقيقة الأمر - سوى ما اعتادوا فعله عند شعورهم بالضيق للتدبير فى وسائل تفريجه وتخفيف حدة الضنك عن الشعب المتألم ، بسؤال الفرج من لدن المولى عز جلاله .

وعاود الباشا الكلام فى أمر ( الاجتماعات ) ، وطلب منعها ، ثم سأل عن السبب الذى حدا بالمشايخ الى عقد اجتماع أول يولية ، وطلب معرفة أسماء الذين أقسموا اليمين على الاتحاد والتعاقد ، فعزا الشيخان عقد الاجتماع الى الشعب الذى كان هياجه حافزا عليه . ولكنهما آثرا الصمت عن المطلب الثانى ، وراحا بدلا من ذلك يكذبان بكل قوة أن اتحادا قد حصل ضد سلطة الباشا .

ولم يكن هذا كل ما دار فى هذه المقابلة ، فقد ذكر الشيخ الجبرتى ما جرى فيها ، وبخاصة فيما يتعلق بكشف الشيخين لمحمد على عن موقفهما من متزعم حركة المعارضة ، عمر مكرم : « قال ( الباشا ) فى كلامه أنا لا أرد شفاعتكم ولا أقطع رجاءكم ، والواجب عليكم إذا رأيتم منى انحرافا أن تنصحونى وترشدونى . ثم أخذ يلوم السيد عمر فى تخلفه وتغته ( فى عدم الحضور لمقابلته ) ، ويشنى على البواقى ، ( وراح الباشا يقول ) وفى كل وقت

يعاندنى ويطل أحكامى ويخوفنى بقيام الجمهور • فقال الشيخ المهدي : هو ليس الا بنا ، واذا خلا عنا فلا يسوى بشيء • ان هو صاحب حرفة أو جابى وقف ، يجمع الايراد ويصرفه على المستحقين » •

ويعلل الشيخ الجيرتى طعن الشيخ المهدي على عمر مكرم وتجريحه له ، بأنه قد تبين له ولزميله ، - وكان هذا الأخير حاضرا بالاصالة عن نفسه وبالنيابة عن الشيخ عبد الله الشرقاوى - قصد الباشا ، أى تخذيل عمر مكرم والتمهيد للإيقاع به ، « فوافق ذلك ما فى نفوسهم من الحقد للسيد عمر » ، وراحا يتكلمان فى حقه •

وانصرف الشيخان من هذه المقابلة وهما « مذذبان » ومظهران خلاف ما هو كان فى نفسيهما « من الحقد وحفظ النفس ، غير مفكرين فى العواقب » وقصدا الى السيد عمر ، وهذا الأخير « متلىء بالغيظ مما حصل من الشذوذ ونقض العهد ، فأخبروه بأن الباشا لم يحصل منه خلاف ، وقال : أنا لا أردد شفاعتكم ، ولكن نفسى لا تقبل التحكم • والواجب عليكم اذا رأيتمونى فعلت شيئا مخالفا أن تنصحونى وتشفعوا • فأنا لا أردكم ولا أمتنع من قبول نصحكم • وأما ما تفعلونه من التشنيع والاجتماع بالأزهر ، فهذا لا يناسب منكم ، وكأنكم تخوفونى بهذا الاجتماع ، وتهيج الشرور وقيام الرعية ، كما كنتم تفعلون فى زمان المماليك • فأنا لا أفزع من ذلك • وان حصل من الرعية أمر فليس لهم عندى الا السيف والانتقام • فقلنا له : هذا لا يكون ، ونحن لا نحب ثوران الفتن • وانما اجتماعنا لأجل قراءة البخارى وندعو الله يرفع الكرب • ثم قال أريد أن تخبرونى عنم اتبذ لهذا الأمر ، ومن ابتدأ بالخلف ، فعالطناه • وانه وعد بإبطال الدمغة وتضعيف ( أى تقليل ) الفائض الى الربع بعد النص ، وأنكر الطلب بالأوسية والرزق من اقليم البحيرة » • ولم يطلعا السيد عمر بطبيعة الحال على ما دار بينهما وبين الباشا بشأنه •

ومرت أيام ، وافتتح بين المشايخ « باب النفاق » واستمر القيل والقال ، وكل حريص على حظ نفسه وزيادة شهرته وسمعته ، ومظهر خلاف ما فى

ضميره » ، والسيد النقيب متمسك برأيه ، والأشياخ الوصوليون يجدون في التزلف لدى الباشا والقربى منه ، والباشا يبذل ما وسعه من جهد وحيلة لاقتناع عمر مكرم بالصعود الى القلعة ومقابلته حسا لهذا النزاع الذى لا طائل تحته ، والذى لا معدى عن عودة مغبته على عمر مكرم نفسه .

واستمر الحال على ذلك ، حتى كان يوم ١٤ يولية ١٨٠٩ ، فأوفد الباشا ديوان أفندى وعبد الله بكتاش الترجمان الى السيد عمر ، واجتمع المشايخ بيته ، وتكلموا فى مسألة طلوعه الى الباشا ومقابلته . ولكن السيد ركب رأسه ، وراح يذكر المشايخ بالقسم الذى أقسموه على الاتحاد والتضافر ، ولم يستطع كبح جماح غضبه ، « فحلف أنه لا يطلع اليه ولا يجتمع به ولا يرى له وجها الا اذا أبطل هذه الأحداث . وقال : ان جميع الناس يتهمونى معه ، ويزعمون أنه لا يتجرأ على شىء يفعله الا باتفاقى معه ، ويكفى ما مضى ، ومهما تقدم يتزايد فى الظلم والجور . وتكلم كلاما كثيرا » ، ضرب الشيخ الجبرتى صفحا عن ذكره ، ولكن غيره من المعاصرين يذكره ، فقد هدد عمر مكرم بحالة الأمر الى الباب العالى اذا أصر الباشا على مظالمه ، وتآليب الشعب وتحريكه للثورة عليه ، وقال عمر مكرم : « وكما أصعدته الى الحكم ، فانى كفيل بانزاله منه » . ورفض رفضا باتا الذهاب الى محمد على . وقد خيل اليه أنه بامتناعه عن مقابلة الباشا سوف يمتنع سائر الأشياخ عن مقابلته كذلك .

ولكن السيد النقيب أخطأ التقدير فى هذه المرة أيضا ، حيث قرر المشايخ مقابلة الباشا واختاروا لهذه المقابلة المشايخ : عبد الله الشرقاوى ومحمدا المهدي ومحمدا الدواخلى وسليمان الفيومى ، واعتذر الشيخ محمد الأمير عن الذهاب لمرضه ، وكانوا يريدونه معهم . « فلما طلوعوا الى الباشا وتكلموا معه ، وقد فهم كل منهم لغة الآخر الباطنية ، ( ذاكروه ) فى أمر المحدثات ، فأخبرهم أنه يرفع بدعة الدمغة ، وكذلك يرفع الطلب عن الأتليان الأوسية ، وتقرير ربع الفائظ ، وقاموا على ذلك » . ثم انهم نزلوا الى بيت السيد عمر ، وأخبروه بما حصل . ولكن هذه كانت تسوية لم ترض عمر مكرم ، ولم تخضع من عزمه على الاستمرار فى المعارضة والمقاومة ، فسألهم :



« وأعجبكم ذلك ؟ » ثم قال : ان الباشا أرسل اليه يخبره بتقرير ريع المال الفائض ، فلم يرض ، وأبى الا رفع ذلك بالكلية . لأنه لما طلب الباشا في العام السابق « احداث الربع ( قال له السيد عمر ) هذه تصير سنة متبعة ، فحلف أنها لا تكون بعد هذا العام ، وذلك لضرورة النفقة ؛ وان طلبها في المستقبل يكون ملعونا مطرودا من رحمة الله » وعاهد الباشا السيد عمر وقتئذ على ذلك . وشهد المشايخ بصحة هذه الواقعة . ثم طفق عمر مكرم يفند لهم دعاوى محمد على فقال : « وأما قوله انه رفع الطلب عن الأوسية والرزق فلا أصل لذلك . وها هي أوراق البحيرة وجهوا لها الطلب . ( فقال المشايخ ) : اتنا ذكرنا له ذلك فأنكر ، وكابرناه بأوراق الطلب ، فقال : ان السبب في طلب ذلك من اقليم البحيرة خاصة فان الكشافين لما نزلوا للكشف على أراضي الري والشرافي ليقرروا عليها فرضة الأطيان حصل منهم الخيانة والتدليس . فاذا كان في أرض البلدة خمسمائة فدان ري ، قالوا عليها مائة ، وسوا الباقي رزقا وأوسية . فقررت ذلك عقوبة لهم في نظير تدليسهم وخيانتهم . فقال السيد عمر : وهل ذلك أمر واجب فعله ؟ أليس هو مجرد جور وظلم أحدثه في العام الماضي ، وهي فرضة الأطيان التي ادعى لزومها لاتمام العلوفة ( مرتبات الجند ) وحلف أنه لا يعود لمثلها ؟ فقد عاد وزاد . وأتم تواقفونه وتسايرونه ولا تصدونه ، ولا تصدعونه بكلمة . وأنا الذي صرت وحدي مخالفا وشاذا . ووجه عليهم اللوم في قرضهم العهد والأيمان . وانقض المجلس » دون الوصول الى نتيجة .

وهكذا - كما يقول الشيخ الجبرتي - « تفرقت الآراء ، وراج سوق النفاق ، وتحركت حقائق الحق والحسد ، وكثر ( سمى المشايخ الحاقدين على عمر مكرم ) وتناجيهم بالليل والنهار » . ومع ذلك لم ينقطع الباشا في أثناء هذا كله عن مراسلة السيد عمر ، يطلبه للحضور اليه والاجتماع به ، ويعده بانجاز ما يشير عليه به . وظن الباشا من المحتمل أن مبعث اصرار السيد النقيب طمع في المال ، حيث قد انتهى - في نظر الباشا - ما يدعو لتمسكه بموقفه ، طالما أنه قد أوضح الأسباب التي دعت به الى تقرير الطلب على الأوسية والرزق في اقليم البحيرة ، وانقض طلب فائض الالتزام الى الربع

ووعده برفع المظالم ، والأهم من ذلك كله أن يسأل عمر مكرم النصيحة ، ويريد التشاور معه ؛ وقد فطن الباشا - ولا شك - الى أن مقصد النقيب كان المشاركة في الحكم بطريق هذه ( المشاورة ) . فلما لم يقنع هذا ، أوفد اليه كتخداه ( محمد أغا اللاظ ) « ليترقق به » ، وليعرض عليه ثلاثمائة كيس عطية من الباشا تدفع الى السيد النقيب فوراً ، عدا كيس يعطى له يومياً ، فلم يقبل .

وكان هذا آخر سهم في جعبة محمد على لاستمالاته . فزادت الوحشة بينهما ، وتيقن الباشا أن من العبث اغفال أمره ، وعدم الاحتياط منه ، « فلم يزل ... متعلق الخاطر بسببه ويتجسس ويتفحص عن أحواله ، وعلى من يتردد عليه من كبار العسكر . وربما أغرى به بعض الكبار فراسلوه سرا ، وأظهروا له كراحتهم للباشا ، وأنه ان اتبذ لمفاقته ساعدوه وقاموا بنصرته عليه . ( ولكن ) لم يخف على السيد عمر مكره . ولم يزل مصمماً وممتنعاً عن الاجتماع به والامثال اليه ، ويسخط عليه » وراح المترددون على عمر مكرم ينقلون ما ييدر منه في مجالسه معهم الى الباشا ، ويعرفون بحسب الأغراض والأهواء » .

### نقى عمر مكرم :

وتعذر دوام هذه الحال ، وكان لا مناص من أن يبت الباشا في أمر عمر مكرم ، سواء بتقريبه منه وارجاعه الى مكان الصدارة الذي كان له ، أم باقصائه وتحطيم ما تبقى له من وجهة وصدارة تحطيماً نهائياً . ومبعث الأمرين واحد : الانفراد بالسلطة ، القاعدة التي بنى عليها محمد على برنامج حكمه في سياسة شئون البلاد الداخلية ، والتي اندرجت تحت برنامج الأعلى . استقرار الأمر له في باشويته ، والظفر بالحكم الوراثي في مصر .

على أن الباشا ما كان يستطيع تقريب عمر مكرم منه طالما بقي هذا مصراً على تجنبه ، مصمماً على معارضته ؛ ولم يشأ الباشا أن يبطش به الا بعد استفاد كل ما لديه من وسائل لحمله على السير على جادته ، واتضح عجزه

عن ذلك . فكان لابد من محك أخير بين الرجلين ليصدر الباشا حكمه النهائي .

أما هذا المحك الأخير ، فقد تجمعت الأسباب لتهيئته منذ وصول سلحدار يوسف ضيا باشا الى القاهرة في ٢٨ يونية ١٨٠٩ - أى قبل أول اجتماع للمشايخ بالأزهر بيومين اثنين فحسب - فقد حمل السلحدار - على نحو ما مر بنا - مرسوما بطلب المال المتجمع ليوسف ضيا باشا مما كان أحدثه حين كان بمصر بصفة ( قلم كشوفية ) . وقد بلغ حساب ذلك ٢٨٠٠ كيسا ، عدا ألف أضافها الباب العالي بصفة ( امدادية تجهيزات السفر الحربى ) ضد الوهابية . فقد تقدم كيف أراد الباشا التنصل من دفع هذا المبلغ ، فأعد رسالته التى راح يعتذر فيها عن عجزه المالى ، ويبين الوجوه التى أنفق فيها أموالا طائلة ، وكان اتفاقه لها سببا فى عدم قدرته على تلبية مطالب الباب العالي .

فقد ابتدأ الباشا بأن أعد ( عرضحالا ) طلب من عمر مكرم التوقيع عليه ، لأنه كان موجودا وقت استحداث الترتيب الذى يطالب يوسف ضيا بموجبه الآن بهذا المبلغ ، ولكن عمر مكرم أبى التوقيع ؛ ثم لم يكتف بالامتناع ، بل طفق يطعن على البيانات التى تضمنها ( العرضحال ) ويعلن كذبها . وقد ذكر الباشا فى ( عرضحاله ) أن الأكياس المطلوبة قد « صرفت فى المهمات ، منها ما صرف فى سد الترعة الفرعونية ، ومبلغه ثمانمائة كيس ؛ وعلى تجاريد العساكر لمحاربة الأمراء المصرية حتى دخلوا فى الطاعة ، كذلك مبلغا عظيما ، وما صرف فى عمارة القلعة والمجراة التى تنقل المياه اليها مبلغا أيضا ؛ وكذلك فى حفر الخلجان والترع ؛ وتقص المال الميرى بسبب شراقى البلاد ، ونحو ذلك » .

فانبرى السيد عمر يفند ذلك كله بابا بابا ، قائلا : « أما ما صرفه فى سد الترعة ، فإن الذى جمعه وحياه من البلاد يزيد على ما صرفه أضعافا كثيرة . وأما غير ذلك فكله كذب لا أصل له ، وإن وجد من يحاسبه على ما أخذه من القطر المصرى من القرض والمظالم لما وسعته الدفاتر . فلما ردوا عليه ( أى



محمد على ) وأخبروه بذلك الكلام ، حنق واغتاظ في نفسه « . وفرغ محمد على من كتابه ( عرض حاله ) للدولة في ١٤ يولية ١٨٠٩ ، دون انتظار لتوقيع عمر مكرم .

وطلب الباشا عمر مكرم للاجتماع به ، فامتنع ، « فلما أكثر من التراسل ، قال ( السيد النقيب ) : ان كان ولا بد فأجتمع به في بيت السادات ، وأما طلوعى اليه فلا يكون . فلما قيل للباشا في ذلك ، ازداد حنقه ، وقال : انه بلغ به أن يزدرينى ويرذلنى ويأمرنى بالنزول من محل حكى الى يسوت الناس » .

فكانت هذه الواقعة هى الفاصلة .

فقد حضر الباشا يوم ٩ أغسطس الى بيت ولده ابراهيم بك الدفتردار « وطلب القاضى والمشايع المذكورين ؛ وأرسل الى السيد عمر رسولا من طرفه ورسولا من طرف القاضى ، يطلبه للحضور ليتحقق ويتشارع معه . فرجعا وأخبرا بأنه شرب دواء ولا يمكنه الحضور في هذا اليوم » . وكان الباشا قد أحضر الشيخ محمدا السادات الطامع في نقابة الأشراف من أمد بعيد ، والشيخ عبد الله الشرقاوى ، « فعند ذلك أحضر الباشا خلعة وألبسها لشيخ السادات على نقابة الأشراف ، وأمر بكتابة فرمان بخروج السيد عمر وتقيته من مصر ( القاهرة ) يوم تاريخه . فتشفع المشايخ في أمهاله ثلاثة أيام حتى يقضى أشغاله ، فأجاب الى ذلك . ثم سألوه في أن يذهب الى بلده أسيوط فقال لا يذهب الى أسيوط ؛ ويذهب اما الى اسكندرية أو دمياط » .

وتلقى عمر مكرم هذه الضربة متجلدا ؛ « أما منصب النقابة فانى راغب عنه وزاهد فيه ، وليس فيه الا التعب . وأما النفى فهو غاية مطلوبى ، وأرتاح من هذه الورطة . ولكن أريد أن يكون في بلدة لم تكن تحت حكمه اذا لم يأذن لى في الذهاب الى أسيوط فليأذن لى في الذهاب الى الطور أو الى درنة . فعرفوا الباشا ، فلم يرض الا بذهابه الى دمياط ، ثم ان السيد عمر أمر باشجاویش أن يأخذ الجاويشية ( الواقين على بابه بوصفه قريبا للأشراف ) ويذهب بهم الى بيت السادات ( النقيب الجديد ) وأخذ في أسباب السفر » .

وفي ثاني يوم ( ١٠ أغسطس ) اعتنى السيد محمد المحروقي بن السيد أحمد المحروقي شاه بندر التجار ( المتوفى منذ نوفمبر ١٨٠٤ ) بأمر السيد عمر « وذهب الى الباشا وكلّمه وأخبره بأنه أقامه وكيلا على أولاده وبيته وتعلقاته ، فأجازه بذلك » وقال الباشا : هو آمن من كل شيء ، وأنا لم أزل أراعى خاطره ولا أفوته » ؛ وطلب محمد المحروقي ابن السيد عمر ، وقابله الباشا « وطمّن خاطره » ولكنه أصر على وجوب سفر عمر مكرم الى دمياط .

وفي ١٣ أغسطس ، اجتمع المودعون للسيد عمر ، وحضر محمد كتنخدا الألفى وكان قد تعين بالسفر صحبته الى دمياط ، فخرج عمر مكرم « وشيعة الكثير من المتعممين وغيرهم وهم يتباكون حوله حزنا على فراقه ، وكذلك اغتم الناس على سفره وخروجه من مصر ، لأنه كان ركنا وملجأ ومقصدا للناس ولتعصبه على نصرة الحق . فسار الى بولاق ونزل في المركب وسافر من ليلته بأتباعه وخدمه الذين يحتاج اليهم الى دمياط » . وفي ٢١ أغسطس رجع محمد كتنخدا الألفى الى القاهرة « من تشييع السيد عمر (معلنا) وصوله الى دمياط واستقراره بها » .

وهكذا انتهت مأساة معارضة عمر مكرم للباشا ، فلم يتحرك الشعب للثورة تأييدا لمعارضة ( زعيمه ) ، لأن زعامة عمر مكرم كانت قد انقضت أيامها من زمن طويل ، ولم يتحرك أحد من ( الرعية ) التي هدد النقيب بتأليبها على محمد على لانزاله عن كرسيه للدفاع عن هذا ( الزعيم ) والتمسك ببقائه والحيلولة دون نفيه ، لأنه وإن كان موضع الاحترام والاعتبار عند الجميع ، فإن هذا الاحترام لم يكن معناه تعلق الشعب به بالدرجة التي تحفزها على الثورة من أجله ، فكان ما ظهر به عمر مكرم من حقوق ( الزعامة ) التي توهبها أن « اغتم الناس على سفره وخروجه » كما ذكر الشيخ الجبرتي .

ولما كان تقرير عمر مكرم في نقابة الأشراف ، بعد حادث تجريده منها وتقليدها يوسف أفندي في غضون عام ١٨٠٢ قد جاء من الدولة ، فقد غنى محمد على بكتابة ( عرضحال ) موقع عليه من المشايخ كذلك يذكر الأسباب التي دعت الى خلع عمر مكرم من النقابة ؛ وحتى يطل مساعي هذا في دار

السلطنة ، اذا حدثته نفسه بالقيام بمسعى هناك من أجل استرجاع النقابة ، كما فعل في المرة السابقة • وكان لابد من تسويد صفحة السيد عمر بصورة تقطع كل أمل ورجاء في ذلك ، ووجد الباشا ضالته في الأشياخ الذين لم يتورعوا عن أن ينسبوا الى عمر مكرم « أشياء لم تحصل منه » • وكان محمد السادات أول من « أظهر الكامن في نفسه ، وصرح بالمكروه في حق السيد عمر ومن ينتمى اليه ويواليه » وتعاون مع الدواخلي والمهدي في تسطير العرضحال بالصورة التي أرادها الباشا • « وعدوا له مثالب ومعائب وجنحا وذنوبا ( ونسبوا ) اليه أنواعا من الموبقات » التي منها أنه أدخل في دفتر الأشراف أسماء أشخاص ممن أسلم من القبط واليهود « وقطع أناسا من الشرفاء المستحقين وصرف راتبهم للأقباط المدخلين » ، ومنها أنه أخذ من الألفى في السابق مبلغا من المال ليملكه مصر ( القاهرة ) في أيام فتنة أحمد باشا خورشيد ، ومنها أنه كاتب الأمراء المصريين ( البكوات المماليك ) أيضا في وقت الفتنة حين كانوا بالقرب من مصر ليحضروا على حين غفلة في يوم قطع الخليج ، وحصل لهم ما حصل ، ( وكان يريد تمليكهم القاهرة ) في غفلة الباشا والناس والعساكر ( فنصر ) الله عليهم حضرة الباشا - والمقصود هنا حادث يوم ١٦ أغسطس ١٨٠٥ - ( فأراد التسبب ) في خراب الاقليم واثارة الفتن وموالة البغاة المصريين ( أى البكوات ) وتطبيعهم في المملكة ، ومنها أنه أراد ايقاع الفتن في العساكر لينقض دولة الباشا ويولى خلافه ويجمع عليه طوائف المغاربة والصعائدة وأخلاط العوام ؛ ( ومنها ) أنه هو الذى أغرى المصريين ( البكوات ) على قتل على باشا برغل الطرابلسى حين قدم واليا على مصر ، وهو الذى كاتب الانكليز وطمعهم في البلاد مع الألفى حين حضروا الى الاسكندرية وملكوها ونصر الله عليهم العساكر الاسلامية ، وغير ذلك » •

نمق المشايخ - الذين سماهم الشيخ الجبرتى - « مشايخ الوقت » هذا العرضحال في ١٢ سبتمبر ١٨٠٩ ليرسله الباشا الى الدولة ؛ ومن الواضح أن هذه الاتهامات التي كملت كيلا لعمر مكرم كلها كاذبة • وصف الشيخ الجبرتى ما جاء بهذا العرضحال بأنه زور وبهتان ، وأن ما سطر به كان من



« عبارات عكس القضية ، وتنميق الأغراض النفسانية » ولو أن الشيخ لم يشعر بعطف على عمر مكرم في محنته هذه ، لتعاونه مع الظالم ، وتمكين سلطانه - في رأيه - ، فعلق على نفي عمر مكرم وتجريده من رقابة الأشراف ثم تسطير هذا العرضحال في حقه ، أنه « على حد من أعان ظالما سلط عليه » . وأن « الذي وقع له بعض ما يستحقه ، ومن أعان ظالما سلط عليه ، ولا يظلم ربك أحدا » .

وكان الممتنع عن توقيع هذا العرضحال « أولا وآخرا » الشيخ أحمد الطحطاوى فلم ينج من شر المشايخ ، الذين زادوا في التحامل عليه وخصوصا الشيخ محمد ( ابن وفا ) السادات ، والشيخ محمد الأمير ، ولحقت بالشيخ أحمد الطحطاوى اهانات كثيرة ، وانهى الأمر بعزله من افتاء الحنفية في ١٤ سبتمبر ١٨٠٩ ، وتعين الشيخ حسين المنصورى بدلا منه . وراحوا « يبالغون في ذمه والخط عليه لكونه لم يوافقهم في شهادة الزور » ؛ ثم تعين في مشيخة الحنفية بعد وفاة المنصورى في يناير ١٨١٥ ثم توفى في يونيه من العام التالى .

وأما عمر مكرم فقد طالت اقامته بدمياط « وهو ينتظر الفرج وقد أبطأ عليه ، وهو ينتقل من المكان الذى هو فيه الى مكان آخر على شاطئ البحر ، وتشاغل بعمارة خان أنشاء هناك . والحرس ملازمون له . فلم يزل حتى ورد عليه صديق أفندى قاضى العسكر ، فكلمه بأن يتشفع له عند الباشا فى انتقاله الى طنطاء ( طنطا ) ففعل ، وأجاب الباشا الى ذلك » . وحوالى منتصف ابريل ١٨١٢ ، انتقل عمر مكرم الى طنطا . فظل مقيما بها حتى شهر ديسمبر من عام ١٨١٨ ، فأذن له الباشا بالعودة الى القاهرة .

وكان عمر مكرم عند ما « حصلت النصره والمسرّة للباشا » بانتصاره فى حرب الوهاية ، قد أوفد حفيده السيد صالح بكتاب تهنئة لمحمد على ، وكان هذا وقتئذ بالاسكندرية ، « فتلقاه بالبشاشة وطقق يسأله عن جده ، فيقول له بخير ويدعو لكم . فقال له : هل فى نفسه شيء أو حاجة تقضيها له ، فقال : لا يطلب غير طول البقاء لحضرتكم . ثم انصرف الى المكان الذى

نزل به • فأرسل ( الباشا ) اليه في ثاني يوم عثمان السلانكلي - وقد صار قابجي باشا بعد قليل - ليسأله ويستفسره عما عسى أن يستحي من مشافهة الباشا بذكره ، فلم يزل يلاطفه حتى قال : لم يكن في نفسه الا الحج الى بيت الله أن أذن له أفندينا بذلك • فلما عاد بالجواب ، أنعم بذلك وأذن له بالذهاب الى مصر وأن يقيم بداره الى أوان الحج ان شاء برا وان شاء بحرا ؛ وقال : أنا ( لم ) أتركه في الغربة هذه المدة الا خوفا من الفتنة ؛ والآن لم يبق شيء من ذلك • فانه أبى وبنى وبينه ما لا أنساه من المحبة والمعروف • وكتب له جوابا بالاجابة •

وقد أثبت الشيخ الجبرتي صورة هذا الجواب ، وهو يدل على ما يكنه محمد علي له من احترام وود ، وينهض دليلا بعد كل هذه السنوات الطوال على أن الباشا عند ما ألح في مقابلة عمر مكرم وطلوع هذا اليه في القلعة لانهاء الأزمة التي أفضت الى نفيه ، كان صادق النية وقتئذ في ازالة أسباب الجفوة بينهما ، واسترضاء عمر مكرم ، لا عن خوف من تأليب هذا ( للرعية ) عليه وانزاله من الحكم الذي قال انه أصعده اليه ، ولكن عن عطف واشفاق من أن تنقطع صلاته بالرجل الذي عاضده في كل أزماته السابقة منذ توليه الباشوية • ولم يفسد مسعى الباشا سوى عناد عمر مكرم واغتراره بالتفاف طائفة من المتعمين حوله ، ودخول القفلة عليه من جراء تفاق الأسياس معه ومداهنتهم له ، ثم كبريائه الذي جعله يشترط في اصراره على « اذلال » محمد علي ، وعلى التمسك بمعارضته له حتى بعد أن تبين له انقضاؤ الأسياس من حوله بالرغم من اليمين التي حلفوها على الاتحاد والتعاقد ضد سلطان الباشا •

وكتاب محمد علي الى السيد عمر كتاب مشهور ، سماه فيه الباشا بوالده ، بدأه بقوله : الى « مظهر الشامل سنيها ، حميد الشؤون وسميها ، سلالة بيت المجد الأكرم ، والدنا السيد عمر مكرم دام شأنه » • ثم راح يشكره على تهنئته له على ذلك الانتصار الذي كان « مجلبة لثناء » السيد ، وأعلى الباشا بنيل مناه ، ويبلغه اذنه له بالحج الى بيت الله الحرام ، « تقربا لذي الجلال والاكرام ورجاء للدعوات ( ١ ) بتلك المشاعر العظام »

ويسأله ألا يدع الابتغال ولا الدعاء له . ثم ان الباشا بعث اليه مع كتابه هذا كتابا آخر باسم كتخدا بيك محمد أغا لآظ ، حتى يسهر على راحته بالقاهرة .

وأرسل محمد علي كتابا الى كتخدا بك ، غير الذى بعث به الى السيد عمر مكرم ، ووصل هذا الكتاب قبل وصول السيد الى القاهرة ، وأرسل كتخدا بك ترجمانه الى منزل السيد « ليشرهم » بذلك ، وأشيع خبر مقدمه ، فكان الناس بين مصدق ومكذب ، حتى وصل عمر مكرم الى بولاق فى ٩ يناير ١٨١٩ ، « فركب من هناك وتوجه الى زيارة الامام الشافعى ، وطلع الى القلعة ، وقابل الكتخدا وسلم عليه ، وهنأ الشعراء بقصائلهم ، وأعطاهم الجوائز ، واستمر ازدحام الناس أيام . ثم امتنع عن الجلوس فى المجلس العام نهارا ، واعتكف بحجرتة الخاصة . فلا يجتمع به الا بعض من يريد من الأفراد . فأنكف الكثير عن التردد » . وقال الشيخ الجبرتى : « وذلك من حسن رأى » . ولم يحج الى بيت الله الحرام لضعفه .

ولكن لم يكن مقدرا أن يبقى السيد عمر طويلا بالقاهرة يمضى ما تبقى له من حياة فى شيخوخة هادئة ، اذ لم يلبث أن حدث بعد عامين تقريبا أن قامت اضطرابات بالقاهرة بسبب تدمير القاهريين من ضريبة فرضها الباشا على المنازل ، واشتدت الفتنة ، وظن محمد علي أن للسيد عمر يدا فيها ، فأمره بمغادرة القاهرة فى منتصف ابريل ١٨٢٢ ، منفيا الى طنطا حيث أقام بها الى أن أدركته الوفاة . وهو فى حوالى السبعين من عمره .

#### خاتمة المطاف بالمشايخ :

انفسح المجال « لمشايخ الوقت » بنفى عمر مكرم الى دمياط ( فى أغسطس ١٨٠٩ ) . ونال الشيخ محمد المهدي مكافأته على سعيه ضده فى اليوم نفسه الذى غادر فيه السيد عمر القاهرة ، « فحضر - فى صبح ذلك اليوم » عند الباشا وطلب وظائف السيد عمر ، فأفهم عليه الباشا بنظر أوقاف الامام الشافعى ، ونظر وقف منان باشا بيولاق » وذلك بناء على



طلبه ، وكان الوقفان تحت يد السيد عمر « ويتحصل منهما مال كثير » وزيادة على ذلك « حاسب ( الشيخ المهدي ) على المنكسر له من راتب الغلال مدة أربع سنوات كان قد غابها عن القاهرة ، فأمر ( الباشا ) بدفعها له من خزينته نقداً ، وقدرها خمسة وعشرون كيساً . وذلك في نظير اجتهاده في خيانة السيد عمر حتى أوقعوا به ما ذكر » . وعند ذلك رجع الشيخ الى حالته الأولى « التي كان قد انقبض عن بعضها : من كثرة السعي والترداد على الباشا وآكابر دولته في القضايا والشفاعات وأمور الالتزام والفائض والرزق والأطيان وما يتعلق به في بلاد الصعيد والقيوم ، ومحاسبة الشركاء ، وازدحت عليه الناس » .

وكان محمد السادات قد تولى نقابة الأشراف منذ ٩ أغسطس ١٨٠٩ ، وأقبل على الدنيا ، وأنشأ داراً عظيمة ، ولكنه لم يلبث أن مرض ثم توفي في ٢١ مارس ١٨١٣ ، وتقلد نقابة الأشراف ، الشريك الآخر في الواقعة بالسيد عمر مكرم ، الشيخ محمداً الدواخلي ، « فركب الخيول ولبس التاج الكبير ، ومشى أمامه الجاويشية والمقدمون وأرباب الخدم ، وازدحم بيته بأرباب الدعاوى والشكاوى ، وعمر دار سكنهم القديمة ( وأدخل ) فيها دوراً وأنشأ تجاهها مسجداً لطيفاً » وعمر داراً أخرى أسكنها إحدى زوجاته ، « وداخله الغرور وظن أن الوقت قد صفا له ( وصار ) من أعيان الرؤس يطلع وينزل في كل ليلة الى القلعة ، ويشار اليه ، ويحل ويعقد في قضايا الناس ، ويترسل معه الباشا ( وداخله ) الغرور الزائد ، ( وصار ) يتناول على كبار الكتبة الأقباط وغيرهم ، ويراجع الباشا في مطالبه ( الى ) أن ضاق الباشا منه ، وأمر باخراجه وبقية الى دسوق ( عام ١٨١٦ ) فأقام بها شهراً ، ثم توجه بشفاعة السيد ( محمد ) المحروقي الى المحلة الكبرى ، فلم يزل بها متعلق الحواس منحرف المزاج متكدر الطبع ، وكل قليل يرأس السيد المحروقي في أن يشفع فيه عند الباشا وليأذن له في الحج . ومرة يحتج بالمرض ليموت في داره . فلم يؤذن له في شيء من ذلك ولم يزل بالمحلة حتى توفي » في ٢٣ يناير ١٨١٨ . وكان تعليق الشيخ الجبرتي على قضي الدواخلي أن ما وقع له « انما هو قصاص وجزاء فعلة في السيد عمر مكرم ،

فانه كان من أكبر الساعين عليه الى أن عزلوه وأخرجوه من مصر ( القاهرة )  
والجزاء من جنس العمل » •

وأما الشيخ عبد الله الشرقاوى فقد توفى فى ٩ أكتوبر ١٨١٢ • وكانت وفاته مشار خلاف بين المشايخ على مشيخة الأزهر ، فتحزب هؤلاء شيعا متفرقة ، بعضها يؤازر محمد المهدي ، والبعض الآخر الشيخ محمد الشنوانى ، وفريق ثالث يرشح الشيخ بدوى الهيتى ، وفاز محمد المهدي بها ليوم أو اثنين فحسب ، ثم قر الرأى على اختيار محمد الشنوانى لها •

على أن المشايخ بعد نفى عمر مكرم كان قد انخفض شأنهم كثيرا ؛ وساعد على ذلك أن نفرا من أبناء « أصحاب المظاهر المتعمين » كانوا قد ألفوا من بينهم عصابة ، يقفون بالليل فى صحن الأزهر لسلب من يعثرون عليه منفردا واستمر الحال على ذلك مدة ، « وكذلك أخرجوا طائفة من القوادين والنساء الفواحش سكنوا بحارة الأزهر ، واجتمعوا فى أهله ، حتى ان أكابر الدولة وعساكرهم ، بل وأهل البلد والسوق جعلوا سرهم وديدنهم ذكر الأزهر وأهله ونسبوا له كل رذيلة وقبيحة ، ويقولون : نرى كل موبقة تظهر منه ومن أهله ؛ وبعد أن كان منبع الشريعة والعلم ، صار بعكس ذلك • وقد ظهر منه قبل الزغلية ، والآن الحرامية ، وأمور غير ذلك مخيفة » • وتوالى وقوع الحوادث « بخط الجامع الأزهر » من سرقات « وضياع أمتعة من الدور والحوانيت • وتكرر ذلك حتى ضج الناس وكثر لغتهم » واتضح أن جماعة من المجاورين هم الذين يسرقون ولم ينقطع ذلك حتى اقتصوا ممن ثبتت عليهم التهمة ( فى مايو ١٨١٢ ) •

ولما كان الشيخ سليمان الفيومى قد توفى فى يناير ١٨١٠ ، ومات كذلك الشيخ محمد الأمير فى سبتمبر ١٨١٧ ، فقد انقضى عهد الأشياخ المتصدرين • وهم الذين عرفنا من قصصهم ما عرفنا ، وأما غيرهم من المشايخ والمتعمين ، فقد حذا أكثرهم حذوهم ، وأصدر الشيخ الجبرتى حكمه عليهم فقال : انهم

قد « زالت هيبتهم ووقارهم من النفوس ، وانهمكوا في الأمور الدنيوية والحفظ النفسانية والوساوس الشيطانية ومشاركة الجهال في المآثم والمسارعة الى الولائم في الأفراح والمآثم ، يتكالبون على الأسطة كالبهائم، فتراهم في كل دعوة ذاهبين ، وعلى الخوانات راكعين ، وللكباب والمحمرات خاطقين ، وعلى ما وجب عليهم من النصح تاركين » . وأما هذا الرأي فقد سجله الشيخ في حوادث شهر ربيع الأول عام ١٢٣١ ، أى في فبراير ١٨١٦ .



## الفصل الرابع

### بسط سلطان الولاية : القضاء على الممالك

#### تمهيد :

أتم اقضاء المشايخ بعد تطويع الجند ، القضاء على العناصر المداوئة ، أو التي تخشى مناوأتها لحكومة محمد علي ، فانفرد بالسلطة ، وكان انفرادها بها من عوامل دعم أركان باشويته ، كما أنه جاء في الوقت نفسه نتيجة لاضطراد رسوخ قدمه في هذه الباشوية بعد أن اجتاز بسلام العقبات التي اعترضت سبيله ، وذلك الصعوبات التي صادفته منذ توليته في عام ١٨٥٥ ، سواء ما تعلق منها بممارسته شئون الحكم الداخلية ، أو كان متصلا بتحرير علاقاته مع الباب العالي والدول الأجنبية : إنجلترا وفرنسا خصوصا .

وواءم انفراده بالسلطة الهدف الذي جد في تحقيقه : تمكين الحكم الوراثي لأسرته في مصر . والشرط الأول لذلك - كما تبين - توطيد حكومته ، فلم يكن من مقتضيات برنامجه اجازة مبدأ الشورى الذي طالب به فريق من المشايخ والمتصدرين ، لأن مقصود هؤلاء من الشورى وقف اجراءاته المالية . ويستحيل عليه فعل ذلك ، لأنه ما كان يرضى بوقفها على الرغم من شذوذها ، لأنها السبيل الوحيد للحصول على المال من أسرع الطرق وأيسرها - المال الذي ظلت حاجته اليه ملحة طوال هذه السنوات للاتفاق منه في الوجوه التي تكفل دعم سلطانه الداخلي ، وأهم هذه - كما شهدنا - ترويض الجند على الطاعة بدفع مرتباتهم اليهم ، وتحصين القاهرة والشغور تهيؤا لدفع غزو أجنبي قد يأتي من ناحية إنجلترا أو فرنسا ، أو لصد حملة قد يبعث بها الباب العالي الى مصر لاقصائه من الحكم ، وأخيرا لاعداد التجريدات المرسله ضد البكوات المماليك . وكل أولئك أسباب لا معدى عنها لتثبيت باشويته وتقوية أركانها .

على أن الاشراف بالسلطة ، وتقرير سلطانه في القاهرة والثغور وأرجاء الدلتا كان وحده لا يكفى لتأمينه على باشويته ، طالما بقى الصعيد بأسره تقريباً - عدا بعض المراكز المبعثرة هنا وهناك - بأيدي البكوات المماليك ، وخارجاً عن سلطان باشويته . ولذلك فقد اقتضى نفس الهدف الذى أشرنا اليه ، وجد فى تحقيقه ، اخضاع الصعيد لحكومته . وكان واضحاً أن توطيد هذه الحكومة لن يتأتى الا بيسط سلطانه فى كل جوانب باشويته .

فالبكوات المماليك سوف يظلون شوكة فى جانبه ، ومصدر خطر ماثل على باشويته اذا ظلوا رافضين الاعتراف بسلطانه ، وعجز عن تمكين سيطرته عليهم ، وهو الذى عانى الكثير منهم خلال ( سنوات التجربة والاختبار ) السابقة بسبب عنادهم فى مخاصمته واصرارهم على مناوآته .

فيسط سلطان الباشوية يعنى أن يسرح هؤلاء حشودهم العسكرية ، وكان فرسانهم قوة لا جدال فى أن ( محمد على ) يخشى بأسهم . ويعنى عدم لجوء الهارين من جنده المتمردين اليهم حتى لا تظل معسكراتهم مواطن للتآمر على ملكه ، وانفضاض العربان من حولهم ، فتتكسر حلة أعمال السلب والنهب التى يشجعهم عليها تزاملمهم مع المماليك والمنضوين تحت لوائهم فى الاغارة على القرى والديساكر ، ثم انه يعنى قبل كل شئ تحصيل ( الميرى ) أو الضريبة على الأقاليم الواسعة التى فى أيديهم . فكان لا مناص حينئذ من معالجة مسألة البكوات المماليك .

ولقد بدأ محمد على يتدبر أمر البكوات منذ اعتلائه أريكة الولاية ، وأجبرته شتى ملابسات الموقف ، وكلما طرأ عليه تبدل ، على ممارسة مختلف الطرائق معهم ، حتى يخضع من شوكتهم ، ويشتت من جموعهم ، ويحول دون اتحادهم وتكتلمهم ضده أو تعاونهم مع الغزاة الأجانب ، أو مع الدول الطامعة فى بسط نفوذها على البلاد ، أو مع الباب العالى الذى يأبى الا أن يسترجع سلطانه الشرعى عليها كاملاً ، فيراوغهم ويخادعهم قارة ، ويخرج التجريعات لمطاردتهم تارة أخرى ، ويعمل دائماً لاشاعة الفرقة والانتقام فى صفوفهم ، ويبغى فى أثناء ذلك كله كسب الوقت ، والتمهيل حتى يتسنى له الفراغ من مشكلات أجدر لخطورتها بعنايته العاجلة ، ويقربه

انقسامها من الاقتدار على مناجزتهم وايجاد الحل القاطع لمشكلتهم هم كذلك في النهاية . وكانت مذبحة القلعة المروعة السلاح البتار الذي قطعت به عقدهم .

ولما كان محمد على قد اختتم فضاله مع البكوات بالايقاع بهم في هذه المجزرة ، فقد أوحى هذه الفعلة لكثيرين أنه ما كان يسعى في كل علاقاته معهم الا لتحقيق هذه الغاية ؛ ينهض دليلا على ذلك — في رأيهم — أن الانفراد بالسلطة باقصاء المشايخ وتشريد عمر مكرم خصوصا ، لتأسيس حكم يقوم على الجبروت والطغيان ، هو مبعث فتكه بالبكوات ، في وقت لم يعد فيه لهؤلاء أى شأن بعد أن هزمهم هزيمة ساحقة ماحقة في المعارك التى نشبت أخيرا بينه وبينهم ، ولم يفلت من يده حتى من استأمن منهم وعاش في كنفه وتحت حمايته . وقد رتب أصحاب هذا الرأى على ما أخذوا به ، أن مذبحة القلعة كانت مؤامرة حبكت خيوطها من زمن طويل ، وأن البطش بالبكوات كان غرضا يسعى اليه ولا يأفف من اللجوء الى وسائل الغدر والخديعة لتحقيقه منذ أن ولى أمر مصر قبل ذلك بخمس سنوات . ولا جدال في أن هذا اتهام جريء ، قد يسوغه هول الفعلة التى وقعت . ووجه الجراءة فيه الزعم بأن الاجهاز على البكوات كان بيت القصيد من كل علاقات محمد على معهم ؛ والظن بأن مسعاه لتسوية صلاته بهم على أساس من الود والصفاء لم يكن الا ثقاقا وختلا ومخادعة . ولقد كفت هذه الجراءة وحدها ، لأن تغدو واقعة المذبحة في حد ذاتها — وهى لا سبيل الى نكران حدوثها — مشار جدل وتقاش ، من حيث تعيين المسئول عنها ومرتكبها . وجلى أنه اذا صح انتفاء المسئولية عن محمد على ، وثبت أن هناك من دبرها وتفذها غيره ، ينفى عنه كذلك أنه بيت النية — ومن زمن طويل — على الفتك بالبكوات : أساس الاتهام كله . فزاد الخلط وتضاربت الآراء واختلفت في تعليلها : فالزعماء الألبانيون « هم الذين دبروا الغدر بالأمرء المصريين فلفطخوا يديه — وهو الرجل الذى يمقت المذابح ويستكر الوحشية والقوة في مظاهرها — بدمائهم في مذبحة القلعة في سنة ١٨١١ » ( وهم الذين ) ألزموه محمد على بالمواقفة . ( ولو ) كان نصيب محمد على في هذه الواقعة نصيب



الآمر المنظم لما تم التنظيم بالدقة التي تم بها « وهو قول لا نصيب له من الصحة ؛ وطبيب الباشا الخاص ( مندريشي ) Mandrici هو الذي أشار عليه بتدبير المذبحة للفتك بهم - وصاحب هذا الرأي ( دروشتي ) ، أخذ به لبواعث سوف يأتي توضيحها في حينه ؛ والباب العالي هو الذي طلب من محمد علي ذبحهم ، فلم يسعه الا أن يمثل أمر مولاه ؛ وسوف نرى كذلك - في موضعه - مدى انطباق هذا القول على الحقيقة . وهكذا .

ولابد أن يستقر في الأذهان أن الباشا نفسه صاحب مذبحة القلعة ، ومدير هذه المكيدة ، والمسئول عنها وحده . ولكن يجب التسليم كذلك ، بأنه كان خالص النية ، صادق الرغبة في مسعاه للصلح مع البكوات المماليك ، وأن هؤلاء نكثوا عهودهم دائما ، وأنهم تأمروا على سلامته وسلامة ملكه فيما بينهم ومع أعدائه ، فحضروا قبورهم بأيديهم ، وأن ضرورة الخروج للحرب الوهاية ، الثمن الذي كان لا محيص من دفعه اذا شاء الظفر بالباشوية الوراثية ، ألجأه الى الفتك بهم ، وأن التفكير في المذبحة لم ينبت في ذهنه الا قبل شهر أو شهرين على الأكثر من تنفيذها ، فكانت قصة محمد علي مع البكوات ، قصة اقبال من ناحيته ، وادبار من ناحيتهم ، حتى اذا أعيته الحيل في أمرهم ، وصار نجاح أضخم مشروع في مطلع باشويته - وهو الحرب الوهاية - عقد عليه آمالا كبارا ، مرتبنا بقدرته على التفرغ له ومباشرة ، لم يعد هناك مجال لأي تردد أو احجام من ناحيته عن ارتكاب الفعلة التي وان أجازها ( برنامج سياسته ) ، فلن تلقى سندا شرعيا أو أخلاقيا لتبريرها .

قشة حقائق اذا لا سبيل الى نكرانها ، وهي : ( أولا ) أن النضال ضد المماليك انما يدخل في نظام ذلك البرنامج الذي ارتسمت معالمه بصورة قاطعة في ذهن محمد علي منذ عام ١٨٠٧ ، والذي استهدف تقرير الباشوية الوراثية في أسرته في مصر منذ ملك الوقت المبكر ، والذي كانت دعائمه ، والمكملتان لبعضهما بعضا توطيد حكومته ، على النحو الذي شهدناه ، ثم بسط سلطانه الداخلي على كل أنحاء باشويته ، الأمر الذي استتبع حتما القضاء على المماليك ( وثانيا ) أنه بالرغم من وضوح هذه الحقيقة لم يكن الغرض من الحرب التي خاض عمارها معهم إبادة المماليك وافناءهم . بل لقد ظل محمد علي يرجو

صادقا في أثناء هذا النضال المرير أن يستطيع استمالة الممالك الى الرضاء ( بسلطانه ) ، والعيش في هدوء وسلام في ظل ما يقطعهم من أملاك ، وما يقدقه عليهم من نعم وأرزاق ، ويجعلهم على قدم المساواة في وضعهم الجديد المنتظر مع كبار قواده ورؤساء جنده - يدخلهم في صفوف جيشه ، فيعزز بفرسانهم قوات مشاته ، ويبعث بهم - كجزء من جيشه - الى أرض الحجاز لاسترجاع الحرمين الشريفين من أيدي الوهابيين • ( وثالثا ) أنه طوال هذا النضال في مرحلته الأخيرة ( ١٨٠٧ - ١٨١١ ) ظل محمد على أمينا على عهده مع كل مستأمن من البكوات ، ولم ينقض اتفاقا أبرمه معهم ، ولم يفرر بهم أو يخدعهم • بل كان البكوات - كما ألمعنا - هم الذين نكثوا بعهودهم معه دائما ، وأرادوا خديعته والفتك به ، وتقويض عروش سلطانه ، وتحطيم تلك ( الباشوية ) التي كانت نواة ( الدولة ) التي أنشأها في النهاية •

#### مساعي الصلح مع البكوات :

وتبدأ قصة العلاقات بين محمد على والبكوات في مرحلتها الأخيرة هذه ، من أيام ( حملة فرير ) ، ونجاح الباشا بفضل وساطة ( مانجان ) لدى البكوات في البرنبل وزاوية المصلوب في يونية ١٨٠٧ ، في الوصول الى اقناع هؤلاء بالوقوف موقف الحياد في أثناء الحرب بينه وبين الانجليز •

ولم يقطع الباشا مساعيه من أجل الصلح معهم بعد انتهاء الحرب مع الانجليز ، لأنه لا يزال يخاف من أن يتحد البكوات ويؤلفوا عليه من الصعيد ، والجند في تمرد وعصيان ، وخزائنه خاوية من المال ، والحكومة في القاهرة غير مستقرة ، والأهلون يثنون من ثقل الضرائب والمفارم ، والزراع في ضنك ، والأرض مهمله حتى لقد أجلب تهريرا ثلث ما كان مزروعا منها عند خروج الفرنسيين من مصر ( ١٨٠١ ) • ولقد كان في عزم محمد على - على ما أكد ( دروشتي ) في تقريره الى حكومته بعد ذلك في ٨ ابريل ١٨٠٨ - أن يخرج على رأس جيشه لقتال الممالك ، بعد ابرام الصلح مع الانجليز - لولا عصيان الجند في ٢٦ أكتوبر ١٨٠٧ ، الذي جعله يعدل عن ذلك •

يبد أن ( دروشتى ) يذكر فى تقريره كذلك ، أن غرض محمد على من خروجه لقتال المماليك كان « لاملأ شروط الصلح عليهم فى الأقاليم التى يوافق ( الباشا ) اليوم على اعطائها لهم » • أى أن محمدا عليا لم يكن فى عزمه إثارة حرب فناء وإبادة ضدهم ، ورضى بأن يظلوا فى الأقاليم الواسعة التى كانت بأيديهم فعلا فى الصعيد ، على شريطة الإذعان لحكومته ودفع ( الميرى ) عنها : الشرط الذى اتخذ فى هذه المرحلة وفى المراحل التالية أساسا لعقد أى صلح معهم •

ووسط الباشا فى هذا المسمى ( روشتى ) منذ أواخر أكتوبر ؛ وكان شاهين بك الألفى أول من استجاب للصلح ، وقال الوكلاء الفرنسيون فى تقريرهم عن حوادث هذا الشهر : ان العروض التى عرضها عليه كانت سخية ، « شملت اقطاعه الفيوم ( التزاما وكشوفية ) وفى عدة قرى فى بنى سويف والجيزة نفسها » • فقبل شاهين الخضوع للباشا ، وأغرته هذه العروض بتناسى توصيات الألفى الكبير ، فتبدلت الرسائل بينهما ، وفى ٥ نوفمبر حضر الى القاهرة محمد كتحدا ( شاهين ) الألفى ليتباحث مع الباشا فى شروط الصلح ، وأسفرت المباحثة عن اعطاء شاهين اقليم الفيوم بتمامه التزاما وكشوفية واطلاق التصرف له فيها ، الى جانب ثلاثين بلدة من اقليم البهنسا مع كشوفيتها ، وعشرة بلاد من بلاد الجيزة « من البلاد التى ينتقيا ويختارها وتعجبه مع كشوفية الجيزة ، ( وأن يكتب ) له بذلك تقاسيط نافذة فى سائر البر الغربى ، وعشرة بلاد من اقليم البحيرة مع كشوفية البحيرة بتمامها الى حد الاسكندرية ، وذلك لقاء خضوع شاهين واعترافه بسلطان محمد على • وغادر محمد كتحيا ( كتحدا الألفى ) القاهرة فى ١٣ نوفمبر • وتهاى الباشا لاستقباله وشرع يعد قصر الجيزة لنزوله - وكان العسكر قد خربوه ضمن يسوت الجيزة الأخرى التى خربوها - وأمر باخلاء الجيزة من الجند والكاشف « فعدى الجميع الى البر الشرقى وتسلم ( فى ٢٩ نوفمبر ) على كاشف الكبير الألفى القصر وما حوله وما به الجبخانة والمدافع وآلات الحرب وغيرها » •



وأما شاهين فقد وصل يوم ٢١ نوفمبر الى دهشور حيث وجد بها في انتظاره ديوان أفندى ( طاهر ) وطوسون بن محمد على للترحيب به ولمرافقته حتى الجيزة ؛ وأحضر شاهين معه هدية من ابراهيم بك ومحمد بك المنفوخ المرادى « برسم الباشا » نحو الثلاثين حصانا ومائة قنطار بن قهوة ، ومثلها سكر وأربع خصيان وعشرون جارية سوداء ؛ قدم هذه الهدية لمحمد على ، محمد كتحدا وعلى كاشف ، « فأرسل ( هذا ) صحبتها هدية ومعها ولده وديوان أفندى » ، وخلع شاهين على طوسون فروة ، « وقدم له تقدمة وسلاحا نفيسا انكليزيا » وكان قد بلغ شبرامنت في ٢٦ نوفمبر ، فلما وصل شاهين الى الجيزة في ٦ ديسمبر ، أطلقت مدافع كثيرة تحية لقدمه ، وأولم له على جرجى موسى الجيزاوى وليمة فاخرة ، ولو أنه « فرض مصروفها وكلفها على أهل البلدة » . وذهب شاهين لزيارة الباشا يوم ٨ ديسمبر ، في موكب عظيم . فعدى الى البر الشرقى مع طائفة كبيرة من الكشاف والممالك وعربان الهوارة ، وكان الباشا قد أمر المشايخ والسيد عمر مكرم بانتظاره صحبة ابنه طوسون ( بك ) عند مصر القديمة ، فتلقاه هؤلاء « وسلموا عليه » ، وكان معهم طائفة من الدلاة . فتألف الموكب الذى قصد الى القلعة من الدلاة « بطبلاهم وسفائيرهم » يسرون فى الطليعة ، يتلوهم الكشاف والممالك وعمر مكرم والمشايخ ، ثم شاهين الألفى وبجانبه طوسون بك ، وخلفهم « الطوائف والأتباع والخدم ، وخلفهم النقائير » واستمر الموكب فى سيره حتى وصلوا الى ضريح الامام الشافعى فزاروه ، « ثم ركبوا وساروا الى القلعة ، وطلعوا باب العزب الى سراية الديوان . واتفصل عنهم المشايخ ونزلوا الى دورهم » . وقابل شاهين الباشا فخلع عليه « فروة سمور مشمة وسيفا وخنجرا مجوهرات وتعاوى ، وقدم له خيولا بسروجها » . ثم تغدى عند طوسون فى سرايه ( بالقلعة ) ، ثم زار حسن باشا فأكرمه « وخلع عليه أيضا ، وقدم له خيولا » وركب ثلاثتهم : شاهين وطوسون وحسن باشا « وذهبوا عند طاهر باشا ابن أخت الباشا ، فسلم عليه أيضا وقدم له تقادم » ثم ركب ( شاهين ) عائدا الى الجيزة ، وذهب الى مخيمه بشبرامنت . واستمر مقيما بالمخيم حتى تم عمارة القصر . وتردد كشافهم وأجنادهم الى بيوتهم بالمدينة فيبيتون الليلة

والليتين ويرجعون الى مخيمهم » • وفى ١٠ ديسمبر ، انتقل الألفية  
« بعرضيهم » وخيامهم الى بحرى الجيزة •

وجذب هذا الكرم والسخاء عددا من كبار الألفية ، الذين ملوا المنفى  
وتأقت نفوسهم لاستئناف حياتهم المترفة فى القاهرة ؛ فوصلها يوم ١٢ ديسمبر  
أربع من صناعقهم هم : أحمد بك الألفى ، ونعمان بك وحسين بك الصغير ،  
ومراد بك الألفى • طلعوا الى القلعة « وخلع عليهم الباشا فراوى ، وقلدهم  
سيوفا ، وقدم لهم تقادم • ثم نزلوا الى حسن باشا ، فسلموا عليه ، وخلع  
عليهم أيضا خلعا ؛ ثم ذهبوا الى بيت صالح أغا السلحدار ( سلحدار الباشا )  
فأقاموا عنده الى أواخر النهار • ثم ذهبوا الى بيوتهم التى بها حريمهم  
فباتوا بها ، وذهبوا فى الصباح الى الجيزة •

وبالغ الباشا فى اكرام الألفية ، فدفع من عنده الصداق لعديلة هانم ابنة  
ابراهيم بك التى عقد لأحمد بك الألفى عليها فى ١٦ ديسمبر ، وقدر الصداق  
ثمانية آلاف ريال • وفى اليوم التالى « نزل الباشا من القلعة ، وذهب الى  
مضرب الشباب واستدعى شاهين بك من الجيزة وعمل معه ميدانا وترامحوا  
وتسابقوا ولعبوا بالرماح والسيوف • ثم طلع الجميع الى القلعة ، واستمر  
شاهين بك عند الباشا الى بعد الظهر ، ثم نزل مع نعمان بيك الى بيت عديلة  
هانم فمكثا الى قبيل المغرب • ثم أرسل اليهما الباشا فطلعا الى القلعة فباتا  
عنده ، ونزلا فى الصباح وعديا الى الجيزة •

واعتزم شاهين الزواج من أرملة حسين بك الوشاش الألفى ، الذى  
غدر به جماعة عثمان البرديسى وقتلوه فى غضون عام ١٨٠٤ فى ظروف سبق  
أن ذكرناها • واستأذن الباشا فى ذلك ولكن هذا قال : « انى أريد أن  
أزوجك ابنتى وتكون صهرى ، وهى واصله عن قريب • أرسلت بحضورها  
من بلدى قوله ، فان تأخر حضورها جهزت لك سرية وزوجتك اياها » • وقد  
بر الباشا بوعدده ، فزوجه فى منتصف مايو ١٨٠٨ ، عندما تأخر حضور ابنته ،  
سرية « انتقتها ( لشاهين ) زوجة الباشا ، ونظمتها • وفرش له سبع مجالس  
بقصر الجيزة • وجمعوا لذلك المنجدين ، وتقييد بتجهيز الشواز والأقمشة

واللوازم الخواجا محمود حسن ( البزرجان ، من كبار التجار وأصحاب  
الوجاهة ) « . وكذلك زوج الباشا نعمان بك سرية أخرى ، وعمرت دار  
لسكناه « وفرشت على طرف الباشا » ، وكثرت الأفراح حينذاك فتزوج على  
كاشف الكبير الألفى بزوجة استاذة ، وعمر بك الأرثوودي بجارية من جوارى  
الست نفيسة المرادية .

وعندما شاع خبر الصلح بين محمد على وشاهين الألفى ، ومالقيه الألفية  
على يدى الباشا من ضروب التكريم ، قرر أمين بك الألفى الرجوع الى مصر  
وكان هذا - كما عرفنا - قد غادر البلاد عند جلاء ( حملة فريزر ) عن  
الاسكندرية لتوسيط الانجليز لدى الباب العالى فى صالح البكوات . وقابل  
( السير أرثر باجيت ) فى ثيندوس ، ثم ( السير الكسندر بول ) فى مالطة ، ثم  
( الميجور مسيت ) فى مسينا ، وقصد أخيرا الى طرابلس الغرب ، رجاء أن  
تواتيه الفرصة للذهاب منها عبر الصحراء الى مصر . فكتب ( سانت مارسيل )  
من الاسكندرية فى أول يونية ١٨٠٨ : « ينتظر حضور قافلة كبيرة من طرابلس  
الغرب وسائر الوجاقات تتألف من آلاف المغاربة فى طريقها الى مكة المكرمة  
( للحج ) وسوف يحضر أمين بك الألفى الى مصر مع هذه القافلة » . وفى  
١٥ يونية وصل أمين الألفى الى القاهرة . وكتب الشيخ الجبرتى فى حوادث  
هذا اليوم أن أمينا قد حضر من غيبته « وكان مسافرا مع الانكليز ... فلم  
يزل غائبا حتى بلغه صلح خشداشينه مع الباشا فرجع ، وطلع على رده ،  
فأرسلوا له الملاقاة والخيول واللوازم ، وحضر فى التاريخ المذكور » .

#### الصلح مع بكوات الصعيد :

وأثرت المعاملة الكريمة التى لقيها شاهين الألفى وسائر زملائه ثمرتها  
الطيبة ، فاستطاع محمد على الاستعانة بهم على تطويع العربان فى اقليم  
البحيرة خصوصا ، - وقد قدم ذكر ذلك - والأهم من هذا ، أنه تمكن من  
توسيط شاهين الألفى فى الصلح مع بكوات الصعيد من بيت مراد  
والبرديسى : ابراهيم بك الكبير ، وعثمان بك حسن ، وشاهين بك المرادى  
( خليفة البرديسى ) وغيرهم .



ومنذ ١٦ ديسمبر ١٨٠٧ كان قد تم الاتفاق على ارسال نعمان بك ومحمد كتحدا الألفى وعلى كاشف الصابونجى الى « ابراهيم بك الكبير لاجراء الصلح » . وغادر هؤلاء القاهرة فى مهمتهم هذه فى ذلك اليوم مزودين بمكاتبات من شاهين الألفى ، وكان الغرض من مساعهم احضار بكوات الصعيد الى القاهرة ، يقدمون فروض الولاء لمحمد على ، ويعترفون بسلطانه ويعيشون فى كنفه ، وحتى يكونوا تحت رقابته وملاحظته ، على غرار ما حدث مع شاهين وزملائه .

وكان بكوات الصعيد لا يظهرون نشاطا كبيرا فى هذه الأيام بسبب انقساماتهم وخلافاتهم على مألوف عاداتهم ؛ وبسبب ما طرأ عليهم من ( ضعف مادي ) من حيث نقص أعدادهم ؛ وما نجم عن اختلافاتهم واستئثار كل ( بك ) منهم بالنفوذ على عدد من الممالك يجمعهم حوله ويؤلف منهم حزبا يدين بالطاعة له وحده ، ثم بسبب بلوغ ابراهيم بك وعثمان بك حسن سن الشيخوخة ، وهما كبيرا البكوات ؛ بينما لم يكن شاهين بك المرادى - رئيس المرادية ، « وأحد المباشرين والضارين لحسين بك الوشواش بالبر الغربى ليلة خروجهم وتعديتهم لملاقات الألفى » - يستمتع الا بسلطة اسمية فحسب . وعلى ذلك فقد قبل بكوات الصعيد المفاوضة فى شروط الصلح بالرغم من معارضة ابراهيم بك وعثمان حسن اللذين انعدمت كل ثقة لهما فى الباشا ، وكانا لا يرضيان الا بطرده من الباشوية . ولقد راح ( الوسطاء ) - نعمان بك ومحمد كخيا ( كتحدا الألفى ) والصابونجى ، يذلون قصارى جهدهم لاستمالة البكوات الى نبد نصيحة ابراهيم وعثمان حسن ، وتقليل أنصارهما ، بدعوى المعاملة - الطيبة التى سوف يلقاها بكوات الصعيد والشروط السخية التى سوف يمنحها الباشا لهم اذا قبلوا الصلح كالبكوات الألفية فنجحت مساعيهم ؛ ولم يستمع أحد لتحذيرات ابراهيم وعثمان حسن ، فقر رأى على ايفاد مرزوق بك بن ابراهيم بك وسليم بك المحرمجى الى القاهرة للمفاوضة فى شروط الصلح .

وفى ٥ مارس ١٨٠٨ وصل مرزوق وسليم المحرمجى الى القاهرة ومعهما على كاشف الصابونجى ، « فطلعوا الى القلعة ، وقابلوا الباشا ، وخلع ( هذا )

على مرزوق بك والمهرمجي فروتين ونزلا الى دورهما « وبدأت المفاوضات ، وترددوا ( على الباشا ) وطلعوا ونزلوا ( الى القلعة ومنها ) وبلغوا رسائل الأمراء القبليين ، وذكروا مطالبهم وشروطهم . وشروط الباشا عليهم والاتفاق في تقرير الصلح والمصالحة » واستمر ذلك « عدة أيام » .

وعلق محمد على آمالا كبيرة على توفيقه في هذه الخطوة ، لأن الصلح اذا تم مع البكوات المماليك سوف يضع حدا « لشروورهم وغوائلهم » ، ويمكنه من بسط سلطانه على الصعيد . وكان لخضوع بكوات الصعيد في هذا الحين بالذات أهمية كبيرة ، لأن الباب العالي قد صار يستعجله الآن - كما عرفنا - بالحاح متزايد الخروج في جيشه الى الحجاز ، ويطلب اليه ارسال الامدادات من مال ومؤن ومهمات لمساعدة الدولة ، وحرمان امتلاك البكوات للصعيد الباشا من إيرادات هذا الاقليم الغني بحاصلاته وغلاله الوفيرة . فهو يستطيع اذا قبل هؤلاء الصلح معه على أساس الاعتراف بسلطانه - ومعنى الاعتراف بسلطانه كما أوضح الباشا نفسه في شتى المناسبات التي حصلت فيها مفاوضات الصلح أن يدفع البكوات المال أو الميرى أى الضرائب الحكومية لخزانة الولاية - أن يظهر بإيرادات الصعيد .

وتفاهل الباشا خيرا من مجيء مرزوق بك وسليم المهرمجي ، بعد أن تم تسليم شاهين الألفى وجماعته وصلحهم معه ، فبادر بالكتابة الى استانبول في ١٠ مارس ١٨٠٨ « بأن نصف طائفة المماليك قد دخلوا تحت الطاعة ، بينما النصف الآخر على وشك أن يحذو حذوهم في هذه الأيام ، حتى صار من المتوقع بفضل ( خطة الباشا ) الحازمة والحكيمة انهاء غوائلهم جميعا ودفعها ، وأن ( يستطيع ) سداد ( ما عليه ) من ديون - ان شاء الله - بفتح اقليم الصعيد » ووعده بالخروج عندئذ الى الحجاز ضد الوهابيين .

وقد توسط في هذه المفاوضات كذلك ( كارلوروشتي ) ، ويكتب ( دروشتي ) الى حكومته في ٨ ابريل ١٨٠٨ تعليقا على هذه الوساطة ، وعلى المفاوضات ذاتها : « ان البكوات في الصعيد كانوا قد رجوه التدخل في المفاوضات مع الباشا ، كما طلب اليه ذلك محمد على نفسه ، ولكنه اعتذر

لعدم وجود تعليمات لديه تتيح له التدخل ، فاضطر الجانبان الى توسيط ( روشتى ) قنصل النمسا العام ، ورحب هذا بما عرض عليه كل الترحيب ، لأن ( هذا الدور ) سوف يمكنه من الاحتفاظ بما يتمتع به من نفوذ كبير وأكثر من اللازم فى شئون مصر . وهناك ما يدعو ( أى دروشتى ) الى توقيع عقد الصلح ( فى النهاية ) ، ولكنه يلحظ كثيرا من التحرز من كلا الجانبين ، مما يجعل المفاوضات تطول أكثر من الوقت الذى تستدعيه طبيعتها .

واستطالت المفاوضات فعلا ، ومرد ذلك الى تغالى بكوات الصعيد فى مطالبهم حيث تمسكوا ببقاء كل الأقاليم التى يملكونها فعلا بالصعيد فى حوزتهم - أى السيطرة على الصعيد بأسره ما عدا بعض المراكز القليلة ؛ كما أنهم نفروا من الحضور الى القاهرة . ولم يشأ محمد على قطع المفاوضات ، ولم يشأ فى الوقت نفسه التسليم بمطالبهم المتطرفة ، فراح يمد فى أجلها ما استطاع الى ذلك سبيلا ، لعل ( وكلاءه ) فى المعسكر المملوكى يستطيعون اشاعة الانقسام والفرقة بينهم وزيادة الخلافات الناشئة بين مختلف ( أحزابهم ) حدة على حدتها ، فيحصلهم وهنهم واتضح عدم جدوى المعارضة لهم على قبول شروطه ، فصار يتعلل بضرورة اخضاع العربان وانشغاله بأمرهم ، وقد استخدم فى ذلك شاهين الألفى على نحو ما مر بنا . فظلت تتجدد الهدنة بين البكوات وبين محمد على طوال الشهور التالية . حتى حدث أن توفى شاهين بك المرادى بمنفلوط فى ١١ مايو ١٨٠٨

فتهايا بفضل هذا الحادث لمحمد على انهاء المفاوضات على شروطه . وذلك أنه بادر بمجرد ورود الخبر فى ١٥ مايو بموت شاهين المرادى ، بتعيين سليم بك المحرمجى رئيسا للمرادية ، وقبل هذا شروط الباشا ، فيقول ( سانت مارسيل ) فى أول يونية : « ان الصلح قد عقد » على أساس أن يظل الصعيد ابتداء من المنيا فقط فى أيدي البكوات ، وبشرط أن يدفع هؤلاء ( الميرى ) عن الأقاليم التى بقيت لهم . وذلك ابتداء من العام المقبل . وأيد أخبار هذا الصلح على القواعد المذكورة ( دروشتى ) فى تقريره الذى رفعه الى حكومته وقتئذ . وغادر المحرمجى القاهرة الى الصعيد . وانتظر الباشا تصديق



البكوات على هذا الصلح . وقبل البكوات في أول الأمر شروط الباشا وصدقوا على الصلح . وكان الباشا منذ ١٥ مايو قد قلد مرزوق بك « ولاية جرجا وإدارة الصعيد ، وألبسه الخلع ، وشرط عليه إرسال المال والغلال الميرية » . وذلك كما رأى الباشا حتى يزول أى شك لديه في صدق نواياه ، وذكر الشيخ الجبرتي الآثار التي ترتبت على عقد الصلح بين الباشا والبكوات ، فقال : « وعند ذلك اطمأنت الناس ، وسافرت السفار والمنتسبون ، ووصل الى السواحل مراكب الغلال والأشياء التي تجلب من الجهة القبلية » . وذلك من أواخر يونية الى أواخر الشهر التالي . وقال ( دروقى ) : ان مرزوق بك عند ذهابه الى الصعيد كان يحمل ( انذارا ) من الباشا لآخوانه ، أنه مصمم على شروط الصلح هذه ولا يقبل نقضها .

#### البكوات ينقضون الصلح :

وكان الباعث على توجيه هذا الانذار الى البكوات ، أن هؤلاء بعد موافقتهم الأولى على الصلح ، ما لبثوا أن عملوا على نقضه . فقد نجحت مساعي ( وكلاء ) الباشا في معسكرهم ، فغادره كثيرون من المماليك والأتباع الذين آثروا الاستمتاع بحياة الترف في القاهرة ، وأغراهم سخاء الباشا على التسليم له . وعلاوة على ذلك ، فقد كان تعيين سليم بك المحرمجى رئيسا على المرادية ( بيت مراد والبرديسى ) عملا جريئا وخطوة خطيرة ، لأن البكوات في الصعيد كانوا يسلكون مسلك المستغلين ، ويتفاوضون كالأنداد مع الباشا . ولم يحدث قط أن الباشوات الذين تولوا بالقاهرة ، أو الباب العالي نفسه في القسطنطينية ، رأوا أن من حقهم التدخل في مسألة تعتبرها هذه الطائفة المملوكية العسكرية مسألة عائلية ومن شئونهم وحدهم . فكان معنى تدخل الباشا الآن في هذه المسألة ، أنه قد صار لديه من القوة ما يجعله قادرا على هذا التدخل . لا سيما وقد أشار الباشا نفسه الى هذا المعنى عندما قال وقت تعيينه للمحرمجى رئيسا للمرادية : ان باشويته على الديار المصرية تخوله هذا الحق ، بفضل ما تعطيه له هذه الباشوية من سيادة كاملة على البلاد بأسرها . ثم جاء اعطاؤه الحكم في جرجا وإمارة الصعيد لمرزوق بك مؤيدا

لهذه السيادة الكاملة • ولم يسع المحرمجى ومرزوق بن ابراهيم الكبير الا الرضوخ لارادة الباشا •

وكان واضحا أن غرض محمد على من خطوته هذه أن يزيد في اشاعة الانقسام والخلاف في صفوف البكوات ، واثارة الأحقاد بينهم حتى يحملهم ضعفهم على قبول الاتفاق معه بشروطه المعروفة ؛ كما أنه أراد أن يعود أعداءه وخصومه ، مثلما عود أنصاره ، على قبول الأمر الواقع والرضوخ لتلك السلطة التي يمارسها فعلا • ولم يدهش تدخل الباشا في شئون الممالك القاهريين والأهالي عموما ، وهم الذين صاروا - على نحو ما أشرنا سابقا - يؤمنون الآن أكثر من أى وقت مضى بسلطان الباشا ، وبأن لمصر سيديا واحدا فقط هو محمد على •

ولكن هذا التدخل أدهش البكوات ، بل وأثار في نفوسهم الخوف في الوقت نفسه • لأنه كان المرة الأولى التي يحدث فيها هذا التدخل من « أجنبي » عنهم في شئونهم ؛ ولأنه كان يدل على أن ( السلطة ) الجديدة قد بلغت درجة عظيمة من الاستقرار والقوة جعلتها تجرؤ « وتتجاسر » ، وهى في مكانها البعيد في القاهرة على اتخاذ هذه الخطوة • وأحدث هذا الخوف أثره • فقد ثار عديدون من البكوات ضد تعيين سليم المحرمجى رئيسا للمراية ، ولكن لم يلبث أن تغلب فريق آخر رأى من الحكمة - تجنبا لاتساع شقة الخلاف بينهم - تلافي الموقف باختيار سليم المحرمجى ، والتصديق على تعيينه • ويقول المعاصرون : ان ما وقع بين البكوات يكفى وحده دليلا على مبلغ الضعف الذى صاروا فيه وقتئذ •

ومع ذلك قد امتنع البكوات عن دفع ( الميرى ) المطلوب منهم بمقتضى شروط الصلح ، لا قهدا ولا عينا ( أى غللا ) • وفسر ( دروشتى ) عدم وفائهم بوعودهم بقوله في كتابه الى حكومته في ١٢ يولية ١٨٠٨ : « ان شروط الاتفاق ( الذى تم بينهم وبين محمد على ) تتطلب وجود ثقة ( متبادلة بين الطرفين ) من المتعذر انشاؤها • لأنه لم يكن فى مقدور المسالك ( البكوات ) أن يجمعوا أمرهم على دفع ( الميرى ) المطلوب منهم • فبالرغم من ضعفهم والانحلال الذين هم فيه ، والذى يمكن القول بأنه يتفاقم يوما

بعد يوم ، فانهم عاجزون عن التخلي عن فكرة التنازل عن امتلاك مصر لصالح العثماني .

وكرر محمد علي مطالبتهم بدفع ( الميرى ) ، ولكن دون جدوى ، وظل الحال على ذلك حتى شهر سبتمبر ، فيذكر ( سانت مارسيل ) في ٢١ سبتمبر « أن الصلح مع البكوات لم يتم دعمه وتأييده ، ومع ذلك فكل شيء هادئ في الصعيد ، ولو أن البكوات يرفضون دفع الميرى عن اقطاعاتهم ؛ ودفع الميرى ( كما هو معلوم ) الشرطى الأساسى لهذا الصلح » . فلم يكن فى وسع البكوات بالرغم من عدم اذعانهم أن يقاوموا حكومة محمد على أو أن يجبروه على تركهم وشأنهم . والعلة فى ذلك انقساماتهم وخلافاتهم . حتى ان المرادية طردوا سليمان كاشف البواب وأربعة من الكشاف من الصعيد ، فحضر هؤلاء الى القاهرة فى ديسمبر لاجئين الى الباشا ، فرحب هذا بهم ، وخلع على سليمان وأعد له دارا لسكناه .

وكان واضحا أن استمرار الحال على هذا المنوال متعذر ، ولا معدى عن لجوء الباشا الى وسائل أخرى لارغام البكوات على تنفيذ شروط الصلح الذى سبق أن وافقوا عليه ثم راحوا ينقضونه . وكان محمد على قد أمهلهم مرة أخرى ، وآخرها ابان جولته فى الوجه البحرى فى رحلته التى سبق ذكرها ، والتى استغرقت من أواخر أغسطس الى أواخر سبتمبر ١٨٠٨ ؛ وكانت عودته منها يوم ٢٢ منه ، فلما علم يوم وصوله أن البكوات لا يزالون ممتنعين عن دفع المال والغلال ( الميرى ) بالرغم من تكرار الطلب عليهم أن يفعلوا ، أمر بتجهيز حملة ضدهم ، وشرع يستعد لها .

وسبب اصرار الباشا على الزام البكوات الوفاء بعهودهم ودفع الميرى نقدا أو عينا أن الباب العالى استمر يطالبه باقفاذ الامدادات المطلوبة لحرب الوهابيين . وقد تقدم كيف أن محمد نجيب كتحدا الباشا فى القسطنطينية كتب اليه منذ ١٧ ديسمبر ١٨٠٨ ، أن ترتيبات الحملة المرسله ضد الوهابيين قد انتهت ، وذلك باسناد ( سر عسكرية ) الحجاز أو قيادة الحملة العامة مع اىالة الحبشة الى الصدر الأعظم الأسبق يوسف ضيا باشا ، وأنه عند تحرك محمد على من مصر عندما يتحدد موعد تحرك يوسف ضيا المنتظر حدوثه قريبا



في السنة القادمة ( ١٨٠٩ ) يجرى حينئذ ما يلزم اتخاذه من اجراءات لاحالة ( ايالة ) أو ولاية جدة الى محمد علي ، فكان لزاما على الباشا أن يصر على تحصيل الميرى من البكوات حتى يتسنى له الاستعداد للخروج الى الحجاز .

### البكوات يطلبون الصلح :

ولكن حتى شهر مارس ١٨٠٩ ، لم يكن البكوات قد أوفوا بعهودهم ، بل استمروا يسعون للتوصل من التزاماتهم . وخيل اليهم أن في استطاعتهم التأثير على الباشا بالهدايا وبذل الوعود الطيبة فحسب حتى يعدل عن تشدده ؛ فأوفدوا اليه رضوان كتخدا البرديسي ، « ومعه أجوبة وهدية وفيها خيول وجوار وعبيد وسكر وخصيان » . وكان الباشا حينئذ عند التربة الفرعونية منهمكا في سدها منذ منتصف شهر فبراير ، فقابل رضوان كتخدا البرديسي هناك . ولكن بدلا من نزوله عن عزمه « اغتاظ الباشا وقال : أنا لست أطلب احسانهم وصدقاتهم ، حتى انهم يضحكون على ذقني بهذه الأمور . وحيث انهم لا يرجعون عن الكامن في رؤوسهم فلا بد من خروجي اليهم ومحاربتهم . وأرسل الى من بمصر من الأكابر يأمرهم بالبراز والخروج . فخرج حسن باشا وصالح أغا قوج وظاهر باشا وأحمد بيك والكثير من أعيانهم بعساكرهم . وعدوا الى بر الجيزة ونصبوا وطاقهم وخيامهم » . وحضر أيضا نعمان سراج باشا « من عند ابراهيم بك ، وقابل الباشا على التربة . فلم ينفع حضوره أيضا ، فلم يسمع له قول ، ورجع مزيفا » .

وعندئذ « لم يزل ( رضوان كتخدا ) يلاطفه حتى توافق معه على وعد ، مقدار مسافة ذهاب الجواب ورجوعه أياما معدودة » .

ورجع الباشا بعد ذلك الى القاهرة ، وفي ١٨ مارس ١٨٠٩ ، اهتم باخراج التجريدة الى الصعيد ، « فأخذ في التشهيل والخروج ، ( واستمر انتقال ) العساكر الى البر الغربي ، وأخذ يستحث في المطلوبات وخروج الخيام وجمع المراكب . وسافر قبودان بولاق الى جهة بحري لجمع المراكب ، وفرضوا على القرى غللا وجمالا » .

وأزعجت هذه الاستعدادات بكوات الصعيد أيما ازعاج ؛ وحاولوا اثناء الباشا عن عزمه على محاربتهم ، وسؤاله أن يمهلهم بعض الوقت للوفاء

بالتزاماتهم ، فأوفدوا اليه على بك أيوب ورضوان بك البرديسى ( وهو غير رضوان كنتخدا البرديسى ) فحضرا الى القاهرة يوم ٢٢ مارس ، « وطلعا الى القلعة ، وتقابلا مع الباشا ، وانخضع له على بك أيوب ، وقبل رجله وترجى عنده فى عدم خروج التجريدة . وكله فى أمر الغلال المنكسرة والجديدة وعلى أنهم يقومون بدفع الغلال القديمة بالثمن ، والجديدة بالكيل ؛ وليس عندهم مخالفة والقصد الامهال الى حصاد الغلال . فقال ( الباشا ) : انهم اذا حصدوا الغلال أخذوها وفروا الى الجبال » .

واستمر المندوبان يتوسلان للصلح وعدم خروج الحملة الى الصعيد ، مدة أربعة أيام بتمامها . وراقب القاهريون باهتمام زائد سير ( المفاوضات ) وقد تآقت نفوسهم لنجاحها واتمام الصلح ، « لما يترتب ( على استمرار العداء بين الباشا والبكوات ) وما يحصل من الفساد وأكل الزروع وخراب البلدان . ( فان الجند ) أكلوا فى الأربعة أيام التى ترددوا فيها بالجيزة نيفا وخمسمائة فدان . ولما أشيع بالجهة القبلية خروج العساكر للتجريدة ( انزعج الناس ) وألسوا من زروعاتهم ، وخرجوا من أوطانهم على وجوههم لا يدرون أين يذهبون بأولادهم ونسائهم وقصاعهم ، وتفرقوا فى مصر ( القاهرة والبلاد البحرية ) . ولذلك فانه عندما أشيع الصلح فى ٢٥ مارس ( فرح الناس واستبشروا بذلك ) ؛ وعندما تبين لهم كذب ذلك فى اليوم التالى « وأشيع خروج العساكر ثانيا ( اتقبضت ) النفوس ثانيا وبات ( الناس ) فى نكد ، وطلبت السلف من المساتير والملتزمين وكتبت الدفاتر وحولت الأكياس ، وانبت المعنيون للطلب » .

على أن الطمأنينة عادت الى النفوس عندما « بطل أمر التجريدة » يوم ٢٧ مارس ، وتوصل المندوبان الى عقد الصلح مع الباشا على شروط ، وهى : أنهم ( أى البكوات ) التزموا ( بتأدية ) ثلث ما عليهم من غلال الميرى ، وقدره مائة ألف أردب وسبعة آلاف أردب ؛ بعد مناقشات ومحققات . والذى تولى المناقشات معهم مساعد الباشا : شاهين بك الألفى ؛ وعلى أن يدفع البكوات الميرى سنويا وقدره ثلاثمائة ألف قرش عثمانى . وأعطوا مهلة واحدا وثلاثين يوما ، وغادر القاهرة الى الصعيد على بك أيوب ورضوان بك البرديسى بعد

أن « أكرمهما الباشا وخلع عليهما » • وكتب ( سانت مارسيل ) الى حكومته من الاسكندرية في ١٣ ابريل ، ان بكوات الصعيد وقد تفاوضوا من جديد مع الباشا ، فان « التفاهم لا يزال قائما بين الطرفين » •

ولكن منذ ٢٩ ابريل راح ( دروحتى ) يكتب من القاهرة : « ان موعد انتهاء الهدنة قد قرب ولم يبق سوى أيام قليلة على انتهائها • ومع أن كلا الطرفين ( الباشا والبكوات ) يجدان في التسليح ، ففى وسع المرء الاعتقاد بأن تقرير الصلح لا يزال ممكنا » • وان ( دروحتى ) كان لا يؤمن فى قرارة نفسه بأن السلام سوف يسود بين الفريقين • ولكن كان مبعث تفاؤله ما أظهره الباشا من تساهل ، وموافقته على مد أجل الهدنة •

وحقيقة الأمر أن الباشا أمهل البكوات ثلاثة شهور ، ودأب البكوات على المراوغة • وفضّلوا من الاتفاق شطره المناسب لهم ، فحضر فى ٢٣ مايو الى القاهرة مرزوق بك بن ابراهيم بك وقاسم بك سلحدار مراد بك وعلى بك أيوب ، وحضر معهم سليم أغا مستحفظان ، ولو أن هذا الأخير « المذكور فى الحضور ، بل كان منجمعا وممتنعا عن التداخل فى هذه الأحوال » • وكان سبب حضوره أن زوجته توفيت وأراد أخذ « تركتها ومتاعها ومتاعه الذى عندها وحصصها » ، ولكنه وجد الباشا « استولى على ذلك وأخذ المتاع والمصاغ والجواهر والعقار وأخذ الحصص وحلوانها ، وذلك بيد محمود بيك الديودار • فلما حضر سليم أغا لم يجد شيئا ، لا دارا ولا عقارا ولا نافخ نار ( فحضر ) اليه محمود بيك الديودار والترجمان وأخذا بخاطره وطمناه وأخبراه أن الباشا سيعوض عليه ما ذهب منه وزيادة وزرعا له فوق السطوح • فلم يسهه الا التسليم » •

ومضى شهر يونية ، ولم يوف البكوات بعهودهم • وفى ٢٨ يونية غادر القاهرة الى الصعيد على بك أيوب وسليم أغا مستحفظان ، وبقي مرزوق بك وقاسم بك المرادى •

### البكوات ينقضون الصلح مرة ثانية :

ثم انقضى شهر يوليو والنصف الأول من شهر أغسطس ، دون أن يفى



البكوات بعهودهم • فهم لم يدفعوا المطلوب منهم عن السنة التى تم الاتفاق عليها ، وقاربت السنة التالية الانتهاء كذلك دون أن يبدو منهم ما يدل على رغبتهم فى الدفع • ولذلك فقد قرر الباشا مناجزتهم ، وكتب ( دروحتى ) الى حكومته من القاهرة فى ٢١ أغسطس « أن المفاوضات بين محمد على والبكوات لم تثر الثمرة المنشودة • ويعتزم الباشا الآن ارسال جيش للاستيلاء على القرى والمدن الواقعة على ضفتى النيل » ولا يرى ( دروحتى ) - « فى هذه العملية أية صعوبة نظرا لارتفاع مياه النهر الذى يحرم الممالك من استخدام فرسانهم • ويستعد كذلك البكوات للذهاب الى القرى المجاورة للصحراء ، وسوف يكون وقت اشتباك القوتين عند انخفاض مياه النهر وانحسارها » عن الأراضي القريبة منه •

والواقع أن عديدين وقت ابرام الاتفاق اعتقدوا أن البكوات لن يوفوا بالتزاماتهم بالرغم من ( الاعتدال ) الذى أظهره الباشا وعدم تعنته معهم • فقد كتب ( دروحتى ) نفسه من القاهرة فى ٩ ابريل : « ان هذا الاتفاق المبرم بين الباشا والبكوات شأنه - كما سبق أن أوضح ذلك فى تقرير لحكومته بتاريخ ١٠ يناير ١٨٠٩ - شأن كل ترتيب مثالى لا يستند على أساس أو نظام معين ، ولا يوجد أى ضمان لتنفيذه • وصفوة القول هو مثال لذلك الفشل الذريع الذى لا مناص من ترتيبه على كل مفاوضات لا تقوم على شىء من المنطق والواقع • ولذلك فان البكوات عند كتابة هذا التقرير قد خرقوا المعاهدة ( ولم يوفوا بأى عهد من عهودهم ) بدعاوى لا يرى من المفيد ذكرها » •

ولقد استطرد ( دروحتى ) وقتئذ فقال : ان مفاوضات جديدة قد بدأت ، و انتهت منذ شهر الى تقرير هدنة مدتها شهر واحد ، ويعتقد الباشا فى احتمال الوصول الى تفاهم مع البكوات ، « ومركزه يوجب عليه الرغبة فى الوصول الى هذا التفاهم ، والباشا يرجو أن يقبل البكوات مقترحاته الأخيرة » ، وسرد ( دروحتى ) تفاصيل هذه المقترحات فيما لا يختلف عما ذكرناه عنها ، ثم أنشأ يقول : « وما طلبه الباشا ( من البكوات ) كان معقولا وفى حدود الاعتدال تماما • ولكن البكوات اذا قبلوا هذه التضحية الصغيرة فعلا ،

فانهم يكونون قد فعلوا ذلك بأسى وألم بالغ . لأن هذا الاتفاق يضعهم موضع الخاضعين لسلطان الباشا ، في الظاهر على الأقل . وزيادة على ذلك فانهم لن يقبلوا هذا الاتفاق الا بتحفظ ذهنى دائما ، أى مع التصميم على انتهاز أول فرصة سانحة لنبذه ظهريا والتحلل منه . ولكن أعداد الممالك - لسوء حظهم - لا تزال تقل وتنقص باضطراد يوما بعد آخر ، وليس لديهم زعماء في قدرتهم اتخاذ قرارات من النوع الحاسم الخطير ، ويفقد ابراهيم بك باستمرار منزلته عند أتباعه وصفغار البكوات بسبب شيخوخته ، ويقل اعتباره في أعينهم بدرجة تقدمه في السن . وبيت مراد ( والبرديسى ) منقسم الى أحزاب بدرجة عدد صناعته - وهؤلاء الآخرون كثيرون - حتى ان الواحد منهم لا يتجاوز عدد ممالكه الستة . وبمعسكر شاهين بك الألفى ، خليفة الألفى الكبير حوالى الاثنى عشر من البكوات . زد على ذلك ما يشاع من أن الممالك في هذه الظروف يستمعون لنصح أشخاص يهمهم في واقع الأمر أن تشل حركتهم » .

ولقد أخطأ البكوات بعدم الوفاء بعهودهم خطأ كبيرا ، ليس فقط لأنهم كانوا بسبب انقساماتهم وخلافاتهم ضعافا ، ولا قدرة لهم في ظروفهم التى ذكرها ( دروحتى ) على مقاومة محمد على ، بل ولأن الباشا فى ابريل ١٨٠٩ والشهور القليلة التالية ، كان قد بسط سلطانه تماما على القاهرة ، وعلى الوجه البحرى بأجمعه ، حتى ان ما حدث من ازدياد استقرار حكومته لم يلبث أن ظهر أثره فى انعامه « بسلطته الخاصة » على ولديه ابراهيم وطوسون برتبة الباشوية ، وخصص لكل منهما عددا من الجند والحرس يتناسب مع مركزه ، واستقدم سائر أفراد أسرته من ( قولة ) وأسرأت أعوانه - مما سبق تفصيله كله - الأمر الذى دل على اطمئنان محمد على لنفوذه وسلطانه فى باشويته من جهة ، وحرصه على اتخاذ الوسائل التى تكفل تأكيد هذا النفوذ والسلطان من جهة أخرى ، لما تنطوى عليه هذه الخطوات من اظهار أن أسرته صاحبة السلطة الفعلية فى البلاد ، وتعويد الأهلين على انتظار استقرار حكومته فى مصر ، وحتى يقتنع البكوات الممالك أنفسهم بأن الحكم باق فى يده .

وفضلا عن ذلك ، فقد فرغ الباب العالي أخيرا من وضع الخطة اللازمة لمحاربة الوهابيين ، وقد شاهدنا كيف أبلغ محمدا عليا في ٦ مايو ١٨٠٩ نبأ تعيين يوسف ضيا نهائيا قائدا عاما لعسكر الحجاز ، على أن يتحرك سليمان باشا والى بغداد من جهة الحسا والدرعية ، وأن يتحرك محمد علي للهجوم على جدة وينبع ، فيسرع يوسف ضيا بالزحف عند حركتهما . وأمام هذه التبليغات وخروج مشروع حملة الباب العالي ضد الوهابيين الى حيز الوجود لم يعد هناك مناص من ارغام البكوات على الخضوع والوفاء بالتزاماتهم عند ما توقع الباشا أنه سوف يضطر بدوره الى ارسال جيشه الى الحجاز عاجلا أو آجلا . وكان الباشا علاوة على ذلك يعتمد على استطاعته اذا تم الصلح مع البكوات أن يلحق فرسانهم بجيشه الخارج الى الحجاز .

أضف الى هذا أن ( محمد علي ) كان يتوقع انتهاء الحرب قريبا بين فرنسا والنمسا في صالح فرنسا ( وقد وقعت النمسا - كما عرفنا - صلحا منفردا مع الامبراطور نابليون في شونبرون Schönbrunn ( صلح فينا ) في ١٤ أكتوبر ١٨٠٩ ) : فكان من رأى محمد علي أن خروج النمسا من الميدان وترك إنجلترا تتحمل العبء الأكبر من النضال وحدها ضد فرنسا سوف يزيد من مكانة ونفوذ فرنسا في القسطنطينية ويمكنها من استمالة الباب العالي لاعلان الحرب على إنجلترا . ومع أن هذه ظلت تبذل جهدها للحيلولة دون ذلك ولعقد محالفة بين تركيا والنمسا وإنجلترا ضد فرنسا على النحو الذى سبق لنا توضيحه ، فقد ظل محمد علي فى شهرى أغسطس وسبتمبر ١٨٠٩ يتوقع فشل المفاوضات بين إنجلترا وتركيا لعقد المحالفة المنشودة بسبب انتصارات الامبراطور فى معركة ( اكموهل ) Ecmühl فى ٢٢ ابريل ١٨٠٩ ، و( اجرام ) Wagram فى ٩ يولية ١٨٠٩ ، بل توقع أن تعلن تركيا الحرب على إنجلترا . واعتقد أن الانجليز عند قيام الحرب سوف يبادرون باحتلال مصر تأمينا لممتلكاتهم فى الهند ضد فرنسا . وكان من المنتظر فى هذه الحالة أن يحاول الانجليز الاعتماد على البكوات المماليك فى تأييد حملتهم على مصر . وفى هذه المرة سوف يذلون قصارى جهدهم لاقتناع البكوات بالتعاون الفعلى معهم ، وعدم الاكتفاء بموقف الحياد الذى وقوه أيام حملة فريزر . ولما كان



البكوات قد أخلوا بعهودهم مع الباشا ولم ينفذوا اتفاقهم معه ، وظلوا معتصمين بالصعيد ، فقد توقع محمد على أن يتعاونوا في هذه المرة مع الانجليز . ووجب عليه - لذلك - أن يفرغ من اخضاعهم لسلطانه قبل تحقق هذه الأخطار التي توقعها ، وذلك اما سلما بالاتفاق معهم واستمالتهم الى الحضور للقاهرة والاقامة بها تحت اشرافه ومراقبته ، واما حربا بقتالهم وهزيمتهم وسحق قواتهم تماما ، وارغامهم بذلك ارغاما على الخضوع له والاذعان لطاعته .

وعلى ذلك فقد شرع منذ منتصف شهر أغسطس ١٨٠٩ يرسل قواته الى الصعيد ، فخلع في ١٤ منه « على ثلاثة من الأجناد المصرية ( المماليك ) المنسوين لسليمان بك البواب ، وقلدهم صناجق وأمراء ( وضم ) اليهم عساكر أتراك وأرتوود ليسافر الجميع الى الجهة القبلية » ، ثم انه « عين للسفر أيضا أحمد أغا لاظ ، وصالح قوج ، وبونا برته ( الخازندار ) وحسن باشا وعابدين بك ، فارتجت البلد ، وطلبوا المراكب » . وفي ٢١ أغسطس غادر القاهرة أحمد أغا لاظ وصالح قوج ، « خرجوا بعساكرهم ونزلوا في المراكب ، وذهبوا الى قبلي » . وفي ٣٠ أغسطس « سافر من كان متأخرا الى الجهة القبلية ، ولم يبق منهم أحد » .

وتقدم الجيش الزاحف على الصعيد ، في الأيام الأولى من شهر سبتمبر ، وعجز البكوات عن المقاومة ، فصار المماليك يفرون ، في كل مكان يظهر فيه جنده ، تاركين شاطئ النيل ، ملتجئين الى الجبال في جرجا وأسيوط للتحصن بها ، ورأى الباشا في تهقر البكوات المستمر دليلا على ضعفهم وخوفهم ، أو « رغبتهم في حقن دمائهم » ، وتأكد لديه أن وجوده على رأس جيشه سوف يفرض على تسليمهم وخضوعهم السريع معتمدا على قدرته أثناء وجوده بالصعيد على اشاعة الفوضى في صفوفهم ، وزيادتها حدة على حدوثها ، فيتسنى له بفضل ذلك حملهم على الاتفاق معه ، أو على الأقل اضعافهم بسبب زيادة هذا الانقسام والحيولة دون تكتلهم ضده . فقرر اللحاق بجيشه . ثم انه اعتزم أن يصحب معه في هذه الحملة الكبيرة ولديه ابراهيم وطوسون ، ثم

شاهين بك الألفى ، حتى يوسطه في المفاوضة مع البكوات عند ما يجد هؤلاء أن لا مناص لهم من قبول الاتفاق معه والوفاء بعهودهم .

وأطلع الباشا ( دروشتى ) على أسباب تجهيز هذه الحملة والغرض من إرسالها وذهابه لقيادتها بنفسه ، فكتب القنصل الفرنسى الى حكومته فى ٩ سبتمبر ١٨٠٩ : « انه لما كان محمد على يعتقد أن الحرب بين فرنسا والنمسا تقترب من نهايتها ، ويتوقع أن يعلن الباب العالى الحرب على انجلترا ، فتعمد هذه حينئذ - كى تحول دون وقوع تهديد قد تتعرض له ممتلكاتها فى الهند من جانب فرنسا - الى محاولة الاستيلاء على مصر حتى تكون قرية من ممتلكاتها هذه ، فقد صار ضروريا أن يحطم الباشا قوة البكوات الممالك اذا أخفق فى الوصول الى اتفاق معهم ، يضمن مؤازرة هؤلاء لجيشه ضد الانجليز عند نزول حملتهم فى مصر ، وذلك لأن الباشا يخشى أن يترك البكوات فى هذه المرة موقف الحياد الذى وقفوه أيام حملة فريزر . وأما الضمان لذلك فهو حضورهم للإقامة فى القاهرة تحت ملاحظته » .

ولعل هذا الاهتمام البالغ الذى ظهر من ناحية الباشا بأمر هذه ( التجريدة ) ، هو الذى حدا بالشيخ الجبرتى أن يعزو خروج الباشا نفسه وولديه وكبار قواده الى ( وصول أخبار عن التجريدة ) التى خرجت منذ أواخر أغسطس ) أزعجت الباشا فاهتم اهتماما عظيما وقصد الذهاب بنفسه ، ونبه فى جميع كبار العساكر بالخروج ، وأن لا يتخلف منهم أحد ، حتى أولاده ابراهيم بك الدفتردار وطوسون بك . وأنه هو المتقدم عنهم فى الخروج يوم الخميس ( ١٣ سبتمبر ) ، واستعجل التشهيل والطلب » .

وفى ١٣ سبتمبر « سافر الباشا الى الجهة القبلية » فعلا . « وتبعه العساكر » وأقام كتحدا بك محمد أغا لاط ، قائما مقامه ، واستقر هذا بالقلعة . وفى ٢٣ سبتمبر « سافر حسن باشا وعساكر الأرثوود » ، وبعد يومين « خرجت الدلاة والأرثوود وباقى الأجناد والعسكر » وبلغ جيشه حوالى الستة آلاف مقاتل . فلم يلبث أن ظهر التردد والالتقسام فى صفوف البكوات .

وكان هؤلاء قد اعتقدوا أن الباشا لن يستطيع تجهيز هذه الحملة الكبيرة ضدهم ، والخروج بنفسه لقيادتها ، لما يعرفونه من حاجته الملحة الى المال ، ولتوالى فرار الجند من جيشه بسبب عدم دفع مرتباتهم المتأخرة لهم . ولكن سرعان ما تبينوا خطأهم وانقسموا في تردددهم الى فريقين : أحدهما أراد الاتفاق ، والآخر صمم على القتال . ولكن هذا التردد والانتقسام كانا كافيين وحدهما لأن يجعلهما اقدمهم على الحرب مستحيلا .

### البكوات يقبلون الصلح ويضربون العداء :

وعلى ذلكهما ان وصل الباشا الى أسيوط ، حتى عرض على كل واحد من البكوات مقترحات « منفصلة » للصلح ، وتعذر على هؤلاء أن يجمعوا كلمتهم على أمر ، فطلب عثمان بك حسن وابراهيم بك - وهما أكبر مناوئى الباشا اصرارا على عدم الصلح - الاتفاق معه . وكان عثمان حسن البادىء فى توقيع اتفاق « يوائى بين رغباته ومصصلحة محمد على » وحذا حذوه آخرون ، وقبل ابراهيم الصلح ، وأوفد ابنه مرزوق الى معسكر الباشا ، وكان هذا تسليما سريعا بلغت أخباره القاهرة حثيثا ، « فتحدث الناس بروايات عن الباشا والأمراء المصريين وصلحه معهم . وأن عثمان بيك حسن ومحمد بيك المنفوخ ومحمد بك الابراهيمى وصلوا عند الباشا وقابلوه . وأنه أرسل الى ابراهيم بك الكبير ولده طوسون باشا ، فتلقاه وأكرمه ، وأرسل هو أيضا ولده الصغير الى الباشا فأكرمه » .

وفى هذه المرة لم يعرض الباشا على البكوات اتفاقا يترك لهم التمتع بإيرادات مديريات بأكملها كما كان يحدث فى السابق . بل أصر على مطالبتهم بدفع الميرى ، بل وكل الأتاوات والقرض الاستثنائية كذلك ، شأنهم شأن سائر الرعايا فى باشورته . وتشبث بوجوب تركهم الصعيد والحضور الى القاهرة للإقامة بها . وظهر الحاح محمد على فى التمسك بهذا الشرط الأخير ، لأن بدونه لم تكن هناك فائدة ما من الاتفاق مع البكوات الذين أبوا وهم بعيدون عن القاهرة على نكث عهودهم معه - تقول ظهر الحاحه هذا لدرجة أثارت معارضتهم له ، ولكنهم أرغموا فى النهاية على قبوله كرها منهم



( في ٥ نوفمبر ١٨٠٩ ) وطلبوا امهالهم لتنفيذه ثلاثة شهور « لتسوية شئونهم في الصعيد » فأجابهم الباشا الى ما طلبوا •

وغادر محمد على أسىوط فوصل القاهرة في ٢ ديسمبر ، قال الشيخ الجبرتي أنه وصلها في « تطريدة » فقطع المسافة « من أسىوط الى ناحية مصر القديمة في ثلاثين ساعة » • وصحبه في هذه « التطريدة » ابنه طوسون وبونايرته الخازندار وسليمان أغا وكيل دار السعادة سابقا • ثم « بعد وصول الباشا بثلاثة أيام ، وصلت طوائف العسكر وعظائهم » • وفي ٨ ديسمبر ، وصل حسن باشا وطوائف الأرثوود وصالح قوج والدلاة والترك ، ووصل القاهرة كذلك شاهين بك الألفى ، وصحبته محمد بك المنفوخ المرادى ومحمد بك الابراهيمى ، وهما اللذان حضرا « في هذه المرة من المخالفين ( وتناقل الناس ) أن البواقي أخذوا مهلة لبعث التحضير » • وحضر ابراهيم بن محمد على « وباقي العسكر » في اليوم التالي •

وارتاح محمد على للاتفاق الذى عقده مع البكوات في الصعيد ، فكان أمله عظيما في أن البكوات سوف يوفون بعهودهم هذه المرة وسوف يحضرون الى القاهرة فتنتهى بفضل ذلك مشاغله من ناحيتهم • وبعد يومين من وصوله كتب ( دروقى ) الى حكومته من القاهرة في ٤ ديسمبر ١٨٠٩ ، « ان الباشا ( قد أطلعه ) بعد عودته على نتائج حملته في الصعيد • ويبدو له مما وقف عليه من الباشا نفسه أن القسم الأكبر من البكوات قد قبلوا الحضور للاقامة اما بالجيزة واما بالقاهرة • وأنهم قد خضعوا لدفع الميرى والأتاوات الأخرى الاستثنائية التى يريد الباشا أن يفرضها على أملاكهم بالصعيد • مما ينهض دليلا على أن الباشا قد استطاع أن يحقق — على الأقل — جزءا من أغراضه التى سعى اليها عند ما أرسل جيشه ضدهم • فقد أحضر ( محمد على ) معه محمد بك المنفوخ ، وهو من أكبر بكوات بيت مراد نفوذا ، ويقول هذا الصنjq : ان ابراهيم بك وعثمان بك حسن وزملاءهما سوف يحضرون جميعا الى القاهرة بعد ثلاثة شهور ، وهى المدة التى أمهلهم بها الباشا حتى ينظموا شئونهم في الصعيد » •

ولكن ( دروحتى ) في هذه المرة أيضا كالمرات السابقة استمر يشك كثيرا في امكان نجاح هذا الاتفاق فقال في نفس رسالته هذه : « ومن المتعذر على المرء التسليم بقيمة هذه الاتفاقات والاعتماد عليها ، ولو أنه من المحقق أن الباشا لم ينجح في استمالة محمد بك المنفوخ الا بعد أن بذل له الوعود السخية ومناه الأمانى العريضة • ولذلك فالوقت وحده كفيلا بإعطاء فكرة صحيحة عن هذا الترتيب ( أو الاتفاق أو التسوية ) الذى لا يجب أن ينظر اليه المرء على أنه معاهدة سلام أو عقود صفح شامل — على نحو ما يريد الباشا أن يصفه به — يفغر ما سلف بين الفريقين » •

ولقد صح ما توقعه ( دروحتى ) •

ذلك أن البكوات عند ما قبلوا ( صلح أسيوط ) لم يكونوا خالصى النية في قبوله ، بل أجبروا عليه اجبارا لاقتناعهم بأنهم عاجزون عن معارضة الباشا ومقاومة جيشه ، فوافقوا على شروط الباشا بنفس ذلك « التحفظ الذهنى » الذى ألمح اليه ( دروحتى ) في رسالة ٩ ابريل السالفة الذكر ، وعقدوا العزم على التنصل من التزاماتهم • وحملهم انشغال الباشا المستمر بمسألة الحرب الوهاية ، وتدير المال وانجاز الاستعدادات اللازمة للحملة المزمع ارسالها الى الحجاز عاجلا أو آجلا ، على الظن بأنه وقد قفل جيشه راجعا الى القاهرة الآن ، وتحمل الباشا نفقات جسيمة في اعداد التجريدة التى جاءتهم الى الصعيد ، لن يستطيع ارسال حملة جديدة عليهم • وأن يوسعهم في هذه الظروف المواتية اذا أن ينكثوا بعهودهم ، لا سيما وأنهم ما كانوا يريدون بتاتا الحضور الى القاهرة ووضع أنفسهم تحت رقابة الباشا واشرافه •

فلم يحضر الى القاهرة بعد الفوج الأول الذى جاء مع محمد على وقواده — الا نفر قليل من المماليك ، ولم يتحرك أحد من البكوات ، بل ظلوا قابعين في أماكنهم • بينما شرع البكوات الذين جاءوا الى القاهرة يتذمرون من شروط الصلح المجحفة — في نظرهم — ولو أنهم لم يجرءوا على اعلان تذمرهم وسخطهم • وتزايد تذمرهم وشعورهم بالسخط على الصلح الذى قبلوه مرغمين ، حتى أنهم صاروا يتآمرون على حياة محمد على • ولم يكن خافيا على الباشا حالهم بفضل الأرصاد والعيون التى بثها حولهم • ولكنه أثر التريث

والاصطبار عليهم ، لعل زملاءهم الذين لا يزالون بالصعيد ينفذون ما التزموا به ويحضرون الى القاهرة ؛ ويلقون جميعا من معاملة الباشا الطيبة ما يخدم أحقادهم ، وينهى هذه المؤامرات •

وكان أثناء وجود الباشا بالسويس ، التي سافر اليها في ٢٥ ديسمبر ١٨٠٩ « ليكشف على قلاع القلزم » أن نوى اليه أن البكوات المقيمين بالقاهرة والجزيرة يكيدون له ويتوون القبض عليه واختطافه في طريق الصحراء عند عودته من السويس ، فقطع زيارته فجأة وحمله هجين الى القاهرة في سرعة كبيرة ، ولا أحد معه غير خادم واحد ، فبلغ القاهرة في ليلة ٣١ ديسمبر ، وأفسد على المتآمرين بعودته المفاجئة والسريعة خطتهم ، ولم يبح الباشا « بالسر » الذي عرفه ، ولم يغير مسلكه مع البكوات « بل ظل مبتسما » • ثم تعرض لخطر مؤامراتهم مرة أخرى ، فأطلقت عليه « ذات يوم » رصاصة أخطأته وقضت على أحد ضباطه • ولكنه آثر الصمت على هذا الحادث أيضا « وأوصى بالسكوت وصار يحتاط لنفسه » • وكان من ضروب الاحتياط أنه اهتم بشق طريق بين القلعة وجبل المقطم ، اعتزم أن يقيم في نهايته حصنا صغيرا يستطيع منه عند الحاجة ابقاء المواصلات مفتوحة بينه وبين الأرض الممتدة في الصحراء خلفه ، حتى يسهل عليه الانسحاب الى السويس •

وكررت المراسلات بينه وبين بكوات الصعيد ، وأوفد اليهم ديوان أفندى وغيره يطلب منهم تنفيذ الاتفاق ، والحضور الى القاهرة • والبكوات يطلبون امهالهم في الحضور فترة أخرى ، واستمر الحال على ذلك طوال شهرى يناير وفبراير من عام ١٨١٠ • وفى ١٠ فبراير « رجع ديوان أفندى من ناحية قبلى ، وصحبته أحمد أغا شويكار ، فأقاما بمصر أياما ، ثم رجع ( ديوان أفندى ) بجواب الى الأمراء القبالي » ، وحتى أواسط مارس ، لم تسفر هذه المحاولات عن شيء ، فأبلغ ( دروحتى ) حكومته في ١٢ مارس ١٨١٠ « أن البكوات لم ينزلوا بعد من الصعيد • بل طلبوا من الباشا مهلة جديدة بدعوى انشغالهم بالحصاد لوفرة المحصول ووفرة كبيرة ، ولأنهم لو تركوه وحضروا الى القاهرة الآن لتلف » ؛ الأمر الذى يدل فى نظر ( دروحتى ) على أن « المفاوضة الراهنة ليست أمينة وصادقة كسابقتها » •



ولكن الباشا أجابهم الى رغبتهم ، فأعطاهم مهلة شهرا آخر . ثم عاد البكوات يطلبون مهلة أخرى . ولكن في هذه المرة كانت قد عظمت شكوك الباشا في أمرهم . وكان لذلك أسباب عدة ، منها حادث الرسول الفرنسي ( كادر ) الذى أبلغ الوكلاء الانجليز الباشا عنه أنه يحمل خطابات من الحكومة الفرنسية الى البكوات ، وقد ذكرنا كيف وقعت مشادة عنيفة في ١٩ ابريل ١٨١٠ بسبب ذلك بين محمد على و ( دروشتى ) . أضف الى هذا أن العملاء الانجليز جددوا الآن مساعاهم بنشاط زائد مع شاهين بك الألفى . وقد بسط ( دروشتى ) قصة هذه المساعى ، وتأمر شاهين مع عملاء الانجليز منذ وصوله الى القاهرة « مستأمننا » ، وذلك فى رسالة له الى حكومته فى ١٢ مارس ١٨١٠ . فكان مما قاله ( دروشتى ) : انه بلغه من مصدر موثوق به ، ومتصل بالباشا وشاهين الألفى ، أن ( بروتشى ) منذ أن حضر شاهين الى القاهرة ، صار يجد فى المسعى لتستأنف العلاقات القديمة بين شاهين الألفى وبين الحكومة الانجليزية وقد نجحت هذه المساعى لدى شاهين ، فراح هذا فى أواخر عام ١٨٠٨ يطلب من الانجليز اتخاذ جيش الى مصر يفوق فى عدده وعدته جيش الجنرال فريزر السابق . ويعد بالانضمام فورا الى هذا الجيش بمجرد نزوله الى الاسكندرية ، جالبا معه قبائل العربان وسائر أعوانه . واذا تعذر مجيء حملة بريطانية فهو يطلب ثمانية ملايين قرش تركية يستخدمها فى اغراء جند الباشا على تركه والانحياز اليه ، ثم فى تحريض الأهلىين على الثورة ، حتى اذا نجح فى ذلك ، استولى على حكومة القاهرة ، وأبقوا على مظاهر الولاء والخضوع للباب العالى ، بينما تصبح الحكومة تابعة فعلا وحقيقة لانيجلترا وتحت اشرافها .

وانخدع شاهين بوعود ( بروتشى ) ، وكان تحت تأثيره أن كتب فى ٩ أغسطس ١٨٠٩ رسالة الى ( كولنجود ) - « أمير البحر الانجليزى للقوات البريطانية فى البحر الأبيض » - وهى رسالة طويلة تدل على أن ( المستأمنين ) من البكوات ، والذين كانوا فى طليعة من اصطلموا مع محمد على ، وقبلوا العيش فى كنفه وتحت رعايته ، وبالع هذا فى اكرامهم ، كانوا يتآمرون على ملكه ، ويعتمدون على مساعدة الأجنبى فى كينهم من طرده من باشويته .

وأن البكوات سواء منهم الذين تطلعوا لمؤازرة الانجليز كشاهين والألفية ، أو الذين صادقوا الفرنسيين ونشدوا مساعدتهم له ، كانوا بعيدين كل البعد عن التفكير في انشاء حكومة « مصرية » أو أن « الاستقلال » هو ما اعتزموا بلوغه وتأسيسه . بل إن كل ما دار في أذهانهم كان لا يعدو الاستئثار بالنفوذ المطلق في البلاد واسترجاع ذلك السلطان القديم الذي أتاح لهم في العهد الغابر الطغيان والاستبداد بالأهلين ، واستنزاف موارد البلاد لاتفاقها على شئونهم ومتعهم الخاصة . الأمر الذي رسخ في أذهانهم أن لا سبيل الى تحقيقه طالما بقي محمد علي في الولاية .

استهل شاهين كتابه الى ( كولنجود ) بذكر مظاهر الشرف والمزايا التي أغلقتها الحكومة الانجليزية على سلفه محمد بك الألفى ، ثم طفق يقول : إن الرغبة التي يمني نفسه يبلوغها ، والتي تجعله يرتسم خطوات الألفى الكبير ، وتحلوه الى تسطير رسالته هذه حتى ينقلها السيد ( فرنسيسكو بروتشي ) الوكيل البريطاني الى ( كولنجود ) ، إنما هي النظر بحماية انجلترا القوية ، وأنه لذلك سوف يسطر عددا من المقترحات التي يوائم العمل بها بين بسط هذه الحماية وتحقيق مصالحه . ثم أخذ يذكر مقترحاته قائلا :

« انه لطبيعي أن يفي كل انسان استرجاع أملاكه التي نهبت منه . وتعلمون أن الممالك يحكمون مصر من أزمان بعيدة . وأعتقد بوصفي خليفة شرعيا لهؤلاء أن من حقي طلب الحكم والاستيلاء على حكومة هذه البلاد . ولكنني عاجز عن ذلك الا اذا لقيت تأييدا من حكومة بريطانيا التي أضع نفسي تحت حمايتها ، وبالشروط التي تملئها انجلترا نفسها . والشعب معي ، وأما الممالك من حزب البرديسي المنحاز الى فرنسا ، فلا يقدرّون منذ وفاة رئيسهم عثمان البرديسي على معارضتي . بل على العكس من ذلك هم مستعدون للانضمام الى . وينطبق هذا - أي الاستعداد للانحياز الى جانبى - على جميع الأرثوود قريبا والعثمانلى بشرطة أن أستطيع دفع مالهم من مرتبات متأخرة ، وهم الذين كانت أمنيته اشباع نهمهم المألوف ، فوجدوا فيها أشد غنا وقوة يحطم هذه الأمنية ، هو نهم الباشا الحالي ( محمد علي ) الذي يحظى بمعاذلة وحماية الفرنسيين .

« وسوف يكون من الممكن جدا تنفيذ المشروع الذى تم وضعه بالاتفاق مع السيد البطروشى ( بروتشى ) وكيل جلالة ملك بريطانيا فى هذه الديار ، عند ما أتسلم مبلغا من المال فى حدود الخمسة عشر ألف كيس تقريبا . ولا يجب الاعتقاد بأن هذا مبلغ جسيم ، تستكثر اتفاقه بريطانيا العظمى ، واعطاءه لى ، لأنى ما تقدمت بطلب هذا المال الآن عن طريق سعادتك ، الا وفى عزمى قطعا وبكل تأكيد أن أقوم بسداده فى صورة سلع من قاج البلاد ، وفى نظير أن أخضع خضوعا تاما أنا وكل ما لدى من قوات لأوامر الحكومة البريطانية ونواهيها ، حتى ولو اقتضى ذلك حياتى ثمنا له . فلن أتردد ولن أتوانى لحظة فى التضحية بها من أجل تأييد الحكومة البريطانية ومعاونتها على كل أعدائها مهما كانوا ، وضد كل دولة مهما كانت ، لا سيما ذلك العدو المنافس للانجليز ، والذى سوف يظهر بكل تأكيد عاجلا أو آجلا على شواطئ هذه البلاد بجحافله .

« أما اذا لقيت تأييدا من بريطانيا العظمى ، فأعطينى النجيدات التى أطلبها ، فسوف يتسنى لى أن أصبح فى وضع يمكننى من مقاومة أعدائى بالقوة والاقتدار المعروفين عن الممالك الذين يكونون عندئذ من جماعتى وحزبى . وفضلا عن ذلك فانى سوف أستطيع جذب كل ما يمكن أن يجذبه المال من أجناد الأرثوود والعثمانيين ، وجلب أجناد آخرين من الحبشة ودارفور وسنار ، ثم جذب العربان الذين فى مصر أيضا .

« أضف الى هذا كله ، أن الباب العالى سوف يسعده ولا ريب أن يرى مصر قد دانت لرجل سوف يدفع له الخراج المعروف بالميرى ؛ ثم ان هذا العمل سوف يكفل إعادة تسيير قوافل الحج الى مكة المكرمة . ومن بواعث ارتياح الباب العالى بلا شك سوف يكون ذلك العطف الذى تخصصنى به بريطانيا العظمى ، وحماتها التى أتمتع بها . ثم انى متمتع بحماية ورعاية الوزراء العثمانيين جميعهم فى ديوان القسطنطينية ومن بين هؤلاء أحد صنائع سلفى محمد بك الألقى ، الذى لدى ما يجعلنى أشيد بمقدار الثقة التى يتمتع بها حاليا فى الديوان ، وهذا الانسان يشغل منصب الطواشى الأول ( إلغا ) فى الحريم السلطانى .



« وأجرؤ على القول بأن توفر المال لدى سوف يجعل سهلا ميسرا شراء ممالك جدد يعاد بواستطهم تأسيس طائفتنا على القواعد القديمة . » ومع ما ذكرته كله ، فاني أعود فأكرر أنى قد اعتزمت قطعاً خدمة الحكومة البريطانية دائماً . وبناء عليه فإذا أرادت بريطانيا العظمى أن يظهر أسطولها وجيشها في بلادنا مرة أخرى ، فلسعادتكم أن تؤكدوا لحكومتها أنى قد قطعت على نفسى عهداً من الآن فى نظير اتفاقها هذا المبلغ المؤقت والمطلوب سلفاً ، بأن أخف طائراً بكل جماعتى وعربان القبائل المختلفة لنجدتها ، وبأن أضع نفسى مع هؤلاء تحت أمر قائد القوات البريطانية ، فنبدل دماءنا وأرواحنا ، برضانا واختياراً فى سبيل اعلاء شأن الأمة البريطانية وزيادة مجدها .

« وانه لما يبدو لى ألا غنى — لتحقيق مصلحة انجلترا ذاتها — عن الأخذ — على الأقل — بواحد من الاقتراحين اللذين عرضتهما . وأما اذا شئت بريطانيا العظمى أن تسلك طريقاً آخر ، أو أن تأتى عملاً غير مذكرت ، فالواجب يقتضيها حينئذ أن تسلم بفقدان كل تفوذ لها نهائياً فى هذه المملكة . » واذا أتيح لهؤلاء الظلمة ( الفرنسيون ) الذين أثقلوا بظلمهم كواهل العالم أن يضعوا أقدامهم فى مصر ، وأن يستولوا عليها ، فلن يستعصى ذلك عليهم ، لأن الشعب وقد أنهكت قواه المظالم سوف يخضع فى يأسه لآى سلطان يفرض عليه مادام هذا السلطان أخف وطأة عليه من ذلك الذى يهبط كاهله اليوم ، والذى لا سبيل الى الانفكاك منه . . . »

هذه الرسالة الخطيرة ، سلم شاهين الألفى صورته منها بعد الحوادث التى نحن بصدددها بأكثر من عام الى ( دروشتى ) . وفى مارس ١٨١٠ ، كان لا يزال ( بتروشتى ) وعملاء الانجليز يترددون على شاهين ، وصاروا يؤكدون له أن الباب العالى على وشك اعلان الحرب على بريطانيا ، وأن هذه لديها حملة معدة للحضور الى مصر . وكتب ( دروشتى ) فى رسالته التى سبقت الاشارة اليها ( فى ١٢ مارس ) « أن شاهين الألفى ، اما لأنه لا يستطيع الاعتماد على وعود الانجليز — التى هى دائماً وعود عرقوية ومزيفة — واما لأنه يخشى أن يقع هو نفسه فريسة هذه المؤامرات ويذهب ضحية لها ، عندما كان من



المحتمل بلوغ أخبارها الى محمد على ، لم يلبث أن أجاب هؤلاء الوكلاء الانجليز ، أنه عاجز في هذه اللحظة عن اتخاذ قرار بصدد ما يعرضونه عليه ، وأنه يعد قطعاً بالوصول الى القرار اذا تطورت الظروف ، التي يراد المفاوضة بشأنها بصورة حاسمة . لا سيما وأن ليس لديه ما يقوله عن محمد على سوى الشناء عليه واطرائه » .

فكان بسبب مخاوفه وبسبب الشكوك التي ساورتها من ناحية البكوات أن بعث محمد على الى بكوات الصعيد يهدد بارسال جيشه عليهم اذا هم امتنعوا عن الحضور فوراً الى القاهرة . وكان هؤلاء حتى آخر مارس لا يزالون في الصعيد ، وكتب ( سانت مارسيل ) الى حكومته من الاسكندرية في ٣٠ مارس : « ان البكوات من جماعة محمد بك المنفوخ مقيمون دائماً بالوجه القبلى . ولو أنهم ملتزمون الهدوء والسكينة رغم رفضهم الحضور الى الجيزة بالقرب من القاهرة حسب اتفاقهم القديم مع محمد على . فلا شيء بسبب ندوتهم هذا يعكر صفو السلام الآن » . وفي ٢٥ ابريل كتب ( سانت مارسيل ) مرة أخرى : « ان البكوات مقيمون دائماً بالصعيد . والهدوء شامل في مصر والسلام مستتب ، ولو أنه كان ينبغي عليهم أن يكونوا مقيمين الآن بالجيزة والجهات المجاورة لها حسب اتفاقهم مع محمد على » . ولم يجد البكوات بدا في النهاية من النزول من الصعيد ازاء تهديد محمد على . ولا جدال في أنهم لم يمتثلوا لأمر محمد على برضاء منهم ، بل كانوا يضمرون الشر ويبيغون الكيد له . وبدأت الأخبار تترى على القاهرة بأنه « قد تحركت همم الأمراء المصريين القبليين الى الحضور الى ناحية مصر ( القاهرة ) بعد تردد الرسل والمكاتبات ، وحضور ديوان أفندى ورجوعه ، وحضور محمد بك المنفوخ أيضا . ( وبعد أن صار الباشا ينعم ) على كل من حضر منهم ( ويلبسه ) الخلع . ويقدم له التقادم ويعطيه المقادير العظيمة من الأكياس . ( حتى ) انه كان أنعم على محمد بك المنفوخ بالتزام جمر ك ديوان بولاق ، ثم عوضه عنه ستمائة كيس ، وغير ذلك » .

وفي ٦ ابريل عرفت القاهرة أن البكوات وصلوا الى ناحية بنى سويف ، ووصل في هذا اليوم القاهرة ذاتها كثير من أجنادهم المماليك ، ولكن البكوات

أنفسهم ظلوا متباطئين ، « وترددت الرسل » بينهم وبين الباشا « وحضر ديوان أفندى ( الى القاهرة ) ثم رجع ثانيا اليهم » • وذكر ( دروشتى ) فى رسالته الى حكومته من القاهرة فى ٢٨ ابريل ، « أنه عرف أن البكوات قد وصلوا الى بنى سويف ، ومن المنتظر وصولهم الى الجيزة حوالى منتصف شهر مايو • وقد جاءوا جميعهم ، ما عدا عثمان بك حسن الذى بقى بالصعيد — كما يقولون — لمراقبة جيش يتألف من أربعة الى خمسة آلاف رجل تركه الباشا من وقت رحلته الأخيرة ، فى قنا لتعزيز حاميتها وفى ميناء التصير » •

وأخيرا وصل البكوات الى ناحية الرقق فى ٦ مايو ، « وأوائهم وصلوا الى دهشور ؛ وخرج اليهم الأتباع بالملاقة من بيوتهم وأحبابهم » • ولقى ابراهيم بك ترحيبا كبيرا ، « فذهب اليه مصطفى أغا الوكيل » • على كاشف الصابونجى وديوان أفندى ، ثم الباشا ، ثم فى أثرهم طوسون من الباشا ، وقدم له ابراهيم بك تقادم » •

ولكن حتى هذا الوقت ، لم يكن البكوات وعلى رأسهم ابراهيم بك قد رضوا بتنفيذ شروط الصلح الذى قبلوه فى أسسيوط ؛ فبقى ابراهيم متعبا « بوطاقه أياما ( وكثر ) تردد المراسلات والاختلافات فى الشروط » وفى ١٠ مايو حضر من قبله عثمان بك يوسف « وصحبته صنجق آخر ، فطلعا الى القلعة وقابلا الباشا ، ثم رجعا ؛ وحضرا فى ثانى يوم كذلك » — ١١ مايو • وفى هذه المرة وافق البكوات على الحضور الى الجيزة ، فخلع الباشا على مندوبيهما هذين خلعا « وأعطاهما أكياسا ؛ وأرسل الى ابراهيم بك هدايا والى سليم بك المحرمجى المرادى أيضا » • وفى ١٦ مايو ١٨١٠ « وصل الجميع الى الجيزة ، ونصبوا وطاقهم خارج الجيزة » •

### البكوات ينقضون الصلح مرة ثالثة :

ولقد تبين للباشا ، منذ وصول ابراهيم بك وزملائه الى دهشور ، وكثرت الاتصالات بينهم وبين ديوان أفندى وسائر رجال الباشا — على النحو الذى أشرنا اليه — أن البكوات يضمرون سوءا ، وأن لا ثقة لهم فى محمد على ، وأنهم سوف يتحينون الفرص لنبد التزاماتهم ، فزاده هذا يقينا بضرورة

الاحتياط منهم • وكان من بواعث قلقه أن كان بصحبته عربان كثيرون من الهوارة ، وأنهم يستخدمون نفرا من هؤلاء عيونا لهم وأرصادا تتجسس على معسكر الباشا الذى كان منصوبا وقتئذ فى شبرا ، وقد جمع الباشا فى هذا المعسكر جيشا من المشاة والفرسان ، لم يلبث أن اضطر بسبب مخاوفه من البكوات الى جلب قوات أخرى اليه • مما جعل بدوره البكوات ولا سيما ابراهيم بك ، يمعنون فى عدم الثقة به ، ويستولى عليهم القلق والانزعاج من احتياطاته هذه •

بل ان ابراهيم لم يلبث أن اتخذ من هذا القلق والانزعاج السائدين فى معسكر البكوات، ذريعة لتحريك مخاوفهم من نوايا الباشا، وأخطر من ذلك ، الكيد لمحمد على ، بمحاولة اغراء شاهين الألفى على نكث عهده مع محمد على ، واغراء كبار رجال محمد على نفسه بالتخلي عنه ومؤازرة البكوات ضده •

وكان الباشا منذ وصول البكوات الى الجيزة قد استأنف سعيه لديهم وراح يبذل قصارى جهده لاقتناعهم بالاقامة فى القاهرة ، وعرض عليهم أن يترك كل واحد منهم وكيلا عنه فى الأقاليم التى كانت للبكوات بالصعيد، وأن يدفعوا ( العوائد الأميرية ) فى أوقاتها ، ويقدموا الغلال المطلوبة منهم ، وذلك عن البلاد التى فى عهدهم ، كما اشترط الباشا أنه ينضم فرسانهم الى فرسان جيشه الذاهب الى الحجاز لاستخلاص الحرمين الشريفين من أيدي الوهابيين • فكثر الاتصالات بين البكوات وبين محمد على ، ولكن دون الوصول الى نتيجة • وسبب هذا الفشل أن ابراهيم بك لم يكن يطمئن الى أى اتفاق يعقد مع محمد على ولا يريد اتفاقا معه •

وبدأ ابراهيم بك فى اظهار مكنون نفسه ، من اللحظة التى وصل فيها الى الجيزة، فانتقد محمدا عليا، وشكا بمرارة من أنه لم يحتفل باطلاق المدافع تحية لقلوبهم ، واعتبر ذلك تهوينا لأمره وتحقيرا لشأنه ، فصار يقول : « سبحان الله ! ما هذا الاحتقار ؟ ألم أكن أمير مصر نيافا وأربعين سنة ، وتقلدت قائممقامية ولايتها ووزاراتها مرارا وبأخرة صار ( محمد على نفسه )

من أتباعى وأعطيه خروجه من كيلارى - ( مشيرا الى عهد الحكومة الثلاثية في غضون ١٨٠٣ - ١٨٠٤ ) - ثم أحضر أنا وباقي الأمراء على صورة الصلح فلا يضرب لنا مدافع ، كما يفعل لحضور بعض الأفرنج » .

واتهز ابراهيم فرصة وجوده بالقرب من شاهين بك الألفى ، وقصر الأخير بالجيزة ، فصار يسعى للتأثير عليه حتى يترك الباشا وينقض عهده معه ، واستخدم ابراهيم في هذا المسعى عبد الرحمن بك تابع عثمان بك المرادى المعروف بالطبرجى ، فزار شاهين الألفى ، وأفلح المسعى عند ما وعد ابراهيم بك شاهين بالرئاسة على بيت مراد مدى الحياة اذا هو انضم بفرسانه الى فرسان البكوات الآخرين حتى يستطيعوا جميعا مقاومة محمد على . وكان الظفر بالرئاسة على البكوات جميعهم سواء من بيت الألفى ، وهو البيت الذى ينتمى اليه شاهين ، أم من بيت مراد الذى يتزعمه عثمان بك حسن و ابراهيم بك نفسه من قديم ، ثم عين محمد على لرئاسته فى الظروف التى ذكرناها سليم بك المحرمجى اغراء قويا لم يستطع شاهين مقاومته ، كما صار ابراهيم يؤكد له أن ( محمد على ) لا ينفى سوى القضاء على كل سلطة لهم والكيد لهم جميعا ، ولا يسعى للصلح معهم الا للغدر بهم . وهكذا أفلح رسول ابراهيم بك ، عبد الرحمن الطبرجى « وحول دماغه ، واتفق معه على الانضمام اليهم والخروج عن الباشا » . ولا يشك ( دروحتى ) فى أنه كان للوكلاء الانجليز يد فى انشقاق شاهين على الباشا ، فقد ثابر هؤلاء - كما ذكر فى كتابه الى حكومته فى ١٩ مايو ١٨١٠ - على تحريض شاهين ، لاثارة الحرب الأهلية فى البلاد كما هو شأنهم دائما . والدليل على أن أحد وكلائهم أكد لشاهين منذ حوالى أسبوعين فقط أن ( السير روبرت أدير ) Adair السفير الانجليزى فى تركيا ، على وشك مغادرة القسطنطينية ، وأن انجلترا عند انقضاء علاقاتها مع الدولة سوف تبعث بجيشها الى مصر . كما صار هؤلاء الوكلاء يروجون الاشاعات عن انتصار البحرية البريطانية فى البحر الأحمر واستيلاء الانجليز على احدى الجزر الهامة تجاه الشاطئ الحبشى . ونمى الى الباشا خبر هذه المؤامرة ، فعدل عن الذهاب الى ابراهيم بك ، وكان قد أشيع فى الناس يوم وصول ابراهيم بك الى الجيزة فى ١٦ مايو



« تعدية الباشا من الغد للسلام على ابراهيم بك ، فلم يثبت ، وظهر أنه لم يفعل » . ( فقد ) أصبح مبكرا ( يوم ١٧ مايو ) الى شبرا وجلس في قصره . وحضر اليه شاهين بك الألفى في سفينته وتناقش معه محمد على ، « ووقع بينهما مكالمات ، ورجع من عنده ( شاهين ) عائدا الى الجيزة منفعل الخاطر » . ثم ان الباشا عرض عساكره فاجتمع اليه الجميع . وبدأ اللفظ وكثرت اللقطة .

وما أن وصل شاهين الى الجيزة ، حتى « أزر حريمه وأركبهن وأرسلهن الى الفيوم ونقل متاعه وفرشه من قصر الجيزة في بقية اليوم . وكسر المرايات وزجاج الشبايك التي في مجالسه الخاصة . ثم ركب في طوائفه وأتباعه وخشداشينه ومماليكه ، وذهب الى عرضى اخوانه وقبيلته ، ونصب خيامه ووطاقه بجذائهم . واجتمع بهم وتصافى معهم » . وقال شاهين جزاءه ، فنصبه ابراهيم بك وسائر البكوات رئيسا على « الأمراء المرادية » . وكان خروج شاهين الألفى من الجيزة بمثابة الاشارة للمماليك المقيمين بالقاهرة حتى يغادروها ، وعدد هؤلاء حوالى الستين ، فما لبثوا أن تركوها قاصدين الى معسكر البكوات .

وكان هذا الحادث أمرا خطيرا . لأنه لم يسبق بتاتا ومن زمن طويل - كما كتب ( دروشتى ) في رسالته السالفة الذكر - أن صار يضم جميع المماليك معسكر واحد .

وكان طبيعيا أن يتخوف الباشا من اجتماع كلمة المماليك بهذه الصورة . فبادر من فوره ( فى اليوم نفسه ، أى فى ١٧ مايو ) بإيفاد حسن باشا وصالح أغا قوج الى البكوات « بير الجيزة » فقصدا الى « عرضى الأمراء وسلما عليهم » ، ثم اجتمعا بشاهين الألفى « وتغديا عنده » ، وحاولا اثنائه عن موقفه ولكن دون طائل . ثم قصدا الى ابراهيم بك ، وجرى بينهما وبينه « كلام كثير » ، حاول حسن باشا تذكير ابراهيم بعهد الذى قطعه على نفسه بقبوله الصلح فى أسيوط ، وحاول ابراهيم تحريض حسن باشا على الانتفاض على محمد على . فنشأت بين الرجلين محاوراة تكشف عن بواعث الحقد الذى كان يغلى فى صدر ابراهيم على محمد على ، وعدم ثقته

به ، واصراره على مناوآته ، وامعانه فى العداوة له ، وتقيم الدليل على أن ابراهيم بك وسائر البكوات من حزبه أو جماعته كانوا يضمرون غير ما يظهرون منذ أن بدأت مفاوضات الصلح معهم اطلاقاً من أواخر عام ١٨٠٧ وأوائل العام التالى الى وقت قبولهم ( صلح أسيوط ) فى سبتمبر وأكتوبر ١٨٠٩ ، وحضورهم الى الجيزة فى مايو ١٨١٠

وقد سجل الشيخ الجبرتى وسائر المعاصرين الحديث الذى دار بين حسن باشا و ابراهيم بك فى خيمة هذا الأخير أمام الجيزة . ولا خلاف فيما ذكره هؤلاء عن الكلام الذى دار بين الرجلين ؛ ولو أن رواية الشيخ الجبرتى تحوى تفاصيل أدق وأوفى .

قال حسن باشا ل ابراهيم : « انكم وصلتتم الى هنا لتتام الصلح على الشروط التى حصلت بينكم وبين الباشا ، والاتفاق الذى جرى بأسيوط ، ويكون تمامه عند وصولكم الى الجيزة واجتماعكم . وقد حصل .

» فقال له ابراهيم بك : وما هى الشروط ؟

» قال : هى أن تدخلوا تحت حكمه وطاعته ؛ وهو يوليكم المناصب التى تريدونها بشرط أن تقوموا بدفع الفرض التى يقررها على النواحي ، والغلل الميرية ، والخراج ، وتعين من يريده منكم صحبة العساكر الموجهة الى البلاد الحجازية لفتح الحرمين . وتكونوا معه أمراء مطيعين . وهو يعطيكم الأمريات والانعامات الجزيلة ، ويعمر لكم ما تريدون من الدور والقصور التى لكم ولأتباعكم على طرفه ، ولا يكلفكم بشيء من الأشياء . وقد رأيتم وسمعتم ما فعله من الاكرام والانعام على شاهين بك ، وما أعطاه من الممالك والجوارى الحسان ، وشفعاته عنده لا ترد ، وأطلق له التصرف فى البر الغربى من رشيد الى بنى سويف والبهنسا ، مما هو تحت حكمه . ويراعى جانبه الى الغاية .

فقال له ابراهيم بك : نعم انه فعل مع شاهين بك ما لا تفعله الملوك ، فضلا عن الوزراء . وليس ذلك لسابق معروف فعله شاهين بك معه ليستحق

به ذلك . بل هو لغرض سوء يكتمه في نفسه ، وشبكة يصطاد بها غيره .  
فأنا سبرنا أحواله وخيائته ؛ وشاهدنا ذلك في كثير ممن خدموه ، ونصحوا  
معه حتى ملكوه هذه المملكة .

« قال : ومن هم ؟ »

« قال : أولهم مخدومه محمد باشا خسرو ، ثم كتخداه وخازنداره  
عثمان آغا جنج الذي خامر معه . وملك مع أخيه المرحوم طاهر باشا القلعة ،  
وأحرق سرايته ، ثم سلط الأتراك على طاهر باشا حتى قتلوه في داره . وأظهر  
موالاتنا وصداقتنا ومساعدتنا ، وصير نفسه من عسكرينا ، واتحد بعثمان  
بيك البرديسي ، وأظهر له خلوص الصداقة والأخوة ، وعاهده بالأيمان حتى  
أغراه على باشا الطرابلسي ، وجرى ما جرى عليه من القتل ؛ ونسب  
ذلك إلينا . ثم اشتغل معه على خيائته لأخيه الألفي وأتباعه . ثم سلط علينا  
العساكر بطلب العلوفة ، وأشار على عثمان بيك بطلب المال من الرعية ، حتى  
وقع لنا ما وقع ، وخرجنا من مصر على الصورة التي خرجنا عليها . ثم أحضر  
أحمد باشا خورشيد ، وولاه وزيرا ، وخرج هو لمحاربتنا ؛ ثم اتضح أمره  
لأحمد باشا ، وأراد الإيقاع به ، فعمل العود إلى مصر ، وأوقع بينه وبين  
جنده حتى تفروا منه ونابدوه . وألقى إلى السيد عمر ( مكرم ) والقاضي  
والمشايع أن أحمد باشا يريد الفتك بهم ؛ فهيجوا العامة والخاصة ، وجرى  
ما جرى من الحروب وحرق الدور . وبذل السيد عمر جهده في النصيح معه  
بما يظهره له من الحب والصداقة ؛ وراحت عليه أحواله ، حتى تمكن أمره  
وبلغ مراده ، وأوقع به ما أوقع ، وأخرجه من مصر ( القاهرة ) وغربه عن  
وطنه ، وتقض العهود والمواثيق التي كانت بينه وبينه ، كما فعل مع عمر بيك  
( الأرثوودي ) وغيره . وكل ذلك معلوم ، ومشاهد لكم ولغيركم . فمن  
يأمن لهذا ويعقد معه صلحا ؟ »

« واعلم يا ولدي أننا كنا بمصر نحو العشرة آلاف أو أقل أو أكثر بين  
مقدمي ألوف وأمراء وكشاف وأكابر وجاقات ومماليك وأجناد وطوائف  
وخدم وأتباع ، مرفهي المعاش بأنواع الملاذ . كل أمير مختص ومعتكف  
بأقطاعه ، مع كثرة مصارفنا وانعاماتنا على أتباعنا ومن يتسبب إلينا ،

وأسمطة الجميع ممدية في الأوقات المعهودة . و لانعرف عسكرا ولا علوفة  
عسكر . والقرى والبلاد مطمئنة . والفلاحون ومشايخ البلاد مرتاحون في  
أوطانهم ، ومضايقتهم مفتوحة للواردين والضيفان ، مع ما كان يلتزم علينا من  
المصارف الميرية ، ومرتبات الفقراء ، وخزينة السلطان ، وصرة الحرمين ،  
والحجاج ، وعوائد العربان ، وكلف الوزراء المتولين ، والأغوات ، والقبالية  
المعينين ، وخدمهم ، والهدايا السلطانية ، وغير ذلك . وأفندينا ( محمد على )  
ما كفاه ايراد الاقليم ، وما أحدثه من الجمارك والمكوس ، وما قرره على  
القرى والبلدان من فرض المال والغلال والجمال والخيول ، والتعدي على  
الملتزمين ، ومقاسمتهم في فائضهم ومعاشهم ؛ وذلك خلاف مصادرات الناس  
والتجار في مصر وقراها ، والدعاوى والشكاوى ، والتزايد في الجمارك ،  
وما أحدثه في الضريبة من ضرب القروش النحاس ، واستغراقها أموال  
الناس ، بحيث صار ايراد كل قلم من أقلام المكوس بايراد اقليم من الأقاليم .  
ويخل علينا بما تعيش به نحن وعيالنا ، ومن بقى معنا من أتباعنا ومماليكنا .  
وقصده سيدنا وهلاكنا عن آخرنا .

« فقال حسن باشا : حاشا لله ، لم يكن ذلك . ودائما يقول والدنا  
ابراهيم بيك . ولكن لا يخفاكم أن الله أعطاه ولاية هذا القطر ، وهو يؤتى  
الملك من يشاء . ولا ترضى نفسه من يخالف عليه ، أو يشاركه بالقهر  
والاستيلاء . فاذا صار الصلح ووقع الصفا أعطاكم فوق مأمولكم .

« فهز ابراهيم بيك رأسه وقال : صحيح يكون خيرا » .

وزيد غير الشيخ الجبرتي على هذا الحديث ، أن ابراهيم بك اختتم  
كلامه متسائلا بعد أن مرد ( خيانات ) الباشا وعددها ، وأوضح أن غرضه  
الفتك بالبكوات فحسب : « والآن أية ثقة تلك التي تريد ( مخاطبا حسن باشا )  
أن تكون لنا في رجل كهذا الرجل ؟ لقد كنا سادة البلاد ، ولكنه أفقدنا كل  
شيء ! ثم ماذا يعرض علينا في نظير ذلك ؟ كلمته ووعوده ؟ لا شك أن هذا  
قليل ! وعقد محالفة صادقة مع محمد على أمر غير ممكن ، لأن ما جرى من  
دم بيننا كثير ! » .



وهكذا « انفض المجلس • ورجع حسن باشا وصالح قوج ، وعديا الى  
بر مصر »

وكان ما سمعه حسن باشا كلاما خطيرا ترك أثره العميق فى نفسه ، فخرج  
من عند ابراهيم وهو يعتقد تماما أن لا جدوى مطلقا من أى اتفاق يرمه  
الباشا مع المماليك ، لا لأن ( محمد على ) — كما يزعم ابراهيم — يريد الغدر  
بهم ، ولكن لأن البكوات أنفسهم لا يريدون هذا الاتفاق الذى إذا حدث  
وأرغموا على قبوله اليوم ، فهم حتما سوف ينقضونه غدا عند سنوح أول  
فرصة • واعتقد حسن باشا أن « السيف » وحده الكفيل بإنهاء هذا الخلاف  
المستحكم بين البكوات ومحمد على • وأبلغ حسن باشا هذا الكلام لمحمد على  
وفى تلك الليلة ( ١٧ مايو ١٨١٠ ) خرج جميع من كان بالقاهرة من  
البكوات والمماليك وهجنهم ومتاعهم ، وعدوا الى بر الجيزة • ولم يبق منهم  
الا القليل • واجتمعوا مع بعضهم ، وقسموا الأمر بينهم ثلاثة أقسام : قسم  
للمرادية وكبيرهم شاهين بك الألفى ، وقسم للمحمدية وكبيرهم على بك  
أيوب ، وقسم للابراهيمية وكبيرهم عثمان بك حسن • وكتبوا مكاتبات  
وأرسلوها الى مشايخ العربان •

وتجمعت نذر الحرب •

فأوقف الجند على أبواب القاهرة منذ ١٩ مايو « يمنعون الخارجين من  
البلد حتى الخدم ، ( ثم ) منعوا التعدية الى البر الغربى ، وجمعوا المراكب  
والمعادى الى البر الشرقى ، ونقلوا البضائع الى مراكب التجار المعدة لسفر  
رشيد ودمياط ، المعروفة بالرواحل ، وأخذوها اليهم » • وشرع الجند فى  
التعدية طوالى يومى ١٩ ، ٢٠ مايو ، « وعدى الباشا آخر النهار ودخل الى  
قصر الجيزة الذى كان به شاهين بك » واتخذة مقرا لقيادته العامة • « وكذلك  
عدوا بالخيام والمدافع والعربات والأثقال • واجتمعت طوائف العسكر من  
الأتراك والأرثوود والدلاة والسجمان ( أو السكبان : نوع من الفرق  
العسكرية يقصد به على عهد الانكشارية الفرق التى تتألف من القرويين وقت  
التجنيد العام ) بالجيزة • وتحققت المفاومة • والأمراء المصرية خلف السور

في مقابلتهم ، واستمروا على ذلك الى ثانى يوم ( ٢١ مايو ) والناس متوقعون حصول الحرب بين الفريقين ، ولم يحصل ، وانتقل المصرية وترفعوا الى قبلى الجيزة بناحية دهشور وزنين « وفي يومى ٢٢ و٢٣ مايو دفع محمد على للجند مرتباتهم المتأخرة « وأنفق ( عليهم ) وكان لهم مدة شهر لم ينفق عليهم » . وفي اليوم الأخير خرج ليلا الى ناحية كرداسة ليمنع بعض العربان الذين بلغه أنهم يريدون اللحاق بالبكوات ، من الذهاب اليهم . ولكنه لم يعثر بأحد ، فقفل راجعا ( ٢٤ مايو ) ، وفي ٢٧ مايو « ارتحل المصرية وترفعوا الى ناحية ( جزر الهوى ) بالقرب من الرقق » . وفي اليوم التالى « عدى الباشا الى بر مصر وذهب الى بيته بالأزبكية ، فبات ليلتين به ، ثم طلع ( يوم ٣٠ مايو ) الى الى القلعة » . ويعلق الشيخ الجبرتي على ما حصل بقوله : ان الباشا « قد تكدر طبعه من هذه الحادثة بعد أن حصلوا ( أى حضر البكوات الى ) الجيزة ، وكاد يتم قصده فيهم ، وخصوصا ما فعله شاهين بك الذى أنفق عليه ألؤفا من الأموال ذهبت جميعها فى الفارغ البطال » .

غير أن عدم وقوع الحرب آتئذ لم يكن معناه أن الباشا سوف يترك البكوات وشأنهم . فقد كتب ( دروشتى ) منذ ١٩ مايو : « ان البكوات على مايدسوله يريدون الالتحام مع الباشا فى معركة فاصلة ، ولكن الخوض معهم فى معركة من هذا القبيل لا تجيزه مصلحة محمد على نفسه ، لأن فرسان الممالك ولو كانوا أقل عددا من فرسانه ، الا أنهم قوة مرعبة ولا شك اذا أتيح لهم الاشتباك فى معركة تدور رحاها فى ميدان منبسط ، ولذلك يعمل الباشا على كسب الوقت حتى مجيء الفيضان الذى سوف يرغب البكوات على ترك السهل » ، فتضيع ميزة فرسانهم ، وعندئذ تشتعل الحرب بين الفريقين . وأما الوسيلة التى سوف يلجأ اليها الباشا لكسب الوقت فهي استئناف المفاوضات معهم من جديد على أساس شروط تكون أكثر ملاءمة لهم ، بغية تفرقهم ونشر الانقسامات بينهم وانهاء تكتلهم ضده .

يبد أن الباشا وان انتظر فيضان النيل قبل الالتحام مع البكوات فى معركة حاسمة ، فقد شرع من فوره يتهاى لقتالهم ، وأتخذ فعلا لمطاردتهم حسن

باشا ، فكان فى ذلك بداية تلك الحملة الكبيرة التى انتهت بانزال الهزيمة الساحقة بالمماليك وتشيت شملهم فى معركةى اللاهون والبهنسا •

### حملة ١٨١٠ :

ولقد كانت الصعوبات آتت تكتنف موقف محمد على من كل جانب • فهو قد آلمه وحز فى نفسه أن ينكث البكوات بعهودهم ، وأن يخونه شاهين بك الألفى ، لأن تلك كانت المرة الأولى التى صار يواجه فيها المماليك وقد اتحدت قواتهم ، وصاروا يطيعون أوامر قيادة عسكرية واحدة • الأمر الذى أشاع كذلك التردد فى صفوف الأهلىن الى جانب ازعاجه لجنده ، فصار الفلاحون وأهل المدن فى المناطق التى سادت فيها الفوضى خصوصا بسبب العمليات العسكرية يتوقعون حدوث تغير كبير عاجل فى الموقف ، فامتنعوا عن دفع الميرى والضرائب الأخرى •

وقد تقضى المماليك العهد فى وقت كان الباشا يرجو فيه الوصول الى اتفاق معهم يمكنه بفضل دفعهم الميرى والغلال من تجهيز الحملة المنتظرة والتى يلح الباب العالى فى ضرورة خروجها الى الحجاز سريعا لحرب الوهابيين ، ثم ارضاء الباب العالى بارسال بعض الغلال التى كانت القسطنطينية فى حاجة شديدة اليها وقتئذ ، ويلح الباب العالى فى ارسالها ولا يستطيع الباشا مرغما ارسال شىء من ذلك الى القسطنطينية لأن القاهرة ذاتها كانت تنقصها المؤن لأن استكفاء القاهرة أولا كان لا مناص منه ، كما ذكر ( سانت مارسيل ) لحكومته فى ٢٠ يونية ( ١٨١٠ ) ، والأمر المفضل على كل اعتبار آخر • زد على ذلك أن ( محمد على ) ما كان يطمئن الى خروج جيشه الى الحجاز قبل أن يتم الاتفاق مع المماليك ويرضى هؤلاء بالحضور الى القاهرة حتى يتمكن من مراقبتهم •

وفى يونية ١٨١٠ كتب الباشا للباب العالى يعتذر عن تأخره فى انفاذ الجيش المطلوب الى الحجاز • وحاول فى الوقت نفسه أن يبرر مسلكه مع البكوات ومسعاه فى مصالحتهم ، وهو الذى يعلم مقدار بغض الباب العالى لهم ورغبته فى التخلص منهم والقضاء عليهم ، فاستند فى تبرير ذلك الى ماوصل اليه البكوات

من مذلة وهوان ، وما تحملوه من تعب ومشقة من زمن طويل جعله يشفق عليهم ، حتى أسكنهم قصرا بالجيزة وضمن لهم سبل الراحة والعيش في رفاهية لا يطلب منهم سوى دفع الميرى والغلال ، ومرافقة فرسان جيشه الذاهب الى الحجاز ؛ ولكنهم ما لبثوا أن غدروا وخانوا العهد ، ففروا من الجيزة ، وصار لزاما عليه الآن « أن يدفع غوائلهم » . ولكن الباب العالى الذى لم يدهشه غدر البكوات وتقضهم لعهودهم ، « لأن هؤلاء - كما كتب سليم ثابت قبو كتحدا محمد على فى الآستانة فى ٢٨ يونية - معلوم أنهم قوم خونة لم ينالوا رضاء الدولة العلية من زمن قديم » ، عاد فأصر على خروج الجيش الى الحجاز ، « لأنه لا ينبغى أن تتأخر مسألة تخليص الحرمين الشريفين بدعوى دفع غائلة البكوات الممالك » . فكان لا مفر حينئذ من مناجزتهم .

ولم يجد محمد على من الحكمة أن يشتبك فى معركة فاصلة مع الممالك للاتهاء من أمرهم سريعا قبل أن يصله فرسان الدلاة الذين بعث يطلبهم من الشام لتعزيز جيشه عقب انفصال شاهين بك الألفى والممالك الذين أقاموا بالقاهرة . ثم ان البكوات عند ما شاهدوا محمدا عليا ينقل جنوده الى الجيزة ويجعل هذه مقر قيادته ، اعتقدوا أن النصر لا بد من نصيبهم ، لأن خطتهم كانت استدراج الباشا وجيشه للاتحام معهم فى معركة ميدانها الأرض المنبسطة المغطاة بالرمال والمكشوفة حول الجيزة أو فى جزء آخر من شاطئ النهر قريب منها ، فيكفل لهم تفوق فرسانهم الانتصار فى المعركة . ولكن هذا الاعتبار ذاته جعل ( محمد على ) يمتنع عن الالتحام معهم ، حتى انسحب البكوات يوم ٢٧ مايو من دهشور وزنين . ثم بعث بحسن باشا لمطاردتهم ، وآثر التريث قبل الالتحام الجدى معهم حتى ترتفع مياه النهر . وكان للفيضان أهمية كبيرة فى نظره . لأن الفيضان سوف يرغم البكوات على الانسحاب من مراكزهم الأمامية والابتعاد صوب الصعيد ؛ ثم ان الفيضان يمكن الباشا من من اتقاء شر الممالك ، اذا حدث أن لحقت به الهزيمة فى المعركة المقبلة ، فيصبح النهر المتلىء بمياه الفيضان بمثابة الحاجز الذى يحول دون مطاردة فرسان الممالك لجيشه . فكان هذا التريث مبعث ما صار الباشا يعرضه على



البكوات من شروط للصلح جديدة كانت أكثر موافقة لمصالحهم ، شفعها بتهديده ، اذا رفضوها ، بقتالهم في معركة كبيرة . وقصد الباشا كسب الوقت حتى تصله نجدات الدلاة ، وحتى يبدأ فيضان النيل من جهة ، وحتى يشيع الفرقة والالتقسام في صفوف البكوات من جهة أخرى . ولذلك فقد كانت ( حملة ١٨١٠ ) عسكرية وسياسية في وقت واحد .

وانحصرت خطة الحملة العسكرية ، في محاولة تجميع حشود البكوات المماليك في مكان واحد للاشتباك معهم في معركة تكون الفاصلة . وذلك بأن يزحف قسم من جيش محمد على على الصعيد للاستيلاء على المواقع الهامة ، واجلاء البكوات وقواتهم عنها ، وارغامهم على الارتداد والانسحاب الى الشمال للانضمام الى سائر اخوانهم ، بينما يشغل قسم الجيش الآخر جماعة ابراهيم وشاهين الألفى ، فلا يذهبون لنجدة البكوات والمماليك الذين هم بنى سويف أو الأقاليم التى تليها فى أعلى الصعيد . فاذا انحصر البكوات عند حدود الصعيد فى بنى سويف أو الفيوم ، وقطع الباشا عليهم خط رجعتهم الى الجنوب ، شن عليهم هجوما كبيرا ، فى وقت تكون قد أخذت ترتفع فيه مياه النيل ، فيتعذر عليهم اذا انهزموا الفرار ، أو جمع شملهم من جديد ، ولا يستطيعون اذا حلت الهزيمة بالباشا نفسه مطاردته .

وأما عن خطة الحملة السياسية، فقد استند الباشا على مهارة وكلائة الذين يوفدهم الى معسكر البكوات يحملون عروضه الجديدة ، فى ايقاع الشقاق بينهم ، وجذب فريق منهم الى الصلح معه ، ثم اعتمد على نجاح عملياته العسكرية - اذا قدر لها النجاح - فى تطويع فريق آخر منهم ، وحملهم على الحضور الى القاهرة « مستأمنين » تحت رعايته فى هدوء وسلام .

ومنذ أواخر مايو ١٨١٠ بدأ وضع هذه الخطة المزدوجة موضع التنفيذ . فقد صدر الأمر للجند فى ٤ يونية بالخروج ، فسعى هؤلاء « بالجد والعجلة فى قضاء أشغالهم ولوازمهم » . وفى ٨ يونية أقام حسن باشا معسكره ( بناحية الآثار ) - أثر النبى - ، « وخرج أيضا محويك بعسكره وطوائفه ومعهم ييارق . وصادر جملة عساكر فى المراكب ليرابطوا فى البنادر ، وكانت هذه خالية ليس بها أحد من أجناد البكوات . واستمر خروج الجند فى الأيام

التالية ، وأشرف الباشا على الحركة ، فصار يحضر من الجيزة الى القاهرة لمراقبة خروج الجند ، ولملاحظة « الأمن » بها ، خوفا من أن يتصل البكوات بأنصار لهم فيها ، وللحيلولة دون تهريب الأسلحة والذخائر والعتاد اليهم . وكاد يقع تحت طائلة العقوبة بتهمة امداد البكوات بالأسلحة وما اليها أحد تجار القاهرة المعروفين السيد سلامة البخارى وأخوه وابن أخيه ، لولا اتضاح براءتهم للباشا مما نسب اليهم .

ولما استكمل حسن باشا استعداداته نزل مع جنده فى النهر وبدأ زحفه صوب الصعيد ، وانسحب البكوات من دهشور الى الرقق ، ثم الى ناحية صول والبرنبل ، حيث أقاموا أمام ( صول ) خطا طويلا من التحصينات ( أو المتاريس ) ، ونصبوا بطارية من ستة مدافع ، لوقف تقدم الجيش الزاحف ، وكان على قيادة هذا الجيش كذلك صالح قوج ، وعابدين بك ، وطبوز أوغلى . ولم يكن فى تعليمات حسن باشا ما يجيز له الالتحام مع البكوات فى معركة كبيرة ، بل الاكتفاء بمناوشتهم ومطاردتهم ، على أن لا يصرفه هذا عن تحقيق الهدف الرئيسى من حملته ، وهو الاستيلاء على المراكز المنيعة بالصعيد . ولكن مقاومة البكوات الشديدة لزحفه عند صول والبرنبل ، اضطرته الى ائزال جنده الأرتوود الى البر لمناجزتهم ، فكانت أول معركة كبيرة بين جيشى محمد على والبكوات .

فقد شن عليهم حسن باشا هجوما كبيرا يوم ١٧ يونية ، وأجلى الممالك عن المتاريس ، وملكها واتصر عليهم . « وقتل رجل من الأجناد ( فى جيش البكوات ) وهو الذى كان محافظا على المتاريس ، يقال له ابراهيم أغا . سقط به الجرف الى البحر ، فأخذوه ( أى جند حسن باشا ) اليهم ، ومعه آخر وقتلوهما ، وقطعوا رؤوسهما وأرسلوهما صحبة المبشرين الى ( محمد على ) . فعلقوا الرأسين بباب زويلة » .

ولكن لم يلبث أن انقلب هذا النصر الى هزيمة ، عند ما باغت البكوات جند حسن باشا « مكمنين وكاتمين أمرهم » فى أول الليل ( ١٧ يونية ) ، فدهموا الأرتوود من كل ناحية ، فوقع بينهم مقتلة عظيمة ، وأخذوا منهم عدة بالحياة ، وأخذوا منهم أشياء ، فانسحب الأرتوود لاجئين الى السفن

مخلفين وراءهم جثث قتلاهم التى ألقاها المماليك فى النيل فحملها التيار الى القاهرة ، منبئة بالهزيمة •

وساعدت الريح السفن ، فاستأنف حسن باشا سيره الى بنى سويف • وأما البكوات ، فقد عبر النهر منهم طائفة الى شرق أطيح ، « وانتقل بواقيتهم راجعين الى ناحية الجيزة قريبا من عرضى الباشا » •

وفى ٢٢ يونية « وصل طائفة من ( المماليك ) الى المرابطين لخفارة عرضى الباشا ، واحتاطوا بهم ، وساقوهم اليهم • فانزعج العرضى ، وحصل فيهم غاغة » ، وسادت الفوضى ، وترك الجند خيامهم للتحصين بالجيزة ( البلد ) • ولكن المهاجمين لم يستطيعوا التقدم ؛ وكان الذى أوقف هجومهم وأبطله حدوث الانقسام فى صفوفهم •

فقد أخذ فريق من البكوات يشكون ويتذمرون من غطرسة شاهين بك الألفى الذى زاد صلفا وغرورا منذ أن صارت له الرئاسة على المماليك المرداية واقتسم السلطة مع ابراهيم بك ، فأساء معاملته كثيرين من البكوات ومماليك بيت الألفى الذى ينتسب اليه شاهين نفسه • وأفلح وكلاء الباشا فى تزكية هذا التذمر وزيادته اشتعالا ، وراح الباشا بواسطة هؤلاء الوكلاء — وكان أهمهم مصطفى كاشف المورلى ، وهو معدود من طوائف المماليك سابقا ، وملتحق الآن بخدمة كتخدا بك محمد أغا لاظ — ييذل لهم الوعود السخية ، فانشق ثلاثة من البكوات مع حوالى الستة عشر كاشفا ، ونحو المائتى مملوك من فرسانهم ، على شاهين ، وكان رفضهم الاشتراك فى العمليات العسكرية المهيأة للهجوم على الجيزة السبب فى ابطال هذا الهجوم ( فى ٢٢ يونية ) • ولم يلبث البكوات المنشقون أن غادروا معسكرهم فى ليل ٢٢ يونية ، وعبروا النيل قاصدين تسليم أنفسهم الى الباشا • وانتهى الأمر بصلحهم معه وانضمامهم اليه هم والكشاف والفرسان المماليك الذين ذكرناهم — ( فى ٢٨ يونية ) •

وقد صادف أثناء عبورهم النيل فى سواد الليل الى القاهرة ، أن كان الباشا نفسه يعبر النهر فى طريقه الى الجيزة • لأن ولده طوسون عند هجوم

المماليك الأول على مخافر معسكره الأمامية وتوقعه حدوث هجوم كبير على الجيزة ، كان قد أرسل الى والده بالقلعة يستدعيه على عجل الى المعسكر ؛ فنزل الباشا « وعدى الى البر الغربى » . وسمع الباشا أثناء التعدية « واحدا يقول للآخر : قدم حتى تقتل المصريين ( البكوات المماليك ) ونبدد شملهم ، ويكرر ذلك ، فأرسل الباشا مركبا ، وأرسل بعض أتباعه لينظروا هذين الشخصين ، ولأى شىء نزلا البحر فى هذا الوقت . فلما ذهبوا الى الجهة التى سمع منها الصوت لم يجدوا أحدا . وتفحصوا عنهما فلم يجدوهما . فاعتقد من له اعتقاد منهم ، أنهما من الأولياء ، وأن الباشا مساعد بأهل الباطن » .

ولكن اتضح ثانى يوم ( ٢٣ يونية ) أنه الذين عدوا الى البر الشرقى فى الليل كانوا البكوات المنشقين ، وهم ثلاثة من الأمراء الألفية : نعمان بك وأمين بك ويحيى بك .

وكان لانشقاق هؤلاء — ومن تبعهم من الكشاف والفرسان المماليك — آثار كبيرة . من حيث أن هذه الحركة ، زيادة على احباطها خطة الهجوم الذى كان البكوات قد اعتزموا القيام به ، قد أضعفت مركز شاهين الألفى ، الذى أخذ يفقد احترامه بين جماعته وبين سائر زملائه البكوات ، وضاع نفوذه رويدا رويدا بينهم . وتشجع آخرون على مغادرة معسكر البكوات والانضمام الى محمد على ؛ وأتيحت الفرصة للباشا لاشاعة الانقسام مرة أخرى فى صفوفهم ، وهو على وشك الالتحام معهم فى معركة اللاهون الفاصلة ، وآثر شاهين الألفى نفسه فى آخر الأمر التسليم لمحمد على و « الصلح » معه ، على نحو ما سيأتى ذكره كله .

ولقد كان بسبب خطورة حادث الانشقاق هذا ، وما يكشفه من مدى ما وصل اليه تخاذل البكوات « وتهاشلهم » من ناحية ، وبراعة محمد على فى توسيع شقة الخلاف بينهم ؛ أن سجل الشيخ الجبترى تفصيله . وغنى عن البيان أن الشيخ وان كان آمينا فى قلبه ما حدث بدقة بالغة ، وتتفق روايته جملة وتفصيلا مع ما ذكره المعاصرون ، وضمنه الوكلاء الفرنسيون تقاريرهم ، فانه كان بعيدا كل البعد عن الاغتياب لما حدث ، بل وآله أن يفشل البكوات



فى حزم أمرهم فى ساعتهم العصبية ، وأن تغتر فئة منهم بوعود محمد على الخلافة والكاذبة فى نظر الشيخ ، وهو الذى لم يكن قصده - كما اعتقد الشيخ أيضا - من مسعى الصلح مع البكوات واستمالتهم الى العيش فى كنفه بالقاهرة الا كسر شوكتهم ثم الاجهاز عليهم عند سنوح أول بادرة والفتك بهم . ويتفق الشيخ فى عدم الثقة بمحمد على أصلا واطلاقا مع ابراهيم بك الكبير خصوصا .

وها هى ذى روايته عن حادث انشقاق نعمان بك ويحيى بك وأمين بك الألفى .

« وفى عشرينه ( أى ٢٠ جمادى الأولى ١٢٢٥ ، ٢٣ يونية ١٨١٠ ) ظهر التفاضل بين الأمراء المصريين وتبين أن الذين كانوا عدوا الى البر الشرقى هم ثلاثة أمراء من الألفية وهم نعمان بك وأمين بك ويحيى بك . وذلك أنهم لما تصالحوا مع الباشا ، وأميرهم شاهين بك وهو الرئيس المنظور اليه ومطلق التصرف فى معظم البر الغربى والفيوم ، ويتحكم فيهم وفى طوائف العربان وأهالى البلاد والفلاحين بما يريد ، وكذلك أموال المعادى بناحية الأخصاص وانباة والخيرى ( المعادى ) وغير ذلك ، وهو شئ له قدر كبير ، وزاد فيهم أيضا اضعاف المعتاد ؛ فيأخذ جميع ذلك ويختص به ؛ وذلك خلاف انعامات الباشا عليه بالمئين من الأكياس ؛ ويشترى الممالك والجوارى الحسان ، ولا يدفع لهم ثمننا ، فيشكون الى الباشا فيدفعه الى اليسرجية من خزينته وهو منشرح خاطر ؛ واخوانه يتأثرون لذلك ، وتأخذهم الغيرة ويطمعون فى جانبه ، وهو يقصر فى حقهم ولا يعطيهم الا النزر من المن والتضجر . وفيهم من هو أقدم منه هجرة ، ويرى فى نفسه أنه أحق بالتقدم منه . ولما دنت وفاة أستاذهم ( محمد الألفى الكبير ) أحضر شاهين بك وسلمه خزينته ، وأوصاه بأن يعطى لكل أمير من خشداشينه سبعة آلاف مشخص ؛ ولم يعطهم . وطفق كلما أعطاهم شيئا حسبه عليهم من الوصية . حتى اذا أعطى الملك والبنش لنعمان بك مثلا يعطيه له أقص من بنش أمين بك نصف ذراع ، ويقول هو قصير القامة ، ونحو ذلك . فيحقدون ذلك عليه ، ويشتكون من خسته وتقصيره ، ويعلم الباشا ذلك .

« فلما تقضى شاهين بيك عهده ، وانضم الى المخالفين ( وترك الباشا ) ، وخشداشينه المذكورون معه بالتنافر القلبي ، راسلهم الباشا سرا ووعدهم ومناهم بأنهم اذا حضروا اليه وفارقوا شاهين بيك الخائن المقصر في حقهم ، أنزلهم منزلة شاهين بيك وزيادة ، واختص بهم اختصاصا كبيرا . فمالت نفوسهم لذلك القول . واعتقدوا بخسافة عقولهم صحته ، وأنهم اذا رجعوا اليه هذه المرة ونبذوا المخالفين ، اعتقد صداقتهم وخلوصهم ، وزاد قدرهم ومنزلتهم عنده .

« وتذاكروا عند ذلك ما كانوا فيه مدة اقامتهم بمصر من التمتع والراحة في القصور التي عمروها بالجيزة ، والبيوت التي اتخذوها بداخل المدينة ( القاهرة ) ، والرفاهية والفرش الوطيئة ، وتحركت غلمتهم للنساء والسراري التي أنعم عليهم الباشا بها . وقالوا : مالنا والغربة وتعب الجسم والخطر والانزعاج والحروب والالقاء بنفوسنا في المهالك ، وعدم الراحة في النوم واليقظة . فردوا الجواب بالاجابة ، وتمنوا عليه أيضا ما حاك في نفوسهم بشرط طرح المؤاخذه ، والعفو الكامل بواسطة من يعتمد صدقه .

« فأجابهم ( الباشا ) لكل ما سألوه وتمنوه بواسطة مصطفى كاشف المورلى ، وهو معدود سابقا منهم ، وانفصل عنهم واتمى الى كتخدا بيك وصار من أتباعه .

« فعند ذلك شرعوا في مناكدة أخيهام شاهين بيك ومفارقته . وعقدوا معه مجلسا ، وقالوا له : قاسمنا في ربع المملكة التي خصونا بها في القسمة التي شرطوها ، فانا شركاؤك . فان ابراهيم بيك قسم مع جماعته ، وكذلك عثمان بيك ( حسن ) وعلى بيك أيوب . فقال لهم : وما هو الذى ملكناه حتى أقاسمكم فيه ؟ فقالوا : أنت تجحف علينا ، وتختص بالشئ دوننا ، فانا لما اصطلحنا معك مع الباشا ، وصرفك في البر الغربى اختصيت بإيراده ، وهو كذا وكذا دوننا ، ولم تشاركنا معك فى شئ ، ولولا أن الباشا كان يراعينا ويواسينا من عنده لمتنا جوعا ، فنحن لا نرافقك ولا نصحبك ولا نحارب معك حتى تظهر لنا ما تقاتل معك عليه . وتزايدوا معه فى المكالمة

والمعاقبة والمفاخرة • ثم انفصلوا عنه ، وتقلوا خيامهم الى ناحية البحر ، واعتزلوه وفارقوا عرضى الجميع •

« فلما علم بذلك ابراهيم بيك الكبير تنكد خاطره وقال : لا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم • أى شىء هذا الفشل وخسافة العقل والتفرق بعد الالتئام والاجتماع ! وذهب اليهم ليصالحهم ، ويضمن لهم كل ما طلبوه وطمعوا فيه عند تملكهم • وقال لهم : ان كنتم محتاجين فى هذا الوقت لمصرف ، أنا أعطىكم من عندى عشرين ألف ريال ، اقسموها بينكم وعودوا لمضربكم معنا • فامتنعوا من صلحهم مع شاهين بيك • فرجع ابراهيم بيك يريد أخذ شاهين بيك اليهم • فامتنع من ذهابه اليهم • وقال : أنا لست محتاجا اليهم ، وان ذهبوا قللت أمراء خلافهم ؛ وعندى من يصلح لذلك ويكون مطيعا لى دونهم ؛ فان هؤلاء يرون أنهم أحق منى بالرياسة •

« والجماعة شرعوا فى التعدية ، وانتقلوا الى البر الشرقى ، وحال البحر بين الفريقين • ووصل اليهم مصطفى كاشف المورلى بمرسوم الباشا • واجتمعوا معه عند عبد الله أغا المقيم بناحية بنى سويف ؛ وضرب لهم شنكا ومدافع • ثم انهم عزموا على الحضور الى مصر ( القاهرة ) ، فوصلوا فى يوم الخميس ( ٢٥ جمادى الأولى و ٢٨ يونية ) وخلع عليهم وأعطاهم تقادم ، ورجعوا الى مضربهم بناحية الآثار ، وصحبتهم ستة عشر من كشافهم • والجميع يزيدون عن المائتين • وأنعم عليهم الباشا بمائتى كيس ، لكل كبير من الأربعة - ( والمتواتر أنهم أربعة ولم نعرف هوية الرابع على وجه التحقيق ) - عشرون كيسا ، ومائة وعشرون كيسا لبقيتهم •

« واشتروا دورا واسعة ، وشرعوا فى تعميرها وزخرفتها على طرف الباشا • فاشترى أمين بك دار عثمان كتبخدا المنفوخ بدرب سعادة ، من عتقائه ، ودفع له الباشا ثمنها • وأمر لكل أمير منهم بسبعة آلاف ريال ليصرفها فيما يحتاج اليه فى العمارة واللوازم • وحولهم بذلك على المعلم غالى • ولما تحقق شاهين بيك انفصالهم قلد أربعة من أتباعه أمرياتهم ، وأعطاهم يرقا وخيولا ؛ وضم لهم ممالك وطوائف •

« وتمت حيلة الباشا التى أحكمها بمكره • »

ثم ذكر الشيخ الجبرتي الآثار المباشرة التي ترتبت على نجاح هذه « الحيلة » فقال :

« وعند ذلك أشيع في الاقليم القبلى والبحرى تفرقهم وتفاشلهم • ورجع من كان عازما من القبائل والعربان عن الانضمام اليهم ؛ وطلبوا الأمان من الباشا • وحضروا اليه ودخلوا فى طاعته ، وأنعم عليهم وكساهم •

« وكانت أهالى البلاد عندما حصلت هذه الحادثة عصت عن دفع الفرض والمغارم ، وطرّدوا المعينين وتعطل الحال ، خصوصا عندما شاع غلبة المصريين على الأرثوود ( فى صول والبرنبل ) • وتفرقت عنهم العربان الذين كانوا انضموا اليهم وأطاع المخالف والعاصى والممانع •

« وكلها أسباب لبروز المقدور والمستور فى غيبه سبحانه وتعالى » •

وكان لهذا الحادث نتائج أخرى خطيرة • فقد كتب كل من ( دروحتى ) من القاهرة و ( سانت مارسيل ) من الاسكندرية فى ٤ يولية : أن البكوات بسبب تخاذلهم وتفاشلهم بعد ( حادث الجيزة ) قد اضطروا الى التقهقر منسحبين نحو مدخل الفيوم قريبا من قنطرة أو جسر اللاهون ، وأن أعداد المنفصلين من المماليك عن شاهين الألفى فى زيادة مضطردة ، حتى صار هذا يعرض بنان الندم على اصفائه لتحريض ابراهيم بيك ، ويأسف عظيم الأسف لمغادرته القاهرة والخروج على سلطان الباشا • وأن محمدا عليا لا يزال يدأب على كسب الوقت حتى تصله نجدات الدلاة وحتى يأتى الفيضان ، ويثابر لذلك على « اتصالاته السرية » بالمماليك لاغراء فريق آخر من بكواتهم وأجنادهم على الانفصال عنهم ، « حتى انه ليعتمد على نجاح مؤامراته فى الغلبة عليهم أكثر من اعتماده على قوة جيشه » • والأهم من هذا كله أن قواده فى الصعيد قد نجحوا فى تنفيذ الخطة الموضوعة •

والواقع أن حسن باشا وسائر القواد فى حملة الصعيد ، استولوا على بنى سويف والمنيا ومنفلوط وأسيوط ، ومع أن الجيش الزاحف انهزم عند شطب ، جنوب أسيوط ، فقد كانت هذه هى الهزيمة الوحيدة التى لحقت به ، فكتب ( دروحتى ) الى حكومته من القاهرة فى ٢٨ يولية ، : « ان حسن باشا قائد



الأرثوود المرسلين لأخذ البلاد الواقعة على جانبي النيل ، قد برر تماما الثقة التي وضعها الباشا فيه ، فدانت له الأقاليم بين بنى سوريف واسنا » . ومنذ أواسط الشهر نفسه ، كان صالح قوج صاحب الحكم والسلطة في أسيوط ، وطبوز أوغلي في المنيا ، وحسن باشا نفسه في جبرجا . ولم يجد مماليك وبكوات الصعيد بدا من التقهقر والانسحاب صوب الفيوم للانضمام الى اخوانهم ، فنجحت خطة الباشا التي هدفت الى تجمع البكوات في مكان واحد لمناجزتهم دفعة واحدة .

وعلاوة على ذلك فقد وصلت في أوائل يولية قوات الدلاة التي طلبها الباشا ، « فحضر كثير ( من هؤلاء الفرسان ) من الجهة الشامية ، وكذلك حضر أتراك من على ظهر البحر كثيرون » ، من قوله ومقدونيا . وكتب ( سانت مارسيل ) في ٢١ يولية : « ان النجدات لا تصله من الشام يوميا » . ثم ان مياه النهر قد بدأت تعلو وترتفع ، وقرب موعد الفيضان ، فتهيات الأسباب اذا لخروج الباشا ومناجزة البكوات في معركة فاصلة . وكان هؤلاء محتشدين .

#### معارك اللاهون والبهنسا :

وبدأ الاستعداد جديا للخروج لقتال البكوات يوم ٤ يولية ، فقلد الباشا في هذا اليوم « ديوان أفندي نظر مهمات الحرمين الشريفين والتأهب لسفر الحجاز لمحاربة الوهاية » . وفي ٧ يولية ارتحل الباشا بعسكره من الجزيرة وانتقل الى جزيرة الذهب ، « ونودي في المدينة بخروج العساكر المقيمين بمصر ، ولا يتخلف منهم أحد » ، وعمد الباشا الى جمع الدواب والسفن و « الرجال الفلاحين » بكل الوسائل ، « فزاد ( تعدى رجاله ) وخطفهم الحير والجمال والرجال الفلاحين وغيرهم ، لتسخيرهم في خدمتهم ، وفي المراكب عوضا عن النوتية والملاحين الذين هربوا وتركوا سفائنهم ؛ ( ثم ) انحدر قبطان بولاق وأعوانه في طلب المراكب من بحر النيل » .

وفي ١٢ يولية غادر الباشا جزيرة الذهب قاصدا الى مدخل الفيوم حيث وقف البكوات بجيشهم . وكان جيش الباشا يتألف من ثلاثة آلاف فارس وألفين

من المشاة ، وحرص محمد على في أثناء زحفه على توقى أى هجوم قد يأتيه من ناحية الممالك ، فسار بمحازاة النهر منتقلا من قرية الى أخرى بمهارة فائقة مكنته في النهاية من قطع خطوط مواصلات الممالك مع النهر . وارتد هؤلاء على قناة بحر يوسف واتخذوا مواقعهم عند قنطرة اللاهون . واتخذ الباشا مواقعه أمامهم .

وعبثا حاول الممالك استفزاز جند الباشا للالتحام معهم ؛ فقد قضت تعليمات محمد على أن يقتصر جنده على مناوشتهم لارهاقهم قبل تخير الوقت المناسب لشن هجومه عليهم ، ولأن الممالك الذين لا يعرفون من فنون القتال الا الهجوم الشديد ، سوف تربكهم المناورات والمناوشات الجزئية ، التي يجهلون فنونها ؛ وقد أفاد الباشا فعلا من خطته هذه ، وأنزل في كل مرة ناوشهم فيها خسائر اضطرت الممالك الى التقهقر والابتعاد عن النهر تدريجيا ، حتى انقطعت مواصلاتهم مع النيل - كما ألمعنا - وتجمعوا عند قناة ( أو بحر ) يوسف فضربوا وطاقهم على جزء القناة حيث توجد قنطرة أو جسر اللاهون ، وهو جسر يقع بين الوادى والصحراء ، وأنشأوا متاريس ، كتحصينات أمامية لمعسكرهم .

وثمة سبب آخر منع الباشا من الاشتباك معهم في التو والساعة ، فقد كان الباشا لا يزال يعمل لاستمالة عدد آخر من البكوات والممالك ، واحداث انقسام جديد في صفوفهم يزيد من اضعافهم ووهن عزائمهم . وقد تم له ما أراد في هذه المرة أيضا .

ذلك أن مساعيه لقيت نجاحا لدى أحد البكوات الألفية ، حسين بك تابع حسين بك المعروف بالوشاش الألفى ، فحاول الهروب والمجيء الى الباشا . ومع أن شاهين الألفى تنبه للأمر وقبض عليه « وأهانته وسلب نعمته وكتفه وأركبه على جمل مغطى الرأس ، وأرسله الى الواحات » ولكن حسين بك لم يزل حتى « احتال وهرب وحضر الى عرضى ( الباشا ) ، فأكرمه وأنعم عليه وأعطاه خمسين كيسا ، واستمر عنده » . وحذا حذو حسين بك ، عدد من الكشاف ، وحوالى العشرين من الممالك ، ففروا الى معسكر الباشا ،

وزاحوا يؤكدون له - على نحو ما ذكر ( دروشتى ) فى رسالته من القاهرة بتاريخ ٢٨ يولية - أن شاهين الألفى نفسه منذ أن تركه البكوات الأربعة ، والكشاف والفرسان المماليك الذين سلموا الى الباشا ( فى ٢٨ يولية ) قد فقد كل اعتبار له عند زملائه ، حتى صار يشكو بمرارة من ابراهيم بك وعثمان بك حسن ، والبكوات الآخرين من بيت مراد ، « ويلعن اليوم » الذى انضم فيه اليهم ، ويريد أن يتركهم اذا صفح الباشا عنه وأعطاه ايرادات مديرية الفيوم .

فكان لهذه الأخبار التى أظهرت انقسام البكوات وأكلت أنهم ما زالوا على منافساتهم وخلافاتهم القديمة ولا يخشى لذلك من بأسهم ، أعظم الأثر فى تقرير محمد على التعجيل بالهجوم عليهم . فبعث أولا برسله الى شاهين بك يتفاوضون معه حتى يضمن شل حركته فى المعركة المقبلة . وفى ليل ٢٠ يولية ١٨١٠ شن محمد على هجوما عنيفا مفاجئا على المماليك فى قنطرة اللاهون واتصر عليهم .

وكان سبب هزيمة البكوات أنهم انخدعوا بما لاحظوه من حذر فى عمليات الباشا منذ وصوله الى الفيوم ، فتهاونوا ولم يستعدوا الاستعداد اللازم ، فعجزوا عن المقاومة عند مباغتتهم ، وعقدوا العزم على انقاذ عتادهم الحربى ومدافعهم ، ولكنهم فشلوا حتى فى هذا ، فتقهقروا مسرعين الى البهنسا ، - وهى قرية على بحر يوسف بالشاطيء الغربى - تاركين وراءهم عشر مدافع وقسما كبيرا من عتادهم . فكانت هزيمة كبيرة ، وصلت أخبارها الى القاهرة فى ٢٨ يولية . فبادر ( دروشتى ) بالكتابة عن تفاصيلها الى حكومته فى اليوم نفسه ، كما تحدث عن آثارها فقال : « ان معركة قنطرة اللاهون قد ملكت الباشا مديرية الفيوم بأسرها ، الاقليم الغنى بغلاته الوفيرة ، فاستولى الباشا على كل ما وجدته من مؤن بها . ثم ان هذا النصر قد حرم كذلك شاهين بك من الفلال وغيرها مما كان يأخذه من القرى بمديرتى الجيزة والفيوم ، فزاد تدمره ، وقوى سوء التفاهم بينه وبين ابراهيم بك . فضلا عن ذلك فقد أكسب هذا النصر جند الباشا ثقة فى قوتهم لم تكن لديهم قبل هذه المعركة » .

ولم يفرح الشيخ الجبرتي لهذا النصر ، ولم يستبشر به خيرا ؛ فاكتمى بأن سجل عن هذه المعركة الكبيرة في حوادث ٢٨ يولية ، أن الأخبار قد وصلت « بأن الباشا ملك قناطر اللاهون ، وأن المصريين ارتحلوا الى ناحية البهنسا ، ولم يقع بينهم كبير محاربة . وأن الباشا استولى على الفيوم . وأرسل الباشا هدايا لمن في سرايته ، ولكتخدا ييك ، من ظرائف الفيوم مثل ماء الورد والعنب والفاكهة وغير ذلك . واستولى على ما كان مودعا للمصريين من غلال بالفيوم » .

وأما البكوات فقد ادعوا أنهم لم يهزموا في معركة قنطرة اللاهون . وراحوا يذيعون أنهم لم يهزموا ، ولم يكن تقهقرهم الا عن خطة موضوعة ، لأنهم لم يشاءوا التعرض لنيران مدفعية الباشا دون فائدة ، حيث انهم قد قرروا أن يتخيروا هم الطرف المناسب حتى يكون سبق المبادأة في أيديهم ، وأنهم قصدوا بتقهقرهم المتعمد ، استدراج الباشا الى حافة الصحراء ، حيث يستطيعون في الأرض المنبسطة اطلاق فرسانهم على جيش الباشا وانزال هزيمة ساحقة به في مكان بعيد عن النهر ، ويتعذر على فلول جيشه التقهقر الى النيل ، على أن هذه الدعاوى ، كانت اتهامات كاذبة .

واتشى محمد على بخمرة هذا الانتصار ، فبادر بالكتابة الى الباب العالي في آخر يولية يزف اليه بشرى هذا الانتصار على البكوات ، وهو الانتصار الذي تفاءل به محمد على واعتبره مبشرا « بقرب زوال غوائلهم » .

وفي الواقع استمر البكوات في تقهقرهم بعد هذه المعركة حتى وصلوا الى كهر بهنسا ، قرية على مسافة أربع عشرة مرحلة فوق جسر اللاهون ، وتقع على حافة الصحراء الليبية ، بدا للبكوات أنها أصلح مكان للصمود في وجه المشاة الأرثوود وقاتلهم ، حيث أن انبساط الأرض وخلوها من العقبات التي قد يجد فيها الأرثوود درعا لحمايتهم سوف يعرضهم لهجوم فرسان الممالك المتصل عليهم ، ثم لنيران مدفعيتهم التي اعتمدوا عليها في المعركة المقبلة .

وعلى ذلك ، فانه ما ان ظهرت طلائع جيش محمد على — وكان قد استأنف الزحف بعد راحة قصيرة ، والجنود مشتعلون حماسا بسبب انتصارهم



الأخير - حتى بادرهم المماليك بالهجوم عليهم • فدارت رحى الحرب في معارك متصلة ، كل يوم تقريبا ، أبدى فيها الفريقان بسالة فائقة • ووقعت أشد هذه المعارك وأحماها وطيسا في أيام ١١ ، ١٨ ، ٢٤ أغسطس ١٨١٠ • ولكن كان لدى الباشا مدفعية متفوقة على مدفعية البكوات ، ومشاته أكثر مرانا على فنون القتال من مشاتهم ، وقبل كل شيء محمد على نفسه هو الذى يختار ميدان هذه المعارك بما يكفل له تجريد خصومه من الميزة التى نهم فى دربة فرسانهم وتفوقهم • فخاب قأل البكوات فى هذه المرة كسابقتها ، وحلت بهم الهزيمة ، فقتل وأسر منهم كثيرون ، وتشتت شمل جيشهم ، وكان يوم ٢٤ أغسطس هو يوم ( معركة البهنسا ) الفاصلة • ولاذ ابراهيم بك وعثمان بك وفلول المماليك بالفرار الى أعالي الصعيد صوب الشلالات •

وللمرة الأولى فى تاريخ جيش محمد على ، صدر بلاغ عسكرى سجل هذا النصر ، نقل ( دروحتى ) ترجمته فى رسالته الى حكومته فى أول سبتمبر ١٨١٠ ، كما أثبت هذه الترجمة غيره من المعاصرين ، ونص البلاغ ما يأتى :  
« من المعسكر بين بنى عدى ومنفلوط فى ٢٥ رجب ١٢٢٥ ( ٢٤ أغسطس ١٨١٠ )

« ما كدنا نرى طلائع فرسان المماليك حتى هاجمناهم عنى رأس فرساننا تعزز المدفعية هجومنا • وكان معنا ( ومحمد على هو المتحدث ) ولدنا العزيز ابراهيم بك دفتر دار مصر • فحملنا على العدو ، وقد أطلقنا العنان لخيولنا حتى اخترقنا صفوفه من أول هجمة عليه • فشتتنا صفوفه وألحقنا به الهزيمة الساحقة ، ثم طاردنا بعنف أولئك الذين لجأوا ( من العدو ) الى الجبال من هذا المكان ، حتى عقبه بنى عدى • فبلغ عدد القتلى والأسرى أكثر من ستمائة ، بينما طلب النجاة حوالى الألف فى الفرار ، فانسحبوا الى منفلوط وأسيوط وأماكن أخرى ، وعقب المعركة دخل ثلاثة من بكوات عثمان بك حسن ، وآخر من بكوات الجماعة الأخرى الى منفلوط ( مستسلمين ) ، ثم طلب الأمان ستة من البكوات وعدد من الكشاف وفرسان المماليك العاديين • وأما ابراهيم بك العجوز وسليم بك الأعور ( المحرمجى ) وعثمان بك حسن وشاهين بك ( الألفى ) - وهم الذين جبلوا على الهرب والفرار - فقد اتجهوا

بعد أن أثختهم الجراح صوب ابريم وبلاد السودان ، ومعهم فلول جيشهم المحطم . فحمدا لله وشكرا على نعمائه ، الذي ، أنهى طغيان البكوات وحطمهم تحطيمًا .

ثم بادر محمد على بالكتابة الى القسطنطينية ينقل اليها خبر « تمكنه من حرق طوائف البكوات الأشقياء الذين شقوا عصا الطاعة من جديد ، ورفعوا راية الثورة والعصيان » .

وأما الشيخ الجبرتي الذي لم يسجل هذا (البلاغ العسكري) في تاريخه ، فقد اكتفى بأن ذكر في حوادث يوم ٣١ أغسطس : « وردت أخبار بوقوع حراية بين الباشا والمصريين ، وقتل بين الفريقين مقتلة عظيمة عند دلجة والبدرمان ، وكانت الغلبة للباشا على المصريين ، وأخذوا منهم أسرى . وحضر الى الباشا جماعة من الأمراء الألفية بأمان ، وهرب الباقون وصعدوا الى قبلى . فعملوا ( أى حكومة القاهرة ) بذلك شنكا ومدافع ثلاثة أيام ، كل يوم ثلاث مرات » .

وفي أول سبتمبر وصل محمد على القاهرة . وفي ١٣ سبتمبر ١٨١٠ « حضرت العساكر والتجريدة الى نواحي الآثار والبساتين ، ودخلوا ( القاهرة ) في صبيحة ( ١٤ سبتمبر ) بطموشهم وحملاتهم ، حتى ضاقت بهم الأرض . وحضر صحبتهم الكثير من الأجناد المصرية أسرى ومستأمنين » . وبذلك اختتمت حملة ١٨١٠

#### شاهين الألفى ... « مستأمن »

وتحدث ( سانت مارسيل ) - في كتابه الى الوزير ( شامباني ) من الاسكندرية في ١١ أكتوبر ١٨١٠ - عن نتائج معركة البهنسا ، فقال : ان عددا كبيرا من المماليك قتلوا أو أسروا ، وان آخرين فروا من جيش البكوات ، لينضموا الى الباشا ، وان من بين الجرحى شاهين بك الألفى وابراهيم بك ، وان هناك بكوات آخرين « يريدون الوصول الى اتفاق جديد مع الباشا ، يبدو من الصعب أن يقبله الباشا » . والبكوات المنهزمون يضربون صوب اسنا « ومن المنتظر أن يستأنفوا زحفهم منها ( ضد قوات الباشا المرابطة في جهات الصعيد ) عند انخفاض الماء في النيل ، لا ريب في ذلك » .

ولم يكن شاهين الألفى من بين البكوات الضارين صوب اسنا .

فقد اتسعت شقة الخلاف بينه وبين ابراهيم وعثمان بك حسن ، بعد الهزيمة الأخيرة خصوصا . ورسخ في ذهنه أن المطاولة في معاداة الباشا لا جدوى منها ولا طائل تحتها غير تحمل مشاق التشريد والحرمان ، وتاقت نفسه لاستئناف حياة الرخاء والدعة التي عاشها سابقا في كنف محمد على ، مغمورا بنعمائه . وأبلغ رغبته في الصلح مع الباشا ، والاعتراف بسيادته وسلطانه ، وأمل الباشا خيرا من رغبة شاهين في الخضوع والاستسلام ، ونسى غدره وخيائته السابقة . فأوفد اليه منذ أواخر سبتمبر ، سليمان بك البواب لمصالحته « على يد حسن باشا » الذي تولى القيادة العامة الآن على الجند الباقين بالصعيد لتعقب فلول جيش المماليك .

فحضر شاهين بك « ومن معه الى مصر » مستأمنا في ٨ نوفمبر ١٨١٠ ، ونصب وطاقه بناحية البساتين ( فلما ) استقر بخيامه وعرضيه بير مصر ، حضر مع رفقائه ، وقابل الباشا وهو بيت الأذربكية ، فبش في وجهه . فقال شاهين بك : نرجو سماح أفندينا وعفوه عما أذنبناه . فقال (الباشا) : نعم ، من قبل مجيئكم بزمان . ( وأخلى ) له بيت محمد كتنخدا الأشقر بجوار طاهر باشا بالأذربكية . وفرشوه ، ونظموه . ووعدته برجوعه الى الجيزة في مناصبه كما كان ، حتى يتحول منها محرم بيك صهر الباشا . لأنه عند انتقال شاهين بك من الجيزة عدى اليها محرم بيك بحريمه ، وهى ابنة الباشا ، وسكن القصر بعسكره ، وكذلك أسكن كبار أتباعه وخواصه القصور التي يسكنها الألفية وكذلك البيوت والدور . ( فوعدوا شاهين بك ) بالرجوع الى محله » .

ووجد الشيخ الجبرتي في استئمان شاهين وتصديقه لوعود الباشا ، دليلا على « خسافة عقله » لأن الباشا وهو يش في وجهه ووجوه أتباعه انما كان يفعل ذلك « وهو مصر لهم على كل كريمة » . ولم يكن من المعقول في نظر الشيخ - أن يخلى محمد على قصر الجيزة من صهره ، زوج ابنته ، ليسكنه شاهين .

يبد أنه وقت ( استثمان ) شاهين ، كان لم يطرأ أى تغيير على موقف محمد على من البكوات المماليك . فهو لا يزال يرحب بالذين ينفصلون عن اخوانهم ، ويقبلون الحضور الى القاهرة معترفين بسلطان باشويته ، فيعيشون بها فى هدوء وسلام تحت اشرافه ومراقبته ، يعاملهم نفس المعاملة التى يلقاها قواده منه ، ويلحقون فرسانهم بجيشه المزمع ارساله الى الحجاز . وهو لا يزال عاقدا العزم على تعقب البكوات « المخالفين » والامعان فى تشريدهم . فموقف محمد على اذا من البكوات بعد انتصارات اللاهون والبهنسا هو نفس موقفهم منهم عند ما بدأت حملة ١٨١٠

ولقد كان ترحيبه بالبكوات الذين انشقوا على اخوانهم أثناء هذه الحملة واسكانهم الدور واغداق العطايا عليهم ، مبعث اعتقاد كثيرين بأن الباب العالى نفسه يريد من الباشا انهاء خصومته مع البكوات ، والتقرب منهم والصلح معهم بدلا من قتالهم ، حتى يمكنه التفرغ لمسألة الحرمين الشريفين ، واتخاذ جيشه الى الحجاز لاستنقاذهما . عبر عن هذا الرأى القنصل الفرنسى بالاسكندرية ( سانت مارسيل ) فى كتابه الى حكومته فى ٢٤ أغسطس ١٨١٠

وأما اصراره على مناجزة البكوات « المخالفين » الذين تشرّدوا فى أعالي الصعيد عقب معارك البهنسا ، فلأن هؤلاء لم يرضوا بالهزيمة ، فراحوا يجمعون فلولهم ، وتقدموا من أسوان واسنا ، ثم اتخذوا من جهات قنا وقوص قاعدة يغيرون منها على الاقليم الممتد من قنا الى أسيوط وما بعدها ، فالتحم قواد الباشا معهم مرات عدة ، حتى انتصر عليهم أحمد أغا لآظ وأرغمهم على الارتداد الى قنا وقوص ( يناير وفبراير ١٨١١ ) .

وعند بكوات الصعيد ، وقد حلت بهم الهزيمة ، وضاع كل أمل لديهم بتاتا منذ معارك اللاهون والبهنسا فى مقاومة الباشا دون الاستعانة بحليف قوى ، — عمدوا الى التآمر ضد باشويته مع أعداءه وأعدائه ، سليمان باشا الكرجى . ولقد تقدم فى فصل سابق عند الكلام عن ( سياسة محمد على ) أنه كان بين البكوات وسليمان باشا صداقة مشهورة معروفة ، كما تبادل الفريقان المكاتبات ، وشكا محمد على مر الشكوى من هذه العلاقات للباب



العالى ، لأن وجود هذه العلاقات الى جانب أنه يمنع الباشا من الخروج لحرب الوهابيين - وكان قد صح عزمه على تلبية رغبات الباب العالى لمواءمة ذلك لمصلحته ، للأسباب التى سبق أن عرفناها - فقد كانت لحياتها وسسداها التأمر على باشويته وتقويض ملكه • بل ويتم محمد على سليمان باشا بأنه مدبر الفتنة ومحرض البكوات على العصيان والثورة • ولقد سبق أن ذكرنا رسالة محمد على الى الباب العالى فى ٣ نوفمبر ١٨١٠ ، التى بسط فيها مشاريع البكوات الذين بالصعيد ، وهدد فى الوقت نفسه بأنهم اذا اعتزموا الذهاب الى سليمان باشا ، ليعثن بجيشه الى العريش وغزة « لقطع السبيل على الممالك » بما فى ذلك من اعتداء على أقاليم من باشوية سليمان الكرجى • وظل محمد على يطلب بالحاح تنحية سليمان باشا عن ولاية الشام ، حتى يتسنى له ارسال الجيش الى الحجاز • بل وطالب محمد على - كما عرفنا - بإسناد ولاية الشام ذاتها الى ابنه طوسون ، وراح ( دروشتى ) يعلل هذه المطالب - فى رسالته الى حكومته فى ١١ نوفمبر ١٨١٠ - بأن الباشا يسوغ هذه ( المشروعات الاستقلالية ) « بالأثر الذى أحدثه فى نفسه مضادته لكتاب كان قد بعث به سليمان باشا والى الشام حاليا الى البكوات الممالك وقت محاربة هؤلاء لمحمد على » • واستمر محمد على مصرا على مطالبته بعزل سليمان الكرجى حتى الشهور الأولى من عام ١٨١١

وأما « المستأمنون » من البكوات الذين يعيشون فى القاهرة ، وعلى رأسهم شاهين الألفى ، فانهم بالرغم من « استئمانهم » ، وتمتعهم بالعيش الرغيد فى القاهرة ، فقد اختاروا فى هذه المرة أيضا تقض عهودهم • فاستأنفوا مؤامرتهم ضد الباشا ، وصاروا يتراسلون مع ابراهيم بك وعثمان بك حسن وسائر البكوات بالصعيد ، واستطاعوا بواسطة هؤلاء انشاء الصلات مع سليمان باشا • وعلاوة على ذلك ، فقد استأنف شاهين صلاته مع ( بروتشى ) وعملاء الانجليز ، وبلغت به الحماسة أن أطلع ( دروشتى ) على صورة من كتابه الى ( كولنجوود ) بتاريخ ٩ أغسطس ١٨٠٩ ، وهو الكتاب الذى سطره له تحت تأثير ( بروتشى ) ، وقد بعث ( دروشتى ) بصورة هذا الكتاب الى حكومته طى رسالة مؤرخة فى ١١ نوفمبر ١٨١١ ، التى فيها عن حسن المعاملة

التي لقيها من محمد علي ، الذي « أعاداليه قسما كبيرا من الأملاك » التي كان قد أعطاها له قبل خروجه على سلطانه في حادث ١٧ مايو ١٨١٠ ، وخشى محمد علي عند ما شاهد تردد (بتروتشي) على شاهين ، عودة هذا الى التآمر عليه ، لا سيما وأن الوكلاء الانجليز عظم نشاطهم منذ عودة ( بريجز ) الى الاسكندرية منذ مارس ١٨١٠ ، بعد أن كان قد غادرها - كما تقدم - وقت انسحاب حملة فريزر « فعادت المؤامرات والمكائد الى مصر بعودته » . كما أكد ( دروختي ) لحكومته منذ ١٢ مارس من العام نفسه .

وسواء أكان الوكلاء الانجليز يتآمرون على محمد علي بالتعاون مع شاهين الألفي وزملائه ، أم انهم ما كانوا ييغون شيئا من ذلك ، فقد كفت زيارات ( بتروتشي ) الكثيرة لشاهين ، لاثارة شكوك محمد علي ومخاوفه من ناحية شاهين . وبخاصة عند ما تبين له أن شاهين وزملاءه متصلون عن طريق بكوات الصعيد « المخالفين » بسليمان باشا . بل وصادر بعض المكاتبات المتبادلة بين سليمان باشا وبين هؤلاء ، والتي تدين شاهين الألفي بتهمة الاشتراك في هذا التآمر .

#### منبحة القلعة :

وتضافرت عوامل عدة خلال شهرى يناير وفبراير ١٨١١ خصوصا ، لاقتناع محمد علي بضرورة انهاء مشاغله من ناحية البكوات المماليك ، بانزال ضربة ساحقة ماحقة بهم ، لا تقوم لهم قيامة بعدها . وكان أهم هذه العوامل - بلا شك - عدا اتضاح غدر « مستأمنى » البكوات ، ومشايرتهم مع سائر اخوانهم على الكيد له لهدم سلطانه ، بل والقضاء على حياته هو نفسه ، أن الباب العالي وعد بجعل باشوية مصر وراثية في أسرته في وضع مشابه لوضع وجاقات الغرب ، اذا أتخذ محمد علي جيشه الى الحجاز لقتال الوهابيين . أى أن الباشا صاريرى قاب قوسين أو أدنى ، تحقيق ذلك المشروع الكبير الذى أخذ يعمل جادا لاجراجه الى حيز الوجود ، من أيام حملة فريزر ، ودل وعد الباب العالي هذا على أن ( سياسة ) الباشا التي ارتكزت في تطورها الأخير ، وعند رفض كل من انجلترا وفرنسا لمشروع « استقلاله » ، على الاتجاه

صوب تركيا ، مع ما يستتبع ذلك حتما - كما سبق أن أوضحنا - من الخروج الى حرب الوهابيين - دل هذا الوعد على أن هذه ( السياسة ) قد أثرت ثمرتها النافعة ، وأن الجهود المضنية التي بذلها محمد على لانجاح هذه السياسة لم تذهب سدى . ولذلك فقد صار لزاما عليه اتخاذ كل اجراء يكفل انتصار جيشه في الحملة المقبلة في بلاد العرب . ومن أولى الاجراءات اللازمة ، اطمئنانه الى باشورته ذاتها ، وعدم تعريضها لخطر هجوم أعدائه عليها أثناء وجود جيشه بالحجاز . ومعنى هذا الاطمئنان أن تكون حكومته موطنة الدعائم داخليا ، وهذا ما كفله ( اتفراده بالسلطة ) ، وأن ينسبط سلطانها على أرجاء الباشوية ، وهذا ما جعله يشن الحرب على المماليك عندما أعيته الحيل في الزامهم الوفاء بعهودهم المتكررة معه ، ثم ما صار يعتزمه من الفتك بهم للتخلص من شرهم نهائيا ، حينما ثبت لديه تأمرهم عليه ، واتضح له أن « المستأمنين » منهم أنفسهم ضالعون في هذه المؤامرة .

وكان أول ما لفت انتباهه الى ضرورة اتخاذ اجراء حاسم مع البكوات ، الحاح قبوكتخدها في الآستانة وسائر وكلائه بها في ضرورة انقاذ جيشه الى الحجاز ، ثم تأكيدهم له بأن الباشوية الوراثية « موعود بها » اذا حقق رجاء الباب العالي فيه . وتعتبر رسالة محمد نجيب أفندى المؤرخة في ٢٠ ديسمبر ١٨١٠ - وقد سبق اثباتها بنصها - من أهم الكتب في هذا الصدد .

ومنذ ذلك التاريخ ، ظلت تترى في هذا المعنى رسائل وكلائه لدى الباب العالي ، كما حلت مشكلة هامة أخرى ارتبطت بمسألة الخروج الى حرب الوهابيين ، هي مشكلة يوسف باشا كنج . من ذلك كتاب محمد نجيب في ٩ يناير ١٨١١ ، وكتابه أحمد شاكر في ٢٧ ، ٢٨ يناير ، ومحمد نجيب مرة أخرى في ٢٨ يناير ، وهي التي تتضمن « جعل ايالة مصر منحصرة في أولاد ( محمد على ) وسلالته الطاهرة ، مع توجيه رتبة الخان الرفيعة له » .

هذه الرسالة وصلت « محمد على » في أوائل فبراير ١٨١١ ، وفي أوائل الشهر التالي وصلته من القسطنطينية رسالة أخرى من محمد عارف أفندى الذي قال : « انه يعمل يدا واحدة مع محمد نجيب أفندى » . وفي هذه



الرسالة المؤرخة في ٢٤ فبراير ١٨١١ ، أَلح محمد عارف أفندي في ضرورة انقاذ الجيش الى الحجاز ، وراح يؤكد للبasha أنه ما ان يصل القسطنطينية الخبر بقيام طوسون باشا ، حتى تجاب جميع مطالب محمد على من الباب العالي .

وكان أن راح البكوات يسعون لتضليل محمد على من ناحية ، ثم للفتك بحياته من ناحية أخرى . فمع أن بكوات الصعيد كانوا يتراسلون مع سليمان باشا - كما كان يتراسل معه كذلك شاهين الألفى - فقد بعثوا بمندوب عنهم « لمفاوضة » الباشا حتى يشغلوه عن أغراضهم الحقيقية ، فطلبوا الاستئثار بالصعيد بأسره ، أى العودة الى ما كانوا عليه قبل هزيمتهم بقنطرة اللاهون والبهنسا ، وهم يعرفون جيد المعرفة أن الباشا الذى اضطر الى خوص غمار الحرب معهم وألحق بهم الهزيمة الساحقة ، لن يقبل بحال هذه العروض ، ولن يتم أى صلح بينه وبينهم الا على أساس الاعتراف - دون التواء - بسيادته وسلطانه الكامل على باشويته ، وأن لا مفر من حضورهم الى القاهرة والاقامة بها ، فكتب ( دروحتى ) الى حكومته في ١٦ يناير ١٨١١ « ان البكوات يريدون عقد الصلح مع الباشا على أساس الاعتراف بسيادته ، في نظير اعطائهم الصعيد اقطاعية لهم . فلم تسفر المفاوضة عن أية نتيجة ، لأن الباشا ظل مصمما على حضورهم الى القاهرة والاقامة بها ، ووعد اذا هم فعلوا ذلك أن يعطيهم من الأملاك ما يكفيهم ايرادها أن يعيشوا حسب مراتبهم ، كما يفعل الباشا مع رؤساء جيشه » .

على أن الذى أقنع الباشا نهائيا أنه لا يمكن أمن جانب البكوات اطلاقا أن راح البكوات « المستأمنون » بالقاهرة يتآمرون على الغدر به . ذلك أن « محمد على » كان قد ذهب الى السويس في أول فبراير ١٨١١ ، للاشراف على اعداد السفن اللازمة لنقل جيشه الى الحجاز ، فبلغه وهو هناك أن البكوات قد يتوا النية على خطفه والفتك به أثناء عودته بطريق الصحراء الى القاهرة ، على غرار ما كانوا دبروه في ديسمبر ١٨٠٩ ، فبادر بالعودة سريعا من السويس ، وكتب الشيخ الجبرتي أن الباشا وصل القاهرة يوم ٢٦ فبراير ١٨١١ من السويس « في سادس ساعة من الليل ( وقد ) حضر على



هجين بمفرده ، ولم يصحبه الا رجل بدوى على هجين أيضا ليدله على الطريق . وقطع المسافة في احدى عشر ساعة » . وهى المسافة التى تقطع عادة فى ثلاثة أيام .

فكانت هذه المؤامرة من العوامل الحاسمة فى تعجيل الباشا الاجهاز على البكوات المماليك .

وفى اليوم نفسه وصل صالح قوج « حاكم أسيوط » الى القاهرة ، وكان موجودا بها قبله حسن باشا ، فبدأ من ثم تدير تفاصيل المكيدة التى أودت بالبكوات فى مذبحة القلعة . اشترك فى تديرها رجال محمد على الذين وثق بهم ، عدا حسن باشا وصالح قوش ، كتحدا بيك محمد أغا لاظ (لاظ أوغلى) ، وسليمان أغا السلحدار . وفى صباح اليوم المتفق عليه لتنفيذ المذبحة اطلع على السر ابراهيم أغا المكلف بحراسة باب العزب . وكان قد تم الاتفاق على اتخاذ الاحتفال بتقليد طوسون قيادة حملة الحجاز ذريعة لدعوة البكوات وأتباعهم الى القلعة للاشتراك فى الموكب الذى رتب خروجه من القلعة ، من باب العزب الى ميدان الرميلى .

ففى يوم ٢٦ فبراير « قلد الباشا ابنه طوسون باشا صارى عسكر الركب الموجه الى الحجاز ، وأخرجوا جيشهم الى ناحية قبة العزب ( القبة ) ، ونصبوا عرضيا وخياما ، وأظهر الباشا الاجتهاد الزائد والعجلة وعدم التوانى » ، فى انفاذ جيشه الى الحجاز . « ونوه بتسفير عساكر ل ناحية الشام لتمليك يوسف باشا ( كنج ) لمحله ، وصارى عسكرهم شاهين بك الألفى » .

وسبك الباشا الحيلة ، فطلب « من المنجمين أن يختاروا وقتا صالحا لالباس ابنه خلعة السفر ، فاختاروا له الساعة الرابعة من يوم الجمعة » ، أول مارس ١٨١١

وفى ٢٨ فبراير ، وزعت ( التنايه ) أو أوراق الدعوة لحضور الاحتفال على كبار العسكر والأعيان ، وكل ذى حيشة ، وبطبيعة الحال « الأمراء المصرية الألفية وغيرهم يطلبونهم ( جميعا ) للحضور فى باكر النهار الى القلعة ليركب الجميع بتجملاتهم وزينتهم أمام الموكب » وجرى توزيع رقاع الدعوة هذه بصورة لفتت أنظار العامة وسائر الناس ؛ « عرف الجميع أن موكبا فخما

سوف يخرج بصورة رائعة من القلعة صبيحة اليوم التالى . وكان الغرض من هذه الجلبة أن يرسخ الاعتقاد فى أذهان البكوات وأتباعهم أن دعوتهم للاشتراك فى الاحتفال المزمع بريثة ، فلا يحتاطون ولا يأخذون حذرهم » .

وفى اليوم التالى - أول مارس - وقعت المذبحة .

وتتفق روايات المعاصرين عن هذه المذبحة وما تلاها ، ولو أن رواية الشيخ الجبرتى أوفى فى تفاصيلها عن سوانها ، ليس لاهتمامه بتسجيل ما يجرى فى اسهاب دائما - وهو الذى لزم فى المدة الأخيرة الايجاز فى أكثر ما يكتب ، الا فيما اتصل بأخبار البكوات وأساليب الباشا المالية والفلاء ، واعتداءات الجند على الأهلىن - ولكن لأن ما جرى فى ذلك اليوم كان حدثا مبريا حقا ، ولأن المذبحة أجهزت على البكوات الذين اعتبرهم الشيخ دائما « مصريين » ، وكان يود لو أنهم استطاعوا الانتصار على الباشا وزحزحة الطاغية - فى نظره - عن عرشه . فقضت خاتمتهم المروعة هذه على كل أمل لدى الشيخ فى انهاء حكم محمد على .

ورواية الشيخ الجبرتى الى جانب أنها واقية ، فهى ترسم صورة تبرز وقائع هذا اليوم الرهيب ، وكأنها تجرى متلاحقة فى اثر بعضها بعضا أمام أعيننا قال :

« فلما كان يوم الخميس رابعة ( ٤ صفر ١٢٢٦ ، ٢٨ فبراير ١٨١١ ) طاف ألاى جاویش بالأسواق على صورة الهيئة القديمة فى المنادة على المواكب العظيمة ، وهو لابس الضلعة والطبق على رأسه ، وراكبا حمارا عاليا ، وأمامه مقدم بعكاز ، وحوله قابجية ينادون بقولهم : يارن ألاى : ويكررون ذلك فى أخطاط المدينة ، وطاقوا بأوراق التنايبه على كبار العسكر والبينيات والأمراء المصرية الألفية وغيرهم . يطلبونهم للحضور فى باكر النهار الى القلعة؛ ليركب الجميع بتجملاتهم وزينتهم أمام الموكب .

« فلما أصبح يوم الجمعة ( ٥ صفر ، أول مارس ) ، ركب الجميع وطلعوا الى القلعة . وطلع المصرية بماليكهم وأتباعهم وأجنادهم . فدخل الأمراء عند الباشا ، وصبحوا عليه ، وجلسوا معه حصة وشربوا القهوة ، وتضاحك معهم ، ثم انجر الموكب على الوضع الذى رتبوه .

« فانجر طائفة الدلاة وأميرهم أزون على • ومن خلفهم الوالى والمحتسب والأغا والوجاقلية والألدشات المصرية ومن تزيا بزيهم • ومن خلفهم طوائف العسكر الرجالة والخيالة والبيكباشيات وأرباب المناصب منهم ، وإبراهيم أغا أغات الباب • وسليمان بيك البواب يذهب ويجىء ويرتب الموكب •

« وكان الباشا قد بيت مع حسن باشا وصالح قوج والكتخدا فقط غدر المصرية وقتلهم • وأسر بذلك فى صبحها إبراهيم أغا أغات الباب •

« فلما انجر الموكب وفرغ طائفة الدلاة ، ومن خلفهم من الوجاقلية والألدشات المصرية ، وانفصلوا من باب العزب • فعند ذلك أمر صالح قوج بخلق الباب ، وعرف طائفته بالمراد • فالتفتوا ضارين بالمصرية ، وقد انحصروا بأجمعهم فى المضيق المنحدر المقطوع فى أعلى باب العزب ، مسافة ما بين الباب الأعلى الذى يتوصل منه الى رحبة سوق القلعة ، الى الباب الأسفل • وقد أعدوا عدة من العساكر أوقفوهم على علاوى النقر والحجر والحيطان التى به • فلما حصل الضرب من التحتانيين ، أراد الأمراء الرجوع القهقرى ، فلم يمكنهم ذلك لانتظام الخيول فى مضيق النقر • وأخذهم ضرب البنادق والقرايين من خلفهم أيضا • وعلم العساكر الواقفون بالأعلى المراد ، ف ضربوا أيضا •

« فلما نظروا ( أى الممالك ) ما حل بهم سقط فى أيديهم ، وارتبكوا فى أنفسهم ، وتحيروا فى أمرهم • ووقع منهم أشخاص كثيرة ، فنزلوا عن الخيول • واقتحم شاهين بيك ( الألفى ) وسليمان بيك البواب وآخرون فى عدة من ممالكهم راجعين الى فوق ، والرصاص نازل عليهم من كل ناحية • ونزعوا ما كان عليهم من الفراوى والثياب الثقيلة • ولم يزالوا سائرين وشاهرين سيوفهم ، حتى وصلوا الى الرحبة الوسطى المواجهة لقاعدة الأعمدة ، وقد سقط أكثرهم • وأصيب شاهين بيك وسقط الى الأرض • فقطعوا رأسه وأسرعوا بها الى الباشا ليأخذوا عليها البقشيش •

« وكان الباشا عندما ساروا بالموكب ركب من ديوان السراية ، وذهب الى البيت الذى به الحريم ، وهو بيت اسماعيل أفندى الضربخانة •

« وأما سليمان بيك البواب فهرب من حلاوة الروح وصعد الى حائط  
البرج الكبير ، فتابعوه بالضرب حتى سقط وقطعوا رأسه أيضا . وهرب كثير  
الى بيت طوسون باشا يظن الالتجاء به والاحتماء فيه ، فقتلوههم .

« وأسرف العسكر في قتل المصريين وسلب ما عليهم من الثياب ولم يرحموا  
أحدا ، وأظهروا كامن حقدهم ، وضبعوا فيهم وفيمن رافقهم متجملا معهم من  
أولاد الناس وأهالى البلد الذين تزيوا بزيمهم لزينة الموكب ؛ وهم يصرخون  
ويستغيثون ، ومنهم من يقول : أنا لست جنديا ولا مملوكا ، وآخر يقول :  
أنا لست من قبيلتهم . فلم يرقوا لصارخ ولا شاك ولا مستغيث . وتتبعوا  
المشتتين والهربانين في فواحي القلعة وزواياها والذين فروا ودخلوا في البيوت  
والأماكن ، وقبضوا على من أمسك حيا ولم يمت من الرصاص ، أو متخلفا عن  
الموكب ، وجالسا مع الكتخدا بيك كأحمد بيك الكيلارجى ويحيى بيك  
الألفى وعلى كاشف الكبير ، فسلبوا ثيابهم وجمعوهم الى السجن ، تحت  
مجلس كتخدا بيك . ثم أحضروا أيضا المشاعلى ليرمى أعناقهم فى حوش  
الديوان واحدا بعد واحد ، من ضحوة النهار الى أن مضى حصّة من الليل فى  
المشاعل ، حتى امتلأ الحوش من القتلى . ومن مات من المشهورين المعروفين  
وانصرع فى طريق القلعة ، قطعوا رأسه ، وسحبوا جثته الى باقى الجثث ، حتى  
انهم ربطوا فى رجلى شاهين بيك ( الألفى ) ويديه حبالا وسحبوه على الأرض  
مثل الحمار الميت الى حوش الديوان . هذا ما حصل بالقلعة » .

هذا ، ويذكر المعاصرون أن اختيار طريق باب العزب لنزول الموكب منه ،  
كان أحد العوامل الحاسمة فى نجاح المكيدة ، لأنه طريق علاوة على انحداره  
وضيقه الشديدين كان كثير التعاريج ، عميق الغور ، بحيث صار جانباه من  
الصخر كحيطان عالية ، فتعذر على الممالك ملاحظة ما بدا من نشاط الجند  
الواقفين على الصخور على جانبى الطريق عندما جاءت الاشارة باطلاق النار .  
ثم ان السائرين فى الموكب لم يكن فى مقدورهم بسبب منعرجات الطريق  
رؤية زملائهم الأماميين أو الخلفيين . ولذلك بينما كان يدق المتقدمون على  
باب القلعة الضخم المصنح بالحديد ( باب العزب ) بعد اغلاقه المحكم ، وتوقف  
طلية أجناد الممالك وبكواتهم عند الباب وقد استولى عليهم الذهول ، لم يدر



سائر اخوانهم في المؤخرة بشيء مما وقع حتى وجدوا أنفسهم بغتة والرصاص ينهال عليهم .

زد على ذلك أن اطمئنانهم الى طبيعة الاجتماع — للاحتفال بتقليد طوسون القيادة العامة لحملة الحجاز — جعلهم يفتلون التسليح بالقرابين والبنادق ، فلم يكن معهم رصاصة واحدة ، ولما كانوا قد تزينوا وتدثروا بأغلى الفراء والملابس الثقيلة ، فقد زادت هذه من ارتباكهم ، ثم كان من عوامل زيادة الفوضى في صفوفهم أن المتقدمين منهم عندما شاهدوا الضرب عليهم ، حاولوا أن يلجوا أعنة خيولهم للصعود الى القلعة ، بينما كان اخوانهم نازلين عليهم بخيولهم في المنحدر الشديد ولا يكادون يقدرّون على كبج خيولهم .

ويزيد المعاصرون ، أن سليمان بك البواب ، الذي هرب « من حلاوة الروح » استطاع الوصول ، وهو يكاد يكون عاريا وقد أثختته الجراح ، الى « عتبة باب الحريم » وصار يستغيث قائلا : « أنا في عرض الحريم » وكانت هذه الاستغاثة حسب التقاليد ، تكفى في ظروف غير هذه الظروف ، لاثاقه من الموت ، ولكنهم قطعوا رأسه عند « عتبة باب الحريم » هذه . وأما طوسون عندما لجأ اليه آخرون ، فكان واقفا على باب داره ممتطيا حصانه ، وألقى المستنجدون به بأنفسهم على الأرض ركوعا يتوسلون اليه أن يرحمهم ، ولكن هذا ظل جامدا ولم تختلج عضلة واحدة في وجهه وهو يرى الجند يقطعون رؤوس الراكعين الذين مكنوهم بسبب ركوعهم هذا من أن ينفذوا فيهم القتل في سهولة ويسر .

ومع أن طريق باب العزب ، وساحة ( أو رحبة ) القلعة الداخلية ، وسائر أفنيئها عند الحريم والسراي ( قلعة الباشا ) وقلعة الانكشارية ، وقلعة الوجاقلية ، وثكنات ( أو قسم ) العزب ، كانت مغطاة بجثث القتلى ، وأرديتهم ومجوهراتهم وأسلحتهم ( سيوفهم وخنابجرهم ذات المقابض الثمينة ) وفرائهم ، وسروج خيولهم ، فإن أحدا من الجند لم يغادر مكانه من أعلى الصخور ، أو أغراه الطمع في هذه الأسلاب ، لينصرف عن مهمته ، فلم يبدأ سلب هذه الغنائم الا بعد الفراغ من ابادة هؤلاء المماليك .

وكان الباشا عند بدء تنفيذ المذبحة وذهاب صالح قوج ، مجتمعا ( بقاعة

الاستقبال ) مع شركائه الآخرين في تديرها : حسن باشا وكتخدا بك محمد أغا لآظ وسليمان أغا السلحدار ، وقد لاذوا جميعا بالصمت ، والباشا يذرع القاعة جيئة وذهابا . وقد استبد به وبزملائه القلق الجسيم ، والسكون الرهيب يخيم عليهم ، ويفزع حسن باشا وزميلييه أقل بادرة أو إشارة مبهمة تبدر من الباشا الذى صار يزداد اصفرار وجهه كلما دنت ساعة التنفيذ ، حتى اذا دوت أول رصاصة ، علامة بدء المذبحة ، وأعقب ذلك على الفور اطلاق الرصاص ، توقف الباشا فجأة ، ثم جلس على ديوانه ، وبهت لونه . ولم يفتح أحد فاه بكلمة واحدة حتى اذا خف دوى الرصاص ، واقطع اطلاقه رويدا رويدا ، هدأت نفوس الباشا وزملائه كذلك وزايلهم الفزع رويدا رويدا ، ولو أن السكون العميق ظل مخيما عليهم ، حتى افتتح باب القاعة فجأة ، فاذا بطبيب الباشا الخاص ( مندريشى ) يدخل عليهم متهللا وهو يقول : « لقد قضى الأمر ، واليوم يوم سعيد لسموكم » فلمع بريق خاطف فى عيني الباشا الذى وقف وطلب ماء ليشرب .

وأما فى المدينة ، فقد بدأ يوم الجمعة — وهو يوم عطلة — والقاهريون فى بشر ومرح وسرور . ذلك أن طواف ( الألاى جاويش ) بالأمس فى أسواق المدينة وأخطاطها ، جعلهم يعتقدون أن اليوم يوم عيد و « فرجة » فبكر القاهريون بالخروج من منازلهم ، وازدحموا فى الميادين والشوارع التى توقعوا مرور الموكب منها ، ثم طال انتظارهم حتى بدأ ينفد صبرهم ، وراح بعضهم يصيح غاضبا لتأخر الموكب ، وراح آخرون يتبادلون النكات فى تهكم على أسباب هذا التأخير ، ولكن ما أن بدأت تخرج طليعة الموكب من باب العزب ، حتى بادر الواقفون باتخاذ أماكنهم ( للفرجة ) على طول الشوارع والأزقة وفى الحوانيت ، وفى ميدان الرميلة خصوصا ، فشاهدوا الدلاة والوجاقلية والألداشات المصرية . ثم اقطع الموكب ، وطال انتظار الجماهير فى داخل المدينة لرؤية بقيته ، وصار الناس يؤولون ما حدث تأويلات شتى ، فمنهم من التمس عذرا فى أن موكبا كبيرا مثل هذا لا بد أن تعوقه بعض الصعوبات ، وهؤلاء هم المتفائلون ، ومنهم من صار قلقا جزعا وخاف أن يكون فى الأمر شئ ، وهؤلاء هم المتشائمون ، والوقت يمر ، ويطول الانتظار واذا بصيحات تدوى فجأة فى هذه الشوارع الضيقة والمزدحمة بداخل المدينة :

« لقد قتل شاهين بك ! » ، فكان هرج ومرج ، وهلع وخوف ، وتسابق الناس وهم مفزعون الى بيوتهم ، وأغلقت الحوانيت ، وبين طرفة عين واتبأهتها خلت الشوارع والميادين والأسواق من الناس ، وتحولت في لحظة الى مكان قفر ، يخيم عليه السكون ، بعد أن كانت تموج بالناس ، وتسود فيها الحركة والنشاط العظيمان .

ولكن مآسى ذلك اليوم الرهيب لم يكن مقدرًا لها أن تنتهى بعد . وقد صور الشيخ عبد الرحمن الجبرتي هذه المآسى في قوله وهو يسرد ما حدث بالمدينة :

« وأما أسفل المدينة ، فانه عندما أغلق باب القلعة وسمع من بالرميلة صوت الرصاص ، وقعت الكرشة في الناس ، وهرب من كان واقفا بالرميلة من الأجناد في انتظار الموكب . وكذلك المتفرجون . واتصلت الكرشة بأسواق المدينة ، فأنزعجوا وهرب من كان بالحوانيت لانتظار الفرجة . وأغلق الناس حوانيتهم ، وليس لأحد علم بما حصل . وظنوا ظنوننا .

« وعندما تحقق العسكر حصول الواقعة وقتل الأمراء ، انبثوا كالجراد المنتشر الى بيوت الأمراء المصريين ومن جاورهم طالبين النهب والغنيمة ، فولجوها بغتة ، ونهبوها نهبًا ذريعًا ، وهتكوا الحرائر والحريم ، وسحبوا النساء والجوارى والخوندات والستات . وسلبوا ما عليهن من الحلى والجواهر والثياب ، وأظهروا الكامن في نفوسهم . ولم يجدوا مانعًا ولا رادعًا . وبعضهم قبض على يد امرأة ليأخذ منها السوار فلم يتمكن من نزعها بسهولة ، فقطع يد المرأة .

« وحل بالناس في بقية ذلك اليوم من الفزع والخوف وتوقع المكروه ما لا يوصف . لأن الممالك والأجناد تداخلوا وسكنوا في جميع الحارات والنواحي . وكل أمير ( بك من الممالك ) له دار كبيرة فيها عياله وأتباعه ومماليكه وخيوله وجماله . وله دار وداران صغار في داخل العطف ، ونواحي الأزهر والمشهد الحسينى يوزعون فيها ما يخافون عليه لظنهم بعدها وحمايتها بحرمة الخطة ، وصونها عند وقوع الحوادث . وكثير من كبار العساكر مجاورون لهم في جميع النواحي ، ويرمقون أحوالهم ، ويطلعون على أكثر

حركاتهم وسكناتهم ، ويتداخلون فيهم ويباشرونهم ويسامرونهم بالليل ،  
ويظهرون لهم الصداقة والمحبة ، وقلوبهم محشوة من الحقد عليهم والكراهة  
لهم بل ولجميع أبناء العرب .

« فلما حصلت هذه الخاتمة ، بادروا لتحصيل أموالهم ، وأظهروا جميع  
ما كان مخفيا في صدورهم ، وخصوصا من التشفى في النساء . فان العظيم  
منهم كان اذا خطب أدنى امرأة ليتزوج بها فلا ترضى به وتعافه وتأفف قربه ،  
وان ألح عليها استجارت بمن يحميها منه . والا هربت من بيتها واختفت  
شهورا ، وذلك بخلاف اذا ما خطبها أسفل شخص من جيش الممالك ، أجابته  
في الحال .

« واتفق أنه لما اصطلح الباشا مع الألفية ، وطلبوا البيوت ، ظهر كثير من  
النساء المستترات المخفيات ، وتنافسوا في زواجهن وعملوا لهم الكساوى ،  
وقدموا لهم التقادم وصرفوا عليهم لوازم البيوت التى تلزم الأزواج لزوجاتهم .  
كل ذلك برأى من الأتراك ، يحقدونه في قلوبهم ، وفيهم من حمى جاره  
وصان دياره ومانع أعلاهم أدناهم ، وقليل ما هم ، وذلك لغرض يتغيه ، وأمر  
يرتجيه ، فانه بعد ارتفاع النهب كانوا يقبضون عليهم من البيوت ، فيستولى  
الذى حماه ودافع عنه ، على داره وما فيها .

« وانهت دور كثيرة من المجاورين لهم أو لدور أتباعهم بأدنى شبهة  
وبغير شبهة ، أو يدخلون بحجة التفتيش ويقولون : عندكم مملوك ، أو سمعنا  
أن عندكم وديعة لمملوك . وبات الناس وأصبحوا على ذلك .

« ونهب في هذه الحادثة من الأموال والأمتعة ما لا يقدر قدره ويحصيه  
الا الله سبحانه وتعالى .

« ونهبت دور كثيرة من دور الأعيان الذين ليسوا من الأمراء المقصودين ،  
ومن المتقيدين بخدمة الباشا ، مثل ذى الفقار كتحذا المتولى خونيا على  
بساتين الباشا التى أنشأها بشيرا ، وبيت الأمير عثمان أغا الوردانى ،  
ومصطفى كاشف المورلى ، والأفندية الكتبة ، وغيرهم .



« وأصبح يوم السبت ( ٢ مارس ) والنهب والقتل والقبض على المتوارين والمختفين مستمر ، ويدل البعض على البعض أو يغمز عليه » .  
فكان بلاء عظيما .

ولكن الباشا ، لم يلبث أن نزل من القلعة في ضحوة هذا النهار ( ٢ مارس ) ، لوقف السلب والنهب ، وانزال العقوبة الرادعة بالمعتدين ، وإعادة الأمن والنظام في المدينة ، كما نزل ابنه طوسون باشا ، وقطعت رؤوس كثيرين من العسكر الذين ضبطوا متلبسين ، وكانوا كما ذكر ( دروشتي ) حوالي العشرين . وقال الشيخ الجبرتي : « ولولا نزول الباشا وابنه في صبح ذلك اليوم لنهب العسكر بقية المدينة وحصل منهم غاية الضرر » . وقد قدر عدد الدور التي نهبت هذا اليوم بنيف وخمسائة بيت ، ولو أن ( سانت مارسيل ) قدر عددها بحوالي عشرين ومائة فحسب ، كما أنه قدر قيمة المنهوبات بعشرة ملايين قرش تركي . وكان في أثناء طواف الباشا أن « لاقاه من أخبره بأن المشايخ مجتمعون ونيتهم الركوب لملاقاته والسلام عليه والتهنئة بالظفر ، فقال : أنا أذهب اليهم . ولم يزل في سيره حتى دخل الى بيت الشيخ الشرقاوي . وجلس عنده ساعة لطيفة » . فعادت الطمأنينة الى النفوس . ولو أن القبض على المماليك والفتك استمر طوال هذا اليوم وفي الأيام التالية ، وساهم حسن باشا ( الأرثوودي ) وكتخدا بك بقسط وافر في هذه المقتلة .

وجرى في النواحي والأقاليم مثل ما جرى في القاهرة ، وفوض الباشا الأمر لكتخدا بك محمد أغا لاظ ، وهو يعلم منه « شدة الكراهة لجنس المماليك » ، فقتل عديدون من المماليك في الوجهين البحري والقبلي ، وأرسل طبوز أوغلي وحده - حاكم المنيا - خمسة وثلاثين رأسا . وقدركل الوكلاء الفرنسيون عدد من قضى من المماليك في مذبحه القلعة وسائر المذابح في الأقاليم ، بحوالي الخمسمائة من بينهم ٢٥ ييكا ، ٦٠ كاشفا ، وقال ( دروشتي ) : « ان بيت الألفى قد اندثر تماما » .

وكان ممن قتلوا : شاهين بك الألفى ، ويحيى بك ونعمان بك وحسين بك الصغير ومراد بك وعلى بك ، وكلهم من الألفية ، وقتل من كشف الألفية

كذلك : على كاشف الكبير ؛ وأما من قضى من غير الألفية ، فكان منهم مرزوق بك بن ابراهيم بك الكبير ، وسليمان بك البواب ، ويوسف بك أبو دياب ، وقد ورد ذكر كل هؤلاء والأدوار التي قاموا بها في سياق هذه الدراسة .

وأما من نجا من البكوات الألفية ، فكانا أحمد بك الألفى زوج عديلة هانم بنت ابراهيم بك الكبير ، وكان متغيبا بناحية بوش ، فانه ما ان وصله النذير حتى غادر بوش بوش « وذهب عند الأمراء القبالي » ، ثم أمين بك الألفى ، ويذكر الشيخ الجبرتي أنه « تسلق القلعة ، وهرب الى ناحية الشام » وفي رواية أخرى أنه لم يدخل القلعة أصلا في ذلك اليوم حيث انشغل ببعض الأعمال الهامة في صبيحة ذلك اليوم فتأخر ، ولم يصل القلعة الا بعد أن كان الدلاة قد بدأوا خروجهم من باب الغرب ، فاضطر الى الانتظار ، حتى اذا رأى الباب يغلق وسمع دوى الرصاص أطلق لحصانه العنان ، ميمما شطر البساتين ، وعاونه أحد مشايخ عربان الشرقية على الفرار الى الشام ، فأقام بطرابلس ، ثم دخل في خدمة السلطان العثماني برتبة عسكرية .

ثم ان عددا من الكشاف والماليك استطاع الافلات والنجاة بنفسه ، فقد « توارى البعض والتجأ الى طائفة الدلاة ، وتزيا بشكلهم ولبس طرطورا ، وأجاروه . وهرب كثير في ذلك اليوم ( ٢ مارس ) وخرجوا الى قبلى . وبعضهم تزيا بزى نساء الفلاحين ، وخرج في ضمن الفلاحات اللاتي يعين الجلة والجينة ، وذهبوا في ضمنهم . وفر من نجا منهم الى الشام وغيرها » .

#### الراى فى مذبحه القلعة :

ولقد بوغت المعاصرون مباغته مذهلة بهذا الحادث المروع الذى استأصل شأفة طغمة الماليك من مصر الى الأبد ، فانبروا يستقصون أسباب المذبحة ويفسرون العوامل التى دفعت الباشا الى افنائهم بهذه الصورة .

فكتب ( دروحتى ) الى حكومته فى ٤ مارس ١٨١١ ، « لقد سبق أن ذكرت فى تقريرى بتاريخ ١٦ يناير ١٨١١ أن « محمد على » يريد الذهاب الى السويس ، وقد ذهب فعلا اليها منذ بضعة أيام ولم يعد منها الا يوم ٢٤

فبراير ، وفي أثناء غيابه يقول ( رجال حكومته ) : انه صادر خطابات جعلته يشك في مسلك البكوات والماليك المقيمين بالقاهرة ، والاعتقاد السائد أن هؤلاء يتراسلون مع البكوات والماليك الموجودين بالصعيد ، ثم بواسطة هؤلاء مع سليمان باشا والى الشام الذى لا يوجد أى تفاهم بينه وبين الباشا ولا يقوم بينهما أية علاقات أو صلات طيبة ، وهذه الكارثة التى أدهشت كل الناس وألقت الرعب فى قلوب أعداء الباشا ، قد سلبت الانجليز القليل الباقى لهم من أنصارهم فى مصر والذين كان فى وسعهم أن يعتمدوا عليهم عند وقوع أى حادث فى المستقبل » .

وفي ١٥ مارس ١٨١١ ، كتب ( سانت مارسيل ) من الاسكندرية : « والمعتقد أن الباشا لم يعمد الى ابادة ( الماليك ) الا بعد أن صودرت خطابات منهم الى البكوات فى الصعيد والى سليمان باشا حاكم دمشق حالياً وعلو محمد على باشا بعد أن لاذ به ولجأ اليه يوسف باشا كنج حاكم دمشق السابق » .

وفي أول مايو ١٨١١ ، كتب ( ستراتفورد كاننج Stratford Canning ) السفير الانجليزى فى القسطنطينية الى حكومته : « ان الرئيس أفندى اعترف له بأن هذه « المذبحة » قد وقعت بناء على أمر من السلطان ( لمحمد على ) » .

وفي ٨ مايو ١٨١١ ، كتب ( دروحتى ) الى حكومته : « وسوف تدهشون كثيراً ولا ريب اذا عرفت أن الباشا قرر مذبحة البكوات والماليك الذين كانوا قد حضروا ليضعوا أنفسهم تحت رحمته بايعاز من الوكلاء الانجليز ، وقد بلغت وقاحة هؤلاء حدا جعلهم يجرءون على المباهاة بفعلتهم هذه قائلين ان « محمد على » قد أحرز بفضل هذا النجاح على أعدائه الداخلين نصرا سبق فيه الجيش الفرنسى الحاضر لغزو مصر » . ثم استطرده ( دروحتى ) يقول : « وفى مقابلة لى مع الباشا للمباحثة فى بعض الشئون قبل رحيله الى الاسكندرية ( فى ابريل ) بدرت من الباشا عبارة تمس هذا الموضوع ، عجزت وقتذاك عن ادراك معناها ، ولكنه يبدو لى اليوم أنه يجب تفسيرها بنفس هذا المعنى . ومهما يكن من شأن هذه الأمور المنطوية على التهمك

والسخرية - ويشير ( دروشتى ) هنا الى كلام الوكلاء الانجليز ومباهااتهم -  
فقد ثبت على ما يظهر لى أن الانجليز عند ما لم يعودوا يرون فى الممالك تلك  
الأداة الطيبة التى فى وسعها تأييد مكائدهم وترويج دسائسهم بالدرجة  
المنشودة ، ولما كان الانجليز يحققون عليهم دائما سكونهم وخمود حركتهم  
وقت نزول جيشهم بالاسكندرية فى عام ١٨٠٧ ، فقد اعتقدوا أنهم اذا  
ضحوا بحلفائهم القدماء استطاعوا أن يدفعوا عن أنفسهم الاتهامات التى  
كان الباشا على حق فى توجيهها لهم عن تواطئهم السابق أو عن علاقاتهم  
الماضية مع الممالك ، كما اعتقدوا أن بوسعهم كذلك توثيق عرا الصداقة  
التي أنشأوها أخيرا مع الباشا » .

وفى ١٤ يولية ١٨١١ ، راح ( مسيت ) يؤكد لحكومته أن سبب المذبحة  
كان اكتشاف مراسلات بين البكوات وبين باشا عكا ( سليمان باشا ) .

وبعد حوالى العام ، كتب الوكلاء الفرنسيون فى نشرتهم الاخبارية الى  
حكومتهم بتاريخ مايو ١٨١٢ : « ان الذى عرف الآن عن هذه المذبحة أن  
طبيب الباشا الخاص ( مندريشى ) - وهو دعامة من الدعائم التى يستند عليها  
الانجليز فى تأييد نفوذهم فى البلاد - هو الذى أشار على محمد على  
بقتل الممالك بدعوى أنهم متصلون بالفرنسيين . بينما الدافع لهذا الطبيب  
على ذلك فى الحقيقة لم يكن سوى الانتقام من البكوات لعدم نجدتهم للحملة  
الانجليزية فى عام ١٨٠٧ »

وقال ( مانجان ) وهو معاصر آخر لهذه الحوادث : « ومع أنه أبعد  
ما يكون شخصا عن تبرير الفتك بالممالك ، فانه يعتبر الفتك بهم من بعض  
النواحي فى صالح مصر ذاتها ، لأن بقاء الممالك يثير حربا ( أهلية ) تؤذى البلاد  
ايذاء بالغ يتضاءل بجانبه حادث الفتك بهم ، فضلا عن ذلك فان الضربة  
الجريئة التى أنزلها بهم محمد على تنفيذا لأوامر الباب العالي السرية قد  
قضت على وضع أو نظام كانت تركيا تعمل على التخلص منه تدريجيا . ومن  
جهة أخرى فان الدفاع عن سلامته كان يقتضى الباشا أخذ الأمور بوسائل  
حازمة ، لأنه كان محاطا بجند فطروا على الشعب والفوضى ، وكان مضطرا



في الوقت نفسه الى انقاذ قسم كبير من قواته الى بلاد العرب ، فوجب عليه حينئذ أن يفكر في اضعاف خصومه الذين سوف يزيدون في هذه الحالة قوة وثقوذا » . ثم استطرد ( مانجان ) فذكر ما بلغ ( محمد علي ) من تأمر المماليك على اختطافه في أثناء عودته من السويس واغتياله ، وقال : انه عند ما صار السياح الا فرنج يلومون الباشا في كتب رحلاتهم ومؤلفاتهم على قتله للمماليك ويعدون ذلك عملا منافيا للانسانية ، كان جواب الباشا أنه ينبغي أن ترسم صورة لفتك بونايرت القنصل الأول بالدوق ( دانجيان ) D'Enghien في مارس ١٨٠٤ بجانب مذبحه المماليك حتى يحكم الناس على الحادثين .

ومن المعروف أن الدوق ( دانجيان ) لم يشترك اطلاقا في المؤامرات التي دبرت وقتذاك لاغتيال القنصل الأول ، بل كانت كل جريمته أنه الرجل الذي رفض الرضوخ لسلطان بونايرت ، والذي كان له من الكفاءة وبعد الصيت كسليل لأمرأ كونديه Condé ما يجعل منه المنافس الخطر الوحيد الذي يخشى بأسه نابليون في وقت اعتزم فيه انشاء الامبراطورية .

ويرى المستكرون لمذبحه القلعة أن « محمد علي » بفتكه بالمماليك في هذه المجزرة التي لم تبق ولم تذر قد أخذ البريء بجريرة المذنب فأهلك المستأمنين الذين جاءوا القاهرة ليعيشوا فيها وفي القرى المجاورة في هدوء وسلام يتمتعون بلذائذ الحياة ونعمها تحت مراقبة الباشا وفي كنفه وتحت رعايته ، وأنه كان في وسعه أن يقابل أعداءه وخصومه وجها لوجه في ميدان الحرب والسياسة بدلا وخيرا من الغدر بهم ، وأنه كان في وسعه استخدامهم في حربه ضد الوهابيين بدلا من الاجهاز عليهم وسفك دمائهم ، كما أن فريقا من هؤلاء المستكرين صاروا يرون فيما بدا من نشاط ضئيل من جانب بكوات أقاصى الصعيد بعد هذه المذبحة خطرا قد يستفحل شره تدريجيا نتيجة لها حتى لا يلبث أن يفضى الى اشتعال الحرب الأهلية في البلاد ، وكان ( دروشتي ) نفسه من أصحاب هذا الرأي .

ومع ذلك فقد ناقض كل هؤلاء أنفسهم بأنفسهم عند ما قالوا : ان القضاء على المماليك كان لخير مصر وصالحها ، « وأنه لم تكن هناك وسيلة أخرى

يمكن بها التخلص من هؤلاء الفسلة أحسن من ذلك » ، وأنه يشك كثيرا في صحة الوعود والعهود التي يقطعونها على أنفسهم في اتفاقاتهم مع الباشا ، وأنه كان من المتعذر - بسبب توزيع قواتهم في جهات مختلفة وفي أقاصي الصعيد - على الباشا أن يشتبك معهم في معارك أخرى فاصلة ؛ وأنه من المتعذر كذلك عمليا على الباشا أن يجمع في جيشه بين فريقى المماليك والأرثوود ( الألبانيين ) بسبب ما جرى من دم كثير بينهما في معارك عديدة ، وأنه وإن كان في وسع الباشا التغلب على المماليك في معركة فاصلة قاضية واثقاذا البلاد من شرور الحرب الأهلية فإن ذلك يتطلب تضحية قسم لا يستهان به من جيشه عند مواجهته للمماليك وللوهابيين معا وفي وقت واحد ، كما أن ذلك سوف يصرفه عن التفرغ لتدبير شئون الحكم ، ومن شأنه أن يعطل مشروعاته الكبرى الداخلية والخارجية معا ، وأن « محمد على » منذ أن أجهز عليهم قد أصبح مرهوب الجانب ويخشاه أعداؤه ، حتى أن الباب العالي لم يلبث أن وجد نفسه من ذلك الحين مرغما على النظر إليه كنظره الى حليف مستقل ، ولا يعامله كتابع قوى فحسب ؛ وأن « محمد على » أسدى بفتكه بالمماليك خدمة جليلة للباب العالي ولأتمته .

واعتقد آخرون من مستكرى مذبة القلعة أن هذه المذبحة كانت من الناحية القومية ذات أضرار بليغة ، لأنها ألقت الرعب والفرع في قلوب الأهلين ، حتى قضت على كل نزع ديمقراطية ، فتعذرت عودة الطمأنينة والشجاعة الى النفوس أزمانا طويلة بسببها ، حتى أن أحدا من أفراد الشعب ما عاد يتصدى لمعارضة الباشا ومحاسبته وتقد تصرفاته طوال المدة التي قضاها في حكم البلاد بعد ذلك ، أى حوالى سبع وثلاثين سنة .

ومع ذلك فقد فات أصحاب هذا رأى أن هؤلاء المماليك طائفة لا تربطهم بالبلاد وأهلها أية روابط من الجنس واللغة ، ولا يعرفون من الدين سوى مظهره ، ويعيشون في انفصال طبقتهم العسكرية الارستقراطية بمعزل عن منائر الناس ، لا هم لهم الا استنزاف موارد البلاد وتسخير أهلها في خدمتهم . وفاتهم كذلك أنه لم يكن للقومية أى أثر بينهم ، فهم يطلبون اما حماية الانجليز واما حماية الفرنسيين ، ولا يدخل الاستقلال في نطاق تفكيرهم ،

فكان كل ما سعى اليه الألفى والبرديسى وزملاؤهما الاستعانة بالدول الأجنبية لاسترجاع سيطرتهم المفقودة ، وقد أوضح ذلك في عبارات لا لبس فيها ولا ابهام ، شاهين بك الألفى في كتابه الذى أشرنا اليه مرارا الى الأميرال ( كولنجوود ) فى أغسطس ١٨٠٩ ، فكان ركن الزاوية فى مقترحاته على الانجليز أن يمدّه هؤلاء بالمال حتى يستطيع البكوات جلب عدد من المماليك من الخارج يكفى لسد الثغرة التى حدثت فى صفوفهم حتى يتمكنوا بذلك من الاستيلاء على السلطة الكاملة فى مصر ، فلا يبقى للباب العالى سوى السيادة الاسمية التى ترمز لها الجزية السنوية فحسب ، ويتعهدون فى نظير ذلك بأن يمكنوا للانجليز بسط حمايتهم الفعلية على مصر .

وأما ذلك الرعب والفرع الذى قيل انه حطم شجاعة الأهلين ، فان أحدا لا يمكنه التسليم بحدوثه ، فقد كان للأهلين من الشجاعة ما جعلهم يشقون عصا الطاعة على حكومة محمد على وهى فى أوجها ، عندما أثقلتهم الضرائب (مع ضرورتها لتوفير المال) ، وأرهقهم التجنيد (مع ضرورته لتعزيز الجيش) ؛ وكان المال والجيش الدعامين اللتين قام عليهما « نظام » محمد على من أجل تحديد وضع البلاد السياسى بالنسبة للباب العالى وبالنسبة للدول الأوروبية ، ف وقعت سلسلة من الاضطرابات وكان بعضها خطيرا حقا . نذكر منها ما حدث بالقاهرة ذاتها فى مارس ١٨٢٢ ، وهى الاضطرابات التى اعتقد الباشا أن للسيد عمر مكرم يدا فيها فنفاه الى طنطا ، ثم فى منوف فى مايو ١٨٢٣ ، ثم فى منفوط فى مارس ١٨٣٨ ، ثم فى أسيوط فى فبراير ومارس ١٨٣٩ .

وقد قضى الباشا على كل هذه الاضطرابات بسهولة ، لأنه لم تكن هناك أية زعامة شعبية لا أيام المنادة بولاية محمد على فى سنة ١٨٠٥ ولا بعدها ، ولم يكن السبب فى ذلك أن « محمد على » قد قضى عليها عامدا كما يذهب أصحاب هذا رأى ، بل للأسباب التى سبق ذكرها عند الكلام عن مسألة ( اقضاء المشايخ ) ، ولأن أحدا من الأهلين ما كان يهدف اطلاقا الى مشاركة محمد على فى تدبير شئون الحكم ، وذلك فى عصر كان لا يزال فيه « الشرق » يخضع لسلطان المستبد الطاغية أو لسلطان المستبد المستتير ، وقد كان



محمد على من الطراز الثاني قطعاً ، وفي عصر كان فيه « الغرب » لا يزال يمر في مراحل تجاربه الدستورية الأولى .

وعلى كل الأحوال فالثابت أن البكوات المماليك قد نكثوا بالعهد دائماً ، وأنهم ظلوا يتآمرون ضد حكومة محمد على سواء مع الوكلاء الانجليز أو مع سليمان باشا عدو محمد على ، ويتآمرون كذلك لاغتيااله والفتك به ، وفعل ذلك أيضاً « المستأمنون » منهم ، والثابت أن « محمد على » كان يريد حقاً وصدقاً الاتفاق معهم ، وبذل قصارى جهده لتحقيق هذه الغاية حتى أعجزته الحيلة معهم ، والثابت أن الفتك بالمماليك لم يكن نتيجة خطة مدبرة أو مرسومة من سنوات عدة سابقة ، فقد رأينا أن هذه الفكرة لم تثبت في ذهنه إلا في فبراير أو في يناير ١٨١١ على الأكثر .

وقد كتب محمد على نفسه الى الباب العالي في ٩ صفر ١٢٣٢ ( الموافق ٤ مارس ١٨١١ ) - أى بعد واقعة المذبحة بثلاثة أيام فحسب - يذكر للباب العالي ما حدث ويرسل الى « مقر سياسة السلطنة العثمانية » رءوس المماليك المقطوعة ، ويبلغ الباب العالي كذلك خروج ولده طوسون أحمد باشا بالجيش الى الحجاز ، ويجب على الخط الشريف الصادر اليه بشأن سليمان باشا والى الشام .

في هذه الرسالة قال محمد على : « ان المصلحة ( المأمورية ) الخيرية الحجازية كانت قد أحيلت اليه منذ أربع أو خمس سنوات ، وقد بذل قصارى جهده للتهيؤ ( لهذه المهمة ) وانجاز ما يلزم من استعدادات لها ، ولكن أشقياء المماليك هم الذين حالوا دون حركته وسفره في السنين المذكورة بممانعتهم ومقاومتهم ، وكان ( محمد على ) قد أكرم واحترم كل واحد من هؤلاء فوق ما يستحقه من تكريم واحترام ، وذلك لمصالحتهم ومداراتهم حيث انهم كانوا فرسانا مدربين ، اذا انحازوا اليه استطاعوا جميعا الخدمة متفقين لانهاء مصلحة الحرمين الشريفين . وصفوة القول أنه لم يقع أى تقصير منه في جذب قلوبهم واستمالتهم وتأمين اخلاصهم في الخضوع له صورة ومعنى . وقد كتب ( محمد على ) مفصلاً الى الباب العالي عدة مرات في الماضي ، يذكر كيف أنهم أبرزوا خصالهم الفرعونية المركزة في طباعهم وفطرتهم الأصلية ، بالرغم



من ( مساعيه في الصلح معهم ) ، ثم كيف هرب منهم مئات عراة مشتين ناقمين الى بلاد السودان وهم يقولون : ( ليكن ما يكون ) قانطين يائسين من أرواحهم وحياتهم عندما زحف الجيش عليهم ونالوا جزاءهم العادل على خياناتهم السابقة بما خل بهم من هزائم في تلك المعارك ( التي خاضها جيشه ضدهم ) ، ثم كيف أن من عجزوا عن الفرار واللاحق بهؤلاء قد جاءوا « مستأمنين » يطلبون الأمان ، وكيف استقر هؤلاء في خدمته ، وقام هو بالواجب في حقهم وأوفاهم ما يستحقونه ، ثم عامل من ألقى القبض عليهم أحياء في أثناء المحاربة واستسلموا من تلقاء أنفسهم بالرفق الزائد حتى يدخل الطمأنينة الى قلوبهم . « ثم صبر ( محمد على ) طويلا يحاول استمالة من كان بالسودان من المماليك الفارين حتى يحضروا الى مصر وحتى يجمعهم بها بحكمة ، ولكنه عند ما اقتنع بأن هؤلاء الهاربين يفضلون الهلاك جوعا وعطشا في مأزقهم الحرج الذين هم فيه على الانجذاب الى خيرات المصطنعة ولا يقعون في الفخ الذي نصبه لهم ، فقد تذرع بحجة الموكب الذي أعده بمناسبة اخراج جيش ولده طوسون أحمد باشا الى بركة الحاج ، فجلب جميع من في خدمته ظاهرا حسب الضرورة من ( البكوات ) الذين لقنوا ( آراءهم من زملائهم ) والبالغ عندهم أربعاً وعشرين أميرا ، وجميع الكشاف وأعوانهم المعبر عنهم ( بعلمان الداخل ) ، وأتباع هؤلاء الأمراء ( أو البكوات ) الذين كانوا قد ( جاءوا القاهرة أخيرا ) وأدخلهم جميعا القلعة وأغلق أبوابها ، فقتل عقب ذلك الأشقياء المذكورون بأجمعهم دون أن ينجو واحد منهم ، وانتقلوا الى دار الفناء والعدم ، وقد ترك رؤوسهم المقطوعة وأجسامهم المنجوسة معرضة ليشهدها أولئك الذين قد يطمعون في التدخل في ميدان السياسة في مصر . وأجاز ثلاثة أيام لقطع رؤوس البكوات والمماليك الآخرين . ثم ها هو ذا يبعث بهذه الرؤوس عبرة وعظة الى مقر السلطنة ، وبهذه الصورة تم الخلاص والانتفاء من ( أمر المماليك ) والله الحمد ، ودفع غوائلهم والتحرر من تكاليفهم . »

( ثم انتقل محمد على من ذلك الى الكلام عن تجهيز السفن اللازمة لنقل جنده من السويس ، ثم استطرد بعد ذلك للكلام عن مسألة سليمان باشا

والرد على ما نسبته الباب العالى اليه من أنه يتخذ من هذه المسألة ذريعة لتأجيل خروج جيشه الى الحجاز ) فقال :

« ولم يكن مغزى ( شكواه من سليمان باشا ومطالبته بعزله من ولاية الشام ) التحاشى من المشار اليه أو الحسد ، بل ان حضرة المذكور يتظاهر بالطيبة والتوكل على الله فى المكان الذى ينام فيه ، بينما هو يعمل على ايقاظ الفتن والشُرور ، لا سيما وأن ( محمد على ) قد صادر الرسائل التى بعث بها كتخداء سليمان باشا باذنه الى حشرات الممالك الذين نجوا من القتل ، وهى مكاتبات شنيعة بتلك التى أرسلها ( محمد على ) الى كتخداه محمد نجيب أفندى بالباب العالى ، ومع ذلك يقول الباب العالى ان هذه الرسائل لا تتم عن شىء اللهم الا اظهار الصداقة والاخلاص والود ( المتبادل بين سليمان باشا والممالك ) ولا يستتج من ذلك حكم ! ، لا شك فى أن الباب العالى صادق فيما ذهب اليه ، ولكن العبارات المدونة فى هذه الرسائل ( الأخيرة ) بعد ذكر الود والصداقة والاخلاص تقول بطريق الاضرار والمعانى المستترة ما نصه : « والشأن يكون معلوما لكم ( أى للبكوات ) من أمر المرسل سابقا » ، مما يستدل منه على مدلولات أخرى خفية ، ولو فرض أن ذلك لا يستتبع حكما ولا ينطوى على تعليمات ، ألا يكون اظهار الاخلاص بارسال كتب ورسائل خاصة الى ولاية السودان لجماعة هم خائنون للسلطان ومن المسلم بخيانتهم ( وغدرهم ) عند العالم أجمع ، معناه أن كمال المحبة ليس سوى اسداء المعونة لهم ؟ وعدا ذلك فإن أقرب ما يلاحظه المرء أن حامل هذه الرسائل لابد أن يكون مزودا كذلك بتقارير خفية ( لتبليغها الى البكوات ) ، وعلى كل الأحوال فسواء دافع الباب العالى عن ( سليمان باشا ) أو عزا التقصير الى ( محمد على ) ، فهذا هو ذا ( أى محمد على ) قد قام متوكلا على الله باخراج جيشه الى بركة الحاج ، فأوفى بذلك عهده ووعدده ، وسوف يثبت - ان شاء الله - عند توجهه ( الجيش ) قريبا اذا كان صادقا حقا أو غير صادق فيما يعد ويفعل » .

ذلك اذا كان تفسير محمد على نفسه للعوامل التى أدت الى مذبحة القلعة،

وهى عوامل تتلخص فى أمرين : نكت الممالك لعهودهم معه ، وتأمرهم مع أعدائه على سلامة ملكه أو باشويته •

### خاتمة المطاف بالممالك :

وأما النتيجة المباشرة لمذبحة القلعة فهى أن أقاليم مصر الوسطى والصعيد قد دخلت الآن فى حوزة محمد على نهائيا •

فقد تبقى من الممالك ، بعد مذبحة القلعة ، والفتك بهم فى الأقاليم حوالى الخمسمائة أو الستمائة فحسب ، اجتمعوا حول إبراهيم بك وعثمان بك حسن فى أعالى الصعيد • ومع أن هؤلاء ظلوا مثابرين على مناوأتهم للبasha ورجالہ الذين تسلموا الحكم فى الصعيد ، فقد سهل على البasha اخماد حركتهم تماما وتشيت ما بقى من فلولهم ، ثم ارغامهم فى النهاية على التشرذ الى بلاد السودان • وكان مما ساعد على تشريدهم أن الاختلافات ظلت قائمة بينهم ، فلم يستطيعوا حزم أمرهم على شىء ، فهناك فئة لا تزال لديها بقية من شجاعة ، تبغى النزوح الى أرض الحجاز والانضمام الى الوهايين ، والاشتراك معهم فى قتال محمد على فى ميدان غير الذى انهزموا فيه • وهناك إبراهيم بك وعثمان بك حسن ، وهما شيخان فانيان ، ولا قدرة لهما على احتمال مشاق السفر والقتال ، ويغنيان البقاء الى جوار النيل ، ويؤثران الانسحاب اذا لزم الأمر الى بلاد النوبة فى السودان ، ويتذرعان بأن ( أسبابا دينية ) تمنعهما ، ويجب أن تمنع سائر البكوات والممالك من الانضمام الى الوهايين • وهناك فريق ثالث لا يرضى بهذا الرأى أو ذاك ، ويؤثر التسليم والخضوع لسلطان السيد الجديد ، محمد على • لا يزال يحدوهم الأمل فى أن البasha فى هذه المرة ، وبالرغم من الدماء التى أريقت ، سوف يقبل توبتهم ويصفح عنهم ، فلا حاجة للذهاب الى الحجاز ، ولا حاجة للذهاب الى النوبة ، وتغلب رأى هؤلاء بعض الوقت على رأى سائر زملائهم ، فأوفد بكوات الصعيد مندوبا ، أحد كشافهم ، الى القاهرة لمقابلة البasha وطلب العفو والصفح عنهم ، « وأن يعطيهم جهة يتعيشون منها » ، وقد وصل هذا فعلا ثانى يوم



المذبحة ( ٢ مارس ) • ولكن الباشا وعده « برد الجواب في غير الوقت ، فأهمله » ، ثم انقطعت أخباره ، وكتب الشيخ الجبرتي : « وما أدري ما تم له » • فكان هذا الاختلاف والاتقسام منشأ ما حل بهم من فكبات جديدة •

ذلك أن الباشا - وقد كاد للمالك وأجهز على صفوتهم في مذبحة القلعة - ما كان ليطمئن بآله ، إلا إذا أعمل السيف في البقية الباقية منهم كذلك ، واستأصل شأفتهم تماما •

ولذلك فقد بادر « في ثاني يوم الواقعة » - أي في ٢ مارس ١٨١١ - بتقليد مصطفى بك ابن أخته قيادة الدلاية ، لانفاذهم معه إلى الصعيد • وقد اتقى محمد علي هؤلاء من بين اخوانهم ، بينما ارتحل الباقون الذين كان قد طلبهم للاستعانة بهم في حرب الممالك ، فخرج حوالى الخمسمائة من الدلاية في ١٣ مارس إلى قبة العرب « ليسافروا إلى بلادهم ( ثم ) سافروا » • وبعد خمسة أيام قصد مصطفى بك بمن معه إلى الصعيد • وفي ٤ نوفمبر ١٨١١ ، أتقذالباشا جيشا إلى الصعيد لقتال الممالك ، وكان هؤلاء مقيمين في ابريم •

وفي أبريل ١٨١٢ كتب الوكلاء الفرنسيون : « ان ابراهيم بن محمد علي قد عين حاكما على الصعيد ، وأنه اتخذ مقره العام في اسنا ، وأن حوالى المائتى مملوك قد جاءوه يريدون العيش في كنفه ، وتحت رحمة الظافر المنتصر ، ولقد آثروا هذه المجازفة على ما فيها من أخطار جسيمة ، على الذهاب إلى النوبة كما ينبغي رؤسائهم ، فيعيشون في النوبة في بؤس وتعاسة » • وأضاف هؤلاء الوكلاء : « أن بكوات الصعيد - كما هو مألوف عادتهم - لا يزالون يتناقشون ويتباحثون فيما يجب عليهم أن يفعلوه في ظروفهم السيئة الراهنة » ففريق ينبغي الذهاب إلى الوهايين ، وآخر يريد البقاء على ضفاف النيل وعدم مغادرة البلاد التي خضعت لسلطانهم أزمانا طويلة •

وكان القتل نصيب الذين سلموا لابراهيم ، فكتب الوكلاء الفرنسيون ثانية في نشرتهم الاخبارية بتاريخ مايو ١٨١٢ « ان كل الممالك الذين حضروا مستأمنين قد قتلوا جميعهم في اسنا بأمر أصدره الباشا بينما كان ابراهيم



سببها عنها ومفيما بالقاهرة بالقرب منه • ومن بين الذين قتلوا جماعة كان ابراهيم نفسه قد أمنهم على حياتهم • ولم ينج من هذه المذبحة حتى الرقيق السود أو الأحباش الذين لا يتجاوز سنهم الخامسة عشرة أو الثامنة عشرة •

فكان بعد هذه المذبحة الثانية أن جلا البكوات نهائيا الى السودان • ومن بينهم ابراهيم بك الكبير ، وعبد الرحمن بك تابع عثمان بك المرادى ، وأحمد بك الألفى ، وعلى بك أيوب ومحمد بك المنفوخ وعثمان بك حسن وأحمد أغا شويكار وعثمان بك يوسف • ومات ابراهيم بك الكبير في دقلة في فبراير ١٨١٦ • ثم أحضرت جثته في يولية ١٨١٧ الى القاهرة حيث دفن بها «بالقرافة الصغرى عند ابنه مرزوق بك» • وقد ساعد الباشا في احضارها من دقلة •

وكان بعد كارثة الممالك بعشر سنوات تقريبا أن كتب ( دروشتى ) الى حكومته في ١٠ يولية ١٨٢٢ ، وهو يستعرض ما مر بمصر من حوادث خلال السنوات العشرين التى قضاها بها ، معلقا على ما بلغته مصر من تقدم على يد محمد على ، فقال : « ومن اللحظة التى كان من واجب محمد على أن يختار فيها بين هلاكه هو نفسه وهلاك الممالك استطاع محمد على وبقدر ما سمحت به الظروف ، أن يقيم بمصر حكومة طيبة ، ومن ذلك الحين أى منذ ١٨١٢ ، أصبح لمصر نظام سياسى ثابت المعالم وصار لها مالية وجيش ، ومن ذلك الحين استطاع الباشا أن يقهر وأن يقمع العربان البدو ، وهو نجاح لم يدركه بتاتا من قبل أى غاز أو فاتح لهذه البلاد ، ومن ذلك الحين استطاع محمد على أن يسترد الحرمين الشريفين ، الأماكن الاسلامية المقدسة من يد الوهابيين ، وأن يفرض على هؤلاء الخضوع للقانون ، كما استطاع أن يحطم ارستقراطية الوجدانية والمشايخ ، وأن يدخل الاصلاحات الواسعة والكثيرة فى البلاد » •

وصفوة القول أن القضاء على الممالك ، ثم تحطيم ارستقراطية المشايخ الذين تطلعوا - دون استحقاق - الى الزعامة والتدخل فى شئون الحكم عن أنانية ولا غرض لهم سوى رعاية مصالحهم الخاصة واشباع شهوة فريق منهم

فى النفوذ على حساب الشعب ، ثم ترويض الجند على الطاعة واخضاعهم  
لمشيئة الباشا ، كل تلك كانت مسائل لا مفر من مجاببتها اذا شاء محمد على  
أن يدعم أركان ولايته فى مصر .

ولا جدال فى أن انفراد بالسلطة وبسط سلطانه الكامل على جميع أنحاء  
القطر الذى دخل فى نطاق باشويته ، كان الدعامة الأساسية التى يرتكز عليها  
استقرار حكومته ، والتى يرتكز عليها - لهذا السبب نفسه - برنامج  
الباشوية الوراثية ، أو مشروع ذلك الاستقلال الذى برز الى عالم الوجود فى  
صورته المحددة المعالم منذ عام ١٨٠٧ ، وكان من الممكن - فى نظره -  
تحقيقه ، سواء باحراز الاستقلال التام والاتصال عن جثمان الامبراطورية  
العثمانية ، أو بالبقاء فى نطاق هذه الامبراطورية فى وضع يكفل استقرار  
الحكم الذاتى أو استقلال البلاد فى شئونها الداخلية اذا تعذر الاتصال عن  
جثمان الامبراطورية العثمانية .

(( تم بحمد الله ))

رقم الايداع: ١٧٣٩٥ / ٢٠١٠  
الترقيم الدولي: 978-977-704-292-5





شركة الأمل للطباعة والنشر  
(مورافيتلى سابقاً)







يتناول هذا السفر الجليل - فى أجزائه الثلاثة -  
بالرصد والتحليل ، فترة من أخصب الفترات التى  
شهدتها مصر الحديثة والمعاصرة ، حيث شكلت سماتها  
مجرى الأحداث منذ مطلع القرن التاسع عشر والتى  
مازلنا نستشعر صداها حتى اليوم.

ولقد عكف الدكتور محمد فؤاد شكرى ، أحد أهم  
أعلام مؤرخى التاريخ الحديث والمعاصر ، على هذا  
العمل الثرى ، معملاً فيه المنهج العلمى الجاد ، حتى  
أخرج لنا مرجعاً مهماً لا غنى عنه لكل باحث وقارئ  
للتاريخ المصرى ، ولكل راغب فى الوقوف على مجريات  
هذه الحقبة شديدة الأهمية فى تاريخنا المعاصر.

وكتابنا هذا يلقي الضوء على مصر بين عامى ( ١٨٠١ -  
١٨١١ ) حيث صراع الدول الكبرى على بسط نفوذها  
فى الشرق ، وبزوغ نجم محمد على ، الذى استطاع بعد  
مغامرات عدة أن يرتقى سدة الحكم ، وأن يعمل جاهداً  
على التخلص من منافسيه ، ثم سعيه الدؤوب لبناء  
الدولة المصرية الحديثة.



[www.gocp.gov.eg](http://www.gocp.gov.eg)  
[www.qatrelnada.com.eg](http://www.qatrelnada.com.eg)  
[www.althaqafahalgadidah.com.eg](http://www.althaqafahalgadidah.com.eg)  
[www.odabaaelaqaleem.com](http://www.odabaaelaqaleem.com)

